

الجمهورية العربية المتحدة
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامى

كتاب
المقنضب
صنعة

أبى العباس محمد بن يزيد المبرّد

٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الثالث

تحقيق

محمد عبد الخالق عضيمة

الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة

١٣٨٦ هـ

الكتاب
السادس

يشرف على إصدارها
محمد توفيق عويضة

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب

(أَنْ) المفتوحة وَتَصَرُّفُهَا

اعلم أنَّها إذا كانت مع الفعل مضدراً جاز تقديمها وتأخيرها ، وقعت في كل موضع تقع فيه الأسماء إلاَّ أَنْ معناها - إذا وقعت على فعل مُستقبل - أنَّها تنصبه ، وذلك الفعل لما لم يقع ، ولا يكون للحال . وذلك قولك : أَنْ تأتيَ خيرٌ لك ، ويسرني أَنْ تقوم يا فتى ، وأكره أَنْ تذهب إلى زيد . فهذا هكذا .

وإن وقعت على فعلٍ ماضٍ كانت مضدراً لما مضى . تقول : سرتي أَنْ قمت ، وساعتى أَنْ كلِّمك زيد وأنت غضبانٌ ، على : أَنْ كلِّمت (١) زيداً ، أى : لهذه العلة (٢) .

• • •

واعلم أنَّها إذا وقعت بعدها الأفعال المُستقبلة ، وكانت بينها وبينها (لا) ، فإنَّ عملها على حاله (٣) . تقول : أحبُّ ألاَّ تذهب يا فتى . وأكره ألاَّ تُكلِّمَ زيداً . والمعنى : أكره تَرُكَكَ كلامَ زيد .

فلَمَ أردت بها الثقيلة لم يَجُزْ أَنْ يليها الفعل إلاَّ أَنْ تأتيَ بـ **يُوض** ثَمَّ حذفت من المضمر والتثقيب . ونحن ذاكَرو ذلك إن شاء الله .

وذلك قولك - إذا أردت الثقيلة - : قد علمت أَنْ لا تقوم ، تريد : أَنْك لا تقوم . (٤) عِوَضٌ . وهى - إذا أردت الخفيفة - غيرُ فاصلة بين (أَنْ) والفعل .

(١) المناسب : كلِّمك زيد .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٤٨ ، والجزء الثانى ص ٦ ، ٣٠ .

(٣) تقدم في الجزء الثانى ص ٣١ .

فَلَمَّا سَمِعَ وَسُوفَ فَلَا يَكُونُ (أَنْ) قَبْلَهُمَا إِلَّا عَلَى التَّنْقِيلِ وَالْإِضْمَارِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا كَـ (لَا) ؛
 الْإِعْرَابِ أَنْكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا قَائِمٍ وَلَا قَاعِدٍ ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
 قَائِمٍ وَقَاعِدٍ فِي الْإِعْرَابِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مَنفِيًّا . وَكَذَلِكَ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا شَجَاعًا وَلَا بَطْلًا .
 وَلَا تَقَعُ السَّيْنُ وَسُوفَ هَذَا الْمَوْقِعِ ؛ فَعَلَى هَذَا تَقُولُ : عَلِمْتُ أَنَّ سَيَقُومُونَ ، وَأَنْ سَوْفَ
 يَقُومُونَ . لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ (١) .

• • •

وَلِلتَّنْقِيلَةِ أَفْعَالٌ ، وَلِلخَفِيفَةِ أَفْعَالٌ سِوَاهَا ، وَذَلِكَ مَذْكُورٌ عَلَى إِثْرِ هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
 فَإِنْ أَرَدْتَ التَّنْقِيلَةَ / مَعَ الْفِعْلِ الْمَاضِي - دَخَلَ مِنَ الْعَوَضِ (قَدْ) ، فَقُلْتَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ قَدْ
 ذَهَبَ زَيْدٌ . أَوْ : أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ زَيْدٌ .

هذا باب

الأفعال [التي] لا تكون (أن) معها إلا ثقيلة

والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة

والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة

أما ما كان من العلم فإن (أن) لا تكون بَعْدَهُ إلا ثقيلة ؛ لأنه شيء قد ثبت واستقر ،
وذلك قولك : قد علمت أن زيدا منطلق ، فإن خَفُفْتُ فعل إرادة التثقيب والإحصار . تقول :
قد علمت أن سيقوم زيد ، تريد : أنه سيقوم زيد . قال الله عز وجل : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ
مِنْكُمْ مَرَضًى)^(١) ؛ لأنه شيء قد استقر .

ألا ترى أنه لا يصلح : علمت أن يقوم زيد ؛ لأن (أن) الخفيفة إنما تكون لما لم يَنْبُتْ ؛
نحو : خفت أن تقوم يا فتى ، وأرجو أن تذهب إلى زيد ؛ لأنه شيء لم يستقر . فكل ما كان
من الرجاء والخوف فهذا مجازؤه .

٣
٤

فأما الأفعال / التي تشترك فيها الخفيفة والثقيلة فما كان من الظن^(٢)

فإنما وقوع الثقيلة فعل أنه قد استقر في ظنك ، كما استقر الأول في علمك . وذلك قولك :
ظننت أنك تقوم ، وحسبت أنك منطلق .

فإذا أدخلت على المحلوفة العوض قلت : حسبت أن سيقومون ، وكذلك تقول : ظننت
أن لا تقول خيرا ، تريد : أنك لا تقول خيرا .

وأما النصب فعلى أنه شيء لم يستقر ، فقد دخل في باب رجوت ونخت بهذا المعنى .
وهذه الآية تُقرأ على وجهين : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) و (أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً)^(٣) ، فانتصب
ما بعد (لا) وهي عوض ، كما أوقعت الخفيفة الناصبة بعد (ظننت) بغير عوض . وذلك

(١) المزمع : ٢٠

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٤٩ ، والجزء الثاني ص ٣١ ، ٣٢ .

(٣) المائدة : ٧١ ، والقراءتان من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٥٥ حيث النفع ص ٨٦ شرح

الشاطبية ص ١٩٠

قوله عز وجل : (تَطَنُّ أَنْ يُعْمَلَ بِهَا فَاقْرَأْ) (١) ، لَأَنَّ معناها معنى ما لم يستقر . وكذلك : (إِنْ ظَنَّا أَنْ يُبَيِّمَنَا حُلُودَ اللَّهِ) (٢)

وزعم سيبويه / أَنَّهُ يجوز : خِفْتُ أَنْ لَا تَقُومَ يَا فَي ، إِذَا خَافَ شَيْئًا كَالْمُسْتَقَرِّ عِنْدَهُ ، وَهَذَا بَعِيدٌ (٣)

وَأَجَازُ أَنْ تَقُولَ : مَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ ، إِذَا لَمْ يُرِدْ عَلَمًا وَاقِعًا ، وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ جَارِيًا عَلَى بَابِ الْإِشَارَةِ ، أَيْ : أَرَى مِنَ الرَّأْيِ ، وَهَذَا فِي الْبُعْدِ كَالَّذِي ذَكَرْنَا قَبْلَهُ (٤) وَجُمْلَةُ الْبَابِ تَدَوُّرٌ عَلَى مَا شَرَحْتُ لَكَ مِنَ التَّبْيِينِ وَالتَّوَقُّعِ .

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ) (٥) فَلِإِنَّ الْوَجْهَ فِيهِ الرُّفْعُ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ، لِأَنَّهُ عِلْمٌ وَاقِعٌ .
وَالْوَجْهُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَفَنِّي عَرَائِكَهَا وَخَدَّ لَحْمَهَا أَنْ لَا تَدُوقَ مَعَ الشَّكَاكِيمِ عُودًا (٦)

الرُّفْعُ ، لِأَنَّهُ يَرِيدُ : إِنَّ الَّذِي أَفْنَى عَرَائِكَهَا هَذَا . فَهَذَا عَلَى الْبُحْثِ الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ .

(١) الْقِيَامَةُ : ٢٥ .

(٢) الْيَقَرَةُ : ٢٣٠ .

(٣) فِي سَبِيحِهِ ج ١ ص ٤٨٢ « وَلِلَّذَلِكَ ضَعْفُ أَرْجُو أَنَّكَ تَفْعَلُ ، وَاطْمَعُ أَنَّكَ فَاعِلٌ ، وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ : أَخْشَى أَنْ لَا تَفْعَلَ يَرِيدُ أَنْ يُخْبِرَ أَنَّهُ يَخْشَى أَمْرًا قَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدَهُ أَنَّهُ كَأَنَّ جَاءَ ، وَلَيْسَ وَجْهُ الْكَلَامِ » .

وَيَشْهَدُ لِسَبِيحِهِ قَوْلُ أَبِي مَحْجَنٍ :

وَلَا تَدْفِنُنِي فِي الْفَلَاحِ فَلِإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَدُوقَهَا

(٤) فِي سَبِيحِهِ ج ١ ص ٤٨٢ « وَتَقُولُ : مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ ، وَمَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُ إِذَا لَمْ يَرِدْ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ عَلِمْتَ شَيْئًا كَأَنَّكَ الْبَيْتَةَ ، وَلَكِنَّكَ تَكَلَّمْتَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِشَارَةِ ، كَمَا تَقُولُ : أَرَى - مِنَ الرَّأْيِ - أَنْ تَقُومَ ، فَانْتَ لَا تُخْبِرُ أَنْ قِيَامًا قَدْ لَبِثَ كَأَنَّكَ ، أَوْ يَكُونُ فِيمَا تَسْتَقْبِلُ الْبَيْتَةَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَوْ قُمْتُ ، فَلَوْ ارَادَ غَيْرُ هَذَا الْمَعْنَى لَقَالَ : مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ سَيَقُومُونَ » .

(٥) طه : ٨٩ قُرْأَ أَبُو حَيَّةَ يَنْصَبُ يَرْجِعُ وَهُوَ مِنَ الشَّوَادِ . شَوَادُ ابْنِ خَسَالَوَيْهِ ص ٨٩ وَالْبَحْرُ ج ٦ ص ٢٦٩ .

(٦) التَّخْدِيدُ : هَذَا وَتَقْصُصُ اللَّحْمِ . وَالْعَرَائِكُ : جَمْعُ عَرِيكَةٍ وَهِيَ السَّنَامُ ، وَالْقُوَّةُ وَالشَّدَّةُ . وَالْبَيْتُ لَجَرِيرٍ فِي وَصْفِ خَيْلٍ هَزَلَتْ وَرَوَاتُهُ فِي الدِّيَوَانِ ص ١٧١ وَفِي اللِّسَانِ مَادَّةُ

(خَدَدٌ) ؟

أَجْرَى قَلَائِدَهَا وَخَدَّ لَحْمَهَا أَنْ لَا يَلْقَى مَعَ الشَّكَاكِيمِ عُودًا

وَلَا يَظْهَرُ لِي وَجْهٌ اخْتِيَارَ الْبَرْدِ الرُّفْعَ فِي الْبَيْتِ وَلَوْ نَصَبَ الْفِعْلُ لَكَانَتْ (أَنْ) خَفِيفَةً نَاصِبَةً وَالْمَصْدَرُ الْمَزُولُ فَاعِلٌ لِأَحَدِ الْفَعْلِيَّاتِ الْمُتَنَازِعِينَ وَالتَّقْدِيرُ : عِلْمُ الذُّوقِ .

هذا باب

ما لحِقَتْهُ / (إِنْ) و (أَنْ) الخفِيفَتَانِ

في الدعاء وما جرى مجراه

تقول : أَمَا إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ، وَإِنْ شِئْتَ : أَمَا أَنْ ، عَلَى مَا لَسَرْتَ لَكَ فِي (أَمَا) أَنَّهَا تَقَعُ
لِلتَّنْبِيهِ ، وَتَقَعُ فِي مَعْنَى قَوْلِكَ : حَقًّا ، فَالْتَقْدِيرُ : أَمَا إِنَّهُ ، وَأَمَا أَنَّهُ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ (١)
فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ جاز الإِضْمَارَ وَالْحَذْفَ بِغَيْرِ عَرَضٍ ؟

فإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّكَ لَانْتَصَلَ إِلَى (قَدْ) ، لِأَنَّكَ دَاعٍ ، وَلَسْتَ مُخْبِرًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ الإِضْمَارَ قَدْ دَخَلَ
فِي الْمَكْسُورَةِ لِهَذَا الْمَعْنَى ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ .

وَتَقُولُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى هَذَا الْإِنْتِهَاجِ : أَمَا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ ، تَرِيدُ : أَمَا أَنَّهُ ، وَإِنْ شِئْتَ :
أَمَا إِنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ ، لِأَنَّكَ لَوْ أَدَخَلْتَ السِّينَ أَوْ سَوِّفَ لِتَغْيِيرِ الْمَعْنَى ، وَكُنْتَ مُخْبِرًا ، وَلَوْ أَدَخَلْتَ
(لَا) لَا تَقْلِبُ الْمَعْنَى ، وَصَرْتَ دَاعِيًا عَلَيْهِ ، فَلِذَلِكَ جاز بِغَيْرِ عَرَضٍ .

وَلَمَّا كَانَتْ الْمَكْسُورَةُ / تُخَلَّفُ بِتَثْقِيلِهَا مَعَ الضَّمِيرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِيُوصَلَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى ،
وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ فِيهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ غَيْرَ هَذَا الْمَوْضِعِ - كَانَتْ الْمَفْتُوحَةُ أَوَّلَى (٢) ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ
فِيهَا مَعَ الْعَرَضِ .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا فَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى عَرَضٍ ،
كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

فِي فِتْنَةٍ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَبِهُلُ (٣)

(١) عرض لفتح هزة ان وكسرها بعد اما في الجزء الثاني ص ٣٥٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « ومن ذلك (والخامسة ان غضب » بفتح الصاد وضم الباء »
الله عليها) فكانه قال : انه غضب الله عليها . لا تخففها في الكلام ابدا وبمعناها الاسماء الا وانت
تريد الثقلية مضمرها فيها الاسم ... » .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف اسم (ان) المخففة في هذه الواضع : ج ١ ص ٢٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٤٠ ،
٤٨٠ ، ج ٢ ص ١٢٢ .

وإنَّما امتنع الفعل أن يقع بعدها بغير عَوْضٍ ، لأنَّ الفعل لم يكن لِيَقَعَ بعدها لو ثَقُلَتْ ، وأُعْجِلَتْ كما يكون الاسم . فلم يكونوا ليجمعوا عليها الحَذَفَ بغير عَوْضٍ ، وأن يوقعوا بعدها ما لاتقع عليه لو ثَقُلَتْ ، وأعجلت ، لأنَّها بمنزلة الفعل ، ولا يقع فِعْلٌ على فِعْلٍ .

و (هالك) خبر مقدم ، و (كل) مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل رفع خبر (ان المخففة) والمصدر المؤول سد مسد مقعولى (علموا) .

وكسيوف : صفة لفتية وكذلك جملة (قد علموا) .
يريد أنهم كالسيوف في الضاء والمزم أو في صباحة الوجوه تبرق كالسيوف ، وخص سيوف الهند لحسن صفاتها .
ويحقى من الحفاء : وهو المشى بلا نعل ولا خف ، وأراد به الفقير .

وينتعل : يلبس النعل وأراد به الغنى . يريد : قد علم هؤلاء الثنيان أن الموت يعم غنيهم وفقيرهم ، فهم يبادرون إلى اللذات قبل أن يحول الموت بينها وبينهم .
والبيت من قصيدة مشهورة للأعشى ورواية الديوان ص ٥٩ :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الجبلُ

وقال السيرافى : المصراع « أن هالك كل من يحقى ، وينتعل » مصنوع ، والثابت المروى : أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الجبل . قال : والشاهد في كلتا الروايتين واحد لانه في اضممار الهاء في (أن) .

وقال ابن المستوفى : والذي ذكره السيرافى صحيح ، ولا شك أن النحويين غيروه ليقع الاسم بعد (أن) المخففة مرفوعا وحكمه أن يقع بعد أن الملقطة منصوبا ، فلما تغير اللفظ تغير الحكم .

وانظر الخزائة ج ٣ ص ٥٤٧ - ٥٥٠ والمعنى ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٩٣ واماى الشجرى

ج ٢ ص ٢ .

وأقول : دعوى أن النحويين غيروا البيت ليكون شاهدا على وقوع الجملة الاسمية بعد (أن) المخففة ليست بمقبولة إذ وقوع الجملة الاسمية بعد أن المخففة جاء فى قوله تعالى : (وآخر دعواهم أن الحمد لله) وفى قوله : (وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه) وفى آيات أخرى .

هنا باب

النونين : الثقيلة والخفيفة

ومعرفة مواقعها (١) من الأفعال

/ إعلم أنهما لا تدخلان من الأفعال إلا على ما لم يجب ، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل
الذي يؤكد ليوقع . وذلك ما لم يكن غيراً فيها ضارح القسم .
فأما القسم لمجنداهما فيه واجبة لامحالة .

وأما ما ضارعه فأتت فيه مخير .
وذلك قولك في القسم : والله لأقومن ، وحق زيد لأمنين ، فيلحق النون إما خفيفة وإما
ثقيلة ، لا يكون القسم إلا كذلك . وقد شرحنا ذلك في باب القسم (٢) : ليم كانت فيه واجبة ؟
وأما الثقيلة فكموله عز وجل : (لَيُشْجِنَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ) .
وأما الخفيفة فعل (٣) قراءة من قرأ : (وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ) (٤) ، وكموله : (كَلَّا لَيَن
لَمْ يَنْتِه لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) (٥) ، وقال الشاعر :

• وفي ذنبي لئن فعلت ليعملا (٦) .

-
- (١) كذا في الأصل والاسم : مواقعهما .
(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٣٣ .
(٣) في الأصل : فكموله فعلى قراءة .
(٤) يوسف : ٢٢ وتشديد نون «ليكونن» قراءة شاذة ، وتخفيفها متفق عليه في المشرقة
(انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٠٦) .
العلق : ١٥ - وقرئ في الشواذ بالنون الشديدة (شواذ ابن خالويه ص ١٧٦) .
(٦) صدره كما في سيبويه ج ٢ ص ١٥١ :

• تساور سواراً إلى المجد والملا •

تساور ، أي : ترفع نفسك على سوار ، وتغالبه في المفاخرة .
و (في ذمتي) خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، لأن الخبر أشعر بالقسم .
والبيت لليلي الإخيلية من قصيدة في هجاء النابتة الجمدي وقد كانت بينها وبين سوار
ابن أوفى التشيرى مودة وهجاءها للنابتة الجمدي مشهور وانظر الميثى ج ١ ص ٥٦٩ -
٥٧٠ .

فمن مواضعها (١) : الأمر ، والنهي ، لأنهما غير واجبين . وذلك قولك - إذا لم تأت بهما - :
اضرب ، ولا تضرب ، فإذا أتيت بها قلت / اضربن زيدا ، ولا تضربن زيدا ، وإن شئت ثقلت
النون ، وإن شئت خففت . وهي - إذا خففت - وكدة ، وإذا ثقلت فهي أشد توكيدا ،
وإن شئت لم تأت بها (٢) فقلت : اضرب ، ولا تضرب . قال الله عز وجل : (وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ
يَشَاءُ إِنَّا فَاعِلُونَ ذَلِكَ غَدًا) (٣) ، وقال : (وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (٤) ، وقال :
(فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (٥) .

وقال الشاعر في الخفيفة :

فِيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرُبْنَهَا وَلَا تَأْخُذَنَّ سَهْمًا حَلِيدًا لِتَفْصِدَا (٦)

(١) كذا في الأصل ، والأنسب (مواضعهما) .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ : فأما الأمر والنهي فإن شئت أدخلت فيه النون ، وإن شئت
لم تدخل ، لأنه ليس فيها ما في ذا .

(٣) الكهف : ٢٣ .

(٤) يونس : ٨٩ .

(٥) البقرة : ١٢٢ .

(٦) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ وروايته هناك :

فِيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرُبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

ورويته في ديوان الأعشى ص ١٢٧ :

فِيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرُبْنَهَا وَلَا تَأْخُذَنَّ سَهْمًا حَلِيدًا لِتَفْصِدَا

وذا النصب المنسوب لا تبسكته ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

الفصد : شق الجلد لاستخراج الدم .

وقول الأعشى : والله فاعبدا تقدم فيه معمول الفعل المؤكد بالنون . وقد ذكر الرضي في
شرح الكافية ج ١ ص ١١٦ ، ١٥٣ أن الفصل المؤكد بالنون لا يجوز تقديم معموله عليه ، فإن
كان ذلك متققا عليه كان قبول الأعشى ضرورة شعرية أو تكون في الكلام (أما) مقدرة كما قالوا
في قوله تعالى (وربك فكبر) . وانظر الصبان ج ١ ص ٩٤ والمعنى ج ٤ ص ٣٤٠ - ٣٤١
ومعجم المقاييس ج ٤ ص ٥٠٧ . وفي الروض الانف ج ١ ص ٢٢٧ : وقوله : والله فاعبدا ،
وقف على النون الخفيفة بالالف . وقد قيل في مثل هذا : أنه لم يرد النون الخفيفة وإنما خاطب
الواحد بخطاب الاثنين .

وقال الآخر :

• فَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا (١) •

والطلب يَجْرَى مجرَى الأمر والنهى ، وقد مضى القول فى هذا .

ومن مواضعهما : الاستفهام ؛ لأنه غير واجب . وذلك قولك : هل تضربن زيدا ، وهل يقومن زيد يا فتى .

وتدخل الخفيفة كما دخلت الثقيلة ؛ لأنهما فى التوكيد على ما ذكرت لك (٢) .

ومن مواضعها : الجزاء إذا لَحِثَ (ما) زائدة فى حرف الجزاء ؛ لأنها تكون / كاللام التى تلحق فى القسم فى قولك : لأفعلن (٣) ، وذلك قولك : إما تاتينى آتلكِ ، ومتى ما تفعلن أفعُد .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة ، ونسبه الى كعب ابن مالك ، وقال الأعمى : أو لعبد الله بن رواحة .

وفى صحيح البخارى (غزوة خيبر ج ٥ ص ١٢٠-١٢١) : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر ، فسرنا ليلا ، فقال رجل من القوم لعامر (عامر بن الأكوع) يا عامر ، ألا تسمنا من هنيهاتك ، وكان عامر رجلا شامرا ، فنزل يعدو بالقوم يقول :

لَاهُمْ لَوْلا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَلَّقْنَا وَلَا صَلِّينَا
فَاغْفِرْ فِدَاءَ لَكَ مَا أَتَقَيْنَا وَتُبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَأَقَيْنَا
سَكِينَةً عَلَيْنَا

وانظر هذا الرجل فى سيرة ابن هشام وفى الروض الأنف ج ٢ ص ٢٣٥-٢٣٦ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥١ « ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التى تكون بعد حروف الاستفهام ، وذلك لأنك تريد : أعلمنى إذا استفهمت . وهى أفعال غير واجبة ، فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهى ، فان شئت أقضيت النون ، وان شئت تركت ، كما فعلت ذلك فى الأمر والنهى » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ « ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد ، وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام التى فى لتفعلن لما وقع التوكيد قبل الفعل الزموا النون آخره ، كما الزموا هذه اللام ، وان شئت لم تقم النون ، كما أنك ان شئت لم تجيء بها . فاما اللام فهى لازمة فى اليمين فشبها (ما) هذه اذ جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التى جاءت لاثبات النون . فمن ذلك قولك : اما تاتينى آتلك ، وأيهم ما يقول ذلك لجزءه ، وتصديق ذلك قوله عز وجل (وأما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك) وقال عز وجل (فاما ترين من البشر أحدا) » .

ظاهر كلام المبرد هنا أنه موافق لسيبويه فى أن التوكيد بعد اما غير واجب فلم يختلف معه وردد تعليقه ويوضح ذلك أيضا بالرجوع الى كلامه فى الكامل فقد قال فى ج ٢ ص ١٥٦ - ١٥٧ :

فمن ذلك قول الله عز وجل : (فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) ، وقال : (وَإِنَّمَا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ) .
 فإن كان الجزء بغير (ما) قُيِّح دخولها فيه ، لأنه غيرُ يجب آخره بوجوب أوله . وإنما
 يجوز دخولها الجزء بغير (ما) في الشعر للضرورة ، كما يجوز ذلك في الخير (١) .
 فمن ذلك قوله :

مَنْ تَقَفَّضَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَتِيبٍ أَبَدًا ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَأِي (٢) :

« ولكن (ما) لا تكون لازمة ولكن تكون والدة في (ان) التي هي للجزء كما نزل في
 سائر الكلام ، نحو : أين تكن آكن ، وإنما تكن آكن ، وكذلك : متى تأتني آتك ، ومتى ما تأتني
 آتك ، فتقول : إن تأتني آتك وأما تأتني آتك ، تلحم النون في الميم ، لاجتماعهما في الفسة ،
 كما قال امرؤ القيس :

فَلَمَّا تَرَيْتَنِي لَا أَهْمُ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكْبَّ فَاتَّعَسَا

وفي القرآن (فاما ترى من البشر أحدا) وقال (وأما تعرض عنهم ابتغاء رحمة من ربك
 ترجوها) .

فقله في الكامل : وأما تأتني آتك وكذلك في المختضب ص ٢٩ من هذا الجزء
 واستشهاده بشعر امرئ القيس الخالي من التوكيد بعد (ما) صريح في أنه لا يرى وجوب
 توكيد المضارع بعد (أن) لنفسه في (ما) الزائفة .

ويشهد لذلك أيضا قوله في ص ١٢ من الأصل : « لأن الأفعال أتت في ادخال النون عليها
 مخير الا ما وقع منها في المستقبل في القسم »

وقوله في الجزء الثاني ص ٢٢٣ : (هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال وما بال النون
 في كل ما دخلت عليه يجوز حذفها واستعمالها الا في هذا الموضع الذي ذكره لك فإنه لا يجوز
 حذفها ..) .

وقال في ص ١٢ من هذا الجزء : « لأن الأفعال أتت في ادخال النون عليها مخير

وقال في ص ٢٩ من هذا الجزء ، أما تأتني آتك ، وأما تقم أقم معك .

وقال في ص ٢٣٥ ، أما تأتني آتك ، وأما تقم أقم معك .

وأبو حيان في البحر المحيط والسيوطي في الهمع ينسبان الى المبرد انه يرى وجوب
 توكيد المضارع هنا . قال في الهمع ج ٢ ص ٧٨ : « وتدخل كثيرا ، وقيل لزوما المضارع التالي
 (اما) الشرطية نحو : (فاما تذهب بك) (واما ينزغك) ولم يقع في القرآن الا مؤكدا بالنون ،
 ومن ثم قال المبرد والزجاج : انها لازمة لا يجوز حذفها الا في الضرورة كقوله :

إِنَّمَا تَرَى رَأْسِي تَكْبُرُ لَوْثُهُ

ولكثره حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام . وكذلك نسب

اليه أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٤٧٧ . (فاما ترى) مريم : ٣٦ ، (وأما تعرضن) :
 الاسراء : ٢٨ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ ، ١٥٣ « وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزء ، وذلك قليل

في الشعر شبهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب .. وهذا لا يجوز الا في اضطرار » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ على توكيد فعل الشرط في الضرورة لأن أداة

الشرط ليس معها (ما) .

لهذا يجوز ، كما قال في الخبر :

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمِهِ تَرْفَعُنْ تَوْبِي شَمَالَاتُ (١)

ومن أمثال العرب : «يعين ما أرينك» (٢) ، و«يألم ما تُحَنِّن» (٣) . فلما أدخل النون من أجل (ما) الزائدة كاللام كما ذكرت لك .

يقال ثقفت الرجل في الحرب : أدركته وثقفته : ظفرت به ، وثقفته : أخذته . ثقفت الحديث : فهمته ، والجميع من باب فح ، وآلبه : راجع . أى من تظفر به من باهلة ، لا تدعه يرجع الى أهله سالما .

وروى من ثقفت منا بالثناء ، من يشقوا منا ولا تناسب هاتان الروايتان ما بعدهما ، ولا المقام .

والبيت أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عامان وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٥-٥٦٦ والعين ج ٤ ص ٣٣٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ على تأكيد المضارع للضرورة ثم قال : وزعم يونس : أنهم يقولون : ربما تقولن ذلك وكثر ما تقولن ذلك . . .

أوفيت على الشيء : أشرفت عليه ، و (فى) بمعنى على : ويجوز أن تكون بمعناها على تقدير أوفيت على مكان عال فى جبل ، وقال ابن الأعرابي : يقال : أوفيت رأس الجبل . قال ابن يسعون : فعلى هذا فى البيت حذف مفعول تقديره : ربما أوفيت مرقبة أو شرفا فى رأس علم . والعلم : الجبل . والشمال بالفتح ويجوز الكسر بقلة وهى الريح التى تهب من ناحية القطب وفيها لغات . . .

وجملة (ترفعن توبى شمالات) حال من تاء أوفيت ، أو صفة لعلم والعماد محذوف أى فيه .

وتشير هذه الجملة الى أن قميصه لا يلصق بجلده لخمسه ، وهذا مدح عندهم . واستشهد بالبيت الفارسي فى الإيضاح على وقوع الماضى بعد (رب) المكفوفة بما فقال : رب موضوعة للأخبار مما مضى وهذا موضع التكرير به أولى من التقليل ، لانه المناسب للمدح ، وقال شارح الإيضاح : يحتمل بقاء (رب) على معناها من التقليل ، لان جذبة ملك جليل لا يحتاج مثله الى أن يتبلل فى الطلائع لكنه قد يطرا على الملوك خلاف العادة ، فيغفرون بما ظهر منهم عند ذلك من العسر والصبر والجلادة .

وروى البيت فى الأغاني : ترفع اثوابى شمالات .

والبيت لجذبة الأبرش من أبيات يصف فيها سرية أسرى بها أو انقطعا عرض له من جيشه فى بعض منازيره ، فكان ريشة لهم ، ولم يكل ذلك الى أحد اخذها بالحزم .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٧-٥٦٨ والمسنى ج ١ ص ١١٩-١٢٠ ، ج ٢ ص ٩ والسيوطى ص ١٣٤-١٣٥ وأما الشجرى ج ٢ ص ٢٤٣ والعين ج ٣ ص ٣٤٤ والتمام ص ٢١٠ .

(٢) فى مجمع الامثال للميداني ج ١ ص ١٠٠ « أى أعمل كأتى انظر اليك » يضرب فى الحث على ترك البطء .

و (ما) صلة دخلت للتوكيد ولاجلها دخلت النون فى الفعل « .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ « وإنما كان ترك النون فى هذا أجود لان (ما) و (رب)

= بمنزلة حرف واحد ، نحو : قد وسوف و (ما) وحيث بمنزلة أين واللام ليست مع المقسم
به بمنزلة حرف واحد وليست كالتى فى (بالـ ما تختننه) ، لأنها ليست مع ما قبلها بمنزلة
حرف واحد . *

وفى مجمع الامثال ج ١ ص ١٠٧ « بالـ ما تختنن ، اى : لا يكون الخنسان الا بالـ
ومعناه : انه لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف الا باحتمال مشقة ويروى بالـ ما تختننه . * وهذه
على خطاب المرأة والهاء للسكت ودخلت التون فى الروايتين لدخول (ما) » .

هذا باب

الوقوف على النونين :

الخفيفة والثقيلة

إعلم أنك إذا وقفت على الثقيلة كان الوقف عليها / كالوقف على غيرها من الحروف المبنية
على الحركة . فإن شئت كان وقفها كوصلها ، وإن شئت ألحقتها ببيان الحركة ، كما تقول :
أرمة ، وأغزة ، وأخشة . فهذا وجهها .

وإن شئت قلت على قولك : ارم . أغز ، أخش ، فقلت : اضربن ، وارمين ، وقولن . فهذا
أمر الثقيلة .

فأما الخفيفة فإنها في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم . فإذا كان ما قبلها مفتوحا أبدلت
منها الألف ، وذلك قولك : اضربن زيدا . فإذا وقفت : قلت : اضربا ، وكذلك : والله ليضربن
زيدا . فإن وقفت قلت : لتضربا (١) ؛ كما قال : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) .

فإذا كان ما قبلها مضموما أو مكسورا ، كان الوقف بغير نون ولا بدل منها ؛ لأنك
تقول في الأساء في النصب : رأيت زيدا ، فتبدل من التنوين ألفا ، وتقول في الرفع : هذا زيد ،
وفي الخفض : مررت بزيد ، فلا يكون الوقف كالوصل .

وكذلك هذه الأفعال (٢) ، تقول للجماعة - إذا أردت النون الخفيفة - اضربن زيدا / ، فإن
وقفت قلت : اضربوا ، واضربن زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : اضربي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤-١٥٥ « أعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ، نعت
وقفت جعلت مكانها ألفا ، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت ، وذلك لأن النون
الخفيفة والتنوين من موضع واحد ، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة ، كما أن التنوين
ساكن ، وهي علامة توكيد ، كما أن التنوين علامة المتمكن ، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في
الوقف .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥ « وإذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع
رددت النون التي تثبت في الرفع ، وذلك قولك - وانت تريده الخفيفة - : هل تضربين ، وهل
تضربون ، وهل تضربان .. » .

وفي نسخة أخرى^(١) : وكذلك هذه الأفعال . تقول : والله لتضربن زيدا فإن وقفت قلت : لتضربون ، وتقول : هل تضربين زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : هل تضربين فهذا نظير ما ذكرت لك . ولا فصل بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء ، إلا أن النون تحذف إذا لقيها ساكن ، والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين .

وقد يجوز حذفه في الشعر وفي ضعف من الكلام ، فتقول - إذا أردت النون الخفيفة - : اضرب الرجل . حذفت النون لالتقاء الساكنين ، فهذا أمرها . وإنما حذفت وعالقت التنوين ، لأن ما يلحق الأفعال أضعف مما يلحق الأسماء ، لأن الأفعال أنت في إدخال النون عليها مخير ، إلأما وقع منها في المستقبل في القسم ، والأسماء كل ما ينصرف منها فالنون التي تسمى التنوين لازمة فيه ، والأسماء هي الأول ، والأفعال فروع ودواخل عليها .

وإذا وقفت / على النون الخفيفة في فعل لجميع مرتفع - حذفت النون .

٣
١٣

هذا باب

تغيير الأفعال للنونين :

الخفيفة ، والثقيلة

اعلم أَنَّ الأفعال - مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة - فإنَّها تُبنى مع دخول النون على الفتحة ؛ وذلك أَنَّها والنونَ كشيء واحد ، فبُنِيَتْ مع النون بناءً خمسة عشر .

ولم تُسَكَّنْ لعلتين :

إحداهما : أَنَّ النون الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان ، الأولى منهما ساكنة ، فلو أسكنت ما قبلها لجمعت بين ساكنين .

والعلة الأخرى : أَنَّك حرَّكتها ، لتجعلها مع النون كالشيء الذى يُضمُّ إليه غيره ، فيُجملان شيئاً واحداً ، نحو : بَيْتَ بَيْتٍ ، وخمسة عشر .

وإنما اختارو الفتحة ؛ لأنَّها أخَفُّ الحركات (١) . وذلك قولك للرجل : هل تضربنَّ زيداً ؟ والله لتضربنَّ زيداً . فالفعلان مرفوعان .

وتقول فى الموقوف ، والمجزوم : اضربنَّ زيداً ، ولا تضربنَّ عمراً ، وإِنَّمَا تَغْزَوْنَ زيداً أَغْزَاهُ ، كما / قال عز وجل : (وَإِنَّمَا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ بِتَبَاطُؤٍ رَّحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ) (٢) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣-١٥٤ « اعلم ان فعل الواحد اذا كان مجزوما ، فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذى أسكنت للجزم ، لان الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الاولى منهما ساكنة ، والحركة فتحة . لم يكسروا ، فيلتبس المذكور بال مؤنث ، ولم يفسموا ، فيلتبس الواحد بالجمع . وذلك قولك : اعلمن ذلك ، واكرمن زيدا ، واما تكرمنه اكرمه .

واذا كان فعل الواحد مرفوعا ، لم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا ، لتلا يلتبس الواحد بالجمع ، وذلك قولك : هل تفعلن ذاك ، وهل تخرجن يا زيد .

وانظر لتعليل ذلك ايضا فى امالى الشجرى ج ٢ ص ١٩٨ وابن يعين ج ٩ ص ٣٧ ، وشرح الكافية للرفعى ج ٢ ص ٢٧٦ والاشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الاسراء : ٢٨ .

فإذا ثبتت ، أو جمعت ، أو خاطبت مؤنثا فلان نظير الفتح في الواحد حذفت النون (١) لما ذكرت

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « وإذا كان فعل الاثنين مرفوعا ، وأدخلت النسب الثقيلة حذفت نون الاثنين ، لاجتماع النونات ، ولم تحذف الالف ، لسكون النون ، لان الالف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو أذهبتا لم يعلم أنك تريد الاثنين ، ولم تكن الخفيفة ههنا ، لانها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الالف ، ولا يجوز حذف الالف فيلتبس بالواحد .
وإذا كان فعل الجمع مرفوعا . ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك ، قولك : لتغفلن ذلك ولتذهبن ، لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استقلا .
واعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة أضمار تستقط .
وكذلك قولك للمرأة : اضرين زيدا ، واكرمن عمرا ، تحذف الياء لما ذكرت لك ، ولتضرين زيدا ولتكرمن عمرا .
ومن ذلك قولهم للجميع : اضرين زيدا ، واكرمن عمرا ، ولتكرمن بشرا . . »



نقد المبرد كلام سيبويه السابق بقوله :
قال محمد : « وهذا اعتلال فاسد ، لان الجمع بين نونين في تضريونى وثلاث نونات في قولهم : اننى - غير مستنكر ، ولكن القبول في هذا أنهم بنوا الفعل (في الاصل الاسم) المذكور مع النون على الفتح فقالوا : هل تخشين زيدا ، واضرين زيدا وسقطت النون من الجمع والمؤنث نظير الفتح في الواحد ، كما كان ذلك في نصبها ، فهذا القياس ، وهو قول أبى عثمان »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :
قال أحمد : « أقول سيبويه : أنهم كرهوا اجتماع النونين - كلام صحيح ، من أجل أن تضعيف الحرف وتكريره ثقيل على اللسان .
وزعم الخليل - رحمه الله - أن اللسان إذا انتقل من حرف الى غيره فهو سهل كسهولة الرجل إذا انتقلت من موضع الى سواه ، فإذا نطق اللسان بحرف ثم رجع اليه كان كمشى المقيد .

وهذا اعتلال يستدل على صحته بما يجرى في طباعنا من استئصال ما استثقلت العرب ، وهذا النحو من العمل صحيح لا يدفع ، لان وجودنا إياه في انفسنا شاهد عدل على ما ادعى . . . والراد غير مخالف لنا في هذا الاصل الذى قدمناه لنبنى الكلام عليه .
ومن الدلالة على صحته ما قاله سيبويه من كراهة اجتماع النونات قولهم في الامر لجماعة النساء : اضربن ، وأدخلت الالف ، لتفصل بين النونين : الاولى والمدغمة التى للتوكيد .

وليس قولنا : أنهم يستثقلون التضعيف . . . أنهم لا يقدرّون على التكلم به ، فيكون ما عارض به الراد من قولهم : اننى ويضريونى ، ولكن الاستئصال صحيح ، وقد يتحملونه في مواضع من الكلام لمعان تعرض فيه فلا يجوز غيره ، واقد يدعمونه في مواضع لا يجيزونه البتة وفي مواضع يجيزون الوجهين : التضعيف ، والترك .

فمما الزموه الانهزام التضعيف قولهم في الفعل : رد وما أشبهه ، ولا يقولون :
ردد إلا أن يسكن الحرف الآخر .

لك . تقول للمرأة : هل تضربين زيدا ؟ ولا تضربين عمرا ؛ فتكون النون محذوفة التي كانت في تضربين ، ألا ترى أنك إذا قلت : لن تضرب يا فتى ، قلت للمرأة - إذا خاطبتها - : لن تضربي ، ومما ضاعفوه ، ولم ينقصوه قولهم في الاسم : سرر ، وظلل .

ولم يكن تحملهم للثقل في مثل هذا لما ذهبوا إليه في الاسم والفعل بمبطل ثقله ، ولا يمانع لنا أن نعتل به في رد فتقول : انهم ادغموه استثقالا للتضعيف ، كما أن قولهم : اننى ، ويضربوننى لا يجب أن يكون ماتصلا لنا من أن نقول : انهم استثقلوا اجتماع النونات في موضع آخر من الكلام ، إذ ليس كل مستثقل متروكا البتة في جميع المواضع .

والنون التي تدخل للتوكيد - فهي وإن كانت زائدة في حروف الكلمة ، وليست بمنزلة شيء منفصل كالنون ، والياء التي هي كتابة المفعول في قولك : اننى ، ويضربوننى ، لأنك قد تأتي بالظاهر كقولك : أن زيدا فاعل ، وبكناية ليست فيها نون كقولك : انه ، وانها - فليست هذه النون بحرف مزيد في الكلمة ، ولا يغير لها آخر الفعل ، كما يغير لنون التوكيد ، ويبنى معها ، ومع هذا فقد تزم نون التوكيد الفعل في بعض المواضع في مثل قوله : وإله ليفعلن ، فكان الحرف مع ما يبنى من الفعل ، ويغير له آخره ، ويصير كاحد حروفه ، ويلزم في بعض مواضعه أولى . ومع هذا كله فقد حذفوا النون من اننى فقالوا : انى وقروا بعضهم (اتحاجونى) فإذا حذفوا هذه النون استثقالا مع ما وصفنا من أنها لا تلزم ، وليست مبنية مع الفعل [كان الحذف لنون التوكيد أولى] لتغييرهم آخر الفعل لها .

والعلة التي أتى بها للاستثقال بالنونات علة قاطعة على أصل متفق عليه تشهد فطرة الانسان (في الأصل : اللسان) بصحته ، والعلة التي أتى بها المازني خالية حسنة غير ناقصة للآخرى .

وقد يكون للمسألة علتان ، وعلى ، وليس ما كان خليقا من العلل لأنه أشبه بعض كلامهم ، فاستحسن لذلك ، وظهر أنه مرادهم ، إذ لم يوجد أقرب منه ، ولا أشبه مثل ما قامت الدلالة على أنه مقصدها وإرادتها .

وإذا عدنا في الشيء هذا النوع من الاعتلال : اعنى ما علمت علته من الاسدلال رجعنا الى باب الاستحسان .

وانما أثر محمد هذا الطريق ، واستحسنه ، لأنه طريق يتبين فيه لطف الصانع ، وحسن حيلته ، وتشبيهه لأنه عديم الدلالة ، فاحتاج الى المماثلة ، والمقارنة .

والمعنى الذي حكاه عن المازني أنه قال : لما كان آخر فعل الواحد مع نون التوكيد مفتوحا كقولك : هل تفعلن ، وضارع هذا المنصوب إذا قلت : لن يفعلن ، فحذفت النون في التثنية والجمع مما فيه النون ، كما حذف في تثنية المنصوب وجمعه ، فقالوا : هل تفعلن فحذفوا نون الجميع ، كما حذفوا من قولك : لم تفعلوا .

وفي هذه المسألة علة في حذف النون هي أحسن مما حكاه محمد عن المازني مستخرجة من قول سيبويه ، منتزعة من مذهبه ، وذلك أنه زعم في الرسالة التي صدر بها كتابه أن العرب فعلت بلام (يفعلن) كما فعلت بلام (فعل) في البناء على السكون في قولك : فعلن ، ويفعلن ، وعلى الفتحة في قولك : فعل ، ويفعلن . فإذا كانت مع نون التوكيد مبنية على الفتح فضارعتها الفعل الماضي - وجب حذف النون في التثنية والجمع ، لأنها إنما تدخل الإعراب ، فإذا ثبت في واحدها زال الإعراب من تثنيتهما ومن جمعها ، كما لم يدخلوا النون في ضربا ، وضربوا وفي قولهم في الأمر : اضربا ، واضربوا ، لأن فصل الواحد مبنى على الوقف . وكل موضع بني فيه الفعل ، فأنك تطالب النون من تثنيته ومن جمعه .

وكذلك لن تضربا ، ولن تضربوا للثنتين والجماعة . فَحَذَفُ التَّوْنِ نظير الفتحة في الواحد ،
 وذُهِبَتِ الياءُ في قولك : اضربنْ زيدا لا لتقاء الساكنين . وكذلك تذهب الواو في الجماعة إذا
 قلت : اضربنْ زيدا ، وهل تخرجنْ إلى زيد ، فهذا نظير ما ذكرت لك .

فلن كان قبل الواو والياء فتحة ، لم تحذفهما لاتقاء الساكنين ، وحركنا ، لأنه إنما
 تحذف الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ، لأنهما إذا كانتا كذلك كانتا حركي لين
 كالآلف . ألا ترى أنك تقول : اِرمِ الرجل ، وارمُوا الرجل ، فتحذف لاتقاء الساكنين .

/وتقول : اخشُوا الرجل ، وأخشَوْ الرجل ، فتحرك ، ولا تحذف ، لأنهما بمنزلة الحروف
 التي هي غير معتلة^(١) . ومع ذلك فلأنك لو حذف ما قبله الفتحة لاتقاء الساكنين ، لخرج
 اللفظ . إلى لفظ . الواحد المذكور ، وذُهِبَتِ علامة التانيث وعلامة الجمع ، فكانت تقول : اخش
 الرجل .

فتقول على هذا للجماعة : اخشَوْ الرجل ، وللمرأة : اخشينْ زيدا . وكل ما جرى مجرى قبله
 مفتوح فهذه سبيلة^(٢) .

= فهذا الاستخراج على مذهبه وهو أصح مما أتى به الزاد ، لأنه شبه هو المبنى بالعرب
 وهذا إنما حمل المبنى على المبنى ، فحمله على نظيره أولى .
 انظر الانتصار ص ٢٨٥-٢٨٠ .

(١) القاعدة العامة في التخلص من اجتماع الساكنين هي :

إذا اجتمع ساكنان والأول حرف مد حذف الساكن الأول لاجتماع الساكنين .

وإذا اجتمع ساكنان والأول غير حرف مد حرك الساكن الأول لاجتماع الساكنين .

وحرف المد هو حرف العلة الساكن الواقع بعد حركة مجتلسة : الألف لا تكون إلا حرف
 مد ، والواو تكون حرف مد إذا وقعت ساكنة بعد ضمة ، والياء تكون حرف مد : إذا وقعت ساكنة
 بعد كسرة .

ولذلك حركت الواو في نحو : اخشوا الله ، واخشون ، وحركت الياء في نحو : اخشي

الله ، واخشين .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « فإذا جاءت بعد علامة مضمر تتحرك للالف الخفيفة
 أو للالف واللام حركت لها ، وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو
 الألف واللام ، لأن علة حركتها ههنا هي الصلة التي ذكرتها ثم ، والعلة لتقاء الساكنين وذلك
 قولك : ارضون زيدا ، تريد الجميع ، واخشون زيدا ، واخشين زيدا ، وارضين زيدا ، فصار
 التحريك هو التحريك الذي يكون إذا جاءت الألف واللام أو الألف الخفيفة » .

هنا باب

فعل الاثنين والجماعة من النساء

في النون الثقيلة وامتناعهما من النون الخفيفة

اعلم أنك إذا أمرت الاثنين ، وأردت النون الثقيلة قلت : اضربان زيدا . تكسر النون لأنها بعد ألف ، فهي كتون الاثنين ، والنون الساكنة المدخمة فيها ليس بحاجز حصين لسكونها . وكذلك : والله لتضربان زيدا ، وجميع ما تصرفت فيه ، فهذا سبيلها في الاثنين . قال الله عز وجل : (وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (١) .

• • •

١
٢٧٣ فإذا أوقعتها في جمع النساء قلت : / (٢) اضربن زيدا . زدت ألفا ، لاجتماع النونات ، ففصلت بها بينهما ، كما زدت في قول من قال : آأنت فعلت ذلك ، فتحيطها بين الهمزتين ، إذ كان التقاؤهما مكروها ، وكذلك : لتضربن زيدا ، وكسرت هذه النون بعد هذه الألف ، لأنها أشبهت ألف الاثنين . ففعل بالنون بعدها ما تفعل بها بعد ألف التثنية ، فلا تُحذف ، لأنها علامة ، ولأنك كنت إن حذفتها لا تفرق بين الاثنين والواحد .
وأما الألف التي أدخلتها للفصل بين النونات فلم تكن لتحذفها (٣) ، لأن الخفيفة إنما تقع

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥-١٥٦ « باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جمع النساء » .

فإذا أدخلت الثقيلة في فعل الاثنين ثبتت الألف التي قبلها ، وذلك قولك : لاتفعلن ذلك (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) وتقول : افعلن ذلك ، وهل تفعلن ذلك ، فنون الرفع تذهب ههنا ، كما ذهب في فعل الجميع ، وإنما ثبتت الألف ههنا في كلامهم .. » .
ثم اخذ يبين امتناع الخفيفة وعلة ذلك ...
الآية في يونس : ٨٩ .

(٢) وضمت الصفحتان خطأ في الجزء الأول ، فنقلناهما إلى موضعهما هنا . وانظر كيف استقام الكلام ، وارتفع الاضطراب ، واطرد الحديث ، حتى الجملة الواحدة استكملت متعلقاتها بوضع هاتين الصفحتين هنا ، والاتصال كان مع قبلهما ومع ما بعدها أتم اتصال ؟

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ « وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع الاثناث قلت : اضربن ، وهل تضربن ، ولتضربن ، فاتم الحقت هذه الألف كراهية النونات ، فأرادوا أن يفصلوا لانتقامها ، كما حذفوا نون الجميع للنونات ، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد ، وكسرت الأثنية ههنا ، لأنها بعد ألف زائدة ، فجعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك وهي فيما سوى ذلك مفتوحة ، لأنها حرفان : الأول منهما ساكن ففتحت ، كما فتحت نون أين .. » .

في موقع الثقيلة . فإن قلت : فأجىء بها ، وأحرك النون لالتقاء الساكنين ، كان ذلك غير جائز ؛ لأنَّ النون ليست بواجبة ، وأنت إذا جئت بها زائدةً ، وأحدثت لها حركة ، فهذا ممنوع . وإن تركتها على سكونها جمعت بين ساكنين / ومع هذا فإنَّها كانت في الاستفهام وفي القسم وفي المواضع التي يكون فيها الفعل مرفوعاً تلتبس بنون الاثنين ، ولا سبيل إلى اجتماعهما لما ذكرت لك من أنَّ القِطْلَ يُبْنَى معها على القتح .

وإنما حُلِفَتِ النونُ في التثنية والجمع وفِعْلُ المرأة - إذا خوطبت - لأنَّها كالتفتح في الواحد ؛ ألا ترى أنَّك تقول للمرأة : هل تضربين زيدا إذا أردت النون الخفيفة ، وللجماعة من الرجال : هل تضربين زيدا ، فهذا ما ذكرت لك .

وكان يونس بن حبيب (١) يرى إثباتهما في فِعْلِ الاثنين وجماعة النسوة ، فيقول : اضربان زيدا ، وللنساء : اضربان زيدا ، فيجمع بين ساكنين ، ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلا أن يكون الساكن الثاني مُدْغِماً والأول حرف لين ، وقد مضى تفسير هذا (٢) .

فإذا وقف يونس ومن يقول بقوله قال للاثنين : اضربا ، وللجماعة من النساء : اضربنا ، وإذا وصل فعل الاثنين قال : / اضربان الرجل . وهذا خطأ على قوله ، إنما ينبى على قياس قوله أن يقول : اضرب الرجل . فيحلف النون ؛ لأنَّها تحلف لالتقاء الساكنين ، كما ذكرت لك في أول الباب ، ثم تحلف الألف التي في اضربا لعلامة التثنية ؛ لأنَّها أيضاً ساكنة ، فيصير لفظه لفظاً للواحد إذا أردت به النون الخفيفة ، ولفظ الاثنين بغير نون إذا حلفت ألقها لالتقاء الساكنين .

(١) وفي سيبويه أيضاً ج ٣ ص ١٥٧ :

« وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيد ، واضربان زيدا ، فهذا لم يقله العرب ، وليس له نظير في كلامها لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يقدم . ويقولون في الوقف : اضربا ، واضربنا فيمدون وهو قياس إقولهم ، لأنها تصير القسا فإذا اجتمعت الفان مد الحرف .

وإذا وقع بعدها الف ولام أو الف موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها ، وإنما إلتباس في قولهم أن يقولوا : اضرب الرجل - كما تقول بغير الخفيفة إذا كان بعدها الف وصل أو الف ولام ذهبت . فينبغي لهم أن يذهبوا لها ، ثم يذهب الألف ، كما يذهب الألف وأنت تريد النون في الواحدة إذا وقفت فقلت : اضربا . ثم قلت اضرب الرجل ، لأنهم إذا قالوا : اضربان زيدا - فقد جعلوها بمنزلتها في اضربان زيدا ؛ فينبغي لهم أن يجروا عليها هناك ما يجري عليها في الواحد » .

(٢) انظر الجزء الأول ص ١٦١ ، ١٨٣ .

هذا باب

ملا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة

وذلك ما كان مما يوضع موضع الفعل وليس بفعل

فمن ذلك قوله : (صَنَ) و (مَ) ، و (يُدِ) يا فتي : إذا أردت أن يزيدك من الحديث ، و (يُبْهَ) يا فتي ، إذا كصفته ، و (وَيْهَ) يا فتي : إذا أغريته . وكذلك (عليك) زيدا ، و (دونك) زيدا ، و (ورائك أوسع لك) ^(١) ، و (عِنْدك) يا فتي : إذا حلّته شيئا بقره . فكل هذه لا تدخلها نون ، لأنها ليست بأفعال ، وإنما هي أسماء للفعل .

ومن ذلك (هَلَمْ) في لغة أهل الحجاز ؛ / لأنهم يقولون : هَلَمْ للواحد ، وللاثنتين ، والجماعة على لفظ واحد .

وأما على مذهب بني تميم فإن النون تدخلها ؛ لأنهم يقولون للواحد : هَلَمْ ، وللاثنتين : هَلُمَّا ، وللجماعة : هَلُمُّوا ، وللجماعة النسوة : هَلُمُنَّ ، وللواحدة : هَلُمِّي ؛ وإنما هي (لَمْ) لحقتها الهاء ؛ فعلى هذا تقول : هَلُمَّنْ يا رجال ، وهَلُمُنْ يا امرأة ، وهَلُمُمَّنْ يا نسوة ، فيكون بمنزلة سائر الأفعال ^(٢) .

(١) هو مثل في مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٧٠ « اى : تاخر تجد مكانا أوسع لك » ويقال في غده (امامك) ؛ اى : تقدم » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة » . وذلك الحروف التى للامر والنهى وليست بفعل وذلك نحو (ايه) و (صه) و (مه) واشباهها و (هلم) في لغة الحجاز كذلك ، الاتراهم جملوها للواحد وللاثنتين والجميع والذكر والانثى .

وزعم أنها (لم) لحقتها هاء للتنبيه في اللفتين .
وافد تدخل الخفيفة والثقيلة في لفظة بني تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وارددن ، كما تقول : هلم وهلمى وهلمن . . . » .

هذا باب

حروف التضعيف في الأفعال والمعتلة

من ذوات الياء والواو في التوئين

اعلم أنك تلزمهم في التوئين ما تلزم الأفعال الصحيحة من بناء الفعل على الفتح ، تقول :
رُدْنْ يا زيد ، ولا تقول : ارددْنْ على قول من قال : (ارددْ) ؛ لأن الدال الثانية تلزمها الحركة
على ما ذكرت لك .

وكذلك تقول : إلقين زيدا ، وهل تغزون / عمرا ، وإزوين خالدا ، فتلزم الفعلين ما يلزم
سائر الأفعال (١) .

٣

١٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ : باب نبات الخفيفة والثقيلة في نبات الياء والواو
التي الواووات والياءات لاماتهن .

اعلم أن الياء التي هي لام والواو التي هي بمنزلتها إذا حذفتا في الجزم ، ثم الحقت
الخفيفة أو الثقيلة أخرجتها ، كما أخرجها إذا جئت بالالف للائنين ، لأن الحرف يبني عليهما ،
كما يبني على تلك الالف وما قبلها مفتوح ، كما يفتح ما قبل الالف وذلك قولك : ارمين زيدا ،
واخشين زيدا ، واغزون ...

وإن كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين ، ثم الحقت الخفيفة أو الثقيلة حركتهما
كما تحركها لالف الاثنين ، والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف وذلك قولك : لأدمون ،
ولأرضين ، ولأرمين ، وهل ترضين ، وترمين ، وهل تلعون ... » .

هذا باب

(أما) و (إما)

أما المفتوحة فإن فيها معنى المجازاة . وذلك قولك : أما زيدٌ فله درهم ، وأما زيد فأعطيه درهما . فالتقدير : مهما يكن من شيء فأعطِ زيدا درهما ، فلزمت الفاء الجواب ، لما فيه من معنى الجزاء^(١) . وهو كلام معناه التقديم والتأخير .

ألا ترى أنك تقول : أما زيدا فاضرب ؛ فإن قدمت الفعل لم يجز ، لأن (أما) في معنى : مهما يكن من شيء ؛ فهذا لا يتصل به فعلٌ ، وإنما حدّ الفعل أن يكون بعد الفاء . ولكنك تقدم الاسم ؛ ليسد مسد المحلوف الذي هذا معناه ، ويعمل فيه ما بعده .

وجملة هذا الباب : أن الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل إلا أنه لا بد من الفاء ؛ لأنها جواب الجزاء ؛ ألا تراه قال - عز وجل - (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ^(٢)) / كقولك : ثمود هديناهم .

ومن رأى أن يقول : زيدا ضربته نصب ههنا^(٣) فقال : أما زيدا^(٤) فاضربه . وقال : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)^(٥) فعلى هذا فقس هذا الباب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وأما (أما) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول : عبيد الله مهما يكن من أمره فمطلق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً » .

(٢) فصلت : ١٧ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٧٤ : « وقد قرأ بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) إلا أن القراءة لا تخالف لاتها السنة » .

وقراءة نصب ثمود من الشواذ . شواذ ابن خالوية ص ١٣٣ والاتحاف ص ٣٨١ والبحر المحيط ج ٧ ص ٤٩١ .

(٤) صريح قول المبرد هنا : (وجملة هذا الباب : أن الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل) يفيد أنه مع النحويين في عدم جواز نحو : أما زيدا فاني ضارب ، وقد نسب الشجري الجواز إليه قال في أماليه ج ٢ ص ٢٤٩ : « وإن قلت : أما زيدا فاني ضارب فهذه غير جائزة عند النحويين إلا أبا العباس المبرد فإنه أجاز نصب زيد بضارب » .

وقال السيوطي في الجمع ج ٢ ص ٦٨ « قال أبو حيان : وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقتضيه قياس صحيح . قال : وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج : رجوعه مكتوب عندي بخطه » .

(٥) الضحى : ٩

وَأَمَّا (إِذَا) المكسورة فإنها تكون في موضع (أَوْ) ، وذلك قولك : ضربت إمّا زيدا ، وإمّا عمرا ، لأنّ المعنى : ضربت زيدا أو عمرا ، وقال الله عزّ وجلّ : (إِذَا الْعَذَابُ وَآمَّ السَّاعَةِ) (١) وقال : (إِنَّا هَتَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (٢) .

فلذا ذكرت (إِذَا) فلا بُدّ من تكريرها ، وإذا ذكرت المفتوحة فانت مُخَيَّر : إن شئت وقفت عليها إذا تمّ خبرها . تقول : أمّا زيد فقائم ، وأمّا قوله : (أَمَّا مِنْ اسْتَفْتَى . فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى . وما عَلَيْكَ آلَا يَزَكِّي . وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى . وَهُوَ يَخْفَى . فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى) (٣) فإنّ الكلام مُستغنى من قبل التكرير ، ولو قلت : ضربت إمّا زيدا ، وسكت - لم يجر ؛ لأنّ المعنى : هذا أو هذا ؛ ألا ترى أنّ ما بعد (إِذَا) لا يكون كلاما مُستغنيا .

وزعم الخليل أنّ الفصلَ بين (إِذَا) / و(أَوْ) أنّك إذا قلت : ضربت زيدا أو عمرا فقد مضى صَدْرُ كلامك وأنت مُتَيَقِّن عند السامع ، ثمّ حدث الشكّ بأو (٤) .

٣
٢١

فلذا قلت : ضربت إمّا زيدا فقد بنيت كلامك على الشكّ ، وزعم أنّ (إِذَا) هذه إنّما هي (إِنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) لهذا المعنى ، ولا يجوز حذف (ما) منها إلّا أن يضطرّ إلى ذلك شاعر ، فإن اضطرّ جاز الحذف ؛ لأنّ ضرورة الشعر تردّ الأشياء إلى أصولها ، قال :
لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْلَيْتُهَا فَلِنْ جَزَعًا وَلِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ (٥)

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) الانسان : ٣ .

(٣) هبى : ٥ - ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢١٩ « ومن البيل ايضا قولك : قد مرت برجل او امرأة اما ابتدا ييقين ، ثم جعل مكانه شككا ابدله منه : فصار الاول والاخر الادعاء فيهما سواء » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٥ .

(٥) استشهد به سيبويه في مواضع ثلاثة على حذف (ما) من اما للضرورة في ج ١ ص ١٣٤ و ٤٧١ و ج ٢ ص ٦٧ .

ووافقه المبرد هنا وفي الكامل ج ٣ ص ١٥٥ اما في نقده للكتاب فقد وافقه في هذا البيت ، ولم يتعرض له بالنقد ، وخالفه في البيت الآخر وهو قول النمر بن تولب :

سَفَتَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَبِيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيْفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا

فقال : ان فيه شرطية .

وقال ابو علي في الابضاح : تديره فاما جزعت جزعا ، واما اجملت صبيرا . يدل على ذلك انه لا يخلو من أن تكون (ان) للجزاء او غيرها : فلو كانت للجزاء والحقت الفاء في قولك : فاما جزعت جزعا للزمك ان تذكر الجواب .

فهذا لا يكون إلّا على إِمّا .

فأما في المجازاة إذا قلت : إن تأتي آتاك ، وإن تقم أقم - فلأنك إن شئت زدت (ما) ، كما
تزيدها في سائر حروف الجزاء ، نحو : أينما تكن أكُنْ ، ومتى ما تأتي آتاك ، لأنها : إن تأتي
آتاك ، ومتى تقم أقم . فتقول على هذا - إن شئت - : إِمّا تأتي آتاك ، وإِمّا تقم أقم معك . وقد^{١٣}
مضى تفسير هذا في باب الجزاء (١) .

== ألا ترى أنك لو قلت : أنت ظالم إن فعلت لمد ما تقدم مسد الجواب ، ولو الحققت
الفاء فقلت أنت ظالم فإن فعلت لزمك أن تذكر للشرط جوابا ، ولا يجزىء ما تقدم عما يقتضيه
الشرط من الجزاء .

والبيت لنريد بن الصمة من قصيدة يخاطب فيها امراته ويرى معاوية أخا الخنساء
والرواية الصحيحة كسر التكاف في كذبك وقوله فأكذبها بياء المخاطبة .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٤٢-٤٤٧ ورغبة الأمل ج ٣ ص ١٥٦ والعين ج ٤

ص ١٤٨ .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٥٤ .

/ هذا باب

مُدَّ ، وَمُنْدُ

أما (مُدَّ) فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى ، ومخفوضا على معنى .

فلذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غيرَ أنَّها لا تقع إلَّا في الابتداء لقلة تمكُّنها
وأنَّها لا معنى لها في غيره ، وذلك قولك : لم آتِه مُدَّ يومان ، وأنا أعرِّفه مُدَّ ثلاثون سنة ، وكلَّمتك
مُدَّ خمسة أيَّام . والمعنى - إذا قلت : لم آتِه مُدَّ يومان - : أنَّك قلت : لم آره ، ثمَّ خبَّرتَ
بالمقدار والحقيقة والغاية . فكأنَّك قلت : مدة ذلك يومان .

والتفسير : بينى وبين رؤيته هذا المقدار ، فكلُّ موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه .

وأما الموضع الذى ينخفض ما بعدها فإنَّ تقع فى معنى (فى) ونحوها ؛ فيكون حرف خفض
وذلك قولك : أنت عندى مُدَّ اليوم . ومُدَّ الليلة . وأنا أراك مُدَّ اليومِ يا فتى ، لأنَّ المعنى
فى اليوم وفى الليلة . وليس المعنى أنَّ بينى وبين رؤيتك مسافة ، وكذلك : رأيت زيدا مُدَّيَوْمٍ
الجمعة يمدحك ، وأنا / أراك مُدَّ سنةً تتكلم فى حاجة زيد ؛ لأنَّك تريد أنا فى حال رؤيتك مذ
سنة (١) فإنَّ أردت : رأيتك مذ سنة . أى : غاية المسافة إلى هذه الرؤية سنة - رفعت ؛ لأنَّك
قلت : رأيتك ، ثمَّ قلت : بينى وبين ذلك سنة . فالمعنى : أنَّك رأيته ، ثمَّ خبَّرتَ سنةً لا تراه .
وإذا قال : أنا أراك مُدَّ سنة . فلانَّما المعنى أنَّك فى حال رؤية لم تنقُصْ وأنَّ أولَّها مُدَّ سنة ؛
فلذلك قلت : أراك ؛ لأنَّك تُخبر عن حال لم تنقطع . فهذا شَرَطُ (مُدَّ) وتفسيرها .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وسالت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ومذ عام أول
فقال : أول ههنا صفة ... » .

وقال فى ج ٢ ص ٣٠٨ « وأما مذ فتكون ابتداءً غاية الأيام والأحيان ، كما كانت
(من) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها ، وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم
الجمعة إلى اليوم ومذ غدوة إلى الساعة ، وما لقيته منذ اليوم إلى ساعتك هذه ، فجعلت اليوم
أول غايته ، فأجريت فى بابها ، كما جرت من حيث قلت : من مكان كذا إلى مكان كذا ، وتقول :
ما رأيته منذ يومين ، فجعلتها غاية كما قلت : أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية ، ولم ترد
منتهى » .

فلن قال قائل : فما بالي أقول : لم أرك مُنْذُ يومِ الجمعة ، وقد رآه يوم الجمعة ؟ قيل : إن النقي إنما وقع على ما بعد الجمعة ، والتقدير : لم أرك مذ وقت رؤيتي لك يوم الجمعة ، فقد أثبت الرؤية ، وجعلتها الحد الذي منه لم أره . فهذا تفسيرها ومجرى ما كان هذا لفظه ، واتصل به معناه .

فأما (مُنْذُ) فمعناها - جررت بها أو رفعت - واحد^(١) . وبابها الجر ؛ لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة (من) في سائر / الأسماء . تقول : لم أرك مُنْذُ يومِ الجمعة ، أي : هذا ابتداء الغاية ؛ كما تقول : من عبد الله إلى زيد ، ومن الكوفة سرت .

فلن رفعت فعلى أنك جعلت (مُنْذُ) اسما ، وذهبت إلى أنها (مُذ) في الحقيقة . وذلك قليل ؛ لأنها في الأزمنة بمنزلة (من) في الأيَّام .

فأما (مُذ) فذلك على أنها اسم : أنها محذوفة من (مُنْذُ)^(٢) التي هي اسم ؛ لأن الحذف لا يكون في الحروف ؛ إنما يكون في الأسماء والأفعال ، نحو : يد ، ودم ، وما أشبهه .

- (١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وأما (مُنْذُ) فخصت : لأنها للغاية . . » .
وقال في ج ١ ص ٤٦٠ « ومما يضاف إلى الفعل أيضا قولك : ما رأيته منسداً كان منسداً ومنسداً جاءني » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ باب ما ذهبت عينه « فعن ذلك (مُذ) يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم : منسداً ، فإن حقهرة قلت : متيد » .
وفي الانصاف مسألة في أعراب الاسم بعد مذ ومنذ ص ٢٢٣-٢٢٩

هذا باب

التبيين والتمييز

اعلم أنَّ التمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره ؛ ومعناه في الانصباب واحد^(١) وإن اختلفت عوامله .

فمعناه : أن يأتى مُبينًا عن نوعه ، وذلك قولك : عندى عشرون درهما ، وثلاثون ثوبًا .
لما قلت : عندى عشرون ، وثلاثون - ذكرت عددًا مُبينًا يقع على كلِّ معدود ، فلما قلت درهما عرفت الشيء الذى إليه قصدت بأن ذكرت واحدًا منه يدلُّ على سائره ، ولم يجر أن تذكر جمعًا ؛ لأنَّ الذى قبله قد تبين أنه جمع ، وأنه مقدارٌ منه معلوم .

ولم يجر أن يكون الواحد الدالُّ على النوع معرفة ؛ لأنَّه إذا كان معروفًا كان مخصوصًا ، وإذا كان منكورًا كان شائعًا في نوعه .

فأما النصب فلما كان فيه ؛ لأنَّ النون منعت الإضافة^(٢) ، كما تمنعها إذا قلت : هولاء ضاربون زيدًا . ولولا النون لأضفت فقلت : هولاء ضاربون زيدًا ؛ كما تقول : هذه عشرو زيد ، إلَّا أنَّ الضاربين وما أشبهه أسماء مأخوذة من الفعل تُضَاف كما تُضَاف الأسماء ، فإذا منعت النون

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٨ « وذلك انك اردت ان تقول : لى مثله من العبيد ، ولى مثؤه من العسل ، وما فى السماء موضع كف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفًا ، كما حذفه فى عشرين حين قال : عشرون درهما ، وصارت الاسماء المضاف اليها المجروزة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولًا على ما حملت عليه فانصب بملء كف ومثله ، كما انتصب الدرهم بالعشرين لان (مثل) بمنزلة عشرين والمجروزة بمنزلة التنوين ، لانه قد منع الاضافة ، كما منع التنوين ، وزعم الخليل ان المجروزة بدل من التنوين .. » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « وتقول فيما لا يقع الا منونا عاملا فى تكرة وانما وقع منونا ، لانه فصل فيه بين العوامل والمعمول فالفصل لازم له ابدا مظهرًا او مضمرا وذلك قولك: هو خير منك اياه وهو احسن منك وجهها. ولا يكون المعمول الا من سببه ، وان شئت قلت : هو خير عملا وانت تنوى منك .. ولا بعمل الا فى تكرة » .

الإضافة عَمِلَتْ هذه الأسماء فيها بَعْدُما بما فيها من معنى الفِعْل (١١). وكان المنصوب مفعولا صحيحا ؛ لأنها أسماء الفاعلين في الحقيقة وفيها كُنيتهم . فإذا قلت : عشرون رجلا فلَمَّا انتصب بإدخالك النون ما بعدها تشبيها بذلك ؛ كما أَنَّ قولك : إِنَّ زيدا منطلق . ولعلَّ زيدا أخوك مُشَبَّهٌ بِالْفِعْلِ في اللفظ . ولا يكون منه (فعل) ، ولا (يفعل) ولا شيء من أمثلة الفعل ؛ وكما أَنَّ (كان) في وزن الفِعْلِ / وتصرفه ، وليست فِعْلا على الحقيقة (١٢) . تقول : ضرب زيد عمرا ، فتخبر بأنَّ فِعْلا وصل من زيد إلى عمرو . فإذا قلت : كان زيد أخاك لم تُخبر أَنَّ زيدا أوصل إلى الأخ شيئا ، ولكن زعمت أَنَّ زيدا أخوه فيها خلا من الدهر .

والتشبيه يكون للفظ ، وللتصرف ، والمعنى .

فلَمَّا المعنى فتشبيهك (ما) بليس . و(ليس) فِعْل و(ما) حرف . والمعنى واحد .

فهذا سبيلُ كُلِّ ما كانت النون فيه عاملة من التبيين .

فإن قلت : هل يجوز Hendy عشرو رجل ؟

فإنَّ ذلك غير جائز ، لأنَّ الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت : عشرو زيد . فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قَصْدُكَ إلى تعريف النوع بتريفك لِيَأْه صاحب المشرب ، ولم يكن إلى النصب سبيلٌ ؛ لأنَّه في باب الإضافة . كقولك : ثوب زيد . ودوم عيد الله . والتبيين في بابه من النصب وإثبات النون ، فامتنع من إدخاله في غير بابه مخافة اللَّتْس .

وَمَا يُنْصَبُ قَوْلُكَ : هذا أَفْضَلُهُم رجلا . وَأَفْرَهُ الناس عيدا / . وذلك أَنَّكَ كنت تقول في المصادر : أعجبنى ضربُ زيدِ عمرا . فتضيف إلى زيد المصدر ؛ لأنَّه فِعْلُهُ ، فتشغل الإضافة بالفعل ، فتنصب عمرا ؛ لأنَّه مفعول . ولولا أَنَّكَ أضفت إلى زيد لكان (عمرو) مخفوضا بوقوع المضاف عليه ؛ كما أَنَّكَ لو لم تنون في قولك : ضاربون زيدا لعلَّ (زيد) محلَّ التنوين . وانخفض بالإضافة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وذلك قولك : ثلاثون عيدا ، وكذلك إلى أن تسمع وتكون النون لازمة له ، كما كان ترك النون لازما لثلاثة إلى العشرة ، وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء ، والزموها وجها واحدا ، لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ، ولا التي شُبِّهَتْ بها ، فلم تقو تلك القوة : ولم يجز حين جاوزت أدنى المقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحدا ، ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك » .

(٢) سيبويه في ص ٨٠ ، ١٦٩ من الأصل .

. فلما كان عشرون رجلاً بمنزلة ضاريين زيدا - كان قولك : في يثله رجلا ، وأنت أفرهم عبداً بمنزلة : أحببني ضربُ زيد عمرا ، وشتمك خالدا .

وكما امتنعت من أن تقول : عشرو درهم للفصل بين التفسير واليolk إذا قلت : عشرو زيد - امتنعت في قولك : أنت أفرهم عبدا من الإضافة ؛ لأنك إذا قلت : أنت أفرهم عبدا فإثما عني مالك العبد .

وإذا قلت : أنت أفره عبد في الناس فإثما عني العبد نفسه . إلا أنك إذا قلت : أنت أفره العبيد فقد قدمته عليهم في الجملة .

وإذا قلت : أفره عبد في الناس ، فإثما معناه : أدت أفره من كل عبد إذا أفردها عبدا عبداً ، كما تقول : هذا خير اثنين / في الناس ، إذا كان الناس اثنين اثنين .

ويجوز أن تقول - وهو حسن جداً - : أنت أفره الناس عبداً . (١) وأجود الناس فوراً . ولا يجوز عندى عشرون دراهم يا فتي .

والفصل بينهما : أنك إذا قلت : (عشرون) . فقد أتيت على العدد ، فلم يخرج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس ، فإذا قلت : هو أفره الناس عبداً - جاز أن تعني عبداً واحداً ، فمن ثم حسن . واختير - إذا أردت الجماعة - أن تقول : عبداً . قال الله عز وجل : (قل هل أتيتكم بالأخسرين أعمالاً) (٢) . وقد يجوز أن تقول : أفره الناس عبدا فاعني جماعة العبيد نحو التمييز . والجمع أبين إذا كان الأول غير مخطور العدد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « ولا يصل إلا في تكره ، كما انه لا يكون إلا تكره ، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة ، فالزم فيه وفيما يصل فيه وجهها واحداً ، وتقول في الجمع خير منك أملاً » .

وقال في ص ١٠٥ « وتقول : هو خير رجل في الناس ، وأفره عبد فيهم ، لأن الفاعل هو العبد ، ولم تلق أفره ولا خيراً على غيره ، ثم تختص شيئاً فالعني مختلف .. وتقول : هو أشجع الناس رجلاً ، وهذا خير الناس الذين فالجور ههنا بمنزلة التنوين . وانتصب الرجل والاثنان ؛ كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسن منه وجهاً ، ولا يكون إلا تكره ؛ كما لم يكن له إلا تكره ، والرجل هو الاسم المتبدا والاثنان كذلك إنما معناه : هو خير رجل في الناس ، وهذا خير اثنين في الناس ، وإن شئت لم تجعله الأول فقلت : هو أكثر الناس مالاً » .

(٢) الكهف : ١٠٣ وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٣ .

ومن التمييز بينهما رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به شجاعا (١) . إلا أنه إذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل (من) توكيدا لذلك الذكر ، فتقول : ويحه من رجل . والله دره من فارس . وحسبك به من شجاع . ولا يجوز : عشرون من / درهم . ولا هو أفرهم من عهد ، لأنه لم يذكره في الأول .

وأنا أرى قوله عز وجل : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَعِنَ اللَّهُ) (٢) على هذا ، كما تقول : مَنْ جاعني من طويل أعطيته . وَمَنْ جاعني من قصير منعه ؛ لأنك قدمت ذكره بقولك : (مَنْ) .

= عرض أبو حيان لجمع تمييز النسبة ، وأفراده فقال في البحر المحيط ج ٢ ص ١٦٧ : « إذا جاء التمييز بعد جمع ، وكان منتصبا من تمام الجملة فاما أن يكون موافقا لما قبله في المعنى أو مخالفا : فإن كان موافقا طابقه في الجمعية ، نحو : كرم الزيدون رجلا ، كما يطابق لو كان خيرا ، وإن كان مخالفا : فاما أن يكون مفرد المدلول أو مختلفه . أن كان مفرد المدلول لزم أفراد اللفظ الدال كقولك في أبناء رجل واحد : كرم بنو فلان أصلا وأبا ، وجاء الأذكيا وهما ، وذلك إذا لم تقصد بالمصدر اختلاف الأنواع لاختلاف محاله . وإن كان مختلف المدلول : فاما أن يلبس أفراد لو أفرد أو لا يلبس . فإن اليبس وجبت المطابقة ، نحو : كرم الزيدون آباء ، أي كرم آباء الزيدون . ولو قلت كرم الزيدون أبا لأوهم أن أباهم واحد موصوف بالكرم . وإن لم يلبس جاز الأفراد والجمع والأفراد أولى كقوله (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا) إذ معاروم أن لكل نفسا وأنهن لسن مشتركات في نفس واحدة ، وقر الزيدون ههنا ، ويجوز أنفسا وأهينا .. » .

ونظر أيضا البحر ج ٦ ص ١٦٧ وحاشية الصيان ج ٢ ص ٨٣ . (١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير . وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا ، وما أشبه ذلك ، وإن شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل (من) ههنا ، كدخولها في (كم) توكيدا . وانتصب الرجل لأنه ليس من الكلام الأول ، وعمل فيه الكلام الأول ، فصارت الهاء بمنزلة التنوين .

ومع هذا أيضا أنك إذا قلت : ويحه ، فقد تمجبت ، وإبهمت من أي أمور الرجل تمجب ؟ وأي الأنواع تمجبت منه ؟ فإذا قلت : فارسا وحافظا .. فقد اختصصت ولم تبهم . وبينت في أي نوع هو ؟ » . (٢) النحل : ٥٣ .

وفي البحر المحيط ج ٥ ص ٥٠٢ « وما) موصولة ، وصلتها (بكم) ، والعامل فصل الاستقرار ، أي وما استقر بكم من نعمة و (من نعمة) تفسير لما والغبر (فمن الله) .. وأجاز الفراء والحوثي أن تكون (ما) شرطية ، وحذف فعل الشرط قال الفراء : التقدير وما يكن بكم من نعمة ، وهذا ضعيف جدا ، لأنه لا يجوز حذفه إلا بعد أن وحدها .. » .

واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه ، لتصرف الفعل . فقلت : تفقأت
شحماً . وتصببت عرقاً . فإن شئت قدمت . فقلت : شحماً تفقأت . وعرقاً تصببت .
وهذا لا يُجيزه سيبويه (١) ، لأنَّه يراه كقولك : عشرون درهماً ، وهذا أفرهم عبداً ، وليس
هذا بمنزلة ذلك ، لأنَّ (عشرين درهماً) إنما عُمِلَ في الدرهم ما لم يُؤخَذ من الفعل .
ألا ترى أنَّه يقول : هذا زيد قائماً . ولا يُجيز : قائماً هذا زيد ، لأنَّ العامل غير فعل .
وتقول : راكباً جاء زيد ، لأنَّ العامل فعل ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً .
وهذا رأى أبي عثمان المازني (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وقد جاء من الفعل ما انفد الى مفعول ، ولم يقو بقوة غيره
مما قد تعدى الى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماءً ، وتفقأت شحماً . ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته
ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه
في الصفات المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لانه فعل لا يتعدى الى
مفعول . وإنما هو بمنزلة الانفعال ، وإنما أصله امتلأت من الماء ، وتفقأت من الشحم » .
(٢) تناول نقد المبرد للكتاب مسألة تقديم التمييز على عامله فقال المبرد :

« زعم أنه لا يقول : شحماً تفقأت . ولا عرقاً تصببت . . وأنه لا يجيء التقديم في شيء
من التمييز البتة ، وقد أجاز في الحال التقديم إذا كان العامل فعلاً ، وإنما الحال هندة . وعند
غيره بمنزلة التمييز ، فيلزمه هذا أن يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً ، والألا ترك
قوله في الحال » .

وأبو عثمان يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً . وجاء في التمرع تصديق هذا
القياس وهو قوله :

انهجر ليلى لنفراق حبيها وما كان نفساً بالفراق تطب

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : إنما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهاها . لان بعضها
جاء على غير مصداق : وذلك ان اللفظ لفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعل ، لأنك إذا قلت : زيد
حسن وجهها فالحسن في المعنى الوجه : وكذلك تصيب عرقاً ، إنما التصيب في المعنى للعرق ،
فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه : وكان أصعب مما لفظه على معناه ، ولم يمنع
سيبويه من إجازة ذلك في الشعر : فيكون هذا البتة حجة عليه . بل ليس يوجد كثيراً في
الشعر » .

وأما قوله : ترك قياسه في الحال لأنه نبيه الحال بالتمييز فليست الحال مشبهة
للتمييز في كل حال وإنما شبهها به في أن الحال لا تكون إلا نكرة ، كما أن التمييز لا يكون إلا نكرة ،
والأفحال مخالف للتمييز في معان كثيرة » ، ذكر واحداً منها فقال :

وقال الشاعر ، فقدم التمييز لما كان العامل فعلاً :

/ أَنهَجِرُ لَيْلِي لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا / وما كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَعْلِيْبُ (١)

واعلم أن من التمييز ما يكون خفضاً . ولكن يكون على معنى أذكره لك : وذلك قولك :

« أحدها : ما ذكرناه في أن معناها على لفظها ، والفعل العامل فيها لفاعله لا لها ، وليس هو في التمييز كذلك ، فعمل الفعل فيها أقوى من ذلك ، فيجاز تقدمها ، ولو كان الفعل المتعدي إلى التمييز يجري مجرى الأفعال التي تعمل في الحال والمفعولين في القوة والتصرف لجاز أن تقدمه مع أسماء الفاعلين منها وهي الصفات، كما قدمنا المفعول مع أسماء الفاعلين في الباب الآخر فنقول : هو وجهها حسن ، وهو عرقا تصيب ، إذ كنا نقول : هو زيذا ضارب وهو مسرعا راكب » .

انظر الانحصار ص ٦٢-٦٣ .

في تفسير المسائل المشككة ص ١٦ : « فاما قولك : تفقات شحما ، وتصببت عرقا . فان هذا وان كان الفعل منه يتصرف في لفظه على طريقة فعل يفعل . وسيفعل فانه غير متصرف في معناه ، إذ هو منقول من فاعله المذكور معه إلى غير فاعله ، وأخرج فاعله فيه مخرج المفعول على جهة التمييز ، فلا يجوز تقديمه عليه . لا نقول : عرقا تصببت ، ولا شحما تفقات ، لما بينا من أنه منقول عن فاعله المذكور معه إلى غيره ، وأصله : تفقات شحمي ، وتصببت عراقي ، وقد أجاز ذلك أبو عثمان اللواتي وأتشد :

• • • • • انهجر ليلي للفراق حبيبها

وهذا عند أكثر أصحابنا شاذ مع صحة الرواية : ولا يقاس على مثله والرواية المشهورة عندهم :

وما كان نفسي بالفراق تطيب

فيؤيد ما رواه أصحابنا من هذه الرواية صحتها في القياس .

فلو تكافأت الروايتان إلا بمقدار أن أحدهما فيها ترجيح القياس الصحيح لكفى في إبطال الرواية الأخرى التي لا قياس معها . وهذا قد قمصناه في كتابنا : شرح إبيات كتاب سيبويه وكذلك في كتابنا : الموسوم باستدراك القلط على بعض المتأخرين في شرح كتاب سيبويه » .

(١) في الخصائص ج ٢ ص ٣٨٤ : فاما ما انتده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول

المخبل [السمدى] :

انهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فتقابله برواية الزجاجي واسماعيل بن نصر وأبي اسحاق أيضا :

وما كان نفسي بالفراق تطيب

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم . . . » .

وقد فقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا - الانصاف ص ٤٩٣-٤٩٦ .

وانظر المعنى ج ٣ ص ٢٥٥-٢٣٩ والأشباه ج ٢ ص ٢٤٢-٢٤٣ وشرح الكافية للرضي

ج ١ ص ٢٠٤ وابن معشر ج ٢ ص ٧٣ والفارقي ص ١٦ .

كل رجل جائع فله درهم ، فهذا شائع في الرجال . ولكن معناه : كل الرجال إذا كانوا رجلا رجلا . كقولك : كل اثنين أتياي فلهما درهما .

ومن ذلك قوله : مائة درهم ، وألف درهم . وإنما معناه مئة عشرين درهما ، ولكنك أضفت إلى المئتين ؛ لأنّ التثنية غير لازم . والنون في عشرين لازمة ؛ لأنها تثبت في الوقف ، وتثبت مع الألف واللام . وقد مضى تفسير هذا في باب التعدد (١) .

فإنما قولك : زيد الحسن وجهاً (٢) . والكرم أياً - فإنه خارج في التقدير من باب الضاربات زيدا ؛ لأنك تقول : هو الحسن الوجهة يا فتى ، وإن كان الخفض أحسن ، وكذلك : هو حسن الوجهة . فهذا لا يكون فيه إلّا النصب . لأنّ التثنية مانع ، وقد ذكرنا هذا في باب (٣) ، فلذلك لم / نذكر استقصاءه في هذا الموضع .

١
٣

فإنما قولك : أنت أقره عبّد في الناس - فإنما معناه : أنت أحد هؤلاء الذين فضلتهم .

ولا يضاف (أفعل) إلى شيء إلّا وهو بضمه ، كقولك : الخليفة أفضل بنى هاشم .

ولو قلت : الخليفة أفضل بنى تميم كان محالاً ، لأنه ليس منهم ، وكذلك : هذا خير ثوب في الثياب إذا عنيت ثوباً . وهذا خير منك ثوباً إذا عنيت رجلاً . وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بنى تميم ، لأنّ (من) دخلت للتفصيل . وأخرجهم من الإضافة - فهذا وجهه ذا .

ولو قلت : ما أنت بأحسن وجهاً مني ، ولا أقره عبداً - كان جيّداً . فإن قصدت قصداً الوجوه بعينه قلت : هذا أحسن وجهه رأيته . إنما تعني الوجوه إذا ميّزت وجهها وجهها . فعل هذه الأصول فقص ما ورد عليك من هذا إن شاء الله .

- (١) انظر الجزء الثاني ص ١٦٨ .
- (٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٣ : « قاما النكرة فلا يكون فيها إلا الحسن وجهاً تكون الألف واللام بدلاً من التثنية » .
- وانظر تعليق السراي .
- (٣) ذكره ص ٤٧٤ من الجزء الرابع .

هذا باب

التثنية على استقصائها

صحيحها . ومثملها

٣

٣١

أما ما كان صحيحا فإِنَّكَ إذا أردت تَثْنِيَّتَهُ سَلَّمْتَ بناءه . وزدت ألفا / ونونا في الرفع .
وياا ونونا في الخفض . ودخل النصبُ على الخفض ، كما ذكرت لك في أوَّل الكتاب (١) ،
وذلك قولك في الرفع : زيدان . وعمران . وجعفران . وعطشانان . وعنكبوتان .

• • •

فلن كان الاسم ممدودا وكان مُنْصَرِفًا . وهمزته أصليَّة - فهو على هذا .
تقول في تثنية قُرَّاه : قُرَّاهان ، وفي تثنية خَطَّاه : خَطَّاهان ، وفي الخفض والنصب : خطَّاهين .
وزيدَين . وعمرَين ، وقُرَّاهَين .
وقد يكون قراوان على بُعْد ، لعلَّة أذكرها إن شاء الله .
وإن كان ممدودا مُنْصَرِفًا وهمزته بئكَ من ياء أو واو ، فكذلك .
تقول : رِداهان . وكساهان . وغطَّاهان . والقَلْبُ إلى الواو في هذا يجوز . وليس بجيِّد .
وهو أَحْسَنُ منه فيها كانت همزته أصلا . وذلك قولك : كساوان . وغطَّاوان .
وإن كان الممدود إنَّما مَثَلُهُ للتثنية لم يكن في التثنية إلَّا بالواو ، نحو قولك : حمروان .
وغُفْغُساوان . وصحراوان : ورأيت غُفْغُساوَيْن . وصحراوَيْن (٢) .

(١) في ص ١ ، ٢ من الجزء الاول .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٤ « باب تثنية الممدود .

اعلم ان كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع وبالباء والنون في النصب والجزم بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك . وذلك نصوص قولك : رداهان وكساهان وعلباهان ، فهذا الاجود الاكثر . فان كان الممدود لا ينصرف ، وآخره زيادة جاءت علامة للتانيث فانك اذا ثنيته أبدلت واوا ، كما تفعل ذلك في غُفْغُساوي ، وكذلك اذا جمعته بالهاء .

واعلم ان ناسا كثيرا من العرب يقولون: علباوان وحرباوان شبهوها ونحوهما بهمراء حيث كان زنة هذا النحو كزنته ، وكان الآخر زائدا ، كما كان آخر حمراء زائدا ، وحيث مدت كما مدت حمراء .

وقال ناس : كساوان وغطَّاوان . . . » .

وإن كان الثننى مقصورا فكان على ثلاثة أحرف نظرت في أصله : فإن كان من الواو / أظهرت
 "واو" ، وإن كان من الياء أظهرت الياء ، وذلك قولك في ثنية قفًا : قَفَوَان . وعصا : عصوان ،
 ورأيت قفَوَيْتي ، وعصَوَيْتي .

وأما ما كان من الياء فقولك في رَحَى : رَحَيَان - وَحَصَى : حَصَيَان .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنَّ ألف الثنية تَلَحُّقُ الألف التي كانت في موضع اللام ، وكذلك ياء
 الثنية ، وهما ساكنان . فلا يجوز أن يلتقيا ؛ فلا بُدَّ من حذف أو تحريك ؛ فلو حذفنا للعبت
 اللام . فحرَّكت . فرددْتُ كُلَّ حَبْرٍ إلى أَصْدَاءِ ؛ كما كنتُ فاعلا ذلك إذا ثنيت الفاعل في
 الفعل ، وذلك قولك : غزا الرجل . ودعا . ثمَّ تقول : غَزَا . ودعَا ؛ لأنَّك لو حذفنا لالتقاء
 الساكنين لبقِيَ الاثنان على لفظ الواحد .

وتقول : رمى - وقضى . فإذا ثنيت قلت . رميا . وقضيا .

فكذلك هذا المقصور في الثنية .

فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا كانت ثنيته بالياء من أى أصل كان ، وقد مضى
 تفسير هذا (١) . وكذلك إن كانت ألفه زائدة للتأنيث أو للإلحاق .

بقول : مَلْهَيَان - وَمُغْزَيَان . وَجُبَارَيَان ، وَحَبْطَيَان ؛ كما تقول في الفعل : أغزيا ،
 وغازيا . ورأيا . واستغزيا . واستحيا . ونحوه ؛ فعل هذا مجرى جميع المقصور .

واعلم أنَّ الثنية لا تخطئ الواحد . فإذا قيل لك : ثنَّ - وجب عليك أن تأتي بالواحد ،
 ثمَّ تزيد في الرفع ألفا ونونا . وفي الخفض وانصب ياء ونونا .

فأما قولهم : جاء يَنْقُضُ مِلْدَوِيهِ (٢) ؛ فإنَّما ظهرت فيه الواو ؛ لأنَّه لا يُفْرَدُ له واحدٌ .

وكذلك : عقلته بِشْنَائِيْنِي (٣) . ولو كان يُفْرَدُ له واحدٌ لكان : عقلته بِشْنَائِيْنِ ؛ لأنَّ
 الواحد يثنى فاعلم . وكنت تقول : مِذْرِيَان ؛ كما تقول : مَلْهَيَان . ولكنه بمنزلة قولك : الشماوة .
 والعباية . يَنِيْتُ على هذا التأنيث . وصارت الهاء حرف الإعراب . فظهرت الواو والياء .

(١) تقدم الحديث عن ثنية المقصور في الجزء الأول من ٢٥٨-٢٥٩ وسيميده مرة نالته
 في هذا الجزء من ٧٠ . كما سيكرر حديث ثنية الممدود .

(٢) تقدم في الجزء الأول من ١٩١ والجزء الثاني من ١٦٣-١٦٤ .

(٣) تقدم أيضا في الجزء الثالث من ١٦٤ وانظر سبوه ج ٢ من ٩٤-١٠٦ ٢٨٣ .

ولو بنيته على التذكير لم يكن إلا صلاة ، وعبادة ، كما نقول : امرأة غُرَّاة ، لأنك جئت إلى غُرَّاه / - وقد انقلبت الواو فيه همزة - فأتتته على تذكيره ، ولو كنت بَنَيْتَهُ على التأنيت لكانت الهاء مظهره للياء وللواو قبلها .

فأما قولهم : (خُصِيَان^(١)) فلإنما بنوه على قولهم : خُصِي فاعلم ، ومن ثنى على قولهم : خُصِيَة لم يقل إلا : خُصِيَتَان .

وكذلك يقولون : آليَة وآلِي في معنى . فمن قال : آليَة قال : آليَتَان ، ومن قال : آلى قال : آليَان . قال الراجز :

• تَرْتَجُّ آليَاءُ ارْتِجَاجِ الوَطْبِ (٢) •

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨٣ : « وأما من قال : صلاية وعباية فانه لم يجه بالواحد على الصلاة والعبادة ، كما انه اذا قال : خصيان لم يشته على الواحد المستعمل في الكلام ، ولو اراد ذلك لقال : خصيتان » .

الصلاية : مدق الطيب ، وكل حجر عريض ندق عليه . والعباية والعبادة : ضرب من الاكسية واسع فيه خطوط سود كبار .

(٢) قبله كما في الاقتضاب ص ٣٩٣ والجواليقي ص ٣٠٠ :

كَأَنَّمَا عَطِيَّةٌ بَيْنُ كَعْبٍ طَعِينَةٌ واقفةٌ فِي رُكْبِ

وصفه بان كفه عظيم رخو فهو يرج لعظمه ورخاوته ارتجاج الوطب وهو رق اللب . وهذا الرجز - مع كثرة الاستشهاد به - لم يعلم قائله . الخزائنة ج ٣ ص ٣٦٦-٣٦٧ .

هذا باب

الإمالة

وهو أن تنحو بالآلف نحو الياء . ولا يكون ذلك إلا لِعِلَّةٍ تدعو إليه .
إعلم أنَّ كلَّ آلف زائدة أو أصلية فنصبها جائزٌ .

وليس كلُّ آلف تُمال لعلَّة إلا نحن ذاكروها إن شاء الله .

فمما يُمال ما كان آلفه زائدة في فاعِل . وذلك نحو قولك : / رجل عابد . وعالم . وسالم ، فإنما أملت الآلف . للكسرة اللازمة لما بعدها . وهو موضع العين من فاعِل . وإن نصبت في كلِّ هذا فجيءَ بالغ على الأصل^(١) . وذلك قولك : عالم وعابد .

وكذلك إذا كانت قبلها كسرة أو ياء ، نحو قولك : عباد . وجيال . وجيال . كلُّ هذا إمالة جائزة . فلما جِئنا بالإمالة له ألزم ، لأنَّ مع الكسرة ياء .

فكلُّ ما كانت الياء أقرب إلى آلفه أو الكسرة فالإمالة له ألزم . والنصب فيه جائز . وكلُّ ما كثرت فيه الياءات أو الكسرات فالإمالة فيه أحسن من النصب^(٢) .

واعلم أنَّه ما كان من فِعْلٍ فإمالة آلفه جائزة حسنة . وذلك نحو : صار بمكان كذا . وباع زيد مالا ، فإنما أملت ؛ لتدلُّ على أنَّ أصل العين الكسر ؛ لأنَّه من بعث . وصرت . والعين أصلها الكسر وألفها / منقلبة من واو^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٩ : فالآلف تُمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك : عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعلافر وهابيل ، وإنما أمالوها ، للكسرة التي بعدها . أرادوا أن يغيروها منها ، كما قرئوا في الإقدام الصاد من الزاي حين قالوا : صدر فجعلوهسا بين الزاي والصاد .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦١ : ومما تُمال الفه قولهم : كيال وبياع ، وسمنا بعض من يوق بمريته بقول : كيال كما ترى ، فيجس ، وإنما فعلوا هذا ، لأن قبلها ياء ، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها : نحو سراج وجمال .

وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف ٩٠٠

(٣) هكذا بالأصل ، والصواب أن يمثّل بنحو : خاف وهاب ، لأن آلف صار وباع منقلبة عن ياء . وعينهما مفتوحة في الفعل الماضي .

إِلَّا أَنَّهُ فِيمَا كَانَتْ اللَّهُ مُتَغَلِّبَةً مِنْ يَادِهِ أَحْسَنُ . فَلَمَّا الْوَاوُ فَهُوَ فِيهَا جَيِّدٌ ، وَلَيْسَ كَحُسْنِهِ فِي الْيَاءِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ جَلَّتَيْنِ ، وَلِأَنَّهُ فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ (قَوْلٍ) ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : خَافَ زَيْدٌ كَذَا ، وَمَاتَ زَيْدٌ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : يَمُوتُ عَلَى وَزْنِ خِصَّتْ . وَمِنْ قَالَ : مَاتَ (١) لَمْ تَجْزِ الْإِمَالَةُ فِي قَوْلِهِ . وَقَدْ قَرَأَ الْقُرَّاءُ : (ذَلِكَ لِيَمَنْ خَافَ مَقَامِي) (٢) .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَلْفَ إِذَا كَانَتْ مُتَغَلِّبَةً مِنْ يَادِهِ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ ، فَلِإِمَالَتِهَا حَسَنَةٌ ، وَأَحْسَنُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ . وَسَنَفَسَرُ لِمَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَجَى ، وَسَمِعَ ، وَقَفَى ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ هِيَ الَّتِي يُوقِفُ عَلَيْهَا . وَالْإِمَالَةُ أَبْيَنُ ، وَهِيَ الَّتِي تَنْتَقِلُ عَلَى الثَّلَاثَةِ . فَتَكُونُ رَابِعَةً . وَخَامِسَةً . وَأَكْثَرَ . فَلِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ رَجَعَتْ ذَوَاتُ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ ؛ نَحْوُ : مَتْرِبَانِ . وَمَلْهَبَانِ . وَقَوْلُكَ فِي الْفِعْلِ : أَغْزَيْتَ (٣) وَقَدْ فَسَّرْنَا هَذَا فِي بَابِهِ (٤) / مُسْتَقْصًى . فَلَمَّا كَانَتْ الْيَاءُ أَمَكْنَ كَانَتْ الْإِمَالَةُ أَثْبَتَ .

(١) فِي مَاتَ لَفْظَانِ : مَاتَ يَمُوتُ مِنْ بَابِ نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَهَذِهِ يُقَالُ فِيهَا : مَاتَ ، وَمَتْنَا (يَضُمُّ الْمِيمَ) مِثْلَ أَقَالَ يَقُولُ .
(٢) وَاللَّفَّةُ الثَّانِيَةُ : مَاتَ يَمُوتُ مِنْ بَابِ فَرَحَ يَفْرَحُ وَهَذِهِ يُقَالُ فِيهَا : مَاتَ ، وَمَتْنَا (يَكْسَرُ الْمِيمَ) كَخَافَ يَخَافُ .
وَجَاءَتْ هَذِهِ اللَّفَّةُ فِي قَوْلِ السَّاعِرِ :

يُنْيِي سَيْلَةَ الْهِنَاتِ عَيْشِي . وَلَا تَأْمُنْ أَنْ تَمَاقِي
وَقَدْ قَرِئَ فِي السَّبْعِ بِاللَّغَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ نَعَالِي :

« بِالْيَتِي رُمْتُ » . « أَثْلَا مَأْمْتُ » . « أَوْ رُمْتُ » . « أَثْلَا رُمْنَا »

وَهَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى التَّوَالِي : مَرِيَمُ : ٢٣ ، مَرِيَمُ : ٦٦ ، آلِ عِمْرَانَ : ١٥٧ ، الْمُؤْمِنُونَ : ٨٢ .
(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٢٦١ « وَمِمَّا يَمِيلُونَ إِلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مِمَّا هِيَ فِيهِ عَيْنٌ إِذَا كَانَ أَوَّلُ فِعْلَةٍ مَكْسُورًا ، نَحَوْنَا نَحْوَ الْكُسْرَةِ ، كَمَا نَحَوْنَا نَحْوَ الْيَاءِ فِيمَا كَانَتْ إِلَيْهِ فِي مَوْضِعِ الْيَاءِ ، وَهِيَ لَفْظَةُ لِبَعْضِ أَهْلِ الْحِصَارِ ، فَأَمَّا الْعَامَّةُ فَلَا يَمِيلُونَ ، وَلَا يَمِيلُونَ مَا كَانَتْ الْوَاوُ فِيهِ عَيْنًا إِلَّا مَا كَانَ مَكْسُورًا أَوَّلًا ، وَذَلِكَ : خَافَ وَطَبَّ وَهَابَ ، وَبَلَّغْنَا عَنْ ابْنِ أَبِي اسْحَاقٍ أَنَّهُ سَمِعَ كَثِيرَ مَرَّةٍ يَقُولُ : صَارَ يَمُوتَانِ كَذَا وَكَذَا ، وَقَرَأَهَا بِمَعْضَمِ خَافَ ، وَلَا يَمِيلُونَ بَنَاتِ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ الْوَاوُ عَيْنًا إِلَّا مَا كَانَ عَلَى فِعْلَةٍ مَكْسُورًا أَوَّلًا لَيْسَ بِغَيْرِهِ . . »
ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي . إِبْرَاهِيمُ : ١٤ . وَالْإِمَالَةُ سَبْعِيَّةٌ ، الْإِنْحَافُ ص ٢٧١ .

(٣) سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٢٦٠ « وَمِمَّا يَمِيلُونَ إِلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ كَانَتْ عَيْنُهُ مُفْتُوحَةً . أَمَّا مَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ فَتَمَالُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ يَاءٍ وَبَدَلَ مِنْهَا فَتَنَحَوْنَا نَحَوَهَا . .
وَأَمَّا بَنَاتُ الْوَاوِ فَامَالُوا إِلَيْهَا ، لِغَلْبَةِ الْيَاءِ عَلَى هَذِهِ اللَّامِ ، لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ الَّتِي هِيَ وَاوُ إِذَا جَاوَزَتْ ثَلَاثَةً أَحْرَفَ قَلْبَتِ يَاءٌ وَالْيَاءُ لَا تَقْلِبُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَاوُ ، فَامِيلَتِ ، لِتَمَكَّنِ الْيَاءُ فِي بَنَاتِ الْوَاوِ . . »

(٤) الْجُزْءُ الْأَوَّلُ ص ١٣٦ .

فَلَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَلِإِنَّ الْإِمَالََةَ فِيهِ قَبِيحَةٌ ، نَحَوُ : دَعَا ، وَغَزَا ،
وَعَدَا (١) وَقَدْ يَجُوزُ عَلَى بَعْدٍ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ هِيَ الَّتِي تَمَالُ فِي أُخْرَى ، وَنَحْوِهِ .

فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِمَالََةُ إِذَا كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، لِأَنَّهَا لَا تَنْتَقِلُ انْتِقَالَ
الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ تَكُونُ عَلَى فَعَلَ ، وَأَفْعَلَ ، وَنَحْوِهِ ، وَالْأَسْمَاءُ لَا تَتَصَرَّفُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ :
فَقًّا ، وَعَصًّا . لَا يَكُونُ فِيهِمَا ، وَلَا فِي بَابِهِمَا إِمَالََةٌ ، لِأَنَّهُمَا مِنَ الْوَاوِ . وَلَكِنْ رَحَى - وَحَصَى ، وَتَوَى
هَذَا كُلُّهُ تَصْلِحُ إِمَالََتُهُ .

وَلَا تَصْلِحُ الْإِمَالََةُ فِيهَا أَلْفُهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَتْ وَاوًا ، نَحَوُ : قَالَ ، وَطَالَ ، وَجَالَ ،
لِأَنَّهَا مِنَ الْوَاوِ ، وَلَيْسَتْ بِفِعْلٍ كَخَفْتُ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : قُلْتُ ، وَطُلْتُ ، وَجُلْتُ .

(١) مَبْيُوتُهُ ج ٢ ص ٢٦٠، ٢٦٦ .

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف

أصلية أو زائدة

$\frac{2}{38}$

/ إعلم أنَّ ما كانت ألفه من ذلك طرفاً فالإمالة فيه جائزة ، ومى التى نختار ، وذلك أنه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

إما أن تكون ألفه منقبة من ياء ، نحو : مَرْمَى ، وَمَسْعَى ، لَأَنَّهُ من سَمِيت ، ورميت . وَمَلْهَى . وَمَعْرَى من غزوت ولهوت . فلأنها إذا كانت كذا ترجع إلى الياء فى قولك : مَلْهَيَان ، وَمَعْرَيَان . وكلما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أَبْعَدَ . وقد قَسَرْنَا لم ذلك فى التصريف فى باب أَهْوَيْت ، واستغزيت (١) ؟

أو تكون الألف زائدة للتأنيث . فحق الزوائد أن تُحْمَلَ على الأصول ، فإذا كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء فالزائد أولى ، وذلك قولك فى حَبْلَى : حَبْلَيَان ، وَحَبْلَيَات . وكذلك سَكْرَى وشَكْرَى (٢) ونحوه . فأما الملاحقة فنحو : حَبْنَطَى ، وَأَرْطَى ، وَمِعْرَى تقول : أَرْطَيَان ، وَمِعْرَيَان ، وَحَبْنَطَيَان . فكأن هذا يرجع إلى الياء . فكذلك فاعمل به إذا كانت الألف رابعة مقصورة أو على أكثر من ذلك ، اسما كان أو فعلاً .

(١) الجزء الاول ص ١٣٦ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٠-٢٦١ . ومما يعيلون الفه كل اسم كانت فى آخره الف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك ، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء .

الا ترى أنك لو قلت فى ممزى وحبلى فعلت على عدة الحروف لم يجرء واحسد من الحرفين الا من بنات الياء ، فكذلك كل شيء كان متلها مما يصير فى تشنية أو فعل ياء ، قلما كانت فى حروف لا تكون من بنات الواو ابدا صارت عندهم بمنزلة الف رمى ونحوها ، وناس كثير لا يعيلون الألف ، ويفتحونها يقولون حبلى وممزى .

التسكامى : نبت دقيق العيدان صغير اخضر له زهرة حمراء .

الحروف التي تمنع الإمالة

وهي حروف الاستعلاء ، وهي سبعة أحرف : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف ،
والخاء ، والغين .

وذلك أنها حروف اتّصلت من اللسان بالحنك الأعلى ، وإنما معنى الإمالة : أن تقرب
الحرف بما يشاكله من كسرة أو ياء .

فإن كان الذي يشاكل الحرف غير ذلك ملّت بالحرف إليه . فهذه الحروف منفتحة الخارج ؛
فلذلك وجب الفتح .

تقول : هذا عابد ، وعالم ، وعائذ . فلما جاءت هذه الحروف عينات ولا مات في (فاعِل)
منعت الإمالة (١) لما فيها ، فقلت : هذا ناقِد . ولم يجوز ناقد من أجل القاف ، وكذلك ضابط ،
وضابط .

فإن كانت هذه الحروف في موضع الناءات من فاعِل منعت الإمالة لقربها ، وهي بعد الألف
أمنع ؛ لأنّها يتصّد المتكلم بعد الانحدار .

وذلك قولك : هذا قاسم ، وصالح ، وطالع ، ولا تجوز الإمالة في شيء من ذلك .

فإن كان الحرف المُستعمل بينه وبين الألف / حرف ، والمستعمل متقدّم مكسور- فإن الإمالة

٢
٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما يمنع من الإمالة .. فالحروف التي تمنعها الإمالة
هذه السبعة : الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء ، إذا كان حرف منها قبل
الألف والألف تليه ، وذلك قولك : قاعد وغائب وخامد وصاعد وطائف وضامن وظالم ، وإنما
منعت هذه الحروف الإمالة ، لأنها حروف مستعملة إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت
من موضوعها استعملت إلى الحنك الأعلى ، فلمسا كانت مع هذه الحروف المستعملة عليها ،
كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها ، فلما كانت الحروف مستعملة ، وكانت الألف
تستعمل ، وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم .. »

(١) . وذلك قولك : صفات ، وقفاف ؛ لأنَّ الكسرة أدنى إلى الألف من المستعلى .
والنَّصْبُ ها هنا حسن جداً ، والإمالة أَحْسَنُ لما ذكرت لك ، وحسُنُ النَّصْبِ من أجل المستعلى .
ولو كان المستعلى بعد حرف مكسور لم تجز الإمالة فيه ، لأنَّ المستعلى أقرب إلى الألف فهو
مفتوح . وذلك قولك : رقاب ، وحِقاف ، وكذلك رِصاصٌ فيمن كسر الراء ، لا يكون إلَّا النَّصْبُ
فإن كان المستعلى في كلمة مع الألف وكان بعدها بحرف أو حرفين لم تكن إمالة . وذلك قولك .
مساليخ ، وصناديق (٢) .

فإن قلت : فما قبل المستعلى مكسورٌ . فهلاً كان هذا بمنزلة قفاف وِصفاف (٣) ؟
فمن أجل أنَّ المستعلى إنما انحدرت عنه ، وأنت ها هنا لو كسرت كنت مُصعباً إليه .

• • •

واعلم أنَّك تقول : مررت بجال لك ، ومررت بباب لك ، وليس بالحسن ، لأنَّ الألفين
منقلبتان من / واو ين . من : مؤلت ، ويؤبت . وليست الحركة بلازمة . إنما تُحذف في الخفض
في الوصل ، ولا تكون في الوقف ، ولا في غير الخفض ، فليست كمين (فاعل) ؛ لأنَّ الكسرة
لازمة لها ، والألف زائدة . ولكن لو قلت : هذا ناب ، وهذا عابٌ صلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألفين
منقلبتان من ياء ؛ لأنَّه من العيب . ومن قولك : نُبِّيت في الأمر . وناب وأنياب . والنَّصْبُ
أَحْسَنُ (٤) ؛ لأنَّ اللفظ . أولى وليس في اللفظ . كسرة ، وإنما صلحت الإمالة ، لأنَّ الألف ياء
في المعنى .

فجُملة الباب : أنه كلُّ ما كان في الياء . أو الكسرة فيه أثبت - فالإمالة له ألزم . إلَّا
أن يمنع مانع من المستعلية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٥ : « فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف ،
وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الألف من الإمالة ، وليس بمنزلة ما يكون بعد الألف ، لانهم يضمون
السننهم في موضع المستعلية ، ثم يصوبون لسننهم ، فالانحدار أخف عليهم من الاصعاد »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٥ « وكذلك ان كان شيء منها بعد الألف بحرفين وذلك قولك :
مناسيط ومنافخ ومعالب ومقاريض ومواعظ ومباليخ » . السلاخ : التخلّة ينتشر بسرّها وهو
أخضر .

(٣) القفاف : جمع قف ، ما غلظ وارتفع من الأرض . الحفاف : جمع حقف ، ما أوج من
الزمل . الصفاف : جمع صفوف ، الناقة تجمع بين محلبين في حلبة .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « وقال ناس يولق بعربيتهم : هذا باب ، وهذا مال ، وهذا عاب
لما كانت بدلا من الياء ، كما كانت في (رميت) شُبّهت بها ، وشبّوها في باب ومال بالألف التي
تكون بدلا من واو غزوت ، فتبعت الواو الياء في العين ، كما تبعتها في اللام .. » .

هذا باب

الراء في الإمالة

اعلم أنَّ الراء مُكرَّرةٌ في اللسان . ينبو فيها بين أولها وآخرها نَبْوةٌ . فكأنَّها حرفان . فإذا جاءت بعد الألف مكسورةً مالت الألف من أجلها . وذلك قولك : هذا عارِم . وعارِف . فكانت الإمالة ما هنا أَلَزَمَ منها في عارِد . ونحوه .

فإن وقع / قبل الألف حرف من المستعلية . وبعد الألف الراء المكسورة - حسنت الإمالة التي كانت تمتنع في قاسم ونحوه ، من أجل الراء ، وذلك قولك : هذا قارِب . وكذلك إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة . تقول : مررت بقادِر^(١) يا فتي . وتركُ الإمالة أحسنُ ، لقُرْبِ المُستعلية من الألف . وتراخى الراء عنها . ويُشَدُّ هذا البيتُ على الإمالة . والنصبُ أحسنُ لما ذكرت لك وهو :

عَسَى اللَّهُ يَغْنَى عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ
بِمَنْهَرٍ جَوْنِ الرِّبَابِ سَكُوبٍ (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « باب الراء . والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة . والوقف يزيدها ايضاحاً .. فلم يميلوا ، لأنهم كانوا قد تكلموا براءين مفتوحين ، فلما كانت كذلك بقيت على نصب الألفات .. وإذا كانت الراء بعد ألف تعال لو كان بعدها غير الراء لم تمل في الرفع والنصب ، وذلك قولك : هذا حمار . كأنك قلت : هذا فعال ، وكذلك في النصب كأنك قلت : فعالا . فغلبت هنا فنصبت . وإما في الحجر فتميل الألف . كان أول الحرف مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً ، لأنها كأنها حرفان مكسوران .. »

وقال في ص ٢٦٨-٢٦٩ « واعلم إن الذين يقولون : هذا قارب يقولون : مرت بقادر ينصبون الألف ، ولم يجعلوها حيث بدت تقوى .. وقال قوم ترتضى عربيتهم : مررت بقادر قبل للراء حيث كانت مكسورة .. »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦٩ على إمالة الألف من قادر وإن كان قبلها الحرف المستعلى وهو القاف المنع من الإمالة ، لقوة الراء المكسورة على الإمالة .

واستشهد به في ج ١ ص ٤٧٨ على تجريد خبر عسى من (أن) وسبأى قريباً في المختضب شاهداً على ذلك أيضاً كما استشهد به في التكميل ج ٢ ص ٢٤٤ .

المنهر : السائل . الجون : الأسود . الرباب : ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه . السكوب : المنصب .

والبيت منسوب في سيبويه إلى هذبة بن الخشرم ونسبه الشيخ الرصفى إلى سماعة ابن أشول النعامي .

ولهذبة قصيدة على هذا الروي في الشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٧٦ وحماسة البحرى ص ٧ ولم يذكر فيها البيت .

وانظر رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٤ ، وابن بعيش ج ٧ ص ١١٧ .

فإن لم يكن قَبْلَ الألف حرف من المستعلية ، وكانت بعدها الراء على ما وصفت لك اخير
إمالة الألف . وذلك قولك : من الكافرين . وإن قلت : من الكافريا ففى - فالإمالة حسنة ، وليس
كحُسْنِها فى الكافرين ؛ لأنَّ الكسر فى الكافرين لازم للراء وبعدها ياء ، و(الكافر) لا ياء فيه ،
ولست الكسرة بلازمة للراء إلا فى الخفض ، وهى / فى الجماعة تلزم فى الخفض والنصب
والوقف والإدراج ، ولا تكون فى الكافر فى الوقف (١) .

فإن قلت : جاعى الكافر ، فاعلم - استوت الإمالة والنَّصْبُ . فلَمَّا الإمالة فمن جهة كسرة
القاه .

وأما النَّصْبُ فلإن الراء بعدها كحرفين مضمومين ، وكذلك هى فى النَّصْبِ إذا قلت : رأيت
الكافر يا ففى .

ولو قلت : فلان بايسط يده ، أو ناعق يا ففى - لم تَصْلُحْ الإمالة من أجل المستعليين ، لأنَّ
الراء - وإن كان قَبْلَها التكرير - لا تحل محلَّ المستعلية .

ولو قلت : هذا قِراب سيفك تصلحت الإمالة وإن كانت الراء مفتوحة ؛ لأنها فى الحقيقة
فى وزن حرف .

• • •

واعلم أنَّ بنى تميم يختارون فيما كان على وزن (فَعَالٍ) (٢) من المؤنث إذا سُمى به أن يكون
بمنزلة سائر مالا ينصرف ، فيقولون : هذه حذام ، ومررت بحذام يا فقى ، ورأيت حذام .

وأهل الحجاز يقولون : هذه حذام ، ومررت بحذام . وقد بيَّنا ذلك فيما ينصرف وما
لا ينصرف .

فلذا كان اسم من هذه الأمماء / فى آخره الراء اختارت بنو تميم ملحق أهل الحجاز ؛ ليميلوا
الألف ، لأنَّ إيجانها أخفَّ عليهم ، ولا سبيلَ إليه إلا أن يكسروا الراء . فيقولون : هذه

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم أن قوما من العرب يقولون : الكافرون ، ورايت
الكافرين ، والكافر ، وهى المنابر . لما بصلت وصار بينها وبين الألف حرف لم هو قوة المستعلية،
لأنها من موضع اللام وقربه من الياء .. وأما قوم آخرون فنصبوا الألف فى الرفع والنصب،
وجعلوها بمنزلتها إذا لم يحل بينها وبين الألف كسر ، وجعلوا ذلك لا يمنع النصب ، كما لم
يمنع فى القاف واخوانها ، وأمالوا فى الجر ، كما أمالوا حيث لم يكن بينها وبين الألف شيء ،
وكان ذلك عندهم أولى حيث كان قبلها حرف تمال له لو لم يكن بعدها راء .. » .

(٢) سيبان حديث (فَعَالٍ) مقصلا فى هذا الجزء فنرجى التعليق عليه الآن

حَضَارِ فاعلم ، وطلعت حضار - (والوزن) (١) ، ومررت بسَفَارٍ يافئ . ويُشَلون هذا البيت للفرزدق :

مَتَى مَاتَرِذْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدُ بِهَا أَكْثِيَهُمْ يَرَى الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَ (٢)

ومنهم من يعضى على لفته في الرأه ، كما يفعل في غيرها . قال الشاعر :

وَمَرَّ كَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتُ عَنْوَةً وَبَارٌ (٣)

والقوافي مرفوعة .

• • •

ومما تُمال أَلْفُهُ ما كان قَبْلَهَا فتحةً وفي ذلك الحرف ياء . وذلك قولك : نِعِمَّ اللهُ بِكَ عَيْنًا ، وَرَأَيْتُ زَيْنًا ، فالإمالة في هذا حَسَنَةٌ في الوقف من أَجْلِ الياء (٤) .

فأَمَّا إِذَا وصلت فلا إمالة فيه من أَجْلِ أَنَّ الألف تذهب ، ويصير مكانها التنوين . ولوقلت : هذا عِمْرَانُ لكانت الإمالة حَسَنَةً من أَجْلِ كسرة العين (٥) .

(١) هكذا بالأصل وهي زيادة هنا . حضار : جبل باليمن والحمر من الإبل .

(٢) سفار وزن قطام : منهل قبل ذى قار بين البصرة والمدينة وهو لبنى مازن بن مالك . أدبهم : تصغير أدهم وهو ابن مرداس أحد بني كعب وكان شاعرا خبيثا . المستجير : الذى يطلب الماء . التموير : الرد ، يقال عورته عن حاجته : رددته عنها . فالمرور الذى لا يستقى . استشهد بالبيت ابن هشام فى المغنى ج ١ ص ٩٠ على أن (يوما) ظرف لترد ، ويمتنع أن يكون ظرفا لتجد لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بالاجتنى (ترد - وسفار) ، ويمتنع أن يكون بدلا من متى لعدم اقتراحه بحرف الشرط .

والبيت للفرزدق من قصيدة فى ديوانه ص ٣٥٤-٣٥٩ .

وروى فى المغنى : متى تردن وانظر الدمامينى ج ١ ص ٢٠٥ والسيوطى ص ٩٩ . ومعجم البلدان ج ٣ ص ٢٢٣ واللسان (هـ - سفر) .

(٣) نرجى الحديث عنه الى باب ما لا يتصرف .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ : « وقالوا : قينا وعلينا ، قامالوا للياء حيث قربت من الالف ، ولهذا قالوا : بينى وبينها » .

وقال فى ص ٢٦٣ : « ومن قال : رأيت يدا ، قال : رأيت زينا (بكسر الزاى) . فقوله : ينا ، بمنزلة يدا . وقال هؤلاء : كسرت يدنا فصارت الياء ها هنا بمنزلة الكسرة فى قولك : رأيت عنبا » .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٧٠ « وقالوا : النفران حيث كسرت اول الحرف ، وكانت الالف بعد ما هو من نفس الحرف ، فشبّه بما بينى على الكلمة نحو الف جبل ، وقالوا : عمران ، ولم يقولوا : برقان جمع برق ولا حمقان ، لانها من الحروف المستعلية » .

فإن كان مكانَ الراء حرفٌ من المستعيلة / لم تصلح الإمامة ؛ لأنَّ المستعلى أقرب إلى الألف ^٣
 ٤٥ وهو مفتوح . فإن قلت : فهذان مُسلمان ، فأملت من أجل كسرة [اللام] (١) صلح ، ويزيده حسنا
 علمك بأنَّ النون مكسورة في الوصل ، فإن قلت : مُصلحان ، أو مُكرَّمان - لم تحسن الإمامة ؛
 لأنَّه لا كسر ولا ياء . فإن وصلت حسنت وهى بعيدة ؛ لأنَّ النون لاتلزمها الحركة في الوقف ؛
 كما أنك لو قلت : رأيت عنباً لم تكن إمالة ؛ لأنَّه لا كسرة ولا ياء .

وتقول : نعوذ بالله من النار ، للتكرير الذى فى الراء ؛ لأنَّ الحركة تلحق فى الوصل .
 فإن قلت : وعِدَ الكافرون النارَ ، أو قلت : أحرقتَه النارُ - لم تكن إمالة لما ذكرت لك (٢) .
 فلما قولهم : هذا رجل حجاج فلم تجز الإمامة ؛ لأنَّه لاشئ يُوجبها ، ثم قالوا فى الاسم
 الحجاج فلنما أمالوا للفصل بين المعرفة والتكرة ، والاسم والنعت ؛ لأنَّ الإمالة أكثر ، وليس
 بالحسن . النَّصَبُ أَحْسَنُ وَأَقْيَسُ (٣) .

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم ان قوما من العرب يقولون الكافرون ، ورأيت
 الكافرين .. وأما قوم آخرون فنصبوا الالف فى الرفع والنصب » .

(٣) فى سبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما أميل على غير قياس .. وذلك الحجاج اذا كان
 اسما لرجل ، وذلك لأنه كثر فى كلامهم ، فحملوه على الأكثر ، لان الإمالة أكثر فى كلامهم ،
 وأكثر العرب ينصبه ، ولا يميل الف حجاج اذا كان صفة يجرونه على القياس .. » .

هذا باب

ما يُمال / ويُنصب من الأسماء

غير المتمكنة ، والحروف

إِعلم أَنَّهُم قالوا : ذا عبد الله ، وهذا عبدُ الله^(١) ، وقالوا في التهجى : باء ، وطاء ، وراء ،
ليدلُّوا على أَنَّها أسماء^(٢) .

فلو أُلزِمَت النصب لا لتبست بالحروف ؛ لأنَّ الحروف لا تصلحُ فيها الإمالة .

فإن قلت : فهلأ فعلوا ذلك في (ما) التي هي اسم لمضارعها للحروف^(٣) ؛ لأنَّها لا تكون
اسماً إلا بصلة ، إلَّا في الاستفهام أو الجزاء ، فهي في هذين مضارعة للحروف التي هي للاستفهام
والجزاء .

فإنما في النفي فهي حرف وليس باسم ، وكذلك هي زائدة في قولك (فَيَمَّا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)^(٤)
ونحوه .

فإنما (إنما) ، و (حتى) ، وسائر الحروف التي ليست بأسماء - فإنَّ الإمالة فيه خطأ^(٥) .

ولكن (مَنْ) تُمال ، لأنَّها اسم ، وإنما هي من أسماء الزمان ، ولا يستفهم بها إلَّا عن وقت^(٦)

- (١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ « وقالوا في رجل اسمه ذه : رأيت ذهأ املت الالف ... » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : ياوتأ في حروف المعجم ، لانها أسماء ما يلفظ
به ، وليس فيها ما في قد ولا ، واتما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر » .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : (ما) فلم يميلوا ، لأنها لم تمكن تمكن (ذا) ،
ولأنها لم تتم أسماً إلا بصلة مع أنها لم تمكن تمكن البهمة ففرقوا بين البهمين اذ كان ذا
حالهما » .

(٤) النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

- (٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا (لا) فلم يميلوا لما لم يكن اسماً » . وقال أيضاً :
« ومما لا يميلون ألفه (حتى) و (ما) و (لا) فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء ، نحو : حبلى
وعطشى ، وقال الخليل لو سميت بها رجلاً أو امرأة جازت فيها الإمالة » .

- (٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « ولكنهم يميلون (أتى) ، لأن (أتى) تكون مثل (أين)
و (أين) كخلفك ، واتما هو اسم صار ظرفاً ، فقرب من عطشى » .

فَأَمَّا (عَنْ) فَلِإِمْلَئِهَا جَيِّدَةٌ ، لِأَنَّهَا فَعِلٌ ، وَأَلْفُهَا مُنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءٍ . نَقُولُ : حَسَيْتَ ، كَمَا نَقُولُ : رَمَى وَرَمَيْتَ .

فَأَمَّا (عَلِ) ، وَ(إِلَى) فَلَا تَصْلُحُ إِمْلَائُهُمَا ، لِأَنَّ (عَلِ) مِنْ عَلَوْتُ ، وَهِيَ اسْمٌ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : جِئْتُ مِنْ عَلَيْهِ ، أَيْ : مِنْ فَوْقِهِ .

قَالَ الشَّاعِرُ :

رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعَا (١) / غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا

٣
٤٧

وَقَالَ الْآخَرُ :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِيَمُهَا / تَعِيلُ وَعَنْ قَيْضِ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ (٢)

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٢٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١٠ على اسمية (عل) بدليل دخول حرف الجر عليها وصرح كلام سيبويه يدل على أن استعمال (على) اسما ليس مختصا بالفروقة فقد قال : ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه . وذهب ابن عصفور إلى أن استعمال (على) اسما مختص بالفروقة .

وقال أبو حيان : ومن قال : ان (على) لا تكون الا اسما - يقول انها معربة ، ومن يجوز أن تنتقل إلى الاسمية بدخول من عليها - فقول انها معربة إذ ذاك ، وقيل : مبنية .

غدت من عليه : قال القائل : هذا بمعنى صار ، أي : انصرفت القطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف ما إذا استعمل في غير معنى صار فإنه يختص بوقت الغداة .

ومن أبي حاتم أنه يقال للأصمى كيف قال : غدت من عليه والقطاة إنما تذهب إلى الماء ليلا لا غدوة ؟ . فقال : لم يرد الغدو وإنما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول : بكر إلى المشية ولا يكر هناك .

الخمس : ظلم من أظلمائها وهو أن ترد الماء ، ثم تغيب ثلاثا ، ثم ترد فيعتد بيومي ورودها مع ظمئها . هذا ما قاله المبرد في الكامل ، وقال ابن السيد في الاقتضاب : الخمس : ورود الماء في كل خمسة أيام ، ولم يرد أنها تصبر عن الماء خمسة أيام إنما هذا لا دليل لا للتبديل ولكنه خبره مثلا هذا قول أبي حاتم ، ولاجل هذا كانت رواية : (بعد ما تم ظمؤها) أحسن ، وأصح معنى ، والظلم بالكسر ، ما بين الثريين والوردين .

لنزل : أي يسمح لأحسانها صليل من ييس العطش .

القيض : قشر البيضة الأعلى الذي يلبس البيضة ، فيكون بينهما وبين قشرها الأعلى ، ويقال له الفرقى أيضا .

المجهول : الصحراء التي يجهل فيها إذ لا علامة فيها .

يريد أن القطاة أقامت مع فرخها حتى احتاجت إلى ورود الماء ، وعطشت ، فطاررت تطلب الماء عند تمام ظمئها ، وأراد بذكر الفرق سرعة طيراتها ، لتعود إليه مسرعة ، لأنها كانت تحتضنه .

= روى البيت ببيداء مجهل فى سيبويه والمتنضب والمخصص ج ١٤ ص ٥٧ والاقتضاب ص ٤٢٨ .

وروى بزياء مجهل فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ وفى شرح أدب الكاتب للجوالقى ص ٣٤٩ والمخصص ج ١٦ ص ٦٥ .

وقال الجوالقى : ومن روى بزياء مجهل فلا وجه لترك الصرف الا أن يجعل اسم بقعة بعينها ، ولو روى بزياء مجهل مضافا لكان جائزا . .

وقال ابن يعيش ج ٨ ص ٣٩ : بزياء الهمزة لللاحق ، ولفة هذيل بفتح الزاى كالقلقال . ومن روى بزياء أضافه الى مجهل وقدر حذف الموصوف أى مكان مجهل . وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤث ص ١٢٤ : همزة بزياء لللاحق .

وفى الخزانة : أجاز الكوفيون ترك صرف فعلاء بالكسر على أن تكون الفها للتانيث ، واحتجوا بقوله تعالى (تخرج من طور سيناء) بكسر السين وقال البصريون منع الصرف على هذه القراءة للعلمية والتانيث . . .

والبيت من قضيدة طويلة لمزاحم العقيلي فى وصف قطاة .

انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٥٣-٢٥٨ والعينى ج ٣ ص ٣٠١-٣٠٦ والكامل ج ٦ ص ٢٤٤-٢٤٧ والسسيوطى ص ١٤٥-١٤٦ والاقتضاب ص ٤٢٨ واللسان (علا ، صل) المقاييس ج ٤ ص ١١٦ وشرح أدب الكاتب للجوالقى ص ٣٤٩ .

هذا باب

كم

اعلم أن (كم) اسم يقع على العدد، ولها موضعان :

تكون خيرا ، وتكون استفهاما (١) فَمَجْرَاهَا مَجْرَى عَدَدٍ مُتَوْنٍ . وذلك قولك : كم رجلا عندك؟ وكم غلاما لك؟ تريد : أعشرون غلاما أم ثلاثون ، وما أشبه ذلك ، كما أنك إذا قلت : أين عبد الله؟ فمعناه : ألى موضع كذا أو فى موضع كذا ؟

وإذا قلت : متى تخرج؟ فلمنا معناه : أوقت كذا أم وقت كذا؟ إلا أنه يجوز لك فى (كم) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف (٢) فتقول : كم لك غلاما؟ وكم عندك جارية؟ وإنما جاز ذلك فيها ؛ لأنه جُعِلَ عَوْضًا لِمَا مُنِعَتْهُ مِنَ التَّمَكُّنِ .

وأما (عشرون) ونحوها فلا يجوز أن تقول فيها : عشرون لك جارية ، ولا خمسة عشر لك غلاما إلا أن يضطرّ شاعر ؛ كما قال حين اضطرّ :

عَلَى أَتْنَى بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا (٣)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩١ « اعلم أن (كم) موضعين :

فأحدهما : الاستفهام وهو الحرف المستفهم عنه بمنزلة كيف وأين .

والموضع الآخر : الخبر . ومعناها معنى رب ، وهى تكون فى الموضعين اسما .. »

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩١ : « وزعم أن كم درهما لك ، أقوى من : كم لك درهما ، وإن كانت عربية جيدة ، وذلك أن قولك : العشرون لك درهما فيها إقبح ، ولكنها جازت فى (كم) جوارزا حسنا ، لأنه كأنه صار عوضا من التمكن فى الكلام ، لأنها لا تكون إلا مبتدأة ، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة . لا تقول : رأيت كم رجلا ، وإنما تقول : كم رأيت رجلا ، وتقول : كم رجل اتانى ، ولا تقول : اتانى كم رجل ، ولو قال : اتاك ثلاثون اليوم درهما كان إقبيحا فى الكلام . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ على الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة ، وذكر بعده هذا البيت :

يَذْكُرُ نَيْلِكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدَيْلًا

الكميل : الكامل . العجول من الإبل : الواله التى فقدت ولدها يذبح أو موت أو هبة ، وقيل : الناقة التى ألفت ولدها قبل أن يتم بشهر أو بشهرين .
ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبا ، لأن أصل النوح التقابل

في خمس عشرة من جمادى ليلة لا أستطيع على الفرائض رقادي (١)

وتقول : كم درهم لك ؟ لأن التمييز وقع على غيره . فكأن التقدير : كم دانقا درهم لك ،
وكم قيراطا ، وما أشبه ذلك ؟ ، كما أنك إذا قلت : كم غلمانك ؟ فلأنما المعنى : كم غلاما
غلمانك ؟

ولا يكون في قولك : كم غلمانك ؟ إلا الرفع ، لأنه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة .
فلذا قلت : كم غلمانك ؟ فتقديره من العدد الواضح : أعشرون غلاما غلمانك ؟ فإن قلت :
أعشرون غلمانك ؟ فذلك معناه ، لأن ما أظهرت دليل على ما حذف (٢) .

وتقول : بكم ثوبك مصبوغ ؟ لأن التقدير : بكم مئتا ثوبك مصبوغ ؟ أو بكم درهما ؟
وتقول : على كم جذعا بيتك مبنى ؟ إذا جعلت (على كم) ظرفا لمبنى رفعت البيت بالابتداء ،
وجعلت (المبنى) خبرا عنه ، وجعلت (على كم) ظرفا لمبنى . فهذا على قول من قال : في الدار
زيد قائم ، ومن قال : في الدار زيد قائما ، فجعل (في الدار) خبرا . قال : على كم جذعا بيتك
مبنيا ؟ / إذا نصب مبنيا جعل (على كم) ظرفا للبيت ، لأنه لو قال لك على المذهب : على كم جذعا
بيتك ؟ لاكتفى ، كما أنه لو قال : في الدار زيد لاكتفى .

ولو قال : بكم رجل زيد مأخوذ ؟ لم يجر إلا الرفع في مأخوذ ، كما تقول : يعبد الله زيد
مأخوذ ، لأن الظرف هاهنا إنما هو معلق بالخبر .

والبصريون يجيزون على قنح : على كم جذع ، وبكم رجل ؟ يجعلون ما دخل على (كم)
من حروف الخفض دليلا على (من) ، ويحذفونها ، ويريدون : على كم من جذع ، وبكم من

الهديل : تجعله العرب مرة فرخا ومرة الطائر نفسه ومرة الصوت ، فيكون مفعولا مطلقا
على الأخير .

ومعنى البينين : لم انس عهدك على يمهده ، وكلما حنت عجول ، أو صاححت حمامة - رقت
نفسى ، فذكرتك . وغير (أنتى) جملة بذكرتك .

ونسب الشعر للعباس بن مرداس ، (الخزائن ج ١ ص ٥٧٣ - ٥٧٥ والمعنى ج ٤
ص ٤٨٩ - ٤٩١ والسيوطى ٣٠٧) .

(١) الشاهد فيه الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة - ولم أقف على قائله .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ « فإذا قلت : كم جريبا أرضك ؟ فأرضك مرتفعة بكم ،
لأنها مبتدأة ، والأرض مبنية عليها ، وانتصب الجريب ، لأنه ليس بمبنى على مبتدأ ولا مبتدأ
ولا وصف ، فكانت قلت : عشرون درهما خير من عشرة ، وإن شئت قلت : كم غلمان لك ، فتجعل
(غلمان) في موضع خبر (كم) وتجمل لك صفة لهم » .

رجل (١) ؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار .
وليس إضمار (من) مع حروف الخفض بحسن ولا قوى ، وإنما إجازته على بُعد (٢) .
وما ذكرت لك حجة من أجازته . فهذه (كم) التي تكون للاستفهام .

• • •

فأما (كم) التي تقع خبراً فمعناها : معنى (رُب) إلا أنها اسم ، و(رب) حرف وذلك
قولك : كم رجلٍ قد رأيت أفضل من زيد . إن جعلت (قد رأيت) الخبر ، وإن جعلت (قد رأيت)
من نعمت الرجل قلت : أفضل من زيد/ رفعت (أفضل) ، لأنك جعلت (أفضل) خبراً عن (كم) ،
لأن (كم) اسم مبتدأ .

فأما (رُب) إذا قلت : رُب رجل أفضل منك فلا يكون له الخبر ، لأنها حرف خفض و(كم)
لا تكون إلا أمراً (٣) .

ألا ترى أن حروف الخفض تدخل عليها ، وأنها تكون فاعلة ومفعولة . تقول : كم رجلٍ
ضربك - فهي هاهنا فاعلة . فإذا قلت : كم رجلٍ قد رأيت - فهي مفعولة (٤) ، وكذلك لو قلت :
كم رجلٍ قد رأيت لكانت مرفوعة ، لأنها ابتداء ، لشملك الفاعل عنها ، وكذلك تقول : إلى كم
رجلٍ قد ذهبت فلم أره .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ « وسألته عن : على كم جلد بيتك مبنى ، فقال : التماس
النصب ، وهو قول عامة الناس . فأما الذين جروا فانهم أرادوا معنى (من) ، ولكنهم حذفوها
ههنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت (على) عوضاً منها ، ومثل ذلك الله لا أقبل .. »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٤ « وليس كل جارٍ يضم لان المجرور داخل في الجار فصاروا
عندهم بمنزلة حرف واحد فمن لم يجمع .. »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وأعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام
غير متون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فاتجر الدرهم ، لان
التنوين ذهب ، ودخل فيما قبله والمعنى : معنى (رب) وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب .. »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ « وكم رجلاً إنك أقوى من كم إنك رجلاً ، و (كم) ههنا فاعلة ،
وكم رجلاً ضربت أقوى من كم ضربت رجلاً (كم) ههنا مفعولة » .

ولا يريد سيبويه والمبرد بالفاعل الفاعل الاصطلاحي ، لان الفاعل لا يتقدم على فاعله
عندهما (كم) مبتدأ فهما يريدان الفاعل اللغوي .

واعلم أنَّ هذا البيت يُنشد على ثلاثة أوجه ، وهو :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ فَلَمَّا قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي (١)

فإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ فعلى معنى : رَبٌّ عَمَّةٌ .

وإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ ؟ فعل الاستفهام .

وإن قلت : كَمْ عَمَّةٌ أوقعت (كَمْ) على الزمان فقلت : كَمْ يوما عَمَّةٌ لَكَ وَخَالَةٌ قد حلبت

عَلَى عِشَارِي ، وكَمْ مرةً ، ونحو ذلك .

فإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ فلست تقصد إلى واحدة / وكذلك إذا نصبت ، وإن رفعت لم تكن إلا

واحدة ، لأنَّ التمييز يقع واحدة في موضع الجميع ، وكذلك ما كان في معنى (رَبٌّ) ؛ لأنَّك

(١) استشهد به سيبويه في موضعين من الجزء الأول : في ص ٢٥٣ ذكره لامراب البيت

بعده وفي ص ٢٩٣ استشهد به على أن من العرب من ينصب تمييز (كَمْ) الخبرية تشبيهاً بالاستفهامية .

وتوجيه الاعراب على الروايات الثلاث كما يأتي :

(١) نصب عمة وخالة على أن (كَمْ) خبرية على لغة من ينصب تمييز (كَمْ) الخبرية كما ذكر سيبويه .

والمراد يرى أن (كَمْ) استفهامية في البيت وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي ، ولكنسه على سبيل التهكم والسخرية . فكانه يقول لجرير : أخبرني عن عدد عُمانك وخالاتك اللاتي حلبن على عشاري ، فقد ذهب عنى مددها . و (كَمْ) مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت) وأفرد الضمير مراعاة للفظ كَمْ .

(ب) جر عمة وخالة على أن (كَمْ) خبرية ، وهى مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت) كما ذكرنا في رواية النصب .

(ج) رفع عمة وخالة على الابتداء و(كَمْ) منصوبة المحل مفعول مطلق أو ظرف . والظاهر أنها خبرية . وإجاز الرضى أن تكون خبرية أو استفهامية على التهكم فيقدر كَمْ حلبه بجر حلبه على أن كَمْ خبرية وينصب حلبه على أن كَمْ استفهامية ويقدر كذلك كَمْ مرة بالجر وبالنصب على أنها ظرفية .

ورواية الجر والنصب أبلغ في الهجاء من رواية الرفع ، لأنهما تفيدان أن لجرير عمات وخالات أجيرات ممتحنات .

ورواية الرفع تدل على أنه لجرير عمة واحدة وخالة واحدة حلبتا عليه عشاره في أوقات كثيرة .

وفي النقاظ ج ٢ ص ٣٩ : الفدع : هو خروج مفصل الإبهام مع ميل في القدم قليل وفي الخزائن : قال ابن الأعرابي : الأفدع : الذي يمشى على ظهور قدميه والعشار : جمع عشار ، الناقة التى مضت لها عشرة أشهر من حملها وعدى حلبت بعلى ، لأن المعنى على كره منى كما يقال : باع القاضى عليه داره ، يريد : خدمتنى على كره منى ، لأننى لم أكن راضياً بذلك لخستهن ولؤمهن ، وحذف صفة عمة وهى فدعاء لذكرها في صفة خالة .

إذا قلت : رَبِّ رجلٍ رأيته لم تغزِ واحدا ، وإذا قلت : كم رجلا عندك ؟ فلأنما تسأل : أعشرون أم ثلاثون أو نحو ذلك ؟ .

فلماذا قلت : كم درهمٌ عندك ؟ فلأنما تتقى : كم دانقا هذا درهم الذى أسألك عنه ؟ فالدرهم واحد مقصود قصده بعينه ، لأنه خبر ، وليس بتمييز ، وكذلك : كم جاعلى صاحبك ؟ إنما تريد : كم مرة جاعلى صاحبك .

• • •

فلأن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والى فى معنى (رب) ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد ؟

فلأن فى هذا قولين : (١)

أحدهما : أن اللى للخبر لما ضارعت (رب) فى معناها اختير فيها تركُّ التنوين ، ليكون ما بعدها بمنزلة ما بعد (رب) ، وتكون تشبه من العدد ثلاثة أبواب ، ومائة درهم ، فتكون غير

والبيت من قصيدة طويلة للغزرق فى هجاء جرير الديوان ص ٤٤٨-٤٥٢ والنقائض ج ٢ ص ٣١-٤٠ وأنظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٦-١٣١ والمعنى ج ١ ص ٥٥٠ ج ٤ ص ٨٩ والسبوطى ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٣-٩٤ .
(١) ذكر أحد القولين ، ولم يذكر الآخر فهل سها ؟ أو هنا سقط ؟ .

ونستطيع أن نتعرف القول الثانى مما ذكره الانبارى وفيه فقد ذكروا أن (كم) الخبرية حملت على (رب) فجر تمييزها والاستفهامية حملت على العدد المتوسط من أحد عشر الى تسعة وتسمين فكان تمييزها مفردة منصوبا .
فى أسرار العربية ص ٢١٥ « فان قيل فلم كان ما بعد الاستفهام منصوبا وفى الخبر مجرورا ؟ .

قيل : للفرق بينهما ، فعملت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفى الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده .

وانما جعلت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، لأنها فى الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل من عدد كثير وقليل ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فعملت فى الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر الى تسعة وتسمين ، وهو ينصب ما بعده ، قلها كان ما بعدها فى الاستفهام منصوبا .

واما فى الخبر فلا تكون الا للتكثير ، فعملت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا فى الخبر ، لانها نقيضة (رب) « .

وفى كتاب سيبويه اشارة الى هذا التعليل ج ١ ص ٢٩١-٢٩٣ وأنظر ص ٥٥ من هذا الجزء ، وابن يعش ج ٤ ص ١٢٧ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٠ .

خارجة من العدد ، وقد أصبحت بها ما ضارعتة ، كما أنَّ المضاف إليه إنما خص بالخفض ،
لأنَّه على / معنى اللام ، .

ألا ترى أنَّ قولك : هذا غلامٌ زيدٌ إنما معناه : هذا غلامٌ لزيد ، وقد يجوز أن تكون
منوثة في الخبر ، فينتصب ما بعدها فتقول : كم رجلا قد أتاني . إلّا أنَّ الأجود ما ذكرنا ، ليكون
بينها وبين المستفهم بها فصل (١) .

فإن فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشئٍ أخير التثوين (٢) ، لأنَّ الخافض لا يعمل فيما
فُصل منه ، والنائبُ والرافعُ يعملان في ذلك الموضع وذلك قولك : كم يومَ الجمعة رجلا
قد أتاني ، وكم هنالك رجلا قد لقيته ، ويختار النصب في قوله :

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فُضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمُلُ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وأعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر ،
كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع
في جميع ما عملت فيه (وب) إلّا أنها تنصب ، لأنها منوثة ، ومعناها منوثة وغير منوثة سواء .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ « إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشئٍ ، استغنى عليه
السكوت أو لم يستغن ، فأحمله على لغة الذين يعملونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل
بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة والاسم المنون
يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه . . » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على نصب تمييز (كم) الخبرية للفصل بينهما ،
وأجاز في (فضلاً) الرفع على الفعلية ، فتكون (كم) ظرفاً على هذا فقال :
« وإن شاء رفع ، فعمل (كم) المراتي زاله فيها الفضل فالرفع (الفضل) بنائي ،
كقولك : كم قد أتاني زيد ، فزيد فاعل و (كم) مفعول فيها وهي المرات التي أتاه فيها ، وليس
زيد من المرات . »

(ومتهم) : متعلق بنائي . (وعلى عدم) : حال من الباء في نائي ، والعدم بمعنى الفقر
والاحتياج .

(إذ لا أكاد) : إذ ظرف لنائي ، وجملة (احتمل) في محل نصب خبر كاد .
أي ، لم يكن لي حمولة احتمل عليها . والحمولة بالفتح : البعير ، وقد يستعمل في
الفرس والبغل والحماد . فمعنى (احتمل) : اتخذ حمولة ، وقال الأصم : يروي : أجتمل
بالجيم المعجمة ، أي أجمع للعظام لأخرج ودكها ، وأعمل به .

الافتقار : مصدر افتقر الرجل : إذا افتقر . والجار والمجرور متعلق بالنفي ، قال ابن الحاجب
في أماليه : لا يصح تعلق (من الافتقار) باحتمل لفساد المعنى ، إذا الاحتمال لم يكن من أجل
افتقار ، فيخصه بالنفي ، وإنما يصح مثل ذلك لو كان قصد إلى شيء يصح أن يكون معللاً بمثل
ذلك ، ثم ينفيه مخصصاً له كقولك : ما جئتكم طمعا في برك ، فإن المجيء قد يكون طمعا في
البر ، فينفي المجيء المقيد بلمة الطمع ، ولذلك لا يلزم منه نفي المجيء لغير ذلك ، لأنه لا يتعرض

وقد زعم قوم أنها على كل حال منوثة، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (من) .
وهذا بعيد، لأن الخافض لا يضمن، إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد، وقد ذكرناه بحججه موكداً (١).
ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض فعل مثل ذلك في (كم) في الخبر .
وذلك قوله :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعَلَا وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (٢)

له بل قد يفهم منه اثبات مجيء لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم . أما لو قال : ما كلفتك بشيء للتخفيف عليك فلا يستقيم أن يكون تعليلاً لكلفتك ، فإنه لا يصح أن يكون (للتخفيف) حلة للتكليف ، وإنما علل به نفى التكليف من أجل فرض التخفيف وسر ذلك هو أنه إذا تعلق الفعل بشيء فلا بد أن يعقل مثبته في نفسه ، ثم يتعلق النفي به ، وإذا تعلق النفي به انتفى المقيد بما تعلق ، ولا ينتفى مطلقاً ، إذ لم ينفاه إلا مقيداً . ومن أجل ذلك امتنع تعلق من الاقتار باحتمال ، ويمتنع أيضاً تعلقه بالكاد إذ لا يتصور تعليل مقاربة الاحتمال بالاقتار، لأنه عكس المعنى على ما تقدم في احتمال ، فوجب أن يكون متعلقاً بالنفي إذ هو المسبب في المعنى ، لأن المعنى : انتفت مقاربة الاحتمال من أجل الاقتار ...

والبيت للقطامي من قصيدة مدح في صدر ديوانه ص ٢٣-٣٠ وانظر الضرائفة ج ٣ ص ١٢٢-١٢٦ والعينى ج ٤ ص ٤٩٤ .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٣٣٦ ، ٣٤٨ .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٢٩٦ وقال الأمام : الشاهد فيه : جواز الرفع والنصب والجر في مقرف : فالرفع على أن يعمل (كم) ظرفاً ، ويكون لتكثير السواد ، وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا .

والنصب على التمييز ، لقبج الفصل بينه وبين (كم) في الجر .

وأما الجر فعل أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة وموضع (كم) في الموضعين موضع رفع بالابتداء والتقدير : كثير من المقرفين نال العلا بوجوده .

وقال الأنباري في الانصاف ص ١٩٢ : « أما ما احتج به الكوفيون من قوله :

(كم) وجود مقرف نال العلا) فالكلام عليه من وجهين :

أحدهما : أن الرواية الصحيحة : مقرف بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله :

نال العلا .

والثاني : أن هذا جاء في الشعر شاذاً ، فلا يكون فيه حجة » .

المقرف : النذل اللئيم الأب . يريد قد يرفع اللئيم بوجوده ، ويتضح الكريم الأب ببخله .

بوجود : متعلق بنال ، والباء سببية ، وكريم بالجر عطف على مقرف على رواية جره وجملة (بخله قد وضعه) خبر لكم المقدرة .

والبيت من أبيات نسبها صاحب الأغاني لانس بن زئيم ونسبها غيره لعبد الله بن كزيق

ورويت لأبي الأسود الدؤلي (الخرائفة ج ٣ ص ١١٩-١٢٢ والعينى ج ٤ ص ٤٩٣-٤٩٤) .

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيْدٍ ضَخْمِ الدَّيْسَةِ مَاجِدٍ نَفَاعٍ (١)

والقوافي مجرورة . وقال الآخر :

كَمْ قَدْ فَاتَنَى بَطْلِي كَيْفَى وَيَاسِرِ فِتْنَةٍ مَسْحٍ مَضُومٍ (٢)

ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشو كالظروف وما أشبهها ممّا لا يعمل فيه الخافض ، كما تقول : إنَّ اليومَ زيداً منطلقٌ . ولو كان مكان (اليوم) ما تعمل فيه (إنَّ) لم يقع إلى جانبها إلا معمولاً فيه . ولولا أنَّ هذه القوافي مخفوضة لاختير في هذين البيتين الرفع ، وتوقع (كَمْ) على مرار من الدهر ، فتكون (كَمْ) ظرفاً منصوباً ، لأنَّ (كَمْ) اسم للعدد ، فهي واقعة على كلِّ معلود .

وتقول : كَمْ رجلاً جاهدك ؟ فإنَّما تسأل بها عن عدد الرجال .

وتقول : كَمْ يوماً لقيتَ زيداً ؟ فننصبها ، لأنَّها واقعة على عدد الأيام واللقاء العامل فيها ، فكذا كلُّ مثبهم .

ولو قلت : كَمْ يوماً لقيتَ فيه زيداً ؟ لكانت (كَمْ) في موضع رفع ، كأنَّك قلت : أحشرون

- يوماً لقيتَ فيها زيداً ؟ إلا أنَّ (كَمْ) في هذا الموضع استفهام / فهي في أنَّها اسم وأنَّها [الحرف] (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ على جر (سيد) مع الفصل للضرورة .
الدسيعة : العطية ويقال هي البقعة . والماجد : الشريف . يصف كثرة السادات في هذه القبيلة .

والجار والمجرور (في بنى) خير لكم . وضخم وماجد ونفاعة صفات مجرورة .
والبيت غير منسوب في سيبويه والخزانة ، ونسبه العيني إلى الفرزدق وليس في ديوانه (الخزانة ج ٣ ص ١٢٢ . العيني ج ٤ ص ٤٩٢ والانصاف ص ١٩١) .

(٢) استشهد سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على الفصل بين كم وتمييزها . وضبط في نسخة سيبويه المطبوعة برفع بطل وصفته وما عطف عليه ، والصواب كسرهما فان القوافي مجرورة كما يقول المبرد ، وعلى رفع بطل وما بعده لا يكون في البيت فصل بين كم وتمييزها ، وإنما تمييزها محذوف تقديره : مرة ونحوها .

الكمي : الشجاع ومعنى فاتنى : أفقدته الموت ووزئت به .

وياسر : الداخل في الميسر : تكرمه وسماحته . الهضم : الذي يهضم ماله للصديق والجار والسائل . والهضم : الظلم والنقصان .

ورواية المقتضب كرواية سيبويه : كم قد فاتنى . فيكون البيت على هذه الرواية قد دخله الخرم (حذف أول البيت المجمع) ومعه العصب (تسكين الخامس) وإذا دخل الخرم مع العصب في مفاعلتين سمى قصباً ، وتحول الصيغة إلى مفعول (انظر حاشية الدمنهوري الكبرى ص ٣٨ - مطبعة المعاهد سنة ١٣٥٣) والبيت من الوافر ، ولم ينسب إلى قتال في سيبويه .

(٣) تصحيح السيرافي .

المستفهم به بمنزلة (مَنْ) ، و(ما) ، و(أَيْنَ) ، و(مَتَى) ، و(كَيْفَ) وإن كانت المعاني مختلفة ، لأنَّ (مَنْ) إنَّما هي لما يعقل خاصَّةً حيث وقعت : من خير ، أو استفهام ، أو جزاء ، أو نكرة . و(ما) للذات غير الآدميين ، ولصفات الآدميين .

و(أَيْنَ) للمكان ، و(مَتَى) للزمان ، و(كَيْفَ) للحال ، و(كَمْ) للعدد ، فهي داخلة على جميع هذا إذا سألت عن عدد نوع منها ، نحو : كم مكانا قمت ؟ كم يوما صمت ؟ وكم حالا تصرفت عليها ؟ ونحو ذلك (١) .

(١) مرض سيبويه لبيان أعراب كم في أنها تكون ظرفا وغير ظرف في ج ١ ص ١٠٨ ، ٢٩٢ - ٢٩٣ وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩٢ « وليس بمعروف انتصابها إلا مفعولا أو ظرفا أو مصدرا أو خبر كان أو مفعولا ثانيا » .

هذا باب

مسائل (كم) في الخبر والاستفهام

تقول : كم ثلاثة ستة إلا ثلاثان نصبت ثلاثة ، لأنها تمييز ، و (ستة) خبر (كم) ، و (ثلاثان) بدل من (كم) (١) .

فالتقدير : أى شيء من العدد ستة إلا ثلاثان ؟ .

ولو قلت : كم لك درهم ؟ وأنت تريد : كم دانقا درهم ؟ لم يكن الدرهم إلا رفعا ، ولم ترد به إلا واحدا .

ولو قلت : كم لك درهما ؟ لكان (لك) خبرا ، وكان الدرهم في موضع جماعة / ، لأنك تريد : كم من درهم لك ؟

(١) في الاشباه والنظائر ج ٢ ص ٢٣٦-٢٣٧ : ذكر ما اُتفق فيه (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية نقل عن البسيط ما يأتي :

« (الا) اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حد اعراب (كم) من رفع او نصب أو جر ، لانه بدل منها ، لان الاستفهام يبدل منه ، ويستفاد من (الا) معنى التحقيق والتقليل ، نحو : كم عطاؤك الا الفان ، وكم اعطيتنى الا الفين ، ويكم اخذت ثوبك الا درهم ، وكم مالك درهما الا عشرون ، ولا يجوز أن يكون ما بعد (الا) بدلا من خبر (كم) ولا من مفسرها لبيانها بل يبدل من (كم) ، لابهامها ، لارادة ابصارها بالبدل ، ولافادته معنى التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفي فتقولك : هل الدنيا الا شيء فان ، أى : ما الدنيا .

واما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب ، لانه استثناء من موجب ، ولا يجوز البدل في الموجب فيقال : كم غلمان جاءوني الا فريدا ؟ » .

البسيط : لضياف الدين بن العلي قال عنه السيوطي في الاشباه ج ٢ ص ١٦٦ وهو كتاب نفيس في عدة مجلدات وقال في فهرس بغية الوعاة : لم أقف له على ترجمة . وصرف به ابو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٧ فقال : واثق بعض اصحابنا وهو الامام الصالح ضياء الدين ابو عبد الله محمد بن على الأشبيلي ويعرف بابن العلي وكان ممن اقام باليمن وصنف بها . وصرح ابن عقيل باسمه في مواضع من كتابه ج ١ ص ٤٨ - ج ٢ ص ٣٦ واخطأ الشمني في قوله : صاحب البسيط هو ابن ابي الربيع السبتي ج ٢ ص ٧٢ .

وتقول: كم دنائيرُ عندك؟ ولا يجوز النصب في تمييزها بجماعة، كما لا تقول: إلّا حشرون درهمًا، ولا يجوز حشرون درهم^(١).

فلإن ذكرت (كم) التي تقع في الخبر جاز أن تقول: كم غلمان قد رأيت، وكم أبواب قد لبست؛ لأنّها بمنزلة ثلاثة أبواب ونحوه من العدد، ولأنّها مضارعة (رُب) وهما يقعان على الجماعة، ووُوقوعها على الواحد في معنى الجماعة لمضارعتها (رُب). وتشبه من العدد مائة درهم، وألف درهم.

واعلم أن (كم) لا بد لها من الخبر، لأنّها اسم فهي مخالفة لرُب في هذا، موافقة لها في المعنى^(٢). تقول: كم رجلي قد رأيت أفضل منك، و(رُب) إنّما تُضيف بها إلى ما وقعت عليه مابعد؛ نحو: رُب رجل في الدار، ورُب رجلي قد كَلَّمته. فهذا معناها.

ولو قلت: كم رجل قد أتاني لا رجل، ولا رجلان—كان جيّدًا، لأنك تعطف على (كم)^(٣) ولا يجوز مثل هذا في باب (رُب)؛ لأنّها حرف. فأمّا قوله:

(١) تصحيح السيرافي.

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ «ولم يجوز يونس والخليل: كم غلمانا لك، لأنك لا تقول: حشرون نيايا لك إلا على وجه لك مائة يضا؛ عليك راقود خلا، فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلمانا، ويقبح أن تقول: كم غلمانا لك».

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٣ «واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (وب)، لأن المعنى واحد، إلا أن (كم) اسم و (وب) غير اسم بمنزلة (من)، والدليل عليه: أن العرب تقول: كم رجل أفضل منك. تجعله خبر (كم) أخبرناه يونس من أبي عمرو».

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ «وتقول: كم قد أتاني لا رجل ولا رجلان، وكم عبد لك لا عبد ولا مبدان، فهذا محمول على ما حمل عليه (كم) لا على ما عمل فيه (كم) كأنك قلت: لا رجل أتاني ولا رجلان، ولا عبد لك ولا مبدان وذلك لأن (كم) تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور، كما قلت: حشرون درهمًا، أو بجمع منكور نحو: ثلاثة أبواب، وهذا جائز في التي تقع في الخبر. فاما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين».

وفي الإشباه والنظائر من البسيط ج ٢ ص ٢٢٧ «وإن الخبرية يعطف عليها بلا فيقال: كم مالك لا مائة ولا مئتان، وكم درهم عندى لا درهم ولا درهمان، لأن المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه، ولا يجوز في الاستفهامية: كم درهمًا عندك لا ثلاثة ولا أربعة، لأن (لا) لا يعطف بها إلا بعد موجب لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول، ولم يثبت شيء في الاستفهام».

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرَبُّ قَتْلِ عَارًا (١)

/ فعل (إضمار) هو) . لا يكون إلا على ذلك . فهذا إنشاد بعضهم . وأكثرهم يُنشده :
وبعض قتل عارًا

فلَمَّا قوله : كم من رجل قد رأيته ؟ فتدخل (من) وأنت لا تقول : عشرون وبن رجل ؛
فلَمَّا ذلك لأن (كم) استفهام . والاستفهام يدخل فيما وقع عليه (من) تأكيداً وإعلاماً أنه
واحد في معنى الجميع . وذلك : هل أتاك من أحد ؟ كما تقول في المنى : ما أتاني من رجل .
ولو قلت : ما أتاني رجل . وهل أتاني رجل - لجاز أن تعني واحداً ، والدليل على ذلك وقوع المعرفة
في هذا الموضع ؛ نحو : ما أتاني زيد . وهل أتاك زيد ؟

ومعنى قولك : عشرون درهما : لَمَّا هو عشرون من الدراهم ، لأن (عشرون) وما أشبهه
اسم عدد

فلذا قلت : هذا العدد . فمعناه : من ذا النو .

فلَمَّا قلت : درهما . جئت بواحد يدل على النوع . لاستغناك عن ذكر العدد . فلَمَّا اجتمع
في (كم) الاستفهام وأنها تقع سؤالاً عن واحد ، كما تقع سؤالاً عن جمع . ولا تخص عدداً دون
عدد لإيهامها . ولأنها لو خصت لم تكن استفهاماً ؛ لأنها كانت تكون معلومة عند السائل -
دخلت (من) على الأصل . ودخلت في التي هي خبر ، لأنها في العدد / والإيهام كهذه (٢) .

(١) نقل ابن السيد فيما كتبه على الكامل قول المبرد : هكذا أنشده النحويون : (ورب
قتل عار) على إضمار هو عار . وأنشدني المازني : وبعض قتل عار) وهو الوجه .
استدل الاخفس والكوفيون على اسمية (رب) بهذا البيت ، جعلوها مبتدأ خبره عار .

والجمهور على أن (رب) حرف جر نسبية بالزائد و (قتل) المجرور في موضع رفع
مبتدأ و (عار) خبر لمحدوف أي : هو عار والجملة صفة لقتل والخبر محذوف .

ومن جعل رب حرف جر زائدا لا يتعلق بشيء قال : قتل مبتدأ وعار خبره وما في رب
من معنى التذكير هو المخصص لابتدائية قتل .

والبيت من أبيات لثابت بن قطنة روى بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الخزائن ج ٤
٣٠١ السيوطي ص ٢٣ . والبيان والتبيين ج ١ ص ٢٩٣ والاعاني ج ١ ص ٢٧٩) ومهذب
الاعاني ج ٣ ص ١٣٧ وفي الانصاف مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين في (رب) ص ٤٩٧ -
٤٩٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٥٩١ وتدخل (من) في ميزبها . اما في الخبرة
تذكير نحو (وكم من ملك في السموات - وكم من قرية) وذلك لموافقته جراً للمميز المضاف
إليه كم) .

واعلم أنّ كلّ تمييز ليس فيه ذكر للمقصود فلمن (من) لا تدخله إذا كان مفردا : لأنك لو أدخلتها لوجب الجمع ؛ وذلك قولك : عشرون درهما . ومائة درهم ، وكلّ رجل جاءني فله درهم . وهو خير منك عبدا . وأقره منك دابة . وعندى ملء قدح سلا . وعلى التمرة مثلها زبدا . إلّا أن تقول : عشرون من الدراهم . وهو خير منك من الظلمان . وعليها مثلها من الزبد . فإن كان فيها ذكر الأوّل دخلت (من) في المخصوص فقلت : ويحه رجلا . ويحه من رجل : والله دره فارسا ، ومن فارس ، وحسبك به رجلا . ومن رجل (١) .

ولا يكون هذا في المضمّر الذي يُقدّم على شريطة التفسير ، لأنّه مجمل . نحو : ربّه رجلا قد رأيته ، ونعم رجلا عبدا لله ، وقد مضى بابا مفسّرا (٢) .

= واما مميز (كم) الاستفهامية فلم اثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نشر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته ؟ » .

ويرد على ما قاله الرضى قوله تعالى (سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) قال ابو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ١٢٧ « من آية تمييز لكم وبجوز دخول (من) على تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية سواء وليها م فصل عنها ، والفصل بينهما بجملة وبظرف وبمجرور جائز على ما قرر في النحو » .

واجاز الزمخشري ان تكون (كم) في الآية خبرية او استفهامية ، ورد عليه ابو حيان بقوله : وهو ليس بجيد ، لان جماعها خبرية هو اقتطاع الجملة التي هي فيها من جملة السؤال ، لانه يصير المعنى : سل بني اسرائيل وما ذكر المسئول عنه . ثم قال : كثيرا من الايات آتيناهم . فيصير هذا الكلام مقلبا مما قبله ، لان جملة (كم آتيناهم) صار خبرا صرفا لا يتعلق به (سل) وانت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة . فهذا لا يكون الا في الاستفهامية ، ويحتاج في تقدير الخبرية الى تعدير حذف وهو المفعول الثاني لسل ٠٠ »

وكم استفهامية عند العكبري ايضا ج ١ ص ٥١ وانظر المفضى ج ٢ ص ١٠٩-١١٠ والنسني ج ٢ ص ١٩١ والكنشاف ج ١ ص ١٢٨ .

وقال ابو حيان في البحر ج ٤ ص ٢٦٤ : « ولم يات تمييز (كم) الخبرة في القرآن الا مجرورا بمن » .

والظاهر من كلام سيبويه ان (من) تدخل بعد كم الخبرة والاستفهامية كما سيأتي نص كلامه فيما يلي هذا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينصب انتصاب الاسم بعد المقادير . وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا وما اشبه ذلك ، وان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل (من) هاهنا لدخولها في (كم) توكيذا .. » . وانظر ص ٣٥ من هذا الجزء .

(٢) تقدم في باب نعم وبئس ، الجزء الثاني ص ١٤٤ .

لم يتكلم المبرد عن كابين ، هنا ونحدث عنها في الكامل ج ٨ ص ٢٢-٢٣ ولم يتكلم عن كدا (ايضا) .

هذا باب

الأفعال التي تُسمى أفعال المقاربة

وهي مُخْتَلِفَةٌ المذاهب والتقدير، مُجْتَمِعَةٌ في المقاربة

فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة القِطْل ، وقد تكون إيجابيا ، ونحن نذكر بعد قراخنا منها شيئا إن شاء الله .

إعلم (أَنَّه) لا بدُّ لها من فاعل ، لأنَّه لا / يكون فِعْلٌ إلَّا وله فاعل . وخبرها مصدر ؛ لأنَّها لمقاربتِه . والمصدر اسم القِطْل (١) . وذلك قولك : عسى زيد أن ينطلق . وعَسَيْتُ أَنْ أَقُومَ . أي : دَنَوْتُ من ذلك ، وقاربته بالنِّيَّة (٢) . و(أَنْ أَقُومَ) في معنى القيام .

(١) يريد من الفعل الحدث ، وقد وقع مثل ذلك في كتاب سيبويه .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « ونقول : عَسَيْتَ أَنْ تَفْعَلَ ، ف (أَنْ) ههنا بمنزلة فعل ؛ قولك : قاربتَ أَنْ تَفْعَلَ ، أي : قاربْتَ ذلك ، وبمنزلة دَنَوْتُ أَنْ تَفْعَلَ » .

قول المبرد هنا وخبرها مصدر ، لأنَّها لمقاربتِه .. كقولك : عسى زيد أن ينطلق . وقوله : لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل مجردا موافق لما قاله سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ « فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت : كان يقول ، وهو في موضع اسم منصوب ، كما أن هذا في موضع اسم منصوب وهو ثم خبر . كما أنه ههنا خبر .. » .

فقد اتفقا في الإعراب وفي تفسير المعنى أيضا .

وابن هشام والسيوطي ينسبان إلى المبرد القول بأن الفعل المقترن بأن في نحو : عسى زيد أن يقوم - مفعول به .

ويقول ابن هشام في موضع آخر : مفعول به عند المبرد أو على حذف حرف الجر توسعا .

في المعنى ج ١ ص ٢٦-٢٧ « واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم : فالشهور أنه نصب على الخبرية ، وقيل على المفعولية وأن معنى عَسَيْتَ أَنْ تَفْعَلَ : قاربتَ أَنْ تَفْعَلَ ، ونقل عن المبرد ، وقيل نصب باسقاط الجار أو يتضمن الفعل معنى قارب . نقله ابن مالك من سيبويه وأن المعنى دَنَوْتُ من أَنْ تَفْعَلَ . أو قاربتَ أَنْ تَفْعَلَ » .

وفي المعنى ج ١ ص ١٢٢-١٢٣ « وتستعمل على أوجه : أحدها : أن يقال : عسى زيد أن يقوم . واختلف في إعرابه على أقوال :

أحدها : وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم

والقول الثاني : أنها فعل متعد بمنزلة اقارب معنى وعملا أو قاصر بمنزلة قرب من أن بفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد .

ولا تقل : عسيت القيام^(١) ، وإنما ذلك لأنَّ القيام مصدر ، لا دليل فيه يَحْصُرُ وقتاً من وقت ، و (أن أقوم) مصدر لقيام لم يقع ، فمن ثَمَّ لم يقع القيام بَعْدَهَا ، ووقع المستقبل قال الله عزَّ وجلَّ : (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ)^(٢) وقال : (فَمَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْثِلِينَ)^(٣)

ولو احتاج شاعر إلى القِيَل فوضعه في موضع المصدر جاز ، لأنَّه دالٌّ عليه^(٤) . فمن ذلك قوله :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنِّي بِلَادَ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ^(٥)

= وفي الهمع ج ١ ص ١٢٠ « فاعمال هذا الباب تعمل عمل كان ، فترفع مبتدأ اسما لها ، وتنصب الخبر خبراً لها .. ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن . اما المقرون بها فزعم الكوفيون انه يدل من الاول ... وزعم المبرد انه مفعول به ، لانها في معنى قارب زيد الفعل وحلوا من الاخبار بالمصدر عن الجثة » .



والذي اراد أن سيبويه والمبرد يريان أن أفعال القارية تعمل عمل (كان) واخواتها ، فالرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها وكذلك الجملة بعدها . وتفسيرهما هذه الافعال بقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير اعراب ، كذلك اطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها وعلى خبرها بأنه مفعولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولاً فقد عبر بذلك في باب كان ايضاً . قال في الجزء الرابع ص ٤١٥ « وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر ، - وعنون لها بقوله : هذا باب الفعل المتعدي الى مفعول » .

كما اطلق سيبويه على اسمها بأنه فاعل في ج ١ ص ٢١ فقال : « ولا يجوز الاختصار فيه على الفاعل » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فملك استغنوا بأن تفعل عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بمعنى عن أن يقولوا : عسياً وعسوا ، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه . ومعنى هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد ، فترك هذا ، لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء » .

(٢) المائة : ٥٢ .

(٣) التوبة : ١٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ - ٤٧٨ « واعلم أن من العرب من يقول : عسى زيد يفعل يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل حيثئذ في موضع الاسم المنصوب » . وانظر ص ٤٥٢ منه .

(٥) تقدم في ص ٤٨ من هذا الجزء .

وقال الآخر :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب^(١)

وأما قولهم في المثل : (عسى الغوير أبؤسا)^(٢) فإنما كان التقدير : عسى الغوير أن يكون أبؤسا ، لأن (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل / مجردا . ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حق النصب ؛ لأن (عسى) فعل . واسمها فاعلها . وخبرها مفعولها ؛ ألا ترى أنك تقول : كان زيد ينطلق . فموضعه نصب . فإن قلت : منطلقا لم يكن إلا نصبا .

فأما قولهم : عسى أن يقوم زيد . وعسى أن يقوم أبواك . وعسى أن تقوم جواريك فقولك : (أن يقوم) رفع ؛ لأنه فاعل عسى^(٣) . فمضى فعل ومجازها ما ذكرت لك .

(١) استشهد به سيبويه أيضا ج ١ ص ٤٧٨ كالبيت السابق .

الكرب : الهم ، وروى أمسيت بفتح التاء وضمها ، قاله ابن المستوفى . والنحويون إنما يرونه بالفتح ، والفتح أولى . لأنه يخاطب ابن عمه ، وكان معه في السجن .
واسم يكون : مستتر والخبر جملة (وراءه فرج) . ويصح أن يكون فرج فاعلا للظرف الواقع خبرا ، كما يجوز أن يجعل (يكون) فعلا تاما والجملة حاله .
ولا يجوز أن يكون (فرج) اسم يكون . لأن فاعل الفعل الواقع خبرا لأفعال المقاربة لا يكون إلا ضميرا راجعا لاسمها .

والبيت من قصيدة لهدية بن خنرم قالها في الحبس .

انظر الخزانه ج ٤ ص ٨١ - ٨٧ وأما القالي ج ١ ص ٧١ - ٧٢ ورغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٣ والمعنى ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٧ والسيوطي ص ١٥٢ .
وظاهر كلام سيبويه يفيد أن تجريد خبر عسى من (أن) ليس مقصودا على الضرورة ؛ وإنما يجوز في النشر على قلة . وجعله الأعلام من الضرورة .
وفى الكامل ج ٢ ص ٢٤٢ « عسى الإجود فيها أن تستعمل بأن ويجوز طرح (أن) وليس بالوجه الجيد » .

(٢) هذا المثل مما استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ .

وفى مجمع الأمال ج ٢ ص ١٧ « الغوير : تصغير غار . والأبؤس : جمع بؤس وهو السدة وأصل هذا المثل - فيما نقل - من قول الزباد - حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال - وبات بالغوير على طرقة - عسى الغوير أبؤسا ؛ أي لعل السر ياتيكم من قبل الضار . . . » .

يضرب لرجل يقال له : لعل الضرر جاء من قبلك .

وقال الأصمعي : أصله : أنه كان غار فيه ناس فابهر عليهم . أو أنهم فيه عدو ، فقتلهم .

فصار ميلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر

وانظر الخزانه ج ٢ ص ٧٨ - ٧٩ ومجمع البلدان ج ٤ ص ٢٢٠ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « تقول : عسى أن تفعل . وعسى أن تفعلوا ، وعسى أن

تفعلا ، وعسى محمولة عليها ؛ أن كما تقول : دنا أن يفعلوا . . . » .

فَلَمَّا قَوْلُ سَبِيوِيه : إِنَّهَا تَقَعُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ (لَعْلٌ) مَعَ الْمُضْمَرِ فَتَقُولُ : عَسَاكَ
وَعَسَانِي - فَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمُضْمَرِ إِلَّا كَمَا تَعْمَلُ فِي الْمَظَاهِرِ
فَلَمَّا قَوْلُهُ :

تَقُولُ يَنْتَنِي : قَدْ آتَى إِنَّاكَ يَا أَبَتِي عَلَيْكَ أَوْ عَسَاكَ (١)

= وكيونه عسى للواحد والجميع والمؤنث تدل على ذلك ، ومن العرب من يقول : عسى ،
وعسيا ، وعسوا ، وعست ، وعستا ، وعسين . فمن قال ذلك كانت (أن) فيهن بمنزلتها في
عسيت في أنها منصوبة » .

من هذا يتبين أن المبرد اقتصر على القول بأن عسى تامة ولو جعلت ناقصة كان الاسم
المرفوع بعد الفعل اسما لها وفاعل الفعل ضمير مستتر يظهر في التثنية والجمع .
وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٢ والداميني على المغني ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(١) استشهد به سبويه ج ١ ص ٣٨٨ على أن عسى هنا محمولة على لعل فالضمير بعدها
منصوب ، واستشهد به في ج ٢ ص ٢٩٩ فقال : سمعناهم يقولون : يا أبنا علك أو عساكن .

قال أبو علي : وجه ذلك : أن عسى لما كانت في المعنى بمنزلة (لعل) ولعل وعسى طمع
واشفاق ، فتقاربا - أجرى عسى (مجرى لعل) إذ كانت غير متصرفه ، كما أن (لعل) كذلك ،
فوافقتا في العمل حيث أشبهتهما في المعنى والامتناع من التصرف . فإن قلت : إذا صارت
بمنزلتها لهذا التشبه فما المرفوع بها ؟ وهي إذا صارت بمنزلة لعل تقتضي مرفوعا لامحالة ، لأنه
لا يكون المنصوب في هذا النحو بلا مرفوع ؟

قيل : إن ذلك المرفوع الذي تمضيته محذوف ، ولم يمنع أن تحذفه وإن كان الفاعل
لا يحذف ، لأنها إذا أشبهت (لعل) جاز أن تحذف . كما جاز حذف خبر هذه الحسروف من
حيث كان الكلام في الأصل الابتداء والخبر .

في يا أبنا جمع بين عوضين ، فإن الباء عوض من ياء المتكلم ، وانما جاز الالف دون ياء
المتكلم ، لأن التاء عوض من ياء المتكلم . فيمتنع الجمع بين العوض والم عوض عنه بخلاف الالف ،
فإن غايته أن يذكر عوضان وهو غير ممتنع .

أنى بمعنى قرب . الاتى بكسر الهمزة والقمر : الوقت . أى : حسان رحيلك الى من
تلتبس منه شيئا تنفقه علينا .

والأكثرون على أن الرجز لرؤيه بن العجاج وذكر في ديوانه ص ١٨١ على أنه مما نسب
اليه . وبعده :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ . فَعَلَيْكَ ذَاكَ

انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٤١ - ٤٤٣ ، والخصائص ج ٢ ص ٩٦ ، والسيوطي ص ١٥١ ،
وشواهد الشافعية ص ٢٤٣ والعيني ج ٤ ص ٢٥٢ . وأمالى الشجري ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ،
ونروح سقط الزند ص ٧١٤ .
في كل هذه المراجع (يا أبنا) بالالف .

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَخَالَفَتْنِي : لَعَلَّ أَوْ عَسَانِي (١)

فأما تقديره عندنا : أنَّ (٢) المفعول مُقَدَّم . والفاعل مضمَر . كأنَّه قال : عساكَ الخير أو الشر ، وكذلك : عساني الحديث . ولكنَّه حذف ؛ لِعِلْمِ المخاطب به . وجعل الخبر اسماً (٣) على قولهم : (عَسَى الْغَوِيرُ / أَيُّوسَا) .

٣
٦٠

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٨ على أن الضمير منصوب بعد (عسى) بدليل دخول نون الوقاية . قال النحاس : لو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي . وخبر لعل محذوف ، والتقدير : إذا نازعتني نفسي في حملها على ما هو أصح لها أقول لها : طامعيني لعل أجد المراد والظفر ، أو قلت لها : لعل أقفل هذا الذي تدعوني إليه .
والبيت لممران بن حطان الخارجي - (الخزائن ج ٢ ص ٤٣٥-٤٤١) ، المعنى ج ٢ ص ٢٢٩ ، الخصائص ج ٣ ص ٢٥) .

(٢) هكذا بالأصل بحذف الفاء من جواب (أما) .
(٣) الذي يبدو لي أن للمبرد رأياً واحداً في نحو عساك ، وعساني . فالضمير خبرها ، والاسم مستتر بدليل قوله : فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمَر .
وأما قوله بعد ذلك : ولكنه حذف لعلم المخاطب به ، فلا يريد منه إلا معنى الاضمار ، لأنه لا يجوز حذف الفاعل ، ومنع من حذفه في مواضع من المتعصب .
قال في الجزء الثاني ص ٦٠ : « لم يكن بد من ذكر الفاعل » .
وقال في ص ١٠٠ من الجزء الثالث : « ولا حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » .
وقال في ص ٦٧ من المطبوع : « لا يكون فعل إلا وله فاعل » .
وقال في الجزء الرابع ص ٣٨٧ : « ولم يجر حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » .
وجعل ابن يعيش والروضي للمبرد قولين في هذه المسألة :
في ابن يعيش ج ٧ ص ١٢٣ : « والقول الثالث قول أبي العباس المبرد أن الكاف والياء في عساك وعساني في موضع نصب بأنه خبر عسى واسمها مضمَر فيها مرفوع ، وجعله من الشاذ الذي جاء الخبر منه اسماً غير فعل كقولهم : عسى أنغير أيُّوسا .
وحكى عنه أيضاً أنه قدم الخبر ، لأنه فعل ، وحذف الفاعل ، لعلم المخاطب . كما قالوا : ليس إلا » .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠ : « وتقل عن المبرد وجهان في نحو : يا ابتاعك أو عساك : أحدهما : أن الضمير البارز منصوب بـ عسى خبرها والاسم مضمَر فيها مرفوع .
والثاني الوجهين المتولين عنه : أن الضمير المنصوب خبر قدم إلى جانب الفعل ، فاقبل به ، كما في ضربك زيد ، والاسم إما محذوف كما في قوله : يا ابتاعك أو عساك على حسب دلالة الكلام عليه ، كما حذف في قولهم : جاني زيد ليس إلا » .
وأما مذكور كما في قولك : عساك أن تفعل » .

أقول : إن أراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في (ليس) فهو الوجه الأول . والظاهر أنه قصد الحذف الصريح ، فيكون ذهب مذهب النكسائي في جواز حذف الفاعل .

وكذلك قول الأخطش : وافق ضميرُ الخفضِ ضميرَ الرفعِ في (لولاى) ، فليس هذا القول بشيء (١) ، ولا قوله : أنا كُنت ، ولا أنت كُنتا - بشيء ، ولا يجوز هذا ، إنما يتفق ضميرُ النصب ، وضميرُ الخفضِ كاستوائهما في التثنية والجمع ، وفي حتمَلِ المخفوض الذى لايجرى على لفظِ النصب ، مثل قولك : مررت بعُمرَ . استوى فيه الخفض ، والنصب وأدخلت الخفضَ على النصب ، كما أدخلت النصبَ على الخفضِ ، فهذان مُتَوَافيان . والرفعُ باثنٍ منهما .

وَأَمَّا (لولا) فنذكر أمرها في بابها (٢) إن شاء الله .

ومن هذه الحروف (لعل) تقول : لعلَّ زيدا يقوم . و(لعل) حرف جاء لى مُشَبَّه بالفعل كأنَّ معناه التوقُّعُ لمحبوب أو مكروه (٣) .
وأصلُّه (عل) واللام زائدة (٤) فإذا قلت : لعلَّ زيدا يأتيُنَا بخير ، و(لعلَّ) عمراً يزورنا - فإنَّما مجازُ هذا الكلامِ من القائل ، أنَّه لا يَئْمَنُ أن يكون هذا كذا .
والغير يكون اسماً ، لأنَّها بمنزلة (إن) ، ويكون فعلاً ، وظرفاً ، كما يكون في (إن) تقول : لعلَّ زيدا صديق لك ، و(لعلَّ) زيدا في الدار ، و(لعلَّ) زيدا إن أتيتَه أعطاك .

(١) في الكامل ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩ : أما قوله : لولاك فإن سببويه يزعم أن (لولا) تخفض المحضر ، ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء ، فيقال : إذا قلت : لولاك فمسأ الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة ؟ .

وضميرُ النصب كضميرِ الخفض فتقول : انك تقول لنفسك : لولاى ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء كقولك : رمانى وأعطانى . قال يزيد بن الحكم الثقفى :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاىَ طِغَتْ كَمَا مَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلْعِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

فيقال له : الضمير في موضع ظاهره فكيف يكون مختلفاً ؟ وإن كان هذا جائزاً فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه نحو ان وما كان معها في الباب ؟ .

وزعم الأخطش سعيد أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضميرُ الخفض ، كما يستوى الخفض والنصب فيقال : فهل هذا في غير هذا الموضع ؟ .

قال أبو العباس : وإنَّدى أقوله : ان هذا خطأ لا يصلح إلا ان تقول : لولا أنت ، كما قال الله عز وجل « لولا أنقسم لكنا مؤمنين » .

ومن خالفنا يزعم أن الذى قلناه أجود ، ويدعى الوجه الآخر ، فيجيزه على بعده . .
(٢) تكلم عنها في باب يلى هذا .

(٣) في سببويه ج ٢ ص ٣١١ : « و (لعل) و (مسى) طمع واشفاق .

(٤) فقد في الانصاف مسألة لخلاف البصريين والكوفيين في (لام) لعل الأولى ص ١٣٥ - ١٣٩ ، وقد رجع ملحق الكوفيين في أصالة اللام .

إذا ذكرت الفِعلَ فهو بغير (أَنْ) أَحْسَنُ ، لِأَنَّهُ خَيْرَ ابْتِدَاءٍ ، وقال الله عز وجل / : (لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) (١) وقال : (فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) (٢) .

فإن قال قائل في الشعر : لعل زيدا أن يقوم - جاز (٣) ، لأن المصدر يدل على الفِعل - فمجاز المصدر هاهنا كمجاز الفِعل في باب (عسى) . قال الشاعر :

لعلك يوماً أن تلم ملمةً عليك من اللحي يدغتك أجدها (٤)

ومن هذه الحروف (كاد) - وهي للمقاربة ، وهي فِعل . تقول : (كاد العروس يكون أميراً) (٥) ، و (كاد الثَّمام يطير) (٦) .

(١) الطلاق : ١ .

(٢) طه : ٤٤ .

(٣) جعل المبرد هنا اقتران خبر لعل بأن إنما يكون في الشعر .

وقال في الكامل أن تجريد خبر لعل من أن هو الجيد والاقتران غير الجيد . قال في ج ٢ ص ٢٤٢ « وكذا الماضي منه (أوشك) ووقعت بأن وهو أجود وبغير (أن) ، كما كان ذلك في (لعل) تقول : لعل زيدا يقوم فهذه الجيدة ، قال الله عز وجل (لعل الساعة تكون قريباً) ، و (لعله يتذكر أو يخشى) ، و (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) وقال متمم بن نويرة :

لملك يوماً أن تلم ملمة عليك من اللاتي يدعنك أجدها »
وفي الفصل للزمخشري ج ٢ ص ١٩٦ وقد جاء في الشعر :

لملك يوماً أن تلم ملمة

قياساً على عسى »

وقال ابن عيش ج ٨ ص ٨٧ وفيه بعد من حيث أن (لعل) داخلة على المبتدأ والخبر والخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى والاسم ههنا جثة ، لأنه ضمير المخاطب . وأن والفعل حدث ، فلا يصح أن يكون خبراً عنه ، وإنما ساغ ههنا ، لأنها بمعنى عسى . إذ كان معناها الطمع والإشفاق ، فلذلك جاز دخول (أن) في خبرها .

وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ « وقد يجوز في الشعر أيضاً لعل أن أفعل بمنزلة عسيت أن أفعل » .

وقال ابن هشام في المعنى ج ١ ص ٢٢٣ « ويقترن خبرها بأن كثيراً حملاً على عسى » . وبحرف التنقيص قليلاً » .

(٤) قال التبريزي : خبر لعل محذوف مع حرف الجر والتقدير لملك لا أروك ، لأن تلم بك ملمة .

والبيت لمتمم بن نويرة من قصيدة رثى بها أخاه وهي في الفضليات ص ٢٦٥ - ٢٧٠ ، وفي شرحها لابن الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٤ . وجمهرة أشعار العرب ص ٢٩٢ - ٢٩٥ وانظر الخزاعة ج ٢ ص ٤٣٣ - ٤٣٥ ، والكامل ج ٢ ص ٢٤٢ ، ونسب في شروح سقط الزند ص ٥٥٧ إلى عنترة وليس في ديوانه .

(٥) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٥٨ « كاد العروس يكون ملكاً » .
العرب تقول للرجل : عروس وللمرأة أيضاً ويراد ههنا الرجل ، أي : كاد يكون ملكاً لعزته في نفسه وأهله » .

(٦) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٦٢ « كاد النعام يطير : يضرب لقرب الفهم مما يتوقع منه ، لظهور بعض أماراته » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤١

فَلَمَّا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَذِّبْهَا) (١) فمعناه - والله أعلم - : لم يرها . ولم يكذب . أى : لم يذنب من رؤيتها . وكذلك : (مَنْ يَتَّبِعْ مَا كَادَ يُرِيغُ قَلْبُ قَرِيقٍ مِنْهُمْ) (٢) . فلا تذكر خبرها إلا فيغلا (٣) . لأنها لمقاربة الفعل في ذاته . .

فهى بمنزلة قولك : جمل يقول . وأخذ يقول ، وكرب يقول . إلا أن يضطر شاعر ، فلإن اضطر جاز له فيها ما جاز في (لعل) . قال الشاعر :

قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا (٤)

(١) النور : ٤٠ - وانظر ما قيل في نفي كاد في المعنى ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ ، وابن عيش ج ٧ ص ١٢٤ - ١٢٦ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، ومجسالس نعلب ص ١٧٠ .

(٢) التوبة : ١١٧ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ ، وأما (كاد) فانهم لا يذكرون فيها (أن) وكذلك : كرب يفعل ، ومعناها واحد . . .

وفد جاء في الشعر كاد أن يفعل شبهوه بصي .

وأجاز الرضي اقتران خبر كاد بأن . . . شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٤ .

وقال ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٩ بسد أن ذكر جملة احاديث اقترن فيها خبر كاد بأن : « والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بأن ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن . . »

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ على اقتران خبر كاد بأن للضرورة وفي الاقتضاب

لابن السيد ص ٣٩٦ ، هذا البيت يروى لرؤبة بن العجاج ولم أجده في ديوان شعره . . . يصف منزلا بلوى حتى كاد لا يتبين له الثويقال مصحح الشيء يمصح ، اذا ذهب وانظرس الجواليقي ص ٣٠٤ .

وقبله :

« رَيْغٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ انْمَحَى »

قال ابن عيش قبله :

« رَيْغٌ عَفَاهُ النَّهْرُ طَوَّلًا فَأَمَحَى »

وهو في ديوانه ص ١٧٢ على انه مما نسب اليه ، ولرؤبة ارجوزة أخرى على هذا الروى . ديوانه ص ٣٢ - ٣٦ جاء فيها هذا البيت ص ٢٤ :

وَقُلْتُ نَصَحًا مِنْ أَخٍ تَنْصَحَا قَدْ كَادَ يَحْمَقِي قَلْبُهُ أَنْ يَقْرَحَا

اسم كاد : ضمير مستتر راجع الى ريع ، و (من) تعليلية متعلقة بكاد لا بيمصح ، لانه صالة ان .

والبلوى : مصدر بلوى المنزل : اذا درس . ومصح من باب فتح : قال الجوهري : مصح الشيء مصوحا : ذهب واتقطع . وهو فعل لازم في الغالب .

الخزانة ج ٤ ص ٩٠ - ٩٢ - المعنى ج ٢ ص ٢١٥ - ٢١٦ . ابن عيش ج ٧ ص ١٢١ والكمال ج ٢ ص ٢٤١ وديوان رؤبة ص ١٧٢ .

هذا باب

المبتدأ المحذوف / الخبر استغناء عنه

وهو باب (لولا)

اعلم أنَّ الاسم الذى بعد (لولا) يرتفع بالابتداء ، وخبره محذوف لما يدلُّ عليه . وذلك قولك : لولا عبدُ الله لأكرمته . (عبد الله) ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف . والتقدير لولا عبدُ الله بالحضرة ، أو لسبب كذا لأكرمته .

فقولك : (لأكرمته) ، خبرٌ معلقٌ بحديث (لولا) (١) .

و (لولا) حرفٌ يُوجب امتناع الفعل لو قوع اسم (٢) .

تقول : لولا زيد لكان كذا وكذا . فقوله : لكان كذا وكذا ، إنما هو لشيء لم يكن مزاجل ما قبله .

و (لولا) إنما هي (لو) و (لا) ، جُمِلتا شيئاً واحداً ، وأوقعتا على هذا المعنى (٣) .

فإن حذف (لا) من قولك : (لولا) انقلب المعنى ، فصار الشيء فى (لو) يَجِب لو قوع ما قبله . وذلك قولك : لو جاعنى زيد لأعطيتك ، ولو كان زيد لحرمتك .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ « باب من الابتداء يضم فيه ما بنى على الابتداء » .

وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أما (لكان كذا وكذا) فحديث معلقٌ بحديث (لولا) وأما عبد الله فانه من حديث (لولا) ، وارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيد أخوك . إنما رفعت على ما رفعت عليه : زيد أخوك غير أن ذلك استخبار ، وهذا خبر ، وكان المبنى عليه الذى فى الاضمار كان فى مكان كذا وكذا ، فكانه قال : ولولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان فى زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم آياه فى الكلام ، كما حذف الكلام من أمال » .

وفى الانصاف مسألة الخلاف فى رافع الاسم بعد لولا الامتناعية ص ٥٢ - ٥٦ ، وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٢ والكامل ج ٣ ص ١٢٨ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وكذلك (لوما) و (لولا) فهما لابتداء وجواب ، فالاول سبب ما وقع وما لم يقع » .

(٣) فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٧٦ « ومن الحروف المركبة (لولا) فلو معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، و(لا) معناها : النفى ، فلما ركبوهما بطل معنيهما ، ودلت (لولا) على امتناع الشيء لوجود غيره ، واختصت بالاسم » .

ف (لولا) في الأصل لا تمنع إلا على اسم . و (لَوْ) لا تمنع إلا على فعل (١) . فإن قلعت الاسم فهل الفعل فيها كان على فعل مُضَمَّر ، وذلك كقوله عز وجل : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) (٢) . إِنَّمَا (أَنْتُمْ) رفع بفعل يفسره ما بعده . وكذلك .

٣
١٣

/ فَلَوْ غَيْرُ أَمْوَالٍ أَرَادُوا نَقِصَتِي جَعَلَتْ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينِ مِثْمًا (٣)

ومثل ذلك قول العرب : (لو ذات سوارٍ لَطَمْتَنِي) (٤) إِنَّمَا أراد : لو لطمتني ذات سوار ، والصحيح من روايتهم : (لو غَيْرُ ذاتِ سوارٍ لَطَمْتَنِي) وفيه خبر لحاتم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة (لولا) ولا تبتدا بعدها الاسماء سوى ان ، نحو : لو انك ذاهب ، ولولا تبتدا بعدها الاسماء .

و (لو) بمنزلة لولا وان لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها تقول : لو انه ذهب لقلعت وقال عز وجل (لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى) ، وقال في ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره » . وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٠ .

(٢) الاسراء : ١٠٠

(٣) استشهد به في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ على أن غير مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور العربيين : أول الالف . الميسم : اسم الآلة التي يوسم بها . يريد : هجوتهم هجاء يلزمهم لزوم الميسم للآلف .

والبيت للمتلمس من قصيدة في الاصمعيات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ ومختارات ابن الشجري ج ١ ص ٢٨ والخزانة ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦ ، وانظر شواهد الكشف ص ٢٨٥ .
(٤) رواه في كتابه الفاضل ص ٤٢ : لو غيرت ذات سوار لطمتني ، ثم قال : أى لو لطمتني رجل . وحدثني المازني قال : سمعت العرب تقول : لو غير ذات سوار لطمتني ، ويقول النحويون لطمتني .

ورواه في الكامل ج ٣ ص ٤٤٠ لو ذات سوار لطمتني .
وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٧٤ « لو ذات سوار لطمتني ، ورواه في ج ٢ ص ٢٠٢ برواية : لو غير ذات سوار لطمتني ، والمعنى لو ظلمتني من كان كفاء لمان على ، ولكن ظلمتني من هو دوني ، وقيل : أراد لو لطمتني حرة فجعل السوار علامة للحرية ، ولأن العرب قلما تلبس الاماء السوار » .

وفي الامير على المعنى ج ١ ص ٢١٢ « أصله لحاتم الطائي - أسر في حى من العرب ، فقالت له امرأة رب المنزل : اغصه ناقة ، وكان من عادة العرب أكل ثم الفصاد في الجسامة ، فتحرقها ، وقال : هذا فصدى ، فاطمته جارية فقال ذلك ... » .
وانظر مقدمة ديوان حاتم ص ٢٦ ، ومجمع الأمثال .

وقال الشاعر :

لَوْ غَيَّرْتُمْ عَلَقَ الزَّيْبَرِ بِحَبْلِهِ أَدَى الْجَوَارِ إِلَى بَيْتِ الْعَوَامِ (١)

(غيركم) يختار فيها النصب؛ لأنَّ سببها في موضع نصب . وقولهم : لو أنَّك جئت لأكرمك ؛ (٢) وقد مرَّ تفسيره في باب (إِنَّ) و(أَنَّ) .

(١) قال عنه في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ - ١٤١ : « فنصب بفعل مضمَر يفسره ما بعده ، لانه للمفعل ، وهو في التمثيل : لو علق الزبير غيركم ، وكذلك كل شيء للفعل ، نحو : الاستفهام والامر والنهي » .

ورواه ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢٦٢ برفع غير . وانظر السيوطى ص ٢٢٥ والدرر اللوامع ج ٢ ص ٨١ .

والبيت من قصيدة لجريز في ديوانه ص ٥٥١ - ٥٥٣ .

وفي عتب الوليد ص ١٩٨ « فغير يرتفع بفعل مضمَر يفسره قوله : علق الزبير والنصب في (غير) أشبهه - على أخصار فعل أيضاً » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة لولا ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى أن نحسب أو أنك ذاهب » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٢٥ - ٣٦٢ وعتب الوليد ص ١٩٨ - والمغنى ج ١ ص ٢١٣ والكامل ج ٣ ص ١٤٠ .

ولم يتكلم المبرد في باب أن وإن عن فتح الهمزة . وانظر الجزء الثاني ص ٣٤٠ - ٣٤٣ .

هذا باب

المقصور والممدود

فلما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة (١). وذلك نحو : مَرَى ؛ لَأَنَّهُ (مَفْعَل) .
فلما كانت الواو بعد فتحة . وكانت في موضع حركة انقلبت ألفا ؛ كما تقول : غَزَا ، وَرَى
فتقلب (الواو) والياء ألفا ، ولا تنقلب واحدة منهما في هذا الموضع / إِلَّا والفتح قَبْلَهَا إذا كانت
في موضع حركة .

فإن كانت ساكنة الأَصْل وقَبْلَهَا فتحة لم تنقلب . وذلك نحو : قَوْل ، وَبَيْع ، ولا تنقلب
ألفا ؛ لأجل سكونها .

فلما أردت أن تعرف المقصور من الممدود فانظر إلى نظير الحرف من غير المتعل . فإن كان
آخره متحركا قبله فتحة علمت أن نظيره مقصور . فمن ذلك : مُعْطَى ، وَمُعْزَى ؛ لَأَنَّهُ
مُفْعَل . فهو بمنزلة مُخْرَج ومُحْرَم . وكذلك : مُسْتَعْلَى . ومُسْتَعَزَى ؛ لَأَنَّهُ بمنزلة مُسْتَخْرَج (٢) .
فعلى هذا فقدس جميع ما ورد عليك .

• • •

ومن المقصور أن ترى الفعل على (فَعِل يَفْعَل) . والفاعل على فَعِلٍ ، وذلك قولك : فِرَق يَفْرِق
فرقا ، وحَلِيز يَحْلِز حَلَزًا . وبيطر يَبْطِر بَطَرًا وهو بَطِرٌ . وحَلِيزٌ .

(١) سبق أن عرفه في الجزء الأول ص ٢٥٨ . وانظر تعريفه في المقصور والممدود لابن ولاد
ص ٤ ، ١٢١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو
واوه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ، فلا يدخلها نصب
ولا رفع ولا جر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « وأشياء يعلم أنها منقوصة ، لأن نظائرها من غير المتعل
أما نفع أو آخرهن بعد حرف مفتوح . وذلك نحو : معطى ومشتري ، وأشياء ذلك ، لأن معطى
مفعول ، وهو مثل مخرج . فالياء بمنزلة الجيم ، والراء بمنزلة الطاء ، فنظائر ذا تدلك على أنه
منقوص . وكذلك مشتري إنما هو مفعول ، وهو مثل معترك ، فالراء بمنزلة الراء ، والياء بمنزلة
الكاف ، ومثل هذا مفرى وملهى إنما هو مفعول ، وإنما هما بمنزلة مخرج • • • » .

ونظير هذا من الممثل: هوى يَهْوَى هَوًى ، لأنَّ المصدر يقع على فَعَل ، ألا ترى أنَّكَ تقول :
الفرق ، والمحلر ، والبطر . وهو بمنزلة هوى يَهْوَى وهو هو ، وطوى يطوى طَوًى وهو طَوًى (١) .
وما كان مصدرا لِفَعْلٍ يَفْعَل الذى الاسم منه أَفْعَل أو فَعْلَان - فهو كذلك .

أما ما كان الاسم منه (أَفْعَل) فهو أَحْصَى / ، لأنَّكَ تقول : عصى الرجلُ فهو أَحْصَى ، والعشى ؛
لأنَّكَ تقول : عشى الرجل وهو أَحْصَى ، وكذلك القنا من قنا الأنف ، لأنَّ الرجل أَقْنَى (٢) .

وأما (فَعْلَان) فنحو الصدى ، والطوى ؛ لأنَّكَ تقول : صدى الرجل فهو صَدْيَان ، وطوى
فهو طَيَّان . فنظير ذلك : عَطَش فهو عَطْشَان ، والمصدر هو العَطَش ، وظمى فهو ظَمَّان والمصدر
الظَّمَّ ، وعليه فهو عَلَّهَان . والمصدر العَلَّة (٣)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « وما تعلم أنه منقوص ان ترى الفعل فعل يفعل والاسم منه
فعل ، فإذا كان الشيء كذلك عرفت ان مصدره منقوص ، لانه فعل . يدلك على ذلك نظائره من
غير الممثل ، وذلك قولك : فرق يفرق فرقا وهو فرق ، وبطر يبطر بطرا وهو بطر ، وكسل
يكسل كسلا وهو كسل ، ولحج يلحج لحجا وهو لحج ، وأشر يأشر أشرا وهو أشر ، وذلك أكثر
من ان اذكره لك .

فمصدر ذا من بنات الياء والواو على فعل وإذا كان فعل فهو واو او ياء وقعت بعد فتحة
وذلك قولك : هوى يهوى هوى وهو هو ، ورديت تردى ردى وهو رد وهو الردى ، وصديت
تصدى صدى وهو صد وهو الصدى وهو العطش ، ولوى يلوى لوى وهو لو وهو اللوى .
وكريت تكرى كرى وهو كر وهو الكرى وهو انماس ، وغوى الصبى يغوى غوى وهو غو وهو
الغوى » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦١-١٦٢ « وما تعلم أنه منقوص كل شيء كان مصدرا لفعل
يفعل ، وكان الاسم منه على (أَفْعَل) ، لان ذلك فى غير بنات الياء والواو انما يجرى على مثال
فعل وذلك قولك للأحول : به حول ، وللأعور : به عور ، وللأدر : به در ، وللأشتر : به شتر ،
ولللأقرع : به قرع ، وللأصلح : به صلح ، وهذا أكثر من ان أحصيه لك .
فهذا يدلك على ان الذى من بنات الياء والواو منقوص . لانه فعل وذلك قولك للأعشى : به
عشى ، وللأعشى : به عى ، وللأقنى : به قنى . فهذا يدلك على أنه منقوص .. » .
القنا : احديداب الانف ويكتب بالالف ، لأنك تقول : امرأة قنوا (من المقصور والممدود
لابن ولاد ص ٨٧ - ٨٨) . وكتب فى سيبويه بالياء .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « وإذا كان فعل يفعل والاسم (فعلنان) فهو أيضا منقوص ،
ألا ترى ان نظائره من غير الممثل تكون فصيلا وذلك قولك للسطشان : عطش يعطش عطشا وهو
عطشان ، وفرث يفرث فرثا وهو فرثان ، وظمى يظمى ظميا وهو ظمَّان ، فكذلك مصدر نظير ذا
من بنات الياء والواو ، لانه فعل ، كما ان ذا فعل حيث كان فلان له فعل ، وكان فمصل يفعل .
وذلك قولك : طوى يطوى طوى ، وصدى يصدى صدى وهو صديان ، وقالوا غرى يغرى
غرى وهو غرى والغراء شاذ ممدود : كما قالوا الظماء » .
عله : خشت

ونظير الأول : حور فهو أحور ، والمصدر العور . وكذلك الحول ، والقتّر (١) ، والصلع ، ونحو ذلك .

• • •

ومن المفسور كل اسم جمعه (أفعال) مما أوله مفتوح ، أو مضموم ، أو مكسور وذلك نحو قولك : أفتاء ، وأرجاء با فتي ، لأنّ الجمع إذا كان على (أفعال) وجب أن يكون واحده من المفتوح على فعل ، نحو : جمّل ، وأجمال وقَتَبَ وأقتاب ، وصنّم وأصنام .

فلن كان مكسورا فنحو قولك في مي : أمعاء ، لأنّه بمنزلة ضلع وأضلاع . وقد وجب أن يكون واحد الأمعاء مي (٢) مفسور .

فأما (ندى) فهو فعل ، وجمعه الصحيح أنداء فاعل ؛ وعلى ذلك قال الشاعر :

/ إذا سقط الأنداء صينت وأشعرت حبيرا ولم تدرج عليها المعاوز (٣)

فأما قول مرة بن مهران :

في ليلة من جمادى ذات أنديّة ما يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا (٤)

(١) الشتر : انقلاب في جفن العين الأسفل . وهو مصدر فعله من باب فرح .

(٢) عقد ابن ولاد في كتابه المفسور والمددود بابا المفسور القياس عنون له بقوله : باب التحديد والعلامات فيما يعلم أنه مفقوس ص ١٢٤-١٣٠ ولم يذكر هذا النوع الذي ذكره المبرد هنا كما لم يذكره سيبويه .

(٣) ذكره في الكامل ج ١ ص ٢١٧ فقال : المعاوز : النباب التي يتبدل فيها الرجل ، وهي دون الثياب التي يتجمل بها واحدتها : معوز .

وقال ابن ولاد ص ١٢٤ : ندى جمعه على القياس أنداء كما قال الشماخ . . .

وفي المختص ج ٤ ص ٦٧ ثوب حبير : موشى وأنشد . . البيت .

قال أبو علي : وهو من التخبير .

والبيت من زائفة الشماخ المشهورة في صفة قوس . يريد : أن هذه القوس تغطي بالثياب النفيسة إذا سقطت الأبداء خوفا عليها أن تفسد أوتارها . الديوان ص ٤٣-٥٣ ، وهو في معجم مقاييس اللغة ج ٤ ص ١٨٧ واللسان جبر) وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٢٤ ، وشروح سقط الزند ص ٤١٩ ، ص ١٥١٤ .

(٤) في الخصائص ج ٣ ص ٥٢ - ٥٣ ، ويدنك على أن فتحة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن مهران . . . البيت فتكسبرهم ندى على أنديّة يشهد بانهم أجروا ندى - وهو فعل - مجرى ففعال فصار لذلك ندى وأنديّة كقراءة وأنديّة . . . »

فقد قيل في تفسيره قولان :

قال بعضهم : هو جمع على غير واحد ، مجازة مجاز الاسم الموضوع على غير الجمع ، نحو : ملاح ، وملاكير ، وليالي ، لأنَّ ليلة : فَعْلَة ، ولا تجمع على ليالي ، ولمحة وذَكَرَ لا يُجَمَّعان على مفاعيل ومفاعيل .

وقال بعضهم : إنَّما أراد جمع نَدَى ، أى : نَدَى القوم الذى يُقِيمون فيه ، فيُضَيِّفون ويَفْخَرُونَ ، كما قال الشاعر :

يَوْمَانِ يَوْمُ مَقَامَاتٍ وَأَنْبِيَةٍ وَيَوْمُ سَيْرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ قَأْوِبِ (١)
فإنَّما تستدلُّ على المقصور بنظائره .

• • •

وقال فى ص ٢٣٧ « واجاز أبو الحسن أن يكون ندى على نداء كجبل وجبال ، ثم ر نداء على أندية كرداء وأردية » .

وفى المقصور لابن ولاد ص ١٢٤ « فلما قالوا : أندية علمنا أن حق أندية أن تكون جمعاً لمحدود فتقديره أنه جمع على فعال كأنه ندى ونداء كقولهم فى جبل : جبال وفى جبل جمال ثم جمع الجمع على أفعلة .. » .

وقال السهيلي فى الروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ « جمع ندى على غير قياس ، وقد قيل : إنه جمع الجمع كأنه جمع ندى على نداء مثل جبل وجمال ، ثم جمع الجمع على أفعلة وهذا بعيد فى القياس ، لأن الجمع الكثير لا يجمع و (فعال) من ابنية الجمع الكثير ، واقد قيل هو جمع ندى ، والندى : المجلس وهذا لا يشبه معنى البيت .. واقسرب من ذلك أنه فى معنى الرذاذ والرشاش وهما يجمعان على أفعلة » .

وقال البخدادي فى شواهد الشافية ص ٢٧٨ : « وقول السهيلي : لا يشبه معنى البيت قد يمنع ويكون معناه فى ليلة من ليالى الشتاء ذات مجالس يجلس فيها الأشراف والأغنياء لأطعام الفقراء .. »

وفى سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وقالوا ندى وأندية فهلذا شاذ » .

قال السهيلي : أراد بجمادى : الشهر ، وكان هذا الاسم قد وقع على الشهر فى زمن جمود الماء ، ثم انتقل بالأهله ، وبقي الاسم عليه وإن كان فى الصيف والقيظ .

وقال ابن الأنبارى : أسماء الشهور كلها مذكرة الا جمادى .

الطنب : الجبل الذى تشد به الخيمة .

والبيت من قصيدة لمرة بن محكان فى الحماسة ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٩ وبعضها فى الشعر والشعراء ص ٦٦٧ .

ووقع الشطر الأول فى قصيدة هبيرة بن أبى وهب يوم أحد .

انظر سيرة ابن هشام . والروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ ، وشروح سقط الزند ص ١٩١٢ ، وشواهد الشافية ص ٢٧٧ - ٢٨٣ ، والمختصص ج ٢ ص ٣٥٥ ج ١٥ ص ١٠٩ ، ٢٠٢ ، والعينى ج ٤ ص ٥١٠ - ٥١١ ، وصر الصناعة حرف الواو ، شرح القصائد السبع لابن الأنبارى ص ٤٩٩ .

(١) يريد باليومين : يوما فى المجالس خطيبا ، ويوم سير الى الأعداء .

والمقامة : بالفتح : المجلس ، وروى بالضم بمعنى الإقامة .

ومن المقصور ما كان جَمْعًا لَفْعَلَة أو فِعْلَة ؛ نحو : رُقِيَة ورُقَى ، وَلِحْجَة وَلِحَى ، ورِشوة ورُشِيَ ، ومُنْبِيَة ومُنِيَ . وقد قالوا : مَنِيَّة ومُنِيَ ؛ لِأَنَّ نظيره من غير المعتلّ : كَبْرَة وكَبِر ، وقِطْعَة وقِطِع ، وظَلَمَة وظَلِم . فَإِنَّمَا تَسْتَدِلُّ عَلَى المقصور بهذا وما أَشْبَهه (١) .

٦٧ ومن المقصور كلُّ ما كان مُؤَنَّثًا لَفْعَلَان ؛ نحو : غَضِبَان / ، وعَطْشَان ، وسَكْرَان ؛ لِأَنَّ مؤنَّثه سَكْرَى ، وغَضِبَى ، وعَطْشَى (٢) .

ومنه ما كان جَمْعًا لَفْعَلٍ ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى مِثَال (فُعْل) ، وذلك قولك : الدنيا والدُّنَا ، والقُصَايَا القُصَى .

ومنه ما كان مُؤَنَّثًا فِي (أَفْعَل) الذى معه مِنْ كَذَا ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى مِثَال (فُعْل) . وذلك

= والاندية : الافنية ، والندى والنادى : المجلس .
وتأويب : صفة سير ، وهو السرعة فى السير والامعان فيه . وتيل أوب : وصل الليل بالتهار مع الامعان .
والبيت لسلامة بن جندل السعدي من قصيدة فى المفضليات ص ١١٩ - ١٢٤ ، وفى شرحها للأببارى ص ٢٢٤ - ٢٤٥ ، وفى رقيقة الأمل ج ١ ص ١١ - ١٢ وأنظر الخزانة ج ٢ ص ٨٥ - ٨٦ وشواهد الشافعية ص ٢٧٧ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ١٥٣ ، اللسان (أوب) .
(١) فى المقصور لابن ولاد ص ١٢٨ - ١٢٩ : وكل ما كان جمعا لفعل بكسر الفاء أو لفعل بضمها فهو منقوص ، كقولك : عروة وعرى ، ونظيره من غير المعتل بضم الفاء أو لفعل بضمها فهو المعتل بكسر الفاء أو لفعل بضمها .
فإن كانت فعلة المكسورة الفاء من ذوات الواو فإنك تضم فى الجمع فتقول : كسوة وكسى ورشوة ورشى وربما كسر أوله فى الجمع فيقال : كسى ورشى يجعل الجمع مكسور الاول ، كما كان الواحد .

فاما (فعلة) اذا كانت من ذوات الياء مضمومة كانت أو مكسورة فانك تجريها فى الجمع على مجراها فى الواحد ، فان كان مكسور الاول كسرت الاول فى الجمع ، وان كان مضموما ضمنت ، فمن ذلك قولهم : مديه ومدى ورقية ورقى وزيبة وذيب .
والكسور فيه كقولهم : لعبة ولعى ، وحلية وحلى ، فهذا الأكثر الاعرف ، وقد حكى الضم فى هذين الحرفين خاصة فقالوا : حلى ولعى ، ولا يقاس على ذلك « .
وفى سبويه ج ٢ ص ١٦٣ : « وكل جماعة واحداها فعلة (بكسر الفاء) أو فعلة (بضم الفاء) فهي مقصورة ، نحو : عروة وعرى ، وفرية وفرى » .

(٢) فى المقصور لابن ولاد ص ١٣٠ « وما يعلم أنه مقصور أن ترى المؤنث على (فعلى) والمذكر على (فعلان) كقولك : غضبان وغضبي وعطشان وعطشى ووسنان ووسنى » .

قولك : هذا الكبير ، وهذه الكبيري ، والأصغر والصغرى ، والأول والأولى ؛ لأنك تقول : هذا أصغر منك ، وهذا أكبر منك ، وهذا أول منك .

٢١:

ومن المقصور ما لا يقال له : قُصِرَ لكنا ؛ كما لا يقال : إنما سُميت قَدَمَ لكنا ، وقَدَالَ لكنا (١) . ولكنك تستدل على قَصْرِهِ بما هو على خلافه بنحو ما ذكرناه .

• • •

فأما الممدود فإنه ياء أو واو تقع بعد ألف زائدة ، أو تقع ألفان للتانيث فتُبدَلُ الثانية همزة ؛ لأنه إذا التقت ألفان فلا بُدَّ من حذف أو تحريك ؛ لئلا يلتقي ساكنان . فالحذف لو وقع ما هنا لمعاد الممدود مقصورا ، فحُركَ لما ذكرت لك (٢) .

١
٦

فأما ما كان غير مؤنث ، فهمزته أصليّة أو منقلبة / من ياء أو واو بعد ألف زائدة . فمن ذلك ما بَيَّنَّتْهُ على (فَعَال) ؛ نحو : شَرَّاب ، وَقَتَّال ، وَحَسَّان ، وَكَرَّام ؛ لأنَّ وضع اللام بعد ألف زائدة .

فلأن كان من ذوات الواو والياء . أو ما همزته أصليّة ، نحو : سَقَاء . وغَزَاء [يا فتي (٣)] ، لأنه من سقيت وغزوت . وقولك : قُرَّاء يا فتي ؛ لأنه من قرأت . فهذا كهذا (٤) .

ومما يُعَلِّمُ منه أنه ممدود ما كان من هذا الباب مصدراً لأفعلت ؛ لأنها تأتي على وزن الإفعال ؛ نحو : أخطأت إخطاءً ؛ وأقرأته إقراءً . هذا مما همزته أصليّة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ : ومن الكلام ما لا يدرى أنه منقوص حتى تعلم أن العرب تكلم به . فإذا تكلموا به منقوصا علمت أنها ياء . وقعت بعد فتحة أو واو . لا تستطيع أن تقول : ذا لكذا ؛ كما لا تستطيع أن تقول : قالوا قدّم لكذا . ولا قالوا : جمل لكذا ؛ فذلك نحوهما . فمن ذلك : قفا ورحى ورجا البشر وأشياء ذلك . لا يفرق بينها وبين سماء ، كما لا يفرق بين قدم وقَدَالَ إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فعل وهذا فعال « .

(٢) في المذكر والمؤنث للمبرد الورقة ١٣٥ : « وعلم أن ألف حمراء واخوتها التي أبدلت منها الهمزة هي الألف التي في حبلى وسكرى إلا أن قبل تلك ألفا ، فلو حذفها لانتفاء الساكنين لذهبت العلامة ، وسار الممدود مقصورا . ولكل لما حركتها صارت همزة ، ولست تقرأ في الألف إذا حركتها على غير ذلك « .

(٣) تصحيح السيرافي .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ - ١٦٣ ، والممدود فكل نحو : وقعت ياءه أو واوه بعد

انظر تصريف ابن ولاد ص ١٢٠ - ١٢١ .

ومن ذوات الياء الواو: أعطيته إعطاء ، وأغزيتنه إغزا (١) .

• •

وكذلك كل ما كان مصدرا لاستفعلت ؛ نحو : استقصيت استقصاء ، واستثنيت استثناء
لأنه بمنزلة الاستخراج ، والاستفراغ (٢) .

وكذلك كل ما كان مصدرا لقولك : انفع ، وافتعل (٣) ؛ لأنه يأتي بمنزلة الانطلاق والاعتقاد ؛
لأن ما قبل اللام ألف زائدة ؛ نحو : اختنى اختفاء . وانقضى انقضاء . وكل ما لم نسمة فقسه
على نظيره من الصحيح

وكل جمع من هذا الباب على (أفعلة) فواحد ممدود (٤) . نحو : رداء وأردية . وكساء / وأخبية ،
وإناء وآنية . ووعاء وأوعية ؛ لأن نظيرد حمار وأخيرة ، وقبائل وأقبيلة (٥) .

ومن الممدود ما كان جمعا لفعل من ذوات الواو والياء ، وذلك نحو : قرؤة وقرأه . ومن
قال : جرؤة قال : جراء فاعلم ، وكذلك نكوة (٦) وكواء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وكذلك الاعطاء . لأن أعطيت : افعلت ، كما أنك إذا أردت
المصدر من أخرجت لم يكن بد للجمع من أن تجيء بعد ألف إذا أردت المصدر . فعلى هذا فقس
هذا النحو » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « فأشياء يعلم أنها ممدودة وذلك نحو : استسقاء ، لأن
استسقيت : استفعلت مثل استخرج ، فإذا أردت المصدر علمت أنه لا بد من أن تقع ياءه
بعد الف ، كما أنه لا بد للجمع من أن تجيء في المصدر بعد ألف ، فانت تستدل على الممدود ،
كما يستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل ... » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومثل ذلك الاشتراء ، لأن اشتريت : افتعلت بمنزلة
احتقرت ، فلا بد من أن تقع الياء بعد ألف ، كما أن الرأ لا بد لها من أن تقع بعد ألف إذا أردت
المصدر » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومما يصرف به الممدود : الجمع الذي يكون على مثال
أفعلة فواحد ممدود أبدا ، نحو أفتية فواحد ؛ فناء ، وأرشية ، فواحد ؛ رشاء » .

(٥) في اللسان : قبائل لتعل بالكسر : زمامها وقيل : هو مثل الزمام الذي يكون في الأصبع
الوسطى والتي تليها ، وانظر اللسان أيضا في (شجع) .

(٦) الكودة - بالفتح ويضم - : الخرق في الحائط . والجروة : الصغير من كل شيء .

فَمَا قَرْيَةٌ وَقَرْيٌ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْيَابِ ، لَأَنَّ قَرْيَ (فعل) وَلَيْسَ عَلَى فَعْلَةٍ وَفِعَالٍ ، لَأَنَّ (فِعَالًا) فِي فَعْلَةٍ هُوَ الْيَابِ ، نَحْوُ : صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ ، وَقَصْعَةٌ وَقِصْبَاعٌ ، وَجَهَنَّةٌ وَجَهَنَانٌ (١) .

وَمِنَ الْمَمْدُودِ كُلِّ مُصَدَّرٍ مَضْمُونٍ الْأَوَّلُ فِي مَعْنَى الصَّوْتِ . فَمِنْ ذَلِكَ الدُّعَاءُ ، وَالنُّوَاءُ ، وَالرُّغَاءُ . هَذَا مَمْدُودٌ ، لَأَنَّ نَظِيرَهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ النَّبَاحُ ، وَالصُّرَاخُ ، وَالشُّحَاجُ .
فَأَمَّا الْبُكَاءُ ، فَإِنَّهُ يَمْدُ وَيُقْصَرُ . فَمِنْ مَدِّ قَلْبِنَا أَخْرَجَهُ مُخْرِجُ الصَّوْتِ ، وَمِنْ قَصَرِهِ أَخْرَجَهُ مُخْرِجُ الْحَزَنِ (٢) .

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الْحَرَكَةِ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْقَازِ ، وَالنَّفَاضِ (٣) وَقَلْبًا تَجِدُ الْمَصْدَرَ مَضْمُونًا الْأَوَّلَ مَقْصُورًا ، لَأَنَّ (فَعْلًا) قَلْبًا يَقَعُ فِي الْمَصَادِرِ (٤) .

(١) فِي الْمَقْصُودِ لِابْنِ وَلَادٍ ص ١٣٤ - ١٣٥ « وَمَا كَانَ جَمْعًا لِفَعْلَةٍ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فَهُوَ مَمْدُودٌ ، كَقَوْلِكَ : دُرَّةٌ وَرَكَاءٌ ، وَقَشْوَةٌ وَقَشَاءٌ ، وَشَكْوَةٌ وَشَكَاءٌ . وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ وَجَهَنَّةٌ وَجَهَنَانٌ إِلَّا أَنَّهُمْ جَمَعُوا الْكُوفَةَ كُوفًى ، فَزَعَمَ الْفَرَاهِ أَنْ مِنْهُمْ مَنْ يَقْسُولُ : كُوفَةً بِالضَّمِّ ، فَكَانَ الْقَصَرُ إِنَّمَا أَتَى عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ قُوَّةِ قُوَى . فَأَمَّا قَرْيَةٌ وَقَرْيٌ فَهُوَ شَازِلٌ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَطْرُودِ » .
(٢) فِي سَبِيحِيَّةٍ ج ٢ ص ١٦٣ « وَمِمَّا تَعْلَمُ أَنَّهُ مَمْدُودٌ : أَنَّ تَجِدَ الْمَصْدَرَ مَضْمُونًا الْأَوَّلَ يَكُونُ لِلصَّوْتِ ، نَحْوُ : الدُّعَاءِ وَالزُّعَاءِ ، وَكَذَلِكَ نَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ نَحْوُ : الصُّرَاخِ وَالنَّبَاحِ وَالْبُشَامِ » .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْبُكَاءُ ، قَالَ الْخَلِيلُ : الَّذِينَ قَصَرُوهُ جَعَلُوهُ كَالْحَزَنِ » .
فِي الْمَقْصُودِ وَالْمَمْدُودِ لِابْنِ وَلَادٍ ص ١٣٣ : « فَأَمَّا الْبُكَاءُ فَيَمْدُ وَيُقْصَرُ ، فَمِنْ مَدِّهِ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الصَّوْتِ ، وَمِنْ قَصَرِهِ جَعَلَهُ كَالْحَزَنِ . هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ . وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ :

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقُّ لَهَا بُكَاءًا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَرِيلُ

فَقَصَرَ الْأَوَّلَ ، وَمَدَّ الثَّانِي لِمَا قَرَنَهُ بِالصَّوِيلِ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الصَّوْتِ » .

الرُّغَاءُ : صَوْتُ الْبَحْرِ وَالشُّحَاجُ : صَوْتُ الْبُذْلِ .

(٣) مِثْلُ النَّظِيرِ وَلَمْ يَمُتِلِ الْمَمْدُودُ ، وَفِي سَبِيحِيَّةٍ ج ٢ ص ١٦٣ : « وَيَكُونُ الْعِلَاجُ كَذَلِكَ نَحْوَ النَّزَاءِ ، وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ الْقِمَاصُ » .

وَفِي الْمَخْصَصِ ج ١٥ ص ١٠٨ : « وَيَكُونُ فِعَالٌ أَيْضًا لِلْعِلَاجِ ، فَمِمَّا كَانَ مِنْهُ مَعْتَلًا فَهُوَ مَمْدُودٌ ، نَحْوُ : النَّزَاءِ وَالْقِيَاءِ وَالْهَرَاءِ . وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ : الْقِمَاصُ وَالنَّفَاضُ » وَانْظُرْ فِيهِ ص ١٠٩ - ١١٠ فِي مَقَابِيِسِ الْمَقْصُودِ وَالْمَمْدُودِ .

النَّفَازُ كَقِرَابٍ : دَاءٌ لِلْمَاشِيَةِ شَبِيهِهُ بِالطَّاعُونَ تَنْقُزُ مِنْهُ حَتَّى تَمُوتَ » .

النَّفَاضُ : مَا سَقَطَ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا نَفَضَ » .

(٤) فِي سَبِيحِيَّةٍ ج ٢ ص ١٦٣ « وَقَلْبًا يَكُونُ مَا ضَمَّ أَوَّلُهُ مِنَ الْمَصْدَرِ مَنْقُوصًا ، لِأَنَّ (فَعْلًا) لَا تَكَادُ تَرَاهُ مُصَدَّرًا مِنْ غَيْرِ يَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ » .
وَفِي الْمَخْصَصِ ج ١٥ ص ١٠٨ : « بَلْ لَا أَعْرِفُ غَيْرَ الْهَدْيِ وَالسَّرَى وَالْبُكَاءِ الْمَقْصُورِ » .

واعلم أنَّ من المملود مالا يُقال له : مُدَّ لكذا ، كما لا نقول : / وَقَعَ حمار لكذا إِلَّا أَنْكَ $\frac{3}{70}$ تستدلُّ بالنظائر (١) .

واعلم أنَّ كُلَّ مملود تُثَنِّيهِ وكان منصرفا - فَإِنَّ إقرار الهمزة فيه أجود ، نحو : كساءان ، ورداان ، وقد يجوز أن تُبَيِّل الواو من الهمزة فتقول : كساوان ، ورداوان ، وليس بالجيد .
فإن قلت : قرأوان فهو أقبح ، لأنَّ الهمزة أَصل ، وليست مُنْقَلِبة من ياء أو واو . وهذا جائز

فإن كان مُلْحَظًا كان أحسن ، على أنَّ الهمزة أجود . وذلك : جِلباوان ، وجرِباوان ، لأنَّ الهمزة مُلْحِظَةٌ ، وليست بِأَصْل ، ولا مُنْقَلِبة من شيء من الأصل .
وكذلك النَّسَبُ : من قال : كساءان قال : كسائي ، ومن قال : كساوان قال : كساوي .
فإن كانت الهمزة للتثنية لم يكن إِلَّا بالواو ، نحو : حمراوان ، وحمراوي (٢) .

والمقصود إذا كان على ثلاثة أحرف رُدَّت الواو والياء في التثنية ، تقول : قَفَوَان .
فإن كان من ذوات الياء قلت : رحيان ، فَرُدَّت الياء .

فإن زاد على الثلاثة شيئا - منصرفا كان أو غير منصرف - لم تقل في تثنيته إِلَّا بالياء ،
نحو : حُبَلَيان ، ومغزَيان ، وحُبَارَيان . وكذلك الجمع بالثاء نحو : حباريات ، وحُبَلَيَات (٣) .
فأما في النسب فما كان منه على ثلاثة انقلبت / ألقه واوا من أيَّ البابين كان ، نحو : رحوي ، وقَفَوِي . فإن زاد فله حكم نذكره في باب النسبة (٤) إن شاء الله .

ونذكر بعد هذا مَجَازَ وقوع المملود والمقصود ، لِيُطَمَّ ما سبيل المدِّ والقصر فيهما إن شاء الله ؟ .
أما المقصود فإِنَّمَا هو على أحد أمرين :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ د ومن الكلام ما لا يقال له : مد لكذا ، كما أنك لا تقول : جراب وجراب لكذا ، وإنما تعرفه بالسبع ، فإذا سمعته علمت أنها ياء أو واو وقعت بعد ألف ، نحو : السماء والرشاء والآلاء واللقاء .

(٢) تقدم في هذا الجزء ص ٣٩ ، وانظر ابن ولاد ص ١٤٥ وسيبويه ج ٢ ص ٩٤ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٨-٢٥٩ ، والجزء الثالث ص ٤٠ ، وانظر ابن ولاد ص ١٣٦ .

١٣٨ ، وسيبويه ج ٢ ص ٩٣ .

(٤) سيالي في باب النسب ص ١٣٤ من الأصل .

إِذَا أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْفَعْلِ زَائِدَةً ؛ نَحْوُ : قَفَا ، وَعَصَا ، وَمَلَّيْ ، وَفَرَمَيْ ، وَمُسْتَعَطَى ، فَهَذَا كُلُّهُ انْقَلَبَتْ يَاوَهُ أَوْ وَاوُهُ أَلْفًا لَمَّا ذُكِرَتْ لَكَ .

وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ زَائِدَةً لِلْإِلْحَاقِ أَوْ تَأْتِيَتْ :

فَالْإِلْحَاقُ ؛ نَحْوُ : حَبْنَطَى ، وَغَرَنَى . وَأَرْطَى .

وَالْتَأْنِيْثُ نَحْوُ : حَبْنَى ، وَبُغْرَى . وَفَرَزَى . فَهَذِهِ صِيْغٌ وَقَعَتْ كَمَا تَقَعُ الْأَسْمَاءُ الَّتِي

لَا يُقَالُ لَهَا مَقْصُورَةٌ وَلَا مَمْدُودَةٌ .

فَمَا كَانَ مِثْلَ قَفَا وَعَصَا . فَنَحْوُ جَمَلٍ . وَمِثْلُ مَغْرَى . وَمَلَّيْ ، مَخْرَجٍ ، وَمُنْخَلٍ .

وَمَا كَانَ نَحْوُ : حَبْنَطَى فَلَا تُهْمُ أَصْلُ ؛ لِأَنَّ أَلْفَ حَبْنَطَى مُلْحَقَةٌ بِهِ ؛ نَحْوُ : جَحْنَفَلٍ .

وَمَا أَشْبَهَهُ . وَكَأَرْطَى الَّذِي هُوَ قَفْلٌ ، / فَأَلْفُهُ مُلْحَقَةٌ بِجَمْعِهِ وَسُلْبُهُ . فَأَلْفَاتُ هَذَا الضَّرْبِ أَصْلِيَّةٌ . وَتِلْكَ مُلْحَقَةٌ بِهَا ^(١) .

وَأَمَّا الْمَمْدُودُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا وَقَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ زَائِدَةٌ . وَيَقَعُ بَعْدَهَا أَلْفٌ مُبَدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ، لِلتَّأْنِيْثِ أَوْ لِلْإِلْحَاقِ .

فَأَمَّا سَقَاءٌ وَغَرَّاءٌ . فَبِمَنْزِلَةِ ضَرَابٍ وَقِتَالٍ .

وَأَمَّا الْمُتَلَحِّقَةُ فَنَحْوُ : حَرَبَاءُ ، وَعِلْبَاءُ . وَفُعْلَاءُ - فَاعِلٌ - تُلَحِّقُ بِسِرْدَاحٍ ، وَشِمَالٍ .

وَفُعْلَاءُ تُلَحِّقُ ؛ نَحْوُ : قُوبَاءُ فَاعِلٌ فَيَمُنُ أَسْكَنُ الْوَاوِ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قُسْطَاطٍ ^(٢) .

وَأَمَّا مَا كَانَ لِلتَّأْنِيْثِ فَنَحْوُ : حِمْرَاءُ ، وَصَفْرَاءُ . وَخُنْفُسَاءُ .

إِنَّمَا هِيَ زَائِدَةٌ بَعْدَ زَائِدَةٍ . فَهَذَا تَأْوِيلُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ .

(١) تقدم لنا حديث الإلحاق في الجزء الأول من ٢٠٤-٢٠٥ .

وقرقرى : أرض باليمامة (البلدان ج ٤ ص ٣٢٦) . والعفرى : الشديد .

(٢) تقدم حديث الإلحاق في الألف الممدودة وسيبيده أيضا في الجزء الرابع ، وذكره أيضا في كتابه المذكور والزمت الورقة ٨ فقال :

« كل ما كان من هذا الوزن مكسوره أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا ، وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا . فالضموم الأول نحو قولك قوباء وخشاء فاعلم فهذا ملحق بقسطاس وقرطاط من اللانة ؛ وما كان مكسور الأول نحو علماء وأخوانه فملحق بسرحان وسرداح . والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وصفت لك لنحو حمراء وصفراء وصحراء » .
وشمالي كملباء . وحرباء ملحقه بسرداح لأن اللام الثانية زائدة . وحبنطى وجحنفل ملحقان بسفرجل .

هذا باب

الابتداء

وهو الذى يُسميه النحويون (الألف واللام ^(١))

اعلم أن هذا الباب عبرة لكل كلام ، وهو خبر ، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب .
فلذا قلت : قام زيد / ، ف قيل لك : أخبر عن (زيد) . فلئما يقول لك : ابن من قام فاعلا ،
والحقه الألف واللام على معنى الذى . واجعل زيدا خبرا عنه . وضع المفسر موضعه الذى كان
فيه فى الفعل .

فالجواب فى ذلك أن تقول : القائم زيد ، فتجعل الألف واللام فى معنى الذى . وصلتهما
على معنى صلة الذى ، وفى القائم ضمير يرجع إلى الألف واللام ، وذلك الضمير فاعل ، لأنك
وضعت موضعه زيد فى الفعل ، و (زيد) خبر الابتداء .
وإن شئت قلته بـ (الذى) ، فقلت : الذى قام زيد .
ف (الذى) لا يمتنع منه كلام يُخبر عنه أليته .
وقولك : الفاعل لا يكون إلا من فعل خاصة ^(٢) .

(١) أطال المبرد القول فى هذا الباب حتى امل ، ولم أجد فيما بين يدي من كتب النحو مثل
هذه الإطالة سوى ما فى شرح الكافية للرضى ، وقد لام المصام الرضى على هذا فقال فى شرحه
للكافية ص ٢٠١ : « أكثر الرضى البحث عنه لاسيما فى الاخبار عن المنازع فيه وفيه امل
لا يتبعه مزيد نفع » .

ومسائل الرضى هناك نقلها من كتب الاصول لابن السراج كما يقول البفسادى فى
الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٢ « لا تخبر بالالف واللام الا عن اسم فى الجملة
الفعلية خاصة ... ويشترط فى الفعل أن يكون متصرفا ، اذ غير المتصرف نحو : نعم وبئس
وعسى وليس ، لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول ... »

ويجب الا يكون فى أول ذلك الفعل حرف لا يسفاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه
كالسين وسوف وحرف النفى وحرف الاستفهام » .

وانظر ايضا حاشية يس على الالفية ج ٢ ص ٣١١-٣١٢ والهمع ج ٢ ص ١٤٦ .

ولو قلت : زيد في الدار فقال : أخبر عن (زيد) بالآلف واللام - لم يجوز ، لأنك لم تذكر
فِعْلاً .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالذي قلت : الذي هو في الدار زيد ، فجعلت (هو) ضمير زيد ،
ورفعت (هو) في صلة الذي بالابتداء ، (وفي الدار) خبره ، كما كان حيث قلت : زيد في
في الدار ، وجعلت (هو) ترجع إلى الذي .

فإن قال لك : أخبر عن (الدار)^(١) في قولك : / زيد في الدار ، قلت : التي زيد فيها
الدار . فإلهاء في قولك (فيها) مخفوض في موضع الدار ، لأن الدار في المسألة هاهنا خبر التي ،
فهذا وجه الإخبار .

(١) يجوز الإخبار عن المجرور وحده بشرط ألا يلزم الجار طريقة واحدة ، فلا يخبر عن
مجرور من ومنذ وحتى ورب ، كما يجوز الإخبار عن الجار والمجرور معاً (حاشية يس ج ٢
ص ٣٠٩) .

وقال الرضي ج ٢ ص ٤٣ : لا يخبر عن الجار والمجرور ، إذ لا يضم .

هذا باب

الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى المفعول

وذلك نحو : ضرب عبدُ الله أخاك ، وقتل عبد الله زيدا .

فإن قيل لك : أخبر عن الماعل في قولك : ضرب عبدُ الله أخاك .

قلت : الضاربُ أخاك عبدُ الله ، وإن شئت قلت : الذى ضرب أخاك عبدُ الله ، وفى (ضرب) اسم عبد الله فاعل ؛ كما كان ذلك فى قولك : ضرب عبدُ الله ، وهو العائد إلى (الذى) حتى صلحت الصلة ، و (عبدُ الله) خبرُ الابتداء .

فإن قال لك : أخبر عن المفعول ، قلت ، الضَّارِبُ عبدُ الله أخوك . ذ (الهاء) ضميرُ الأخ ، وهى مفعول كما كان مفعولا و (عبد الله) فاعل كما كان فى المسألة ، و (أخوك) خبر الابتداء ، وهو الألف واللام فى الحقيقة ؛ لأنَّ كلَّ ما تخبر عنه ذ (الذى) تقدّمه له ، وهو خبر الابتداء ، / وكلاهما تقصد به الذى تخبر عنه فى الحقيقة .

فإن قلت : ضرب زيد أخاك فى الدار ، فقليل لك : أخبر عن (الدار) قلت : الضاربُ زيدا أخاك فيها الدارُ .

وتأويله بالذى : التى ضرب عبدُ الله أخاك فيها الدارُ . وقولك : (فيها) هو قولك : (فى الدار) فى المسألة . وقد مضى من التفسير ما يدلُّ على ما يرد من هذا الباب .

فإن قلت : ضرب عبدُ الله أخاك قائما ، فقليل : أخبر عن (قائم) - فقد سألك مُحالاً ؛ لأنَّ الحال لا تكون إلَّا نكرة ، والمضمر لا يكون إلَّا معرفة ، وكلُّ ما أخبرت عنه فإضماره لابد منه ، فالإخبار عن الحال لا يكون .

ولا يُخبر عن النعت ؛ لأنَّ النعت تحلية ، والمضمر لا يكون نعتاً ؛ لأنَّه لا يكون تحلية (١) . ولا يُخبر عن التبيين ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا نكرة .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٤ «كالضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف ، وكالموصوف بدون الصفة ، وكالصفة بدون » .

ولا يُخبر عن الظروف التي لا تُستعمل اسمها ؛ لأنَّ الرفع لا يدخلها ، ونحوُ الابتداء لا يكون

و -

ولا يُخبر عن الأفعال . ولا عن الحروف (٢) التي تقع لمعانٍ ؛ لأنَّها لا يكون لها ضمير .

فكلُّ ما كان ممَّا / ذكرته فقد أثبتُّ لك العلَّة فيه . وكلُّ اسم يسوَّى ذلك فمُخبرٌ عنه .

ولا يُخبر عن (كيف) ، و (أين) ، وما أشبهه ؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلَّا في أول الكلام ؛

لأنَّها للاستفهام (٢)

ولا يُخبر عن أحد وأخواته (٣) .

(١) وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٥٣ : « وبالسُّرط الماني وهو وضع الضمير العائد إلى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والظرف - إذ لا تضمير ههنا إلا أسماء » .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٥٥ : « وبالسُّرط الماني وهو ناخير المخبر عنه يخرج كل ما لا يصح تأخيرُه كضمير السان .. »

ويخرج كل اسم فيسه معنى السُّرط والاستفهام ، كمن وما وأينهم وكذاكم الخبرية وكأين لمصدرهما » .

(٣) وفي شرح الكافية أيضاً « وكذا كل اسم يلزمه النفي ، نحو : لا أحد ، ولا عريب ... »
وفد جمعها وسرحها البغدادي في الخزانة ج ٣ ص ٢٩٥ - ٢٩٩ .

هذا باب

الفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ.

ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت (١)

وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا . وما أشبهه ؛ لأنك إن شئت قلت : كسوت زيدا ، وأعطيت زيدا . ولم تذكر المفعول الثاني .

فإذا قلت : أعطيت زيدا درهما ، فقال لك : أخبر عن (زيد) - قلت : المعطية أنا درهما زيد . فإن قال لك : أخبر عن (الدرهم) قلت : المعطى أنا زيد إياه درهم . فهذا أحسن الإخبار أن تجعل ضمير الدرهم في موضعه ، لئلا يتخلل الكلام لبس وإن لم يكن ذلك في الدرهم . ونحن قد يقع في موضعه : أعطيت / زيدا درهما ، فالوجه أن تقدم الذي أخذ . وقد يجوز : المعطية أنا زيدا درهم ، لأن هذا لا يلبس ؛ لأن الدرهم ليس مما يتأخذ .

فإذا دخل الكلام لبس . فينبغي أن يوضع كل شيء في موضعه .
فإن قال لك : أخبر عن نفسك . قلت : المعطى زيدا درهما أنا .

واعلم أن الفعل يتضمن الضمير . واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه . فإذا جرى على ما هو

لم يظهر فيه ضمير

وإن جرى لمن ليس هو له خبرا . أو نعتا . أو حالا . أو صلة - لم يكن بد من إظهار الفاعل ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد أضربه . وعمره تضربه (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦ « هذا باب الفاعل الذي يعداه فعله إلى مفعولين : فإن سستنا افتضرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني ، كما تعدى الأول وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا درهما . . . »

(٢) في أمالي الشجرى ج ١ ص ٢١٤ : « اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له خبرا أو وصفا لزمك إبراز ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مخافة اللبس ، وليس كذلك الفصل ، لار ما في أوائل الأفعال المضارعة من الزوائد الدالة على المتكلمين والمخاطبين والغائبين وما يصلح »

٠٠٠ فإن وضعت في موضع (تضريه) (خاريه) - قلت : زيد ضاربه أنا ، وعمرو ضاربه أنت ؛ لأنَّ الفعل الذي أظهرت قد جرى مجرى خبراً على غير نفسه .

فلذلك لمَّا قال لك في قوله « أعطيت زيدا درهما » أخبر عن نفسك - قلت : المعطى زيدا درهما أنا ، فلم تظهر بَعْدَ المعطى مضمرًا ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لك فجري على نفسه . وإن أخبرت عن الدرهم ، أو زيدا - أظهرت (أنا) فقلت : المعطى أنا درهما زيد ؛ لأنَّ / $\frac{2}{5}$ **الفِعْلُ** لك ، والألف واللام للزيد ، فجري **الفِعْلُ** على غير من هو له ، وكذلك **المُعْطَى** أنا زيدا **إِيَّاهُ** درهم ؛ لأنَّ الألف واللام للدرهم ، والفِعْلُ لك . فإن كان الذي ظهر **الفِعْلُ** ، فلم تحتج إلى **المضمر المنفصل** . وذلك قولك - إن أخبرت عن (زيد) - : الذي أعطيته درهما زيد .

فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذي أعطيته زيدا درهم ، وإن وضعت ضمير الدرهم موضعه قلت : الذي أعطيت زيدا **إِيَّاهُ** درهم .

= بأواخر الأفعال الماضية من الضمائر الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس ، كقولك في المضارع - إذا عنيت نفسك أو مخاطباً - : زيد أكرمه ، وجعفر تكاتبه . وفي الماضي : زيد أكرمته وجعفر كاتبته .

ألا ترى أن هذا كلام غير مفتقر إلى إبراز الضمير الذي هو أنا وأنت ٠٠ ولو قلت : زيد مكرمه ، وجعفر مكاتبه لم يدل (مكرمه) (ومكاتبه) على ما دل عليه أكرمه وتكاتبه وأكرمته وكاتبته فلزمك أن تقول : مكرمه أنا ، ومكاتبه أنت ٠٠ .

وانظر الانصاف ص ٤٥ - ٤٨ والخزانة ج ٢ ص ٤١٠ ، وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٨٧ ، ج ٢ ص ١٦ ، والخصائص ج ١ ص ١٨٦ والإشباه ج ١ ص ٢٣٣ ، ٢٦١ - ٢٦٣ ، ج ٢ ص ١٩٨ .

هذا باب

الفعل المتعدى إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر (١)

وتلك الأفعال هي أفعال الشك واليقين ، نحو : علمت زيدا أخاك ، وظننت زيدا ذا مال ، وحسبت زيدا داخلا دارك ، وخيلت بكرا أبا عبد الله ، وما كان من نحوهن .
وإنما امتنع : ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثاني ، لأنها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداء وغير (٢) .

فإذا قلت : ظننت زيدا منطلقا فإنما معناه : زيد منطلق في ظني ، فكما لا بد للابتداء من خبر كذا لا بد من مفعولها الثاني ، لأنه خبر الابتداء ، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك .
/ إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فقال لك : أخبر عن نفسك - قلت : الظان زيدا أخاك نفسك .
فإن قال : أخبر عن (زيد) - قلت : الظان أنا أخاك زيد .
فإن قال : أخبر عن (الأخ) - قلت : الظان أنا زيدا إياه أخوك . تضع الضمير في موضع الذي تخبر عنه .

فإن قيل لك : أخبر بـ (الذي) عن نفسك قلت : الذي ظن زيدا أخاك أنا .
فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي ظننته أخاك زيد .
فإن قيل : أخبر عن (الأخ) - قلت : الذي ظننت زيدا إياه أخوك ، ويقبح أن تقول :
الذي ظننته زيدا أخوك ، لا يدخل الكلام من اللبس .

ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فإنما يقع الشك في الأخوة . فإن قلت : ظننت أخاك زيدا - أوقعت الشك في التسمية . وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحا

- (١) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا . . .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وإنما منكم أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا دون الآخر أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عنده من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول ، لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندهك . . . »

عن المعنى ؛ نحو : ضرب زيدا عمرو ؛ لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول ، فإن كان المفعول
الثانى مما يصح موضعه / إن قدّمته فتقديمه حسن ؛ نحو قولك : ظننت فى الدار زيدا . وعلمت
خطفك زيدا .

فإن قال : أخبر عن (الدار) - قلت : الظانُّ أنا فيها زيدا الدار .
وبالذى) تقول : التى ظننت فيها زيدا الدار .

وكذلك الخلف . تقول : الظانُّ أنا فيه زيدا خطفك

وإن كان المفعول الثانى فعلا . نحو : ظننت زيدا يقوم - لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك .
وكذلك إن كان من الظروف التى لا تحل محلَّ الأسماء .

هذا باب

الفعل الذى يتعدى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (١)

وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهن

إِعلم أَنَّ هذا الباب إِنما معناه : الابتداء والخير ، وإِنما دخلت (كان) ، لتُخبر أَنَّ ذلك وقع فيها مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك .

وإِنما صُرِّفَت الأفعال لقوتين ، وأنت تقول فيهن : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتى فيهن جميع أمثلة الفعل .

فإذا قلت : كان زيد أخاك فخرت عن (زيد) قلت : الكائن / أخاك زيد ، كما كنت تقول فى ضرب .

فإن أخبرت عن (الأخ) فإن بعض التحويين لا يجيز الإخبار عنه (٢) ، ويقول : إِنما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا ، فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ، كذلك لا يجوز أن تخبر عما وُضِع موضعه .

وهذا قول فاسد مردود لا وجه له ؛ لأنك إذا قلت : زيد منطلق - فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا . فلو كان يفسد الإخبار هناك لفسد هاهنا .

(١) سيأتى فى الجزء الرابع حديث كان وأخواتها وعنون لبابها هناك بقوله : هذا باب الفعل المتعدى الى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ص ٤١٤ من الأصل .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٤ : « ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان ، والأصل جوازها ، لانه كخبر المبتدأ » ، وانظر الأشمونى ج ٣ ص ٩٩ .

وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ١٤٧ : « والأصح جوازها فى خبر كان الجامد ، كما يجوز فى خبر المبتدأ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف » .

وقال فى ص ١٤٨ : « والأصح منعه فى كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو ان أو ظن وقيل : يجوز » .

وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإنَّ وأخواتها ، لأنَّ معنى : (ظننت زيدا أخاك) إنَّما هو :
ظننت زيدا من أمره كذا وكذا ، وكذلك : (إنَّ زيدا أخوك) إنَّما هو : إنَّ زيدا من أمره كذا
وكذا .

فمن زعم أنَّه لا يجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألاَّ يُعجز الإخبار عن شيء من هذا ، فإن كان
يُخبر عن هذا أجمع ، ويمتنع لعلَّة موجودة في هذا - فقد ناقض .
فالإخبار عن المفعول في كان - إذا قلت : كان زيد أخاك - أن تقول : الكائن زيد إِيَّاه أخوك .
فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائن زيد أخوك - فحسن ، والأوَّل أجود ، لما قد ذكرته لك في باب (كان) (١)
من أنَّ الذي يقع بعدها ابتداء وخبر . فإذا قال : الكائن ، فوصل الضمير به (كان) - فقد ذهب
في اللفظ ما يقوم مقام الابتداء ، وهو في المعنى موجود فاختارنا الأوَّل ، لأنَّ له اللفظ والمعنى ،
وقد قال الشاعر :

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْها فإِنَّه أخوها خَلَتْهُ أمُّه بلبانِها (٢)

فهذا جائز ، والأحسن ما قال الشاعر :

نَيْتَ هذا اللَّيْلَ شَهْرٌ لا فَرَى فيه عَرِيبا

ليس إِيَّايَ وإِيَّاكَ ولا نَحْنُ رَكِيبا (٣)

(١) فقد كان بابا في الجزء الرابع سيأتي حديثه ، كما قد بابا في ص ٩٦ من هذا الجزء .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦ على أن (كان) تجري مجرى الأفعال الحقيقية في
عملها ، فيتصل بها خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو : ضربته .
والبيت لأبي الأسود الدؤلي يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأصوات ، وكان
إذا مضى إليها يتناول شيئا من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة ، فقال له أبو الأسود :

دَعِ الخمرَ يَشْرَبْها الفَواةُ فَإِنَّني رأيتُ أخاها مُغْنِيًا بِمَكَانِها

يريد : نبئت الزبيب .

واللبان : يكسر اللام تقول : هو أخوه بلبان أمه . قال ابن السكيت : ولا يقال : بلبان أمه .
انظر الخزائن ج ٢ ص ٤٢٦ - ٤٢٨ ، والعيني ج ١ ص ١ ص ٣١٠ - ٣١٢ ، وتفسير
المسائل المشككة للفارقي ص ٧٠ .

(٣) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٣٨١ على اتیان الضمير بعد ليس منفصلا ، لوقوعه
موقع خبرها ، واتصاله بليس جائز ، لأنه فعل وإن لم يقو قوة الفعل الصحيح . =

فإن قلت : كان زيد ضارباً عمراً ، فقيـل : خيـر عن (ضارب) وخـلـه - لم يـجـز (١) ؛ لأنـه حـامـل في عمرو ، وإن قيل : خيـر عن (عمرو) جـاز فقـلت : الكائـن زيد ضاربـه عمرو .
فإن قيل : خيـر عن (ضارب عمراً) (٢) قلت : الكائـنه زيد ضاربٌ عمراً ، ولك / أن تقول :
إيـاه ضارب عمراً فتقول : الكائـن زيد إيـاه ضاربٌ عمراً .

فإن قلت ذلك بـ (الذي) قلت : الذي كان زيد إيـاه ضاربٌ عمراً .

فإن قلته بالهاء قلت : الذي كان زيد ضاربٌ عمراً ، وتحلف الهاء لطول الاسم ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي كانه .

فأما إذا قلت : الذي كان زيد إيـاه - فإن (إيـاه) لا يجوز حلفها ؛ لأنَّ المتصل يحلف ، كما يحلف ما كان من الاسم في مواضع ، و (إيـاه) منفصلة فلا تحلف ؛ لأنَّ هذا لا يشبه ذلك .

= وقال الفارسي في كتابه ص ٧٠ : « وقد روي في (عشر) الرفع والنصب جميعاً ، وهو عندى أشبه بمعنى البيت ، وكلاماً حسن ، وقد تلصينا هذا في كتابنا : تفسير أبيات كـسـاب سيـبويه » .

ويقول البغدادي في الخزانة : ولم يظهر لى وجه النصب .

وتوجيه ذلك على لغة من ينصب الجزأين أو على تقدير أن الخبر محذوف .

نرى : من رؤية المين .

عريب : من الالفاظ اللازمة للنفي ، واسم ليس ضمير مسننر راجع الى عريب . وإيـاى : خبرها بتقدير مضاف أى : ليس عريب غيرى وغيرك ، فحذف غير ، وانفصل الضمير وقام مقامه فى النصب .

وجملة (لا نخشى رقيباً) معطوفة على جملة (لا نرى فيه) الواقعة خبراً ثانياً والرباط محذوف أى فيه .

ويجوز أن تكون جملة (لا نرى) صفة لشهر .

تمنى أن تطول ليـلته بمقدار شهر .

ونسب الأمل الشعر لعمرو بن أبى ربيعة ونسب صاحب الاغانى الى العرجى .

وقد ذكر البهتان في قصيدة لعمرو بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٤٣٠ - ٤٣٢ ، كما ذكرت القصيدة فى ديوان العرجى ص ٦١ - ٦٣ مع خلاف فى الترتيب وفى بعض الالفاظ ورواية البيت الثانى فى ديوان العرجى هكذا :

غير أماء وجُمِّل ثم لا نمشى رقيباً

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة فى الظاهر .

(٢) فى التصريح ج ٢ ص ٢٦٧ : يخبر عن العامل ومعموله .

ألا ترى أنك تقول : الذى ضربتُ زيد ، ولا تقول : الذى مررتُ زيد ، لأنَّ الضمير قد فصلته بالباء .

• • •

فإنَّما (ليس) فلا يجوز أن تُخبر عما عملت فيه بالآلف واللام ، لأنَّها ليس فيها (يُفعل) ، ولا يُبنى منها (فاعل) ، ولكن يخبر بالذى ، وذلك قولك : ليس زيد منطلقا ، وليس زيد إلَّا قائما . فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد منطلقا - قلت : الذى ليس منطلقا زيد . وإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : / الذى ليس زيد إيَّاه منطلق . وإن قيل : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد إلَّا قائما - قلت : الذى ليس إلَّا قائما زيد .

وإن قال : أخبر عن (قائم) قلت : الذى ليس زيد إلَّا إيَّاه قائم (١) .

• • •

وكلُّ شيء ليس فيه فِعْل فالإخبار عنه لا يكون إلَّا بالذى ، تقول : زيد أخوك . فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو أخوك زيد .

وإن قيل : أخبر عن (الأخ) قلت : الذى زيد هو أخوك .

وتقول : إنَّ زيدا منطلق . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى إنَّه منطلق زيد .

فإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : الذى إنَّ زيدا هو منطلق ، فعلى هذا تجرى الأخبار .

تقول : زيد فى الدار . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو فى الدار زيد .

وإن قال : أخبر عن (الدار) قلت : التى زيد فيها الدار .

وتقول : كان زيد حسنا وجهه . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الكائن [حسنا وجهه] زيد .

فإن قال : أخبر عن (حسنا وجهه) قلت : الكائن زيد (٢) إيَّاه حسن وجهه .

فإن قيل : أخبر عن (وجهه) لم يجز ذلك ، وذلك لأنَّه يضع فى / موضع (وجهه) ضميرا .

فإن رجع ذلك الضمير إلى الذى لم يرجع إلى زيد شيء فبطل الكلام .

وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذى فى صلته شيء .

(١) فى الجمع ج ٢ ص ١٤٧ صرح بأنه لا يخبر عن اسم الفعل بالناسخ المنفى ، كليس وما زال وأخواتها .

(٢) ما بين المعقوفين تصحيح السيرامى .

وكذلك : كان زيد أبوه منطلق . إن قيل : أخبر عن (أبيه) لم يجوز للعلّة التي ذكرت لك ،
وبيّن هذا أنّك إذا قلت : الذي كان زيد هو منطلق أبوه ، فرددت (هو) إلى زيد فسد من
جهتين :

إحداهما : أنّ (هو) للأب ، وقد جعلتها لزيد .

والآخر : أنّك لم تجعل في صلة الذي شيئا يرجع إليه .

فإن قال : أردّ (هو) إلى الذي - لم يكن في خبر زيد ما يرجع إليه .

ولكن لو قال : أخبر عن (منطلق) قلت : الذي كان زيد أبوه هو منطلق . فكانت الهاء
في أبيه لزيد ، وهو الذي به يصح الكلام .

واعتبر هذا بوحدة : وهو أن تضع في موضع الضمير أجنبياً ، فإن صلح جاز الإخبار عنه ،
وإن امتنع لم يجوز ، ألا ترى أنّك لو قلت : كان زيد حسناً / عمرو ، وكذلك : كان زيد عمرو
منطلق - لم يجوز .

فإن قلت : كان زيد أبوه في داره جاز الإخبار عن (أبيه) ؛ لأنّك لو قلت : كان زيد
عمرو في داره لصلح .

وإن أخبرت عن (أبيه) قلت : الكائن زيد هو في داره أبوه . جعلت (هو) يرجع إلى
الذي ؛ لأنّه المخبر عنه ، وجعلت الهاء التي في داره ترجع إلى زيد . فكل ما كان من هذا
فاعتبره بالأجنبي كما وصفت لك . فهذا باب (١) ، وسنفرد باباً لمسائله بعد فراغنا منه
إن شاء الله .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٤٤-٤٤٥ : وكلما كل ضمير مستحق لغيره . كالضمير
في زيد ضربته ، وفي زيد ضرب ، وفي زيد قائم ، إذ لمبتدأ استحق الضمير من هذه الأخبار ،
فلو قلت : الذي زيد ضربته هو : فإن بقي الضمير كما كان راجعاً إلى زيد لم يجوز ، لانا
قلنا : يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد إلى الموصول ، وأيضاً تبقى الصلة خالية من عائد
إلى الموصول وقولك : (هو) في الأخير ليس في الصلة بل هو خبر للموصول ، وإن جلت
عائداً إلى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خالية من عائد إلى المبتدأ وقولك : (هو) في الأخير ليس
في حيز خبر زيد . . . وإن استغنى بضمير جاز الإخبار عن ضمير آخر ، وإن رجع إلى ذلك المبتدأ ،
وذلك كما في نحو : زيد ضاربه أخوه جاز لك الإخبار عن أي ضمير شئت منهما .

وقال الأندلسي : لا يجوز ذلك . . . »

وانظر الفارسي ص ٤٧ وحاشية يس ج ٢ ص ٣٠٨ .

هذا باب

الإخبار عن الظروف والمصادر

فأما الظروف فهي : أسماء الزمان والأمكنة .

وأما المصادر فهي : أسماء الأفعال .

إعلم أنَّ كلَّ ظرف ممتكِّن فالإخبارُ عنه جائز ، وذلك قولك - إذا قال قائل : (زيدُ خَلَقَكَ) - :
أخْبِرْ عن (خَلَفَ) قلت : الذي زِيدَ فيه خَلَقُكَ ، فترفعه ، لأنَّه اسم ، / وقد خرج من أن يكون
ظرفا . وإنَّما يكون ظرفا إذا تضمَّن شيئا ، نحو : زِيدُ خَلَقَكَ ، لأنَّ المعنى : زِيدُ مستَقِرٌّ في هذا
الموضع ، و(الخلفُ) مفعول فيه .

فإن قلت : خَلَقُكَ واسعٌ - لم يكن ظرفا ، ورفعت ، لأنَّك عنه تخبر .

وكذلك : سرت يوم الجمعة . فيومُ الجمعة ظرف لسيرك .

فإن قلت : يومُ الجمعة مُبارَكٌ - أخبرت عن اليوم ، كما تخبر عن سائر الأسماء ، لأنَّه ليس
بظرف . فهو كقولك : زِيدَ حَسَنٌ ،

وعلى هذا قال الشاعر :

فَقَدَّتْ كَلَّا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوَّلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا (١)

(١) استشهد به سيوريه ج ١ ص ٢٠٢ على الاتساع في خلفها وأمامها برفعهما .

الفرج : موضع المخافة كالغفر والثفرة والعودة .

المولى : قال ثعلب : هو بمعنى الأولى بالشئ كقوله تعالى (ماواكم النار هي مولاكم)

ي : أولى بكم .

والضمير في (فقدت) للبقرة الوحشية ، ويروى : (فعدت) بالعين المهملة من العدو .
وكلا : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، لأنها مضافة إلى الظاهر .

وجملة (تحسب أنه) خبرها ، والمائد إلى المبتدأ الضمير في أنه ، وعاد مفردا مراعاة
لفظ (كلا) .

وجملة مبتدأ وخبره (كلا الفرجين تحسب أنه ..) خبر (غدا) ، لأنها من أخوات صناد
و حالية على أن (غدا) تامة ، ومن رواه بالعين فالجملة حالية لا غير .

وقال ابن السجري : « (خلفها) رفع على البذل من (كلا) والتقدير : فقدت وخلفها وأمامها
بأنه يلي المخافة .

فكل ظرف يُستعمل اسما فهذا مجازه ، وما كان لا يقع إلا ظرفا فلا يجوز الإخبار عنه ؛ لأنه لا يرتفع .

وكل ما خبرت عنه فلا بُد من رفعه ؛ لأنه خبر ابتداء .

فمن ذلك (عند) ، لو قلت : زيد عنك ، فقال قائل : أخبر عن قولك (عندك) لم يجوز ؛ لأنه كان يلزمك أن تقول : الذي زيد فيه عنك ، فترفع ما لا يجوز أن يقع مرفوعا أبدا .

وكذلك ذات مرة ، وسوى ، وسواء ، ويُمَدَاتِ يَمَنَ ، / وسحر إذا أردت به سحر يومك (١) وقد مرّت العلة في هذه الظروف في مواضعها (٢) .

وكل ما نصبته نصب الظروف لم تُخبر عنه ؛ لأنّ ناصبه قائم ، وإنما تُخبر عنه إذا حوّلته إلى الأسماء .

وكذلك المصادر . كل ما تنصب منها نصب المصدر لم تُخبر عنه (٣) فإن نصبته نصب الأسماء ، فقد حكمت له بالرفع ، والخفض في موضعهما ، وجعلته كسائر الأسماء ، وذلك قولك : سرت

= وان رفعته بتقدير هو خلفها وامامها فجاء في

وبعض النحويين إبداله من مولى المخافة وذلك فاسد من طريق المعنى ، لأن البدل يقدر إيقاعه في مكان البدل منه ، وإن منع من ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن ، ولو قلت : كلا الفرجين تحسب أنه خلفها وامامها لم تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفها وامامها ، فليس في إيقاع الحسبان على ذلك فائدة .

والبيت من معلقة لبید ، وانظر شرح المصنفات للزوزني ص ١٠٤ - ١٠٥ ولابن الأنباري

ص ٥٦٥ - ٥٦٦ ، والتبريزي ص ١٥٥ - ١٥٦ وديوان لبید ص ٣١١ ، ومعجم القاييس ج ١

ص ٢٩ ، ج ٢ ص ١١٢ ، وشرح المصنفات للأنباري ص ٦٩ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١١٠ ،

ج ٢ ص ٢٥٢ ، وسعيد المبرد ذكر هذا البيت في الجزء الرابع .

(١) في شرح الرضي للكافية ج ٢ ص ٤٥ : (ويخرج أيضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف

غير المتمكنة ، نحو : عند وسسوى وذات مرة ويُمَدَاتِ بين كذا سحر وعشاء ومساء معينات .

» وان أخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بلى كما إذا أخبرت عن يوم الجمعة في

قولك : سرت يوم الجمعة فتقول : الذي سرت فيه يوم الجمعة إلا أن يكون الظرف متوسعا

فيه . . .

(٢) الحديث عن الظروف متصرفها وغير متصرفها سيأتي في الجزء الرابع .

وتقدم في الجزء الثاني ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٢٧٨ الحديث من سوى ، سواء ، ويُمَدَاتِ بين .

وانظر سيبويه ج ١ ص ١١٥ .

(٣) في الفاروق ص ١٨ : فان قال قائل : فهل كل مصدر حاله فلهذه في صحة الاخبار

عنه .

قيل : ليس المصادر واحدة في ذلك ؛ بل هي ثلاثة أقسام :

بزيد سيرا . ليس في قولك (سيرا) إلا ما كان في قولك : سرت إلا أن تنعته ، أو تصيره معرفة ، أو تفرده ، أو تثني فتقول : سرت بزيد سيرا شديدا ، أو سيرة واحدة ، أو سيرتين ، أو السير الذي تعلم . فإذا أوقعت فيه الفائدة فالإبواب فيه التصرف .
وتقول : سير بزيد سير شديد ، وسير بزيد سير تان .

فإن قلت : سير بزيد سيرا فالنصب الوجه ، والرفع بعيد ، لأنه توكيد ، وقد خرج من معاني الأسماء . قال الله عز وجل - : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (١) فرفع لما نعت .

فإذا أخبرت عن (الصور) / قلت : للنفوخ فيه نفخة واحدة الصور .

وإن أخبرت عن النفخة قلت : المنفوخة في الصور نفخة واحدة .

وتقول : سير بزيد فرسخ إذا أقمته مقام الفاعل .

فإن قيل : أخبر عنه ، قلت : المسير بزيد فرسخ .

فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : المسير به فرسخ زيد .

وإن قلت : سير بزيد فرسخا ، فنصبته نصب الظروف ، ولم تقمه مقام الفاعل لم يجز الإخبار عنه .

وكذلك سير بزيد يوما ، وسير بزيد سيرا .

== منها ما لا خلاف أنه يخبر عنه ، وهو ما تقدم بيانه ، ويلحق به على قبح المصدر المؤكد نحو : ضربت ضربا ، وإنما قبحه أنه ليس فيه إلا ما في الفعل من التكرير .

وقسم لا خلاف في أنه لا يخبر عنه ، نحو : وردت المراكب ، وما وقع موقع الحال ، لأنه خلف مما لا يصح أن يخبر عنه ...

وقسم ثالث فيه خلاف وهو على ثلاثة أضرب من المصادر :

الأول : المصدر الواقع موقع الدعاء ، نحو : ويحه رجلا ، ويله رجلا . الممازني يجيزه ، لأنه قد قوى في الخبر ، وأبو بكر بن السراج لا يجيزه ، لأنه واقع موقع الدعاء ، والدعاء لا يخبر عنه ، فكذلك ما وقع موقعه ومن هذا القسم أيضا سقيا له ...

والثاني : المصدر الواقع موقع ما هو في معناه من غير لفظه نحو : تبسمت وميض

البرق . الممازني يجيزه على قبح ، لكنrote على هذا الوجه حتى صار كالأصل ، وأبو بكر لا يجيزه ، لأنه مغير عن الأصل ، فحذف كأنه قال : تبسمت تبسما كوميض البرق ...

والثالث من ذلك : المصدر الواقع موقع الفعل في الخبر من نحو : أنا أنت ضربا ، وإنما أنت سيرا . أبو بكر يمنع منه ، والممازني يجيزه لوقوعه في الخبر وكثرة على هذا الوجه .

وأبو بكر يرى أنه بلفظه يدل فمتى جعل ضميره موضعه بطلت دلالة .

والذي عندي في ذلك أن الصواب منهج أبي بكر ...

وانظر الرضي ج ٢ ص ٤٣ - ٤٥ رالهمج ج ٢ ص ١٤٧ .

(١) الحاقة : ١٣ .

كُلُّ ما لم تجعله من مصدر ، أو ظرف اسما فاعلا أو مفعولا على السعة لم يجز الإخبار عنه ؛ لأنَّ ناصبه معه ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت : سير بزيد سيرا ، فجعلت قولك (بزيد) تماما فإنَّما هو على قولك : يسيرون سيرا .

وإنَّما يكون الرفع على مثل قولك : سير بزيد يومان ، ووُلِدَ له سِتُونِ عاما . فالمعنى : ولد لزيد الولد ستين عاما ، وسير به في يومين ، وهذا الرفع الذى ذكرناه / اتساع ، وحقيقة اللغة غير ذلك . قال الله عزَّ وجلَّ : (بَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ^(١) ، وقال الشاعر :

لَقَدْ لُتَيْنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنَمَتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطَى بِنَائِمِ ^(٢)

وقال :

• فَنَامَ لَيْلِي وَتَقَفَّى هَمِّي ^(٣) •

وقد استقصينا هنا في بابهِ ^(٤) ، وإنَّما نذكر منه شيئا للإخبار .

فمن جعل اليوم ونحوه ظرفا قال : اليوم سرت فيه ؛ لأنَّه قد شغل الفعل عنه ، فرد إليه ضميره على معناه .

ومن جعله اسما على الاتساع قال : اليوم سِرْتُه ؛ كما تقول : زيد ضربته . فمن ذلك قوله :
ويومٍ شَهْنَاهُ سَلِيمًا وَعَامِرًا قَلِيلِ سَوَى الطُّغْيَانِ النَّهَالِ نَوَائِلُهُ ^(٥)

(١) سبأ : ٣٣ •

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٠ على الإخبار عن الليل بالنوم اتساعا ومجازا . والمعنى : وما ليلتى بنائم في الليل •

أم غيلان : هى بنت جرير • السرى : سير الليل •

والمطى : اسم جمع مطية وهى الرحلة التى يركب عليها ، أى يمتطى •

والبيت لجرير من قصيدة طويلة يجيب بها الفرزدق - ديوانه ص ٥٥٣ - ٥٥٩ •
وانظر الخزائن ج ١ ص ٢٢٣ •

(٣) الرجز لرؤبة من أرجوزة يمدح فيها الحارث بن سليم ديوانه ص ١٤٢ - ١٤٣ ، وانظر الخزائن ج ١ ص ٢٢٣ • ويعدده : وقد تجلى كرب المحتم •

(٤) تكلم عن ذلك وأعاد هذه الشواهد في الجزء الرابع ص ٦١٥ - ٦١٦ من الاصل •

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٠ على نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفعول به اتساعا ومجازا والمعنى : شهنا فيه

وسليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان ، والنوائل : الغنائم •

النهال : المروية بالدم ، واصل النهل أول الشرب ، والعلل : الشرب بعد الشرب •

ويوم مجرود يرب المحنفة ، وقلهسل : صفة له ، ونوائله : فاعل قليل •

فقال : شهدناه ، وإنما أراد : شهدنا فيه على ما ذكرت لك .

فلان قيل : سير يزيد فرسخان يومين فأنت مخير^(١) : إن نصبتهما نصب الظروف قلت :

فرسخين يومين .

والاختيار : أن تُقيم أحدهما مقامَ الفاعل ، وإن نصبت اليومين نصب الظروف قلت : سير

يزيد / فرسخان يومين .

فلان أخبرت عن (الفرسخين) قلت : المسيران يزيد يومين فرسخان^(٢) .

٩١

وقال الشجرى في أماليه ج ١ ص ٦ : وإنما جاز حذف الجار من ضمير ظرف ، كما جاز حذفه من مظهره إذ كنت تقول : قمت في اليوم ، وقمت اليوم ، فلكذلك قلت : اليوم قمت فيه ، واليوم مقته .

نسبه سيويه إلى رجل من بني عامر .

وانظر المفتى ج ٢ ص ٢٠٨ وشمسواهد الكشف ص ٢٣٢-٢٣٣ والكمال ج ١ ص ١٣٩ والتبيري ج ٤ ص ١٣٢ والفارقي ص ٧٣ ، وروى في الكمال بنصب (يوماً) .

(١) هذه هي المسألة التي استطرد إليها الفارقي فقال عنها ص ٧٣ : « ونظيراً في التقدير والتزيل مسألة يذكرها أصحابنا في كتبهم على ضرب من البيان غير مستقصى ، وقد كنا نقصينا القول فيها ، فأحببنا أن نذكرها في هذا الموضع ، وإن لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظير ما ذكرت فيه ... ثم قال :

ففي هذه المسألة على ما فيها من الترتيب مائة وستة وستون وجهاً .

ففي الأصل سبعة أوجه : منها ستة أوجه جائزة ، ووجه ممتنع .

بيان ذلك : أن تجعل (يزيد) في موضع الفاعل ، فتقدمه ، ولك أن تجعله في موضعه مفعولاً بحرف الجر في تقدير النصب . ولك أيضاً في فرسخين الرفع والنصب .

ولك في يومين أيضاً الرفع والنصب . فهذه ستة أوجه ، ولا يجوز رفع أكثر من واحد ، لأن الفعل الواحد لا يكون له أكثر من

فاعل واحد .

هذا حكم الأصل في المسألة .

فإن أخبرت عن أسماء المسألة فبها ما يجوز ، ومنه ما يمتنع .

ولو قيل لك : أخبر عن (يزيد) . قلت : ذلك لا يجوز ، لأن مصه حرفاً ، والحرف

لا يخبر عنه » .

(٢) في الفارقي ص ٧٣ : « فإن أخبرت عن (الفرسخين) قلت : اللذان سير يزيد فيهما يومين فرسخان » على أن تجعل الفرسخين ظرفاً . وأنت إذا أخبرت عن الظرف لم يكن بد من أن يذكر مع ضميره حرف الجر .

وإنما وجب ذلك ، ليدل على أنه ظرف ، إذ كان بلفظه وصيغته يدل على الظرفية . فمتى عدست صورته ، وجئت بضميره - والضمير لا يدل على الظرفية - وجب أن تحذف بحرف يدل على أنه ظرف ، فإن جعلته مفعولاً على السمع جائزاً تحذف حينئذ حرف الجر ، لأنه قد بطل . =

فإن أُخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفاً قلت : المسير يزيد فيهما فرسخان يومان (١) .
 وإن جعلتهما اسمين على السعة قلت : المسيرُ هما يزيد فرسخان يومان .
 فإن جعلت الإخبار عن الذي ، وأخبرت عن الفرسخين قلت : اللذان سيرا يزيد يومين فرسخان .

فإن أُخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفاً قلت : اللذان سير يزيد فيهما فرسخان يومان
 وإن جعلتهما مفعولين قلت : اللذان سيرهما يزيد فرسخان يومان ، وإنما توحد الفعل لتقدمه .
 وتقول في الألف واللام : المسيران - إذا أُخبرت عن الفرسخين - لأنَّ الفعل لهما ، وهو
 مردود إلى الألف واللام .

وفي اليومين تُوحَّد ؛ لأنَّ الألف واللام لهما ، والفعل للفرسخين ، وأفرده لظهور فاعله
 بعده . ومثل ذلك قولك : القائمان أخوك ؛ لأنَّك تريد : اللذان قاما ، ثم تقول : القائمان أبواهما
 أخوك ؛ لأنَّك تريد : اللذان قام أبواهما ، فتوحد الفعل / ؛ لظهور فاعله بعده .

٣
٩٢

منه حال الظرف ، فوجب لذلك حذفه ، كما تحذفه من سائر المفعولات ، وليس كونه
 مفعولاً على السعة مما يخرجها عن معنى الظرف ، ويقلبه إلى حقيقة المفعول ، وليس ذلك إلا على
 السعة دون الحقيقة ، فتقول : اللذان سيرهما يزيد يومين فرسخان .
 فرسخان : خبر اللذان . و (هما) ضمير لهما يعود إلى اللذين ، وعلى هذا وجه
 قول الشاعر :

ويومٍ شهدناه سُلَيْماً وعامراً
 قليلٍ سوى الطَّغْيَى النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

أراد : شهدنا فيه ، ولكنه جعله مفعولاً على السعة ، فحذف حرف الجر ، واخسره
 كإضمار الأسماء المفعولات .

ولك أن تحذف الضمير ، فتقول : اللذان سير يزيد يومين فرسخان .
 تريد : سيرهما ، وحذفت ، كما تقول : الذي ضربت زيد . تريد ضربته .. فإن نقلته
 إلى الألف واللام جاز فيه الوجهان الأولان بلا خلاف .
 فاما الحذف مع الألف واللام فإنه ممتنع على مذهب أكثر النحويين ، وقد أجازوه قوم
 وليس بالجيد ...

واللفظ بذلك إذا أُخبرت عن الفرسخين بالألف واللام على أنه ظرف . تقول : المسير
 يزيد فيهما يومين فرسخان ... » .

(١) في الفارق ص ٧٣ « فإن أُخبرت عن (اليومين) وجب فيهما مثل ماوجب في الفرسخين،
 واللفظ بهما واحد ، وكذلك تقديرهما إذا استوى اللفظان والتقديران ، فلا وجه لتكريره وإعادته
 فصار ذلك أربعة عشر وجهاً : عشرة منها جائزة على حسن إجماع . ووجهان على خلاف
 من أجل حذف الضمير مع الألف واللام . ووجهان ممتنعان وهما الإخبار عن (يزيد) » .

فإن قَدِّمْتَ الفرسخين على ما شرطنا في أصل المسألة قلت : الفرسخان المسيران يزيد يومين^(١)
وإن قَدِّمْتَ اليومين قلت : اليومان المسير يزيد فيهما فرسخان . إن جعلتهما ظرفا ، وإن
جعلتهما مفعولين قلت : المسيرُ هما يزيد فرسخان^(٢) .

فإن قَدِّمْتَ الفرسختين ، واليومين ، وجعلت اليومين مفعولين قلت الفرسخان اليومان
المسيراهما يزيدهما^(٣) . بجعل (الفرسخين) ابتداء ، و (اليومان) ابتداء ثانيا ، و (المسيراهما)

(١) في الفاروقى ص ٧٣ - ٧٤ : « فإن قدمت الفرسخين على (سير) وهما طرفان قلت :
الفرسخان اللذان سير يزيد فيهما يومين .
على أن يكون بينك وبين من تخاطبه عهد في فرسخين .
فإن جعلت اللذان وصفا للفرسخين لم يكن يد لهما من خبر فتقول :
الفرسخان اللذان سير يزيد فيهما يومان صعبان أو سهلان ، فتجعل صعبان أو
سهلان الخبر .

فإن قدمت (الفرسخين) على أنه مفعول على السعة قلت :
الفرسخان اللذان سيرهما يزيد يومين .
إذا جعلت اللذان خبرا .

فإن جعلتهما وصفا قلت : الفرسخان اللذان سيرهما يزيد يومين طويلا .
جعلت (طويلا) خبر الفرسخين .
فإن حذف الضمير من الصلة على قولك : الذى ضربت زيد قلت :
الفرسخان اللذان سير يزيد يومين طويلا .

زيد : سيرهما ، وحذف على ما بينا أولا .
فإن قدمتها والخبر عنها بالالف واللام دون الذى قلت :
الفرسخان المسير يزيد فيهما يومين طويلا .

هذا على أنهما مفعولان على السعة ،
وعلى أنهما ظرفان قالت : الفرسخان المسير هما يزيد يومين طويلا ، ولك الحذف على
منه من يحذف ، وهو قبيح لما بينا وأكثر أصحابنا لا يجيزونه .
وانما ذكرت (طويلا) ، لأن المسير وصف ، ولو جعلته خبرا لم تحتج الى ذكر
(طويلا) « « « .

(٢) في الفاروقى ص ٧٤ : « وإن قدمت اليومين على سير ، وقد أخرج (الفرسخان) لوجب
فيه مثل ما وجب في تقديم الفرسخين واللفظ والتفسير واحد فلا وجه لامادته .
فجميع هذه الوجوه ثمانية عشر وجهها « .

(٣) في الفاروقى ص ٧٤ : « فإن قدمتها وهو مفعولان على السعة قلت على جملك (اللذان)
ليومين أيضا :

الفرسخان اليومان اللذان سيرهما يزيد اياهما .
هذا إذا جعلت (اللذان) خبر اليومين . فإن جعلتهما صفة قلت :
الفرسخان اليومان اللذان سيرهما يزيد اياهما شديدان ، فإن حاولت حذف الضمير من
صلة الذى على حد قولهم : الذى ضربت زيد فليس يجوز لك حذف أحدهما البتة .

ابتداء ثالثا ، لَأَنَّ الألف واللام للفرسخين ؛ فلا يكون خبرا عن اليومين ، وقولك (هما) ضمير اليومين على أَنَّهُما مفعولان .

فإن جمعتما ظرفين قلت (١) : المسيران فيهما ، وقولك (هما) خبر الألف واللام ، والألف ، واللام ، وخبرها خبرُ اليومين ، واليومان وما بعدهما خبرُ الفرسخين .

= أما الاول المتصل وهو ضمير الفرسخين ، فلأن ضميرهما ليس بعائد الى اللذين واتما يعود اليهما ضمير اليومين . وانما تحذف ما عاد الى الذى دون ما عاد الى غيره .
وأما حذف الضمير الثانى وهو ضمير اليومين المعائد الى اللذان فلأنه منفصل ... » .

(١) فى الفاروقى ص ٧٤ « فإن قدمتهما جميعا طرفين واللفذان لليومين قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير يزيد فيهما فيهما » .

وتفسيره : أن تجعل (اللذان) خبر اليومين ، لأنها يرجعان الى مدلول واحد ، ويكون اليومان وخبرهما جملة فى موضع خبر الفرسخين .

فإن جعلت اللذان صفة لليومين لم يكن يد من خبر اليومين فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان فيهما فيهما شديدان .

فيكون اللذان وصفا لليومين ، واليومان : مبتدأ ، وشديدان خبرها ، والجملة خبر الفرسخان .

وعائد (اللذين) فى المسألتين جميعا فيهما الاخير الذى هو لليومين ، وعائد الفرسخان من الجملة فيهما الاول ، وهو متصل بصفة المبتدأ » .

وقال فى ص ٧٥ فإن جعلت (اللذين) للفرسخين ، وقدمتهما وهما طرفان على ترتيب الفعل فى المسألة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير يزيد فيهما فيهما هما .

لا بد ذكر (هما) ، ليكون خبرا لقولك : (اللذان) ويكون (اللذان) مبتدأ ثالثا و(هما)

خبره وعائده فيهما الاول ، لأنه ضمير الفرسخين واللفذان للفرسخين .

وانمسا لزم ذكرهما ، لأن اللذان للفرسخين ، وقد وقع بعد اليومين ، ولا يصح أن يجرى المفرد خبرا على غير من هو له ، فلم يكن يد من خبر فيصير (هما) لهذا المعنى خبرا له ، ويكون اللذان وخبرها خبر اليومين وعائدهما من الجملة قولك : (فيهما) الثانى .

واليومان وخبرهما خبر الفرسخين ، وعائد الفرسخين من الجملة قولك : (هما) ، ولذلك لا يجوز أن يقع (شديدان) أو ما جرى مجراه من ظاهر موقعه ، لأنه يبقى بلا هائد ...

فإن جعلت اللذين للفرسخين وقدمتهما وهما مفعولان على السبعة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سيرها يزيد اياها هما .

ولك على هذا التقدير حذف الضمير لا محالة ، لأن المتصل على الوجوه كلها هو فى

الفرسخين وهو المعائد الى اللذان فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان سير يزيد اياها هما » .

وهكذا أخذ الفاروقى يستعرض الصور التى ذكرها وهى (١٦٦) صورة .

ولا نستطيع متابعتها الى النهاية ، وقد ختم كتابه بهذه المسألة ص ٧٣ - ٧٨ .

وهذا إذا تعلّقه في الفاعل ، والمفعول مثل قولك : الرجلان الجارية الضارباهما هما / والتقدير : اللذان ضرباهما هما .

فإن جعلت الألف واللام في معنى التي قلت : الضاربها هما ؛ لأنك أردت : التي ضربها الرجلان . (التي) خبر عنها ، وقولك (هما) إظهار الفاعلين ؛ لأنّ الفعل جرى على غير من هو له . فعمل هذا تجرى المسألة في الفرسخين .

• • •

ونقول : زيد الضاربك أبوه ، فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي هو الضاربك أبوه زيد . وإن أخبرت عن (الضارب) بنهر أبيه فقلت : الذي زيد هو أبوه الضاربك لم يصلح ؛ لأنك كنت ترفع أباه بالضرب والضمير لامعنى لفعل فيه ؛ فمن هاهنا بطل . ولكن لو قلت : زيد صاحب أبوه ، على أن تجعل (صاحبه) ابتداءً ، و(أباه) خبراً جاز فقلت : الذي زيد هو أبوه صاحبه ؛ ألا ترى أنك لو قلت : زيد صاحب عمرو أو زيد عمرو أبوه صلح فاعتبر هذا بالأجنبي ؛ كما وصفت لك .

هذا باب

الإخبار عن البذل

٣ / وذلك قولك : مروت برجل زيد . فإن قال لك قائل : أخبر عن (زيد) فإن فيه اختلافاً (١)
٩٤ يقول قوم : الإخبار عنه : أن تُخبر عن الرجل ، ثم تجعله بدلاً منه ، فتقول : المار به أنا رجل
'زيد' ، فتجعله بدلاً ، كما كان في المسألة .

وقال آخرون : إنما الشرط الإخبار عن البذل لا عن المبدل منه ، فإنما يُبدل منه في موضعه ،
فتقول : المار أنا برجل به زيد . تردّ الباء ، لأن ضمير المخفوض لا ينفصل ، وردّها فيما يجوز
انفصاله جائز حسن . قال الله تبارك وتعالى : (قَالَ السَّكَّانُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ
اسْتَفْضَحُوا لَيْسَ آمَنَ مِنْهُمْ) (٢) ، فوقع البذل برّد حرف الجر . وقال الله - عز وجل في موضع
آخر : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٣) . فجاء البذل بلا حرف ، لأنه
ينفصل . فهكذا طريق البذل !

٣ / فإن قلت : رأيت رجلاً زيداً ، فخبرت عن (زيد) قلت : الراي أنا رجلاً إنيّه زيدٌ ،
٩٥ على هذا القول ، وعلى القول الأول : الراية أنا رجلٌ زيدٌ / فعل هذا فُجِّرَ البذل .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٤ : « وأما البذل والمبدل منه فبعضهم لا يجوز
الإخبار عن أحدهما وحده بل عنهما ما كالصفة والموصوف .
قال : لأن البذل مبين كالصفة ، فلا يفرد من المبدل منه ، وأيضاً تخلو الصلة من العائد
في نحو جاءني زيد أبوك إن أخبر عن البذل عند من يجعل البذل في حكم تكرير العامل .
وبعضهم أجاز الإخبار عن كل واحد منهما .
فلأول قول في مروت برجل زيد مخبراً عنهما : الذي مروت به رجل زيد .
والثاني تقول مخبراً عن المبدل منه : الذي مروت به زيد ورجل .
ومخبراً عن البذل : الذي مروت برجل به زيد بإعادة الجار ، لأن المجرور لا منفصل له ،
ويجوز أن يقال : برجل هو واضحاً للمرفوع مقام المجرور .
والمجسرون اختلفوا في بدل البعض والاستعمال ، فأجازوه الأخصى إذ الضمير نفس
ما بعده .

ومنع الزياي ، إذ الضمير لا يدل على البعض والاستعمال قبل أن يذكر خبر الموصول ،
وانظر الجمع ج ٣ ص ١٤٨ .

(٢) الأعراف : ٧٥

(٣) آل عمران : ٩٧

هذا باب

الإخبار في باب الفعلين

المعلوف أحدهما على الآخر

وذلك قولك : ضربت ، وضربني زيد . إذا أعملت الآخر فاللفظ . مُعْرَى من المفعول في الفعل الأول ، وهو في المعنى عامل ، وكان في التقدير : ضربت زيدا ، وضربني زيد ، فحلف ، وجعل ما بعده دالاً عليه . وقد مضى تفسير هذا في بابه (١) .

فالعرب تختار إعمال الآخر ، لأنه أقرب ، وتحلف إذا كان فيها أَبَقُوا دليل على ما أَلَقُوا . قال الله عز وجل : (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) (٢) ، وقال : (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ) (٣) .

فَالْمُعْلَنَ فَاوْغَانَ في اللفظ . مُعْلَنان في المعنى . قال الشاعر :

نَعْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٤)

(١) لم يمض حديث التنازع ، وإنما سيأتى في الجزء الرابع في ص ٤٠١ من الأصل .

(٢) الأحزاب : ٣٥

(٣) الأحزاب : ٣٥

وفي سيبويه ج ١ ص ٣٧ : وما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨ على حذف خبر المبتدأ الأول الذي هو محتاج إليه لا يتم الكلام إلا به ، وجاز هذا الحذف ، لأن خبر المبتدأ الثاني دال عليه ، والتقدير : نحسن راضون وأنت راض .

نسب البيت سيبويه وتبعه الأعلام إلى قيس بن الخطيم وكذلك فصل العيني ج ١ ص ٥٥٧ ومؤلف معاهد التنصيص ج ١ ص ١٨٩ .

ولقيس بن الخطيم قصيدة على هذا الروي في ديوانه ص ٥٢-٦٦ طبعة مضر ، ص ٣٨-٤٣ طبع العراق ، وهي في الأصبعيات ص ٢٢٦-٢٢٩ ، وليس فيها هذا الشاهد .

وذكر البغدادي في الخزائن ج ٢ ص ١٨٩-١٩٠ قصيدة لعمرو بن امرئ القيس ولها هذا الشاهد ، ثم قال في ص ١٩٣ :

أراد : نحن راضون بما حدثنا .

٣
٩٦

فلذا أعملت الأول قلت : ضربت / وضربني زيدا ، فإن قلت (ضربني) قلت في إعمال الآخر : ضربني ، وضربت زيدا قلت القيل مقصرا فيه الفاعل ؛ لأنَّ القيل لا يخلو من من فاعل ، والذي بعده تفسير له ، وهو من المفسر المتقدم على شريطة التفسير . وقد قلنا في هذا في موضعه ما يغني عن إعادته (١) .

وتقول : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أعملت الأخير . فإن أعملت الأول قلت : أعطيت وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه .

وإعمال الأول في المسألة الأولى : ضربني ، وضربته زيد . تريد : ضربني زيدا ، وضربته . وتقول : ظننت ، وظننت زيدا متطابقا إلياه . لا يكون إلا ذلك ؛ لأنَّ (ظننت) إذا تعدى إلى مفعول لم يكن من الثاني بُدْ ، فهكذا إعمال الأخير ، ولم يجوز أن تقول : إلياه قبل أن تعطف ؛ لأنَّك لا تفسر المفعول قبل ذكره . وإتيا أضمرت الفاعل قبل فعله اضطرارا ؛ لأنَّه لا يخلو فعل من فاعل . فمن ثمَّ وضعت (إلياه) مؤخرا لما تقدم ما يُردُّ الضمير إليه ، وهو قولك : / متطابق .

٣
٩٧

فإن أعملت الأول ، وقدمت (ظننت) - قلت : ظننت وظننيته زيدا متطابقا . أردت : ظننت زيدا متطابقا ، وظننيته ، وإن شئت وظنني إلياه .

وتقول : ظننت ، وظناني متطابقا أخويك متطابقين ، على إعمال الأول . والتقدير : ظننت أخويك متطابقين ، وظناني متطابقا ، والضمير لا يكون هاهنا ؛ لأنَّ خبر الأخوين مخالف لما يكون للواحد .

وإن أعملت الآخر قلت : ظننت وظنني أخواك متطابقا . أعملت الآخر ، والأول فارغ في اللفظ ، وهو في المعنى مُعْتَلٌ لدلالة ما بعده عليه .

وإنما يجب إذا تعدى الظن إلى المفعول الأول أن يتصل بالثاني ؛ لأنَّ الأول والثاني في محل الابتداء ، وبغيره . فالأول مذكور ليرد إليه ما استقرَّ له عند القائل من يقين أو شك .

« وعرف من إيرادنا لهذه القصائد ما وقع من التخليط بين هذه القصائد ، كما فعل ابن السيد واللخمي في شرح أبيات الجمل وتبهما الميني والمباضي في شرح أبيات التلخيص ، فانهم جعلوا ما نقلناه من شعر قيس بن الخطيم مطلع قصيدة ، ثمَّ وردوا فيها البيت الشاهد ... » وانظر الأغاني ج ٣ ص ١٨ - ٢٤ وتطابق مصاهد التنصيص ، والمذكور والمؤنَّب لابن الأنباري ص ١٩٢ .

(١) عرض له في الجزء الثاني في باب نعم وبئس ص ١٤٥ .

ألا ترى أنَّ قولك: ظننت زيدا منطلقاً إنما وقع الشكُّ في الانعلاق، والتقدير: زيد منطلق في ظنِّي. وقد مضى هذا مفسراً في أوَّل الكتاب (١). وإِنَّمَا ذكرنا / هاهنا منه شيئاً ليصل به الإخبار عنه إن شاء الله.

إذا قال القائل: ضربتُ وضربني زيدا. يريد: ضربت زيدا وضربني. فإنَّ الإخبار عن التاء في قول جميع النحويِّين، إلَّا أنَّ أبا عَمانَ المازنيَّ يقول في هذا الباب قولاً لم يقله قبله أحدٌ، وقوله صحيحٌ يتيبُّه من سمعه، ويعلم أنَّ ما كان اصطلاحاً -

يقول النحويُّون (٢) - إذا أخبروا عن التاء في ضربت وضربني زيدا: الضارب زيدا والضاربة هو أنا؛ لأنَّ التقدير: ضربت زيدا، وضربني. فلَمَّا قلت: الضاربُ زيدا - كانت الألف واللام لك، والفعل لك، فجرى الفعل جِلَّةً لنفسه، فلم يُحتجَّ إلى إظهار ما بعده، وقلت: والضاربُ هو؛ لأنَّ الألف واللام لك. والفِعلُ لزيد، فجرى الفِعلُ على غير من هو له. فأظهرت القاعل.

(١) تقدم في هذا الجزء ص ٩٤ وليس في أوَّل الكتاب.

(٢) في حاشية الصبان ج ٣ ص ٩٦ - ٩٧: قال في التسهيل: وإن كانت الجملة ذات نازع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصل الألف واللام والمخير عنه غير المتنازع فيه. فإن كان ذلك، أي: وجد الأمران قدم المتنازع فيه معمولاً لاول المتنازعين وإن كان قبل معمولاً للثاني.

قال الدماميني: فتقول في الإخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد:

الضاربُ زيداً والضاربة هو أنا. قدمت زيدا، وجعلته معمولاً لاول، لأنه كان يطلبه منصوباً، وأضمرت في الوصف الاول ضمير غائب عوضاً عن ضمير المتكلم، ليصح أن يكون عائداً على (أنا) مستتراً لجريان الوصف على من هو له، لأن (أنا) نفس (أنا) وفاعل الضرب في المعنى (أنا)، ثم جئت بوصف ثانٍ، لأن (أنا) لا تفصل من صلتها، فلا يصح أن تعطف وصفاً على وصف هو صلة (أنا)، وأبيت بدل ياء المتكلم بياء غائب، لتعود على (أنا)، وفصلت ضمير الفاعل، فقلت: (هو) لجريان الوصف الثاني على غير صاحبه، لأن (أنا) نفس (أنا) والذي فعل الضرب الثاني زيد. ثم قال في التسهيل: وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثاني.

وفي شرح الكافية للوضي ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨: وتقول في ضربت وضربني زيدا عند إعمال النائي مخبراً عن الياء والتاء بالذي: الذي ضربه وضرب زيدا أنا... وتقول بالألف واللام: الضاربة هو، وضرب زيدا أنا. أبرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق.

وهي منذهب الإخفش: الضاربة هو والضارب زيدا أنا، والاوَّلى أن يقال: الضاربة زيد. لأن الإضمار قبل الذكر إنما جاز في الأصل، لكونه من باب التنازع.

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الضاربه أنا ، والضاربى زيد (١) أظهرت نفسك ؛ لأنَّ الفِعْلَ لك ، والألف واللام لزيد .

فإن قلت : ضربت وضربنى زيد ، فإن أخبرت عن نفسك قلت : الضارب زيدا ، والضاربهُ هو أنا . فذكرت زيدا مع الفعل الأوّل ولم يكن / الفِعْلُ من قبل الإخبار عنه متعلّيا فى اللفظ . فجعلته بمنزلة فى المسألة الأولى .

فإن أخبرت عن (يد) فإنَّ بين التحوّين فيه اختلافا : يقول قوم : الضاربهُ أنا ، والضاربى زيد ، ويقولون : ذكرنا الفعل غير متعلّ ، ولا يدُّ أن نعلّبه فى الإخبار عنه ؛ ليرجع الضمير إلى الألف واللام ، وإلّا لم يكن فى صلة الذى ما يرجع إليه .

وقال آخرون : تقول : الضاربُ أنا . والضاربى زيد . فلا تذكر فى الضارب شيئا . فيقال لهم إن لم تريدوا الهاء فالكلام مُحالٌ ؛ لأنَّه لا يرجع إلى الألف واللام اللتين فى معنى الذى شئ .

فيقولون : نريدُها ، ونحن نحلفُها . ولا اختلاف فى أنَّ حَلَفَها من صلة الألف واللام رىء جدا ، وإن كان يحذف من الذى فقد آل إلى القول الأوّل ، إلّا أنَّهم حلفوا ما إثباته أجود .

فإنَّما كان حَلَفَها جيّدا فى الذى إذا قلت : الذى ضربت زيد . والذى ضرب عبدُ الله زيدٌ ، لأنَّ (الذى) اسم بنفسه والفعل / والفاعل والمفعول ، فصار أربعة أشياء اسمها واحدا . فلم يجر حذف (الذى) وهو الموصول والمقصود ، ولا حذفُ الفِعْل وهو الصلة . ولا حذفُ لفاعل ؛ إذ كان الفِعْل لا يكون إلّا منه . فحذف المفعول استخفافا ؛ لأنَّ الفِعْل قد يخلو منه وهو فى النية ، ولولا ذلك لم يكن فى الصلة ما يرجع إلى الموصول .

والألف واللام فى معنى (الذى) . وليس محلُّها محلّه ، لأنَّهما دخلا على ضارب ؛ كما يدخلان على الرجل ، إلّا أنَّ ضاربيا وما أشبهه فى معنى الفعل ، فصارتا فى معنى ما يوصل

(١) فى شرح الكافية للرعى ج ٢ ص ٤٨ : « وان أخبرت عن زيد بالذى قلت : الذى ضربنى وضربته زيد ، لا يمكن بقاء التنازع إذ لا تنازع فى ضمير متصل . »

وبالألف واللام : الضاربى وضربته زيد .

وعند الإحقق : الضاربى والضاربة أنا زيد نابرا (أنا) لجرى ضمّاره على غير من

هو له .

بالفعل وهذا مذهب النحويين (١) . وهؤلاء الذين قد حذفوا الهاء قد صاروا إلى حال من أثبتها ،
إلا أن إثباتها أجود ، وليس محلها في الصلة كمحلها في الفعل ، لأن الموصول لا يبد من أن يكون
في صلته ما يرجع إليه ، والفعل المطلق يستغنى فيه عن ذلك ، فيكون المفعول فيه فضلة : كالحال
والظرف والمصدر ونحو ذلك ، بما إذا ذكرته زدت في الفائدة ، وإذا حذفته لم / تُخلل بالكلام ،
لأنك بحذفه مُستغنى ، ألا ترى أنك تقول : قام زيد ، فلولا الفاعل لم يستغنِ الفعل ، ولولا
الفعل لم يكن للاسم وَحْدَه معنى إلا أن يأتى في مكان الفعل بخبر .

فلما قلت : ضرب عبد الله زيدا ، فإن شئت قلت : ضرب عبد الله ، فعرفتنى أنه قد كان
منه ضرب ، فصار بمنزلة : قام عبد الله ، إلا أنك تعلم أن الضرب قد تعلت إلى مضروب ، وأن
قولك : (قام) لم يتعد فاعله ، فإن قلت : ضرب عبد الله زيدا - أعلمتني من ذلك المفعول ؟ ، وقد
علمت أن ذلك الضرب لا يبد من أن يكون وقع في مكان وزمان ، فإن قلت : (عندك) أوضحت
المكان ، فإن قلت : (يوم الجمعة) بينت الوقت ، وقد علمت أن لك حالا ، وللمفعول حالا .
فإن قلت : (قائما) عرفتني الحال منك أو منه ، فإن قلت : (قاعدا) أبنت عن حالك أو حاله .
وقد علمت أن ذلك الضرب إما أن يكون كثيرا وإما قليلا ، وإما شديدا ، وإما يسيرا .

فإن قلت : ضربا شديدا ، أو بينت / فقلت : عشرين ضربة - زدت في الفائدة .
فإن قلت : لكذا أو من أجل كذا أفدت العلة التي بسببها وقع الضرب . فكل هذا زيادة
في الفوائد ، وإن حذفته استغنى الكلام ، وليس الفاعل كذلك .
ولو قلت : وعمره حاضر - لزدت في الفائدة كنحو ما ذكرنا .

(١) قال الفارسي ص ٦ : « وإنما ضعفه (الحذف) مع الالف واللام وقواه مع الذي باجماع
أن (الذي) لما طال الكلام فيه باجتماع أربعة أشياء فعل وفاعل ومفعول وموصول خففوه بأن
حذفوا المفعول منه ، وكان أولى بالحذف ، إذ لا يجوز حذف الفعل ، لأن به تتم الصلة ولا حذف
الفاعل لأن به يصح الفصل ، ولا حذف الموصول لأن الغرض في اجتلابه كبير عظيم ، ولئلا يبطل
المعنى الذي دعا إلى الاتيان به ، فلم يبق إلا المفعول فحذف » .
وليس كذلك الالف واللام ، لأنه لم تجتمع فيها هذه الأسباب من الثقل ، فيوجب تخفيفها ،
فلم يجز الحذف .
هذا مذهب شيخنا أبي الحسن علي بن عيسى - أيده الله - وإليه اذهب وعليه أكتن
أصحابنا من المتقدمين .
وجه من أجازوه : أنه لما كان الدليل عليه قائما ، كما هو عليه في صلة الذي ، وكان
المعنى في الالف واللام وفي الذي واحدا - شبهها بالذي ، فحذف ضمير المفعول من صلتها .
كما يحذفه من صلة الذي » .

وسنأتي على مسائل من هذا الباب على ما أصله النحويون ، ثم نخبر عن فساد الباب في قولهم ، وصحة مذهب أبي عثمان المازني إخبارا شافيا إن شاء الله .

فإن قلت : أعطيت ، وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه قلت : - إذا أخبرت عن نفسك - : المعطى زيدا درهما ، والمعطيه هو إياه أنا^(١) . تريد : الذي أعطى زيدا درهما ، والذي أعطاه زيد إياه أنا .

فقولك (والمعطيه) الألف واللام لك ، والفعل لزيد ، فلذلك أظهرت الفاعل ، ولم تظهره في الأول ، لأنه مبني من (أعطيت) فالألف واللام لك ، والفعل لك .

$\frac{3}{1.3}$

ولو أخبرت بـ (الذي) لم تحتج إلى إعادته مرتين ؛ لأنك / تجعل الفاعلين في صلته ، ولا يستقيم ذلك في الألف واللام ، فكنت تقول : الذي أعطى زيدا درهما ، وأعطاه إياه أنا ، فلم تحتج إلى (هو) ؛ لأنك ذكرت الفعل ، وإنما تحتاج إليه في اسم الفاعل ؛ لأنك تقول : زيد أضربه فلا يحتاج إلى شيء ، فإن وضعت موضعه (ضاربه) قلت : زيد ضاربه أنا ، لأن الفعل يحتمل الضمير المتصل ، واسم الفاعل لا يحتمل ذلك إلا أن يجرى على صاحبه ، فتقول : زيد ضاربك ، فلا تحتاج إلى (هو) ؛ لأنه خبر عن صاحب الفعل .

فإن أخبرت في المسألة التي ذكرنا عن (زيد)^(٢) قلت : المعطيه أنا درهما ، والمعطيه زيد ،

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وتقول في أعطيت وأعطاني زيد درهما مغبرا من التام والياء بالذي : الذي أعطى وأعطاه زيد درهما أنا . »

وباللام : المعطى وأعطاه زيد درهما أنا . والتنازع باق في الصورتين .
وعند الأخفش : المعطى والمعطيه زيد درهما أنا .
وأما المازني فإنه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولي الأول نحو : المعطى زيدا درهما والمعطيه هو إياه أنا .

وليس بوجه لمخالفته الأصل في الفعل الأول يرد مفعولي ، وفي الثاني باقاة الضميرين مقام مفعولي الظاهرين بلا ضرورة . »

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي أعطيت ، وأعطاني درهما زيد .
والمعطيه أنا ، وأعطاني درهما زيد ، بإبراز عائد اللام .
وعند الأخفش : المعطيه أنا والمعطى - بالاضافة - أو المعطى إياه درهما زيد ، ويجوز المعطى أنا مراعاة للأصل . » فإن رددنا مفعولي الأول كما هو مذهب المازني قلنا : المعطيه أنا درهما والمعطيه أو المعطى إياه زيد . »

وإن شئت قلت : والمعطى إياه .

وإن أخبرت عن (الدرهم) فإن الصواب المختار في ذلك أن تقول : المعطى أنا زيدا إياه ،
والمعطى هو إياه درهم^(١) .

والتحويون يُجيزون : للمعطى أنا زيدا ، والمعطيه هو درهم . وهذا في الدرهم يتبين لعل
السامع بأنه لا يدفع إليك زيدا ولكن قديقع في مثل هذه المسألة : (أعطيت / زيدا عمرا) فيكون
(عمرو) المدفوع . فإن قدّمت ضميره صار هو القابض والدافع عند السامع . فالوجه في هذا
وفي كلّ مسألة يدخلها اللبس أن يقرّر الشيء في موضعه ، ليُزول اللبس . وإنّما يجوز التقديم
والتأخير فيما لا يُشكل . تقول : ضرب زيد عمرا ، وضرب زيدا عمرو ، لأن الإعراب يُبين
فإن قلت : ضرب هذا هذا ، أو ضربت الحَيَّ الحَيَّ - لم يكن الفاعلُ إلّا المتقدّم .

وإنّما قلت في الإخبار عن (الدرهم) : المعطى أنا زيدا إياه ، والمعطى هو إياه درهم ، فأظهرت
ضميرك ، وضمير زيد ، لأنّ الألف واللام الأوليين للدرهم .

وكذلك كلّ ما أخبرت عنه فالألف واللام له ، لأنّه خبر ، والابتداء شيء هو هو ، والفِعْلُ
لك . فجرى على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل والألف واللام الأخيرتان له ، لأنّهما معطوفتان
على الابتداء ، ليكون خبراً عنهما جميعاً ، والفِعْلُ لزيد ، فلذلك أظهرت ضميره ، إذ جرى على
غير نفسه ، وعطف الابتداء على الابتداء كقولك : القائم والقاعد زيد ، وأخوك / وصاحبك
عبد الله .

فإن أخبرت بـ (الذي) لم تحجج إلى إحادتها مرتين ، لأنّ الأعمال يُعطف بعضها على بعض
في صلة الذي .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الذي أعطى وأعطاه إياه زيدا درهماً أنا^(٢) . جئت بالفعل
في الصلة ، كما كان قبل الإخبار عنه . يعني من التقديم والتأخير .

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن الدرهم قلت :

الذي أعطيت ، وأعطانيه زيد درهم ، وصلت الضمير إذ لا موجب للفصل وباللام

المعطية أنا وأعطانيه زيد درهم .

وعند الاخفش : المعطيه أنا أو المعطى أنا بحذف الضمير .

والمعطيه أو المعطى إياه زيد درهم كضربك وضربى إياك .

والمأزني يرد المحدث ، نحو : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه أو المعطى إياه هو درهم .

(٢) انظر ما نقلناه عن الرضى في الصفحة السابقة .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذى أعطيته درهما . وأعطانيه زيد . هذا الأحسن أن
تقدم الدرهم ، لأنه لا بد من تقديم ضمير زيد ، لأنك إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز
أن تأتي بمنفصل . تقول : ضرب زيد صرا .

فإن كنت عن عمرو قلت : ضربه زيد ، ولم تقل : ضرب زيد إياه .
فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذى أعطيته زيدا ، وأعطانيه درهم ، وإن شئت قلت :
الذى أعطيت زيدا إياه درهم^(١) . والتقدير على ما ذكرت لك قيا يلبس ، وقيا لا يلبس .
وتقول : كسوت ، وكسوتى إياهما أخويك جبتين .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الكاسى أخويك جبتين . والكاسيه هما إياهما أنا . فالمسألة
كالمسألة الأولى ، إلا أنك أفردت الفعل / فى الكاسى ، لأن الألف واللام لك . والفعل للأخوين .
فهو فعل متقدم ، وأظهرت (هما) ، لأنه اسم الفاعلين . ولهذا ذكرنا هذه المسألة .
فإن قلت : أعطيت وأعطاني أخواك درهمين . وكسوت وكسأتى زيد جبة . فأعالم
الأخير فى هذه المسألة ، إذا أخبرت عن نفسك قلت : المعطى : والمعطيه أخواك درهمين أنا .
فإن أخبرت عن (الأخوين) فقد مضى القول فى حذف الضمير وإثباته ، إذ كان مزا
حذف يقتدر فيه تقدير من أثبتته فيقول : المعطيهما أنا درهما . والمعطيان إياه أخواك . فيصيران
فى الإخبار فى إعمال الثانى فى منزلتهما فى إعمال الأول . فهذا الذى أخبرتك به من قول النحويين
وكذلك الإخبار عن (الدرهم) . تقول : المعطيه أنا أخويك . والمعطيان إياه درهم
وإن شئت : المعطيانيه . فهذا كما وصفنا .

• • •

وتقول فى باب المفعولين اللذين لا يجوز الاختصار على أحدهما دون الآخر . وهو باب
ظننت وعلمت ، كقولك فى هذين المفعولين فى إعمال الأول والثانى ، وذلك نحو : ظننت ،
وظننى إياه زيدا ذا مال .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الظان زيدا ذا مال . والظان هو إياه أنا^(٢) ، فلا بد من
(هو) ، لأن الألف واللام لك . والفعل له .

(١) انظر ما نقلناه عن الرضى فى ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ : وتقول فى ظننت وظننى زيد أخاك مخبرا عن
التام أو الياء بالذى : الذى ظن وظنه زيد أخاك أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ أنا ذا مال ، والظانِّيُّ زيدٌ^(١) ، وإن شئت قلت :
والظانِّيُّ إِيَّاه .

فإن أخبرت عن (ذئ المال) قلت^(٢) : الظانُّ أنا زيدا إِيَّاه ، والظانِّيُّ هو إِيَّاه ذو المال ؛
فيظهر ضميرك ، لأنَّ الفِعلَ لك ، والآلف واللام الأولى لذئ المال ، والآلف واللام الثانية لذئ
المال أيضا ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضمير زيد .

فإن أخبرت عن (المال) لم يجز في اللفظ : لأنَّ قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمَر . تقول :
هذا ذو مال ، ولا تقول : المال هذا ذوهُ . فإن جعلت مكانه ما يكون مثله في المعنى نحو قولك :
(صاحبه) و(مالكه) صلح^(٣) . فقلت - إذا أخبرت عن المال - : الظانُّ أنا زيدا صاحبه ، والظانِّيُّ
هو إِيَّاه المال .

= وباللام : الظان وظنه زيد أخاك أنا يحذف مفعولى الأول ، كما كان في الأصل .
وعند الاخفش : الظان والظانه زيدا أخاك أنا .
والمأزني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :
الظان زيدا أخاك أنا والظانه هو إياه أنا .
فالمتصل ضمير اللام ، والمتصل ضمير أخاك ، وهو ضمير زيد أبرزته لجرى الصفة على
غير صاحبها » .

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن زيد قلت : الـذي ظننت وظننى أخاك
زيد ، والظانه أنا أخاك وظننى إياه أو ظننيه زيد نحو ظننك ، وظننتك إياه .
أظهرت ضمير المفعول في الظانه ، لكونه ضمير اللام ، فلا يحذف ... وأظهرت لاني مفعولى
الظانه لأن أفعال القلوب يجب في الأغلب بذكر أحد مفعوليهما ذكر الآخر ، وأبرزت (أنا) لجرى
الصفة على غير صاحبها » .

وعند الاخفش : الظانه أنا أخاك ، والظانيه أو الظاني إياه زيد » .
(٢) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن (أخاك) قلت :
الذي ظننت وظننيه زيد أو ظننى إياه أخوك .
والظان أنا زيدا إياه وظننيه أو ظننى إياه أخوك .
وأجاز بعضهم الظانه أنا زيدا ، والأولى أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا من أن ناني المفصولين
يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما » .

وعند الاخفش : الظان أنا زيدا إياه ، والظاني هو إياه أخوك أو الظانيه هو أخوك ...
وأبرز الضمير في الظانيه هو والظاني هو إياه ، لكون الصفة للآلف واللام التي هي الأخ
والضمير لزيد ، وزيد وإن كان الأخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب » .

(٣) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٥٨ : « نحو : (غلام زيد) يجوز الاخبار عن المضاف مفردا ومن
المضاف إليه مفردا ، ولا يجوز الاخبار عنهما معا ، لأن المضمَر لا يدل على أكثر من واحد » .
وقال الرضى ج ٢ ص ٤٤ : « لا يخبر عن المضاف إليه أذ المضمَر لا يضاف » .

فإن أعملت الثاني فقلت : ظننت ، وظننى زيد منطلقا . فأنحبرت عن نفسك قلت :
الظانُّ ، والظانُّه زيد منطلقا أنا .

فإن أنحبرت عن (زيد) قلت : الظانُّه أنا / منطلقا ، والظانُّى لِيَّاه زيدٌ . فلم تحتج إلى (هو) ،
لأنَّ الألف واللام الثانية والفعل لزيد .

فإن أنحبرت عن (منطلق) قلت : الظانُّ أنا زيدا لِيَّاه ، والظانُّى هو لِيَّاه منطلق . فهذا
على المنهاج الذى ذكرنا فى باب أعطيت .

فإن قدِّمت فقلت : ظنننى ، وظننت زيدا منطلقا لِيَّاه ، على إعمال الأخير - خالف باب أعطيت ؛
وذلك أنك تقول : أعطانى ، وأعطانى زيد درهما ، فلم تعدَّ بضمير درهم ، وفى قولك : ظنننى ،
وظننت زيدا منطلقا - لا يَدُّ من لِيَّاه ، وذلك لأنَّك تقول : أعطيت زيدا ، ولا تذكر المفعول
الثانى فيجوز ، ولا يجوز ظننت زيدا ، لأنَّ الشكَّ إنما هو فى المفعول الثانى ؛ لأنَّ الثانى خبر
الأوَّل ، ولا يكون أبداً إلَّا بخبر ، وأضمرت الفاعل مضطراً فى قولك : ظنننى قبل ذكره ، لأنَّه
لا يخلو فعل من فاعل ، ولا يضمَّرُ المفعولُ قبل ذكره مضطراً فى قولك : ظنننى ؛ لأنَّه مستغنى عنه ،
فتذكره بعد أن ذكرت الاسم مظهراً حتى يرجع هذا الضمير إليه ، فمن ثمَّ قلنا فى باب الظنِّ
والشكِّ / هما المفعولان اللذان لا يقتصر على أحدهما دون صاحبه .

وكذلك : علمت ، وعلمنى زيد أخاك . فإن قلت : علمنى وعلمت ، فلا بدَّ من (لِيَّاه) .
تقول : علمنى ، وعلمت زيدا أخاك لِيَّاه . فهذا باب واحد .

• •

وكذلك الفعل الذى يتمدَّى إلى ثلاثة مفاعيل ، ولا يكون فى الأفعال ما يتمدَّى إلى أكثر
من ذلك إلَّا ما كان من ظرف ، أو حال ، أو فضلة من الكلام نحوهما . فإنه فى الأفعال كلها
ما يتمدَّى منها وما لم يتمدَّ على طريقة واحدة .

• • •

والفعل المتمدَّى إلى ثلاثة مفاعيل قولك : أعلم الله زيدا عمرا خيرَ الناس ، فلما ، أعلمه ذلك
خيرُه صار مفعولاً بالإعلام ، وما بعده على حاله ، فاعتبره بأنَّ تقول : علم زيد أنَّ عمرا خيرُ
الناس ، وأعلم الله زيدا أنَّ عمرا خيرُ الناس .

وكذلك تقول : رأى عمرو زيدا الطريف ، إذا أردت برأيت معنى علمت ، لارؤية العين .
فلن أراه ذلك غيره قلت : أرى عبد الله عمرا / زيدا خير الناس .
وكذلك نُبئت زيدا عمرا أخاك . فكذا هذه الأفعال .

ولا يجوز الاختصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأنَّ المعنى يُبطل العبارة منه ؛ لأنَّ
المفعولين ابتداءً وغيره ، والمفعول الأول كان فاعلا ، فاللزمه ذلك الفعل غيره ، وصار كقولك :
دخل زيد في الدار ، وأدخلته ليأها أنا .

فلذا أخبرت عن الفاعل في قولك : أعلم زيد عمرا خالدا أخاك قلت : المعلمُ عمرا خالدا
أخاك زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) لم يجز عندي إلّا أن تقول : المعلمُ زيدا إيّاه خالدا أخاك عمرو .
فلن أخبرت عن (خالدا) قلت : المعلمُ زيد عمرا إيّاه أخاك خالد . فلن أخبرت عن (الأخ)
قلت : المعلمُ زيد عمرا خالدا إيّاه أخوك . فلن لم تفعل هذا ، وقالت : المعلمه في بعض دوله
المفعولين - التيسر الكلام ، إلّا أن يكون الذي تقول فيه (المعلمه) المفعول الأول .
فلن كان كذاك جاز ، وإلّا لم يفهم . وقد أجازته كثير من البصريين في المفعولات كلها .
وليس قولهم في هذا شيئا .

فلن أخبرت بـ (الذي) في قولك : أعلم زيد عمرا / خالدا خير الناس قلت - إذا أخبرت عن
الفاعل - : الذي أعلم خالدا عمرا خير الناس زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) في قول من وصل الضمير قلت : الذي أعلم زيدا خالدا خير
الناس عمرو . تريد : الذي أعلمه ، فحلفت الهاء لطول الاسم ؛ كقولك : الذي ضربتُ
زيداً ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي أعلمه .

وإن فصلت الضمير قلت : الذي أعلم زيدا إيّاه خالدا خير الناس عمرو . ولا يجوز الحذف
على هذا ؛ لأنَّ الحذف يصلح في صلة (الذي) إذا وصلت بها بالمفعول الذي لا يتفصل بنفسه ،
فيحذف منه ، كما يحذف الاسم إذا طال . نحو قولك في اشهباب : اشهباب ، وفي ميث : ميث ،
وكذلك صبرورة . وقيدودة . إنمّا أضلّ هذه المصادر (١) : (فيقول) ، فاللزمه التخفيف .

(١) انظر الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ والجزء الثاني ص ١٢٦ - ١٢٧ ، ٢٢١

وإذا انفصل المضمر تمّ بنفسه ، فلم يجوز حلقه ، ألا ترى أنّك تقول : الذى ضربت زيد ، ولا تقول : الذى مرت / زيد ، لانفصال الكناية فى الثانى .

ولو قلت : الذى ضربت إياه زيدٌ - لم يجوز حذف (إياه) لانفصاله . فعلى هذا يجرى ما ذكرنا .

ثمّ نعود إلى تكثير المسائل فى باب الفعلين المعلوم أحدهما على الآخر فى قول النحويّين المتقدمين ، فإذا انقضى أخبرنا بنفسه ، وبالصواب الذى رآه أبو عثمان وأخبر عنه ، ولا يجوز غيره إن شاء الله .

إذا قلت : ضربنى وضربت زيدا أضمرت الفاعل فى ضربنى مضطراً قبل ذكره ، لأنّه لا يخلو فعل من فاعل ، فأخبرت عن (زيد) على قول النحويّين قلت^(١) : الضارب والضاربة أنا زيد ، ليكون الفعل غير متعدّد : كما كان فى القيل قبل الإخبار .

فإن أخبرت عن المقول ، وهو أنت أيّها المتكلّم قلت : الضارب هو ، والضارب زيدا أنا ، فخرج من هذا الشرط ، لأنك حديث الضارب ، ولم يكن متعلّياً فى الفعل ، ألا ترى أنّك إذا قلت : ضربت ، وضربنى زيد ، فأخبرت عن نفسك تقول : الضارب زيدا ، والضاربة هو أنا ، فتعدّى (ضربت) فى الإخبار ولم يكن متعلّياً فى الفعل ، فهذا الذى ذكرت لك من أنّ النحويّين جرّوا فيه على الاصطلاح . وإنما / الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، فحقّ الكلام أن يؤدّى فى الإخبار كما كان قبلاً ، فإن زاد أو نقص فسد الشرط .

ألا ترى أنّك إذا قلت : قام زيد ، فقيل لك : أخبر عن (زيد) قلت : القائم زيد .^٢

وإذا قيل لك : أخبر عن (الدار) فى قولك : زيد فى الدار - قلت : التى زيد فيها الدار ، فجعلت ضمير كلّ شيء تخبر عنه فى موضعه ، وجعلته خبراً .

وتقول فى قول النحويّين : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أخبرت عن نفسك قلت^(٣) المعطى والمعطيه زيد درهما أنا .

(١) انظر ص ١١٤ .

(٢) انظر ص ١١٧ - ١١٨ .

وإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعطية أنا درهما ، والمعطية زيد ، وإن شئت والمعطى إِيَّاه ، فهذا على خلاف الشرط ؛ لأنَّكَ عَطَيْتَ (أعطيت) ، ولم يكن متملِّيا في الفعل .

فإن قلت : أعطاني وأعطيت زيدا درهما - قلت - إذا أخبرت عن (زيد) - : المعطى ، والمعطية أنا درهما زيد .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : المعطية هو درهما ، والمعطية زيدا أنا ، وإن شئت : والمعطى زيدا إِيَّاه أنا ؛ فهذا على ما ذكرت لك .

وتقول على هذا الشرط / في الفعل الذي يتمدَّى إلى مفعولين ولا يقتصر على أحدهما كما قلت في هذا ، لا فصلَ بينهما إلَّا أنَّكَ في ذلك إذا عَطَيْتَ إلى واحد فلا يُدَّ أَنْ تَعُدَّ إلى آخر . فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ منطلقا ، والظانُّه أنا إِيَّاه زيد (١) .

وإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانُّه هو منطلقا ، والظانُّ زيدا إِيَّاه أنا .

وإن أخبرت عن (منطلق) على هذه الشريطة التي جرت في قولهم - قلت : الظانُّ هو إِيَّاه ، والظانُّ أنا زيدا إِيَّاه منطلق . فهكذا مجرى هذا في كلامهم .

وهذه المسائل تدلُّ على ما بعلمنا ، وتجرى على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال ثَمَّا يتمدَّى إلى مفعول وإلى اثنين وإلى ثلاثة ، وذلك قولك فيما تمثَّلَ إلى ثلاثة مفعولين في إعمال الأوَّل : أعلمت وأعلمنى إِيَّاه إِيَّاه زيدا عمرا خير الناس ، وإن شئت : أعلمت ، وأعلمني إِيَّاه زيدا عمرا خيِّرَ الناس .

فإن أعلمت الآخر قلت : أعلمت ، وأعلمنى زيد عمرا خير الناس .

/ وإن أخبرت على إعمال الأوَّل عن نفسك قلت : المعلمُ زيدا عمرا خيِّرَ الناس والمعلمه ، هو إِيَّاه إِيَّاه أنا ، فأظهرت (هو) ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لزيد (٢) .

٣
١١٥

(١) انظر ص ١١٩ - ١٢١

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٩ » وتقول في أعلمت وأعلمنى زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التاء أو الياء بالذی :

الذی أعلم وأعلمه زيد عمرا منطلقا أنا .

وباللام : المعلمه وأعلمه زيد عمرا منطلقا أنا .

وعند الإختصاص : المعلم والمعلمه زيد عمرا عمرا منطلقا أنا

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعلمة أنا عمرا خير الناس ، والمعلم هو إِيَّاه زيدٌ ، وإن شئت قلت : والمعلمية هو إِيَّاه زيد(١) . كلُّ ذلك حسنٌ ، لأنَّ المقول الأوَّل في موضعه .
فإن أخبرت عن (عمرو) قلت : المعلمُ أنا زيدا إِيَّاه خير الناس والمعلم هو إِيَّاه عمرو(٢) ، فأظهرت (أنا) و(هو) ، لأنَّ الألف واللام لعمرو ، والفتح الأوَّل لك ، والثاني لزيد . فلما جرى على غير نفسه أظهرت الفاعل .

فإن أخبرت عن (خير الناس) قلت : المعلم أنا زيدا عمرا إِيَّاه والمعلم هو إِيَّاه خير(٣)

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ « وإن أخبرت عن زيد بالذي قلت : الذي أعلمت وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .

وباللام : المعلمة أنا وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .
هذا عند من يجيز الاختصار على المقول الأول .

وعند سيبويه : المعلمة أنا عمرا منطلقا وأعلمنيه إياه زيد .

وعند الأخفش : المعلمة أنا والمعلمي عمرا منطلقا زيد .

إذا اقتصر على أول المقاميسل . وإن لم يقتصر :
فالمعلمة أنا عمرا منطلقا والمعلمي إياه إياه زيد .

فإياه الأول لعمرو والثاني لمنطلقا .

ويجوز المعلمية إياه زيد نحو ضريك وضربى إياك » .

(٢) قال الرضي ج ٢ ص ٥٠ : « وإن أخبرت عن عمرو بالذي قلت :

الذي أعلمت وأعلمنيه زيد منطلقا عمرو .

وباللام : المعلم أنا زيدا إياه منطلقا وأعلمنيه إياه زيد عمرو .

أبرزت أنا لجرى الصفة على غير صاحبها وإياه ضمير اللام لم يجز حذفه ، لأنَّ عائد اللام

لا يحذف على الأصح ، وجملته منقوصا ، إذ لو قدمته ، ووصلته بالمعلم فقلت : المعلمه أنا

لا لتبس بالمفعول ... وأما ذكرت منطلقا ، لأن ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث .

قيل : ووجب هنا ذكر المفعول الأول اعنى زيدا لئلا يلتبس الثاني بالأول .

ولتأمل أن يقول : إذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز أن يكون أحدهما الأول

والثاني أحد الباقيين ، لأن ذكر أحد الباقيين يوجب ذكر الثاني ، فيتمين أن المفعولين هما الثاني

والثالث .

بلى يمكن أن يقال : وجب ههنا ذكر الأول ، ليتبين من أول الأمر أن الضمير ليس المقول

الأول .

وتقول على مذهب الأخفش :

للمعلم أنا زيدا إياه منطلقا والمعلم هو إياه إياه عمرو .

فإياه الذي يمد هو ضمير اللام وهو القسام مقام عمرو المخبر عنه والثاني ضمير منطلق .

(٣) قال الرضي أيضا : « وإن أخبرت عن منطلقا بالذي قلت :

الذي أعلمت وأعلمنى زيد عمرا إياه منطلق » .

الناس ، وإن شئت قلت : و (المعلمية) إلا أن الثاني من المنصوبات إياه ، وهو ضمير خير الناس ،
ليقع كل واحد من هذه المقولات في موضعه . فإن وصلته وهو متباعد التبيين ولم يبين موضعه ؛
ألا ترى أن قولك : أعلمت زيدا أن (زيدا) هو الذي عرفته ، فإذا قلت / (عمرا خير الناس) .
فلنما عرفته أن عمرا خير الناس .

ولو قلّمت لصار المعنى : أن خير الناس المعروف بذلك هو عمرو ، وكان ذلك معلوما .
وصار (عمرو) الفائدة ، ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا - أن (عمرا) المدفوع (وزيدا)
هو المدفوع إليه . فضع هذه الأشياء مواضعها لتعرف معانيها .

وإن أحملت الآخر على قول النحويين قلت : أعلمت ، وأعلمني زيد عمرا خير الناس ،
فخبرت عن نفسك قلت : المعلم والمعلمه زيد عمرا خير الناس أنا . فقلت (المعلم) فلم تعدّه
كما كان في الفعل .

فلإن أخبرت عن (زيد) قلت على قولهم : المعلمه أنا عمرا خير الناس . والمعلمي إياه
إياه زيد ، وإن شئت : والمعلمية إياه زيد ، فصار إعمال الآخر كإعمال الأول في قولهم وفيما
ذكرنا (١) دليل على جميع الباب .

= والمعلم أنا زيدا عمرا إياه وأعلمني إياه منطلق .
أبرزت (أنا) لجرى الصفة على غير صاحبها ، وفصلت الضمير العائد إلى اللام ، أعني
إياه الذي بعد عمرا ، لتلا يلتبس لو اتصل بالفعول الأول ، وذكرت الثاني أعني عمرا للذكر
الثالث ، أعني ضمير اللام .

وأما ذكر الأول أعني زيدا ففيه النظر المذكور ، ويجوز : أعلمني إياه .
وعند الأختص : المعلم أنا زيدا عمرا إياه ، والمعلمي هو إياه منطلق أو المعلمية إياه هو .
وانما أبرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها .

(١) عقده ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٢٠٩ مجلسا لقوله :

المعلم والمعلمه زيد خير الناس إياه أنا .

وانظر الأشياء والنظائر أيضا ج ٢ ص ٧٢ .

هذا باب

الإخبار في قول أبي عثمان المازني

عن هذا الباب الذي مضى

٣
١١٧

إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد . فأعملت الآخر فإن الإخبار / عنك أن تقول (١) :
الضارب أنا ، والضاربني زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، وتجعل (أنا) خبره فيكون الخبر
هاهنا كالفاعل هناك ؛ لأنّ نظير الفعل والفاعل الابتداء والخبر ، ويصير قولك (الضاربني زيد
متعدياً ؛ كما كان في الفعل . ويكون جملة معطوفة على جملة كما كانت هنالك . فاعتبر هذا
فلأنّه لا يجوز غيره .

فإن قلت : ضربني ، وضربت زيدا . فأعملت الآخر أضمرت الفاعل قبل ذكره على شريطة
التفسير . فأخبرت عن زيد قلت : الضاربني هو ، والضاربه أنا زيد . جعلت (الضاربني) مبتدأ
وعديته ؛ كما عديته في قولك : ضربني ، وجعلت الخبر (هو) ؛ لأنك احتجت إلى أن يكون
مضمرا على شريطة التفسير ؛ كما كان في الفعل .

٣
١١٨

وما يصحّ هذا الباب : أنّه ليس شيءٌ بمنع من أن يخبر عنه ، وليس هكذا يقع في قول
النحويين ؛ لأنّك لو قلت : ظنّاني منطلقا . وظنّنت أخويك منطلقين ، فأخبرت عن المضمّر في
قولك : (ظنّاني) لم يجز . لأنّك كنت تقول في / التقدير : الظنّاني منطلقا ، والظانّ أنا أخويك
منطلقين هما . فلا يقع في قولك : والظانّ أنا أخويك : منطلقين شيءٌ يرجع إلى الآلف واللام
فيبطل ؛ لأنّه ليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنهما قلت : الظنّاني منطلقا هما ، فتجعل الخبر (هما)
وهو مضمّر . ثمّ تقول : والظانّ أخويك منطلقين أنا ، فتعطّل الجملة على الجملة ، وفي صلة
كلٍّ واحد منهما ضمير يرجع إليه . وسنذكر من المسائل ما يوضح صحّة هذا للمذهب ويبطل
ما سواه إن شاء الله .

(١) انظر ص ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٨

وفى قول النحويين أنك إذا قلت : ضربت ، وضربنى زيد - فإن الإخبار عن (الضارب) فى ضربت ، وعن الياء فى ضربنى واحد ، لأنهما يرجعان إلى شيء واحد . وذلك قولك على مذهب النحويين : الضارب ، والضاربى زيد أنا . وهذان - وإن كانا راجعين إلى شيء واحد - فإنما ذلك فى المعنى . فلما اللفظ . والموضع فمخالفاً له .

وفى قول أبى عثمان إن أخبرت عن (الضارب) قلت : الضارب أنا والضاربى زيد ، فتجمل (الضارب) مبتدأ ، / و(أنا) خبره ، ولا تُعَدُّ كما لم يكن فى الفعل متعدياً ، وتأتى بالفعل ، والفاعل فى الإخبار وهو : والضاربى زيد ، لأن الكلام إنما كان : ضربت وضربنى زيد ، فجعلت الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، وجعلت المتعدي متعدياً ، والممتنع ممتنعاً .

فإن أخبرت عن (الياء) فى ضربنى قلت : الضارب أنا ، والضاربى زيد أنا ، كما كنت قائلاً إذا أخبرت عن نفسك فى قولك : ضربنى زيد : الضاربى زيد أنا^(١) ، لأن قولك : وضربنى زيد هو هذا الذى وصفنا ، أفلا ترى إلى بيان هذا ، واشتتاله على كل اسم ، وامتناع قول النحويين من بعض الأسماء ، لامتناع الصلات من راجع إلى الموصولات .

ويقول النحويون : إذا قلت : ظننت ، وظننى أخواك منطلقاً - فالتقدير فى المعنى : أن يكون ظننىهما كظننهما بـ .

فإن أخبرت فى قول النحويين عن (الأخوين) فقلت : الظان أنا ، والظانان منطلقاً أخواك كان محالاً ، لأن قولك : (الظان أنا) الألف واللام للأخوين ، لأنهما الخبر ، وليس فى الصلة ما يرجع إلى الموصول فهذا عندهم محال / وكذلك هو على تقديرهم ، ويجيزون فى الذى ، لأنهم لا يحتاجون إلى تكريرها مرتين ، ولكنهم يذكرونها مرة ، ويمنعون أحد الفعلين على الآخر ، فيرجع الذكر فى أحدهما ، فيكون كلاماً . والتقدير : اللذان ظننت ، وظنننى منطلقاً أخواك فيصير الضمير فى ظنننى يرجع إلى اللذين .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٨ : وعند المازنى فى الإخبار عن الياء : الضاربى هو أنا والضاربى زيد أنا .

والأولى ان يقال : الضاربى زيد أنا .

وفى الإخبار عن الياء : الضاربى هو - مبتدأ وخبر - والضاربى زيد أنا . والأولى : والضاربى زيد .

والقول في هذه المسألة على قول أبي عثمان (١) وهي : ظننت ، وظننت أخواك منطلقا أن تقول -
 إذا أخبرت عن نفسك - : الظان أنا ، والظانان منطلقا أخواك ، فيحصر الألف واللام في (الظان)
 لك ، وتكمل (أنا) خبر الابتداء ؛ كما كان في المسألة فاعلا ، ولا تُعدُّ ، لأنَّه كان هناك
 غير مُتَّعِدٍّ ، ثمَّ تحذف عليه الجملة على ما كانت في الفعل . فهذا لا يمتنع منه شيء .
 فكلُّ ما ورد عليك من هذا الباب فقمه على ما ذكرت لك تجده مستقيا إن شاء الله .

(١) قال الرضى ج ٢ ص ٤٩ : د وتقول في ظننت وظننتي زيد أخاك مخبرا عن النساء أو
 الياء . . . باللام :

الظان وظنه زيد أخاك أنا .

يحذف مفعول الأول ، كما كان في الأصل .
 وعند الأفش : الظان والظانان زيد أخاك أنا .
 والمأزني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :
 الظان زيدا أخاك أنا والظانان هو إياه أنا .

فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير أخاك وهو : ضمير زيد أبرزته ، لجرى الصفة على
 غير صاحبها . .

هذا باب

من الذى والى

ألفه النحويون فأدخلوا (الذى) فى صلة (الذى)

وأكثرها فى ذلك

٣
١٢١

/ وإنما قياسه قياس قولك : الذى زيد أخوه أبوك . فتصل (الذى) بالابتداء والخبر ، وقولك : (أبوك) خبر الذى ؛ لأنه ابتداء فتقول - إذا كان (الذى) غير مبتدأ - : رأيت الذى أخوه أبوك ، فكأنك قلت : رأيت زيدا . وقد أعلمتك أن (الذى) يوصل بالفعل والفاعل ، وبالابتداء والخبر ، والظرف ، ولا بُدَّ فى صلة الذى من راجع إليه يوضحه . فإذا قلت : رأيت الذى قام ، فاسمه فى قام ، وكذلك : رأيت الذى فى الدار .

فإن كان الاستقرار والقيام لغيره - قلت : رأيت الذى فى الدار أبوه ، ورأيت الذى قام صاحبه . على ذلك يجرى ، كذلك : رأيت الذى إن يأتى آتاه ، لأنَّ المجازاة جملة ، وفيها ما يرجع إليه .

وإذا وصلت (الذى) بالذى فلا بُدَّ للثانى من صلة وخبر ، حتى يكون فى صلة الأول ابتداء ، وغيرها (١) .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « ويتندر أيضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدرية بالذى ، لأنهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا . أما قوله :

وَمِنَ النَّفَرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّثَامُ حَلَقَةُ الْبَابِ قَعَقَعُوا

فيروونه : من نفر الثم الذين .

والأولى : تجويز الرواية الأولى ، لأنها من باب التكرير اللفظى كأنه قال : من نفر اللائى اللائى . فان تغايرا نحو الذى من فصل كان أسهل عندهم .

قال ابن السراج : دخول الموصول على الموصول لم يجرى فى كلامهم ، وإنما وضعه النحاة رياضه للمتعلمين وتديبا لهم .

وفى الخزائن ج ٢ ص ٥٣٠ : قال أبو على : « قد جاء فى التنزيل وصل الموصول بالموصول على ما يحل عليه النحويون مسائل هذا الباب .

زعموا أن بعض القراء قرأ : (فاستغاثه الذى من شيعته) « وفتح ميم من » =

ثقول : الذى الذى فى داره زيد أخوك . فقولك (الذى) ابتداء ، والثانى مبتدأ فى صلته ، وقولك (فى داره) فيه ضميران : مرفوع بالاستقرار ، ومخفوض بالإضافة . فالمرفوع يرجع إلى الذى الثانى ، والمخفوض يرجع إلى الأول (زيد) خبر الذى الثانى ، و (أخوك) خبر الذى الأول ؛ لأن الثانى صار بصلته ، وخبره صلة للأول (١) . فهذا مجرى هذا الباب .

وتقول : الذى التى اللذان ضربا جاريتها أخواك عنده عبد الله . (فالذى) ابتداء ، و (التى) ابتداء فى صلة التى ، و (اللذان) ابتداء فى صلة التى ، وقولك (ضربا) جاريتها صلة اللذين ،

= وفى البحر المحيط ج ١ ص ٩٥ : « وقرأ زيد بن على : (والذين من قبلكم) بفتح ميم (من) قال الزمخشري : وهى قراءة مشككة ، وجهها على اشكالها أن يقال : أقسم الموصول الثانى بين الأول وصلته تأكيداً . »

وهذا التخريج الذى خرج الزمخشري قراءة زيد عليه هو مذهب لبعض النحويين : زعموا أنك إذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر فى منناه مؤكد له ، لم يحتج الموصول الثانى إلى صلة نحو قوله :

من النفر اللاتى الذين إذا هم يهاب اللثام حلقة الباب قعقعوا

فاذا وجوابها صلة اللاتى ، ولا صلة للذين ، لانه انما أتى به للتوكيد .
قال أصحابنا : وهذا الذى ذهب اليه باطل ، لأن القياس إذا أكد الموصول أن تكرره مع صلته ، لأنها من كماله ، وإذا كانوا أكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه ، لافتقاره إليه ولا يمدونه وحده إلا فى ضرورة فالأحرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذى الصلة بمنزلة جزء منه .

وخرج أصحابنا البيت على أن الصلة للموصول الثانى وهو خبر مبتدأ محذوف ذلك المبتدأ والموصول فى موضع الصلة للأول .

تقديره : من النفر اللاتى هم الذين إذا .. وجاز حذف المبتدأ واضماره ، لطول خبره .
فعل هذا تخرج قراءة زيد ..

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ - ٥٣١ .

وقد جاء ادخال الموصول على الموصول فى قول الأحموس :

إن الشباب وعيشنا اللذ الذى كنا به زمناً نُسِرُّ ونُبْجَلُ

انظر مذهب الأغانى ج ٣ ص ١٨٧ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك : (فى داره) صلة الذى الأخير وعالده مستتر فى الظرف و (عمرو) خبر الذى الأخير و (الذى) الأخير مع صلته وخبره صلة الذى الأول وعالده الأول الهاء المحرر فى داره .
(زيد) خبر الذى الأول كأنك قلته : الذى ساكن داره عمرو زيد » .

من هذا يتبين لنا الاتفاق فى التمثيل والتوجيه وكلام الرضى هنا انما أخذه من أصول ابن السراج كما يقول البغدادى فى الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ وابن السراج أصغر تلامذة المبرد كما قدمنا .

والهاء في جاوريتها ترجع إلى التي ، و (أخوالك) خبر اللذين فتتمت صلة الذي (١) ، وقولك (عبدالله) خبر الذي .

فإن أدخلت على هذا (كان) فالكلام على حاله إلا الذي ، وعبد الله فإنك جاعل أحدهما اسم (كان) ، والآخر خبره .

وتقول : اللذان التي في الدار صاحبتهما أخوالك على ما شرحت لك .

فإن قلت الذي التي اللذان اللذين التي في الدار جاريتهما منطلقون إليهما صاحباهما أخوه . زيدٌ - كان جيّدا بالغا .

تجعل (الذي) مبتدأ ، و (التي ابتداء في صلة الذي ، و (اللذان) ابتداء في صلة التي ، و (الذين) ابتداء في صلة اللذين ، و (التي) ابتداء في صلة الذين ، وقولك (في الدار) صلة التي و (جاريتهما) خبر التي ، والضمير يرجع إلى اللذين ، وقد تمت صلتهم ؛ لأنّ (التي) وصلتها ابتداء ، و (جاريتهما) خبر ذلك الابتداء . فقد / تمت صلة اللذين ، وقولك (منطلقون إليهما) خبر (الذين) ، فقد تمت صلة اللذين ، وقولك (صاحباهما) خبر (الذين) فقد تمت صلة (التي الأولى) ، و (أخوه) خبر التي الأولى ، والهاء ترجع إلى الذي . فقد تمت صلة الذي ، و (زيد) خبر الذي فقد صحّ الكلام .

٣
١٢٢

(١) في الرضى أيضا : « وتقول : الذي التي اللذان أبواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده

تبتدئ بالموصل الأخير ، فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر ، لاستغناؤه بما في حيزه عما قبله ، واحتياج كل ما قبله إليه لكونه من صلته .
فنقول : (أبواهما قاعدان) صلة اللذان ، وعائده الضمير المجرود في أبواهما وخبره كريمان . وهذه الجملة أعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي ، والعائد اليّ لتي من صلته انفسير المجرود في لديها . فالتى مبتدأ مع صلتها المذكورة وعريضة عنده خبره .
والجملة أعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة إليه الهاء المجرودة في عنده .

والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن .
وهكذا العمل ان زادت الموصولات . . . »

ويريد المبرد بقوله : فتتمت صلة الذي أن جملة اللذان مع الصلة والخبر صلة التي الواقع مبتدأ في صلة الذي ، وجملة التي والصلة والخبر وهو عندي صلة الذي .

هذا باب

الإضافة

وهو باب النسب

اعلم أنَّك إذا نسبت رجلا إلى حيٍّ أو بلدٍ أو غير ذلك - ألحقت الاسم الذي نسبت به إليه ياءً شديدة ، ولم تُخَفِّفْها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم (١) . وذلك قولك : هذا رجل قَيْيٍ ، وبَكْرِيٍّ ، وكذلك كلُّ ما نسبت به إليه .

واعلم أنَّ الاسم إذا كانت فيه ياءٌ قبلَ آخره ، وكانت الياءُ ساكنة ، فحلَّفُها جائزٌ ؛ لأنَّها حرف ميمٌ ، وآخر الاسم ينكير لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ، فحلَّفوا الياء الساكنة لذلك .

وسببوه وأصحابه يقولون : إثباتها هو الوجه (٢) . وذلك قولك في النسب إلى سُلَيْمٍ : سُلَيْمِي ، وإلى ثَقِيفٍ : ثَقَفِيٍّ ، وإلى قُرَيْشٍ : قُرَيْشِيٍّ .

(١) في سببويه ج ٢ ص ٦٩ : باب الإضافة وهو باب النسب ، اعلم انك اذا أضفت رجلا إلى رجل ، فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياء الإضافة .
فان أضفته إلى بلد ، فجعلته من أهله ألحقت ياء الإضافة ٠ ٠ ٠

ويعتبر المبرد تخفيف ياء النسبة في حشو النسر من اللحن ، وقد لمن ابا نواس في ذلك وقال : انما يجوز ذلك في القوافي .

انظر الموضح ص ٢٦٧ ، والخصائص ج ٣ ص ٣٢٧ .

(٢) في سببويه ج ٢ ص ٦٩ : قال الخليل : كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه ، وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا فهم على القياس .
فمن المعدول الذي هو على غير القياس قولهم في هذيل : هذلي ، وفي فقيم كنانة : فقي وفي مليح خزاعة : مليحي ، وفي ثقيف : ثقفى ٠ ٠ ٠

وفي الخصائص ج ١ ص ١١٦ : وأما ما هو أكثر من باب شئني ، ولا يجوز القياس عليه ، لأنه لم يكن هو على قياس ، فقولهم في ثقيف : ثقفى - وفي قريش : قرشى . وفي سليم : سلمى .

فهذا - وإن كان أكثر من شئني - فانه عند سببويه ضعيف في القياس ، فلا يجوز على هذا في سعيد : سمدى ولا في كريم : كرمى ٠ ٠ ٠

وإثباتها كقولك في نَمِير : نُمَيْرِي ، وَقَشِير : قُشِيرِي / ، وَعَقِيل : عَقِيلِي ، وَتَمِيم : تَمِيمِي .
فلان كانت هاء التانيث في الاسم فالوجهُ حذفُ الياء ؛ لما يدخل الهاء من الحذفِ
والتغيير . وذلك قولك في ربيعة : رَبِيعِي ، وفي حنيفة : حَنْفِي ، وفي جذيمة : جَذِمِي ، وفي ضُبَيْعَة :
ضُبَيْعِي^(١)

فَأَمَّا قولُهُم في الخُرَيْبة : خُرَيْبِي ، وفي السَّلِيقة : سَلِيْقِي^(٢) فهذا بمنزلة الذي يُبَلِّغ به
الأَصْل ؛ نحو : لَحِجَتَ^(٣) عينه ، و(اِسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ)^(٤) . والوجه ما ذكرت لك .
فلان كانت الياء متحركة لم تحذف . وذلك قولك في جَمِير : جَمِيرِي ، وفي جَثِير : جَثِيرِي .

- (١) في مسيبويه ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ « باب ما حذف الياء والواو فيه القياس »
وذلك قولك في ربيعة : رَبِيعِي ، وفي حنيفة : حَنْفِي ، وفي جذيمة : جَذِمِي ، وفي جهينة :
جَهْنِي ، وفي قتيبة : قَتَبِي . . .
وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء ، لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى
الاسم ، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف ، إذ كان من
كلامهم أن يحذف لامر واحد ، فكلمة ازداد التغيير كان الحذف ألزم . . .
جذبية : بفتح الجيم ، ضبيعه : بضم الصاد . انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥١ ، ٢٩٢ .
(٢) في مسيبويه ج ٢ ص ٧١ « وقالوا في خريبة : خربى وقالوا : سلقى للرجل يكون من
أهل السليقة » جاء ذلك في قول الشاعر :

ولكن سلقى أقول فأعربُ
ولست بنحوي يلوئك لسانه

شواهد الشافية ص ١١٢

(٣) لححت عينه : التصقت .

(٤) المجادلة : ١٩ .

هذا باب

النسب إلى كل اسم قبل آخره ياءً مشددة

واعلم أنه لا بُدَّ من حذف إحدى الياءين ؛ لاجتماع الياءات والكسرة . والتي تحذفها المتحركة ؛ لأنها لو بقيت للزمها القلب والتغيير .

فأما القلب فلانفتاح ما قبلها ، وأما التغيير فلاجتماع الحركات مع الحروف المعتلة .
فلو شئت لأسكنت . وذلك قولك في النسب / إلى أسيد : أسيدى ، وإلى هين : هينى ، وإلى
ميت : ميتى . لا يكون إلا ذلك ^(١) . وقد كان يجوز التخفيف من قبل ياء النسب استغناء
للإدغام في حروف اللين ، فلما توالى الياءات والكسرة لم يكن إلا التخفيف .
فأما التخفيف الأول فهو قولك في ميت : ميت ، وكذلك في سيد : سيد ، وفي هين :
هين ، ولين : لين .

ويلزم التخفيف باب صبرورة ، وقينودة ، وكينونة ، لكثرة العدد . ولولا التخفيف لكان
كينونة ، وصبرورة ؛ لأنها فيعلولة .

فإن قال قائل : فما أنكرت أن يكون فعلولة ؟

قيل له : لو كانت فعلولة لخالفتم ؛ لأن هذا البناء لا يكون إلا مضموم الأول ، وكنت .
تقول : كونونة ، وقودودة ؛ لأنها من القود ، والكون ؛ ألا ترى أن (ميت) لو كان (فعل) لكان
موت ؛ لأنه من الواو ، ولكنه محذوف من فيل . فهذا أمر واضح ^(٢) .

(١) في سبويه ج ٢ ص ٨٥ - باب الإضافة إلى كل اسم ولى آخره ياءان متبعية أحدهما في الأخرى .

وذلك نحو : أسيد وحبير ولبيد : فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة ، وحذفت المتحركة ، لتقارب الياءات مع الكسرة التي في آخر الياء والتي في آخر الاسم ، فلما كثرت الياءات وتقاربت وتوالى الكسرات التي في الياء والذال استغنى فحذفوا ، وكان حذف المتحرك هو الذى يخففه عليهم ، لانهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى فيه من الحركات التي لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرتين مثل أسيد ، لكرهيتهم هذه المتحركات ، فلم يكونوا ليفروا من الثقل إلى شيء هو فى الثقل مثله * .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٢٢ ، وأسرار العربية ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٢) تقدم شرح ذلك فى الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ ، والجزء الثانى ص ١٢٦ - ١٢٧ ، ٢٢١ وهذا الجزء ص ١٢١ .

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف

فما آخره حرف لين

٣
١٣٦

/ اعلم أنَّ ما كان من ذلك على فَعْلٍ فَإِنَّ الْأَلْفَ مُبْدَلَةٌ مِنْ يائه أو واوه . وذلك قولك : رَحًا ، وقفًا ، وعصًا .

واعلم أنَّ النَّسَبَ إِلَى ما كان من الياء كالتَّسَبُّبِ إِلَى ما كان من الواو . وذلك أَنَّكَ تَقْلِبُ هذه الْأَلْفَ واوا مِنْ أَيْ البابين كانت . تقول في قَفَا : قَفَوِي ، وفي عَصَا : عَصَوِي ، وكذلك حَصَى ، ورَحَى . تقول : حَصَوِي ، ورَحَوِي .

وإنما قَلَبْتَ الْأَلْفَ المُنْقَلِبَةَ من الياء واوا ؛ لِكِرَاهَيْتِكَ اجْتِمَاعَ الياءات والكسرات^(١) ، فصار اللفظُ في النَّسَبِ إِلَى المَقْصُورِ الذي على ثلاثة أحرف واحدا .

• • •

وكذلك إِنْ كان على فَعْلٍ ؛ نحو : عَمَرٍ ، وشَقِي . ذهبتَ به في النَّسَبِ إِلَى (فَعْلٍ) فقلت : عَمَوِي ، وشَقَوِي ، وفي النَّسَبِ إِلَى الشَّجِيِّ : شَجَوِي ، فإِنَّمَا فعلت ذلك كراهيةً لاجْتِمَاعِ الياءات والكسرات . وأنت في غير المعتلِّ كنتَ تفعل ذلك كراهيةً لتوالي الكسرتين والياءتين . فهذا هاهنا أَوْجِبُ (٢) .

• • •

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهم إذا كان على ثلاثة أحرف ؛ وكان منقوصًا للفتحة التي قبل اللام . تقول في هَدَى : هَدَوِي ، وفي رَجُلٍ اسمه حصي : حصَوِي ، وفي رَجُلٍ اسمه رحى : رَحَوِي ، فإنما منهم من الياء إذا كانت مبدلة استغالا لظاهرها أنهم لم يكونوا ليظهروها إلى ما يستخفون إنما كانوا يظهرونها إلى توالي الياءات والحركات وكسرتها ، فيصير قريبًا من أميي ، فلم يكونوا ليردوا الياء إلى ما يستثقلون ، إذ كانت معتلة مبدلة فرارًا مما يستثقلون • • » . وانظر أسرار العربية ص ٣٧٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « وإذا كانت الياء ثالثة ، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسورًا فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيره كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه • وذلك قولهم في عم : عموي ، وفي رد : ردوي ، وقالوا كلهم في الشجي : شجوي • » .

فأما غير المعتل فنحو قولك في النور : نَمَرِي ، وفي شجرة : شَقِيرِي ، ألا ترى أنك قد سويت بين (فعل) ، / و (فعل) . فلو كان مكان الكسرة ضمة لم تغيره ، لأنه لم يتوال ما تكره . وذلك قولك في سمرة : سَمَرِي لا غير (١) .

فإن كان على (فعل) و (فعل) جرى مجرى غير المعتل . وذلك أنه يُسَكَّن ما قبل آخره ، فيقع عليه الإعراب كما يقع على غير المعتل . وذلك قولك : هذا ظبي ، ودلو ، ونحى ، وجرؤ فاعلم : على هذا يجري جميع هذا . فإذا نسبت إليه قلت : ظبي ، ونحى ، وكذلك إن لحقت شيئا منه الهاء ، لأن ياء النسب تعاقب هاء التانيث (٢) . فكل ما نسبت إليه فالهاء ثلثة منه ، فكأنه لم تكن هاء .

ألا ترى أنك تقول في النسب إلى ظلمة : ظلمى ، وإلى حملة : حملى . فأما قول يونس في النسب إلى ظبية : ظبوى فليس بشئ . إنما القول ما ذكرت لك (٣) .

= وذلك لأنهم راوا (فعل) بمنزلة (فعل) في غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات . . .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ : وإن أضفت الى (فعل) لم تغيره ، لأنها أنسا هي كسرة واحدة . كلهم يقولون : سمرى .

(٢) عرض في كتابه المذكر والمؤنث لمشابهة ياء النسبة لهاء التانيث فقال : « الهاء كياء النسب . تقول : بطة وسط وتمر وتمر ، وشعيرة وشعير ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء ، وكذلك تقول : زنجى وزنج وسندى وسند ، ورومى وروم ، ويهودى ويهود . فلا يكون بين الجمع والواحد إلا الياء المشددة . وكذلك التصغير ، إنما تصغر ما قبل الياء ثم تالي بها فى أى وزن كان . وكذلك فعل بالهاء . . » الورقة ١٣٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ : باب الإضافة الى كل اسم كان آخره ياء ، وكان الحرف الذى قبل الياء ساكنا ، وما كان آخره واوا وكان الحرف الذى قبل الواو ساكنا .

وذلك نحو : ظبى ورمى وغزو ونحو . تقول : ظبى ورمى وغزوى ونحو ، ولا تغير الياء والواو في هذا السبب ، لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل . تقول : غزو فلا تغير الواو ، كما تغير فى غد ، وكذلك الإضافة الى نحى والى العرى . فإذا كانت هاء التانيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافا :

فمن الناس من يقول في رمية : رمى . وفى ظبية : ظبى . وفى دمية : دمى . وفى فتية : فتى ، وهو القياس من قبل أنك تقول : رمى ونحى ، فتجرى مجرى ما لا يعتل ، نحو : درع وترس ومتن ، فلا يخالف هذا النحو . كأنك أضفت الى شيء وليس فيه ياء . .

وحديثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول فى ظبية : ظبى ، ولا ينبغي أن يكون فى القياس إلا هذا . . .

فإن كانت الياء شديدة أصليّة فإنّ النسب على ضربين :

الأحسن في النسب إلى حيّة : حيويّ . تُحرّك ما قبل الياء الثانية ؛ لتقلبها ألفا ، فإنّها إذا كانت كذلك انقلبت واوا / في النسب ، وإنّ تُرِكَتْ على حالها جاز ، وفيه قُبُحٌ ؛ لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة . وذلك قولك : حيي .

ومن قال : حيويّ قال في النسب إلى ليّة - وهو المصدر من لويت - : لويّ ؛ لأنّها لويّة في الأصل . فلما زال الإدغام أظهرت الواو (١) .

فإن كانت الياء زائدة مُثَقَّلة فلا اختلاف في حذفها لياء النسب . وذلك قولك في النسب إلى بُخْتِي : بُخْتِي فاعلم ، وإلى بخاتي : بخاتي فتصرف (٢) ؛ لأنّ الياء الظاهرة ياء النسب . فإنّما وجب حذف هاتين اليائين لياي الإضافة ؛ لأنّ ياي الإضافة تُعاقب هاء التانيث ، فنقول في النسب إلى طُلُحَة : طُلُحِي ، وإلى حَنْظَلَة : حَنْظَلِي . وإنّما عاقبتها ؛ لأنّه يوتى بها زائدة في الاسم بعد الفراغ من تمامه ، فلمّا يَحُلَّانَ محلّا واحدا . ألا ترى أنّك تقول تمرّة ، وتمر ، وبرّة وبرّ ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلّا الهاء .

• وأما يونس فكان يقول في طيبة : طبوي وفي دمية : دموي ، وفي فتية : فتوي . فقال الخليل : كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعله . - هذا قول الخليل وزعم أن الأول أقبسهما وأعربهما •

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « وسألته عن الإضافة إلى حية ، فقال : حيوي كراهية أن تجتمع الياءات ، والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهدلة : حيوي ، وحركت الياء ، لانه لا تكون واو ثابتة وقبلها ياء ساكنة »

فان أضفت إلى لية قلت : لوي ، لأنك احتجت إلى تحريك هذه الياء ، كما احتجت إلى ان تحرك ياء حية ، قلما حركتها رددتها إلى الأصل ، كما تردّها إذا حركتها في التصغير . ومن قال : اميي قال : حيي ، وكان أبو عمرو يقول : حيي وليي وليّة من لويت يده لية • وانظر الأشباه ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ •

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧ « وأما بخاتي فليس بمنزلة مدائني ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للإضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد إذا كسرتة للجمع ، فصارت بمنزلة الياء في حذيرة إذا قلت : حذار •

وفي اللسان : جمل بختي وناقة بختية : وهي جمال طوال الاعناق ، ويجمع على بخت وبخات وقيل : الجمع بخاتي غير مصروف •

وتقول على هذا : زَنْجِيٌّ وَزَنْجٍ ، وَرُومٍ ، وَرُومٌ ، فلا يكون بينهما إلّا الياء المشدّدة ؛
فلذلك حَلَّتْنا محلّاً واحداً .

فلَمّا كانت الهاء تُحذف لياء النسب / كان حُلْفُ الياء لها أوجبٌ ؛ لأنّك لو أقررتها كنت
تجمع بين أربع ياءات مع العلة التي ذكرنا من مضارعة الهاء . فعل هذا فلجّر هذا الباب (١) .
 $\frac{3}{178}$

(١) انظر تمليق رقم ٢ من ص ١٣٧ .

هذا باب

الإضافة إلى الاسم الذى يكون آخره

ياء مُتَدَدَةً ، والأخيرة لَامُ الْفِعْلِ

اعلم أنَّك إذا نسبته إلى شيء من ذلك فإنَّ الوجه أن تحذف من الاسم الياء الخفيفة
التي كنت تحذفها من حنيقة ، وثقيف ، فإذا فعلت ذلك انقلبت الياء فيها ألفا ، ثم انقلبت
واو ليأتي النسبة ، كما تعجب في لامات الفعل .

فمن ذلك قولك في عليٍّ : عَلَيٌّ ؛ لأنك لما حلفت الياء التي تزيد في (فَعِيل)
صارت (عَلِيٌّ) . فاعلم على وزن حم ، فذهبت بفعل إلى فعل لا ذكرت لك قبل هذا الباب ،
فقلت : عَلَيٌّ ؛ كما قلت : عَلِيٌّ .

ومثَّل ذلك النسب إلى أمية . تقول : أمويٌّ . تحذف ياء التصغير ، فيصير كأنك نسبت
إلى (فَعُول) .

وكذلك قُصَيٌّ . تقول في النسب إليه : قُصَرِيٌّ .

/ فعل ما ذكرت لك فأجر هذا الباب (١) .

٣
١٣٠

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ : باب الإضافة إلى فعيل أو فاعل من بنات الياء والواو التي
الياءات والواوات لأمهات .

وذلك قولك في عدي : عدوي . وفي غني : غنوي . وفي قصي : قصوي . وفي أمية : أموي .
وذلك أنهم كرهوا أن توالي في الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من
سليم وثقيف حيث استنقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة ، لأنك
إذا حذفنا الزائدة فأنما تبقى التي تصير ألفا . كأنه أضاف إلى فعل أو فعل .
وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : أميي ، فلا يغيرون . . .

هنا باب

النسب إلى المضاف من الأسماء

اعلم أن الإضافة على ضربين :

أحدهما : ما يكون الأول معروفا بالثاني ؛ نحو قولك : هذه دارُ عبد الله ، و غلامُ زيد ، فإن نسبت إلى شيء من هذا فالوجهُ أن تنسب إلى الثاني ، لأنَّ الأول إنما صار معرفة به .

وذلك قولك في ابن الزبير : زُبَيْرِي^(١) ، وفي غلام زيد^(٢) : زَيْدِي .

والوجه الآخر في الإضافة : أن يكون المضاف وقع علما ، وانضاف إليه من تمامه ، فالباب النسبُ إلى الأول ، وذلك قولك في عبد القيس : عَيْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى رجل من عبد الدار : عَيْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى أبي عبد الله بن دارم^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ - ٨٨ « فاما ما يحذف منه الاول فنحسو : ابن كراع وابن الزبير تقول : زُبَيْرِي وكراعي . تجعل ياء الإضافة في الاسم الذي صار به الأول معرفة ، فهو أبين وأشهر إذ كان به صار معرفة » .

ومن ثم قالوا في أبي مسلم : مسلمي ، لأنهم جعلوه معرفة بالآخر ، كما فعلوا ذلك بأبن كراع غير أنه لا يكون غالبا حتى يصير كزيد وعمر ، كما صار به كراع غالبا . وأبو فلان عند العرب كابن فلان .

ألا تراهم قالوا في أبي بكر بن كلاب : بكري ، كما قالوا في ابن دعلج : دعلجي ، فوقعت الكنية عندهم موقع ابن فلان » .

(٢) في شرح الشافيه للرضي ج ٢ ص ٧٣ : « لا ينسب الى المركب الاضالى الا مع العملية كابن الزبير وامريء القيس » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذي لا يعرف بالمضاف اليه ، ولكنه معرفة ، كما صار معرفة بزيد ، وصار الأول بمنزلة لو كان علما مفردا ، لأن المجزور لم يصير الاسم الأول به معرفة ، لأنك لو جعلت للمفرد اسمه صار به معرفة ، كما يصير معرفة إذا سميته بالمضاف . فمن ذلك عبد القيس وامرؤ القيس فهذه الأسماء علامات كزيد وعمر ، فإذا أضفت قلت : عَيْدِي وامرئي وامرئي . فكذلك هذا وأشباهه .

وسألت الخليل عن قولهم في عيد مناف : منافى فقال : أما القياس فكما ذكرت لك ، إلا أنهم قالوا : منافى مخافة الالتباس ، ولو فصل ذلك بما جعل أسما من شيئين جاز لكراهية الالتباس » .

وانظر نسب عبد الله بن دارم في جمهرة الأنساب ص ٢٢٩ ، ٤٦٧ والاشتقاق ص ٢٣٤ .

وقد تشتقُ العربُ من الاسمين اسما واحدا لاجتناب اللبس؛ وذلك لكثرة ما يقع (عبد) في أسمائهم مضافا ، فيقولون في النسب إلى عبد القيس : عَيْقَسِي ، وإلى عبد الدر : حَبْلَرِي ، وإلى عبد شمس / : عَيْشِي^(١) . والْوَجْهُ ما ذكرت لك أولا . وإنما فُعل هذا لعلة اللبس .

٣
١٣١

(١) في سيبويه ج٢ ص ٨٨ : « وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسما بمنزلة جعفر ، ويجعلون فيه من حروف الاول والآخر ، ولا يخرجونه من حروفهما ، ليصرف ، كما قالوا : السبط فجعلوا فيه حروف السبط اذ كان المعنى واحدا .. فمن ذلك عيشي وعبدري ، وليس هذا بالقياس انما قالوا هذا ، كما قالوا : علوي وزباني . فذا ليس بقياس ، كما أن علوي ونحو علوي ليس بقياس » .

هذا باب

الإضافة إلى الاسمين اللذين يُجعلان اسما واحدا

اعلم أنك إذا نسبت إلى اسمين قد جعلنا اسما واحدا فإِنما النسب إلى الصدر منهما . وذلك قولك في النسب إلى بعلبك : بعلبي ، وإلى حضرموت : حضرمي ، وإلى رام هرمرز : رامي^(١) . وقد يجوز أن تشتق منهما اسما يكون فيه من حروف الاسمين ، كما فعلت ذلك في الإضافة . والوجه ما بدأت به لك . وذلك قولك في النسب إلى حضرموت : حضرمي^(٢) ، كما قلت . [في عبد شمس ، وعبد الدار^(٣) : حبشي ، وعبدري .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر ، فجعلنا اسما واحدا » .

كان الخليل يقول : تلقى الآخر منهما ، كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة ، لأن طلحة بمنزلة حضرموت » .

ومن ذلك خمسة عشر ومصد يكره في قول من لم يضاف ، فإذا أضفت قلت : مصدي وخمسي فهكذا سبيل هذا الباب ، وصار بمنزلة المضاف في القاء أحدهما حيث كان من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « وقالوا : حضرمي ، كما قالوا : عبدري ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف » .

وانظر في النسب إلى المركب الكامل ج ٨ ص ٢ - ٥ .

والمختص ج ١٣ ص ٢٤٢ - ٢٤٥ وشرح الشافعي ج ٢ ص ٧١ - ٧٧ .

(٣) تصحيح السيرافي .

هنا باب

ما يقع في النسب بزيادة

لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب

وذلك قولك في الرجل تنسبه إلى أنه طويل اللحية : لِحْيَائِي ، وفي [طويل الجُمَّة] (١) : جُمَائِي ، وفي طويل الرقبة : رَقَبَائِي ، وفي كثير الشعر : شَعْرَائِي ، فإنما زدت لما أخبرتك به من المعنى فإن نسبت رجلا إلى رقة ، أو شَعْر ، أو جُمَّة / قلت : جُمِي ، وشَعْرِي ، وِرْقَبِي ، لأنك تزيد فيه ما تزيد في النسب إلى زيد ، وعمر (٢) .

٣
١٣٢

(١) تصحيح السيرافي .

والجمة : مجتمع شعر الرأس .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ « باب ما يصير إذا كان عاما في الإضافة على غير طريقته ، فمن ذلك قولهم في الطويل الجمة : جمائي . وفي الطويل اللحية : لحيائي . وفي الغليظ الرقبة : رقبائي . »

فإن سميت برقبه أو جمة أو لحية قلت : رقبى ولحيى وجمى ولحوتم ، وذلك أن المعنى قد تحول إنما أردت حيث قلت جمائي : الطويل الجمة . وحيث قلت اللحيائي : الطويل اللحية . فلما لم تكن ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى .
وقال في ص ٧٠ : « فهذا كجرائي وأشباهه . . وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن : روحاني . . »

وفي المخصص أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب نذكر طرفا منها :

- رجل أشعر وشعراني كثير الشعر في رأسه وجسمه . المخصص ج ١ ص ٦٢ .
- سيلاني : ضخم السبلة ج ١ ص ٦٥ .
- رجل شعتماني . طويل خفيف اللحم مشبه بالخمر المشتمة ج ٢ ص ٧٠ .
- رجل كلماني : جيد الكلام ، فصيح ج ٢ ص ١١٢ .
- رجل منظراني : حسن النظر ج ٢ ص ١٥٤ ، وكذلك مخبراني ج ٤ ص ٨٠ .
- كساء منبجاني : منسوب إلى منبج ج ٤ ص ٨٠ .
- وسيف هندواني منسوب إلى الهند ج ٦ ص ٢٥ . وانظر ج ١٣ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

واعلم أنَّ أشياء قد نُسِب إليها على غير القياس للئس مرة ، وللإستثقال أخرى ، وللعلامة أخرى . والنسبُ إليها على القياس هو البابُ .

فمن تلك الأشياء قولهم في النسب إلى زَيْنَةَ : زَيْتَانِي^(١) .

وإنَّما الوجه زَيْتِي ، كقولك في حنيفة : حَنْفِيٌّ ، وفي ربيعة : رَبِيعِي ، ولكنَّهم أبدلوا الألف من الياء ، كما قالوا في بَقِيٍّ : بَقَاً ، وفي رَضِيٍّ : رَضَاً^(٢) . والبَكلُ كثير في الكلام ، وهو مشروح في باب التصريف .

ومن ذلك قولهم في النَّسَب إلى الشام ، واليَمَن : يَمَانِي يا فُتِي ، وشَامِي يا فُتِي ، فجعلوا الألف بدلًا من إحدى اليائين . والوجهُ يَمْنِيٌّ ، وشَامِيٌّ .

ومن قال : يَمَانِي فهو كالنَّسَب إلى منسوب ، وليس بالوجه .

وقالوا في النَّسَب إلى تِهَامَةَ : تِهَامِيٌّ فاعِلٌ ، ومن أراد الِوَحْشَ غَيْرَ ، ففتح التاء ، وجعل تِهَامَةً على وزن يَمَن فتقديره : تَهَم فاعِلٌ ، ويقال في النسب إليه تَهَامٌ فاعِلٌ . ففتحة التاء تُبين لك أنَّ الاسم قد / غُيِّرَ عن حَذِّهِ^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي زينة زباني » . زينة : قبيلة (الاشتقاق ص ٢٠٣)

(٢) هي لغة طيء تقلب الكسرة فتحة والياء ألفا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ « وما جاء محدودا عن بنائه محذوفة منه إحدى اليائين ياءى الإضافة قولك في الشام : شَامِيٌّ ، وفي تِهَامَةَ : تِهَامٌ ، ومن كسر التاء قال : تِهَامِيٌّ - وفي اليمن : يَمَانِيٌّ » .

وزعم الخليل أنهم الحقوا هذه الألفات عوضا من ذهاب إحدى اليائين .

فقلت : أرايت تِهَامَةً . ليس فيها الألف ؟ فقال : أنهم كسروا الاسم على أن يجعلوه فعليا أو فعليا ، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى اليائين ردوا الألف كأنهم بنوه تَهَمِيٌّ أو تَهَمِيٌّ . فكان الذين قالوا : تِهَامٌ هذا البناء كان عندهم في الأصل ، وفتحتم التاء في تِهَامَةٍ حيث قالوا : تِهَامٌ بذلك على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه .

ومنهم من يقول : تِهَامِيٌّ ويَمَانِيٌّ وشَامِيٌّ فهذا كبحراني مما غير بناؤه في الإضافة ، وإن

شئت قلت : يَمْنِيٌّ .

وزعم أبو الخطاب أنه سح من العرب من يقول : شَامِيٌّ .

وفي الخصائص ج ٢ ص ١١١ - ١١٢ « فإن قلت : فإن في تِهَامَةٍ ألفا فلم ذهب إلى أن

الألف في تِهَامٍ عوض من إحدى اليائين للإضافة ؟ »

قيل : قال الخليل في هذا : أنهم كانوا يسمونه إلى فعلٍ أو فعل وكانهم فكوا

تِهَامَةً ، فأصاروها إلى تَهَمٍ أو تَهَمٍ ، ثم أضافوا إليه فقالوا : تِهَامٌ .

وكل شيء سميت به باسم من هذه ، فنسبت إليه لم يكن إلا على القياس (١) .

ألا ترى أنك تقول : تَنَيَّتْ ، وتَكَلَّتْ فتبدل التاء من الواو ، ولو بنيت من هذا شيئا اسما لَحُنِفَت التاء وَرُدَّت الواو ، لَأَتَتْهَا الْأَصْلُ .

فالبذل يقع لمان في أشياء تُرَدُّ إلى أصولها . فهذا ما ذكرت لك .

وقد قالوا في النسب إلى البَصْرَةِ : بَصْرِيٌّ ، فالكسر من أجل الياء ، والوجه : بَصْرِيٌّ ، ولو سُمِّيَتْ شيئا البَصْرَةُ فنُسِبَتْ إليه لم تقل إلا : بَصْرِيٌّ وهو أجود القولين في النسب قبل . (٢)

وكذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدهر : دُهُرِيٌّ ، ليفصلوا بينه وبين من يرجو الدهر ، ويخافه ، والقياس : دَهْرِيٌّ (٣) في جميعها . فكل ما كان على نحو ما ذكرت لك فالتسمية تردّه إلى القياس .

وإنما ميل الخليل بين فعل وفعل ، ولم يقطع بأحدهما ، لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعا ، وهما : الشَّامُ واليَمَنُ . وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظنا قد جاء به السماع نصا . اتشدنا أبو علي . قال أنشد أحمد بن يحيى :

أَرْقَى اللَّيْلَةَ بَرَقَ بِالنَّهَمِ يَا لَكَ بَرَقًا مَن يَشْفُقُ لَا يَتَمُّ

فانظر إلى قوة تصور الخليل إلى أن هجم به الظن على اليقين « . وانظر ص ٣٠٥ منه والخزانة ج ١ ص ٧٤ والمخصص ج ١٣ ص ٢٣٨ والروض الأنف ج ١ ص ١١٦ والكامل ج ٨ ص ٩ . (١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ « وجميع هذا إذا صار اسما في غير هذا الموضع ، فأضفت إليه جرى على القياس » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي البصرة بصرى » . وفي شرح الشافية ج ٢ ص ٨١ - ٨٢ « وقالوا في البصرة بصرى بكسر الباء ، لأن البصرة في اللغة حجارة بيض ، وبها سميت البصرة » .

والبصر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب .

وقيل : كسر الباء في النسب اتباعا لكسر الراء ، ويجوز بصرى بفتح الباء على القياس « . (٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي الدهر دهرى » وقال في ص ٨٩ « ومن ذلك قولهم في

القديم السن دهرى » .

في المخصص ج ٩ ص ٦٢ « رجل دهرى - بضم الدال - : قديم ويفتحها لا يؤمن بالآخرة . من العين » . وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٨٢ .

هذا باب

النسب فيما كان على أربعة أحرف

ورابعه ألف مقصورة

١ / أما ما كانت ألفه أصلاً ، أو مُلحقة بالأصل منصرفاً في النكرة فإن الوجه فيه ، والحد إثبات $\frac{3}{134}$ الألف ، وقبلها واوا ، للتحرك الذي يلزمها ، وذلك قولك في النسب إلى مَلْهُى : مَلْهُوى ، وإلى مِغْزى : مِغْزوى ، وإلى أَرْطى : أَرْطوى (١) .

فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاليل :

أجودها ، وأحقها بالاختيار ، وأكثرها ، وأصحها ، وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف . فتقول في النسب إلى حُبْلٍ : حُبْلِي ، وإلى دُنْيَا : دُنْيِي ، وكذلك بُشْرَى ، وسُكْرَى ، وَيَقْلَى (٢) ، وما أشبه ذلك .

ويجوز أن تلحق واوا زائدة ، لأنك إذا فعلت ذلك فإنما تخرجه إلى علامة التأنيث اللازمة له . وذلك قولك : دُنْيَاوى ، وِدْقَلَاوى حتى يصير بمنزلة حَمْرَاوى ، وصحراوى . فهذا مذهب وليس على الحد ، ولكنك وكذلك ؛ لتحقق منهاج التأنيث . والقول الثالث : أن تقلب الألف واوا ، لأن الألف رابعة ، فقد صارت في الوزن بمنزلة ما الألف

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ باب الإضامة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف .

وذلك نحو ملهى ومرمى وأعشى وأعمى وأعيى . فهذا يجري مجرى ما كان على ثلاثة أحرفه وكان آخره ألفا مبدلة من حرف من نفس الكلمة ، نحو : حصى ورحى .

وسألت يونس عن معزى وذفرى فيمن نون فقال : هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة . . .
وسمعتنا من العرب من يقول في أعيى : أعيوى . . .
قال : فإن قلت في ملهى : ملهى لم أر بذلك بأسا . . .
والحذف في معزى أجود إذ جاء في ملهى ، لأنها زائدة .

(٢) الدفلى : شجر مر أخضر وقيل نبت وإن نون كانت ألفه للالتحاق بدرهم ، وإن لم ينون كانت ألفه للتأنيث كالف ذكرى (انظر اللسان) .

من أصله . نقول : حُبْلَوَى ، ودُقْلَوَى . فمن قال هنا فحُبْلَه بِمَلْئ / وَمَغْزَى أجاز في النسب إلى ما الألف فيه أصلية الحذف يَشْبِهُهَا بِأَلْفِ التَّائِيثِ ، كما شَبَّهَ الألف به . نقول : مَلْئِي ، وَمَغْزِي في النسب إلى مَلْئِي ، وَمَغْزِي . وهو أَزْدًا الْأَقَاوِيل^(١) ، لَأَنَّ الْفَضْلَ هَاهُنَا لَازِمٌ ، إِذْ كَانَ أَحَدُ الْأَلْفَيْنِ أَضْلًا ، وَالْآخَرُ زَائِلًا .

فإن كانت الألف خامسة مقصورة فليس فيها إلّا الحذفُ منصرفةٌ كانت أو غير منصرفة . وذلك نحو : مُرَاي ، وَحُبَارَى ، وَشُكَاكَي . نقول : مُرَاي ، وَحُبَارَى . وذلك لأنها كانت تُحذف رابعة إذا كانت للتائيث ، ويجوز مثل ذلك فيها إذا كانت أصلية ، فلما زاد العدد لم يكن إلّا الحذفُ ، وكلّما ازداد كثرة كان الحذفُ آخرى^(٢) .

وكذلك إن كان على أربعة أحرف ثلاثة منها متحركة لم يكن إلّا الحذفُ ، ولم تكن الألف إلّا للتائيث . وذلك نحو : جَمَزَى . لا يكون فيها مثل لَغَةٍ من قال : حُبْلَوَى ، لَأَنَّ الحركة أخرجته

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفا زائدة لا تسون وكان على أربعة أحرف .

وذلك نحو : حبلى ودقلى ، فاحسن القول فيه أن تقول : حبلى ودقلى ، لأنها زائدة لم تبعه لتلحق بنات الثلاثة بنات الأربعة ، فكروها أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف .

وقالوا في سلى : سلى .

ومنه من يقول : دقلوى فيلحق بينها وبين التى من نفس الحرف بأن يلحق هذه الألف ، فيجمله كآخر ما لا يكون آخره إلا زائدا غير منون نحو : حمرأى وضهياوى . فقالوا في دهنا : دهناوى . وقالوا في دنيا : دنياوى .

وان شئت قلت : دنئى على قولهم : سلى .

ومنه من يقول : حبلى ، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٨ « باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفا وكان على خمسة أحرف .

تقول في حبارى : حبارى وفى جمادى : جمادى وفى قرقرى : قرقرى .

وكذلك كل اسم كان آخره ألفا ، وكان على خمسة أحرف .

وسألت يونس عن مرأى فقال : مرأى جعلها بمنزلة الزيادة .

وقال : ولو قلت : مرأوى لقلت : حبارى ، كما أجازوا فى حبلى : حبلىوى ، ولو قلت ذا

لقلت فى مقولوى : مقولوى . وهذا لا يقوله أحد . . .

وانما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعدا الحذف ، لأنه حين كان رابعا فى الاسم بزنة ما ألفه منه كان الحذف فيه جيدا ، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه ، فلما كثر العدد كان الحذف لازما ، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا فى المنزلة الأولى ، وإذا ازداد الاسم تقلا كان الحذف ألزم .. » .

الحبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى على شكل الاوثة .

الشكاعى : تبت دقيق الميدان صغير أخضر له زهرة حمراء .

عن ذلك ، كما أخرجت قلما عن أن تنصرف / اسم امرأة ، كما تنصرف هند ، وهدد ، لأنها زادت عليها حركة (١) .

فإن كان الاسم مملودا لم يحلف منه شيء ، وانقلبت الملة واوا لأنها حرف سمي فلا يحلف ، ولأنها للتأنيث تنقلب ، ولا تكون كحرف الأصل . وذلك قولك في حمراء : حمراوى ، وفى خنفساء : خنفساوى (٢) .

فإن كان منصرفا وحروفه أصل فالوجه إقرار الهمزة وذلك قولك فى النسب إلى قرأه : قرأى . فالهمزة أصل ، وفى رداه : رداى . فالهمزة منقلبة ، وحالها كحال تلك . وكذلك الملحقة نحو : جلباه ، وجرباه ، وقد يجوز القلب فى هذا المنصرف ، نحو : جلباوى ، وجرباوى . فهو فى هذا الحيز أصلح ، لأن الهمزة زائدة .

ويجوز أيضا فى رداه ، وكساوه وهو فيهما أجود منه فى قرأه لأن الهمزة فى رداه ، وكساوه منقلبة وهو فيه أبعد أن نقول : قرأوى (٣) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « وأما جمزى فلا يكون جمزوى ولا جمزاوى ولكن جمزى ، لأنها قلت ، وجاوزت زنة ملهى ، فصارت بمنزلة حبارى لتتابع الحركات .
ويقوى ذلك أنك لو سميت امرأة قلما لم تصرفها ، كما لم تصرف عناء » .
وقال فى ص ٧٩ : (وسترى للمتحرك قوة ليست للسكن فى مواضع كثيرة » .
جمزى : سريع العدد .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « باب الإضافة الى كل اسم مملود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليلا » .

فالإضافة إليه لا يحلف منه شيء ، وتبدل الواو مكان الهمزة ، ليغرقوا بينه وبين المنون الذى هو من نفس الحرف ، وما جعل بمنزلة وذلك قولك فى زكرياء : زكرياوى . وفى بروكاه : بروكاوى » .

وقال فى ص ٧٨ « وأما المملود مصروفا كان أو غير مصروف كثر عدده أو قل فإنه لا يحلف وذلك قولك فى خنفساء : خنفساوى » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٦ « وأعلم أنك إذا أضفت الى مملود منصرف فإن التباس والوجه أن تقرأه على حاله ، لأن الإيادات لم تبلغ غاية الاستتقال ، ولأن الهمزة تجرى على وجوه العربية غير معتلة مبدلة » .

وقد أبدلها ناس من العرب كثير على ما فسرنا يجعل مكان الهمزة واوا .
وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فلا بدال فيها جائز ، كما كان فيما كان بدلا من واو أو ياء ، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قرأه ونحوه » .

وقال فى ص ٧٩ « فاما المصروف نحو حمراء فمن العرب من يقول : حمراوى ، ومنهم من يقول : حراوى لا يحلف الهمزة » .

جلباه : مصب العنق . حرباه : دويبة . القراء : الناسك المتعبد .

النسب إلى الجماعة

٣
١٣٧

اعلم أنك إذا نسبت إلى جماعة فإنما توقع النسب/ على واحدها . وذلك قولك في رجل ينسب إلى الفرائض : **فَرَضِي** ؛ لأنك رددته إلى قريضة ، فصار كقولك في النسب إلى حنيفة : **حَنَفِي** . فهذا هو الباب في النسب إليها .

والنسب إلى مساجد : **مَسْجِدِي** ، وإلى أكثب : **كَلْبِي** .

وإنما فعل ذلك ؛ ليُفَصِّلَ بينها وهي **جَمْعٌ** وبينها إذا كانت اسما لشيء واحد^(١) ؛ لأنها إذا سُمِّيَ واحدٌ بشيء منها كان النسب على اللفظ ؛ لأنه قد صار واحدا . وذلك قولك في رجل من بني كلاب : **كِلَابِي** .

فإن نسبته إلى الضباب قلت : **ضِبَابِي** .

وتقول : رجل **مَعَاوِرِي** (ومعاوية بن مرة أخو تميم) ^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ : « باب الإضافة إلى الجمع » .

اعلم أنك إذا أضفت إلى جمع أبدا فانك توقع الإضافة إلى واحد الذي كسر عليه ، ليُفَرَّقَ بينه إذا كان اسما لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلا الجمع . فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : **قَبِيلِي** وقبيلتي للمرأة .

ومن ذلك أيضا قولهم في أبناء فارس : **بَنَوِي** . وقالوا في الرباب : **رَبِي** : وإنما الرباب جماع واحده ربة ، فتسب إلى الواحد وهو كالتوائف . وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت : **مَسْجِدِي** » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ « وإذا جاء شيء من هذه الأبنية إلى توقع الإضافة على واحدها اسما لشيء واحد تركته في الإضافة على حاله ، ألا تراهم قالوا في أنمار : **أَنْمَارِي** : لأن أنمارا اسم رجل وقالوا في كلاب : **كِلَابِي** » .

ولو سميت رجلا ضربات لقلت : **ضَرَبِي** لا **تَغِيرِ** المتحركة ، لأنك لا تريد أن توقع الإضافة على الواحد .

وسألته عن قولهم : **مَدَائِنِي** ، فقال : صار هذا البناء عندهم اسما لبلد ، ومن ثم قالت بنو سعد في الأبناء : **أَبْنَاوِي** . كأنهم جعلوه اسم الحي والحي كالبلد . . . =

وتقول في النسب إلى أكلب من عظم (١): أكلبى ، وكذلك هذا أجمع .

ونظير ذلك قولك في النسب إلى المدائن : مدائى ، لأنها اسم لبلد واحد .

وتقول في رجل من أبناء سعد . أبناوى ، لأنه قد صار اسما لهم ، ولو قلت أبنائى كان جيدا ؛

كما تقول : كسائى وكساوى .

فلن نسبته إليه وأنت تقدر أن كل واحد منهم ابن على حياله ، ثم تجمعهم / قلت : $\frac{3}{138}$
ابنى وينوى . أى ذلك قلته فصواب : لأنه النسب إلى (ابن) .

== وقالوا في الغنياب - إذا كان اسم رجل - : ضيابى . وفي معافر : معافرى ، وهو فيما يزعمون : معافر بن مرة أخو تميم بن مر وقالوا في الأنصار : انصارى . وانظر الكامل ج ٨ ص ٣ - ٤ .

وفي اللباب ج ٣ ص ١٥٤ : المعافرى بفتح الميم والعين وبعد الألف مكسورة وراء هذه النسبة إلى المعافر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد .

وفي إصلاح المنطق ص ١٦٢ : « وتقول : هذا ثوب معافرى وهو منسوب إلى معافر بن من اليمين ، ولا تقل : معافرى - بضم الميم - » وانظر تهذيبه ج ٢ ص ٢٠ .

وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٤١٨ ، ٤٨٥ .

(١) انظر جمهرة الأنساب ص ٢٩٢ ، ٣٩١ .

هذا باب

النسب إلى كل اسم على حرفين

إعلم أنه ما كان من الأسماء على حرفين فإن رُدَّ الحرفُ الثالث إليه في الجَمْعِ بالتاء، أو التثنية فالتَّسْبَةُ تردُّه . لا يكون إلَّا ذلك . وذلك قولك في النسب إلى أخت : أَخَوِي ، لقولك : أَخَوَات ، وإلى سَنة : مَنَوِي فَيَمْن قال : سَنَوَات . ومن قال : سَاهَتْ ، وَسُنَيْهَة في التحقير قال : سَنَيْهِ . وفي النسب إلى أب ، وأخ : أَبَوِي ، وَأَخَوِي ، لقولك : أَبَوَان ، وَأَخَوَان ، وكذلك هذا الجَمْع لا يكون غيرُ ما ذكرت لك .

وإن لم تردَّ الحرف الثالث في تثنية ، ولا جمع بالتاء فأتت في النسب مُعْجَرٌ : إن شئت رددته ، وإن شئت لم تردده (١) . وذلك قولك في النسب إلى دَمٍ : دَمِي ، وَقَمَرِي ، وفي النسب إلى يَدٍ : يَدِي ، وَيَدَوِي في قول سيبويه ، . فأمَّا الْأَخْفَش فيقول : يَدِي ، وَيَدَيَّ ، ويقول : أَصْلُ (يَدٍ) قَتْل ، فإن رددت ما ذهب رجعت بالحرف إلى أَصْلِهِ . فهذا قوله في كلِّ هذا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « باب الإضافة إلى بنات الحرفين »
اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لأمه ، ولم يرد في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء كان أصله فعل أو فعل أو فعل فأتك فيه بالخيار : أن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه ، وإن شئت غيرته ، فرددت إليه ما حذف منه .. »

وقال في ص ٨٠ (باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد .
وذلك قولك في أب : أبوي وفي أخ : أخوي وفي حم : حموي .

ولا يجوز إلا إذا من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لأمتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية ولا في الجمع بالتاء ، فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل ، إذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لأمه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء ، فإن رد في الأضعف في شيء كان في الأقوى أرد .

واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك .. ويقول هنوان .. »
في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦٣ « فإن كان المحذوف رد في الإضافة وجب رده في التثنية أيضا وهو أب وأخ وحم وهن لا غير .. » وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٦٣ .

وسببويه وأصحابه يقولون : ردنا إلى حرف قد لزمه / الإعراب لجهْد الاسم ؛ فلا يُحذف
 ٣
 ١٣٩ ما كان يلزمه قبل الرد^(١) .

وسببويه يزعم أنَّ (دما) (فعل) في الأصل ؛ وهذا خطأ ؛ لأنَّك تقول : دى يذى فهو دم .
 فمصدر هذا لا يكون إلَّا (فعل) ؛ كما تقول : فرق يفرق ؛ والمصدر الفرق ؛ والاسم فرق ؛
 وكذلك الحذر ؛ والبطر ؛ وجميع هذا الباب .

ومن الدليل أنَّه (فعل) أنَّ الشاعر لما اضطرَّ جاء به على (فعل)^(٢) قال :

• جَرَى اللَّحْيَانِ بِالغَيْرِ الْيَقِينِ^(٣) .

فأما (بد) ففعل ساكنة لا اختلاف في ذلك ؛ لأنَّ جمعها أيد (وافعل) إنما هو جمع (فعل) ؛
 نحو : أكلب ، وأفلس ، وأفرخ .

و(غد) (فعل) ؛ لأنَّ أصله غنوا^(٤) .

وحقُّ هذه الأسماء المحلوفة أن يُحكم عليها بسكون الأوسط . إلَّا أن تثبت الحركة ؛ لأنَّ
 الحركة زيادة ؛ فلا تثبت إلَّا بحجة ؛ ألا ترى أنَّ الشاعر لما اضطرَّ إلى الرد ردَّ على الإسكان
 فقال :

• إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَنُوا^(٥) .

وقال الشاعر :

وما الناس إلَّا كالديار وأهلها بها يوم حلوها وغنواً بلائع^(٦)

/ وإنَّما كانت الإضافة رادةً ما رجع في التثنية والجمع بالتاء وما لم تردَّ تثنية ولا جمع ؛
 ٣
 ١٤٠

(١) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣٥ - ٣٦ : « وكذلك إذا نسبت إليها أعدت المحذوف ،
 وفتحت الدال ، وأبدلت من الياء واوا ، فقلت : يدوى . هذا قول الخليل وسببويه في النسب
 إلى هذا الضرب » .

وأبو الحسن الأفغش ينسب إليه على زنته الأصلية فيقول : يدوى . وفى غد : غلوى وفى

حر : حرحى . وال خليل وسببويه يقولان : غلوى وحرحى » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثانى ص ٢٣٧

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثانى ص ٢٣٨

(٤) تقدم مع الشواهد في الجزء الثانى ص ٢٣٨-٢٣٩

(٥) تقدم في الجزء الثانى ص ٢٣٨

(٦) تقدم في الجزء الثانى ص ٢٣٩

لأن الإضافة أرد ، وذلك أنها مقيرة بأواخر الأسماء لا محالة ، لأن الإعراب عليها يقع ، ولأنه يلزمها الحذف من قولك : أسيدى ، وأموى ، وحنفى ، ونحو ذلك .

والتغيير فى مثل بصرى وما ذكرنا يدل على ما بعده ، فلذلك كنت راداً فى الإضافة ما يرجع فى تشنية أو جمع بالتاء لا محالة ، ومخيراً فيما لم يرجع فى تشنية ولا جمع .

واعلم أن كل ما كان من بنات الحرفين فحلفت منه حرفاً مزيداً تجعل عدته ثلاثة فلا بد من الرد ، لأنك لما حلفت ما ليس منه لزمك أن ترد ما هو منه ، إذ كنت قد ترد فيها لا تحليف منه شيئاً ، لأنه له فى الحقيقة . وذلك قولك فى النسب إلى ابن : ابنى إذا أتبع اللفظ . فإن حذفت ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت : بنوى (١) .

ولا تقول فى أخت إلا أخوى ، لأن التاء تحذف كما تحذف الهاء فى النسب ، لأنها تلك فى الحقيقة . وذلك قولك فى طلحة : طلحى ، وفى عمرة : عمرى ، فإذا حذفت التاء من أخت لم تقل إلا أخوى ، وكذلك بنت : بنوى (٢) ، لأن التاء تذهب .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٨١ : باب الإضافة الى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين .

فان شئت تركته فى الإضافة على حاله قبل أن تضيق ،

وان شئت حذفت الزوائد ، ورددت ما كان له فى الأصل .

وذلك ابن واسم وأست وأنتان وأنتان وأبنة .

فاذا تركته على حاله قلت : اسى واستى وابنى وأبنى فى اثنين واثنتين .

وحديثنا يونس أن أبا عمرو كان يقوله . وان شئت حذفت الزوائد التى فى الاسم ، ورددته

الى أصله ، فقلت سموى وسنوى وستوى " .

وقال فى ص ٨٢ : وسأنت الخليل عن الإضافة الى ابنم فقال : ان شئت حذفت الزوائد

فقلت : بنوى . كانك أضفت الى ابن ، وان شئت تركته على حاله ، فقلت : ابنى ، كما قلت :

ابنى واستى .

واعلم أنك اذا حذفت فلا بد لك من أن ترد ، لانه عوض وانما هى معاقبة .. " .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٨٣ : وأما (بنت) فانك تقول : بنوى من قبل أن هذه التاء التى

للتأنيث لا تثبت فى الإضافة ، كما لا تثبت فى الجمع بالتاء ، وذلك لانهم شبهوها بهاء التأنيث ،

فلما حذفوا ، وكانت زيادة فى الاسم كناه مستبقة وتاء مفريت ، ولم تكن مضمومة الى الاسم كالهاء ،

يدلك على ذلك سكون ما قبلها جعلناها بمنزلة ابن ، فان قلت : بنى جائز .. " .

ومن قال : ابنة / قال : ابني على قولك : ابني في ابن .

ومن قال في ابن : بَنَوِيَّ قال في مؤنثه : بَنَوِيَّ .

وذلك أنَّ النسب إلى كلِّ مؤنث كالنسب إلى مذكَّره . تقول في النسب إلى ضارب : ضاربِي ، وكذلك هو إلى ضاربة .

وقال في ص ٨١ « وإذا أضفت إلى اخت ، قلت : أخوي هكذا ينبغي أن يكون على القياس
وإذا القياس قول الخليل ٠٠ وأما يونس فيقول : اختي وليس بقياس » .

هذا باب

ما كان على حرفين ممّا ذهب منه

مَوْضِعُ الْفَاءِ

وذلك قولك : جِلَّة ، وَزَنَّة ، لَأَنَّ الْأَصْلَ كَانَ وَجِلَّةً ، وَوَزَنَةً ، لَأَنَّهُ مِنْ وَعَدَت ، وَوَزَنَت .
وكذلك رِثَّة مِنْ قَوْلِكَ : وَرِثَتَهُ رِثَّةً ، وَجِلَّةً .

وكلُّ مصدرٍ على (فَعْلَةٍ) مِمَّا فَاوَهُ وَارَ فَهَلْهُ سَبِيلُهُ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي حَذْفِ هَذِهِ الْوَاوِ فِي مَوْضِعِهِ (١)
فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ لَمْ تُغَيِّرْهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ يَاءِ النَّسَبِ . تَقُولُ : جِدَى ، وَزَيْ (٢) .

فَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى شَيْءٍ فَلَا بَدْءَ مِنَ الرَّدِّ ؛ لَأَنَّهُ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا حَرْفُ لَيْنٍ ، وَلَا تَكُونُ الْأَسْمَاءُ
عَلَى ذَلِكَ . فَلِأَنَّمَا صَلَحَ قَبْلَ النَّسَبِ مِنْ أَجْلِ هَاءِ التَّأْنِيثِ . فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ حَلَفْتَ الْهَاءَ . وَكَانَ
سَبِيحِيَّةً يَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ : وَيَنْوِي عَلَى أَصْلِهِ ؛ لَأَنَّهُ إِذَا رَدَّ لَمْ يَغَيِّرِ الْحَرْفَ عَنْ حَرَكَتِهِ . هَذَا
مَذْهَبُهُ ، وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِنَا حَيْثُ ذَكَرْنَا (يَدَا) وَقَوْلُهُ فِيهَا : / يَنْوِي فَيَمْنُ رَدَّ ،
وَعَنْوِي فِي غَدٍ فَيَمْنُ رَدَّ .

٣
١٤

وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْضَشِيُّ يَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهَا : وَيَشِيئُ ؛ لَأَنَّهُ يَقُولُ : إِذَا رَدَدْتَ مَا ذَهَبَ

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٨٨ - ٨٩ ، والجزء الثاني ص ١٢٩ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ « باب الإضافة إلى ما ذهب فَاوَهُ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ » . وَذَلِكَ
عِدَّةُ وَزَنَةٍ .

فَإِذَا أَضِفْتَ قُلْتَ : عَدَى وَزَنَى ، وَلَا تَرُدُّهُ الْإِضَافَةُ إِلَى أَصْلِهِ ، لِأَنَّهُمَا مِنْ يَاءِ الْإِضَافَةِ
لِأَنَّهُمَا لَوْ ظَهَرَتْ لَمْ يَلْزِمَا مَا يَلْزِمُ اللَّامَ لَوْ ظَهَرَتْ مِنَ التَّغْيِيرِ ، لَوْ قَوَّعَ الْيَاءُ عَلَيْهِمَا ، وَلَا تَقُولُ :
عَدَوِي فَتَلْحَقَ بِعَدِ اللَّامِ شَيْئًا لَيْسَ مِنَ الْحَصْرِفِ « ٠ » .

من الحرف رددته إلى أصله ، وثبتت الياء لسكون ما قبلها ، كما تقول في النسب إلى ظبي : ظَبْيٌ^(١) .
وقد مضى ذِكْرُ القولين في موضعه^(٢) .

واعلم أنه من ردّ في الاسم من فوات الحرفين اللذين لا يرجع منه في ثنية ولا جتمع بالثناء نحو :
صَوْرٌ ، وَيَكْدُو فإِنَّه لا يَرُدُّ في جِدة ، لأنّ الذهاب منه ليس بما تغيّره الإضافة .
! وكذلك ما ذهب منه موضع العين فغير مردود ، نحو : (مُدٌّ) لو سميت بها رجلا لم تقل :
مُتَلَيٌّ ولكن مُلَيٌّ فاعلم .
فقد شرحت لك أنّ ياء الإضافة لا يَرُدُّ لها ما كان حل حرفين إلّا موضع اللام ، لأنّها لا تُغيّر
غَيْر اللام .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ « وتقول في الإضافة الى شية وشوى . لم تسكن العين ، كما لم
تسكن الميم اذا قال : دموى فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجوى ، وانما الحقت
الواو ههنا ، كما الحققتها في (عه) حين جعلتها اسما يشبه الاسماء ، لانك جعلت الحرف على
مغال الاسماء في كلام العرب .
وانما شية وعدة فعلة . لو كان شيء من هذه الاسماء فعلة لم يعدفوا الواو ، كما لم
يعدفوا في الوجبة والوثبة والوحدة واشباهها . . فانما القوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على
المينات ، وحذفوا الفاء . . »

قال المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٢٤٧ معلقا على قول سيبويه : لم نسكن الشين كما
لم تسكن الميم اذا قلت : دموى : « وليست شية كذلك ، لأن الشين انما تحركت بحركة الواو ،
وحذفت الواو ، ولم يجوز أن يبتدا بشين ساكنة ، فلما رجعت الواو ردت الشين الى السكون وهذا
قول أبي الحسن الأخفش »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« واما قوله في شية انه اذا رد الواو اليها اسكن الشين ، فتحريك الشين اولى من تحريك
الدال في يد ، لانا انما حركنا في يد اذا قلنا : يدوى فعوضا من حركة الاعراب التي كانت في
الدال ، وحركة الاعراب ليست ب لازمة على كل حال انما تدخل في الوصل وتحذف في الوقف .
وشية حركتها حركة بناء لازمة للحرف والتعويض من اللازم اولى ، وليس كونها في الاصل
الواو بمانع لان يعوض منها اذا لزمت الشين وجبت لها بعلة من العلل . .
ولما لم يكن تركنا الاعراب في الوقف يوجب ترك التعويض في النسب الى يد لم يكن
رد حركة الواو اليها من شية في النسب يوجب ترك التعويض . »

انظر الاختصار ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٢) تقدم في ص ١٢٧ من هذا الجزء .

تقول : هذا زيد فاعلم فإذا نسبت إليه قلت : زيلِيّ ، فكسرت الدال من أجل الياء ، ولم تُقرأ على الإعراب ؛ لأنّ الإعراب في الياء ، ولا يكون في اسم إعرابان .
فأما قوله :

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا عَلَى النَّايِجِ الْهَوِيَّ أَشَدَّ رِجَامٍ (١)

٣
١٤٩

فلانما (فم) أصله ؛ فوه ؛ لأنّه من فَوّهت بكلا ، وجَمّه أفواه على / الأَصْل ، فإذا قلت : هذا مُو زيد ، فقد حلفت موضع اللام ، ولولا الإضافة لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين . ولكن تثبت في الإضافة ؛ لأنّها تمنحه التنوين .

وكذلك قولك : هذا ذو مال ، فأتيت تقول : رأيت فازيد ، ومررت بنى زيد ، فلن أفردت لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ [لأنّ التنوين يذهب حرف اللين فيبقى الاسم على حرف] (٢) فتقول في الأفراد (فم) فاعلم ، فتبدل الميم من الواو ؛ لأنّها من مخرج واحد . وإنّما الميم والباء والواو من الشفة ، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء ؛ لأنّ الواو من الشفة ، ثمّ تهوى إلى الفم ؛ لما فيها من المدّ واللين ، حتّى تنقطع عند مخرج الألف . والميم تهوى في الفم حتّى تتصل بالخياشيم ؛ لما فيها من اللّغة . والباء لازمة لموضعها .

فأما قوله : (فَمَوِيَّهِمَا) فلأنّه جعل الواو بدلا من الهاء لخفاها للين وأنّ الهاء خفية .
فمن قال (فيمان) قال في النسب : فيميّ ، وقَمَوِيّ .

(١) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٨٣ على أن الفرزدق رد العين فجعلها مكان اللام ، كما جعل الميم مكان العين ، ثم ذكره في ص ٢٠٢ .

نفثا : ألقيا على لسانى ، من : نفث الله الشيء في القلب : ألقاه .

وروى في الديوان نقلا ، وألف الانثين لابلّيس وابنه .

وأراد بالنايح هنا من تعرض لهجو من الشعراء وأصله في الكلب .

الرجام : مصدر راجحه بالحجارة ، أى : رماه .

وراجم فلان عن قومه : دافع عنهم . جعل الهجاء كالمراجعة لجعله الهاجى كالكلب النايح .
والبيت آخر قصيدة للفرزدق فالها في آخر عمره تأثبا إلى الله عز وجل ممّا فرط من مهاجاته الناس وقذف المحصنات ، وذم إبليس لاغوائه إياه في شبابه .

انظر الخزاعة ج ٢ ص ٢٦٩ - ٢٧٢ ، ج ٣ ص ٣٤٦ وشواهد السيبويه ص ١١٥ ،
شروح سقط الزند ص ١٤١٩ ، والديوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ .

(٢) تصحيح السيرافى

ومن قال (فموان) لم يجز في النسب إلا قموى^(١)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٣ وأما (قم) فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله :
قموه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم . فهذه الميم بمنزلة العين
نحو ميم دم . ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والإضافة والتثنية ، فمن ترك (دم)
على حاله إذا أضاف ترك (قم) على حاله ، ومن رد إلى (دم) اللام رد إلى (قم) العين فجعلها
مكان اللام ...

وقالوا : فموان فانما ترد في الإضافة ، كما ترد في التثنية وفي الجمع بالتاء وتبنى الاسم
كما تبنى به إلا أن الإضافة أقوى على الرد .

فان قال : فموان فهو بالخيار ان شاء قال : قموى ، وإن شاء قال : قمى ، ومن قال :
فموان قال : قموى على كل حال .

هذا باب

النسبة إلى التثنية والجمع

اعلم أنك إذا نسبت إلى مثني حلفت منه الألف / والنون ، وحلفهما لأمرين :
أحدهما : أنهما زيدا معا ، وقد مضى هذا في باب عطشان وحمراء^(١) .
والوجه الثاني : أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو يأؤها فيه ، لأنه يجمع في الاسم
رفعان ، أو نصبان ، أو خفضان .
فلما أضفت إلى جمع مذكر فهو كذلك . تقول في النسب إلى مسلمين أو مسلمين : مُسْلِمِيَّ .
وإلى رَجُلَيْنِ : رَجُلِيَّ ، كما ينسب إلى الواحد ، وكما ذكرت لك قبل الجماعة ، لتفصل بينها وبين
الواحد المسمى بجماعة^(٢) .
وتقول في النسب إلى مسلمات : مُسْلِمِيَّ ، فتحذف الألف والتاء ، كما حلفت الألف والنون ،
والواو والنون ، وكما تحلف هاء التأنيث إذا قلت في طَلْحَةٍ : طَلْحِيَّ^(٣) .

(١) باب عطشان ، وحمراء سيأتي في ص ٢٩٤ وأشار الى ذلك في الجزء الأول ص ٦٤ ، ص ٢٢٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية »
وذلك قولك : مسلمون ورجلان ونحوهما ، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل ، فاضفت
إليه حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون والياء ، لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان
وجران ، فتذهب الياء ، لأنها حرف عراب ، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها ، لأنهما
زيدتا معا ، ولا تثبتان إلا معا وذلك قولك : رجلي ومسلمي ... »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب الإضافة الى كل اسم لحقته التاء للجمع »
وذلك مسلمات وتمرات ونحوهما ، فإذا سميت شيئا بهذا النحو ، ثم أضفت إليه قلت :
مسلمي وتمري ، وتحذف ، كما حذفت الإهاء ، وصارت كالهاء في الإضافة ... »

هذا باب

ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة

لتدلّ من النسب على ما تدلّ عليه الياء

وذلك قولك لصاحب الثياب : ثَوَّاب ، ولصاحب العطر : عَطَّار ، ولصاحب البزّ : بَزَّاز .
ولنّما أضلّ هذا لشكرير الفعل كقولك / : هذا رجل ضَرَّاب ، ورجل قتال ، أى : يكثر هذا
منه ، وكذلك خيَّاط ، فلمّا كانت الصناعة كثيرة المعانة للصنّف فعلوا به ذلك ، وإن لم يكن منه
فِعْلٌ ، نحو : بَزَّاز ، وعَطَّار .
فإن كان ذا شيء ، أى : صاحب شيء ، بَنَى على (فَاعِلٍ) ، كما بَنَى الأوّل على (فَعَالٍ) (١) ، فقلت :

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٩٠ ، باب من الاضافة تحذف فيه ياءى الاضافة وذلك اذا جعلته
صاحب شيء يزاوله أو ذا شيء .
أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فانه مما يكون (فَعَالًا) وذلك قولك لصاحب الثياب :
ثَوَّاب ولصاحب العاج : عَوَّاج ولصاحب الجصّال التى ينقل عليها : جَمَّال . ولصاحب الحمر
التي يعمل عليها : حَمَّار .
وللذى يعالج الصرف : صَرَّاف ، وذا أكثر من أن يحصى .
وأما ما يكون ذا شيء ، وليس بصنعة يعالجها فانه مما يكون (فَاعِلًا) وذلك قولك لذى
الدرع : دَارِع ، ولذى النبل : نَابِل ، ولذى النشاب : نَاشِب ، ولذى التمر : تَامِر ، ولذى
اللبن : لَابِن .

قال سيبويه عن (فَعَالٍ) : وذا أكثر من أن يحصى ، ثم منع القياس فقال :
« وليس فى كل شيء من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر : بَرَّار ، ولا
لصاحب الفاكهة : فَكَّاه ، ولا لصاحب الشعر : شَعَّار ، ولا لصاحب الدقيق : دَقَّاق » .

ونقد المبرد كلام سيبويه هذا بقوله ص ٢٥١ :
« قال محمد : وكل من رأيناه ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البر : بَرَّار حتى صار لكثرة
استعماله لا يحتاج فيه الى حجة من شمر ولا غيره » .

ورد ابن ولاد المبرد بقوله :
« قال أحمد : ليس فى هذه المسألة غير الدعوى ، وليست ههنا حجة : وذلك أنه رد دعوى

رجل فارس ، آى : صاحب فرس ، ورجل دارع ، ونابل ، ونائب ، آى : هذا آلته . قال الشاعر
وَعَزَّزْتَنِي ، وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَأَبْنُ الصَّيْفِ تَامِرٌ^(١)

فلما قوله :

وليس بذي رُمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنابل^(٢)

فلأنه كان حقه أن يقول : وليس بنابل ، ولكنه كثر ذلك منه ومعه .

بدعوى ، لان سيبويه قال : لا يقال هذا . كانه لم يسمعه من العرب ، فادعى محمد أنه يقال ،
ولم يأت بحجة ، وادعى ذلك في زمن لا ترقى لغته ، ولا يحتج بقوله ، واكره سيبويه في زمن
يؤخذ بلغته ، ويرجع الى قوله ، ويستشهد بلفظه ويمتنع من التكلم بما امتنع منه .
فالنفس الى الدعوى الأولى أسكن ، وبها أوثق . لا سيما إذا أضفنا ذلك الى أنا لم نسمعه
من عاصم ولا من عربي .

قال أحمد : ما سمعت أحدا مردود القول فضلا عن متبوع القول نسب بائع البر فيقول :
يرار ولو سمعته في هذا الوقت لما كان سماعه حجة ..

ولعله أن يكون قد سمعه من عوام أهل مصر من الأمصار لا يؤخذ بلغتهم ، وهذا نوع من
الكلام لا فائدة فيه أكثر من أن تتلقى عن عالم موثوق بقوله ، فننقل ذلك منه تقليدا .

وقد حكى سيبويه في هذا الباب أنه لا يقال لصاحب الفاكهة : فكاه . وهذا مستعمل في
أكثر الأمصار التي شاهدها ، وليس ذلك بحجة ...

الانتصار ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

(١) البيت للحطيفة في هجاء الزبرقان بن بدر وكان الزبرقان ضمن له أن يحسن جواره ،
فجفته امرأة الزبرقان في غيبته ، فتحول عنه الى بنى أنفا الناقة . والمعنى : أنك
توسع على التمر واللبن وأن عندك منهما ما فيه كفايتي ، فلم أجد ذلك كما وصفت
وروي أن الأصمى صفه فأنشد : لا تنى بالصيف تامر .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ٢٨٢ والاختصاص ص ٣٧٣ وشرح أدب الكائن
ص ٢٧٢ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ٣٥٤ ، ج ٥ ص ٢٢٢ .

والقصيدة في ديوان الحطيفة ص ٢٣ - ٢٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩١ على أنه استعمل نبالا لذى النبل ، والكثير فيه نابل .
يريد أنه ليس من أهل السلاح في الحرب ، فلا أبالي وعيده .

والبيت من قصيدة امرئ القيس المشهورة وفيها شواهد نحوية كثيرة .

انظر الديوان ص ١٠٥ - ١١٢ ، وشرح الديوان ص ٤٥ - ٦٦ ، وشروح

ص ١٦٤٠ .

واعلم أن قولهم : (عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ) (١) ، ورجل طَائِعٌ كَاسٍ (٢) . إنما هو على ذا . معناه : عيشة فيها رِضًا ، ورجل له طعام وكسوة . وكذلك هم تَاصِبٌ . إنما هو : فيه نَصَبٌ .

وكذلك كلُّ مؤنث نعت بغير هاو ؛ نحو : طَائِثٌ (٣) ، وحَائِضٌ ، ومُثْتَمٌ ، وطَالِقٌ .
فما كان من هذا مبنياً على فِعْلٍ فهو كقولك : ضربتُ / فهي ضاربة ، وجلستُ فهي جالسة .
قال الله - عز وجل - : (يَوْمَ تَرَوْنها تَذَلُّ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) (٤) ، لأنَّه جاء مبنياً على (أَرْضَعَتْ) .

(١) في مِيشة راضية ، آيتان . الحاقة : ٢١ - الفارقة : ٧ . وانظر المخصص ج ١٥ ص ٧٠
(٢) يشير الى قول الحطيئة :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِئُفْغِيَهَا واقْعُدْ فَلَنْتُكَ أَنْتَ الطَّائِعُ الْكَاسِي

على ان الكاسي يراد منه الكسو . وفي اللسان : ان كسى تكون بمعنى اكتسى ، فعلى هذا لا مجاز في شعر الحطيئة والكاسي اسم فاعل من كسى اللازم .
قال ابن بري : يقال : كسى يكسى ضد عرى يبرى . قال سميد الشيباني :

وَأَنْ يَغْرَيْنَ إِنْ كَسَى الْجَوَارِي فتنبوا العين عن كرم عِجَافٍ

(٣) الطائث : الحائض فعله كنهه وسمع .

(٤) الحج : ٢

ذكر ابن سيده في المخصص كثيراً من الفاظ النسب التي جاءت على (فاعل) والتي جاءت على (فعال) اذكر طرفاً منها :

أرسته لها باصراً . المخصص ج ١ ص ١١٤ - الاقتضاب ص ١١٩ - اصلاح المنطوق ص ٣٦٢ .

مسي فؤادي به فائناً . المخصص ج ٤ ص ٦٢

رجل نامل ٤ : ١١١ شاحم ٥ : ٤ . مكان عامل ٥ : ١٤ .

رجل لا ولا ل : صاحب لؤلؤ ٤ : ٥١ ، ١٢ : ٣٦٢ .

قطن حليج : مخلوج وصانته الحلاج ٤ : ٧٠ .

رجل نجد : الذي يعالج الفرس والوسائد بحشوها ويخيطها ٤ : ٧٥

لحام : بائع اللحم ٤ : ١٤٠ . رأس : بائع الرموس ٤ : ١٤٣ .

شحام : يبيع الشحم ٥ : ٤ - الخباز ٥ : ٦ .

قواس وتراس ٦ : ٣٧ ، ٧٤ .

مماز : بقار . فيال . فهاد ٧ : ١٧٦ ، ٨ : ٣٦ ، ٥٧ : ٧٢ .

الكلاب : الذي يعلم الكلاب . الصقار : معلم الصقور ٨ : ٨٠ ، ١٤٨ .

رجل يياض : يبيع البيض ٨ : ١٢٥ .

السفان : ملاح السفينة ١٠ : ٣٣ .

وما كان على غير فِعْل فعل معنى النسب الذى ذكرت لك . وذلك أنك تريد : لها حَفْص ،
ومعها طلاق . وتأويله : هي ذات كذا .

فأما قول بعض النحويين : إنما تنزع الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذكر ، فيحتاج إلى
الرد على فليس يعنى^(١) ؛ لأنك تقول : رجل عاقر ، وامرأة عاقرة ، وناقعة ضامر ، ويكثر ضامر .

الطيان : صانع الطين وحرفته الطيانة ١٠ : ٥٨ .
الخشاب : بائع الخشب . الحنط : بائع الحنطة ١١ : ١٨ ، ٦٠ .
الخلل : بائع الخل ، وصانعه . الزجاج : الخواص : صانع الخوص ١١ : ٧٩ ، ٨٦ ، ١٠٦ .
الطباس : بائع الطبوس وحرفته الطباسة ١٢ : ٢٥ .
رجل زراد ، سراد ١٢ : ٢٥٨ ، ٣٦٢ : يبيع الإلية ١٢ : ٣٦٢ .
رجل تبار ، لبان ، سمان ، فكاك ١٢ : ٣٦٢ .
الطحان وحرفته الطحانة : الذى يلى الطحين ١٣ : ٥٠ .
(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩١ : د باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث .
وذلك قولك : امرأة حافض ؛ وهذه طامت ، كما قالوا : ناقعة ضامر . يوصف به المؤنث
وهو مذكر .

فأما الحافض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء ، وإنشئ مذكر ، فكانهم قالوا : هذا
شيء حافض ، ثم وصفوا به المؤنث ، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل تكة .
فزعم الخليل أنهم إذا قالوا : حافض فإنه لم يخرج على الفعل ، كما أنه حين قال : دارع
لم يخرج على فعل ، وكأنه قال : درعى .
فإنما أراد ذات حيف ، ولم يعنى على الفعل .
وكذلك قوله : مريض - إذا أودت ذات رضاع - ولم يجرها على أرضعت ، ولا ترضع .
فإن أراد ذلك قال : مريضة .

وتقول : هي حائضة جدا . لا يكون إلا ذلك ؛ لأنك إنما أجريتها على الفعل . على هي
تحيض جدا . هذا وجه ما لم يجز على فعله فيما زعم الخليل .
وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « أما ما كان من المذكر نعتا مؤنث فهو قولك :
امرأة طالق ، ويكر ضامر ؛ وامرأة متمم : إذا جاءه بائنين ، وكذلك طيبة مطلق ومشدن ومتسل
وامرأة مريض . . . وإنما جاء هذا بغير تاء ، لأنه ليس على فعل فمجاوزه النسب . . . فإن كان
شيء من هذا الذى وصفناه من نعت المؤنث على فعل لم يكن إلا بالهاء ، لأنه مضارع لفعله ، وذلك
قولك : أشدنت الطيبة فهي مشدنة ، وأملت فهي متلية ، وطلقت المرأة فهي طالقة . من ذلك
قول الله عز وجل : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) لأنه جاء على الفعل المذكور أرضعت
وعلى ذلك قال الأعمش :

يا جارقى بينى فإِنَّكَ طالقة كذلك أمور الناس غادر وطارقه
وقال الخليل في قول الله تعالى : (السماء منقطر به) قال : هو كقولك للدجاجة : معضل .
المعضل : التى قد نشبت بيضتها فى جوفها . . . الورقة ١٣٧ ، ١٣٨ .
انظر تفصيل الخلاف فى ذلك فى الانصاف ص ٤٥٢ - ٤٥٨ ،
وشرح الكافية للرفعي ج ٢ ص ١٥٤ ، وابن عيش ج ٥ ص ١٠٠ - ١٠١ والمختصر
ج ١٦ ص ١٢٠ - ١٢١

وكذلك امرأة قتول ، ورجل قتل (١) ، وامرأة مشكّر ، ورجل مشكّر فهذا على ما وصفت لك .
 قلنا قولهم : بغير عاضه (٢) ، وبغير حائض فهو على هذا إنما معناه : أنه معاد لأكل
 الحيض (٣) ولأكل العشاء . فوقع النسب على معنى قولك : هو كذا ، فهذا بابه .

= ضعف مذهب البصريين ودافع عن مذهب الكوفيين أبو بكر بن الانباري في كتابه (المذكور والمؤنت) فقال :

« قال سيبويه في قولهم : امرأة حائض وطالق وطامث : هي نموت مذكرة وصف بمن
 الاناث ، كما يوصف المذكر بمؤنت لا يكون الا للمذكر ، كقولهم : رجل تكحة ، وكان يذهب الى انهم
 ذكروا هذه النعوت ، لانها نعمت لشخص وشيء ؛ فاذا قالوا : هذه حائض ، ارادوا . هند شخص
 حائض ... واذا قالوا زيد تكحة ؛ فهو في معنى : زيد نسمة تكحة . هذه ترجمة محمد بن
 يزيد البصري . »

قال أبو بكر : وهذا كله عندى خطأ ، لاننا لو قلنا : هند حائض ، ونحن نريد : هند شخص
 حائض ، وشيء حائض - للزمن ان نقول : هند قائم ، وجعل جالس ، على معنى : هند شخص
 قائم ، وجعل شيء جالس ، وفي اجازة هذا خروج عن العربية .

قال الفراء : يلزم من قال : حائض وصف لشيء ان يقول : هذه امرأة جالس ، ولا يقول :
 هذه ، بل يقول : هذا ، وقال الفراء : يلزمه ان يقول : الحائض يحض على معنى : الشخص
 يحض ، وقال : لم نجد لهذا القول مذهباً .

وقال الاخفش وغيره من البصريين : انما قالت المرب : هند حائض ، فذكروا حائضاً ؛
 لانهم ارادوا : هند ذات حيض ، ولم يريدوا : هند حاضت أمس أو تحيض غدا . قالوا : ولو اردت
 هذا المعنى لادخلت عليه علامة التانيث ؛ كما دخلها في قائمة وقاعدة ... وهذا القول عندى
 غلط لانه يلزم قائله ان يقولوا : هند قائم ، وجعل امرأة جالس على معنى : هي ذات قيام
 وجلوس ، فيكون في قائم عندهم وجهان ؛ كما كان في حائض وجهان ... ومما يدل على صحة
 قول الفراء وعلى فساد القولين الآخرين انهم يقولون : امرأة قاعدت يالهاه ، اذا ارادوا
 الجلوس ، فيدخلون الهاء في هذا النمط لانه يشترك فيه الرجال والنساء ؛
 ويقولون : امرأة قاعدت للتي قدمت من الحيض ، فلا يدخلون الهاء في هذا النمط ، لانه لا حظ
 للرجال فيه .. « وانظر ص ٤٦ - ٥٠ »

(١) فعول بمعنى فاعل يستوي فيه للمذكر والمؤنت .

(٢) العضاء من الشجر : كل شجر له شوك ، وقيل : أعظم الشجر .
 الواحد : عضاة ، وعضة وعضة . وعضة وينسب اليها ، فيقال : بغير عضوى :

للتي يربعاها ، وبغير عضامى ، ويقال : ناقة عاضة ، واماضه ، ترمى العضاء .

(٣) الحيض : ما ملح ، وامر من التنيات وهي كفافة الايل .

هذا باب

المحلوف والمزید فيه

وتفسير ما أوجب ذلك فيهما

فمن المحلوف ما يكون حلفه قياساً ؛ لأنَّ العلة جارية فيه وذلك ما كان من باب وعد ، ووزن ، وقد مضى قولنا في ذلك (١) .

ومن ذلك / ما كان آخره ألفاً أو ياءً أو واوا من الأفعال فإنَّ الجزم يُلْهِب هذه الحروف ؛ لأنَّ الجزم حُلْفُ الأواخر ، فإذا صادفت الحرف متحرِّكاً حلفت الحركة ، وإن صادفته ساكناً . كان الحرف هو المحلوف ، وبقي ما قبله على حركته وذلك قولك : لم يَغْزُ . ولم يَخْشُ . ولم يَرْمِ . فإذا وصلت قلت : لم يَخْشُ يا فتى ، ولم يَرْمِ يا فتى ، ولم يَغْزُ يا فتى . تدعُ الحركة على ما كانت عليه ، لأنَّك حلفت الحرف للجزم فلم يكن لك على الحركة سبيلٌ ، كما أنَّك لما حلفت الحركة مِنْ يَضْرِبُ ونحوه لم يكن لك على الحرف سبيلٌ ، فبقي كهيئته . فما كان من حُلْفِ لِعَلَّةٍ تشمله فذلك جامع لبابه (٢) .

• • •

ومن المحلوف ما يُحْلَفُ استخفافاً من الشيء ؛ لأنَّه لا يكون أصلاً في بابه ، ويكون الحرف الذي في آخره من الحروف التي أمرها الحذف ، أو مضارعاً لها .

(١) الجزء الاول ص ٨٣ ، ٨٨ ، ٢٤١ والجزء الثاني ص ١٢٨
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٧ « واعلم أن الآخر اذا كان يسكن في الرفع حلف في الجزم ؛ لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا ، كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع وذلك قولك : لم يرم ، ولم يغز ، ولم يخش ، وهو في الرفع ساكن الآخر . تقول : هو يرمى ، ويفزو ؛ ويخشى ، » .

فمن ذلك قولهم : لم أبُلْ ، ولم يكْ ، ولا أدر (١) .

أما قولهم : (لم يكْ) فإنَّ الحذفَ (لم يكُنْ) وهو الوجهُ ، أسكنت النون للجزم ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ؛ كما تقول : لم أقلْ ، ولم أبغ .

٣
١٤٨

فأما من قال : لم أكْ فإنه لما رأى/ النون ساكنة ، وكانت مضارعةً للياء والواو بانها ؛ تُدغمُ فيهما ، وتزادُ حيث تزدان ، فتكون للصرف ، كما تكونان للإعراب . وتُبْدَلُ الألفُ منهما ، كما تُبْدَلُ منها في قولك : اضربا ، إذا أردت النون الخفيفة ، وفي قولك : رأيت زيدا ، وتحلَّ محلَّ الواو في قولك : بهرائي ، وصنعائي ، وتحلَّفَ النونُ الخفيفة ؛ كما تحلَّفَ الياءُ والواو لالتقاء الساكنين .

وكانت تكون الأضلَّ فيما مضى وما لم يقع . وذلك قولك : أقام زيد؟ فتقول : قد كان ذلك . وتقول : يقوم زيد ، فتقول : يكون . فكانت العبارة دُونَ غيرها من الأفعال . فقد بانَّت بعلَّة ليست في غيرها من أنها عبارة وترجمة ، فحُلِفَتْ لسكونها استخفا ، فإن تحركت النون لم يحز حَلْفُها . تقول : لم يكْ زيد منطلقا ، ولا تقول : لم يكْ الرجل ؛ لأنَّها تتحرك هاهنا لالتقاء الساكنين إذا قلت : لم يكن الرجل (٢) .

• • •

وأما (لم أبُلْ) فإنه كثر في كلامهم . وكان الأضلُّ في كلِّ مَطْرَح . وكان يقول في الوقف : لم أبالْ ، فيلتقي ساكنان : الألفُ . واللامُ ، فحُلِفَتْ الألفُ لالتقاء الساكنين ؛ لكثرة هذه الحروف . ولولا كَثْرَتُهُ لم يحذفْ ، لأنَّه يلتقي ساكنان في الوقف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٨ « فما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : لم يك ولا أدر ، واشتبهاء ذلك كثيرة » .

وقال في ص ٣١٠ : « لا ترى أنك تقول : لم أك ، ولا تقول : لم إق إذا أردت أقل » . وتقول : لا أدر ، كما تقول : هذا قاض » .

وتقول : لم أبُل ولا تقول : لم أرم ، تريد : لم أرام .

فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره » . وانظر ص ١٣٤ منه .

(٢) وحذف النون من مضارع (كان) له شروط أخرى :

أن يكون المضارع مجزوما بالسكون لم يتصل به ضمير نصب .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٩ وشروح الأنفية .

وخالف يونس النحويين فأجاز حذف النون ولو وقع بعدها ساكن متمسكا بقول الشاعر :

فإن لم تكْ المرأة أبَدَتْ وسامة فقد أبَدَتْ المرأةُ جِبَّةً ضَمِيمَةً

تحدث المبرد عن مشابهة النون للواو والياء في الجزء الأول ص ٢٦٩

/ومنهم من يقول : لم أبكئ ، فيحذف الألف ، لأنها زائدة لما ذكرت لك من كثرة هذه الحروف .
فلما قولهم :

وَيْهًا فِدَاءُ لَكَ يَا فَضَالَةَ أَجْرَهُ الرَّمْحَ وَلَا تَهَالَةَ (١)

فلأنه حرك اللام لاتقاء الساكنين ، لأنه قد علم أنه لا بُدَّ من حذف ، أو تحريك ، فكان الباب هاهنا الحذف ، فيقول : لا تَهَلْ ، ولكن للقافية حركه ، لأنَّ الحدَّ لا تَهَالْ ، فُتُسَكَّنُ اللامُ للعجزم ، ثم تُحذفُ الألفُ لاتقاء الساكنين . فهذا حرك اللام من أجل القافية حركة اعتلال ، وحركها

(١) في كتاب شرح الأبيات المشككة الاعراب ص ٢٣٤ ، ٢٣٦ :

رواه : نفسى فداء لك يا فضاله .. ثم قال :

« فداء مصدر فديته فداء ، فان رفعته فعلى ظاهر الكلام يجعل نفسى ابتداء وفداء خبره .
وأما من كسر فداء فانه أراد الامر (يريد اسم فعل امر) ، ولحق التنوين بعد الكسر علما
على التنكير يريد : اهد فداء ، ولو كسر بلا تنوين لقصد المعرفة كأنه قال : اهد الفداء »

أجره الرمح ، يريد : اطعنه في فيه ، لأن الاجراء : الطعن في الفم

تهاله : نهى وهو مجزوم بلا ، وكان القياس (تهله) يسكون اللام للجزم ، وحذف الألف قبلها لاتقاء الساكنين ، فأثبت الألف ، وفتح اللام على أحد وجهين :

أما أن يكون أراد النون الخفيفة ، ثم حذفها .

وأما أن يكون حرك اللام لاتقاء الساكنين هي والألف ، ولم يحذف الألف ، لأنه جعلل التحريك بدلا من حذفها ، واستحب الفتحة اتباعا للألف ، وهذا قول كثير من النحويين ؛ وكلاهما جيد والوجه الأول اشبه » .

وفي المقصور والممدود لابن ولاد ص ٨٤ : « ومما يمد ويقصر ، ومعناه واحد الفدى يمد يقصر ، وأوله مكسور ، ومن قصره كتبه بالياء .. » وقال آخر في مده .

مهلا فداء لك يا فضاله أَجْرَهُ الرَّمْحَ وَلَا تَهَالَةَ

وحكى الفراء انه سمع بعض العرب يفتح أوله ويقصره » -

وأشده أبو الفتح في كتابه : التمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٤ ، ٦١ شاهدا على بناء فداء على الكسر ، وأشده ابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ شاهدا لبناء فداء على الكسر . الهاء في تهاله للسكت - حالتي الامر يهولنى هولا : أفزعنى .

وذكره اللسان في (هول ، فدى ، وبه) كما ذكره أبو زيد في نوادره ص ١٣ ، والاشتقاق ص ٢٣١ ، وشروح سقط الزند ص ٩٦٩ . ولم ينسب لقائل معين في كل ما سبق . وانظر شرح الفضليات للابنبارى ص ٥٧ ، ٣١٣ ، ٦٣٨ ، ٧١٦ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٥٣ « وسألت الخليل عن قوله: فداء لك ؛ فقال : يمتزلة أمس ، لأنها كثرت في كلامهم ، والبحر كان أخف عليهم من الرفع ، إذ أكثر استعمالهم آياه ، وشبهوه بأمس ، ونون لانه تكرة . فمن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء ،

بالفتح ، لفتح ما قبلها ولما منه انفتح وهى الألف ، كما نقول : حَصَّ (١) يا فتي ، وانطلق (٢)
يا فتي فيمن أَسَكَّن ، وأدخل الهاء لبيان الحركة .

وقولهم : (لا أَدْرِي) . وإنما كان يقف عليه ، فوصله على وقفه ، وقياسه قياس مَسَبِّبًا ،
وكَلَّكَلًا ، ونحوهما . وقد مضى القول فى هذا مفسرًا فى موضع الوقف (٣) .

فأما ما يُزَادُ فى مثيل قولهم : أمهات وهى فى الأفراد : أمٌ ، وكذلك قولهم : يا أُمّتُ ، ويا أَيْتُ
[فى النداء] (٤) فَإِنَّ الهاء فى يا أُمّتُ ، ويا أَيْتُ بدلٌ من ياء الإضافة ؛ / لَأَنَّهُ مِنْ قَالَ : يا أبى لا تفعل ،
ويا أُمّى لا تفعل ، لم يقل : يا أُمٌ ، ويا أبٍ ، ولكن يقول : يا أبى لا تفعل ، فيجعل الهاء بدلًا
من الياء ، وَيُزَمُّهَا الْكُسْرُ ، لتدلّ على الياء ؛ لَأَنَّ هاء التأنيث لا تكون ساكنة ؛ لَأَنَّهَا كاسمٌ ضمٌّ
إلى اسم .

فأما (أمهات) فالهاء زائدة ؛ لَأَنَّهَا من حروف الزوائد (٥) . تُزَادُ لبيان الحركة فى غير
هذا الموضع فزيدت .

ولو قلت : أمات لكان هذا على الأصل ، ولكن أَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ (أمهات) فى الإنس ، (أمات)
فى البهائم . فكتبتُها زيدت للفرق ، ولو وضع كل واحدة فى موضع الأخرى لجاز . ولكن الوجّه
ماذكرت لك .

والآخر إنما يجوز فى شعر . تَرَدُّهُ إِلَى الْأَصْلِ فَنَقُولُ : كل واحدة منهما أمٌ (٦) .
فما جاز من زيادة فى هذا أو حَمَلٍ عَلَى الْأَصْلِ فهو فى الآخر جائز .

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ١٨٤ - ١٨٥

(٢) أصله : انطلق : أمر من الانطلاق . فشبّه (طلق) بكتف فى لغة تميم فسكن اللام ،
فانتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق انتقاء الساكنين لكان نقصا للغرض فحرك الثانى
بافتحة . وانظر شرح الرضى للشافعية ج ٢ ص ٢٣٨ .

(٣) لم يتقدم شيء من هذا ، ولم يعقد المبرد بابا للوقف فى المقتضب . وفى الكلمتين الوقف
بالتضعيف . (٤) تصحيح السيرافى .

(٥) انظر الجزء الأول ص ٦٠ وما نسب الى المبرد من أنه أخرج الهاء من حروف الزيادة .

(٦) استعمل (أمات) فى الانسان مروان بن الحكم فى قوله :

إِذَا الْأُمّهَاتُ قَبَّحْنَ الْوُجُوهَ
فَرَجَّتْ الظَّلَامَ بِأُمَاتِكَا
شواهد الشافعية ص ٣٠٨ .

قال الشاعر :

قَوَالِي مَعْرُوفٌ ، وَفَعَالِيهِ عَقَارٌ مَتْنِيْ أَمَهَاتِ الرِّبَاعِ (١)

واعلم أنَّ (لا أدرى) ، و (لم يكن) ، و (لم أبالِ) يافتى الوجهُ ، والحَدُّ والاختيار : الإتمام ، وإنَّما ذكرنا الحَلْفَ لما فيه من اللال .

فلَمَّا باب عِنةِ وزنة ، فحلَفَ ذلك الحَدُّ والقياس .

والأسماءُ التي تنقص من الثلاثة لايجوز أن ينقص منها/ شيءٌ إلَّا ما كانت لامه ياءً أو واوا ، لأنَّها تمحلُّ ، أو تكون من المضاعف ، فتَحَلَّفُ للاستثقال ، أو يكون خفيًّا ، فيُحَلَّفُ لخضائه . وحرف الضَّاء هو الهاء .

فلَمَّا ما حَلِفَتْ منه الياءُ والواو فنحو : (يد) ، وأصلُّه : يَدْيُ . والمحلوف ياءُ . يَدُّكَ على ذلك قولهم : يَكْنَيْتُ إليه يدا . وتقول في الجَمْعِ : أَيَدِي . وكذلك (دَمٌ) من كَيْت .

فلَمَّا ما حَلِفَتْ الهاءُ منه (فَشَقَّةٌ) ، لأنَّها من شافهت . وكذلك (سَنَةٌ) فيمن قال سُنَيْهَةٌ ، وسانَهت ، ومن قال : سُنَيْهَةٌ جعلَ المحلوف واوا من قولك : سَنَوَات . فاعتبر هذا بهذا الضرب . فإن قلت : (مَدُّ) قد حلفت النون منه (٢) ، فإنَّما ذلك لمضارعها حُرُوفُ اللَّيْنِ ، وقد ذكرنا دخولها في مَدَاخِلِهِمْ ، وبيننا تبييننا واضحا ، وذكرنا حُرُوفُ الزوائد ، ومواقع زيادتهم ، وبيننا تبييننا يُغْنِي عن إعادته (٣) .

(١) قوال معروف وفعاله ٠٠ عقار : الأوصاف الثلاثة بالجر على الوصلية لسيد أو فارس في البيت قلبه ٠ وضبطت في أصل المقتضب بالرفع على قطع النعت ٠ والرباع بالكسر : جمع ربع يضم ففتح وهو ما ينتج في أول نتاج الأبل ، وخص أمهات الرباع ، لأنها أصبر الأبل ٠ ومننى : أى واحدة بعد أخرى ٠

والبيت للسفاح بن بكير اليربوعي من قصيدة في المفضليات ص ٣٢٤ - ٣٢٣ وشرحها للأنباري ص ٦٣٠ - ٦٣٢ ٠

والخزانة ج ٢ ص ٥٣٧ ، وانظر شواهد الشافيه ص ٣٠٨ ٠

(٢) انظر الجزء الأول ص ٣٣ وهذا الجزء ص ١٥٧

(٣) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٥٦-٦٠ وتكلم عن المحذوف من (يد) في الجزء الأول ص ٢٢٢ والجزء الثاني ص ٢٤٢ والثالث ص ١٥٣

وعن المحذوف من (دم) في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧ والثالث ص ١٥٣

وعن المحذوف من (شقة) في الجزء الثاني ص ٢٤١

وعن المحذوف من (سنة) في الجزء الثاني ص ٢٤١ ، ص ٢٦٩ ، والثالث ص ١٥٢

هذا باب

ما يُعَرَّب من الأسماء وما يُبْنَى

اعلم أنَّ حَقَّ الأسماء أن تُعَرَّب جَمَعَ وتُصَرَّف . فما امتنع منها / من الصَّرف فلمضارعتة ^٣/_{١٥٢} الأفعال ؛ لأنَّ الصَّرف إنما هو التنوين ، والأفعال لا تنوين فيها ولا خَفَضَ . فمن ثَمَّ لا يُخَفَضُ ما لا ينصرف إلَّا أن تُفَسِّفه أو تدخل عليه ألفا ولاما ، فتُلْهَبَ بذلك عنه شَبَه الأفعال ؛ فتردُّه إلى أصله ؛ لأنَّ الذي كان يُوجب فيه تَرْكَ الصَّرف قد زال (١) .

وكلُّ ما لا يُعَرَّب من الأسماء فمضارعٌ به الحُرُوفُ ؛ لأنَّه لا إعرابَ فيها .

وسنذكر من هذه الأسماء جُمْلَةٌ تدلُّ على جميعها ، ونذكر ما ضارعت فيه الحروف ؛ لأنَّها قد

أحكمتنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٧ * وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو اضيف انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها المجرور ، كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمنوا التنوين . فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به ، لأنه ليس له تمكين غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكين الاسم ، *

وصريح كلام المبرد هنا يفيد أن الممنوع من الصرف معرب في كل أحواله ، لأنه أشبهه الفعل ، فمنع الصرف ، ولم يشبهه الحرف فيبنى .

ويشهد لذلك أيضا قوله : لا يدخله خفض . فقد أطلق عليه في حالة الجر لقبا من القاب الاعراب . والمبرد كما تقدم في أول كتابه يمنع من أن تطلق القاب الاعراب على القاب البناء والعكس أيضا .

والرؤى وابن يعيش ينسبان إلى المبرد القول بأن ما لا ينصرف مبنى في حالة الجر على الفتح .

في شرح الكافية ج ١ ص ٣٣ : « وقال الأخفش والمبرد والزجاج : غير المنصرف في حال الجر مبنى على الفتح ، لخمه وذلك لأن مشابهته للمبنى أي الفصل ضعيفة ، فحذف علامة الاعراب مطلقا . أي التنوين . وبني في حالة واحدة فقط ، واختص بالبناء في حالة الجر ، ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من انجر » .

وقال ابن يعيش ج ١ ص ٥٨ « على أن أبا الحسن وأبا العباس - رحمهما الله - ذهبوا إلى أن غير المنصرف مبنى في حالة فتحه إذا دخله الجار ، والمحققون على خلاف ذلك ، وهو رأى سيبويه » .

فمن تلك الأسماء : «نَحْمُ» ، «وَأَيْنَ» ، «وَكَيْفَ» ، «وَمَا» ، «وَمَتَى» ، «وَهَلَّا» ، «وَهَوَّلَا» ، «وَجَمِيعُ»
المبهمة ،

ومنها : «اللى واللى» ، ومنها : «حَيْثُ» .

واعلم أَنَّ الدليل على أَنَّ ما ذكرنا أسماء - وقوعها في مواضع الأسماء ، وتأديتها ما يؤدِّيه سائرُ الأسماء .

• • •

أما (مَنْ) فتكون فاعلة ، ومفعولة ، وغير ذلك . تقول : جاعنى مَنْ فى الدار ، وضربت مَنْ
فى الدار ، وضربت مَنْ عندك ، ومررت بمنْ أكرمك .

وموقعها فى الكلام فى ثلاثة مواضع :

تكون خبراً فتكون معرفة إذا وُصِلَتْ ، ونكرة / إذا نَحِيتْ ، وتكون استفهاماً ، وجزاء .

وتقول فى الاستفهام : مَنْ ضربك ؟ ، كما تقول : أزيدُ ضربك ؟ وتقول : مَنْ ضربت ؟ ،
وبمن مررت ؟ كما تقول فى زيد .

وكذلك الجزاء . تقول : مَنْ يَلِكُ تَلِه . فمَنْ مرفوعة على تقدير : إن يَلِكُ زيدُ تَلِه ،
وتقول : مَنْ تَغِيظُ يُكرِّمك على تقدير : زيدا تَضْرِبُ ، وكذلك بمن تَمُرُّ أَمُرُّ به . فهللا قد أَوْضَح
لك أَنَّها اسم .

فأما ما بُنِيَتْ من أَجْلِهِ ، ومُنِعَتْ الإعرابَ لمضارعتها - فإنَّها ضارعت فى الجزاء (إِنَّ) التى هى
حرف الجزاء ، وفى الاستفهام تضارع الألف (هَلْ) .

فأما فى الخبر فلا يجب أن تُعْرَب ، لِهَلْ منها :

وقوعها فى الاستفهام والجزاء ، ومنها أَنَّها فى الخبر لا تَمُ إِلَّا بصلة فإنَّما تمامها صِلَتُها ،
والإعراب بأواخر الأسماء (١) .

• • •

(١) فى إسرار العربية من ٣٠ « فاما (من) فانها بنيت ، لانها لا تخلو اما ان تكون استفهامية
او شرطية او اسما موصولا او نكرة موصوفة » .

فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام .
وان كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط

وان كانت اسما موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنى .
وان كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصولة » .

وتكلم المبرد عن معنى (من) فى الجزء الاول ص ٤١ ، ص ٤٧ والجزء الثانى ص ٥٠ ،
ص ٢٩٦ والجزء الثالث ص ٦٣

ومن هذه الأسماء (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) ، ومضارعها لحروف الاستفهام والجزاء قد وضعت لك ، وتحريك آخرها ؛ لالتقاء الساكتين. حركت بالفتح للياء التي قبل أواخرها.

٣
١٥٤

فكذلك: (حَيْثُ) / في قول من فتح . فلأما من ضم آخرها فلإنما أجراها مُجَرِّى الغايات ؛ إذ كانت غاية ، وتفسير هذا في موضعه من هذا الباب إن شاء الله .

وكل مبنى مُسَكَّنٌ آخره إن ولي حرفا متحركا ؛ لأن الحركات إنما هي في الأصل للإعراب ، فإن سَكَنَ ما قبل آخره فلا بُدَّ من تحريك آخره ؛ لئلا يلتقي ساكتان . فهذه حال المبنية إلا ما ضارح منها المُتَمَكِّنَة ، أو جِئِلَ في موضع لعلّه بمنزلة غير المتمكنة ، وقد ذكرناه في الكتاب (١) وسنعيده في هذا الباب ، لأنه موضعه .

• • •

ومن المبنيات (أَمْسِ) . يقول : مضى أَمْسِ بما فيه ، ولقيتك أَمْسِ يا فتي .

وإنما بُنِيَ ؛ لأنه اسم لا يَخُصُّ يوما بعينه ، وقد ضارح الحروف .

وذلك أنك إذا قلت : فعلت هذا أَمْسِ يا فتي فلإنما تعنى اليوم الذى يلى يومك ، فإذا انتقلت :

عن يومك انتقل اسم (أَمْسِ) عن ذلك اليوم ؛ فلإنما هى بمنزلة (مِنْ) التى لا ابتداء الغاية فيما وقعت عليه ، وتنتقل من شيء إلى شيء ، وليس حدُّ الأسماء إلا لزوم ما وضعت علامات عليه .

٣
١٥٥

وحيث زيد جالس . فحيث انتقل زيد/ (فحيث) مُنْتَقِلٌ معه . فلما كسر آخر (أَمْسِ) :

فلالتقاء الساكتين : الميم ، والسين (٢) .

(١) انظر الجزء الثانى ص ٢ ، ٣

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٣ : واعلم أن بنى تميم يقولون فى موضع الرفع :

ذهب أمس بما فيه ، وما رأيته مذ أمس ، فلا يصرفون فى الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل الذى هو عليه فى الكلام لا عما ينبى له أن يكون عليه فى القياس .

ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه فى كل المواضع ، وبنو تميم يكسرونه فى أكثر المواضع فى النصب والجر ؟ ؟ ؟

وفى أسرار العربية ص ٣٢ : وأما (أمس) فأنما بنيت ، لأنها قُضِمَتْ معنى لام التعريف ،

لأن الأصل فى أمس : الأمس ، فلما قُضِمَتْ معنى السلام قُضِمَتْ معنى الحذف ، فوجب أن تبني .

وأنما بنيت على حركة ، لالتقاء الساكتين ، وأنما كانت الحركة كسرة ، لأنها الأصل فى

التحريك لالتقاء الساكتين • • •

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١١٧ وابن يعيش ج ٤ ص ١٠٦ وآمالى الشجرى ج ٢

ص ٢٦٠ .

وإنما كان الحدُّ الكسْرُ لما أذكره لك : وهو أنَّه إذا كان الساكن الذى تحرَّكه فى الفعل كسرته ؛ لأنَّك لو فتحته لاتبتس بالفعل المنصوب ، ولو ضمته لاتبتس بالفعل المرفوع ، فإذا كسرته عليم أنَّه عارض فى الفعل ؛ لأنَّ الكسر ليس من إعرابه .
 وإن كان الساكن الذى تحرَّكه فى اسم كسرته ؛ لأنَّك لو فتحته لاتبتس بالمنصوب غير المنصرف ، وإن ضممت التبتس بالمرفوع غير المنصرف ، فكسرته لثلاً يلبس بالمخفوض ؛ إذ كان المخفوض العرب يَلْحَقُهُ التنوينُ لا مَحَالَةً ؛ فلذلك كان الكسْرُ اللازمُ لالتقاء الساكنين .

* *

فأما الغايات فمصرفوفة عن وجهها ؛ وذلك أنَّها ثَمَّا تقديره الإضافة ؛ [لأنَّ الإضافة] (١) تعرَّفها وتُحَقِّقُ أوقاتها ، فإذا حلفت منها ، وتركت نياتها فيها - كانت مُخَالَفَةً للباب معرفةً بغير إضافة ، فصرفت عن وجوهها ، وكان محلُّها من الكلام أن يكون نصباً أو خفضاً .
 فلما أزيلت عن مواضعها أُلْزِمَت الضمُّ . وكان ذلك دليلاً على تحويلها . وأنَّ موضعها معرفة (٢)

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٤ « فأما ما كان غاية ، نحو : قبل وبعد وحيث ، فانهم يحسرونه بانضة . وقد قال بعضهم حيث . شبهوه بأين .
 ويدلُّ على أن قبل وبعد غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين . لا تقول : قبل وأنت تريد أن تبني عليها كلاماً ، ولا تقول : هذا قبل ، كما تقول : هذا قبيل العتمة ، قلما كانت لا تمكَّن ، وكانت تقع على كل حين شبهت بالأصوات .
 يريد سيبويه بقوله : « لا تقول : هذا قبل » : أن الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية لا تقع خبراً ، كما لا تقع حالا ولا صفة .

فى أسرار العربيه ص ٣١ « وأما قبيل وبعد فانما بنيا ، لأن الأصل فيهما أن مضافين الى ما بعدهما ، فلما اقتطعا عن الإضافة - والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة واحدة - تنزلا منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبنى ، قال الله تعالى (لله الأمر من قبل ومن بعد) .

وانما بنيا على حركة ، لأن كل واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تمييزاً لهما على ما بنى وليس له حالة إعراب نحو من وكم .
 وقيل : انما بنيا على حركة ، لالتقاء الساكنين والقول الصحيح هو الأول .
 فأن قيل : فلم كانت الحركة ضمة ، قبل : لوجهين : أحدهما : أنه لما حذف المضاف اليه بنيا على أقوى الحركات وهى الضمة تمويضا عن المحذوف وتقوية لهما .
 والوجه الثانى : انما بنوهما على الضمة ، لأن النصب والجر يدخلهما ، نحو : جئت قبلك ومن قبلك . وأما الرفع فلا يدخلهما البتة ، فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لاتبتست حركة الاعراب بحركة البناء . . .

واظنر شرح الكافية ج ٢ ص ٩٥ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٨٨ ، أمالى إل
 ص ٣٢٨ ، ج ٢ ص ٣٦٠

وإن كانت نكرةً أو مضافةً، لزِمها الإعراب/ وذلك قولك : جئت قبْلَكَ ، ويَعْلَمُكَ ، ومن قبْلِكَ ^٣
١٥٦ ومن بعْدِكَ . وجئت قبْلاً وبعْدًا ، كما تقول أَوَّلاً وآخرًا .

فإن أردت قبْل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت : جئت قبْلُ وبعْدُ ، وجئت مِنْ قبْلُ
وَمِنْ بَعْدُ . قال الله عزَّ وجلَّ : (اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)^(١) وقال : (وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّقْتُمْ
فِي يُوسُفَ)^(٢) .

وقال في الإضافة : (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)^(٣) و (مَنْ بَعْدَ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ)^(٤)
وكذلك جئت مِنْ عَلُوٍّ . وَصَبَّ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقُ ، وَمِنْ تَحْتُ يَا فَيَّ إذا أردت المعرفة .
وكذلك مِنْ كُونٍ يَا فَيَّ .

و (حَيْثُ) فيمن ضمَّ وهى اللغة الفاشية^(٥) . والقراءة المختارة سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ
لَا يَحْتَسِبُونَ^(٦) . فهى غايبة ، والذى يُعْرِفُها ما وقعت عليه من الابتداء والخبر .

ولنَّما حقَّ هذا وبابه للظروف من الزمان ، و (حيث) ظرف من المكان^(٧) . ولكنَّ ظروف الزمان
دلائلُ على الأفعال ، والأفعال توضح معانيها .

ولو أفردت (حَيْثُ) لم يصحَّ معناها . فأضفتها إلى الفعل والفاعل . وإلى الابتداء والخبر ،
كما تفعل بظروف الزمان ، لمضارعتها ، ومشاركتها إياها بالإيجام ، فلذلك تقول : قمت حيثُ

(١) الروم : ٤

(٢) يوسف : ٨٠

(٣) آل عمران : ١١

(٤) الفتح : ٢٤

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٤ (وقد قال بعضهم : حيث • شبهوه بأين •)

(٦) الاعراف : ١٨٢

(٧) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١١ « وأما حيث فكان بمنزلة قولك : هو فى المكان الذى فيه

زيد ، وهذه الأسماء تكون ظروفًا » .

قمت ،/ وقمت حيث زيد قائم (١)؛ كما تقول : قمت يوم قام زيد ، وحين زيد أمير ، والغايات كلها بمنزلة ما ذكرناه .

• • •

وأما ظروف الزمان فلإنما كانت بالفعل أولى ، لأنها إنما بُيِّنَتْ لما مضى منه ، ولما لم يأت . تقول : جئت وذهبت ، فيعلم أنَّ هذا فيما مضى من الدهر ، وإذا قلت : سأجيء وسأذهب ، عليمٌ أنه فيما يستقبل من الدهر ، وليس للمكان ما يقع هذا الموقع ، لأنه ثابت لا يزول ، ومزنيٌّ مُميِّز : كزيد ، وعمرو .

والزمان كالفعل : إنما هو مُضَيٌّ الليل والنهار . فإذا قلت : هذا يومٌ زيد . فمعناه : الذي قُعل فيه ، أو حُرِف فيه ، أو حَدَثَ له فيه حادث ، أو حَدَثَ (٢) به .

فإذا قلت : هذا يومٌ يخرج زيد ، فقد أضفته إلى هذه الجملة ، فاتصل بالفعل لما فيه من شبهه ، وأتبعه الفاعل ؛ لأنه لا يخلو منه . وهو معرفة ؛ لأنَّ قولك : هذا يومٌ يخرج زيد : هذا يوم خروج زيد في المعنى ، و (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٣) : هذا يومٌ متَّعِهِم من النطق . واتَّصل بالابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ؛ كما يكون ذلك في (إذ) .

• • •

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومما يقبح بعله ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعله إذا أوقمت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس : (إذا) و (حيث) » تقول : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ، وحين زيدا تجده فأكرمه ، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويقبح ابتداء الاسم بعهما إذا كان بعله الفصل لو قلت : اجلس حيث زيد جلس ، أو اجلس حيث زيد يجلس . والرفع بعهما جائز ، لأنك قد تبينى الأسماء بعهما ، فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦ « وإنما جعل في الزمان أقوى ، لأن الفعل يبنى لما مضى منه وما لم يضي ، ففيه بيان الفعل متى وقع ، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث ، والأماكن لم يبين لها فعل ، وليست الأماكن بمصادر أخذ منها الأمثلة ، فالأماكن إلى الأناس ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم : مكة وعمان ونحوهما ، ويكون فيها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادي والبحر ، والدهر ليس كذلك ، والأماكن لها جثة ، وإنما الدهر مضى الأليس والنهار فهو إلى الفعل أقرب » .

وفى الخزانة ج ١ ص ٥٠٢ « وأسماء الزمان لا يضاف شيء منها إلا إلى مصدر ، أو جملة تكون في معناه ، نحو : هذا يوم قدوم زيد ، وقولهم : يوم الجمل ، ويوم حليلة هو على حذف مضاف ، أي يوم حرب الجمل ونحوه » . وانظر المقتضب ج ٢ ص ٢٧٥ .

(٣) الرسائل : ٣٥

و (إِذْ) يقع بعدها الفِعلُ والفاعل ، والابتداء والخبر ^(١) .

و (إِذَا) لا يقع بعدها إِلَّا الفِعلُ ، نحو : آتيتُك / إذا جاء زيد . وكنت في (إِذْ) تقول :
آتيتُك إِذْ زيدٌ أميرٌ ، وآتيتُك إِذْ جاء زيد .

فَلَمَّا جَوَّزَ الرَّجُلَيْنِ فِي (إِذْ) ، فَلَمَّا الْإِبْتِدَاءُ والخبر كالفعل والفاعل ؛ لَأَنَّهما جملتان .
فَلَمَّا امْتِنَاعُ الْإِبْتِدَاءِ والخبر من (إِذَا) فَلَمَّا (إِذَا) في معنى الجزاء ، والجزاء لا يكون إِلَّا
بِالفِعل .

أَلَا تَرَاهَا تَحْتَاجُ إِلَى الْجَوَابِ ؛ كَمَا تَحْتَاجُ حُرُوفُ الْجَزَاءِ ^(٢) .
تقول : إِذَا جَاءَ زيدٌ فَأَعْطِهِ ، وَإِذَا جِئْتَنِي أَكْرِمْتِكِ .
فَلِنْ قُلْتَ : أَكْرِمُكِ إِذَا جِئْتَنِي : (فَأَكْرِمُكِ) في موضع الجواب ؛ كما تقول في حروف
الجزاء : أَكْرِمُكِ إِنْ جِئْتَنِي .
فَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ فِي مَعْنَى (إِذْ) فَهُوَ مُضَافٌ إِلَى مَا يُضَافُ إِلَيْهِ (إِذْ) مِنَ الْإِبْتِدَاءِ
وَالْخَبَرِ ، وَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ .

وما كان في معنى (إِذَا) وهو الذي لم يَأْتِ فلا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الفِعلِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ . تقول :
جِئْتُكَ يَوْمَ زيدٌ أميرٌ ، وآتيتُكَ يَوْمَ قام زيد .
وتقول في المستقبل : آتيتُكَ يَوْمَ يقوم زيد ، ولا يجوز : يَوْمَ زيدٌ أميرٌ لما ذُكِرَتْ لَكَ ^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٤ - ٥٥ : « وأما (إذ) فيحسن ابتداء الاسم بعدها فتقول :
جئت إذ عبد الله قائم ، وجئت إذ عبد الله يقوم ، ألا أنها في (فعل) تبيحة نحو قولك : جئت إذ
عبد الله قام » .

(٢) سيبويه يرى أن (إذا) الشرطية يجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية إذا كان خبر
المبتدأ بعدها جملة فعلية ؛ قال في ج ١ ص ٥٤ :
« والرفع بعدهما (إذا) وحيث ٢ جائز ، لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدها ، فتقول : اجلس
حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس » .
والمبرد يرى أن المرفوع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وقد اعترض على سيبويه في
ذلك وقدمنا كلامه في الجزء الثاني ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٠ : « باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء » .
يضاف إليها أسماء الدهر . وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وآتيتك يوم يقوم ذاك ،
وقال الله عز وجل - (هذا يوم لا ينطقون) ، و (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) .
وجاز هذا في الأزمنة ، واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفة ، وتوسسحوا بذلك في
الدهر ، لكنزته في كلامهم ، فلم يخرجوا الفاعل من هذا ، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف
الوصل نحو : ابن ، وإنما أصله للفصل وتصريفه « .
وسيكور المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٦٢٨ من الأصل .

قال الله عز وجل : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِحَّتُهُمْ) (١) . وقال : (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْفَعُونَ) (٢) .

فَلَمَّا (إِذَا) الَّتِي تَقَعُ لِلْمُفَاجِئَةِ فِيهِ الَّتِي تَسُدُّ مَسَدَ الْخَبَرِ ، وَالاسْمُ بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ / وَذَلِكَ قَوْلُكَ : جِئْتُكَ فَلَمَّا زَيْدٌ ، وَكَلِمَتُكَ فَلَمَّا أَخْوَكُ . وَتَأْوِيلُ هَذَا : جِئْتُ ، فَفَاجَأَنِي زَيْدٌ ، وَكَلِمَتُكَ ، فَفَاجَأَنِي أَخْوَكُ ، وَهَذِهِ تُغْنِي عَنْ الْفَاءِ ، وَتَكُونُ جَوَابًا لِلْجَزَاءِ ، نَحْوُ : إِنْ تَأْتَنِي إِذَا أَنَا أَفْرَحُ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : فَلَمَّا أَفْرَحُ (٣) . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَنْتَقِبُونَ) (٤) [فَقَوْلُهُ : (إِذَا هُمْ يَنْتَقِبُونَ)] (٥) فِي مَوْضِعٍ : يَنْتَقِبُوا .

٣
١٥٤

وَقَوْلُهُ : إِنْ تَأْتَنِي فَلَمْ يَكُنْ فِي مَوْضِعٍ إِنْ تَأْتَنِي أَعْطَكَ دَرَاهِمًا ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) (٦) فِي مَوْضِعٍ : (أَمْ صَمْتُمْ) . فَمَنْ جَعَلَ (حَيْثُ) مَضْمُومَةً - وَهُوَ أَجُودُ الْقَوْلِينَ - فَلَمَّا أَلْحَقَهَا بِالْغَايَاتِ ، نَحْوُ : مِنْ قَبْلُ ، وَمِنْ بَعْدُ ، وَمَنْ عَلَّ يَأْفِي ، وَابْدَأُ بِهَذَا أَوَّلُ يَأْفِي ، وَنَحْوُهُ . وَمَنْ فَتَحَ فَلْيَلِاهِ الَّتِي قَبْلَ آخِرِهِ ، وَأَنَّهُ ظَرَفٌ بِمَنْزِلَةِ (أَيْنَ) وَ(كَيْفَ) (٧) .

(١) المائدة : ١١٩

(٢) الرسائل : ٣٥

(٣) فِي سَبِيحِيَّةٍ ج ١ ص ٥٤ « وَلَاذًا مَوْضِعٌ آخَرٌ يَحْسَنُ فِيهِ ابْتِدَاءُ الْأَسْمَاءِ بِعَدَمِهَا . تَقُولُ : نَظَرْتُ فَلَمَّا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : نَظَرْتُ إِذَا زَيْدٌ يَذْهَبُ لِحَسَنِ » . وَقَالَ فِي ص ٤٣٥ : « وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيهِمْ) إِذَا هُمْ يَنْتَقِبُونَ ؟ فَقَالَ : هَذَا كَلَامٌ مُعْلَقٌ بِالْكَلامِ الْأَوَّلِ ، كَمَا كَانَتْ الْفَاءُ مُعْلَقَةً بِالْكَلامِ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا مَا هُنَا فِي مَوْضِعٍ قَطْرًا ، كَمَا أَنَّ الْجَوَابَ بِالْفَاءِ فِي مَوْضِعِ الْفَعْلِ » وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٥٨ : ٢ .

(٤) الروم : ٣٦

(٥) تصحيح السيرافي

(٦) فِي سَبِيحِيَّةٍ ج ١ ص ٤٣٥ قَالَ : « وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) بِمَنْزِلَةِ أَمْ صَمْتُمْ » . وَالْآيَةُ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ : ١٩٣

(٧) فِي سَبِيحِيَّةٍ ج ٢ ص ٤٤ : « فَمَا مَا كَانَ غَايَةً نَحْوَ قَبْلُ وَبَعْدُ وَحَيْثُ فَانْهَسَ يَهْرُكُونَهُ بِالْفُسْهِ » وَقَدْ قَالَ بِمِثْلِهِ : حَيْثُ شَبَّهَهُ بِأَيْنَ . . .

فأما قولهم: يا زيد وما أشبهه في النداء ، فقد مضت العلة فيه^(١) في موضعها ، والمبنيّات كـ : ، وفيما ذكرنا دليل على ما تركنا .

وباب (حَلَامِ) ، وَتَرَاكِ ، وَحَلَاقِي ، / وَيَكْدَادُ ، وَتَزَالِي ، قد ذكرناه فيما يجرى ومالا يجرى . ١٦٠

فأما ما كان من سوى ذلك في معنى الفعل المفعول به ، نحو : صَمَ ، وَمَمَ ، وَإِيَمَ ، وإيها ، ومهلاً يا فتى ، وما أشبه ذلك فنحن ذاكروه :

أما (صَمَ) ، و(مَمَ) ، و(قَذَ) التي بمعنى حَسَبُ ، فمبنيّات على السكون لحركة ما قَبْلَ أو آخرها ، وأنها في معنى (افْعَلْ) .

وأما (إِيَمَ) يا فتى فحُرِّكَتْ الهاءُ لالتقاء الساكنين ، وترك التنوين ؛ لأنَّ الأصوات إذا كانت معرفة لم تنوّن^(٢) قال الشاعر :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا لِيَمِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وما بالُ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ الْبَلَاغِ^(٣)

(١) أشار الى علة في الجزء الثاني ص ٣ وسيتكلم عنه في الجزء الرابع ص ٥١٣ من الأصل
(٢) في سيمويه ج ٢ ص ٥٣ : « زعم الغليل أن الذين يقولون : غاق غاق وعاء وعاء ، فلا ينونون فيها ولا في أشباهها أنها معرفة .. »

وكانه قال : قال الفرّاب هذا النحو • ون الذين قالوا : عاء وعاء وغاق وجعلوها نكرة وزعم أن بعضهم قال : صه ذلك بالتنوين أرادوا النكرة كأنهم قالوا : سكوتا • وكذلك آيه ويوه ويوها • •

(٣) في اصلاح المنطق ص ٢٩١ : وتقول للرجل اذا استزدته من حديث أو عمل : آيه فان وصلت قلت : آيه حدثنا •

وقول ذي الرمة : وقفنا قللنا : آيه • • فلم ينون وقد وصل ، لانه نوى الوقف ، وكذلك قال تطلب في مجالسه ص ٢٧٥

وقال ابن جني : « فإذا نونت وقلت : آيه فكانك قلت : استزادة ، وإذا قلت : آيه فكانك قلت : الاستزادة قصار التنوين علم التذكير وتركه علم التصريف • • وأما من أنكر هذا البيت على ذي الرمة فانما خفى عليه هذا التوضيح » .

في المخصص ج ١٤ ص ٨١ • وكان الأصمى يخطئ ذا الرمة في هذا البيت ويزعم أن العرب لا تقول الا به بالتنوين والنحويون البصريون صوبوا ذا الرمة • • •

البال : الشان والحال • (ما) استفهام إنكاري أى ليس من شأنها الكلام •
والديار البلاغ : التي ارتحل سكانها فهي خالية •

ولو جعله نكرة لقال : إِيءِ يا فتي ، كما يقول : إِيئَهَا يا فتي : إذا أمرته بالكف ، ووئها : إذا أغريته (١) .

قال الشاعر :

وئها فِدَاءٌ لَكُمْ أُمِّي وما وَلَدْتُ حَامُوا عَلَى مَجْدِكُمْ وَانْكُفُوا مَنْ ائْتَكَلَا (٢)
وكذلك قولهم : قال الغراب : غَاقِي يا فتي ، فإن جعلته نكرة نوئت ، وكذلك ما كان مثله .

= طلب الحديث من الطفل أولا ليخبره عن محبوبته أم سالم ، وهذا من فرط تحيره وتدلله في استخباره مما لا يعقل ، ثم أفاق ، وأنكر من نفسه بأنه ليس من شأن الأماكن الاخبسار عن السواكن .

انظر الغزاة ج ٣ ص ١٩ وشروح سقط الزند ص ٩٨٠ .
والبيت لدى الرمة من قصيدة له في ديوانه ص ٣٥٥ - ٣٧١ .

(١) في اصلاح المنطق ص ٢٩١ فاذا أغريته بالشئ قلت : وئها يا فلان . ومثله في مجالس نعلب ص ٢٧٥ .

(٢) البيت لحاتم الطائي وروايته في طبعتي ديوانه ص ١٠٨ ، ١١٩ وئها فِدَاؤُكُمْ أُمِّي وَمَا وَلَدْتُ

وروي في اللسان (ويه) يئها فِدَى لَكُمْ أُمِّي وما وَلَدْتُ

وفي كتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٣ وسألت الخليل عن قوله: فداء لك فقال : بمنزلة أمس .
وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٦٧ وابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ .

هذا باب

٣
١٦١

/ الاسم الذى تُلحِقُه صوتا أعجميًا

نحو : عَمْرُوِيهِ بِحَمَلُوِيهِ ، وما أشبهه ، والاختلاف فى هيهات ، وذِيَّةٌ وذَيْتٌ ، وكَيْتٌ وكَيْتٌ

إِعلم أَنَّ الاسمَ الأعجميَّ الذى يُلحَقُ الصَّدرَ مَجْرَاهُ مَجْرَى الأصواتِ ، فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مكسورا بغير تنوين ما كان معرفةً .

فإن جعلته نكرة نَوْنَتْه على لفظه ؛ كما تفعل ذلك بالأصوات نحو قولك : إِيه يا فتي فى المعرفة ، وإِيه ، إذا أردت النكرة ، وقال الغراب : غاقٍ ، وغاقٍ (١) فى النكرة .

وتأويلُ تَرْكِ التنوين فيه : أَنَّهُ قال الشيء الذى كنت تعرفه به ، والنكرة إنما هو قال صوتا هذا مثاله .

فَأَمَّا الصَّدرُ فلا يَكُونُ إِلَّا مفتوحا ، كقولك : حَضَرَ مَوْتُ يا فتي ، وخمسة عشر . وما يفتح قَبْلَ هاء التانيث ، نحو : حنْدة ، وما أشبهها . وذلك الاسم ما كان نحو : عَمْرُوِيهِ ، وَحَمَلُوِيهِ (٢) ، كما قال الشاعر :

٣
١٦٢

/ يا عَمْرُوِيهِ انْطَلَقَ الرِّفاقُ مَالِكٌ لَا تَبْكِي وَلَا تَشْتَاقُ (٣)

(١) غاق غاق : حكاية صوت الغراب .

(٢) فى سيبويه ج ٢ : ٥٢-٥٣ : « وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمي وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية ، وألزموا آخره شيئا لم يلزم الأعجمية ، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الأصوات ، لأنهم قد راوه قد جمع أمرين فحطسوه بدرجة عن اسماعيل وأشباهه ، وجعلوه فى النكرة بمنزلة غياق منونة مكسورة فى كل المواضع . وعمرويه عندهم بمنزلة حضرموت فى أنه ضم الآخر الى الأول . . وعمرويه فى المعرفة مكسور فى حال الجر والرفع والنصب غير ممنون وفى النكرة تقول : هذا عمرويه آخر ورأيت عمرويه آخر (بكسر الهاء وتوניה) » .

وسيعيد المبرد حديثه فى الجزء الرابع .

(٣) لم اعثر على قائله ، ومعناه واضح .

وزعم سيبويه مع التفسير الذي فسّرناه أنّ العرب إذا ضُمَّت عربياً إلى عربٍ ثَمَا يَلْزَمُهُ البناءُ
أَلْزَمَتْهُ أَخْفُ الحركات ، وهى الفتحة ، فقالوا : خمسة عشر يا فتى ، وهو جارى بَيْتَ بَيْتَ يا فتى ،
ولقيته كَهْ كَهْ ، و (يا ابنَ أُمِّ لَ تَأْخُذْ) (١)

وإذا بَنَوْا أَعْجَبِيَا مع ما قَبْلَهُ حُطُوهُ عن ذلك ، فَأَلْزَمُوهُ الكسر ، وهذا مُطَرَّدٌ فى كلامهم .

• • •

فَأَمَّا (هَيْهَاتَ) فتأويلها : فى البُعد ، وهى ظَرْفٌ غير مُتَّكِنٍ ، لإيهامها (٢) ، ولأنَّها بمنزلة
الأصوات .

فمنهم من يجعلها واحداً كقولك : (عَلَقَاة) فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٣)
فمن قال ذلك فالوقف عنده هيهاء وترك التنوين للبناء .

ومنهم من يجعلها جَمْعاً كَبَيضَاتٍ فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٤) وإذا وقف
على هذا القول وقف بالتاء ، والكسرة إذا أردت الجَمْعَ للبناء كالفَتْحَةِ إذا أردت الواحد .

(١) سورة طه : ٩٤ •

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٧ « وسألته عن هيهات اسم رجل وهيهات فسال : أما من قال :
هيهاء فهى عنده اسم بمنزلة طَلَقَاة ، والدليل على ذلك أنهم يقولون فى السكوت : هيهاء •
ومن قال : هيهات ، فهى عنده كَبَيضَاتٍ ، ونظير المفتحة فى الهاء الكسرة فى التاء •
فإذا لم يكن هيهات ولاهيهاء علماً لشيء فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر ،
لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن • »

وفى الخصائص ج ١ ص ٢٠٦ « وكان أبو على — رحمه الله — يقول فى هيهات :
إننا افتى مرة يكونها اسماً سُمى به الفصل كصه ومه ، وأفتى مرة أخرى يكونها ظرفاً على
قدر ما يحضرنى فى الحال •
وقال مرة أخرى : أنها وإن كانت ظرفاً فغير مستلح أن تكون مع ذلك اسماً سُمى به الفعل ،
كمثلك ودوتك • »

وقال فى ج ٣ ص ٤١ — ٤٣ « ومنها هيهات : وهى عندنا من مضاعف التاء فى ذوات الأريمة
ووزنها : فملله وأصلها هيهية • • • ، فانقلبت اللام ألفاً ، فصارت هيهاء ، والتاء فيها للتأنيث
• • والوقوف عليها بالهاء وهى مفتوحة فتحة المبنيات •
ومن كسر التاء فقال : هيهات فإن التاء تاء جماعة التأنيث ، والكسرة فيها كالفَتْحَةِ فى
الواحد ، واللام عندنا محذوفة ، لالتقاء الساكنين ، ولو جاءت غير محذوفة لكانت : هيهيات •
لكنها حدثت ، لأنها فى آخر اسم غير متمكن ، فجاء جمعه مخالفاً لجميع المتمكن • • ثم أخذ
يذكر لغاتها •

(٣) المؤمنون : ٣٦

(٤) وقرأ أبو جعفر بكسر التاء فيهما — النشر ج ٢ ص ٣٢٨ ، الاتحاق ص ٣١٨ وقبها من الشواذ
قرارات كثيرة • انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ — ٤٠٥ وابن جالويه ص ٩٧ — ٩٨ •

ومن جعلها نكرة في الجميع نَوْن فقال: هيهات يا فتي . وقال / قوم : بل نَوْن وهي معرفة ؛
لأنَّ التَّوْنين في تاء الجمع في موضع النون من مسلمين . قال : والدليل على ذلك أنَّ معناه
في البُعْد كمعناه ، فلو جاز أن تنكِّره وهو جَمْع لجاز أن تنكِّره وهو واحد ، وهذا قول قوئ .
وينشد هذا البيت على وجهين ، قال :

ما أَندَا آمَلُ الحَيَاةَ وَقَدْ أَذْرَكَ عَقْلِي وَمَوْلِي حُجْرًا
أَبَا امرئ القَيْسِ ، هَلْ سَمِعْتَ بِهِ ؟ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ طَالَ ذَا عُمْرَا (١)
بعضُ يَفْتَح ، وبعضُ يَكْسِر .

• • •

فَأَمَّا ذَيْتَ وَذَيْتَ ، وَذِيَّةٌ فَلَمَّا هي كتابات عن الحَبر ؛ كما يُكْنَى عن الاسم المعروف بفلان
ومن العدد بأن يقول : كلنا وكلنا .
ولم يُوضَّح على الإفراد ؛ فلذلك بُنيت ، والتاء متحركة بالفتح ؛ لالتقاء الساكنين من حيث
حُرِّكت آخر (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) ، وما أشبه ذلك (٢) .

(١) البيهتان من قصيدة للربيع بن ضبيع الفزاري من المعمرين ، عاش كما قيل ، أربعين
وثلاثمائة سنة ، والقصيدة في كتاب المعمرين لأبي حاتم ص ٦ - ٧ ، وأمالى القالي ج ٢ ص ١٨٥ ،
وحماسة البحترى ص ٣٢٢ ، وأمالى المشريف المرتضى ج ١ ص ٦٨٥ ، والاقتضاب ص ١٠٢ والف
بالبلوى ج ٢ ص ٨٨ .

وعمرًا : مثقل عمر ، وذلك لغة فصيحة جاءت في القراءات السبعة في الفاظ كثيرة .
(٢) في مسبوحيه ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ « ومثل هيهاء ذية إذا لم يكن اسما ، وذلك قولك :
كان من الأمر ذية وذية ، فهذه فتحة كفتحه الهاء ثم ، وذلك أنها ليست أسماء متبنيات ، فصارت
بمنزلة الصوت » .

فان قلت : لم لم تسكن الهاء في ذية وقبلها حرف متحرك ؟ .

فان الهاء ليست ها هنا كسائر الحروف ، الا ترى أنها تبدأ في الصلة تاء ، وليست زيادة
في الاسم ، فكهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو في الاسم ومن الاسم ، وصارت الفتحة أولى بها ،
لان ما قبل هاء التانيث مفتوح أبدا ، فحصلوا حررتها كحركة ما قبلها ، لقرئها منها ، ولزوم
الفتح ، وامتنعت أن تكون ساكنة ، كما امتنعت عشر في خمسة عشر ، لأنها مثلها . . .

وكل اسمين أزيلا فحكمهما إذا بُنِيا كذلك ؛ نحو : لقيته كَفَّةً كَفَّةً^(١) ، وَبَيْتَ بَيْتٍ^(٢) .
فقد تجوز فيهما الإضافة وترك البناء للمعنى .

وذلك أنَّ معنى كَفَّةً كَفَّةً : كَفَّةً لِكَفَّةٍ ، أى : قابلت صفحة صفحة . فيجوز أن نقول : لقيته كَفَّةً كَفَّةً يا فتى .

وكذلك هو جارى بَيْتَ بَيْتٍ يا فتى ؛ لأنَّ المعنى : بيته إلى ببنى . فعلى ما ذكرت لك تصلح الإضافة . وتمتنع .

فأما (شَفَرٌ يَشَرُّ) فاسمان ليس فى أحدهما معنى الإضافة إلى الآخر ؛ فلذلك لم يكن فيهما وفيما أشبههما إلّا البناء^(٣) . وفيما ذكرت لك من المبتنيات ما يَكُلُّ على جميعها إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « وزعم يونس أن كفة كفة كذلك تقول : لقيته كفة كفة وكفة كفة -

والدليل على أن الآخر مجرور ، وليس كشر من خمسة عشر أن يونس زعم أن رؤية كان يقول : لقيته كفة عن كفة يا فتى .

وانما جعل هذا هكذا فى الظرف والحسالى .. » .

وفى اللسان : وقولهم : لقيته كفة كفة بفتح الكاف ، أى كافحا وذلك اذا استقبلته مواجهة .
ولقيته كفة كفة وكفة كفة على الإضافة ، أى فجأة ومواجهة .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ « باب ما ينتصب لانه ليس من اسسم ما قبله ، ولا هو هو .

وذلك قولك : هو ابن عمى دنيا وهو جارى بيت بيت فهذه أحوال .. » .

وقال فى ج ٢ ص ٥٣ « وأما يوم يوم ، وصباح مساء ، وبيت بيت ، وبين بين ، فان العرب تختلف فى ذلك : يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد ، وبعضهم يضيف الأول الى الآخر ، ولا يجعله اسما واحدا ، ولا يجعلون شيئا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد الا فى الحال أو الظرف » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومثل أياذى سبا ويادى بدا قوله : ذهب شفر بقر ، ولابد من أن يحرك آخره ، كما ألزموا التحريك الهاء فى ذية ونحوها ، لشبه الهاء بالشئ الذى ضم الى الشئ » .

وقال فى ص ٥١ « ونحو هذا فى كلامهم حين يوصى مفتوحة ، لانها ليست متمكنة » .
فى اللسان : تفرق القوم شفر بقر ، وشدر ملر ، أى فى كل وجه .
وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٦١ .

هذا باب

الأسماء واختلاف مخارجها

اعلم أن الأسماء تقع على ضروب :

فمنها ما يقع للفصل غير مشتق ، وذلك نحو : حجر ، وجبل ، وكل ما كان مثل هذا فهذا سبيله ، وهو نكرة لا يُعرف بلاسم منه إلا أنه واحد من جنس .

ومن الأسماء ما يكون مشتقاً نعتاً ، ومشتقاً غير نعت .

فإنما النعت فيمثل : الطويل ، والقصير ، والصغير ، والمائل ، والأحقق ، فهذه كلها تُعوت

جارية على أفعالها : / لأن معنى الجاهل : المروف بأنه يجهل ، والطويل : المروف بأنه طال .

فكل ما كان من هذا فعلاً له أو فعلاً فيه فقد صار حليّة له .

والأسماء المشتقة غير النعوت مثل : حنيفة ، وإنما اشتقاقه من الحنيف ، وأصله المخالف

في هيئته . يقال : رجل أحنف لما في رجله ، ودين حنيف أى : مخالف لخطأ الأديان .

ولو كان على الفعل فكان من تحنّف لكان الفاعل متحنّفاً .

وكذلك (مُضَر) إنما هو مشتق من قولك : مَضَر اللبن ، إذا حمض (١) .

كما أن (عِيْلَان) من العيلة (٢) ، و (قحطان) من القحط (٣) ، وليست على أفعالها .

(١) في الاشتقاق لابن دريد ص ٣٠ « اشتقاق مضر من اللبن المضير وهو الحامض وبه

سميت المضيرة » .

(٢) في الاشتقاق لابن دريد ص ٣٦٥ « عيلان : فعلان من قولهم : عال يعمل : إذا افتقر .

وقال قوم : بل كان عيلان فقيراً ، فكان يسأل أخاه الياس فقال له : انما أنت عسال

على ، فسمى عيلان » .

وقال قوم : حننه عيد استود يقال له : عيلان » .

(٣) في الاشتقاق أيضاً ص ٣٦١ « قحطان : فعلان من قولهم : شيء قحيط ، أى شديد » .

ومن الأسماء المبهمة ، وهى التى تقع للإشارة ، ولا تخص شيئاً شئ ، وهى :
هنا ، وهناك ، وأولئك ، وهؤلاء ونحوه .

• • •

ومن الأسماء الأعلام ، وإنما هى ألقاب مُحْكَمَةٌ ، نحو : زيد ، وعمر .

• • •

ومن الأسماء المضمرة ، وهى التى لا تكون إلا بعد ذِكر ، نحو : الهاء فى به ، والواو فى فعلوا ،
والألف فى فعلاً .

• • •

فَنَكُرُ الأسماء قول القائل : شئ ، لأنه مُبْهِمٌ فى الأشياء كلها . فإن قلت جسم فهو نكرة ،
وهو أَخَصُّ من شئ ؛ / كما أَنَّ حيواناً أَخَصُّ من جسم ، وإنساناً أَخَصُّ من حيوان ، ورجلاً
أَخَصُّ من إنسان .

والمعرفة : ما وُضِعَ على شئ دُونَ ما كان مثله ، نحو : زيد وعبد الله فإن أَشْكَلَ زيد من زيد
فَرَّقَتْ بينهما الصفة . وقد ذكرنا هذا مفسراً فى باب المعرفة والنكرة (١) .

٣
١٦

هذا باب

مَخَارِجُ الْأَفْعَالِ وَاخْتِلَافُ أَحْوَالِهَا

وهي عشرة أنحاء

فمنها : **الْفِعْلُ الْحَقِيقِيُّ** الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول ، وهو قولك : قام زيد ، وجلس عمرو ، وتكلم خالد . فكلُّ هذا وما كان مثله غير مُتَعَدٍّ .

وكلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى أو لَمْ يَتَعَدَّ فهو مُتَعَدٍّ إلى اسم الزمان ، واسم المكان والمصدر ، والحال (١) ، وذلك قولك : قام عبد الله ضاحكا يوم الجمعة عندك قِياما حسنا ، وذلك أَنْفِيهِ دليلا على هذه الأشياء . فقولك : قام زيد بمنزلة قولك : أحدث قِياما ، وتَعَلَّمُ أَنَّ ذلك فيامضَى من النهر ، وَأَنَّ للحدث مكانا ، وَأَنَّهُ كان على هيئة .

وكذلك إن قلت : قام عبد الله ابتغاء الخير ، فبحث بالعلّة التي لها وقع القيام .

وكلُّ ما كان / فِعْلُهُ على (فَعَلَ) فغير متعدي لآلته لا انتقال الفاعل إلى حال عن حال ، فلا معنى

٣
١٦٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥ : واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ، ليدل على الحدث ، ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب .

لما عمل في الحدث عمل في المرة منه وللمرتين وما يكون ضربا منه .

فمن ذلك: قعد القرفصاء ، واشتمل الصماء ، ورجع التهقري ، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه .

ويتعدى إلى الزمان . . وذلك قولك : قعد شهرين ، وسبقعد شهرين ، وقول : ذهبت أمس ، وسأذهب غدا . .

ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان ، لأنه إذا قال : ذهب ، أو قعد فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهاب ، وذلك قولك : ذهبت المذهب البعيد ، وجلست مجلسا حسنا ، وقعدت مقعدا كريما ، وقعدت المكان الذي رأيت . . وانظر ص ١٩ منه . وهذا الجزء ص ١١٦ .

للتعاضى ، وذلك قولك : كَرَّمُ زيد ، وشَرَّفَ عبد الله . والتقدير : ما كان كَرِّمًا ولقد كَرَّمُ ، وما كان شريفًا ولقد شَرَّفَ . فهذا نَحْوُ من الفِعْلِ .

• • •

ونَحْوُ آخر لا يتعلَّى الفعل فيه الفاعل ، وهو للفاعل على وجه الاستعارة . ويقع على ضربين : أحدهما : سقط الحائط . وطال عبد الله ، وأنت تعلمُ أنهما لم يفعل على الحقيقة شيئا . فهذا ضَرْبٌ .

والضَرْبُ الثانى الذى يُسمِّيه النحويون فِعْلُ المطاوعة . وذلك قولك : كَسَرْتَهُ فَانْكَسَرَ ، وشَوَّيْتَهُ فَانْشَوَّى ، وقطعته فَانْقَطَعَ ، وإنما هذا وما أشبهه على أَنَّك بلغت فيه ما أَرَدْتَ ، وانتهيت منه إلى ما أَحْبَبْتَ ، لا أَنَّ له فِعْلا (١) .

• • •

ومن الأفعال ما يتعلَّى الفاعل إلى مفعول واحد وفعله وإِصْل مؤثِّر ، كقولك : ضربت زيدا ، وكسرت الشيء ، يا فتى (٢) .

فإنَّ المصدر ، والحالات ، والظروف - فلا يمتنع منها فِعْلُ البتة . ومن هذه المتعلِّية إلى مفعول ما يكون غَيْرَ وإِصْل ، نحو : ذكرت زيدا ، وشتتت همرا ، وأضحكت / ٣
١٦٨ خالدا . فهذا نوع آخر .

• • •

ومن الأفعال ما يتعلَّى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما . وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وألبست زيدا جُبَّة (٣) .

• • •

ومنها ما يتعلَّى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما (٤) وذلك نحو : ظننت زيدا أخاك ، وحسبت زيدا ذا الحفاظ . وخطت عبد الله يقوم فى حاجتك .

(١) عقد بابا لأفعال المطاوعة فى الجزء الثانى ص ١٠٤ - ١٠٦ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٤ « باب القساعل الذى يتمده فعله الى مفعول » .

وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦ : « باب الفاعل الذى يتمده فعله الى مفعولين » ، فان شئت

اقتصر على المفعول الأول ، وان شئت تمدى الى الثانى . . . وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٣٨ « باب الفاعل الذى يتمده فعله الى مفعولين وليس لك أن

تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر . . . وانظر هذا الجزء ص ٩٤ .

والفصل بين هذا والأول أَنَّ الأولَ فعلٌ حقيقٌ يقع مفعولاه مُختلفَيْن . تقول : أعطيت زيدا ، فتخبر أَنَّهُ كان منك عطاءً ، وإن شئت أَن تذكره بَعْدَ ذكrote .

فأما قولك : ظننت زيدا فلا يستقيم ، لِأَنَّ الشكَّ إِنَّمَا وقع في المفعول الثاني^(١) . فالثاني خبر عن الأول ، والتقدير : زيد منطلق في غنى ، إِلَّا أَن تريد بظننت : اتهمت . فهذا من غير هذا الباب ، وكذلك : إِذَا أردت بعلمت : عرفت . فهو من باب ما يتعدى إلى مفعول ، كما قال عزَّ وجلَّ : (لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ)^(٢) إِنَّمَا هو : لانعرفونهم الله يعرفهم . وكذلك : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ اللَّيْنَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ)^(٣) .

ومن هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وهو من باب الفعل المتعدي إلى مفعولين ، ولكنك جعلت الفاعل في ذلك المفعول مفعولا بآئه كان يعلم ، فجعل غيرَه أعلمه ، فيقول : أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس ، ونبأتك عبد الله صاحب ذلك . فما كان من هذا فهذا سبيله^(٤) . ومنها ما يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد ، وليست أفعالا حقيقيّة ، ولكنّها في وزن الأفعال ، ودخلت لمعان على الابتداء والخبر ، كما أَنَّ مفعولي ظننت إِنَّمَا هما ابتداء وخبر . وذلك قولك : كان زيد أعفاه ، وأمسى عبد الله ظريفا يا فتى^(٥) . وكذلك ليس ، وما زال ، وما دام . فهذه ثمانية أفعال متصرفّة .

- (١) نقدم في الجزء الثاني ص ٣٤٠ والثالث ص ١١٣ .
- (٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢١ « كما قال عز وجل (لاتعلمونهم الله يعلمهم) كقولك : لانعرفونهم الله يعرفهم ، والآية في الانفصال : ٦٠ .
- (٣) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وقد يكون علمت بمنزلة عرفت . لا تريد الا علم الأول ، فبن ذلك قوله تعالى (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت) وقال سبطانه (وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم) فهي هاهنا بمنزلة عرفت » ، وانظر ص ١٢١ منه .
- والآية الأولى في البقرة : ٦٥ .
- (٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٩ « باب الفاعل الذي يتعداه فعلة الى ثلاثة مفعولين هاهنا . وذلك قولك : أرى الله زيدا بشرا أباه ، ونبأت عمرا زيدا أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك » . وانظر ههنا الجزء ص ١٢١ .
- وللمبرد مناقشة مع سيبويه في قوله ج ١ ص ١٧ « ونبئت زيدا ، أى عن زيد » تكتفى بالإشارة إليها .
- (٥) انظر هذا الجزء ص ٩٦ .

ومنها فعل التحجب وهو غير متصرف ، لأنه وقع لمعنى ، فمضى صرف زال المعنى . وكذلك كل شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ فهو يكزّم ذلك اللفظ لذلك المعنى ، وهو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أظرف أخاك . وقد مضى تفسيره (١) في بابيه وهو فعل صحيح

• • •

٣
١٧٠

والعاشر : ما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ، ولكنه يُشبه الفعل بلفظ . / ، أو معنى .
فإنّما ما أشبه الفعل فعلًا على معناه مثل دلالة (ما) التانيية ، وما أشبهها . تقول : ما زيد منطلقا ، لأنّ المعنى : ليس زيد منطلقا ، وما أشبهه في اللفظ . ودخل على الابتداء والخبر دخول (كان) ، و (إن) وأخواتهما . وقد ذكرنا الحجج فيها في بابها (٢) .

(١) لم يتقدم ذكره ، وسيذكره في الجزء الرابع ص ٤٨٤ من الأصل
(٢) سيأتى بابها في الجزء الرابع ص ٤٩٩ ••

هذا باب

الصلة والموصول في مسائله

فلما أصوله فقد ذكرناها

نقول : رأيت الذي أبوه منطلق . ذ. (الذي) مرثى ، و (أبوه منطلق) صلته .

فإن قلت : رأيت الذي اللذان أبواهما منطلقان - لم يجوز ، لأن قولك : أبواهما منطلقان صلة للذَيْن ، واللذان في صلة الذي . وهما ابتداء لا خبر له . فلم تَمُ الصلة .

فإن قلت : رأيت الذي اللذان أبواهما منطلقان في الدار - لم يجوز أيضا وإن كنت قد جئت بخبر ، لأنه ليس في صلة الذي ما يرجع إليه .

فإن قلت : / رأيت الذي اللذان أبواهما منطلقان في داره أو عنده أو ما أشبه ذلك - فقد صحّت المسألة ، وصار التقدير : رأيت الذي أخواك عنده .

فإن قلت : / رأيت الذي اللذان أبواهما منطلقان إليه لم يجوز ، لأن (منطلقان) خبر الأبوين ، و (إليه) متصل بمنطلقين ، فكانت قلت : رأيت الذي أخواه . فهذا ابتداء لا خبر له . فعلى هذا فقس .

فإن قلت : رأيت اللذين الذي قاما إليه - فهو غير جائز ، لأن قولك : (الذي قاما إليه) ابتداء لا خبر له .

وتصحيح المسألة : رأيت اللذين الذي قاما إليه أخوك^(١) . فترجع الألف في (قاما) إلى اللذين والهاء في (إليه) إلى الذي ، و (أخوك) خبر الذي ، فتتمّ صلة اللذين ، وصحّ الكلام .

ولو قلت : ظننت الذي التي تكرمه يضربها - لم يجوز ، وإن تمّت الصلة ، لأن (التي) ابتداء

(١) عدد فسمّا سبق ص ١٣٠ - ١٣١ بابا لادخال الموصول على الموصول عنونه بقوله :
(هذا باب من الذي والتي ألفه النحويون فأدخلوا الذي في صلة الذي) واكتروا في ذلك ٥٠٠ «

و(نكرمه) صلتها ، و(يضرها) خبر الابتداء . فقد تمّ الذى بصلته ؛ وإنّما فسد الكلام ؛ لأنّك لم تأتِ بمفعول (ظننت) الثانى . فإنّ آتيت به فقلت (أخاك) أو ما أشبهه صحّ الكلام .

• • •

وتقول : ضرب اللذان القائمان إلى زيد أخوهما الذى المكرم عبداً الله^(١) .

فتجعل (الذى) منصوباً ، وإن جعلته مرفوعاً نصبت للذين .

/ وتقول : رأيت الراكب الشاتم فرسك . والتقدير : رأيت الرجل الذى ركب الرجل الذى شتمه فرسك .

٣
١٧٢

• • •

وتقول : مرت بالدار الهاديها المصلح داره عبداً الله .

فقولك : (الهاديها) فى معنى التى هدمها الرجل الذى أصلح داره عبداً الله .

• • •

وتقول : رأيت الحامل الملعمة طعمك غلامك . أردت : رأيت الرجل الذى حمل الرجل الذى ألعّمه طعمك غلامك ، فغلامك هو الحامل ، والهاء فى (الملعمة) ترجع إلى الألف واللام الأولى .

• • •

ولو قلت : وافق ضربك صاحبك أخوك غلامك - كان جيّداً . رفعت الضرب بأنّه الموافق غلامك ، و(ضربك) تقديره : أنّ ضربك ، وصاحبك هو الفاعل ، وأخوك نعت أو بدل . فهذا جيّد .

وإنّما يحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان فى معنى (أنّ فعل) أو يفعل . فلمّا إذا قلت : ضربت ضرباً - فليس المصدر ممّا يحتاج إلى الصلة^(٢) .

فلذا قلت : أعجبنى ضرب زيد عمرا - فمعناه : أعجبنى أن ضرب زيد عمرا وكذلك إذا قلت : ضرب زيد عمرو فمعناه : أن ضرب زيد عمرو .

(١) صلة اللذان جملة القائمان الى زيد اخوهما ، وعبد الله فاعل المكرم

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٨١ «واعلم ان المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل . وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً ، وذلك لأنه لا يصح اذن تقديره بأن والفعل ، اذ ليس معنى ضربت ضرباً أو ضربة أو ضرباً شديداً : ضربت أن ضربت • • • »

وإذا قلت : قيامُ القائمِ إليه زيدٌ / مُعْجِبُ الشاربِ مائه الأكلُ طعامُك - صار معناه : أن قام
 ٣
 ١٧٣
 الذى قام إليه زيد معجب الذى شرب مائه الرجل الذى أكل طعامك .

• • •

وتقول : أعجبَ حُسْنُ حذاءِ نعلِكَ هذاؤها لا يَسَ نَعْلُ أعْيِكَ ، وإن شئت قلت : لا بسا
 نَعْلُ أعْيِكَ .

• • •

وهذه مسائل يسيرة صغرنا بها لتكون سُلما إلى ما نذكره بعدها إن شاء الله من مسائل طويلة
 أو قصيرة معنّة الاستخراج .

• • •

تقول : أعجب المُنْخِلُ السَّجَنَ المُنْخِلَةَ الضَّارِبُ الشَّامَ المَكْرَمَ أخاه عبدَ الله زيدا .

أردت : أعجب زيدا المُنْخِلُ السَّجَنَ المُنْخِلَةَ الذى ضرب الرجل الذى شَمَ الرجل
 الذى أَشْرَمَ أخاه عبدَ الله^(١) إن شئت نصبت (عبد الله) بأنّه الأَخَ فبيّنته به ، وإن شئت جعلته
 بدلًا ، وأبدلته من بعض المنصوبات^(٢) التى لم تذكر أسماها إذا كان إلى جانبه من الصلة ،
 فإن فصلت بين ما فى الصلة وبين ما تبدل منها لم يجز ، لأنك إذا أبدلت شيئا فما فى الصلة
 أو نعت به ما فى الصلة صار / فى الصلة^(٣) ، ولا تفرق بين الصلة والموصول ، لأنّه اسم واحد .
 ٣
 ١٧٤

(١) بيان هذه المسألة وكشف اعرابها :

المنخل : فاعل أعجب ، وزيدا مفعوله .

والسجن : مفعول به للمنخل ، و (المنخلة) : نعت للسجن و (الضارب) فاعله .

والشام : مفعول للضارب ، والمكرم : مفعول للشام .

(٢) لو جعل عبد الله بدلًا من الشام أو المكرم لجاز ولا يضر الفصل ، لان المكرم مفعول للشام

وأخاه مفعول للمكرم .

فالمكرم ومفعوله من صله الشام ، وتقديم بعض أجزاء الصلة على بعض جاز .

(٣) فى الفاروقى ص ٢ « صفة ما فى الصلة من الصلة » .

إذا قلت : القائم أبوه الحسن زيد ، فالحسن من صفة الأب والأب فى الصلة فصفته فى الصلة

أيضا .

وكذلك المطف على ما فى الصلة من الصلة إذا قلت : القائم أبوه وعمرو زيد ، أو قلت :

الضارب بكرا وخالدا زيد ، نطقت بعمره على الأب فصار من الصلة ، وكذلك خالدا المعطوف على

بكرا ، فصارا من الصلة ، لأنك عطفتها على ما فى الصلة . كأنك قلت : الضارب البكرين زيد .

والضارب الخالدين زيد .

لو قلت : رأيت الذى ضرب أخاك يخاطب زيدا عمرا ، فجعلت عمرا بدلا من الأخ ، ويخاطب حالا للذى أو مقعولا ثانيا لرأيت وهى فى معنى علمت - لم يجوز (١) . فإن جعلت (يخاطب زيدا) حالا لأخيك دخل فى الصلة ، فأبدلت عمرا - فهو جيد حينئذ ؛ لأنه كلف فى الصلة .

وتقول : سرّ ما إن زيدا يحبه من هند جاريتيه . فوصلت (ما) وهى فى معنى الذى يدلّ ، وما علمت فيه لأنّ (إنّ) إنّما دخلت على الابتداء والخبر ، والمعنى كذلك ، وكذلك أخواتها . قال الله عز وجل : (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ) (٢) .
وتقول على هذا : جاعلى الذى كان زيدا أخوه ، ورأيت الذى ليته عندنا (٣) وكذلك كل شئ يكون جملة .

فكذلك البدل مما فى الصلة من الصلة اذا قلت : الضارب اخاك زيدا عمرو ، وجعلت زيدا بدلا من الأخ ، فصار من الصلة ، لأنه يدلّ مما فى الصلة . كأنك قلت : الضارب زيدا عمرو ، وكذلك التأكيد لما فى الصلة من الصلة . وانظر ص ١٩٨ من هذا الجزء .
(١) نقل أبو حيان فى البحر المحييط ج ٢ ص ٣٥٧ ان الفصل بين البدل والبدل المتصل منه بالخبر جائز ، كما هو جائز بين الصفة والموصوف ، ولا يجوز مثل هذا الفصل فى مسألتنا ، لما يلزم عليه من الاختيار عن الموصول قبل ان تتم صلته ، فان البدل من الصلة صلة كصا قدمنا ، فعل قياس ما قاله أبو حيان يجوز أن يكون عمرا بدلا من أخاك وجمله يخاطب هو المفعول الثانى فأصلها خبر المبتدأ .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ د وقال الله عز وجل (وأتيناه من الكنوز ما ان مفاتيحه لتنوء بالعصبة أولى القوة) ف (ان) صلة لـ (ما) . . . وتكرر حمزة أن الواقعة فى بدء جملة الصلة .
الآية فى التلخيص : ٧٦ .

(٣) جعل المبرد صلة الذى جملة إنشائية مصدرة بليت فهل يجوز ذلك فى جملة الصلة ؟ قال الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٥٦ فى قول الشاعر :
وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا اننى لك عاشق
« قيل : ذا فيه زائدة لا موصولة . إذ الصلة لا تكون الا خبرية وصى ليس بخبر ، وهذا يلزمهم فى خبر المبتدأ أيضا .

فان قيل : خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى (بل انتم لا مرحبا بكم) وزيد اغربه قيل : الصلة أيضا جاءت لعل مع جزئيتها كقوله :

ولئى كراجم تظفّر قِيلَ التى لعلّى - وإن شططت نواها - أزورها
وعسى ولعل متقاربان . فان قدر القول ها هنا جاز للمنازع أن يقدره فى خبر المبتدأ .

تقول : الذى إن تأنه يأتك زيد ، ورأيت الذى من يأنه يكرمه .

فإن قلت : رأيت الذى من يأنه يكرمه - جاز . تجعل (من) فى موضع الذى . فكأنك

قلت : رأيت الذى زيد يكرمه ؛ لأن (من) صلتها : يأنه ، وخبرها : يكرمه .

فأما قول الله عز وجل : (فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْغُلُ وَمَنْ يَبْغُلْ فَلِنَسْخَلْ فَلِنَمَسْخَلْ عَنْ نَفْسِهِ) (١) فإن (من) الأولى فى معنى الذى . ولا يكون الفعل بعدما إلا مرفوعا .

فأما الثانية فوجهها الجزم بالجزاء ، ولو رفع رافع على معنى الذى كان جيذا ؛ لأن تصغيرها على معنى الذى لا يخرجها من الجزاء .

ألا ترى أنك تقول : الذى يأتيك فله درهم . فلولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجر دخول الفاء ؛ كما لا يجوز : زيد فله درهم ، وعبد الله فمنطلق (٢) . وقال الله عز وجل :

« وفى الخزانة ج ٢ ص ٤٨١ » قال أبوعل فى التذكرة القصرية : قول الغزرق :

وانى لراج نظرة قبل التلى .. هو على غير الظاهر وتأويله : الحكاية .

كانه قال : التلى أقول فيها هذا القول ، واضمار القول شائع كثير والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل ، والدلالة هنا قائمة وهى أن الصلة ايضاح ، وما عدا الخبر لا يوضح .

وقال أبوعل فى الايضاح أيضا : جاء فى هذا البيت الصلة غير خبر والصلة لا تكون إلا خبرا ، كما أن الصفة كذلك .

فإن قلت : فقد جاء من الموصولة ما وصل بخبر نحو ما قالوه :

كتبت إليه أن قم وبان قم .

قلت : ذلك وإن جاء فى (أن) لا يستقيم فى الذى ونحوه من الأسماء ، لأن (الذى) يقتضى الايضاح بصلته ، وليست (أن) كذلك ، ألا ترى أنها حرف وأنها لا يرجع إليها ذكر من الصلة .

وهذا وإن جاء فى هذا البيت فإن النحويين يجعلون لعل كليت فى أن الفاء لا تدخل على خبرها ، فلا يجيزون : لعل الذى فى الدار فمنطلق ، كما لا يجيزون ذلك فى ليت .

فإن قلت : أحمل لعل على المعنى ، لأنه طمع كأنه قال : أطعم فى زيارتها .

قيل لك : فصله أيضا بالتمنى بليت وقل : المعنى : الذى أتيت ، وصله بالاستفهام والنداء وجميع ما لم يكن خبرا ، وقل : المعنى : الذى نادى ، والذى استفهم . فهذا لا يستقيم .. .

جعل ابن هشام فى المفتى ج ٢ ص ٥٠ الصلة فى البيت جملة (أزورها) وما قبلها اعتراض بين الصلة والموصول .

وقال فى ج ٢ ص ١٤٦ باضممار القول أو أن الصلة جملة : أزورها .

(١) سورة محمد : ٣٨

(٢) لاقتراح خبر المبتدأ بالغاء شروط - انظر شرح الكافية للرخي ج ١ ص ٩١ - ٩٢ ،

ابن يعيش ج ١ ص ٩٩ ، أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٣٦ وسيبويه ج ١ ص ٤٥٣ .

(الَّذِينَ يُتَفَقُّونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (١).

فقد علمت أن الأجر إنما وجب بالإتفاق . فلماذا قلت : الذى يأتىك له درهم لم تجعل الدرهم له بالإتيان .

فلماذا كانت فى معنى الجزاء جاز أن تُفرد لها وأنت تريد الجماعة ؛ كما يكون (مَنْ) و (ما) ، قال الله عز وجل : (وَالَّذِينَ جَاءُوا بِالصَّدَقِ وَصَدَّقُوا بِهِ) (٢) . فهذا لكل من فعل ، ولذلك قال : (فأولئك هم المتقون) . فهذه / أصول ، ونرجع إلى المسائل إن شاء الله .

٣
١٧٦

• • •

تقول : محبتك شهوة زيد طعام عبد الله وافقت أخاك ، أردت فى ذلك : أن أحببت أن اشتهى زيد طعام عبد الله وافقت هذه المحبة أخاك (٣) .

ولو قلت : أعجبت لإرادتك قيام زيد إلى المعجبة ضرب أخيك أخاك زيدا - كان (زيد) مفعولا بأعجبت ، والكلام ماض على ما كان عليه مما شرحت لك .

فالأسماء الموصولة المصادر إذا كانت فى معنى : (أن فعلت) ، والألف واللام إذا كانت فى معنى الذى ، والى ، ومن ، وما ، وأى فى الخبر ، وألى التى فى معنى الذين .

• • •

فأما ما كان من النكرات ، نحو : هذا ضارب زيدا - فليس قول من يقول من التحويتين

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ « وسألكه عن قوله : انذى يأتينى فله درهمان : لم جاز دخول الفاء ها هنا ، والذى يأتينى بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان فقال : إنما يحسن فى الذى ، لأنه جعل الآخر جوابا للاول ، وجعل الاول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ههنا ، كما دخلت فى الجزاء إذا قال : ان يأتينى فله درهمان ، وإن شاء قال : الذى يأتينى له درهمان ، كما تقول : عبد الله له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الفاء ، لتكون المعطية مع وقوع الإتيان »

ومثل ذلك (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) •

البقرة : ٢٧٤ •

(٢) الزمر : ٣٣ •

فى البحر المحيطة ج ٧ ص ٤٢٨ و (الذى) جنس كأنه قال : والفريق الذى جاء بالصدق ، ويدل عليه : أولئك هم المتقون نجس ، كما أن المراد بقوله : فمن أظلم يراد به جمع ولذلك قال : مثوى الكافرين وفى قراءة عبد الله والذى جاءوا بالصدق وصدقوا به) • وقيل : أراد : والذين ، فحذف النون ، وهذا ليس بصحيح • • •

(٣) محبتك : مبتدأ خبره جملة وافقت أخاك - (شهوة) مفعول به لمحبه وهى مصدر اضعف الى فاعله ومفعوله قوله : طعام •

إنَّ زيدا من صلة الضارب بشيء ، لأنَّ ضاربا في معنى (يضرب) . يتقدَّم زيد فيه ويتأخَّر (١)
فتقول : هذا زيدا ضاربٌ ، وزيدا عبد الله شاتمٌ .
فلَمَّا الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدَّم بعضه بعضا ، فهذا القول الصحيح الذى لا يجوز
في القياس غيره .

• • •

واعلم أنَّ الصلة موضحة للاسم ، فلذلك كانت في / هذه الأسماء المبهمة ، وما شاكلها في المعنى ؛
الآ ترى أنَّك لو قلت : جاعلى الذى ، أو مررت بالذى لم يذكرك ذلك على شيء حتى تقول :
مررت بالذى قام ، أو مررت بالذى منَّ حاله [كذا وكذا] ، أو بالذى أبوه منطلق . فإذا قلت :
هذا وما أشبهه وضعت اليد عليه .

فإذا قلت : أريد أن تقوم يا فنى ، (فتقوم) من صلة (أَنْ) حتى تمَّ مصدرا ، فصار المعنى :
أريد قيامك ، وكذلك يسرنى أن تقوم يا فنى . (تقوم) من صلة (أَنْ) حتى تمَّ مصدرا ، فصار
المعنى : يسرنى قيامك . قال الله عز وجل : (وَأَنْ يَسْتَخِفُّنَّ خَيْرٌ لَّهِنَّ) (٢) . (وَأَنْ تَصُومُوا
خَيْرٌ لَّكُمْ) (٣) فهذا على ما وصفت لك .

وكذلك (أَنْ) الثقيلة . تكون مع صلتها مصدرا . تقول : بلغنى أنكم منطلقون ، أى :
بلغنى انطلاقكم .

وكذلك (ما) بصلتها تكون مصدرا . تقول : سرى ما صنعت ، أى : سرى صنعك .

فأما قولهم : أنا مقيم ما أقمت ، وجالس ما جلست - فهو هذا الذى ذكرنا من المصدر ؛
الآ ترى أنَّك تقول : آتيك مقدَّم الحاج ، وآتيك امرأة فلان . إنَّما تريد / : وقت امرأة فلان .
ووقت قدوم الحاج (٤) .

٣
١٧٨

(١) لا يتقدم معمول اسم الفاعل عليه إذا كان اسم الفاعل محلى بال وانظر الاشياء ج ٣

ص ١٩٥

(٢) النور : ٦٠

(٣) البقرة : ١٨٤

(٤) آتيك امره فلان : مصدر ناب عن طرف الزمان بتقدير مضاف محذوف .

وأما آتيك مقدم الحاج فتقدم اسم زمان فلا داعى لتقدير مضاف

هذا هو الراجح ، وإن ذهب سببويه والمبرد إلى مدبر المضاف .

وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٨ ، والمخصب ج ٢ ص ١٢٢ .

فلذا قلت : أقيم ما أقمتم - فلئتما تقديره : أقيم وقت مقامك ، ومقدار مقامك .

واعلم أنك إذا أدخلت شيئا في الصلاة - فنعته وقيل له والبدل منه داخلات في الصلاة (١) .

ولو قلت : جاعلي الذي ضرب عبد الله زيدا الظريف يوم الجمعة قائما في داره - لكان هذا أجمع في صلاة الذي ، ويعلمن بها الهاء التي في قولك : داره ، ودخل الظريف في الصلاة ؛ لأنه نعت لزيد وهو في الصلاة . فعلى هذا تجرى هذه الأشياء .

تقول : رأيت المطعم المكرم المعطي درهما عبد الله .

فهذه مسألة صحيحة ، وتؤيّلها : رأيت الرجل الذي أطعمه الرجل الذي أكرمه الرجل الذي أعطاه درهما عبد الله .

فبعد الله هو المعطي ، والمعطي هو المكرم ، والمكرم هو المطعم .

ولو قلت : طعما طيبا عند قولك : رأيت المطعم أو بعد عبد الله - جاز ، فإن جعلته بين شيء من هذا وبين صلته لم يجز أن تفصل بين الصلاة والموصول .

• •

ولو قلت : رأيت المعطي أخاك الشامة ، درهما زيدا / لم يجز ، لأنك فصلت بين زيد وبين شامته ، وقلت (درهما) بعد الشامة ، ففصلت بالشامة بينه وبين المعطي (٢) .

ولكن رأيت المعطي أخاك درهما الشامة زيد ، إذا نصبت الشامة بالنعت للمعطي ، أو جعلت (رأيت) من رؤية القلب . فجعلت الشامة مفعولا ثانيا .

فلأن أردت أن ترفع الشامة لأنه المعطي لم يكن بُد من أن تجعل فيه كناية ترجع إلى الألف واللام في المعطي .

فتقول : رأيت المعطي أخاك درهما الشامة أخوه ، تجعل الهاء من أخيه ترجع إلى الألف واللام ، فتصير بمنزلة قولك : رأيت الضارب زيدا أخوه ، فلئتما رأيت رجلا ضرب أخوه زيدا

(١) ينظر الجزء الأول ص ١٣ ، ٢٣ والثالث ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) في الفارقي ص ١١ « ولا يدخل شيء من صلة موصول في صلة موصول آخر ، لما قدمناه من تداول الكلام وتخليطه » .

ولن ترى أنت الضارب ؛ لأنَّ الضارب هو الآخر ، وإنما رأيت واحدا الضارب زيدا أخوه . فعل
هذا قلت : رأيت المعطى أخاك درهما الرجل الذى شتمه أخوه ؛ لأنَّ المعنى : رأيت الذى أعطى
الرجل الذى شتمه أخوه أخاك درهما .

• • •

وتقول : رأيت الذى اللذان اتى قامت إليهما عنده أخواك . فهذا كلام جيد ؛ لأنَّ قولك :
اللذان مبتدأ / فى صلة الذى ، واتى مبتدأ فى صلة اللذين ، وقامت إليهما صلة التى ، وعنده
ظرف داخل فى الصلة [وحقه أن يقال : وعنده خير التى] ^(١) وقولك : أخواك خبر اللذين .
فتمت صلة الذى فصار تقدير هذا : رأيت الذى أخواه قائمان .

ولو قلت : جاءنى الذى اتى اللتان اللذان الذى يحييهما عندهما فى دارهما عنده جاريتك
كان جيدا ؛ لأنَّ الكلام الذى فى صلة الذى الأخير .
فكل ما زدت من هذا فهذا قياسه ^(٢) .

• • •

واعلم أنَّ (أن) الخفيفة إذا وصلت بفعل لم يكن فى الفعل راجع إليها .
وكذلك (أن) الثقيلة ؛ لأنَّهما حرفان ؛ وليسا باسمين . وإنما يستحق الواحد منهما أن
يكون اسما بما بعده ^(٣) . والذى (من) و (أى) أسماء ؛ فلا بُدَّ فى صلاتها مما يرجع إليها ؛
ألا ترى أنك تقول : جاءنى اللذان فى الدار . فيعرف .
وتقول : أيهم يأتيك تضربه ، وأيهم يأتيك فاضرب .

• • •

(١) تصحيح السيرى

(٢) عُدْ لمساائل ادخال الموصول على الموصول للمرة الثالثة

(٣) فى الفارقى ص ٤٤ والفرق بين صلة الألف واللام وصله أن : ان صلة (ان) لا يعود اليها
شئ من الصلة ؛ لأنها حرف ، والحرف لا يضمير ، ولا يرجع اليه ضمير .
وكذلك (ما) إذا كانت بمعنى المصدر لا تحتاج الى ضمير ، لأنها حرف ، وقد جعل قوم فيها
ضميرا يرجع اليها ، وذلك باطل ؛ لأنها حرف ، والحرف لا يضمير .
والدليل على أنها حرف أنها تدخل على الفعل كدخول (أن) ولا خلاف أن (أن) لاتضمير ،
ولا يعود اليها ضمير من صلتها . كذلك يلزم فى (ما) ، لأنها بمنزلتها فى دخولها على الفعل
وكونها فى تأويل المصدر .

و (ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرا بمنزلة (أَنْ) (١) / أو الأخصش يراها بمنزلة الذى مصدرا كانت أو غير مصدر. وسنشرح ما ذكرنا شرحا بيّنا شافيا إن شاء الله .

وتقول : أَنْ تَأْتِيَنِي خَيْرٌ لَكَ ، فليس فى تَأْتِيَنِي ذِكْرٌ لَأَنَّ ، ولو قلت : رأيت الذى تقوم لم يجز ، لِأَنَّكَ لم تَرُدُّ إِلَى الذى شيئا وهو اسم حتى تقول : رأيت الذى تقوم إليه .

ولو قلت : بلغنى أَنَّكَ منطلق لم تردد إلى (أَنْ) شيئا . ولو قلت : جاعنى مَنْ إِنَّكَ منطلق لم يجز حتى تقول : إِنَّكَ منطلق إليه أو عنده .

فهذا أَمْرُ الحروف ، وهذه صفات الأسماء .

فَأَمَّا اختلاف الأخصش ، وسيبويه فى (ما) إذا كانت والفعل مَصْدَرًا فَإِنَّ سيبويه كان يقول : إذا قلت : أعجبني ما صنعت فهو بمنزلة قولك : أعجبني أَنْ قمت . فعلى هذا يلزمه : أعجبني ما ضربت زيدا ؛ كما تقول : أعجبني أَنْ ضربت زيدا ، وكان يقول .

والأخصش يقول : أعجبني ما صنعت ، أى : ما صنعت ؛ كما تقول : أعجبني الذى صنعت ، ولا يُجِيز : أعجبني ما قمت ؛ لِأَنَّهُ لا يتعدى ، وقد / خلط . فأجاز مثله ، والقياس والصواب قول سيبويه (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦٧ « ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضر . فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما أنك إذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا فهو ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (الا) فى هذا الموضع ، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير (ما) . »
وقال فى ج ١ ص ٤١٠ : ومن ذلك قولهم : اتيتى بعد ما تفرغ ف (ما) وتفرغ بمنزلة انقراخ ، وتفرغ صلة ..

وقال فى ص ٣٧٧ : وتقول : اتانى القوم ما عدا زيدا ، وأتوى ما خلا زيدا ف (ما) هنا اسم ، وخلا ، وهذا صلة له ..

ويريد سيبويه بقوله : و (ما) هنا اسم انها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر فهو حرف عنده وكذلك قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨ ، « لان (ما) اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ما صنعت ، أى : صنيحك .. »

(٢) رأى المبرد هنا صريح وواضح كل الوضوح فى انه يرى أن (ما) المصدرية حصر فى اسم ، فقد ارتضى مذهب سيبويه ، وجعله الصواب ، وضعف مذهب الأخصش ، ثم رمسه بالتخليط .

والعجيب بعد هذا أن يتسبب الرضى و السيوطى الى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم ، كما يراه الأخصش .

فإن أردت بـ (ما) معنى الذى ، فذلك مالىس فيه كلام ؛ لأنه البابُ والأكثرُ ، وهو الأصلُ ،
وإنما خرجها إلى المصدر قَرع.

== فى شرح الكافية ج ٢ ص ٥١ « وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الأخفش
والرمانى والمبرد »

وفى الجمع ج ١ ص ٤٨ « الخامس : (ما) خلافا لقوم منهم المبرد والمأزنى والسهيل وابن
السراج والأخفش فى قولهم : إنها اسم مفتقرة الى ضمير » نعم قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨
فاذا قلت : ماعدا ، وما خلا لم يكن الا النصب وذلك لأن ما اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغت ما
صنعت أى صنعتك . وظاهر أنه يريد أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر كما قال بذلك
سيبويه فى ج ١ ص ٣٦٧ ، ص ٣٧٧ .

هذا باب

ما جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ

• وليس بفِعْل ولا مَصْدَر

ولكنها أسماءٌ وُضِعَتْ لِلْفِعْلِ تدلُّ عليه ، فأُجْرِيَتْ مُجَرَّاه ما كانت في مواضعها ، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ، لأنها لا تصرّف تصرّف الفعل ، كما لم تصرّف (إنَّ) تصرّف الفعل ، فأُلْزِمَتْ مَوْضِعًا واحدًا ، وذلك قولك : صه ومه ، فهذا إنَّمَا معناه : اسكت ، واكفّ ، فليس بمنعَد ، وكذلك : ورائك وإليك ، إذا حلزته شيئًا مُقْبِلًا عليه ، وأمرته أن يتأخّر . فما كان من هذا القبيل فهو غير منعَد .

ومنها ما يَتَعَدَّى ^(١) وهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، إذا أغريته .

وكذلك : هَلُمَّ زيدا ، إذا أردت : هات زيدا فهذه اللغة المجازية : / يقع (هَلُمَّ) فيها مَوْضِعٌ ما ذكرنا من الحروف ، فيكون للواحد وللأثنين والجمع على لفظ واحد ، كأحوالها المتقدّمت ^(٢) قال الله عزّ وجلّ : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) ^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٢٢ : باب من الفعل سَمِيَ الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث .

وموضعها من الكلام : الأمر والنهي ، فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور .

ومنها ما يتعدى المنهى إلى منهى عنه ، ومنها ما لا يتعدى المنهى .

أما ما لا يتعدى فقوله : دويد زيدا ، فإنما هو اسم أُرِود زيدا .

ومنها (هلم) زيدا ومنها قول العرب : حيّهل الثريد .

وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى إلى مأمور به ولا إلى منهى عنه فنحو قولك : مه وصه

وآه وإيه وما أشبه ذلك .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ : باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا لقيلة .

وذلك الحروف التي للأمر والنهي ، وليست بفعل ، وذلك نحو إيه وصه ومه وأشباهاها وهلم في لغة المجاز كذلك ، ألا تراهم جعلوها للواحد وللأثنين والجميع والذكر والأنثى ، وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في لغة بني تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد ، واردن ، كما تقول : هلمنا وهلمى وهلمن .

والهاء فضل وإنما هي ها التي للتثنية ، ولكنهم حذفوا الألف ، لكثرة استعمالهم هذا في

كلامهم ، وانظر ص ٦٧ : ج ١ ص ١٢٧ ، وهذا الجزء ص ٢٥

(٣) الأحزاب ١٨

فَأَمَّا بَنُو نَعِيمٍ فَيَجْعَلُونَهَا فِعْلاً صَحِيحاً ، وَيَجْعَلُونَ الْهَاءَ زَائِدَةً ، فَيَقُولُونَ : هَلَمْ يَا رَجُلُ ، وَالْاِثْنَيْنِ : هَلُمَّا ، وَلِلْجَمَاعَةِ : هَلُمُّوا ، وَلِلنِّسَاءِ : هَلُمَّنَّ ، لِأَنَّ الْمُنَى : الْمُؤْمَنَ ، وَالْهَاءَ زَائِدَةً .

“ * ”

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(١) ، فَلَمْ يَنْتَصِبْ (كِتَابٌ) بِقَوْلِهِ (عَلَيْكُمْ) ، وَلَكِنْ لَمَّا قَالَ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ) أَعْلَمَ أَنَّ هَذَا مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ ، فَتَنْصِبُ (كِتَابَ اللَّهِ) لِلْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ هَذَا بَدَلٌ مِنَ الْمَقْظُوفِ بِالْفِعْلِ ؛ إِذْ كَانَ الْأَوَّلُ فِي مَعْنَى : كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ، وَكُتِبَ عَلَيْكُمْ .

وَنُظَيْرُ هَذَا قَوْلُهُ : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَلَةٌ وَهِيَ تَمْرٌ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ)^(٢) ، لِأَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَكَ بِقَوْلِهِ : (وَهِيَ تَمْرٌ مَرَّ السَّحَابِ) أَنَّ تَمْرٌ فِعْلٌ ، فَتَنْصِبُ مَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى مَجْرَى : صُنْعَ اللَّهِ .

وَكَذَلِكَ : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ)^(٣) . قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) النساء : ٢٤

وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ج ٣ ص ٢١٤ « كِتَابُ اللَّهِ : انْتَصِبَ بِأَضْمَارِ فِعْلٍ ، وَهُوَ فِعْلٌ مُؤَكَّدٌ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ مِنْ قَوْلِهِ (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ) ، وَكَانَ قِيلَ : كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ تَحْرِيمَ ذَلِكَ كِتَاباً » .

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكِسَائِيُّ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ فِي بَابِ الْأَغْرَافِ بِالظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ مُسْتَدَلًّا بِهِذِهِ الْآيَةِ ، إِذْ تَقْدِيرُ ذَلِكَ عَنْدَهُ : عَلَيْكُمْ كِتَابُ اللَّهِ ، أَيْ : الزَّمُوا كِتَابَ اللَّهِ لَا يَتِمُّ دَلِيلُهُ ، لِاحْتِمَالِهِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا ، وَيُؤَكَّدُ هَذَا التَّأْوِيلُ قِرَاءَةُ ابْنِ حَيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ السَّمِيعِ الْيَمَانِيُّ : (كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) . جُصِلَ فَعَلًا مَاضِيًا رَافِعًا مَا بَعْدَهُ « .

(٢) النمل : ٨٨

(٣) السجدة : ٧ : وَفِي سَبْجُوهِهِ ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ « يَابَ مَا يَكُونُ الْمَصْدَرُ فِيهِ تَوْكِيدًا لِنَفْسِهِ نَصْبًا » .

فَأَمَّا الْمُضَافُ فَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَلَةٌ وَهِيَ تَمْرٌ مَرَّ السَّحَابِ . صُنْعَ اللَّهِ) وَقَالَ : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مِنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ . وَعَدَ اللَّهُ) وَقَالَ : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ) وَقَالَ تَعَالَى (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) .. لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : (مَرَّ السَّحَابِ) وَقَالَ (أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ) عَلِمَ أَنَّهُ خَلَقَ ، وَصَنَعَ ، وَلَكِنَّهُ وَكَسَدَ وَثَبَتَ لِلْعِبَادِ .

وَلَمَّا قَالَ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ) حَتَّى اتَّقَضَى الْكَلَامَ عَلِمَ الْمُخَاطَبُونَ أَنَّ هَذَا مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ مُثَبَّتٌ ، فَقَالَ اللَّهُ (كِتَابَ اللَّهِ) تَوْكِيدًا ، كَمَا قَالَ صُنْعَ اللَّهِ ..

وَقَدْ زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ نَصَبَ عَلَى قَوْلِهِ : عَلَيْكُمْ كِتَابُ اللَّهِ ..

وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ج ٧ ص ١٩٩ « قَرَأَ الْجُمْهُورُ خَلْقَهُ بِفَتْحِ اللَّامِ فَعَلًا مَاضِيًا صِفَةً لِكُلِّ شَيْءٍ وَقَرَأَ الْعَرَبِيُّانَ وَإِبْنُ كَثِيرٍ بِسُكُونِ اللَّامِ » .

/ ما إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضُ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَى الْمَحْمَلِ (١)

لأنه ذكر ما يدل على أنه طيان من الطى ، فكان بدلا من قوله (طوى) ، وكذلك قوله :

إِذَا رَأَتْنى سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا دَابَّ يَكَارٍ شَايَحَتْ يَكَارُهَا (٢)

لأن قوله : (إذا رأتنى) معناه : كلما رأتنى ، فقد خبر أن ذلك دأبها ، فكانه قال : ندأب لأن يكار ، لأنه بكل منه .

ومثل هذا - إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر ، ولكنهما يشتبهان في الدلالة - قوله عز وجل : (وَتَبْتَلى لِيَلِيَهُ تَبْتِيلاً) على : وتبتل لى ، ولو كان على تبتل لكان تبتلا .

وكذلك : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) . لو كان على أنبت لكان إنباتا . ولكن المعنى - والله أعلم - : أنه إذا أنبتكم نبتا .

وقال الشاعر :

= والظاهر أنه بدل استعمال والمبدل منه كل اى : أحسن خلق كل شيء فالضمير في خلقه عائد على كل .

وقيل الضمير في خلقه عائد على الله فيكون انتصابه نصب المصدر المؤكد للمضمون الجملة ، كقوله (صيفه الله) وهو قول سيبويه أى خلقه خلقا ، ورجع على بدل الاشتغال بأن فيه إضافة المصدر إلى الفاعل ، وهو أكثر من إضافته إلى المفعول وبأنه البلغ فى الامتنان . . وانظر النشر ج ٢ ص ٣٤٧ ، والاتعاف ص ٣٥١ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٠ على حذف عامل المصدر المؤكد للمضمون الجملة والتقدير : طوى طى المحمل .

يقول : إذا اضطلع لم يمس الأرض الا منكبه وحرف ساقه ، لأنه خبيص البطن ؛ فلا يصيب بطنه الأرض .

والمحمل : محمل السيف شبهه فى طى كشفه بحمالة السيف .

والبيت من قصيدة لأبى كبير الهذلى فى ديوان الهذليين ج ٢ ص ٨٨ - ١٠٠

وفى ديوان الحماسة ج ١ ص ٨٣ - ٨٩ وفى الشعر والشعراء لابن قتيبة ج ٢ ص ٦٥٣ - ٦٥٤ والخزانة ج ٣ ٤٦٦ - ٤٧٣ وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ والعينى ج ٣ ص ٥٥٨ وسعيد المبرد ذكره فى هذا الجزء .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٩ على حذف فعل المصدر التشبيهى .

اليكار : جمع بكرة من الابل . شايحت : جدت والمشيح من الرجال : الجاد الماضى .

والمعنى : كلما رأتنى سقطت أبصارها ، وخشمت هيبة لى ، كما تفعل البكار من الابل إذا وجدت فحولها فى اعتراضها .

وقيل معنى شايحت : حاذرت ، ولم ينسب الرجز لقاتل معين .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد .

وقال الله تبارك وتعالى (واللّه أنبتكم من الأرض نباتا) لأنه إذا قال أنبتة فكانه قال : قد نبت

وقال عز وجل (وتبتل اليه تبتيلا) لأنه إذا قال : تبتل فكانه قال : بسل .

ومن هنا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه وإن نسب اليه غير ذلك

انظر الجزء الأول ص ٢٥ من المقتضب .

وَحَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بَأَنْ تَتَّبِعَهُ أَتْيَا حَا (١)
وهذا كثير جدا .

ومن الحروف التي تَجْرَى مَجْرَى الْقِيَلِ ما يكون / أَشَدَّ تَمَكُّنًا من غيره ، وذلك أنك تقول
للرجل-إذا أردت تباعده- : (إليك) فيقول : (إني) . كأنك قلت : تباعد ، فقال : أتباعده .
وتقول : عليّ زيداً ، فمعناه : أولئني زيدا ، وتقول : هليك زيدا ، أي : خذْ زيدا . (٢)
فإن سأل سائل عن اختلافها قيل : هي بمنزلة الأفعال التي منها ما يتعلق ، ومنها ما لا يتعلق ،
ومنها ما يتعلق إلى مفعولين .

ومن هذه الحروف : (حَيْهَلْ) فَإِنَّمَا هي إيمان جُيلاً اسماً واحداً ، وفيه أقاويل :
فأجودها : حَيْهَلْ بِمَعْرَ . فإذا وقفت قلت : حَيْهَلَا ، فجعلت الألف لبيان الحركة .
وجائز أن تجعله نكرة فتقول : حَيْهَلَا يَا فَتَى ، وجائز أن تثبت الألف ، وتجعله معرفة ، فلا
تنون والألف زيادة ، ومعناه : قَرِيْبُهُ ، وتقديره في العربية : بِإِزْرٍ بِلِكْرِهِ ، وَإِنَّمَا (حَيٌّ) في معنى :
أ- (هَلَمْ) (٣) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ على وقوع (أباما) وهو مصدر البع بعد تتبع
ومصدره التتبع .

والمعنى : وخير الأمر ما قد تدبرت أوله ، فعرفت الأم تعود عاقبته ؟
وشره ما ترك النظر في أوله وتنبعت أواخره بالنظر .

والبيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٣١-٤٢ والخزانة ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٢ وانظر
الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ وشواهد الكشف ص ١٦٧ ، وشرح المفصليات للأنباري ص ٣٥٢
والفاق ج ٣ ص ١٨٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٣٦ : ياب من الفعل سمي الفعل فيه بإسماء مضافه .
أما ما يتصدى للمأمور به إلى مأمور به فهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، وعندك
زيدا ، تأمره به حدثنا بذلك أبو الخطاب .

وأما ما لا يتصدى للمأمور ولا المنهى فقولك : مكانك وبمديك إذا قلت : تأخر ، وحلوه شيئا
خله ، وكذلك عندك إذا كنت تحننه من بين يديه شيئا . . .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٢ : وأما حيهل التي للأمر فمن شجيثين يدلّك على ذلك : حي
على الصلاة .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول : حي هل الصلاة .
والدليل على أنهما جملا اسما واحدا قول الشاعر :

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارِ قَطْلٍ لَهُمْ يَوْمَ كَثِيرٍ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ

والقوافي مرفوعة . وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس ، وذعم أنه شعر أبيه . . .

ومن ذلك قولهم : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ . قال الشاعر :
وَحَيَّجَ الْقَوْمَ مِنْ دَارِ فَظْلٍ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ (١)
/ وقال فيما أثبت فيه الألف :

بَحْيَهَلًا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سِيرَهَا مَتَقَاذِفَ (٢)
وَأَدْخَلَ الْبَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ .

• • •

ومن أسماء الفِئَلِ (رُؤْيَدٌ) ولها ياب تُقَرَّدُ به نذكره بعد هذا الباب إن شاء الله .
ومن المصادر ويح ، وويل ، ووئب ، وإنما هي إذا قلت : ويلٌ لزيد في موضع : فَبُوحٌ

« ومن العرب من يقول : حيهلا ، ومن العرب من يقول : حيهل إذا وصل »
وقال في ج ١ ص ١٢٣ « ومنها قول العرب : حيهل الثريد ، وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب
يقول : حيهل الصلاة فهذا اسم : الت الصلاة ، أي : اتوا الثريد ، واتوا الصلاة » .
وانظر لغاتها في المخصص ج ١٤ ص ٨٩

(١) استشهد به سيبويه كما ذكرنا قبل على أنه جملة اسما واحدا وأعره .
هيح : فرق . دار : واد قريب من هجر . ظل : استمر قيل فاعل هيح ضمير غراب البين
وقد ذكر قبل .

ويجوز أن يكون هيح وظل متوجهين إلى يوم وتنازعا فيه
وظل لهم يوم . من باب قولهم نهاره صائم .
والتنادي مصدر تنادى أي نادى القوم بعضهم بعضا ولم يعرف له قائل وانظر الخزائنة ج ٣
ص ٤٢ - ٤٣

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٢ على حكاية حيهلا وتركه على لفظة
الاجزاء السوف . المطية : الدابة
المتقاذف : الذي يتبع بعضه بعضا كأن كل سير تسيره هذه المطية يقذف بها إلى سير آخر .
وقيل : القذاف : سرعة السير ، وفرس متقاذف : سريع العدو ويجوز أن يكون المتقاذف
الذي يرمى بعضه بعضا لسرعته .

يريد أنهم مسرعون في السير ، فهم يسوقون بهذا الصوت ، لتسرع في سيرها وقال : أمام
المطايا ، لأنه إذا سبقت الأولى تبعها ما بعدها .
ورواية سيبويه وغيره ، سيرها المتقاذف . فيجوز أن يكون جملة من مبتدأ وخبر صفة لمطية
وأن يكون سيرها فاعلا للظرف ، لاعتماده على موصوف و (المتقاذف) صفة لسيرها ،
ويجوز أن يكون سيرها المتقاذف مبتدأ موصوفا خبره الظرف قبله ونسب البيت في سيبويه
إلى النابتة الجمدي .

ونسب ابن المستوفى لمزاحم بن الحارث المقيط وكذلك في اللسان (حي) .
انظر الخزائنة ج ٣ ص ٤٣ - ٤٤ ، والمخصص ج ٧ ص ١٢٧ . ج ١٤ ص ٨٩

لزويد (١) . ولكن لم يجز أن يكون منها أفعال لعلّة مشروحة في التصريف (٢) .
وكذلك أفعّة وثقة ، وإنما هي في موضع : نَتْنَا وَدَفْرَا (٣) .
ومنها : سبحان الله ، وَرِيحَانَهُ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وَعَمْرَكَ اللَّهُ ، وَقَمَلِكَ اللَّهُ في النداء (٤)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ : و أما قوله سبحانه (ويل يومئذ للمكذبين)
و (ويل للمطففين) فإنه لا ينبغي أن يقول : انه دعاء ههنا ، لأن الكلام بذاك ، واللفظ به
قبيح ، ولكن المباد كلّموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم فكانه : - والله اعلم - قيل لهم : ويل
للمطففين ، ويل للمكذبين . أى هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ..
واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له .

(٢) تقدم في الأول ص ٢٢٢

(٣) صياتى في ص ١٩٨ من الأصل .

(٤) تقدمت في الجزء الثاني ص ٣٢٦ - ٣٢٩

هذا باب

تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء
الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء

المدعو بها من غير المصادر ؛ نحو : تُرْبًا وَجَنَدًا ، وما أشبه ذلك .

أما (رُوَيْدٌ) زيداً ، فاسمٌ لِلْفِعْلِ (١) ، وليس بمصدر ، وبُئِيَ على الفتح ؛ لآته غير متصرفٍ / كما فعلت بأخواته المبنيات ، نحو : صَبَّ ، وَمَمَّ ، ولم يُسْكَنْ آخره ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ حرفاً ساكناً ، واخترت له الفتح للياء التي قَبْلَهُ ؛ كما فعلت في (أَبْنٍ) . و (كيف) وما أشبه ذلك . قال الشاعر :

رُوَيْدٌ عَلِيًّا جَدُّ مَا تَدْنَى أَمِهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدُّهُمْ مُتَمَائِنٌ (٢)

فإن قلت : أروده كان المصدر لإرواداً ، وتصرفت تصرف جميع المصادر . فإن - لذت الزوائد على هذه الشريطة - صرفت (رُوَيْدٌ) فقلت : رُوَيْدًا يا فتى .

(١) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤ : باب متصرف رويد .
تقول : رويداً زيداً ؛ وإنما تريد : أروداً زيداً . قال الهللي :

رُوَيْدٌ عَلِيًّا جَدُّ مَا تَدْنَى أَمِهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ

وسمنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر . يريد : أروداً الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك ، فدع الشعر . فقد تبين لك أن (رويد) في موضع الفعل .

(٢) استشهد به سيبويه كما ذكرنا .

جد : قطع . المين : الكلب .

ويقول الأعلام في معناه : أمهلم حتى يؤوبوا إلينا بوجههم ، ويرجعوا عما هم عليه من قطيعتهم وبغضهم ، ففقطعتهم لنا على غير أصل ، وبغضهم أيانا لا حقيقة له .

والبيت من قصيدة للمعطل الهللي وهي في ديوان الهلليين ج ٣ ص ٤٣ - ٤٩ والبيت في المختص ج ١٤ ص ٨٩ واللسان (رود)

ورواه في (مان) برواية : متمائن وقال : معناه قديم وهو من قولهم : جادني الأمر وما مأت فيه مائة ؛ أي ما طلبته ولا اطلت هيباه فهي عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل وهذا معنى القدم وقد روى : متمائين بغير همز . فهو حينئذ من المين وهو الكلب ويروى متمائين أي مائل إلى اليمين .

والعجب من الصبان في قوله : لم أر من تكلم على هذا البيت . الأشموني ج ٢ ص ٤٢٤

وإن نعت به قلت : ضَمًّا وَرُيْدًا ، وتُفْرِدُهُ وتُضَيِّقُهُ ؛ لِأَنَّهُ كَسَاثِرُ الْمَصَادِر .
 وتقول : رُوِيْدٌ زَيْدٌ (١) ، كما قال الله عز وجل : (فَضْرَبِ الرَّقَابِ) (٢) ، وَرُوِيْدًا
 زَيْدًا ، كما تقول : ضَرَبْنَا زَيْدًا فِي الْأَمْرِ .

فَلَمَّا قَوْلُكَ : رُوِيْمُكَ زَيْدًا - فَإِنَّ الْكَافَ زَائِلَةٌ ، وَإِنَّمَا زِيدْتَ لِلْمَخَاطَبَةِ ، وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ (٣) ،
 وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : النَّجَاحُ (٤) يَا فُحْيُ ، وَأَرْزَيْتَكَ (٥) زَيْدًا مَا فَعَلْتُ ؟ ، وَكَقَوْلِكَ :

(١) - فِي سَبِيحِيَّةٍ ج ١ ص ١٢٥ « وَحَدَّثْنَا مِنْ لَانْتَهَمَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : رُوِيْدٌ
 نَفْسُهُ جَمْلُهُ مَصْدَرًا كَقَوْلِهِ (فَضْرَبِ الرَّقَابِ) » وَقَالَ فِي ص ١٢٤ « وَيَكُونُ (رُوِيْدًا) أَيْضًا
 صِفَةً كَقَوْلِكَ : سَارُوا سَيْرًا رُوِيْدًا وَيَقْسِلُونُ أَيْضًا : سَارُوا رُوِيْدًا فَيُحْنَفُونَ السَّيْرَ ، وَيَجْعَلُونَهُ
 حَالًا ٠٠٠ »

(٢) سُورَةُ مُحَمَّدٍ : ٤ .

(٣) فِي سَبِيحِيَّةٍ ج ١ ص ١٢٤ وَلَعَلَّ مِنْ (رُوِيْدًا) تَلَحُّقُهُ الْكَافَ ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ (الْفِعْلِ)
 وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رُوِيْدُكَ زَيْدًا ، وَرُوِيْدُكَ زَيْدًا .

وَهَذِهِ الْكَافُ الَّتِي لَحِقَتْ أَنَّمَا لَحِقَتْ ، تَبَيَّنَ الْمَخَاطَبُ الْمَخْصُوصُ ، لِأَنَّ (رُوِيْدًا) تَقَعُ لِلوَاحِدِ
 وَالْجَمْعِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، فَأَنَّمَا دَخَلَ الْكَافُ حِينَ خَافَ التَّبَاسُ مِنْ يَعْنَى بِمَنْ لَا يَعْنَى ، وَأَنَّمَا
 حَذَفَهَا فِي الْأَوَّلِ اسْتِغْنَاءً بِعِلْمِ الْمَخَاطَبِ أَنَّهُ لَا يَعْنَى غَيْرَهُ .

فَلِلْحَاقِ الْكَافُ كَقَوْلِكَ : يَا فُلَانُ لِلرَّجُلِ حَتَّى يَقْبَلَ عَلَيْكَ ، وَتَرَكَهَا كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ : أَنْتَ تَفْعَلُ
 إِذَا كَانَ مُقْبِلًا عَلَيْكَ بِوَجْهِهِ ، مَنَصَّتَا لَكَ ، فَتَرَكْتَ يَا فُلَانُ حِينَ قُلْتَ : أَنْتَ تَفْعَلُ اسْتِغْنَاءً بِاقْبَالِهِ
 عَلَيْهِ .

وَقَدْ تَقُولُ أَيْضًا : رُوِيْدُكَ لَمْ يَخَافْ أَنْ يَلْتَبِسَ بِسَوَاهِ تَوَكِيدًا ، كَمَا تَقُولُ لِلْمُقْبِلِ عَلَيْكَ ،
 الْمَنَصَّتُ لَكَ : أَنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ يَا فُلَانُ تَوَكِيدًا ٠٠٠

(٤) - فِي سَبِيحِيَّةٍ ج ١ ص ١٢٤ « وَكَقَوْلِهِمْ : النَّجَاحُ فَهَذِهِ الْكَافُ لَمْ تَجِءْ عِلْمًا لِلْأُمُورِ
 وَالْمُنْهَيِّينَ الْمُضْمَرِّينَ ، وَلَوْ كَانَتْ عِلْمًا لِلْمُضْمَرِّينَ لَكَانَ خَطًا ، لِأَنَّ الْمُضْمَرِّينَ هَاهُنَا مُفَاعَلُونَ ، وَعَلَامَةُ
 الْمُضْمَرِّينَ الْمُفَاعَلِينَ الْوَاوُ كَقَوْلِكَ : افْعَلُوا ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ هَذِهِ الْكَافُ تَوَكِيدًا وَتَخْصِيصًا ، وَلَوْ
 كَانَتْ اسْمًا لَكَانَ النَّجَاحُ مُحَالًا ، لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ الْاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ؛ وَيَنْبَغِي لِمَنْ زَعَمَ
 أَنَّهُمْ أَسْمَاءُ أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ كَافَ ذَلِكَ اسْمٌ » .

وَفِي اللِّسَانِ : وَقَالُوا : النَّجَاحُ ، فَادْخَلُوا الْكَافَ لِلتَّخْصِيصِ بِالْخَطِّابِ وَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنْ
 الْأَعْرَابِ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مُعَاقِبَةٌ لِلْإِضَافَةِ .

وَفِي ابْنِ عِمِيشَ ج ٣ ص ٩٢ « نَحْوُ قَوْلِهِمْ : النَّجَاحُ الْكَافُ حَرْفٌ لِمَجْرَدِ الْخُطَابِ ، وَلَا يَجُوزُ
 أَنْ يَكُونَ اسْمًا ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ اسْمًا لَكَانَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ ، وَلَيْسَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ ،
 لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ لَمْ يَخِلْ أَمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا أَوْ مُنْصَوِّبًا أَوْ مُجْرُودًا .
 لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا ، لِأَنَّهُ لَا رَافِعَ هُنَاكَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُنْصَوِّبًا لِعَدَمِ النَّاصِبِ أَيْضًا ،
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُخْفُوضًا ، لِأَنَّ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَا فِي بَابِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ ،
 وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْهُ ، وَقَالَ فِي ص ١٣٤ هُوَ بِمَعْنَى اتَّجَ وَانْظُرْ ج ٨ ص ١٢٦ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَّةُ ج ٢
 ص ٣٦٢

(٥) فِي سَبِيحِيَّةٍ ج ١ ص ١٢٥ « وَمَا يَذْكُرُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ قَوْلُ الْعَرَبِ : أَرَأَيْتَ فُلَانًا مَا
 حَالُهُ ؟ فَالْتِمَاثُ عِلْمًا لِلْمُضْمَرِّ الْمَخَاطَبِ الْمَرْفُوعِ ، وَلَوْ لَمْ تَلْحَقْ الْكَافُ كُنْتَ مُسْتَفْتِيًا كَمَا اسْتَفْتَاكَ =

أَبْصِرْكَ (١) زيدا . إِنَّمَا الْكَافُ زَائِدَةٌ لِلْمَخَاطِبَةِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ التَّجَاعُظُ مُحَالًا ، لِأَنَّكَ لِاتِّصَافِ
الاسم وفيه / الألف واللام . وقوله . عَزَّ وَجَلَّ : (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) (٢) قَدْ أَوْضَحَ
لَكَ أَنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ .

ولو كانت في رُؤْيُوكَ علامةً للفاعلين لكان خطأً إذا قلت : (رويدكم) ، لِأَنَّ علامةَ الفاعلين
الواو ؛ كقولك : أَرُوْهُوا .

* * *

واعلم أَنَّ هذه الأسماء ما كان منها مصدرا ، أو موضوعا موضع المصدر—فإن فيه الفاعل مُضْمَرًا ؛
لأنَّه كَالْفِعْلِ المأمور به . تقول : رُؤْيُوكَ أَنْتَ وَعِبْدُ اللَّهِ زيدا ، وعليك أَنْتَ وَعِبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ ..
فإن حذفت التوكيد قُبِحَ ، وإعرابه الرفعُ على كُلِّ حال ؛ أَلَا ترى أَنَّكَ لو قلت : قم وَعِبْدُ اللَّهِ
كان جائزا على قُبْحٍ حتى تقول : قم أَنْتَ وَعِبْدُ اللَّهِ ، و(فَادْعَبْ أَنْتَ وَرَبِّكَ فَقَاتِلَا) (٣) ،
و(اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) (٤) .

فإن طال الكلام حَسُنَ حَلْفُ التوكيد ؛ كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ : (نُوْشَاءُ اللَّهُ مَا أَفْرَسْنَا
وَلَا أَبَاوْنَا) (٥) وقد مضى هذا مُقَسَّرًا في موضعه (٦) .

وكذلك ما نَحْتَهُ (٧) بالنفس في المرفوع . إِنَّمَا يَجْرِي على توكيد فلان لم تُؤَكِّدْ جاز على قُبْحٍ .
وهو قولك : قم أَنْتَ نَفْسُكَ . فلان قلت : قم نَفْسُكَ جاز . وذلك قولك : رُؤْيُوكَ أَنْتَ نَفْسُكَ

= حين كان المخاطب مقبلا عليك من قولك : يا زيد ، ولحاق الكاف كقولك : يا زيد إن لو لم تقل
له : يا زيد استغنيت ، فانما جاءت الكاف في أرايت والنداء في هذا الموضع توكيدا . وما يجيء
في الكلام توكيدا لو طرح كان مستغنى عنه كثير * .

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٤ « وكذلك قولهم : أنظرك زيدا الكاف حرف خطاب ، لأن
هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور المتصل . وقال في ج ٨ ص ١٢٦ ومثله : أنظرك زيدا ،
لأنك لا تقول : أضربك زيدا » * .

وفي الشنن على المفتي ج ٢ ص ١٥ وقد تلحق ألفاظا أخرى شلوا كقولك : أبصرك زيدا
وليسك زيد قائما ونعمك الرجل زيد * .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٣١ وقد تلحق الكاف الحرفية بلى وأبصر وأنظر وكلا وليس
ونعم ويشي (٢) الاسراء : ٦٢ * .

بسط القول في أرايتك * أرايتكم أبوحيان في البحر المحیط ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٧ ،
ص ١٣١ - ١٣٢ ، ج ٦ ص ٥٧

وأنظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٦٢ - ٢٦٣ ومجالس ثعلب ص ٢٥٩ - ٢٦٠

وسعيد المبرد حديث الكاف الحرفية مرة أخرى في هذا الجزء * .

(٣) المائدة : ٢٤ (٤) البقرة : ٣٥ (٥) الأنعام : ١٤٨

(٦) لم يتقدم هذا الحديث وسيذكره في الجزء الرابع ص ٤٣٤

(٧) في سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وتقول فيما يكون معطوفا على الاسم المضمر في النية =

زيداً ، عليك أنت نفسك زيدا ، وهونك أنت نفسك زيدا ، والحذفُ جائزٌ قبيح إذا قلت : ^٣
 رُوَيْدَكَ نَفْسُكَ زيدا .

واعلم أنك إذا قلت : عليك زيدا فـ (عليك) اسنان : أحدهما : المرفوع الفاعل ، والآخر :
 هذه الكافُ المحذوفة . تقول : عليكم أنفسكم أجمعون زيدا ، فتجمل قولك (أجمعون) للفاعل :
 وتجمل قولك : (أنفسكم) للكاف .

وإن شئت أجزيتهما جميعا على الكاف فخفضته ، وإن شئت أكتت ، ورفعتهما لما ذكرت
 لك من قُبْح مَجْرَى النَّفْسِ فِي الْمَرْفُوعِ إِلَّا بِتَوْكِيدٍ ، وإن شئت رفعت بغير توكيد على قُبْح (١)
 وإن قلت : رُوَيْدَ نَفْسِكَ ، أو رويدك - جعلت النفس مفعولة بمنزلة زيد ، كما قال الله
 عز وجل : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ) (٢) .

= وما يكون صفة له في النية ، كما تقول في المظهر .
 أما المطفوف فكقولك : رويدكم أنتم وعبد الله . كأنك قلت : افعلوا أنتم وعبد الله . لأن
 المضمر في النية مرفوع ، فهو يجري مجرى المضمر الذي تنيت علامته في الفعل .
 فإن قلت : رويدكم فعبد الله فهو أيضا رفع ، وفيه قبح ، لأنك لو قلت : اذهب وعبد الله
 كان فيه قبح ، فإذا قلت : اذهب أنت وعبد الله حسن ، ومثل ذلك في القرآن (فاذهب أنت
 وربك فقاتلا) و (اسكن أنت وزوجك) .
 وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم . كأنك قلت : افعلوا أنتم وأنفسكم .
 فإن قلت : رويدكم أنفسكم رفعت ، وفيها قبح ، لأن قولك : افعلوا أنفسكم فيها
 فيج ، فإذا قلت : أنتم أنفسكم حسن الكلام .
 وتقول : رويدكم أجمعون ورويدكم أنتم أجمعون كل حسن . . .
 والمبرد هنا أطلق على التوكيد نعتا وسيبويه أطلق عليه صفة هنا وفي مواضع من كتابه .
 انظر ج ١ ص ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ١٤٠ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ - ١٢٧ . واعلم أن هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء
 المفردة في المصنف والصفات وفيما قبح فيها وحسن ، لأن الفاعل المأمور والفاعل المنهي في
 هذا الباب مضمران في النية ، ولا يجوز أن تقول رويدك زيدا . . .
 وقد يجوز أن تقول : عليكم أنفسكم ، وأجمعين ، فتحمله على الضمير المجزور الذي
 ذكرته للمخاطبة . . .
 ويدل على أنك إذا قلت : عليك فقد اضمرت فاعلا في النية ، وإنما الكاف للمخاطبة
 قولك : على زيدا . . .

وإذا قال : عليك زيدا فكانه قال له : انت زيدا ، ألا ترى أن للأماور اسمين ، اسما
 للمخاطبة مجرورا ، واسمه الفاعل المضمر في النية . . .
 فإذا قلت : عليك فله اسمان مجرور ومرفوع ، ولا يحسن أن تقول : عليك وأخيك ، كما
 لا يحسن أن تقول : هلم لك وأخيك . . .

(٢) المائدة : ١٠٥

هذا باب

إِيَّاكَ فِي الْأَمْرِ

اعلم أن (إِيَّاكَ) اسم المكنى عنه في النصب ؛ كما أن (أنت) اسمه في الرفع ، وهما منفصلان .
لا تقول : إِيَّاكَ إذا قَدَرْتَ على الكفاة في رأيته وأخواتها ، نحو : ضريته ، وضريتي . وكذلك
(أنت) لا تقع / مَوْجَعِ التام وأخواتها في ضريت وضريتنا ، وزيد قام يا فتى ، فيقع الضمير
في النية ، وقد مضى القول في هذا (١) .

فلما كانت (إِيَّاكَ) لا تقع إلا اسمًا منصوب كانت بدلًا من الفعل ، دالة عليه ، ولم تقع
هذه الهيئة إلا في الأمر ؛ لأنَّ الأمر كله لا يكون إلا بفعل . وذلك قولك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدُ يَا فُتًى
وإنما التأويل : أنتَ نفسك وَالْأَسَدُ . و (إِيَّاكَ) منصوب بالفعل ، لأنه وَالْأَسَدُ مُتَقَبَّحَانِ . وكذلك :
إِيَّاكَ وَالصَّبِي ، وإِيَّاكَ ومكررة عبد الله (٢) ، وإن أَكَدْتَ رفعت إن شئت ، فقالت : إِيَّاكَ أَنتَ
وزيد ، لأنَّ مع (إِيَّاكَ) ضميرًا ، وهو الضمير الذي في القِيلَ الذي نصبها .

ألا ترى أن معنى (إِيَّاكَ) إنما هو : احلِّزْ ، وأنتَ ، ونحو ذلك ، وإن شئت قلت : إِيَّاكَ
أنتَ وزيدا ، فجعلت (أنت) توكيدا لذلك المضمر ، فإن قلت : إِيَّاكَ وزيدٌ فهو قبيح ودو
على قُبْحِهِ جائزٌ كجَوَازِهِ في قُمْ وزيدٌ (٣) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٦١ ، وهذا الجزء ص ١١٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٣٨ ، ومن ذلك أيضا قولك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدُ ، وإِيَّاكَ وَالشَّرَّ .
كانه قال : إِيَّاكَ فأتقن والأسد .
وكانه قال : إِيَّاكَ لأتقن والشَّرَّ . فإِيَّاكَ متقن ، والأسد والشَّرَّ متقنان فكلهما مفعول
ومفعول منه « »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٤٠ « باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل للمضمر
في النية ، ويكون معطوفا على المفعول ، وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية .
وذلك قولك : إِيَّاكَ أَنتَ نفسك أن تفعل ، وإِيَّاكَ نفسك أن تفعل ، فإن عتيت القاعِشَ
المضمر في النية قلت : إِيَّاكَ أَنتَ نفسك .

كانك قلت : إِيَّاكَ نَحْ أَنتَ نفسك ، وحملته على الاسم المضمر في نَحْ .
فإن قلت : إِيَّاكَ نفسك . تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح ، وهو على قُبْحِهِ رفع ،
ويدل على قُبْحِهِ أنك لو قلت : اذهب نفسك كان قبيحا حتى تقول : أنت ، فمن ثم كان
النصب أحسن ، لأنك إذا وصفت بنفسك المضمر المنصوب بغير أنت بجاؤا

والبيت يستوى فيه الوجهان ، لأنه فيه تأكيد وهو قوله :

إِيَّاكَ أَنْتَ وَجَدَ الْمَسِيحُ أَنَّ تَقَرُّبًا قِيْلَةَ الْمَسْجِدِ (١)

٣
١٩١

ولا يجوز أن تقول : إِيَّاكَ زَيْدًا ؛ كما لا يجوز أن تقول : زَيْدًا اضْرِبْ عَمْرًا/حَتَّى تقول (وعمرًا) .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِيَّاكَ أَنْ تَقْرُبَ الْأَسَدَ فَجَيْدٌ ، لِأَنَّ (أَنْ) تُحْلَفُ مَعَهَا اللَّامُ لَطَوْلُهَا بِالصَّلَةِ .
تقول : أَكْرَمْتُكَ أَنْ اجْتَرَّ مَوْتَهُ زَيْدٌ . فَلِلْعَنَى : إِيَّاكَ احْلُرْ مِنْ أَجْلِ كَذَا ، فَهَذَا جَائِزٌ ، وَإِنْ
أَدْخَلْتَ الْوَاوَ فَجَيْدٌ ، لِأَنَّ (أَنْ) وَصَلَتْهَا مَصْدَرٌ .

فَلَمَّا (إِيَّاكَ الضَّرْبُ) فَلَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ ؛ كَمَا لَا يَجُوزُ : إِيَّاكَ زَيْدًا (٢) .

فَإِنْ اضْطَرَّ شَاعِرٌ جَازٌ ، لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهُ لِلضَّرُورَةِ بِقَوْلِهِ : وَأَنْ تَقْرِبًا . وَعَلَى هَذَا :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرْءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاً وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (٣)

فَأَضْمَرَ بَعْدَ قَوْلِهِ : إِيَّاكَ فِعْلًا آخَرَ عَلَى كَلَامَيْنِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : إِيَّاكَ أَعْلَمَهُ أَنَّهُ يَزْجُرُهُ ،
فَأَضْمَرَ فِعْلًا . يَرِيدُ : اتَّقِ الْمَرْءَ يَا فَتَى .

== تقول : رأيتك نفسك ، ولا تقول : انطلقت نفسك .

وإذا عطفت قلت : إِيَّاكَ وَزَيْدًا وَالْأَسَدَ ..

فإن حملت الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ، لأنك لو قلت : اذهب وزيد
كان قبيحاً حتى تقول : اذهب أنت وزيد .

فإن قلت : إِيَّاكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ فَانْتَ بِالْغِيَارِ : إن شئت حملته على المنصوب ، وإن شئت على
المضمر المرفوع

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٠ على أنه عطفت عبد المسيح على إِيَّاكَ لقد أنشده
بنصب المعطوف .

البيت لجريز يخاطب الفرزدق ليُله مع الاخطل ، فيقول له : لا تقرب المسجد ، فليست على
الملة ليلتلك إلى النصارى ومدخلتك لهم .

وفى ديوان جريز قصيدة من بحر الشاهد ودويه ص ١٢٧ - ١٢٢ وليس فيها الشاهد
ويظهر أنه سقط منها . ورواية سيبويه : إِيَّاكَ أَيْضًا ، فيكون قد دخله الغرم .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٤٠ - ١٤١ « و أعلم أنه لا يجوز أن تقول : إِيَّاكَ زَيْدًا ؛ كما أنه
لا يجوز أن تقول : رأيتك الجدار حتى تقول من الجدار والجدار .

وكذلك أن تفعل إذا أردت إِيَّاكَ والفصل .

فإذا قلت : إِيَّاكَ أَنْ تفعل تريد : إِيَّاكَ أعظ مخافة أن تفعل أو من أجل أن تفعل جاز .
لأنك لا تريد أن تضمه إلى الاسم الأول كأنك قلت : إِيَّاكَ نَحْ لِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا .

ولو قلت : إِيَّاكَ الْأَسَدَ تريد من الأسد لم يجز ، كما جاز في « أن » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٤١ « زعموا أن ابن أبي اسحق أجاز هذا البيت في شـ

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرْءَ .. كاتبه قلت : إِيَّاكَ ، ثم أضمر بعد « إِيَّاكَ » فعلاً آخر فقال : اتقِ الْمَرْءَ .

والفعلُ بين المصدر نحو: الضرب والقتل، وبين (أن يضرب)، و(أن يقتل) في المعنى.
أن الضرب اسم للفعل يقع على أحواله الثلاثة: الماضي، والوجود، والمنتظر. وقولك: أن
تفعل لا يكون إلا لا يأتي (١). فإن قلت: أن فعلت، فلا يكون إلا للماضي ولا يقع للحال البتة.
وقراءة من قرأ: (وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) (٢) معناه: المضي.

وإن قرأ: (إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) فمعناه: متى كان ذا، لأنها / (إِنْ) التي للجزاء
والحلف مع (أَنْ) وصلتها مُستعمل في الكلام لما ذكرت لك من أنها حلة لوقوع الشيء.
فعل هذا يكون، وهذا بين واضح.

وَأَمَّا قول الله عز وجل: (وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ
فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) (٣).

المراء: مصدر ماريته مباراة ومراء: أي: جادلته.
ويقال: ماريته أيضا: إذا طعنت في قوله تزييفا للقول وتصغيرا للقاتل، ولا يكون المراء
اعتراضا بخلاف الجدل فإنه يكون ابتداء واعتراضا.
ونسب البيت إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي.
ورأى المبرد في أعراب البيت صريح في أن المراء منصوب بإضمار فعل بعد إياك على كلامين،
كما يراه سيبويه.
والبغدادى في الخزانة ج ١ ص ٤٦٥ ينسب إلى المبرد رأيا مخالفا لسيبويه، قال: «وسيبويه
يقدر فيه: اتق المراء، كما يقدر فعلا آخر ينصب إياك».
وعند المبرد المراء بتقدير أن تمارى كما تقول: إياك أن تمارى، أي: مخافة أن تمارى.
(١) عقد السيوطى في الأشباه بابا للفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول ج ٢ ص
١٩٤ - ١٩٨، ومما ذكره من الفروق:

أن المصدر المؤول لا ينعت، ولا يقع مؤكدا، ولا ينوب عن ظرف الزمان.
(٢) الأحزاب: ٥٠ - القراءة بفتح همزة أن من الشواذ - ابن خالويه ص ١٢٠ والاحتاف
ص ٣٥٦ وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٢٤٢ «وعن الحسن أن بفتح الهمزة بدل احتمال
من امرأة أو على حذف لام الالة».

(٣) البقرة: ٢٨٢. الفرادان بفتح همزة أن وكسرهما من السبعة.
انظر غيث النفع ص ٥٧ شرح الشاطبية ص ١٦٩ النشر ج ٢ ص ٢٣٦ والاتحاف
ص ١٦٦ وفي البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤٩ «وأما (أن تفضل) بفتح الهمزة فهو في موضع
المفعول من أجله، أي: لأن تفضل على تنزيل السبب وهو الضلال منزله المسبب عنه وهو
الإذكار، كما ينزل المسبب منزلة السبب لالتباسهما واتصالهما، فهو كلام معمول على
المعنى، أي: لأن تذكر أحدهما الأخرى أن ضلت، وتظيره: أعددت الخشبة أن يعسل
الحائط فادعه، وأعددت السلاح أن يطرق العدو، فادفعه.

ليس أعداد الخشبة لأجل الليل إنما أعدادها لإدعام الحائط إذا مال، ولا يجوز أن يكون
التقدير: مخافة أن تفضل لأجل عطف فتذكر عليه.

فإن قال قائل : قوله : (أَنْ تَضِلَّ إِحْسَانُهَا) لا ذكر . وهو لم يُعِدِّدَ الإِشْهَادَ ؛ لِأَن تَضِلَّ إِحْسَانُهَا .

فالجواب في ذلك : أَنَّهُ إِنَّمَا أَعَدَّ الإِشْهَادَ للتذكير ، ولكن تَقَدَّمَتْ (أَنْ تَضِلَّ) ؛ لِتَوْفُقِ سبب التذكرة . ونظيره من الكلام : أَعَدَدْتُ هَذَا أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ فَادْعَمَهُ ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ طَلْبًا لِأَن يَمِيلَ الْحَائِطُ ، وَلَكِنَّهُ أَخْبَرَ بِعِلَّةِ الدَّمِّ ، فَاسْتَقْصَاهُ الْمَعْنَى : إِنَّمَا هُوَ : أَعَدَدْتُ هَذَا لِأَنَّهُ إِنْ مَالَ الْحَائِطُ دَعَمْتَهُ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى هِيَ الثَّانِيَّةُ .

• • •

وقد يحذف الفعل في التكرير [وفي العطف] وذلك قولك : رَأْسُكَ وَالْحَائِطُ ، وَرَأْسُهُ وَالْمِيفَ يَأْتِي . فَإِنَّمَا حُلِفَ الْفِعْلُ لِلإِطَالَةِ / وَالتَّكْرِيرِ ، وَدُلَّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ بِمَا يُشَاهِدُهُ مِنَ الْحَالِ (١) .
ومن أمثال العرب : « رَأْسُكَ وَالسِّيفُ » ، ومن أمثالهم : « أَهْلُكَ وَاللَّيْلُ » (٢) ، وَقَدْ دُلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يَرِيدُ : بِأَدْرِ أَهْلُكَ وَاللَّيْلَ .

وَالْأَوَّلُ عَلَى أَنَّهُ : نَحَّ رَأْسُكَ مِنَ السِّيفِ . وَتَقْدِيرُهُ فِي الْفِعْلِ : أَتَيْ رَأْسُكَ وَالسِّيفُ ،
= وَقَالَ النُّحَاسُ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ سُلَيْمَانَ يَحْكِي عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّ التَّقْدِيرَ : كَرَاهَهُ أَنْ تَضِلَّ قَالَ أَبُو جَمْرٍ : وَهَذَا غُلَطٌ ، إِذْ يَصِيرُ الْمَعْنَى كَرَاهَهُ أَنْ تَذْكُرَ .
وَمَا ثَقَلَهُ النُّحَاسُ عَنِ الْإِخْفَافِ عَنِ الْمَبْرَدِ لَا يَتَّفِقُ مَعَ كَلَامِ الْمَبْرَدِ هُنَا .
وَفِي كِتَابِ سَيْبَوَيْهِ ج ١ ص ٤٢٠ « وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا) فَانْتَصَبَ ، لِأَنَّهُ أَمْرُهُ بِالْإِشْهَادِ ، لِأَن تَذْكُرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى وَمِنْ أَجْلِ أَنْ تَذْكُرَ . فَاهُ قَالَ إِنْسَانٌ : كَيْفَ جَازَ أَنْ تَقُولَ : أَنْ تَضِلَّ وَلَمْ يَعِدْ هَذَا لِلضَّلَالِ وَلِلْإِشْهَادِ ؟ فَأَمَّا ذِكْرُ أَنْ تَضِلَّ ، لِأَنَّهُ سَبَبُ الْإِذْكَارِ ، كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ : أَعَدَدْتُهُ أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ فَادْعَمَهُ ، وَهُوَ لَا يَطْلُبُ بِأَعْدَادِ ذَلِكَ مِثْلَانَ الْحَائِطِ ، وَلَكِنَّهُ أَخْبَرَ بِعِلَّةِ الدَّمِّ وَبِسَبَبِهِ ، وَانْظُرْ ص ٤٧٦ .
(١) فِي سَيْبَوَيْهِ ج ١ ص ١٢٨ « وَمِنْ ذَلِكَ رَأْسُهُ وَالْحَائِطُ . كَأَنَّهُ قَالَ : خَلَّ ، أَوْ دَعَا رَأْسَهُ مَعَ الْحَائِطِ ، فَالرَّاسُ مَفْعُولٌ وَالْحَائِطُ مَفْعُولٌ مَعَهُ فَانْتَصَبَا جَمِيعًا . . . »
(٢) فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ج ١ ص ٥٢ « أَيْ : أَذْكَرَ أَهْلَكَ وَبِصَدْرِهِمْ عَنكَ ، وَاحْتَدَرَ اللَّيْلَ وَظَلَمَتَهُ ، فَهِيَ مُتَصَوِّبَانِ بِأَخْصَارِ فِعْلٍ .
يُضْرَبُ فِي التَّحْذِيرِ وَالْأَمْرِ بِالْحَزْمِ » .

وَفِي الْخُصَالِصِ ج ١ ص ٢٧٩ بَابُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ تَقْدِيرِ الْأَعْرَابِ وَتَفْسِيرِ الْمَعْنَى . .
وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِنَا (أَهْلُكَ وَاللَّيْلُ) مَعْنَاهُ : الْحَقُّ أَهْلُكَ قَبْلَ اللَّيْلِ ، فَرِيعًا دَعَا ذَلِكَ مِنْ لَادِرَةِ لَهُ أَنْ يَقُولَ : أَهْلُكَ وَاللَّيْلُ فَيَجْرَهُ ، وَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ : الْحَقُّ أَهْلُكَ وَسَابِقُ اللَّيْلِ »

وَفِي سَيْبَوَيْهِ ج ١ ص ١٢٨ « وَمِثْلُ ذَلِكَ : أَهْلُكَ وَاللَّيْلُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : بِأَدْرِ أَهْلُكَ قَبْلَ اللَّيْلِ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّ يَحْذَرُهُ أَنْ يَذْكُرَهُ اللَّيْلُ وَاللَّيْلُ مُحْذَرٌ مِنْهُ . .
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَا زِلْتُ رَأْسُكَ وَالسِّيفَ ، كَمَا نَقُولُ : رَأْسُكَ وَالْحَائِطُ وَهُوَ يَحْذَرُهُ .
وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ فِي الْمُنْتَصَفِ ج ١ ص ١٣١ - ١٣٢ فِي الْحَدِيثِ عَنْ تَقْدِيرِ سَيْبَوَيْهِ =

فلو أفردت لم يجز حذف الفعل إلا وعليه دليل - نحو : زيداً . لو قلت ذلك لم يدري ما الفعل
المحذوف^(١) ؟ .

فلما رأيت رجلاً قد أشار بسيف فقلت : زيداً أو ذكرت أنه يضرب أو نحو ذلك [جاز ،
لأن المعنى : أوقع ضربك بزيد]^(٢) .

فلما كان مصدراً فقد دل على فعل ، فمن ذلك : ضرباً ضرباً ، إذا كنت تأمر .

وإنما كان المحذوف في الأمر جائزاً ، لأن الأمر لا يكون إلا بفعل . قال الله عز وجل :

(قُلْ مَا مَنَعَنَا بَعْدَ وَإِنَّا فِعْدَاءُ) وقال : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ) . فالمصدر المأمور به
يكون نكرة ، وبالألف واللام ، ومضافاً . كل ذلك مطرد في الأمر ، وكل شيء كان في معنى
المصدر فمجره سجرى المصدر ، وسنبيّن ذلك^(٣) إن شاء الله .

فلما قولك : الحمد لله في الخبر ، وسقياً / لزيد ، ورغياً له - فله باب يفرد به إن شاء الله .

٣
١٩٤

= : « وسبويه كثيراً ما يمثل في كتابه على المعنى ، فيتخيل من لا خبرة له أنه قد جاء
بتقدير الاعراب ، فيحمله في الاعراب عليه ، وهو لا يدري ، فيكون مخطئاً ، وعنده أنه مصيب
فاذا نوزع في ذلك قال : هكذا قال سبويه وغيره . وإذا تفطنت لهذا في الكتاب وجده
كثيراً ، وأكثر ما يستعمل في المنصوبات في صدر الكتاب لأنه موضع مشكل ، وقبلما يهتدى له ،
وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ٢٧٩ : ما ز راسك والسيف . »

قال الأصمعي : أصل ذلك : أن رجلاً يقال له مازن أسر رجلاً ، وكان يطلب المأسور
بنحل فقال له : ماز أي يا مازن راسك والسيف فنحن رأسه فضرب الرجل عنق الأسير . »

(١) في سبويه ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣٠ : باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل اظهاره من غير
الأمر والنهي .

وذلك إذا رايت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج قاصداً في هيئة الحاج ، فقلت : مكة ورب
الكعبة حيث زكنت أنه يريد مكة . كأنك قلت : يريد مكة والله ، ويجوز أن تقول : مكة والله على
قولك : أراد مكة والله ، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه .

أو رايت رجلاً يسد سبهاً قبل القرطاس ، فقلت : القرطاس والله ، أي : أصاب
القرطاس . . . »

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) سيأتي ذلك قريباً في هذا الجزء فتريه التعليل إلى موضعه .

هذا باب

ما جَرَى مَجَرَى المصادر

وليس ينصرف من فُعل

فمن ذلك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَادَ اللَّهِ ، وَقَوْلُهُمْ : أَفَّةٌ ، وَتَفَّةٌ ، وَوَيْلًا لزيد ، وَوَيْعًا له ،
وسلامًا على زيد ، ووَيْلًا لزيد ، ووَيْعًا له ، وَتَرْبًا له .

كلُّ هذا معناه في الصِّب واحدٌ ، ومعناه في الرفع واحد .

ومنه مالا يلزمه إِلَّا النَّصْبُ^(١) ، ومنه مالا يحوز فيه إِلَّا الرفع لِيُكَلَّ تذكُّرها إن شاء الله .
ومنه قولك : مَرْحَبًا ، وَأَهْلًا وَسَهْلًا ، وَوَيْلَةً ، وَوَعْلَةً .

فأما قولُهُمْ : سُبْحَانَ اللَّهِ فتأويلُهُ : بَرَاءَةُ اللَّهِ من السُّوء ، وهو في موضع المصدر ، وليس
منه فِعْلٌ . فلِأَنَّمَا حَلَّتْهُ الإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وهو معرفة . وتقديمه - إذا مثله فِعْلًا :
تسبيحًا لله .

فلِإِنْ حَلَّتْهُ المضاف إليه من سبحان لم ينصرف ، لِأَنَّهُ معرفة^(٢) ، وإِنَّمَا نَكَّرْتُهُ بالإِضَافَةِ ؛
ليكون معرفة بالمضاف إليه . فأما قولُ الشَّاعر :

/ سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقِيلْنَا سُبْحَ الْجُودَى وَالْجَمْدَى^(٣)

٣
١٩٥

(١) في مسبوته ج ١ ص ١٦٢ : باب من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروكة اظهاره ،
ولكنها مصادر وضعت وحدها واحدا لا تنصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر - وتصرفها
انها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الالف واللام .
وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحاته وعمره الله .
كانك حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحا ، وحيث قال : وريحاته قال : واسترزاقا ، لأن
معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أصبح الله تسبيحا .
وخزل الفعل ههنا لأنه بدل من اللفظ بقولك : أصبحك . . .

(٢) اسم مصدر علم جنس .
(٣) استشهد به مسبوته ج ١ ص ١٦٤ على تنوين سبحانا لغرورة الشعر ، لأنه علم
جنس يجمع من الصرف للكمية وزيادة الالف والتون .
الجودي : جبل بالموصل عليه استوت سينة نوح عليه السلام . وانظر معجم البلدان
ج ٢ ص ١٧٩ .

الجمد : بضمتين : جبل بنجد . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .
نعوذ به ، يريد كلما رأينا أحداً يبيد غير الله عدنا بظلمته ، وسبحنا حتى يمسسنا من
الفضلال .
وروي نعوذ له بالبدل المملة وباللام ، أي نعاوده مرة بعد مرة ، ومفعول سبح محذوف
تقديمه : سبحه .

وتسب البيت الأعل لامية بن الصلت . وهو في ديوانه مفردا ص ٣٠ ، وتسب السهيل
في الروض الأنف ج ١ ص ١٢٥ إلى ورقه بن نوفل ، وذكر قصيدته . وذكر ياقوت في معجم
البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ القصيدة وتسبها إلى زيد بن عمرو أو إلى ورقه بن نوفل .
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٧ - ٤١ ، ج ٣ ص ٢٤٧ - ٢٥٠ .

أى رواية : « نعوذ به » [فلأنما نؤمن مضطراً ، ولو لم يضطر لكان سكوت الآخر :
أقولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخَرَةٌ : مُبْحَنَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاحِشَةِ (١)

فهذا فى موضع : براءة منه .

و(معاذَ الله) كذلك لا يكون إلا مضالماً . وتقديره تقدير : عيَّاذَ الله ، أى : عُدَّتْ بالله
عيَّاذاً . فهذا موضع هذا .

ومثَّلَ ذلك : حَجْرًا ، إنما معناه : حراماً . فهو فى موضعه لو تكلمت به . فمن ذلك قولُ
الله عزَّ وجلَّ : (حَجْرًا مَخْجُورًا) (٢) أى : حراماً مُحَرَّمًا .

وأما قولهم : مَرْحَبًا وَأَهْلًا - فهو فى موضع قولهم : رَحِبْتُ بِلَادُكَ رُحْبًا ، وَأَهْلَيْتُ أَهْلًا ،
ومعناه : الدعاء . يقول : صادفت هذا (٣) .

ولو قلت : حَجْرٌ ، وَمَرْحَبٌ - لصلَح ، تريد : أثرك هذا .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٣ على منع صرف سبحان للعلمية وزيادة الالف
والنون .

وسبحان فى البيت للمتعبج و (من) داخلة على المتعجب منه ، والأصل فيه أن يسبح الله
تعالى عند رؤية العجيب من صنائعه ، ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجب منه .
والمنى : أعجب من علقمة ، إذ فخر عامر بن الطفيل .

والبيت من قصيدة للاعشى . وانظر الخزاعة ج ٢ ص ٤١ - ٤٤ ، ج ٣ ص ٢٥١ - ٢٥٢
وهى فى ديوانه ص ١٣٩ - ١٤٧ .

وللراغب الأصفهاني رأى فى توجيه البيت انظره فى مفرداته ص ٢٢٠ ومعجم المقاييس
ج ٣ ص ١٢٥ واللسان (صبح) .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٤ « ومثَّلَ هذا قوله (ويقولون حجرا محجورا) » أى :
حراما محرما . يريد البراءة من الأمر ، ويصعد عن نفسه أمرا . فكانه قال : أحرم ذلك حراما
محرما .

ومثَّلَ ذلك أن يقول الرجل للرجل : أتفعل كذا وكذا فيقول : حجرا ، أى سترأ وبرائة من
هذا ، فهذا ينتصب على اضممار الفعل ، ولم يرد أن يجعله مبتدأ لخبر بعلمه ولا مبنيا على اسم

وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٦٦ .

والآية فى الفرقان : ٢٢

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩ : « ومن ذلك قولهم : مرحبا وأهلا ... فانما
رأيت رجلا قاصدا الى مكان أو طالبا أمرا ، فقلت : مرحبا وأهلا ، أى : أدركت ذلك ، وأصبت .
فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه . فكانه صار بدلا من رحبت ببلادك ، وأهلت ، كما كان
الحذر بدلا من احذر . »

ويقول الراى : وبك وأهلا وسهلا ... وانظر ص ١٥٧ منه

وَأَمَّا (سُبْحَانَ) وما كان مثله مما لا يكون إلا مضاعفا - فلا يصلح فيه إلا التنبؤ. وهذا البيت يُنشد على وجهين : على الرفع والتنصب وهو :

وَيَا سَهْبَ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ لَمَلْتِمِيسِ الْمَرْغُوفِ : أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ^(١)

وقال الآخر :

إِذَا جِئْتُ بِوَبَائِي لَهُ قَالَ بَمَرْحَبَا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ خَيْرٌ مُضَيِّقٍ^(٢)

/ فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : سَلَامًا ، وَسَلَامٌ يَا فَي - فَإِنَّ معناه : المبارأة والمشاركة . فمن قال : لا تكن من فلان إلا سلامً بسلام فمعناه : لا تكن إلا وأمرُك وأمرُهُ المشاركة والمبارأة ، وإنما رفعت ، لِأَنَّك جعلته ابتداء وخبراً في موضع خبر (كان) .

ولو نصبته كان جيذاً بالغا . فمن ذلك قوله عز وجل : (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) تأويله : المشاركة ، أى : لا خير بيننا وبينكم ولا شر^(٣) .

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٩ على رفع اهل ومرحب . السهب : يفتح أوله وسكون ثانيه وآخره باسوحدة : الفلاة الواسعة ، وهبيغة بين الحميتين ، والمضياعة تبيض بها النعام

قال طفيل الغنوى : وبالسهب ميمون الخليفة . من معجم البلدان ج ٣ ص ٢٨٨ . ونسب البيت لطفيل أيضاً في سيبويه وقال الأعلام ، يرى رجلاً دفن بهذا المكان . واهل خير لمبتلى محنوف التقدير : هذا اهل ، او مبتلى والخبر محنوف ، أى لك اهل . القصيدة في الوحشيات لأبي تمام ص ١٢٥ - ١٢٦ لطفيل .

(٧) استشهد به سيبويه أيضاً على رفع مرحب في قوله : ألا مرحب . وقال الأعلام : المعنى : أن بوابه قد اعتاد الأضياف ، فيتلقاهم مستبشراً بهم ، لما عرف من حرص صاحبه عليهم . ثم قال : ألا مرحب : أى عندك الرحب والسعة فلا يضيق واديك بمن حله .

ونسبه سيبويه الى أبي الأسود . وهو في شرح القصائد السبع لابن الأثير ص ١٨٩ غير منسوب .

(٨) في سيبويه ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٤ د وزعم أبو الخطاب أن مثل قولك للرجل : سلاماً تريد : تسليماً منك ، كما قلت : براءة منك تريد : لا اتيسر بشئ من أمرك ، وزعم أن أبا ربيعة كان يقول : إذا لقيت فلاناً فقل له : سلاماً فزعم أنه سأل ، ففسره له بمعنى براءة منك . وزعم أن هذه الآية مفعول بها (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً) بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة منهم وتسليماً . لا خير بيننا وبينكم ولا شر . . .

واعلم أن من العرب من يرفع سلام إذا أراد معنى المبارأة كما رفعوا حنان . سمعنا بعض العرب يقول لرجل : لا تكون منى في شئ إلا سلاماً بمسلمات ، أى : أمرى وأمرُك المشاركة ، وتركوا لفظ ما يرفع ، كما تركوا فيه لفظ ما ينصب لأن فيه ذلك المعنى ، ولأنه بمنزلة لفظك بالفضل . . .

والآية في الفرقان : ٦٣ ، وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥١٢ - ٥١٣ .

ومن كلامهم : سبحان الله ، ورَّحَّمانَهُ . فتأويلُ (ريحان) في هذا الموضع : الرزق . وتقديرُهُ في المصادر : تسبيحا ، واسترزاقا (١) وتصديقُ هذا في قوله عزَّ وجلَّ : (وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْبِ وَالرَّيْحَانُ (٢) .

فلما قولُهُم : ويلٌ لزيد ، وريحٌ لزيد ، وتبٌ لزيد ، وويسٌ له . فإن أضفت لم يكن إلَّا النصبُ فقلت : وريحه ، وويله (٣) . فلانما ذلك لأنَّ هذه مصادر .

فإن أفردت فلم تُضِفْ - فأنت مُخَيِّر بين النصب والرفع . تقول : ويلٌ لزيد ، وويلًا لزيد فلما النصبُ فعل الدعا ، وأما الرفعُ فعل قولك : ثبت ويل له ، لأنَّه شيءٌ مستقرٌّ . فويلٌ مبتدأ ، و(له) خبره . وهذا البيت يُنشد على وجهين ، وهو :

/ كَمَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرًا فِي جُلُودِهَا قَوْلٌ لِّتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضِرُ (٤)

٣
١٩٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « حيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أصبح الله تسبيحا ، واسترزق الله استرزاقا ... » .
وانظر المختصص ج ١٢ ص ٢٧٥ ، ج ١٧ ص ١٦٤ .

(٢) الرحمن : ١٢

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها .

وانما اضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام اذا قلت : سقيا لك ، لتبين من تعلى . وذلك ويلك وريحك ويسك وويبك ... » .

وقال في ص ١٦٦ « يا بمن النكرة تجرى مجرى ما فيه الالف من المصادر وذلك قولك : سلام عليك ... وويل لك وريح لك وويس لك ... » .

فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها ، والمعنى فيها : انك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك ... » .

وقال في ص ١٦٧ « وأعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ؛ وويلة له ، يجريها مجرى خيبة ، (٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٧ على نصب ويلا له ، والكثير ويل له .

سراويل : جمع سرايل : وهو القميص .

وفي اللسان : والخضرة في ألوان الناس السمرة ، قال اللحي :

وأنا الأخضر من يمرقني ...

وقال الأعمى : جعل لهم سراويل سودا من اللؤم على طريق المثل ، لأنهم يقولون في الكريم

النقي العرض : فلان طاهر الثوب ، أبيض السراويل .

ولم ينسبه الأعمى . وهو من قصيدة لجرير في هجاء التيم في ديوانه ص ٢١٠ - ٢١٤ وروايته هناك :

كَمَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرًا فِي جُلُودِهَا فَيَا خَزَى تَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضِرُ
انظر شرح الحماسة ج ٢ ص ١٣٤

فلَمَّا قوله عز وجل : (وَيُلْ لِلْمُطَفِّينَ (١) وقوله : (وَيُلْ يَوْمِئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ (٢) .
 فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ ؛ إِذْ كَانَ لَا يُقَالُ : دَعَاءٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَكِنَّهُ إِخْبَارٌ بَأَنَّ هَذَا قَدْ ثَبَتَ لَهُمْ .
 فَإِنْ أَضَعْتُ فَقُلْتُ : وَيْلَهُ ، وَيَوَيْحَهُ - لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصَبًا ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الرِّفْعِ قَدْ بَطَلَ بِأَنَّهُ لَا خَيْرَ
 لَهُ ، فَكَلَّمَا هَلَهُ أَلْفَى فِي مَعْنَى الْمَصَادِر .

فَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا صَحِيحًا يَجْرَى عَلَى فِعْلِهِ فَالْوَجْهُ النَّصْبُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : تَبَا لَزَيْدٍ ، وَجَوَّعًا
 لَزَيْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِكَ : سَجَاعٌ يَجْرِعُ ، وَتَبَّ يَتَبَّبُ (٣) . وَكَذَلِكَ سَقِيًا ، وَرَغِيًا . وَالرِّفْعُ
 يَجْزُو عَلَى بُعْدٍ ؛ لِأَنَّكَ تَبْتَدِئُ بِنَكْرَةٍ ، وَتَجْمَلُ مَا بَعْدَهَا خَيْرًا .
 فَلَمَّا سَلَّمَ عَلَيْكَ فَاسْمٌ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى سَلَامٍ لَكَانَ تَسْلِيمًا .

• • •

فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَصَادِرُ مَعَارِفَ فَالْوَجْهُ الرِّفْعُ ، وَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى الْمَنْصُوبِ ، وَلَكِنْ يُخْتَارُ الرِّفْعُ ؛
 لِأَنَّهُ كَالْمَعْرِفَةِ . وَحَقُّ الْمَعْرِفَةِ الْإِبْتِدَاءُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وَ (لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى
 الظَّالِمِينَ) . وَالنَّصْبُ / يَجْزُو (٤) . وَإِنَّمَا تَنْظُرُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ إِلَى مَعَانِيهَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ
 بَعْدَهَا أَمْرًا أَوْ دَعَاءً لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصَبًا .

٣
٩٨

(١) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ • وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) وَ (وَيْلٌ
 لِلْمُطَفِّينَ) فَانَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : أَنَّهُ دَعَاءٌ هَاهُنَا ، لِأَنَّ الْكَلَامَ بِذَلِكَ وَاللَّفْظَ بِهِ قَبِيحٌ ،
 وَلَكِنْ الْعِبَادُ كَلَّمُوا بِكَلَامِهِمْ • وَجَاءَ الْقُرْآنُ هَسَلًا لِفَتْنِهِمْ عَلَى مَا يَمْنُونُ • فَكَانَهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قِيلَ
 لَهُمْ : وَيْلٌ لِلْمُطَفِّينَ ، وَوَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ ، أَيْ : هَؤُلَاءِ مِنْ جِبْهِ هَذَا الْقَوْلِ لَهُمْ • • لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ
 إِنَّمَا يُقَالُ لِصَاحِبِ الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ ، فَقِيلَ : هَؤُلَاءِ مِنْ دَخَلَ فِي الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ وَجِبَ لَهُمْ هَذَا •
 وَالآيَةُ أَوَّلُ الْمُطَفِّينَ •

(٢) فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْمُرْسَلَاتِ •

(٣) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٨ • بَابُ اسْتِكْرَاهِ النَّحْوِيِّينَ وَهُوَ قَبِيحٌ ، فَوَضَعُوا
 الْكَلَامَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَتْ الْعَرَبُ •
 وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَبِحَ لَه ، وَتَبَا لَكَ ، وَوَيْحَا • • فَجَعَلُوا التَّبَّ بِمَنْزِلَةِ الْوَيْحِ ، وَجَعَلُوا
 وَبِحَ بِمَنْزِلَةِ التَّبَّ ، فَوَضَعُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَتْهُ الْعَرَبُ •
 فَإِذَا قُلْتَ : وَبِحَ لَه ، تَمَّ الْحَقُّهَا التَّبَّ فَإِنَّ النَّصْبَ فِيهِ أَحْسَنُ ، لِأَنَّ تَبَا إِذَا نَصَبْتَهَا فِيهِ
 مُسْتَفْتِيَةٌ عَنْ لَكَ • •
 وَلَا يَخْتَلِفُ النَّحْوِيُّونَ فِي نَصْبِ التَّبَّ إِذَا قُلْتَ : وَبِحَ لَه وَتَبَا لَه فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ النَّصْبَ
 فِي تَبَا خَيْرٌ مِنْ ذِكْرِنَا أَحْسَنُ • • •

(٤) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ١٦٥ • بَابُ يَخْتَارُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْمَصَادِرُ مَبْتَدَأَاتٍ مَبْنِيَا عَلَيْهَا
 مَا بَعْدَهَا • •

وإن كان لا قد استقر لم يكن إلا رفعاً .

وإن كان يقع لهما جميعاً كان النصب والرفع .

• • •

فمما يُدعى به أسماء ليست من الفعل ، ولكنها مفعولات . وذلك قولك : تُربياً ، وجندلاً^(١) .

إنما تريد : أطمع الله ، ولقاه الله ، ونحو ذلك .

فلن أخبرك أنه بما قد ثبت رفعت . قال الشاعر :

لقد ألب الواشون ألباً لبيئهم فترب لأفواه الوشاة وجندل^(٢)

• • •

فأما قوله : أفةً وكُفَّةً فإنما تقديره من المصادر : نكتنا ، وكفرا^(٣) فلن أفردت (أفأً)

= وذلك قولك : الحمد لله ، والمحب لك ، والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك ، والما استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خير ، فسوى في الابتداء بمنزلة عبد الله والرجل والذي تعلم ، لأن الابتداء إنما هو خير ، واحسنه إذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ بالاعرف ، وهو أصل الكلام .

فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خيراً حسن الابتداء
وقال في ص ١٦٦ : وأعلم أن الحمد لله ، وإن ابتدأت به فلي معنى للنصب ، وهو يدل من اللفظ بقولك : أحمد الله .

لعنة الله على الظالمين : الأعراف : ٤٤ ، هود : ١٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥٨ : باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها .
وذلك قولك : ترباً وجندلاً وما أشبه هذا ، فإن أدخلت لك فقلت : تربياً لك ، فإن تفسيرها ما هنا كتفسيرها في الباب الأول . كأنه قال : ألزمك الله ، وأطمعك الله تربياً وجندلاً وما أشبه هذا من الفعل ، فاخترل الفعل حاجنا ، لأنهم جعلوه بدلاً من قولك : تربت يدك وجندلت .
وقد رفعه بعض العرب ، فجعله مبتدأً مبتدأً عليه ما بعده

ونظر المخصص ج ١٢ ص ١٨٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٥٨ على رفع ترب بالابتداء وهو نكرة ، لما فيه من

معنى المنسوب .

الترب والجندل : كناية عن الخيبة ، لأن من ظفر من حاجته بهما لم يظهر بشيء ينتفع به .
ألب الواشون : جمعوا إلى جمعهم متعاونين على إفساد ما بينه وبين من يحب فخبئهم لله .

والبيت غير منسوب في سيبويه والأعلم وكذلك في المخصص ج ١٢ ص ١٨٥ وشرح

المصاح ج ٣ ص ٢٧٢ وشرح سقط الزند ص ١١٦٦

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ : باب ما ينصب من المصادر على اضمحار الفعل غير

إظهاره .

بغير هاء فهو مبنى ، لأنه في موضع المصدر وليس بمصدر ، وإنما قوى حيث حطفت عليه ؛
لأنك أجرته مجزئاً الأساه المتحركة في العطف . فإذا أفردته بُنى على القتح والكسر والقسم ،
وتنونه إن جعلته نكرة^(١) .

وفي كتاب الله عز وجل - : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا) .

وقال : (أَفْ لَكُمْ وَكَيْمَا تَعْبُدُونَ)^(٢) كل هذا جائز جيد .

وهذه المبنيات إذا جعلت شيئاً منها نكرة نونت ، نحو : إليه يا فتى ، وقال الغراب : غافق
غافق يا فتى / كلنا تأويلها .

• • •

واعلم أن من المصادر التي لا أفعال لها تجري عليها وإنما يوضع موضع المصادر ما يكون مثني
في البالغة . وذلك قولك : لبيك وسعديك ، وحنانك - إنما أراد : حناناً بعد حنان ، أى : كلماً

وذلك قولك : سقياً ورعياً ونحو قولك : خيبة ودنوا وجدعا وعقراً وبؤساً • وفاة وفاة
وبعداً وسحقاً •••

وإنما اختزل الفعل ما هنا ، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحلو بدلاً من
احلّز وكذلك هذا ••• •

وفي اللسان : انتف : وسخ الاظفار •• وقيل : هو ما يجتمع تحت الظفر من الوسخ .

والآف : وسخ الأذن •

قولهم : أف وفاة وتف وفاة •• فكان ذلك يقال عند الشيء يستقلد ، ثم كثر حتى صاروا
يستعملونه عند كل ما يتأذون •

وقيل : أف منناه قلة له : تف اتباع ما خوذ من الآف وهو الشيء القليل •

(١) لى المخصص ج ١٤ ص ٨٦ • ومنها ما يستعمل نكرة ومعرفة نحو غافق وغافق وإيه

وايه وكنحو قولهم : أف وإف وإف • وهى كلمة للشجر غير مشونة فى المعرفة •

وفي النكرة : أف وإف •

فمن قال : أف فضم اتبع الحركة الحركة ، كما تقول : مد •

ومن قال : أف كسر لالتقاء الساكنين •

ومن قال : أف ففتح استنقلا لتضميف وضة الهمزة كما تقول : مد يا هذا • •

وفي الخصائص ج ٣ ص ٢٧ - ٣٨ وفيها ثمانى لغات •• وانظر اللسان فقد جعلها

••• •

(٢) الاسراء : ٢٣ - والانبيا : ٦٧ •

وفيها ثلاث قراءات سبعة : (أف) بفتح الفاء من غير تنوين ، و(أف) بكسر الفاء مع التنوين

و(أف) بكسر الفاء من غير تنوين ••

انظر النشر ج ٢ ص ٣٠٧ - والاتحاف ص ٢٨٣ •

وانظر القراءات الاخرى فى البحر ج ٦ ص ٢٧ وشواذ ابن خالويه ص ٧٦ •

كنت في رحمة منك فلنكن موصولة بأخرى . وتلويل حَنَاتِيكَ : إنما هو رحمة بعد رحمة .
يقال : تحنن فلان على فلان : إذا رحمه^(١) . قال الشاعر :

تَحَنَّنَ عَلَى هَذَاكَ الْمَلِيكَ فَإِنْ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالَا^(٢)

وقال الآخر :

أَبَا مُنْزِلٍ أَفْتِنْتَ فَاسْتَبَقِ بَعْضَنَا حَنَاتِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ^(٣)

فهذا مما يجوز إفراده ، فإذا أفردت فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ : إن شئت نصبت بالفعل ، وإن شئت ابتدأت .

فإذا ثنيت لم يكن إلّا منصوبا ، لَأَنَّهُ وَضِعَ مَوْضِعَ مَا لَا يَتِمُّكَ ، نحو : لَبِيكَ وَسَعْدِيكَ .

وقال الشاعر فيما أفرد فيه :

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمَجَى بْنِ جَرَمٍ مَمِيزَهُمْ حَنَاتِكَ ذَا الْحَنَانِ^(٤)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٥ « باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على الحسمار الفعل المتروك إظهاره »

وذلك قولك : حنانيك . كأنه قال : تحننا بعد تحنن . كأنه يسترجمه ليرحمه ، ولكنهم حذفوا الفعل ، لأنه صار بدلا منه ، ولا يكون هنا مثنى إلا في حال الإضافة ، كَمَا لم يكن سبحانه الله ، ومعاذ الله إلا مضافين .

فحنانيك لا يتصرف ، كَمَا لم يتصرف سبحانه الله وما أشبه ذلك .

وزعم الخليل أن معنى التثنية أنه أراد تحننا بعد تحنن . كأنه قال : كلما كنت في رحمة وغير منك ، فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بأخر من رحمتك .

وتتل ذلك لبيك ، وسعديك . وسعنا من العرب من يقول : سبحانه الله ، وحنانيه .

وأما قولك : لبيك ، وسعديك فانتصب هذا كما انتصب سبحانه الله ، وهو أيضا بمنزلة

قولك - إذا أخبرت - : سمعا وطاعة إلا أن لبيك لا تتصرف .

والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل ، كما أن الذي ينصب لبيك ، وسبحان

الله غير مستعمل .

(٢) تحنن عليه : ترحم ، ونسبه في اللسان (حن) إلى الحظيطة

وللحظيطة في ديوانه قصيدة من بحر هذا الشاهد ورويه يمدح فيها سيدنا عمر ص ٥٠ -

٥٤ ويظهر أن هذا البيت ساقط منها .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٤ على أن حنانيك مصدر لا يتصرف ، وثني لقصد

المبالغة والتكثير .

والبيت لطرفة بن العبد من قصيدة يخاطب بها عمرو بن هند وكنيته أبو المنذر وهو في

السجين - الديوان ص ٩٢ - ٩٤ .

وانظر معجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ ، واللسان (حنن) .

(٤) شجى بن جرم : بطن ضخم من طي . انظر جمهرة الأنساب ص ٤٠٣ . والاشتقاق

ص ٣٩٤ .

فقلت : حَنَّانٌ مَا آلَى بِكَ هَهْنًا ؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ (١)
والفصل بين الرفع والنصب أَنَّ الناصب وما له . كأنه قال : رحمتك يا ذا الرحمة .
وقوله :

• حَنَّانٌ مَا آلَى بِكَ هَاهُنَا ؟ •

إِنَّمَا أَرَادَ : أَمَرْنَا حَنَّانٌ ، كقوله عز وجل : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ) (٢) فالتقدير :
فيا يُنَالِي عليكم مَثَلُ الْجَنَّةِ ، ثُمَّ قَالَ : فِيهَا ، وفيها .
ومن قال : إِنَّمَا معناه : صِفَةُ الْجَنَّةِ فَقَدْ أَخْطَأَ ، لِأَنَّ (مَثَل) لَا يُوضَعُ فِي مَوْضِعِ صِفَةٍ .
إِنَّمَا يُقَالُ : صِفَةُ زَيْدٍ أَنَّهُ ظَرِيفٌ ، وَأَنَّهُ عَاقِلٌ . وَيُقَالُ : مَثَلُ زَيْدٍ مَثَلُ فَلَانٍ . وَإِنَّمَا الْمَثَلُ
مَأْخُوذٌ مِنَ الْمَثَالِ وَالْحَلْوِ ، وَالصِّفَةِ تَحْلِيَةٍ وَنَعْتٍ .

• • •

فَأَمَّا تَأْوِيلُ قَوْلِهِمْ : لَبَّيْكَ فَلِإِنَّمَا يُقَالُ : أَلَبَّ فَلَانٌ عَلَى الْأَمْرِ : إِذَا لَزِمَهُ وَدَامَ عَلَيْهِ
فمعناه : مُدَاوِمَةٌ عَلَى إِبْجَابَتِكَ ، وَمُحَافَظَةٌ عَلَى حَقِّكَ . فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَبِّهِ : لَبَّيْكَ فمعناه : مُلَازِمَةٌ
لِطَاعَتِكَ ، وَمُحَافَظَةٌ عَلَى أَمْرِكَ .

• والبيت لامرئ القيس قال شارحه الوزير أبو بكر ص ١٥٦

وجدته في النسخة الصحيحة : (ويمنمها) وهو أشبه بالبيت

وانظر الديوان ص ١٤٨ ، ومعجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ إذ دواه برواية أخرى •

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٦٦ ، ١٧٥ على رفع حنان خبرا لمبتدأ
محذوف • قال : سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه : فقلت حنان • • •
لم ترد تحنن ، ولكنها قالت : امرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان ، وفي هذا المعنى كله
معنى النصب •

والبيت لخنذر بن درهم الكلبى وذكر ياقوت قصيدته في معجم البلدان ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥
وانظر الخزائن ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨

(٢) الرعد : ٣٥

وفي سيبويه ج ٢ ص ٧١ • وأما قوله عز وجل (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة) وقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فإن هذا لم يبين على
الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى (مثل الجنة التي وعد المتقون) ثم قال بعد : فيهما
كذا وكذا ، فأما وضع المثل للحديث الذى بعده ذكر بعد أخبار وأحاديث فكانه على قوله : ومن
القصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الاضمار ونحوه
ولله أعلم •

وقولك : سَعَيْتُكَ . إِنَّمَا معناه من قولك : قد أَسْعَدَ فلاناً فلاناً على أمره ، وساعده / عليه .
فلذا قال : اللَّهُمَّ لِيْلِكَ وَسَعَيْتُكَ ، فَإِنَّمَا معناه : اللَّهُمَّ ملازمةً لأَمْرِكَ ، ومُسَاعَدَةً لأَوَّلِيائِكَ ،
ومُتَابَعَةً على طاعتك .

فلو كان الباب واسعاً لكان مُتَصَرِّفاً ، لِأَنَّهُ بمنزلة الضَّرْب من ضربت ، ولكنَّهُما مشتقان
للمبالغة من الفعل كسبحانَ الله ، ومعاذَ الله ، فلذلك أُلِزِمَا طريقةً واحدة .

فَلَمَّا (حَتَّى) فمتمرداً ؛ لِأَنَّهُ من حننت بمثل قولك : ذهبت دَهَاباً ، ويتصرف في الكلام
في غير الدعاء (وَحَتَاتَانِ مِنْ لَنَتْنَا) ^(١) وتقول : تَحَنَّنْ عَلَيَّ . فهذا وجهٌ ما جاء على فِعْله ، وما لم
يأت عليه فعل .

فَلَمَّا قولهم : شُكْرَانِكَ لَا كُفْرَانِكَ - فهما مصدران لِحِقَّتْهُمَا الزيادة . وَإِنَّمَا التقدير : شُكْرَا
لَا كُفْرَا . ولكن وقعت الزيادة للمبالغة ^(٢) .

• • •

واعلم أَنَّ المصدر كسائر الأسماء إِلَّا أَنَّهُ اسم للفِعْل ، فإذا نصبت فعل لإضمار الفِعْل .

فمن المصادر ما يَكْثُر استعمالُهُ ، فيكون بدلاً من فِعْله
ومنها ما لا يكون له حقُّ الأسم .

فَلَمَّا ما كَثُر استعمالُهُ حَتَّى صارَ بدلاً من الفِعْل فقولك : حَمْدًا وشُكْرًا ، لَا كُفْرًا ، وَعَجَبًا ^(٣)
إِنَّمَا أردت : أَحْمَدُ الله حَمْدًا . فلولا / الاستعمالُ الذي أَبَانَ عن ضميرك لم يَجُزْ أَنْ تُضْمِرَ ،
لِأَنَّهُ موضع خبر . وَإِنَّمَا يَحْتَسِنُ الإضمار ويَطْرُدُ في موضع الأَمْر ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لَا يكون
إِلَّا بِفِعْلٍ . نحو قولك : ضَرْبًا زيدًا . إِنَّمَا أردت : إِضْرِبْ ضَرْبًا . وكذلك ضَرْبَ زيدٍ .

(١) مريم : ١٣

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٤ :

« ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى : غفران ، لأن بعض
العرب يقول : غفرانك لا كفرانك ، يريد : استغفاراً لا كفراً » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما ينتصب على اضممار الفعل المتروك أَكْهَرُهُ من
المصادر في غير الدعاء » .

من ذلك قولك : حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً ، وأفعل ذلك وكرامة ..

فإنما ينتصب هذا على اضممار الفعل - كأنك قلت : أحمد الله حمداً ، وأشكر الله شكراً ،
وكانك قلت : أعجب عجباً ..

وإنما اختزل الفعل ما هنا ، لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما فعلوا ذلك في
باب الدعاء : كان قولهم : (حمداً) في موضع : أحمد الله ، وقوله : عجباً منك في موضع : أعجب

نصببت الضرب بالضرب ، ثم أضفته إلى زيد لما حلفت التثوين ، كما تقول : هذا ضاربُ زيد غدا . والأصل إثباتُ التثوين ، وحذفه استخفافاً لِعِلْمِ المخاطب .

ألا ترى أنَّ الاسم المضاف إلى معرفة على نيّة التثوين لا يكون إلّا نكرة ، لأنَّ التثوين في النيّة ، نحو قوله عز وجل : (هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا) ^(١) و (هَذَا بَالِغٌ الْكَمِيَةِ) ^(٢) . هو وصف للنكرة ، وتدخل عليه (رُبُّ) كما تدخل على النكرة . وقد مضى تفسير هذا في باب (٣) .

قال الشاعر :

يا رُبُّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَكَى مُبَاعَدَةً يَنْكُمُ وَجِرْمَانَا ^(٤)

يريد : غابط لنا . ومن ذلك قوله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ) ^(٣) وَإِنَّمَا التَّقْدِيرُ - والله أعلم - : فضرباً الرقاب . فهذا يَدُلُّ على ما بعده ، وما يرد من جنسه ونظامه .

(١) الأحقاف : ٢٤ وانظر سيبويه ج ١ ص ٢١١ ، ص ٨٤ .

(٢) المائدة : ٩٥ وانظر سيبويه ج ١ ص ٨٤ .

(٣) لم يتقدم وإنما سيأتي في الجزء الرابع ص ٤٦٣ - ٤٦٤

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٢ على أن إضافه غابطنا لا تفيد تعريفاً بدليل دخول رب ، لأنها لا تجر إلا النكرة .

قال الزمخشري في شرحه للبيت : رب انسان يفطنني بحيتي لك ، ويفطن أنك تجازيني بها ، ولو كان مكنى للاقى ما لاقيته من المباحة والحرمان . وانظر شرح الاعلم له .

والبيت من قصيدة طويلة لجرير في هجاء الاخطل في الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨ وانظر السيوطي ص ٢٤٢ - ٢٤٣

(٥) سورة محمد - عليه الصلاة والسلام - : ٤

وانظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ والكامل ج ٢ ص ٢٢٢

هذا باب

المصادر في الاستفهام على جهة

التقليد وعلى المسألة

٣
٢٠٣

لذلك قولك : أقياما وقد قعد الناس^(١) . لم تقل هذا سائلا ، ولكن قلته موبخا منكرا لما هو عليه ، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإخبار ؛ لأنَّ الفعل إنما يُضمر إذا دلَّ عليه ، قال : كما أنَّ الاسم لا يُضمر حتى يذكر ، وإنما رأيت في حال قيام في وقت يجب فيه غيره ، فقلت له منكرا .

ومثله : أقعدا وقد سار الناس ، كما قال :

• أظرياً وأنتَ قنْسرى^(٢) •

فإنما قال إنكارا على نفسه الطرب وهو على غير حينه .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٩ « وأما ما ينتصب في الاستفهام في هذا الباب فقولك : أقياما يا فلان والناس قعود » وأجولسا والناس يفرّون • لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام •

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٠ على حذف الفعل قال :

فأما أراد : أظرب ، أي أنت في حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل .

وبعد : والدهر بالإنسان دولري

الطرب : خفه من حزن كما يدل عليه السياق • ويخ نفسه على وقوع الحزن منه مع حال

الشيخوخة على ديار أحبته الخالية •

والهزة للاستفهام الاسكاري التوبيخي ، فتقضى أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم ، كما

قال ابن هشام في المعنى ج ١ ص ١٦ •

وانتصب طربا بفعل مضمر دل عليه الاستفهام ، لأنه بالفعل أولى •

القنسرى : الكبير المسن • قال أبو علي : لم أسمع بالقنسرى إلا في شعر العجاج ••

(المختصص ج ١ ص ٤٥) وكذلك قال الأعلام •

الدوازي : مبالغة دائر والياء لتأكيد المبالغة ، ويريد به الدهر يدور بالإنسان أحوالا •

والبيت من قصيدة للعجاج من مشطوره السريع وفي كتاب سيبويه أنه رجز وكذلك في

السيوطي ص ١٨ وسيكرر المبرد هذا البيت قريبا •

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥١١ - ٥١٣ ودبرانه ص ٦٦ - ٦٧ ، والتمام ص ١٢١ •

وكذلك إن خبرت على هذا المعنى فقلت : قياما - علم الله - وقد قعد الناس ، وجلوسا والناس يسرون .

وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت : أقائمنا وقد قعد الناس . فإئنا جاز ذلك ، لأنه حال . والتقدير : أثبتت قائما (١) ، فهذا يدل على ذلك المعنى .

• • •

وتقول في باب منه آخر : ما أنت إلا سيرا ، وما أنت إلا سيرا (٢) ، وكذلك : زيد سيرا ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ « باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال » . وذلك قولك : أقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب . . . وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه فكانه لفظ بقوله : أقوم قائما ؛ وأتقصد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع » .

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن نحو أقائمنا وقد قعد الناس حال حذف عاملها ، والخلاف بينهما في تقدير العامل : فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أي : أقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل : أثبت . وفي تعليق السيراني : قال المبرد : والقول عندي ما قاله سيبويه ، لأنه قد تكون الحال توكيدا ، كما يكون بالمصدر توكيدا .
والرأي في شرح الكافية ينسب إلى سيبويه والمبرد أن الوصف عندهما مفعول مطلق ، والصفة قائمة مقام المصدر ، والتقدير : أقوم قياما .

السيوطي ينسب إلى المبرد أن الوصف مصدر جاء على وزن فاعل .
قال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٩٦ « ومنها عند السيراني صفات تضمنت توبيخا على مالا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها ، نحو قولهم : أقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب » .

فهو عند السيراني حال مؤكدة .

وأما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر ، أي : أقوم قياما .
وفي الهمع ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ « أنابوا عن المصدر اللازم اضممار ناصبه صفات كائنا بك وهنينا لك ، وأقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب . رأى الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها المنتزعة اضمماره والتقدير : أعوذ ، وأتقصد ، وأتقصد . . . وذهب المبرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل . . »
ونظر ابن يعيش ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن على اضممار الفعل المتروك إظهاره » .
وذلك قولك : ما أنت إلا سيرا ، وإنما أنت سيرا سيرا ، وما أنت إلا الضرب الضرب ، وما أنت إلا قتل قتل . .

وزيد أتينا قياما : وإنما جاز الإضمار ، لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ هذا/لا يكون إلَّا بالقيء ، وأنَّ المصدر إنما يدلُّ على فعله ، فكأنَّك قلت : زيد يسيّر سيرا ، وما أنت إلَّا تقوم قياما ، وإن شئت قلت : زيد سيَّرَ يا قى . فهذا يجوز على وجهين :

أحدهما : أن يكون : زيد صاحبٌ سيرا ، فأنَّمت المضاف إليه مقامَ المضاف ، لما يدلُّ عليه ، كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا)^(١) إنما هو : أهل القرية ، كما قال الشاعر :

تَرْتَعُ مَا رَمَعْتَ حَتَّى إِذَا أَدْكُرْتَ فإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(٢)

أي ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنَّه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها . وكذلك

= فكانه قال في هذا كله : ما أنت إلا تفعل فعلا ، وما أنت إلا تفعل الفعل ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك ، وصار في الاستفهام والخبر بمنزلة الأمر والنهى ، لأن الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما وإن كان الأمر والنهى أقوى . . .

(١) يوسف : ٨٢ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٨ ، ج ٢ ص ٢٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٩ على جعل المصدر خبرا على السعة ، كقولك : نهارك صائم ، وليك قائم .

وفي الكامل ج ٣ ص ١٥٣ : يكون سساها بالمصدر ، كما قالت الخنساء . فانما هي إقبال وإدبار ، ويجوز أن يكون نعتها بالمصدر ، لكثرة منها ، ويجوز أن يكون لرادت ذات إقبال وإدبار ، فحذفت المضاف ، وأقامت المضاف إليه مقامه ، كما قال عز وجل (ولكن البر من آمن بالله) فجائز أن يكون : بر من آمن بالله ، وجائز أن يكون : ولكن ذا البر من آمن بالله . والمعنى يؤول إلى شيء واحد .

فظاهر كلام المبرد في الكامل أن البيت يجوز فيه ثلاثة توجيهات : أن يكون من المجاز العقل أو المصدر في تأويل اسم فاعل أو على تقدير حذف المضاف والمبرد ذكر هنا الوجهين وقال بتأويل المصدر باسم فاعل في الجزء الرابع ص ٥٩٤ من الأصل .

وللمشيخ عبد القاهر كلام جيد في هذا البيت . ذكره في دلائل الإعجاز ص ٢١٧ - ٢١٨ وهذا نصه : « وما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء :

ترتع ما رمعت حتى إذا أدكرت فانما هي إقبال وإدبار

وذلك أنها لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما فتكون قد تجاوزت في نفس الكلمة ، وإنما تجاوزت في أن جعلتها - لكثرة ما تقبل ، وتدبر لغلبة ذلك عليها واتصاله بها ، وأنه لم يكن لها حال غيرها - كأنها قد تجسست من الإقبال والادبار . وإنما يكون المجاز في نفس الكلمة لو أنها قد استعارت الإقبال والادبار لمعنى غير معناهما الذي وضعها له في اللغة .

يقال : رمعت الأبل وأرمتها : تركتها ترمي .
أدكرت : تذكرت ، أي : تذكرت ولدها .

قوله عز وجل : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) (١) . الْوَجْهُ : ولكنَّ البرَّ من آمن بالله .

ويجوز أن يوضع البر في موضع البار على ما ذكرت لك .

فإذا قلت : ما أنت إلا شرب الإبل - فالتقدير : ما أنت إلا تشرب شرب الإبل ، والرفع في هذا أبعد ، لأنه إذا قال : ما أنت إلا سائر . فالمعنى : ما أنت إلا صاحب سير ؛ لأن السير له . فإذا قال : ما أنت إلا شرب الإبل ففيه فتل ؛ لأن الشرب ليس له . وإنما التقدير : إلا تشرب شربا مثل شرب الإبل ، فإذا أراد / الضمير في الرفع كثر ، فصار المعنى : ما أنت إلا صاحب شرب كشرب الإبل ، فهنا ضعيف غيبيث (٢) .

ومثل الأول قوله :

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَضَيَّعَتْ غِيَلَتُهُ كُلِّي مَرْحَبٍ (٣)

يريد : كخلالة أبي مرحب . فهنا كضوله عز وجل : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) . ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ خِفْتُ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَجْهِ فِي ذِي الْفَقَارَةِ عَاقِلِي (٤)

• • •

= والبيت من قصيدة للخنساء في رثاء أخيها .
انظر الخزانة ج ١ ص ٢٠٧ - ٢١١ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٧١ والديوان ص ٥٧ ~ ٥٩ .

(١) البقرة : ١٧٧ ، وانظر كتاب ما اتفق لفظه ص ٣٢ ، الكامل ج ٣ ص ١٥٣ وفي سيبويه ج ١ ص ١٠٨ ، وقال تعالى : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) ؛ ولكن البر وفي من آمن بالله .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ومن ذلك قولك : ما أنت إلا شرب الإبل ، وما أنت إلا شرب الناس ، وما أنت إلا ضربا الناس ، وأما شرب الإبل فلا ينون ، لأنه لم يشبهه بشرب الإبل ولأن الشرب ليس بفعل وقع منك على الإبل » .

استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١٠ على حذف المضاف ، والتقدير : كخلالة أبي مرحب .
الخلالة : الصداقة مصدر .

يقول : وصل هذه المرأة لا يثبت ، كما لا تثبت صداقة هذا الرجل .
وفي اللسان : الخلالة منلثة ، وقال : أبو مرحب : كنية الظل أو كنية عرقوب .
والبيت للنابغة الجعدي .

انظر الانصاف ص ٤٧ وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٣٣ وأمالى القالي ج ١ ص ١٩٢ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وحماسة البحتري ص ٢٤١ فيها أبيات من القصيدة ، واللسان (خل) وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٤٥٩ .

(٤) استشهد به في كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٢ على حذف المضاف ، أي : على مخافة وعمل وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٥٢ ودل على ذلك تقدم ذكر المخافة وأنه قصد إلى تشبيهه =

واعلم أن المصادر لا تمتنع من إضمار أفعالها إذا ذكرت ما يدل عليها ، أو كان بالحضرة ما يدل على ذلك . وقياسها^(١) قياس سائر الأسماء في رفعها ونصبها ونقضها ، إلا أنها تبذل من أفعالها .

ألا ترى قوله عز وجل : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلْمُسَائِلِينَ)^(٢) أن قوله (أربعة) قد دل على أنها قد تمت . فكأنه قال : استوت استواء . ومثله : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ)^(٣) ، [لَأَن فَعَلَهُ خَلَقَ]^(٤) فقوله (أحسن) ، أي خلق حسنا خلقا ، ثم أضافه .

ومثل ذلك : (وَعَدَ اللَّهُ)^(٥) ، لأنه لما قال : (وَيَوْمَئِذٍ يَنفِرُ الْمُؤْمِنُونَ يَنْصُرُ اللَّهُ) علم أن ذلك وعد منه ، / فصار بمنزلة : وعدهم وعدا ، ثم أضافه . وكذلك : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(٦) . لما قال : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ) أعلمهم أن ذلك مكتوب عليهم ، فكأنه قال : كتب الله ذلك .

ومن زعم أن قوله : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) نصب بقوله : عليكم كتاب الله - فليس يدري ما العربية ، لأن الأسماء الموضوعة موضع الأفعال لا تنصرف تصرف الأفعال ، فتنصب ما قبلها . فمن ذلك قوله :

مَا لِنَ يَمَسَّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرُّ السَّاقِ طَيِّ السَّحَابِ^(٧)
وذلك أنه دل بهذا الوصف على أنه منطوق فأراد : طوى طي المخمل . فهذه أوصاف تبذل من الفعل ، لدلائلها عليه .

- حدث بحدث • وانظر ص ٣٢٤ من الامالي أيضا .
وذكره ياقوت في معجم البلدان ج ٥ ص ١٤٧ برواية : ذى المطارة ، وقال :
مطارة : يجوز أن تكون الميم زائدة فيكون من طار يطير : أي البقرة التي يطار منها وهو اسم جبل ويضاف اليه ذو •
قال الأصمعي : يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافة الوعل على مغالتي ، فلم يمكنه قلب الوعل : تيس الجبل • عاقل : متحصن بوزره عن الصياد •
والبيت من قصيدة للنايفه الذبياني ، الديوان ص ٨٥ - ٨٩
وانظر الانصاف ٢٣٠ ، واملأ المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وشرح المفصليات للانباري ص ٦٩٣
(١) في الأصل : وقياسه •
(٢) في اعراب الكبرى ج ٢ ص ١١٥ : سواء بالنصب مصدر ، أي : فاستوت استواء ، ويكون في موضع الحال من الضمير في آلتها أو فيها أو من الأرض •
وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٨٦ - والآية في فصلت : ١٠
(٣) تقدمت في ص ٢٠٣
(٤) تصحيح السيرافي
(٥) الروم : ٦
(٦) تقدمت في ص ٢٠٣
(٧) تقدمت في ص ٢٠٣

هذا باب

ما يكون من المصادر توكيذا

وذلك قولك : لا إله إلا الله قَوْلًا حَقًّا . كأنك قلت : أقول قولًا حَقًّا ، لأن قولك : لا إله إلا الله هو حَقٌّ ، وكذلك : لأضربنك تسمًا حَقًّا ، لأنه بذلك من قولك : أقسم ، وكذلك : لأقومن تسمًا / لأن قولك : لأقومن فيه لام القسم^(١) . ومثله .

إني لأمنحك الصدود وإنني [تسمًا إليك مع الصدود لأتميل^(٢)]

فلن قال قائل : قد تقع اللام فيما لا قسم فيه .

قيل : تقع على تقدير القسم ، لأن قولك : والله لأفعلن متصّل ، ولو أقسم مُقِيم على فعل لم يقع - لم يكن ليتصل به إلا اللام والنون ، وإنما حقه القسم ذكر أو حذف ، وكذلك ما كان مثل الكميّت بمعنى البلبل ، والهمّيل - إنما هو مصغر ، وإن كان تكبيره غير مُستعمل لعلّه قد ذكرناها في باب التصغير^(٣) . ألا ترى أنّه يراد إلى الأصل في جمعه ، فيجمع على تكبيره بوزن قولك في جمع كميّت : كُمتُ ، كما تقول : أَشَقَرْتُ وشُقِرَ ، لأن الأصل أَكَمْتُ ، وإنما هو مُصَغَّرُ تصغير الترخيم .

وكذلك تقول : كُنتان ، وجملان ، لأن تكبيره : فُعلٌ ، كما تقول في النُفَر ، والصدرد ، والجمل : جملان ، ويُفَران ، وعُردان^(٤) ..

(١) مثل له سيبويه بقوله : له على ألف درهم عرفا ج ١ ص ١٩٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٩٠ على نصب قوله (قسما) على المصدر المؤكّد لما قبله فقال : « وحين قال : لأميل علم أنه يمدح حلف » .

وجعل ابن السراج في الأصول التوكيد من جهة الاعتراض

وقال ابن جنّي : « انتصاب (قسما) لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله: اني لأمنحك الصدود أو من جملة : انني اليك لأميل » .

ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم بجوار الفصل بين اسم ان وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنبي عنهما ، فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله : وانني اليك لأميل ، أي : أقسم تسمًا ، وأضر هذا الفعل » .

والبيت من قصيدة مشهورة للأحوص يمدح بها عمر بن عبد العزيز وهي معارضة لقصيدة أخرى بأبيّة . انظر الخزاعة ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٥١ ومهلب الأغاني ج ٣ ص ١٨٧ .

(٣) لم يذكر عنه شيئا هناك .

(٤) النفر : طير كالصافير . الجمل : دوية . والجميل : البلبل . وانظر حياة الحيوان

ج ١ ص ١١٧ ، ١٨٤ ، ج ٢ ص ٣٠٠ .

فيُثَلَّ ذلك كرمي، وقُتِرَى . إِنَّمَا هو فَعْلٌ ، وإِلياءُ ياءُ النَّسَبِ / وإن لم يُستعملَ غيرَ منسوبٍ ، وليس فيه نَسَبٌ إلى أرض ولا رجل ولا غير ذلك .

ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيُسَمُّ مسدَّه ، فيكون حالا ، لأنَّه قد ناب عن اسم الفاعل ، وأغنى غناءه ، وذلك قولهم : قتلتَه صَبْرًا . إِنَّمَا تأويلُه : صابرا أو مُصْبِرًا ، وكذلك : جثته مشيا ، لأنَّ المعنى : جثته ما شيا . فالتقدير : أمشي مشيا ، لأنَّ المجيء على حالات ، والمصدر قد دلَّ على فعله من تلك الحال .

ولو قلت : جثته إعطاء لم يجوز ، لأنَّ الإعطاء ليس من المجيء . ولكن جثته سَفيا ، فهذا جيّد ، لأنَّ المجيء يكون سعيًا^(١) . قال الله عز وجل : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعيًا)^(٢) .
فهذا اختصار يُدَلُّ على ما يرد ثَمًا يُشاكلها ، ويجرى مع كلِّ صِنْف منها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨٦ : باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال ٠٠
وذلك قولك : قتلتَه صبرا ، ولقيته فيجاة ، ومفاجاة ، وكفاحا ومكافحة ولقيته عيانا ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا وعدوا ومشيا ، وأخذت ذلك عنه سمعا وسماعا .
وليس كل مصدر - وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب - يوضع هذا الموضع لأن المصدر ما هنا في موضع فاعل إذا كان حالا ، ألا ترى أنه لا يحسن أنانا سرعه ٠٠ ،
(٢) البقرة : ٣٦٠

كلام المبرد هنا صريح في أن المصدر المنكر يقع بقياس حالا إذا كان نوعا من فعله وكرر هذا في ص ٢٣٦ من الأصل في هذا الجزء كما ذكره في الجزء الرابع ص ٥٩٩ .
وكذلك نسبة اليه الزمخشري في المفصل والرضي في شرح التكاية وابن هشام في التوضيح .
ولكن الخضري في تعليقته على شرح ابن عقيل ينسب إلى المبرد أنه يقيس وقوع المصدر المنكر حالا مطلقا .
أما السيوطي في الهمع فيقول : يختلف النقل عن المبرد : هل إجازته مطلقا ؟ أو فيما كان نوعا لمامله . وكذلك في الأشموني .
في حاشية الخضري ج ١ ص ٣٣٠ : لكن استظهر ابن هشام إطراده مطلقا ، كما نقل عن المبرد أنه سواء كان نوعا كجاء زيد سرعة أم لا ، كإطراده خبرا فإن الحال أشبه به من النعت ٠٠ .

في الهمع ج ١ ص ٢٢٨ : وشذ المبرد فقال : يجوز القياس و يختلف النقل عنه : فنقل عنه قوم أنه إجاز ذلك مطلقا ، ونقل عنه آخرون أنه إجازته فيما هو نوع من الفعل ،
وانظر الأشموني ج ٢ ص ٦١

بقى أن نبين اعراب هذا المصدر عند المبرد :

ظاهر ما هنا يدل على أنه يعرب المصدر حالا على تأويل المصدر بوصف يشهد لذلك قوله : قتلته صبيرا إنما تأويله صابرا .. وكذلك جثته مشيا ، لأن المعنى : جثته ماشيا .

وقوله فيما يأتي ص ٢٢٥ : وإعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال ، وتغني غناها ، فلا يجوز أن تكون معرفة ، لأن الحال لا تكون معرفة ، وذلك قولك : جثتك مشيا وقد أدى عن معنى قولك : جثتك ماشيا .. والفاعل يحمل على المصدر ، كما حمل المصدر عليه .

تقول : قم قائما فالمعنى : قم قياما .

وقوله في الجزء الرابع ص ٥٩٨ ~ ٥٩٩ باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال وذلك قولك : جاء زيد مشيا إنما معناه : ماشيا .

كل هذه النصوص تشير إلى أن المبرد يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف .

وقد جاء في كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف

قال هنا :

وكذلك جثته مشيا ، لأن المعنى : جثته ماشيا فالتقدير : أمشى مشيا ، وقال في الجزء الرابع ص ٥٩٩ : جاء زيد مشيا إنما معناه ماشيا ، لأن تقديره : جاء زيد يمشى مشيا .

فالمبارتان صدرهما يفيد أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف وعجزهما يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف .

ونرى الرضى وابن بيش وابن عقيل والسيوطي وغيرهم يتسبون إلى المبرد أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا .

انظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥٩ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٩٢ .

وابن عقيل ج ١ ص ٣٣٠ والهمع ج ١ ص ٢٣٨ والتصريح ج ١ ص ٣٧٤ والمخصص ج ١ ص ٢٣٦ .

هذا باب

الأسماء التي توضع موضع المصادر

التي تكون حالا

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبإيحه يدا بيد . فلانما انتصب ، لأنه أراد : كلمته
مُشافهة ، وبإيحه نقدا ، فوضع قوله : (فاه إلى في) / موضع مُشافهة ، ووضع قوله : (يدا بيد)
في موضع نقدا . فلو قلت : كلمته فوه إلى في لجاز ، لأنك تريد : كلمته وفوه إلى في .
وأما بإيحه يدا بيد فلا يجوز غيره ، لأن المعنى : بإيحه نقدا ، أى : أخذت منه ، وأعطيت ،
ولست تخبر أنك بإيحه ويد بيد ، كما أنك كلمته وفوه إلى فيك . ولكن تقول : بإيحه يده
فوق رأسه ، أردت : ويده فوق رأسه ، أى : وهذه حاله ، لأن هذا ليس من نعت المباينة ،
كما كان قولك : مشافهة ونقدا من نعت الفعل ، فكذلك بإيحه ويده في يدي^(١) .

• • •

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٥ - ٢٩٦ • باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة
ولا مصادر لأنه حال • •
وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبإيحه يدا بيد كانه قال : كلمته مشافهة وبإيحه
نقدا ، أى كلمته في هذه الحال •
وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى في • كانه يقول : كلمته وفوه إلى في ، أى : كلمته
وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه حاله ، والنتصب على قوله : كلمته في هذه الحال ،
فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل •
وأما يدا بيد فليس فيه إلا النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول : بإيحه ويد بيد ، ولم
يرد أن يخبر أنه بإيحه ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول : بإيحه بالتمجيد ، ولا يبالي أقرىبا
كان أم بعيدا • وإذا قال : كلمته فوه إلى في فنانما يريد أن يخبر عن قربه منه وأنه شافه ،
ولم يكن بينهما أحد •

وفي أمالي الشجري ج ١ ص ١٥٤ • فان قلت : فقد قالوا : كلمته فاه إلى في ، فنصبوا
المضاف إلى المعرفة على الحال ، وليس بمصدر • •

فالجواب : أن فاه عند النحويين منتصب بمحذوف مقلد وذلك المحذوف كان هو الحال
في الحقيقة ، وهذا المنسوب الحركة قائم مقامه وتقديره : جاعلا فاه إلى في • • •

وفي ابن عيش ج ٢ ص ٦١ • (فاه) نصب على الحال ، وجعلوه نائبا عن مشافهة •
وممنه : مشافها ، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل •

والناصب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته ، وتقديره : كلمته مشافها ، وليس ثم
إشمار عامل آخر ، فيكون من الشاذ ، لأنه معرفة • •

واعلم أنَّ من المصادر ما يدلُّ على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ، ولكن دلَّ على موضعه ، وصَحَّح للموافقة ، فنصب ، لأنَّه في موضع ما لا يكون إلَّا نعتيا . وذلك قولك : أرسلها الجراك^(١) .
وفعل ذلك بجهته وطاقته^(٢) ، لأنَّه في موضع : فعله مُجهدا ، وأرسلها مُتحركة ، لأنَّ المعنى :
أرسلها وهي تترك ، وليس المعنى أرسلها ؛ / لتترك قال الشاعر :

٢
١٠

فَأَرْسَلَهَا الْجِرَاكَ وَلَمْ يَلْزَمْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى تَخْصِ الدَّخَالِ^(٣)

== هذا مذهب أكثر اصحابنا البصريين ، والكوفيين ينصبون فاه الى في باضمجار جاعلا او ملاصقا .. والمذهب الاول ، وهو رأى سيبويه ، اذ لو كان باضمجار (جاعلا) لما كان من الشاذ .
وانظر الكامل ج ٢ ص ١٥٠ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والخزانة ج ١ ص ٥٢٧ .

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٢ « جعل الجراك في موضع الحال ، وهو معرفة ، اذ كان في تأويل معتركة ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ، وانما جاز هذا الاتساع في المصادر ، لان لفظها ليس بلفظ الحال ، اذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ، ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الالف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة ، ولا جاء زيد القام ، لوجود لفظ الحال .
والتحقيق : أن هذا نائب عن الحال ، وليس بها ، وانما التقدير : أرسلها معتركة ، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له ، فصار تترك ، ثم جعل المصدر موضع الفعل ، لدلالته عليه .

يقال : أورد إبله الجراك : اذا أوردتها جميعا الماء ، من قولهم : اعترك القوم ، أى :
أزدهموا في المعركة » .

== وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٤ وشرح الكافية ج ١ ص ١٨٤ والمخصص ج ١٤ ص ٢٢٧ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « وهذا ما جاء منه مضافا معرفة .
وذلك قولك : طلبته جهدي . كأنه قال اجتهدا ، وكذلك طلبته طاقتك .. » .
وفي المخصص ج ١٤ ص ٢٢٧ (وأما ما جاء منه مضافا معرفة ، فكقولك : طلبته جهدي وطاقتك ، وفعلته جهدي وطاقتي ، وهي في موضع الحال ، لأن معناه : مجتهدا ، ولا يستعمل هذا الا مضافا . لا تقل : فعلته طاقة ولا جهدا » .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٧ على وقوع الجراك - وهو مصدر معرف بال - حالا ..

يقال : أورد إبله الجراك : اذا أوردها جميعا الماء كما في قولهم : اعترك القوم ، أى :
أزدهموا في المعركة . والارسال : بمعنى التخلية والاطلاق . النود : الطرد .

الدخال : أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين لم يشربا . يفعل به ذلك لضفطه كان ضفطه منه من الرى في الشرب الاول ، فينقص عليهما شربهما بإدخاله بينهما .

وروى عن نفطى بالفساد المجمة ، ذكره ابن الشجرى في أماليه ج ٢ ص ٢٨٤ .

وانظر في تفسير الدخال أيضا شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ .

البيت للبيد من قصيدة وصف فيها حمر وحش تصدو الى الماء يقول :

واعلم أنَّ هذه المنتهبات عن المصادر في موضع الأحوال ، وليست بأحوال ، ولكنها موافقة ، وموضوعة في مواضع غيرها ، لوقوعها معه في المعنى .
وكذلك : جاعلي القوم قاطبةً ، وطراً .

إنما معناه : جاعلي القوم جميعا ، ولكن وقع (طراً) في معنى المصدر ، كما تقول : جاعلي القوم جميعا إذا أخلته من قولك : جُمِعوا جميعا .

وقد يكون الجمع اسما للجماعة . قال الله عز وجل : (سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ) (١) .
فأما قولك : (طراً) فقد كان يونس يزعم أنه اسم نكرة للجماعة وإن لم يقع إلا حالا . ويقال : طَرَزَتِ القومَ ، أى : مررت بهم جميعا . وقال النحويون سوى يونس : إنه في موضع المصدر الذي يكون حالا (٢) .

أورد العير أنة الماء دفعة واحدة مزدحمة ، ولم يشفق على بعضها أن يتنفس عند الشرب ، ولم يذمها ، لأنه يخاف الصياد بخلاف الرعاة الذين يدبرون أمر الأبل فانهم إذا أوردوا الأبل جعلوها قطما قطما حتى تروى .
والنصيحة في الديوان ص ٧٢ - ٩٤ . وانظر الخزانة ج ١ ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .
والمختصر ج ١٤ ص ٢٢٧ . معجم المقاييس ج ٤ ص ٢٩٢ ، واللسان (عرك) نقص ، دخل () .

(٢) الفهر ٤٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨٩ . وجعلوا قاطبة وطرا إذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامة ، وكقولك : كفاحا ومكافحة .
وكذلك طرا وقاطبة (عند يونس) بمنزلة وحده وجعل المضاف بمنزلة : كلمته فاه الى في .
وأما طرا وقاطبة فاشبه بذلك ، لأنه جيد أن يكون حالا غير المصدر نكرة ، ولا يجوز أن يكون حالا غير المصادر الا نكرة ، والذي تأخذ به الأول .
وفي المختصر ج ١٧ ص ١٣٣ - ١٣٤ . وأما قولهم : مررت بهم قاطبةً ، ومررت بهم طرا فعل منزه سيبويه والخليل هما في موضع مصدرين وإن كانا اسمين ، وذلك أن قاطبة وإن كان لفظها لفظ الصفات ، كقولنا : ذاهبة وقائمة وما أشبه ذلك (وطرا) وإن كان لفظها لفظ صفرا وشبها وما أشبه ذلك فإنه لا يجوز حملهما الأعلى المصدر .
وقال في ج ٣ ص ١٢٥ : سيبويه : جاءوا طرا ومررت بهم طرا ومنزه أنه لا يستعمل إلا حالا ، وقد حكى عن خصيب المتطلب النصراني وكان من أفصح الناس أن أبا عمرو بن العلاء قال له : كيف حالك ؟
فقال : أحمد الله الى طر خلقه ، فاستعمله غير حالة .

وفي شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٧ : « وقد يلزم بعض الأسماء الحالية ، نحو كائنة وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع كافة في كلام من لا يوثق بصريته مضافة غير حال وقد خطئوا فيسه » .

وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٠٩ ، ١٢٠ . وكليات أبي البقاء ص ٢٩٤ .

هذا باب

٣
٢١١

الاسماء الموضوعة في مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك/

أو أريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مجزئ كلهم وأجمعين

وذلك قولك : مررت بزيد وحنه ، ومررت بأخويك وحنهما ، ومررت بالقوم حنستهم ، ومررت بهم ثلاثتهم ، وأناه القوم قضهم بقضيضهم .

أما قولك : مررت بزيد وحنه فتأويله : أوجدته بمرورى لإيجادا ، كقولك : أفردته بمرورى لإفرادا . وقولك : (وحنه) فى معنى المصدر ، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب (١) .

وأما قولك : مررت بالقوم حنستهم فجاز أن تجزئ على الأول فتقول : مررت بالقوم حنستهم ، وما أشبه الخمسة من قولك : ثلاثتهم ، وأربعتهم ، والمعنى مختلف لأنك إذا قلت : مررت بالقوم حنستهم - فمعناه : هؤلاء تخميسا ، كقولك : مررت به وحنه ، أى : لم أغلط معه أحدا .

فكذلك قولك فى الجماعة وإنما هو خصصتهم .

وإذا قلت : مررت بالقوم حنستهم - فهو على أنه قد علم أنهم خمسة ، وإنما أجرى مجزئ

٣
٢١٢

/كُلُّ . أراد : مررت بالقوم كلهم ، أى : لم أبقي من هؤلاء الخمسة أحدا . فالمنى يحمل أن تكون قد مررت بغيرهم ، كما أنك إذا قلت : مررت بلخوتك كلهم جاز أن تكون قد مررت بغيرهم أيضا (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « باب ما جعل من الاسماء مصدرا .. وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده » .

وفى المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيج وحده ، وجيش وحده ، وزاد صاحب العين قريح وحده للمصيب الراى » .

وانظر ابن عيش ج ٢ ص ٦٣ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ : وشرح ادب الكاتب للجوالقى ص ١٥٩ .

وللسبكي رسالة سماها : الرقعة فى معنى وحده انظرها فى الاشياء ج ٤ ص ٦٣ - ٦٨ (٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « ومثل ذلك فى لفة اهل الحجاز مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك الى العشرة » .

وزعم الخليل أنه إذا نصب ثلاثتهم فكانه يقول : مررت هؤلاء فقط ، ولم أجاوز هؤلاء ، كما أنه إذا قال : (وحده) فأنما يريد مررت به فقط لم أجازه .

وأما قولك : مررت بالقوم فقبهم بقبضهم فعلى هـا . كأنك قلت : مررت بالقوم كلهم وجماعتهم .

ومن قال : قبهم بقبضهم أراد : انقضاضا ، أى : انقضض أولهم على آخرهم (١) .

• وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الاول : ان كان جرا فجرا ، وان كان نصبا فنصبيا ، وان كان رفعا قرنا .

وزعم الخليل أن الذين يجرونه كأنهم يريدون أن يصمو ، كقولك : مررت بهم كلهم ، أى لم أدرع منهم أحدا •

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٦ • وأما بالاضافة نحو جاني الرجال ثلاثتهم وأربعتهم وخمستهم الى المشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا أضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبه عند أهل الحجاز على الحال • لوقوعها موقع النكرة • أى مجتمعين فى المجرى • وبنيو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على أنها توكيده • وربما عومل بالمعامتين العدد المركب نحو جاني الرجال خمسة عشرهم • • وانظر ص ٣٠٦ من شرح الكافية أيضا •

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٨ • ومثل خستهم قول الشاعر :

أَتَتْنِي سَلِيمٌ قَضَا بِقَبْضِهَا تُسَحُّ حَوْنِي بِالْقَيْحِ رِيَالَهَا

كأنه قال : انقضاضهم • أى انقضاضا • ومررت بهم قضهم بقبضهم •

كأنه يقول : مررت بهم انقضاضا • فهذه تمثيل وان لم يتكلم به • كما كان أفرادا تمثيلا ، وأما ذكرنا الأفراد فى وحده والانقضاض فى قضهم ، لأنه اذا قال : قضهم فهو مشتق من معنى الانقضاض ، لأنه كأنه يقول : انقضض آخرهم على أولهم • •

وفى ابن ريمش ج ٢ ص ٦٣ • وأما قولهم : جأوا قضهم بقبضهم ، أى جميعا ، فلما كان معناه التذكير جاز أن يقع حالا قال الشاعر • • فقضها منصوب على الحال وقد استعمل على ضربين : منهم من ينصبه على كل حال ، فيكون بمنزلة المصدر المضاف للمجمول فى موضع الحال ، كقولك : مررت به وحده •

ومنهم من يجعل قضا تابعا مؤكدا لما قبله ، فيجره مجرى كلهم ، فيقول : أتتني سليم قضها بقبضها • ورايت سليما قضها بقبضها ، ومررت بسليم قضها بقبضها ، ومعناه أجمعين • وهو مأخوذ من انقضض وهو الكسر • وقد يستعمل فى موضع الوقوع على الشيء بسرعة • •

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ • أما قولهم : جأوا قضهم بقبضهم فالأولى أن نقول : ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل ، أى قاضهم بقبضهم ، أى مع مقضوضهم ، أى كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا • والأصل فيه أن يكون قضضهم مبتدأ وبقضضهم خبره • مثل قولهم : كلمته فوه الى فى • •

ثم انحى عن الجسليتين أعنى قضضهم بقبضهم ، وفوه الى فى معنى الجبله ، والكلام لما فهم منهما معنى المفرد • لأن معنى فوه الى فى صار مشافها • ومعنى قضضهم بقبضهم : كافة • فلما قامت الجبله مقام المفرد • وادت مؤداه أعرب ما قبل الاعراب منها وهو اتجزه الاول اعراب المفرد التى قامت مقامه • •

وقد يستعمل قضضهم تابعا لما قبله • •

وانظر الخزانه ج ١ ص ٥٢٥

ولا يجوز مررت بزيد كله (١) ، لأنَّ (كُلًّا) لا يقوم في هذا الموضع ، ولا يجوز : مررت بأخويك اثنيهما ، لأنَّ الاثنين هما الهاء والميم ، والثنية لا يُضاف إلى نفسه .

وإنما قلت : حَمَسْتَهُمْ ، لأنَّ (هم) لكلِّ جنس ، فاقتطعت من الجمع شيئا ، فأضفته إلى جميعه ، فصار مختصا به .

و (هما) لا يكونان إلا ثنيتين .

فإن قلت : فأنت تقول : كلاهما منطلق فـ (كلا) لا يكون إلا لاثنتين ، فلم أضفته إلى ضميرهما ؟

فالجواب في ذلك : أنَّ (كِلَا) اسم واحد فيه معنى الثنية ، فإِنَّمَا أَضَفْتُ واحدا إلى اثنين . ألا ترى أنَّك تقول : الاثنان منطلقان ، وكِلَاهُمَا منطلق ، وكِلَاتَا كَفِيل ضامين عن صاحبه . فإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ : كُلُّ واحدٍ / مِنَّا (٢) ، كما قال الشاعر :

أَكْثَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَاتَا
عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبِهِ حَرِيصُ (٣)

٣
٢١٣

(١) في ابن عيش ج ٣ ص ٤٤ « ولو قلت : جاء زيد . أو أقبل محمد كله أو اجتمع لم يصح ، لأن المجيء والاقبال لا يصح من اجزائهما . فان أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيء نحو اليبسين ، والرجلين لم يبعد جوازهما » .
وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠٩

(٢) في ابن عيش ج ١ ص ٥٤ « اعلم أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى الثنية ، كما أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة . هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم مثنى لفظا ومعنى » .

والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفردا .
ومما يدل على افرادها من جهة اللفظ جواز اضافتها إلى المثنى كقولك : جاءني كلا أخويك ، وكلا الرجلين ، ومررت بهما كليهما ، ولو كانت ثنيتان على الحقيقة لم يجوز ذلك ، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك مستنع . ألا ترى أنه لا يقال : مررت بهما اثنيهما ، كما تقول : مررت بهما كليهما » .

وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٣٦٠ - ٣٦٥ ، كما عرض له في أسرار العربية ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ١٨٨ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٩ والخزانة ج ١ ص ٦٣ والمغني ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٠ على أن (أن) المخففة اسمها ضمير الشكآن ، والجملة الاسمية بعدها خبرها .

واستشهد به الشجري في أماليه ج ١ ص ١٨٨ على وقوع خبر كلانا اسما مفردا وهو حريص مما يدل على أن كلا اسم مفرد لفظا ، وكذلك ابن عيش ج ١ ص ٥٤ وانظر الانصاف ص ١٢٦ ، ٢٦١ .

ومع هذا إنَّ التثنية لَمَّا تَخْرُجْ عَنِ الْوَاحِدِ . تقول : رجُلٌ ورجلان ، وامرأة امرأتان . فمن هذا الوجود أيضا إذا قلت للواحد : مررت به وَحْدَهُ ، قلت للثنتين : مررت بهما وَحْدَهُمَا . فلذا يَبَيِّنُ جِدًّا .

• • •

فلَمَّا قولهم : هذا نَسِيجٌ وَحْدَهُ فلا معنى له إِلَّا لإضافة ، لِأَنَّهُ يُخْبِرُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي مِثَالِهِ أَحَدٌ ، فلو لم يُضَفْ إِلَيْهِ لَقَالَ : هذا نَسِيجٌ لِأَفْرَادٍ . فالإضافة في الحقيقة إلى المصدر . وكذلك عَيَّرَ وَحْدَهُ . وَجَعِشَ وَحْدَهُ . ولو قال : جَعِشَ نَفْسَهُ . وَعَيَّرَ نَفْسَهُ وَحْدَهُمَا لَصَلَحَ ، لِأَنَّهُ الرَّجُلُ الَّذِي يَخْدُمُ نَفْسَهُ وَحْدَهُمَا (١) . فهلذا يَبَيِّنُ جِدًّا .

وكان أبو الحسن الأَخْفَشُ لا يَجِيزُ : اختصم أخواك كلاهما ، ولا اقتتل أخواك كلاهما (٢) ،

= أكثره : أخاكَه - وما مصدرية و (حر يص) خبر كلا .

ولم ينسب البيت إلى قائل معين .
اجتمع الاختلاف عن (كلا) مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في قول الفرزدق :
كلاهما حين جسد السير بينهما قصد أقلاما وكلا الفيهما رابى
(١) في المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر إلا أنهم قد قالوا : نسيج وحده ، وجعش وحده وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الرأي » .

في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ « قالوا : هو نسيج وحده ، عيبر وحده وجعش وحده .
وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب إذا كان رفيعا ، فلا ينسج على منواله منه غيره . فكانه قال . نسيج أفراده ، يقال هذا للرجل : إذا أفرد بالفضل .
وأما عيبر وحده وجعش وحده فهو تصغير عير وهو الحمار ، يقال للوحش والأهمل ، وجعش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم . يقال : للرجل المجب براه لا يخالف أحدا في رأى ، ولا يدخل في معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ ، والجواليقي ص ١٥٩
وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٣ « عيبر وحده : يضرب لمن لا يخالف الناس ، وقال بعضهم : أي يمايز الناس والأمور ويقسمها بنفسه من غير أن يشاور ، وكذلك : جعش وحده ويقال جعش نفسه » .

(٢) نسب أيضا إلى الأخفش أنه لا يجيز نحو : اختصم الزيدان كلاهما الصسيبان في تعليقه على الأشوسني ج ٣ ص ٢٨٦ فقال : هذا منصب الأخفش والغراء وعشام وأبي علي وذهب الجمهور إلى الجواز ، كما قال الساماني .

ولكن الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣٠٩ ينسب إلى الأخفش الجواز قال : « لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ، لأن الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر إلى الاختصاص ، إذ هو لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيد وحده ، وأجال الأخفش : اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعلم السماع » .

ويقول : (اختصم) لا يكون إلا من اثنين أو أكثر ، وإنما أقول : جاني أخواك كلاهما ؛ لأخليم السامع أنه لم يأت واحد ، وكذلك : جاني إخوانك كلهم ؛ لأعلم أنني لم أبق منهم واحدا ، فقبل له : فقل : اختصم أخواك كلاهما ؛ لأنه لا يلتبس بما بعد التثنية ، فذهب إلى أن (كلاهما) يُكثر به ، ولا يُقلل به . وهذا قول كثير من التحويين وليس كما قال إذا حُدَّ . وذلك أن (كلا) عموم ؛ لأن الأعداد قد يقتصر على الشيء منها ، فيكون كلاما ، فتقول : جاء في بنو فلان ، فيجوز أن تعني بعضا دون الكل^(١) فإذا قلت : كلهم دخلت لتدل على العموم . و (كلا) ليس كذلك . إنما تقع على الاثنين وأنت تريد كل واحد منهما ؛ فهذا لا يقع إلا على ما وصفنا لأن جماعة أكثر من جماعة ، ولا يكون اثنان أكثر عددا من اثنين فتقول : تكثير أو تقليل . ومن قول الأخفش أنه لا يجوز : استوى زيد وعمرو كلاهما ؛ لأن الاستواء لا يكون من واحد ، إذا أراد : ساوى فلان فلانا ، بل يدخل في باب القتل ، واختصم ، ونحوه .

ونما تستخرج هذه المسائل بالتفتيش والقياس .

• • •

واعلم أن من الأسماء أسماء حتملة لاتنفصل بأنفسها . فنعى ما سمع منها شيء علم أن صوابه أن يكون محمولا على غيره ، وذلك قولك : / جاء في رجل آخر^(٢) لا يجوز هذا إلا أن

(١) يرى الأصمعي أن دخول الـ على كل وبعض لحن ، وقد جاء في شعر مجنون بني عامر :

لا يعرف البعض من دني فينكره ولا يحدثن أن سوف يقضي

انظر الأغماني ج ٢ ص ٤٢ ، وعبت الوبد ص ١٩٥ - ١٩٦ فقد استشهد بشعر سحيم

عبد بنو الحساس قال :

« كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون إدخال الألف واللام على كل وبعض . ويسروى عن الأصمعي أنه قال كلاما معناه : قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيه لحنًا إلا في موضع واحد وهو قوله : العلم أكثر من أن يحاط ب كله فخذوا البعض . وكان أبو علي الفارسي يزعم أن سيبويه يجبل إدخال الألف واللام على كل لا أنه لفظ بذلك ولكنه يستدل عليه بغيره . والقياس يوجب دخول الألف واللام على كل وبعض وقد نشد بعض الناس قول سحيم عبد بنو الحساس :

رأيت الفتي والقدير كليهما إلى الموت يأتي الموت لكل معدا »

وانظر ديوان سحيم ص ٤١ ففيه رواية أخرى . وانظر البحر المحيط ج ١ ص ١٠١

والجزء الأول من المختضب ص ٣١ ففيه إدخال الـ على بعض .

(٢) في اللسان : « والآخر بمعنى غير كقولك : رجل آخر ، وثوب آخر .

وأصله : أقل من التآخر ، فلما اجتمعت هزتان في حرف واحد استقلتا فابدلت الثانية ألفا ، لسكونها وانفتاح الأولى قبلها » .

تكون قد ذكرت قبَّله وجلا ، فتقول : جاعني فلان ورجلي آخر * أو يقول القائل : هل جاعك فلان ؟ فتقول : جاعني رجل آخر .

وكذلك : سائر كذا وكذا^(١) . لا يكون إلا مضافا إلى شيء قد ذُكرَ بَعْضُهُ . تقول : رأيت الأمير ثوبَ سائرِ الأمراء ، وجاعني عبد الله . وتأخر عني سائر إخواني ، إذا كان عبد الله أخاك ، فإن لم يكن أخاك لم تجز المسألة إذا لم يكن بعضا أضفت السائر إليه .

ولو قلت : أنتني جاريتك وامرأة أخرى [كان جائزا ، ولو قلت : أنتني جاريتك ورجل آخر لم يجز ، وكذلك لو قلت : أتاني إخوانك ، وامرأة أخرى كان]^(٢) غير جائز .
فإن قلت : أتاني أخوك ، وإنسان آخر جاز وإن عيّنتَ بالإنسان امرأة ، لأنَّ الباب الذي ذكرتها به يَجْمَعُها .

وكذلك : جاعني جاريتك وإنسان آخر . وأنت تعني بالإنسان رجلا فهو جيد بالغ .
فأما قوله :

صَلِّ عَلَى عَزَّةَ الرَّحْمَنِ وَابْتِنِهَا كَيْلَ وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْآخَرَ^(٣)

لأنَّه جعل ابتنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجز . ألا ترى إلى قول الله عز وجل : (قَبِيلَةٌ

(١) في النهاية لابن الأثير ج ٢ ص ١٢٨ الحديث : ففضل عاقشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام أي باقيه . والسائر مهموز : الباقي والناس يستعملونه في معنى الجميع وليس بصحيح .

وفي المزهري ج ١ ص ٨١ - ٨٢ قال الجوهري في الصحاح : سائر الناس : جميعهم . قال ابن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط قال الأزهري في تهذيبه : أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر : الباقي ، ولا ألفت إلى قول الجوهري فإنه ممن لا يقبل ما ينفرد به .
وقد انتصر للجوهري بأنه لم ينفرد به فقد قال الجواليقي في شرح أدب الكاتب : أن سائر الناس بمعنى الجميع .

وقال ابن دريد : سائر الناس يقع على مطلقه وجله .

وقال ابن بَرِّي : يدل على صحة قول الجوهري قول مفرس :

قَمَّا حَسَنَ أَنْ يَغْلِيَرَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَكَيَسَّ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ حَاذِرُ

وانظر شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٤٨

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) في الخزانة ج ٣ ص ٦٦٧ - ٦٦٨ قطعتان للرأسي السيرافي وللقفال الكلابي فيهما

بيتان مشتركان وهما :

صَلِّ عَلَى عَزَّةَ الرَّحْمَنِ وَابْتِنِهَا لَيْلٍ وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْآخَرَ

هن الحرائر لا ربات أحمررة سود المحاجر لا يقرآن بالسود

وفي بيت القتال مكان عزة (عمرة) وانظر ديوان القتال الكلابي ص ٥٣ .

مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (١) لَا تَقَمُ مِنْ ذِكْرِ الْأَيَّامِ . وكذلك : (مِنْ آيَاتٍ مُحْكَمَاتٍ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٍ) (٢) . فهذا بابٌ هذا .

وكان حَدُّ (أخَرَ) أَنْ يَكُونَ مَعَهُ (مِنْ كَذَا ، وَكَلَا) / (أَفْعَلُ) يَقَعُ عَلَى وَجْهَيْنِ :
أحدهما : أَنْ يَكُونَ نَحْنًا قَائِمًا فِي الْمَنْعُوتِ ، نَحْوُ : أَخْصَرُ ، وَأَصْفَرُ ، وَأَعْوَرُ .

والوجه الآخر : أَنْ يَكُونَ لِلتَّفْضِيلِ ، نَحْوُ : هَذَا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ، وَأَكْبَرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ فَإِنْ أَرَدْتَ هَذَا الْوَجْهَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنْ تَقُولَ : مِنْ كَذَا وَكَلَا ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، نَحْوُ : هَذَا الْأَصْفَرُ ، وَالْأَكْبَرُ .

فَلَمَّا قَوْلُهُ فِي الْآذَانِ : اللَّهُ أَكْبَرُ - فَتَأْوِيلُهُ : كَبِيرٌ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) (٣) . فَإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ : وَهُوَ عَلَيْهِ هَيِّنٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَقَالُ : شَيْءٌ أَهْوَنُ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ . وَتَقْلِيلُهُ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

= وَالصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ بِمَعْنَى الرَّحْمَةِ ، وَانْظُرِ اللَّسَانَ (صَلَّى) فَقَدْ ذَكَرَ الْبَيْتَ وَنَسَبَهُ لِلرَّامِ
وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ج ٢ ص ٣٤ : وَآخِرُ الَّذِي مَفْرُودُهُ أُخْرَى. مُؤَنِّةٌ آخِرُ الَّذِي لَا تَنْصَرِفُ
بِمَعْنَى غَيْرِ . لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا اتَّصَلَ بِهِ الْأَمِنْ جِنْسٍ مَاقْبِلَهُ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِكَ وَبِرَجُلٍ آخَرَ ،
وَلَا يَجُوزُ : اشْتَرَيْتُ هَذَا الْفَرَسَ ، وَحِمَارًا آخَرَ لِأَنَّ الْحِمَارَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْفَرَسِ . فَأَمَّا قَوْلُهُ :
صَلَّى عَلَى عِزَّةِ الرَّحْمَنِ وَابْتَنَهَا لَيْلٍ وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْآخَرِ
فَإِنَّهُ جَمْلُ ابْتِنَها جَارَةً لَهَا ، وَلَوْلَا ذَلِكَ كَمْ يَجُوزُ . . .

وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ أَيْضًا ج ٤ ص ٤١ : وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّعَّاسُ : « هَذَا يَنْبَغِي عَلَى
مَعْنَى غَامِضٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَذَلِكَ أَنْ مَعْنَى آخِرٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ » تَقُولُ : مَرَرْتُ بِكَرِيمٍ
وَكَرِيمٍ آخَرَ ، فَقَوْلُهُ : آخِرٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ مَرَرْتُ
بِكَرِيمٍ وَخَسِيسٍ آخِرٍ وَلَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَحِمَارٍ آخَرَ ، فَوَجِبَ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ
(أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) ، أَيْ : عِدْلَانِ ، وَالْكَفَارَلَا يَكُونُونَ عِدْلًا .
وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَثَلِ صَحِيحٌ إِلَّا أَنْ الَّذِي فِي الْآيَةِ مُخَالَفٌ لِلْمَثَلِ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّعَّاسُ فِي

التَّرَكِيبِ ، لِأَنَّهُ مَثَلٌ بِآخِرٍ وَجُمْلُهُ صِفَةٌ لِفِرْجَنِ الْأَوَّلِ .
وَأَمَّا الْآيَةُ فَمِنْ قَبِيلِ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ آخِرٌ عَلَى الْوَصْفِ ، وَانْدَرَجَ آخِرُ فِي الْجِنْسِ الَّذِي قَبْلَهُ ،
وَلَا يُعْتَبَرُ جِنْسٌ وَصَفٌ الْأَوَّلِ . تَقُولُ : جَادَنِي رَجُلٌ مُسْلِمٌ وَآخَرُ كَافِرٌ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ
وَآخَرٍ قَاعِدٍ ، وَاشْتَرَيْتُ فَرَسًا مَسَابِقًا وَآخَرَ مِبْطَلًا ، فَلَوْ آخَرْتُ (آخِرُ) فِي هَذِهِ الْمَثَلِ لَمْ تَجِزْ
الْمَسْأَلَةُ لَوْ قُلْتَ : جَادَنِي رَجُلٌ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ آخِرُ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ وَقَاعِدٍ آخِرُ . . .

(١) فِي آيَتَيْنِ مِنَ الْبَقَرَةِ : ١٨٤ ، ١٥٨

(٢) آل عمران ٧

(٣) الروم : ٢٧

فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ج ٧ ص ١٦٩ : « وَلَيْسَتْ (أَهْوَنُ) أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ ، لِأَنَّهُ لَا تَقَاوُتُ عِنْدَ اللَّهِ
فِي النَّشَاتَيْنِ : الْإِبْدَاءِ وَالْإِعَادَةِ ، فَلِذَلِكَ تَأْوِيلُهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالرَّبِيعُ بْنُ خَيْثَمٍ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى هَيِّنٍ ،
وَكَذَا هُوَ فِي مَصْحُفِ عَبْدِ اللَّهِ .

فَعَمْرُوهُ مَا أَكْرَمُوا - وَإِنِّي لَأَوَجِلُّ - عَلَىٰ إِنَّمَا تَعْلَمُ الْحَيَّةُ أَوَّلُ (١) ؟

أى : إني لأوجل .

فلَمَّا إذا أردت من كذا وكذا فلا بُدَّ مِنْ (مِنْهُ) أو الألف واللام ، كقولك : جاعلُ زيد ورجل آخر ، إِنَّمَا معناه : آخر منه . ولكن عِلْمُ أَنَّ الآخر لا يكون إِلَّا بَعْدَ مذكور أو بَعْدَ أَوَّل ، فلم يحجج إلى (منه) .

والدليل على أَنَّ الْأَوَّلَ هذا قولهم في مؤنثه : أخرى ؛ كما تقول : هذا أَوَّلُ منك ، وهذه الأَوَّلَى ، والأَوَسَطُ ، والوُسْطَى ، والأَكْبَرُ والكُبْرَى .

فلو لا أَنَّ (آخر) قد استغنى فيه عن ذكر (مِنْ كذا) لكان لازماً ، كما يلزم قولك : / هذا أَوَّلُ مِنْ ذاك ؛ ولذلك قلت في آخر بغير الصرف ؛ لَأَنَّهَا محلودة عن وَجْهها ؛ لَأَنَّ الباب لا يُسْتَعْمَلُ ٣ ٢١٧

٢ - وقيل : (أهون) أفعِلَ تفضيلاً وذلك بحسب معتقد البشر وما يعطيههم النظر في المشاهد من أن الإعادة في كثير من الأشياء أهون من البداية للاستغناء عن الروية التي كانت في البداية ، وهذا وإن كان الاثنان عنده تعالى من اليسر في حين واحد ٠٠ ، وفي الكامل ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ :

« فاما قوله - جل ثناؤه - : (وهو أهون عليه) ففيه قولان : أحدهما : وهو المرضي عندنا إنما هو : وهو عليه حين ، لأن الله - جل وعز - لا يكون عليه شيء أهون من شيء آخر ٠٠ والقول الثاني في الآية : وهو أهون عليه عندكم . لأن إعادة الشيء عند الناس أهون من ابتدائه ٠٠ »

(١) استشهد به في الكامل ج ٦ ص ٩٧ على أن (أوجل) بمعنى وجل ، كما أن أكبر في الأذان بمعنى كبير ، واستشهد به ابن السجري في أماليه ج ١ ص ٢٢٨ ، ج ٢ ص ٢٦٣ على بناء أول على الضم .

وعمره مبتدا خبره محذوف ويجوز أن : قسمي ، والكاف مضاف إليه . وجملة (ما أدري) جواب القسم ، وجملة (وإنني لأوجل) معترضة بين أدري وبين السادة عن مفعولها . أوجل : خائف .

وتعدو : بالعين المهملة من عدا عليه بمعنى ظلم ، وتجاوز الحد . وروى يافعين المجعة من غذا غدوا أى : ذهب غدوة وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس وهذا أصله ، ثم كثر حتى استعمل في الذهاب والانطلاق أى وقت كان . وأول : بنى على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه ، والأصل : أول أوقات عدوها . المعنى : أقسم ببقاتك ما أعلم أينما يكون المقدم في عدو الموت عليه . والبيت مطلع قصيدة لمن بن أوس وهى في ديوانه ص ٥٧ - ٦٠ . وفي المحامسة ج ٣ ص ١٢٢ - ١٢٦ ، والخزانة ج ٣ ص ٥٠٥ - ٥٠٧ . وحماصة اليجترى ص ٨٥ - ٩٠ .

إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ مِنْ كَذَا^(١) . فَلَمَّا سَقَطَ . (مِنْ كَذَا) سَقَطَ مَا يَعَاقِبُهُ ، فَلَمْ يَصْرَف .
 قَالَ اللَّهُ عَزَّ ذِكْرَهُ (وَأَخَّرَ مَثَابَهُاتٌ)^(٢) فَلَمْ يَصْرَف . وَقَالَ : (قَبْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)^(٣) ،
 فَلَمْ يَصْرَف . فَهَذَا دَلِيلَانِ بَيِّنَانِ مَعَ الْمَعْنَى الَّتِي يَجْمَعُهُ .

• • •

واعلم أَنَّ (أَفْعَلَ) إِذَا أُرِدَتْ أَنْ تَضَعَهُ مَوْضِعَ الْفَاعِلِ قَمَطَرْد . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

قُبْحَتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا أَلَامَ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا^(٤)

يريد : صغيراً وكبيراً . فهذا سبيل هذا الباب

(١) سيأتي الحديث عن عدل آخر في المنوع من الصرف فترجى التعليق عليه .

(٢) آل عمران : ٧

(٣) البقرة : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) استشهد به في الكامل ج ٦ ص ٩٧ على أن أصغر وأكبر بمعنى صغير وكبير .

والتفضيل في البيت غير مراد ، فإن أصغر حال من الضمير في ألام ، والمعنى نسبتهم
 إلى أشد اللؤم في حال صغرهم وفي حال كبرهم ، والتفضيل لا وجه له إلا بتكلف وهو أن يكون
 التقدير : أصغر من غيره وأكبر منه ، وفيه تكلف .

ويجوز أن يكون أصغر صفة لألام للتعميم فيرجع إلى معنى الحالية .

والألام : منصوب على اللزم ، ويجوز أن يكون صفة لقوله نفرا ، ويجوز رفعه على أنه خبر
 مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنتم ألام قوم والقطع للزم أيضا .

اللؤم : ضد الكرم . يقال : قبيح الله ، أي نعاه عن الخير ، والجملة دعائية .

نفرا : تمييز محول عن الفاعل ، والتقدير : قبح نفركم .

النفر : جماعة الرجال من ثلاثة إلى عشرة وقبل إلى سبعة ، ولا يقال نفر فيما زاد على
 سبعة .

ولم يعرف فاعل البيت . انظر الخزانة ج ٣ ص ٥٠٠ - ٥٠٢ .

وفي البحر المحيط ج ١ ص ١٤٤ : وأجاز مكي بن أبي طالب والمهدوي وغيرهما أن يكون
 (أعلم) هنا اسماً بمعنى فاعل ٠٠ وما أجازوه مكي مبني على أمرين غير صحيحين :

أحدهما : ادعاء أن (أفعل) يأتي بمعنى فاعل وهذا قال به أبو عبيدة من المتفهمين ،
 وخالفه النحويون ، وردوا عليه قوله ، وقالوا : لا يخلو (أفعل) من التفضيل وإن كان يوجد
 في كلام بعض المتأخرين أن (أفعل) قد يخلو من التفضيل ٠٠ حتى أن بعضهم ذكر في جواز
 اقتباسه خلاقاً تسميياً منه أن ذلك مسموع من كلام العرب ، فقال : واستعماله عارياً دون (من)
 مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد عند أبي العباس ، والأصح
 قصره على السماع .

الأمر الثاني : أنه إذا سلم وجود (أفعل) عارياً من معنى التفضيل فهل يصل عمل اسم
 الفاعل أم لا ؟ والفاصلون بوجود ذلك لا يقولون بأعماله عمل اسم الفاعل إلا بعضهم فأجاز ذلك .

والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون من كون (أفعل) لا يخلو من التفضيل ولا

مبالاة بخلاف أبي عبيدة لأنه كان يضمف في النحو ٠٠٠

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ١٠٣ وشرح الرضي للكافية ج ٢ ص ٢٠٢ والروض الأنت

ج ١ ص ٣١ - ٣٢ والكامل ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ .

هذا باب

مسائل (أفعل) مُستقصاة

يَعْدُ ما ذُكِرْنَا مِنْ أَسْوَله

تقول : مررت برجل خَيْرٌ منك أبوه ، وجاعلي رجل خَيْرٌ منك أخوه ، ورأيت رجلا أَفْضَلُ منك أخوه . يُختار في هذا الرفع والانتقاع من الأول^(١) ، لأنه ليس اسم الفاعل الذي يَجْرى على الفعل ، نحو : فاعل وما أشبه ذلك مما هو اسم الفاعل ، نحو : مررت برجل حَسَنٍ أبوه ؛ لأنه اسم من حَسَنٍ يَحْسُنُ ، ومررت برجل كريم أبوه / لأنه من كَرُمٍ كُفَّارٍ من ضرب .
(وَأَفْضَلُ) فيه معنى الفعل ، فإن أجريته على الأول فذلك المعنى ، كأنك قلت : يَفْضُلُهُ أبوه . وإن لم تُجْزِهِ فليَما ذكرت لك ، وهو الباب .

٢
٢١٨

فإن جرى على الأول أتبعته ، لأنه نَعَتٌ له خاصة ، وذلك قولك : مررت برجل خَيْرٍ منك ، ومررت بدمهم سواء يا فتى ، ومررت برجل سواء درهمه .
فإن قلت : برجل سواء هو والدمُ خَفَضَتْ ، لأنَّ (سواء) له خاصة . فعل هذا يَجْرى هذا الباب^(٢) .

• • •

ثم نذكر المسائل ، ونقول : ما رأيت رجلا أَحْسَنَ عنده زيدٌ من عمرو . فَنَجَرَيْتَ (أَحْسَنَ) على الأول خلافا لما ذكرت أنه المختار ، ولم يجز هاهنا غَيْرُهُ ، وذلك أنك إذا قلت : ما رأيت رجلا أَحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد ، فأردت أن ترفع (أَحْسَنَ) كنت قد أضمرت قَبْلَ الذِّكْرِ ، وذلك لأنَّ الهاء في قولك (منه) إنما هي الكُفْلُ .
ولو قلت : ما رأيت رجلا أَحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد - كنت قد فصلت

(١) في التصريح ج ٢ ص ١٠٦ : مررت برجل أفضل منه أبوه . أكثر العرب يوجبون رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نصت لرجل .

(٢) في مسيبويه ج ١ ص ٢٣٢ : « لا ترى أنك لا تقول : مررت بخير منه أبوه . »
وأما مررت برجل سواء والدم فهو قبيح حتى تقول : هو والدم ، لأن في سواء اسما مضمرا مرفوعا

بين الكحل وما هو له بما ليس من الكلام ، ووضحته في غير موضعه . فإن أغرت الكحل ، فقلت : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل وأنت تقول أن (أحسن) هو الابتداء - كان خطأ لما قلت من ضمير الكحل قبل ذكره (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٢ د تقول : ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه اليك ، وما رأيت أحداً أحسن في عينيه الكحل منه في عينه ؛ ليس هذا بمنزلة خير منه أبوه ، لأنه مفضل الأب على الاسم في (من) وأنت في قولك أحسن في عينه الكحل منه في عينه لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذي في من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحل مهناً عيلاً وهيئة ليست له في غيره من المواضع ، فكانت قلت : ما رأيت رجلاً عاملاً في عينه الكحل كعمله في عين زيد ، وما رأيت رجلاً يبغض إليه الشر كما يبغض إلى زيد . ويدل على أنه ليس بمنزلة خير منه أبوه أن الهاء التي تكون في من هي الكحل والشر ، كما أن الضمار الذي في عمله وبغض هو الكحل والشر .

ومما يدل على أنه على أوله ينبغي أن يكون أن الابتداء فيه محال أنك لو قلت : أبغض إليه الشر - لم يجوز ، ولو قلت : خير منه أبوه جاز .

في كلام سيبويه وتعليقه شيء من الغموض ، واستعين على توضيحه بما ذكره بضي النحويين :

علل ابن الحاجب في كافيته وشرحها ص ١٠٠ جعل الكحل فاعلاً بأنه لو رفع (أحسن) على أن يكون خبراً للكحل لزم على ذلك الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي فإن منه متعلقة بأحسن ، وفصل بينهما الكحل الواقع مستنداً .

وقد بسط الرضي هذا التعليل ، وقال عنه :

أنه تعليل سيبويه ، كما قال أيضاً : أن انفصل بين العامل الضمير ومعموله بأجنبي لا يجوز ، وأما يجوز ذلك في العامل التلوي ، نحو : زيداً كان عمرو ضارباً . ثم قال ابن الحاجب : لو قدمت منه لرجع الضمير إلى غير مذكور .

وكذلك قال الرضي .

وعلق المصام على كلام الرضي بقوله :

فيه أن المرجع وإن أخر لفظاً يقدم حكماً ثم قال : فالجواب أنهم لم يرضوا بالتزام خلاف

الأصل من تقديم الضمير على المرجع لفظاً .

انظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٠٦ وشرح الجاسي ص ٢٠٠ وشرح المصام ص ٢٤٩ .

وفي الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨١ .

الثاني من تعليل الجمهور لرفع الفعل الظاهر : أنه لو لم يرفع الظاهر ، ورفع ما على أنه مبتدأ مخبر عنه بالكحل أو خبر الكحل تقدم عليه لزم منه أمر ممتنع وهو الفصل بين أفعل ومعموله بأجنبي منه .

ومعنى الأجنبي أنه غير معمول له عمل الفعل فيه .

والفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي لا يجوز ، لأنها كالكلمة الواحدة . قيل : ولأن الفعل

مع من كالتضاميين ، ولا يفصل بينهما بأجنبي على قول الجمهور ولا يفهمه إلا لقرورة .

وقد اعترض على هذا التعليل بأن الفصل إنما يلزم على تقدير أن يتقدم (أحسن) ، ويتأخر (منه) أما على تقدير أن يتقدم (الكحل) أو يتأخر (منه) بأن يقال : ما رأيت رجلاً الكحل

أحسن في عينه منه ، أو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه الكحل فلا يلزم ذلك للجمهور .

وأجاب بدر الدين بن مالك بأن في تقديم الكحل تقديم غير الأهم .

وإن تَمَرَّتْ أن يكون (الكحل) هو الابتداء فجيدٌ بالغ ، وتأخيرُه كتقديمه . ذَكَاتَكَ قلت :
ما رأيت رجلا الكحل في عينه أَحْسَنُ منه في حين زيد .

وكذلك لو قلت : ما من أيام أَحَبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة (١) [كان
هو الوجه إلا أن تقدّم فتقول : ما من أيام الصومُ أَحَبَّ إلى الله فيها منه في عشر ذي الحجة] (٢)
أو تؤخّر الصومَ ، ومعناه التقديم ، فيكون تأخيرك الكحل في المسألة الأولى .

وتقول : زيد أَفْضَلُ منه عبدُ الله ، ورأيت زيدا أَفْضَلُ منه عبدُ الله . أردت : رأيت زيدا
عبدُ الله أَفْضَلُ منه ، فتجمله ابتداءً وخبراً في موضع المفعول الثاني ..

وأما قولهم : مررت برجلٍ أَخْبَثَ ما يكونُ أَخْبَثَ منك أَخْبَثَ ما تكون ، ومررت برجلٍ
خَيْرَ ما يكون خَيْرَ منك خَيْرَ ما تكون .

فَ هذا على إضمار إذ كان ، وإذا كان (٣) ، واحتمل / الضمير ، لأنَّ المعنى يدل عليه . والتقدير :
مررت برجلٍ خَيْرَ منك إذا كان خَيْرَ ما يكون إذا كنت خَيْرَ ما تكون .

٣
٢٢٠

(١) الأشموني في شرحه على الألفية ج ٢ ص ٢٦٤ جملة حديثاً فقال :

ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر) .
والرواية في كتب الحديث : (البخاري والترمذي وسنن ابن ماجه وسنن النسائي)
ليس فيها (أحب) واقعا للاسم الظاهر .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في الإشباه ج ٤ ص ١٧٤ مسألة قريبه ما ذكره المبرد وهي : زيد شر ما يكون خير
منك خير ما تكون . يرى للمازني أن خير ما تكون منصوب بخير منك .
وفي سيبويه ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٠ : ياب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال .
وذلك قولك : هذا بسرا أطيب منه رطباً ، فإن شئت جعلته حينئذ قد مضى ، وإن شئت
جعلته حيناً مستقبلاً .

وأما قال إناش : هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل ، وإذا كان فيما مضى ،
لأنَّ ذا لما كان معناه ذا أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان وإذا كان ، ولو كان على إضمار (كان)
لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لأن (كان) قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة .
فليس هو على (كان) ولكنه حال .

ومنه مررت برجلٍ أَخْبَثَ ما يكون أَخْبَثَ منك أَخْبَثَ ما تكون وبرجلٍ خَيْرَ ما يكون خَيْرَ
منك خير ما تكون . . وهو أَخْبَثَ ما يكون أَخْبَثَ منك أَخْبَثَ ما تكون .
فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله .

وإن شئت قلت : مررت برجلٍ خير ما يكون خير منك .

كانه يريد برجلٍ خير أحواله خير منك ، أي : خير من أحوالك ، وجاز أن يقول خير
منك وهو يريد من أحوالك ، كما جاز أن تقول : نهارك صائم ، وليلك قائم .

ومثل هذا قولك : هذا بُسْرَا أَطِيبٌ منه تَمَرًا . فإن أومأت إليه وهو بُسْرٌ ، تريد : هذا إذ صار بُسْرَا أَطِيبٌ منه إذا صار تَمَرًا ، وإن أومأت إليه وهو تَمَرٌ قلت : هذا بُسْرَا أَطِيبٌ منه تَمَرًا ، أي هذا إذ كان بُسْرَا أَطِيبٌ منه إذ صار تَمَرًا ، وإلّا لما على هذا يوجّه ، لأنّ الانتقال فيه موجود .

فإن أومأت إلى عنب قلت : هذا عنبٌ أَطِيبٌ منه بُسْرٌ ، ولم يجز إلا الرفع ، لأنّه لا يتنقّل فتقول : هذا عنب أَطِيبٌ منه بُسْرٌ ، تريد : هذا عنب البسر أَطِيبٌ منه ^(١) .
فلما هذا البيت فَيُتَشَدُّ على ضروب :

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتْيَةٌ تَسْعَى بِزِينَتِهَا لِكُلِّ جَهْلُولٍ ^(٢)

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٠ - ٦١ . وبسرا وتَمَرًا حالان من المضار اليه لكن في زمينين ، لأن فيه تظليل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ، ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضيا ، ويجوز أن يكون مستقبلا ، ولا بد من إضمار ما يدل على المضي فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد ، فإن كان زمانا ماضيا أضمرت إذ ، وإن كان زمانا مستقبلا أضمرت إذا . والعامل في الحال (كان) المضرة ، وفيها ضمير من المبتدأ ، وهله كان التامة ، وليست الناقصة ، إذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة ، وكنت تقول : هذا البسر أطيب منه التمر ، لأن (كان) تعمل في المعرفة عليها في النكرة ، فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وإن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل في الظرفين ما تضمنته معنى (الفعل) وأجاز أن تعمل في الظرفين ، لأنها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر .
إلا ترى أنك إذا قلت : زيد اغسل من عمرو فمعه : يزيد فضله عليه ، وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل .

وذهب أبو علي إلى أن العامل في الحال الأول ما في (هذا) من معنى الإشارة والتنبيه والعامل في الحال الثاني (أقفل) .

وهذا إنما يكون فيما يتحول من نوع إلى نوع آخر ، نحو : هذا عنب أطيب منه زبيبًا ، لأن العنب يتحول زبيبًا ، ولو قالت : هذا عنب أطيب منه تمرًا لم يجز ، لأن العنب لا يتحول تمرًا ، وإذا كان كذلك لم يجز فيه إلا الرفع فتقول : هذا عنب أطيب منه تمر ، فيكون (هذا) مبتدأ و (عنب) الخبر و (أطيب) مبتدأ آخر و (تمر) الخبر والجملة الثانية في موضع صفة لعنب .
وللسيوطي رساله ختم بها الأشياء سماها تحفة النجاة في قولهم : هذا بسرا أطيب منه وطبا ج ٤ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية للزرقى ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) ذكر فيه سيبويه ثلاث روايات ج ١ ص ٢٠٠ :

(أ) أول ما تكون فتية . - برفع أول ورفع فيه على أن يكونا مبتدأ وخبرًا ، وإنت الخبر لاكتساب أول التانيث بإضافته إلى مؤنث ، والتقدير : أول أحوالها فتية . قال سيبويه : ولكنه أنت الأول كما تقول : ذهبت بضم أصابعه .

والجملة من المبدأ وخبره خبر الحرب ، وأجاز الأعلام أن يكون (أول) بدلا من الحرب .
(ب) بنصب أول ورفع فتية . فأول منصوب على الظرفية ، وأجاز سيبويه والفارقي أن =

منهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً (أولُ) ابتداءً ثانياً ، ويجعل الحالَ
يُسَدُّ مسدَّ الخبر وهو فتيةٌ / فيكون هذا كقولك : الأميرُ أخطبُ ما يكون قائماً ، وقد بينا
نصيب هذا في قول سيبويه ، ودلنا على موضع الغلط في مذاهم^(١) وما كان الأخفش يختار ،
وهو الذي لا يجوز غيره .

فإنما تصير (فتية) حالا لأول ، أول مذكر ، وفتية مؤنث فلان الذي مُشْتَدَلُ عايتها .
فخرج هذا مخرَج قول الله عز وجل : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)^(٢) ، لأن (مَنْ) وإن كان
مُوحَّد اللفظ . فإن معناه هاهنا الجمع ، وكذلك : (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزِينَ)^(٣) ،

= يكون حالا ، ويصفه أنه مضاف إلى المصدر المؤول وهو معرفة والحال تكرة ، وفتية خبر
الحرب .

ج (برفع أول ونصب فتية (الحرب) مبتدأ و (أول) مبتدأ ثان و (فتية) حال سد
مسد الخبر والجملة خبر المبتدأ الأول وهو الحرب .
وزاد الأعلام والفارقي نصيبهما فأول ظرف وفتية حال والتقدير : الحرب في أول أحوالها
إذا كانت فتية .

وجعل الأعلام جملة تسمى خبر الحرب ، وجعل المبرد والفارقي الحال سدت مسد الخبر .
والبيت لعمري بن معد يكرب . وصف أن الحرب في أول وقوعها تفر من لم يعجزها حتى
يدخل فيها فتهلكه .
انظر تفسير السائل المشكلة ص ٢٣٠ - ٢٣١ والتام في تفسير أشعار هذيل لابن جني
ص ٦٧ .

رواية سيبويه : تسمى ببزتها لكل جهول . ورواية الفارقي تبدو بزيتها . . . ودواية
المقد الفريد كرواية المقتضب . وروي (فتية) يفتح الفاء وكسر التاء .
البيت مطلع قطعه في وصف الحرب قالها جواباً لسؤال سيدنا عمر له : صف لنا الحرب .
وانظر المقد الفريد ج ١ ص ٩٣ - ٩٤ والروض الأنف ج ١ ص ١٨١ ، وعيون الأخبار
ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ . والتام ص ٦٧ .
(١) المبرد مناقشة مع سيبويه في هذا ورد عليه ابن ولاد انظر الانتصار ص ١٠٠ - ١٠٤
(٢) يونس : ٤٢ .

(٣) في البحر المحيط ج ٨ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ : * والظاهر في حاجزين أن يكون خبراً
ل (ما) على لغة الحجاز ، لأن (حاجزين) هو محط الفائدة ، ويكون (منكم) لو تأخر لكان
صفة لأحد ، فلما تقدم صار حالا ، وفي جواز هذا نظر ، أو يكون للبيان ، أو تتعلق بحاجزين ،
ولا يمنع هذا الفصل من انتصاب خبر (ما) وقال الحوفي والزمخشري : (حاجزين) نعت لأحد من
اللفظ ، وجمع على المعنى لأنه في معنى الجماعة . يقع في النفي العام الواحد والجمع والمذكر
والمؤنث . . . وإذا كان (حاجزين) نعتاً فمن أحد مبتدأ والخبر (منكم) .

ويصف هذا القول أن النفي يتسلط على الخبر وهو كينوته منكم ، فلا يتسلط على
الحجز ، وإذا كان (حاجزين) خبراً تسلط عليه النفي ، وصار المعنى : ما أحد منكم يحجزه
عما يريد به من ذلك .
وانظر أعراب المكبري ج ٢ ص ١٤٢ .

وهذا كثير جداً . ومنه قول الشاعر :

تَعَشَّى فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ بِمِثْلِ مَنْ يَافِظُ بِضَظْحِيكَانَ (١)

أراد بمثل اثنين ومثل اللتين . وقرأ القرأه : (وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا) .
وأما أبو عمرو فقرأ : (وَمَنْ يَقْنَتْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا) (٢) ، فحمل مايلي
على اللفظ . وما يتبعها منها على المعنى ، ونظير ذلك قوله عز وجل : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ
وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ) فهذا على لفظ . (مَنْ) ، ثم قال : / (وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (٣) على المعنى . وهذا كثير جداً .

٢٢٢

ومنهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً - يريد : الحرب فتية في هذا الوقت .
ومنهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً . على غير هذا التفسير الأول ولكن على قوله :
أول ما تكون تسمى يزيتها فتيةً ، فقدّم الحال .
ومنهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكون فتيةً . أراد : الحرب فتية وهي أول ما تكون .
ومنهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكون فتيةً . فحبر أنها أول شيء في هذه الحال . فلهذا
الوجه قل على ما يتبعها .

ولو قال قائل : معناه : أنها أول ما تكون إذا كانت فتية ، على قياس : هذا بئرٌ أطيب منه
ثمرا - كان مُجيدا .

فلما قولهم : البئرُ أرخص ما يكون قفيزاً بدمهم ، والزيتُ أرخص ما يكون مئوئين بدمهم (٤)
فعلى هذا .

(١) البيت تقدم في الجزء الثاني ص ٢٩٥

(٢) القرأه السبعة اتفقوا على قراءة (ومن يقنت منكن) بالياء واختلفوا في (وتعمل صالِحًا) :
فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وقرأ الباقون بالتاء . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .
وفي شواذ ابن خالويه ص ١١٩ « قال ابن خالويه : سمعت ابن مجاهد يقول : ما يصح
أن احدا يقرأ (ومن يقنت) إلا بالياء » .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٢٢٨ : « وقرأ الجعفرى والاساوارى
ريعوب في رواية (ومن تقنت) بالتاء حلا على المعنى » .

(٣) تقدمت في الجزء الثاني ص ٢٩٥ .

(٤) في مسبوته ج ١ ص ٢٠٠ « وتقول : البئر أرخص ما يكون قفيزان ، أى : البئر أرخص
أحواله التى يكون عليها قفيزان . كأنك قلت : البئر أرخصه قفيزان » .

وقولهم : أرخص ما يكون البر بستين ، تأويله : الكرستين^(١) ولكنهم حلفوا (الكر)
لعلمهم بأن التسمير عليه يقع .
فكل ما كان معلوما في القول جاريا عند الناس فحلفه جائز / لعلم المخاطب .
فعل هذا فأجره .

٣
٢٢٣

ومن رفع الفتية ونصب الأول على الحال قال : البر أرخص ما يكون قفيضان ، ومن نصب
الفتية ، ورفع الأول قال : البر أرخص ما يكون قفيذين .
و (قفيذا) في كلام المبسود حال وجاء اسما جليدا في مسأله التسمير ، ويجوز رفعه
على أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والواو بطل لجملة الخبر محذوف ، أي : منه .
(١) في صيبويه ج ١ ص ١٩٦ كما يقولون : البر بستين وتركوا ذكر الكر استفهاما بما
في صدورهم من علمه ، ويعلم المخاطب لأن المخاطب قد علم ما يعنى فكانه انما سئل ها هنا عن
ثمن الكر .

قال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٨٢ : عن البر الكر بستين :
« التسمير الرابط (للغير) يجوز حذفه قياسا وسماعا .
فالقياس : في موضع : وهو أن يكون التسمير مجرورا بمن ، والجملة الخبرية ابتدائية ،
والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول ، نحو : البر الكر بستين ، أي : الكر منه ، لأن جزئيته
تضمر بالتسمير ، فيحذف الجار والمجرور معا .
فإن كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدهم ، وكذا أن
كان معروفا باللام كما في البر الكر منه بستين ، لأن التعريف غير مقصود . . . ويجوز أن يكون
حالا من التسمير الذي في الغير والمعامل فيسه الخبر ، أي البر الكر كائن بستين كائنا منه » .

هذا باب

من التسمير

تقول : أخذت هذا بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدرهمين فزائداً .

لم تُرد : أنك أخذته بدرهم وبصاعد ، فجعلتهما مُتَنَا ، ولكنَّ التقدير : أنك أخذته بدرهم ، ثُمَّ زِدْتَ صاعداً ، فمن ثَمَّ دخلت الفاء ، ولو أدخلت (ثُمَّ) لكان جائزاً ، نحو : أخذته بدرهم ثُمَّ صاعداً ، ولكنَّ الفاء أجود ، لأنَّ معناه الاتصال ، وشرحه على الحقيقة : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ : باب ما ينتصب على اشعار الفعل المتروك الظاهر وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدرهم فزائداً .
حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولا نهم أمنوا أن يكون على الباء .
لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحاً ، لانه صفة ، ولا يكون في موضع الاسم . . . كأنه قال : أخذته بدرهم ، فزاد الثمن صاعداً ، أو ذهب صاعداً ، ولا يجوز أن تقول : وصاعداً ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد فمن لشيء ، كقولك : بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت بآدنى الثمن ، فجعلته أولاً ، ثم قررت شيئاً بعده في آسان شتى . قالوا ولم ترد فيها هذا المعنى ، ولم تلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد و عمرو لم يكن في هذا دليل على أنك مررت بعمرو بعد زيد ، وصاعد بدل من زاد ويزيد .
و ثم بمنزلة الفاء تقول : ثم صاعداً ، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم .
في الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ : ومنه (الحال المؤكدة) قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً .
هذه أيضاً حال مؤكدة . ألا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعداً ، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن لم يكن إلا صاعداً . . . وصاعداً ناب في اللفظ عن الفعل الذي هو زاد .
وفي أمالي السجري ج ٢ ص ٢٨٣ : ولا بد من الفاء لهذا المعنى ، ولو جئت مكانها بضم لجاز ولو جئت بالواو لم يجز ، لأنك كنت توجب أنك أخذته بدرهم وزيادة من أول شيء .
وفي ابن عيش ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ : وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً والتقدير : أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً . . . كأنه ابتاع متاعاً بأثمان مختلفة ، فأخبر بآدنى الأثمان ، ثم جعل بعضها يتلو بعضها في الزيادة والصعود ، وصار بعضها مثلاً بدرهم وقيراط ، وبعضها بدرهم ودينق ، وحسن حذف الفصل لأمن اللبس ، ولا يحسن عطف على الباء في قولك بدرهم لوجوه :

منها أن صاعداً وزائداً صفة ، ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف .
والوجه الثاني : أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ، لانه لا يتقدم بعضه على بعض ، إنما يقع دفعة واحدة ، فلا تقول : اشتريت الثوب بدرهم فدينق . إنما ذلك بالواو ، لأنها للجمع بين الشيئين من غير ترتيب .

ومن ذلك قولك : بِعْتُ الشاةَ شاةً ودرهما (١) . إِنَّمَا تَقْوِيلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ : بِعْتُ الشاةَ مُسْعَرًا شاةً بِدَرْهَمٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : لَكَ الشاةُ شاةً ودرهما - كُنْتَ بِالْخِيَارِ : إِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ ، لِأَنَّكَ ظَرَفَ . فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : عَمِدَ اللَّهُ فِي الدَّارِ قَائِمًا ، وَقَائِمًا .

إِنْ قُلْتَ : (قَائِمًا) فَلِنَّمَا خَبَّرْتَ عَنْ قِيَامِهِ .

وَأِنْ قُلْتَ (قَائِمًا) فَلِنَّمَا خَبَّرْتَ عَنْ كَوْنِهِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ ، فَاسْتَغْنَى الْكَلَامُ / بِهِ .

وَمَنْ قَالَ : فِي الدَّارِ عَمِدَ اللَّهُ - وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَرْفَعَ الْقَائِمَ - ، فَلَيْسَ بِكَلَامٍ تَامٍّ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِخَبَرٍ . وَإِنَّمَا (قَائِمًا) هُوَ الْخَبَرُ ، فَكُنِيَ الدَّارَ ظَرْفًا لِلْقَائِمِ لِأَنَّهُ زَيْدٌ .

• وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ : أَنْ صَاعِدًا صَفَةً ، فَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَجْعَلَ ثَمَنًا فِي مَوْضِعِ الْأِسْمِ الْمَوْصُوفِ •

وَفِي شَرْحِ التَّكْنِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٩٦ « يُقَالُ هَذَا فِي ذِي أَجْزَاءٍ بَيْعَ بَعْضِهَا بِدَرْهَمٍ ، وَالبَاقِي بِأَكْثَرٍ ، وَتَقُولُ فِي غَيْرِ الثَّمَنِ : قَرَأْتُ كُلَّ يَوْمٍ جُزْءًا مِنَ الْقُرْآنِ فَصَاعِدًا أَوْ ثَمَّ زَائِدًا ، أَيْ : ذَهَبَتْ الْقِرَاءَةُ زَائِدَةً ، أَيْ : كَانَتْ كُلُّ يَوْمٍ فِي الزِّيَادَةِ •

(١) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٧ « وَمَا يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ التَّكْمِلُ قَوْلُكَ : بِعْتُ الشاةَ شاةً ودرهما ... »

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا يَنْفَرِدُ مِنْهَا شَيْءٌ دُونَ مَا بَعْدَهُ •• وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : بِعْتُ شَائِي شاةً شاةً وَأَنْتَ تَرِيدُ بِدَرْهَمٍ ... »

وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَجُوزُ بِعْتُ الشاةَ شاةً ودرهما إِنَّمَا يَرِيدُ شاةً بِدَرْهَمٍ ، وَيَجْعَلُ بِدَرْهَمٍ هُوَ خَبَرُ الشاةِ ، وَصَارَتِ الْوَاوُ بِمَنْزِلَةِ الْبَاءِ فِي الْمَعْنَى ، كَمَا كَانَتْ فِي قَوْلِكَ : كُلَّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ فِي مَعْنَى مَعَ ••

وَإِذَا قَالَ : شاةً بِدَرْهَمٍ فَإِنْ (بِدَرْهَمٍ) لَيْسَ بِمَعْنَى عَلَى اسْمٍ قَبْلَهُ وَإِنَّمَا جَاءَ لِيُبَيِّنَ بِهِ السَّعْرَ ، فَالْبَاءُ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ الْإِلَى •

فِي ابْنِ عِيْشٍ ج ٢ ص ٦١ - ٦٢ « وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : بِعْتُ الشاةَ شاةً ودرهما فَالشاةُ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَصَاحِبُ الْحَالِ انْشَاءٌ ، وَالْمَصَامِلُ الْقَعْلُ الَّذِي هُوَ بِعْتُ ، وَالشاةُ وَإِنْ كَانَ اسْمًا جَامِدًا فَهُوَ نَائِبٌ عَنِ الصَّكَّةِ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْضِعَ مُسْعَرًا ، فَإِذَا قُلْتَ : بِعْتُ الشاةَ شاةً ودرهما ، فَمَعْنَاهُ : بِعْتُ الشاةَ مُسْعَرًا عَلَى شاةٍ بِدَرْهَمٍ ، وَجُعِلَتِ الْوَاوُ فِي مَعْنَى الْبَاءِ ، فَبَطُلَ الْخَفْضُ ، وَجُعِلَ مَعْطُوفًا عَلَى شاةٍ ، فَاقْتَرَنَ الدَّرْهَمُ وَالشاةُ ، فَالشاةُ مَثْنٌ وَالدَّرْهَمُ ثَمَنٌ •

وَأَجَازُ الْخَلِيلُ : بِعْتُ الشاةَ شاةً ودرهما بِالرَّفْعِ وَالْمُرَادُ : شاةً بِدَرْهَمٍ ، فَشاةُ بِدَرْهَمٍ ابْتِدَاءٌ وَخَبَرٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ • فَأَمَّا إِذَا قَالَ : شاةً ودرهما فَتَقْدِيرُهُ : شاةً ودرهما مَقْرُونَانِ فَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، كَمَا تَقُولُ : كُلَّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ بِمَعْنَى مَعَ وَضِيعَتُهُ ، لِأَنَّ الْوَاوُ بِمَعْنَى مَعَ ، فَصَحَّ مَعْنَى الْكَلَامِ بِذَلِكَ •

وَكَذَلِكَ بِعْتُ الشاةَ شاةً ودرهما لَمَّا رَفَعَ الدَّرْهَمَ وَعَطَفَهُ عَلَى الشاةِ قَدْ خَبَّرَا لَا يَخْرُجُ عَنْ مَعْنَى مَعَ وَهُوَ مَقْرُونَانِ •

وَانْظُرْ شَرْحَ التَّكْنِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٨٥ وَالْأَشْيَاءُ ج ٤ ص ١٧ وَالْمَفْتَى ج ٢ ص ١٦٨ •

وإذا كان (فى الدار) خبراً فهو لزيد لا لقائم . وقد مضى تفسير هذا (١) .
وتقدير قولك : الشاء شاةً ودرهما : وجب لك الشاء مُسَعراً شاةً بدرهم ، كما أنه إذا قال :
زيد فى الدار قائماً - فمعناه : استقرّ زيد فى الدار قائماً ، وإذا قال : لك الشاء شاةً ودرهم (٢)
فلإنما المعنى : الشاء شاةً بدرهم ، ثُمَّ خَبَّرَ أَنَّهُ لَهُ بِهَذَا السَّعْرِ ، فعلى هذا يجرى هذا الباب .

(١) مضى فى ص ٥٦ وكان حديثنا موجزاً وسيكرره مرتين فى الجزء الرابع بتفصيل .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٩٧ - ١٩٨ « باب ما ينتصب فيه الاسم لانه حال يقع فيه السعر
وان كنت لم تلفظ بفعل ولكنه حال يقع فيه السعر » .
وذلك قولك : لك الشاء شاةً بدرهم شاةً بدرهم وان شئت الغيت لك فقلت : لك الشاء
شاةً بدرهم شاةً بدرهم ، كما قلت : فيها زيد ثم رفعت ، وإذا قلت : الشاء لك ، فان شئت
رفعت ، وان شئت نصبت ، وصار لك الشاء اذا نصبت بمنزلة وجب الشاء ، كمان كان قبها
زيد قائماً بمنزلة استقرّ زيد قائماً » .

هذا باب

مايقع في التسعير من أسماء

الجواهر التي لا تكون نعوتا

تقول : مررت ببرّ قفيزٍ بدرهم ؛ لأنّك لو قلت : مررت ببرّ قفيزٍ كنت ناعتا بالجواهر .
وهذا لا يكون ؛ لأنّ النعوت تحلية ، والجواهر هي المنعوتات .
وتقول : العجب من برّ مررنا به قفيزا بدرهم .

٣
٢٢٥

فإن قلت : فكيف أجمله حالا للمعرفة ، ولا أجمله / صفة للنكرة ؟
فإن سيبويه اعتلّ في ذلك بأنّ النعت تحلية وأنّ الحال مفعول فيها ، وهذا على ملهيه صحيح
بيّن الصحة .

وشرّحه وإن لم يذكره سيبويه ^(١) : إنّما هو موضوع في موضع قولك : مُسرّاً . فالتقدير :
! العجب من برّ مررنا به مُسرّاً على هذه الحال .

وإذا قال : مررت ببرّ قفيزٍ بدرهم فتأويله : قفيزٌ منه بدرهم ، ولولا ذلك لم يجز أن يتصل
بالأول ^(٢) ويكون في موضع نعت ولا راجع إليه منه . وإنّما هذا كقولك : مررت برجل غلامٌ له
قائم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ : باب يختار فيه الرفع والنصب لقبه أن يكون صفة .
وذلك قولك : مررت ببرّ قبل قفيز بدرهم ، وسمعا العرب المولوق بهم ينصبونه . .
سمعاهم يقولون : العجب من برّ مررنا به قبل قفيزا بدرهم ، فحملوه على المعرفة ، وتركوا
النكرة ، لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة ، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد .
ألا ترى أنك تقول : هذا مائة درهم ، وهذا خاتمك حديدا ، ولا يحسن أن تجعله صفة .
فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خيرا وقبيحا إذا كان صفة .
وأما الذين رفعوه ، فقالوا : مررت ببرّ قبل قفيز بدرهم ، فجعلوا القفيز مبتدأ ، وقولك
بدرهم مبنيا عليه .

سبويه يسمي الحال خبرا كما هنا وانظر ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٣ و ٢٤١ .

(٢) يقصد خلو جملة الخبر من الرابط ، وقد ذكرنا كلام الرضي في أن حذف الرابط هنا مقيس
مطرود . انظر تعليق ١ ص ٢٥٤ .

وقد أجاز قوم كثير أن يُنعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ ، وهذا خاتمٌ حديدٌ ^(١) . ومنشراح ما ذهبوا إليه ، ونبيين فسادَه على النعت ، وجوازَه في الإتياع لما قبله إن شاء الله .

ويقال للذي أجاز هنا على النعت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعاً فإن رَفْعَهُ غيرُ مدفوع . وتأويلُهُ : البذلُّ ؛ لأنَّ معناه : خاتمٌ حديدٌ ، وخاتمٌ من حديد . فيكون رَفْعُهُ على البذلِّ والإيضاح .

فإنَّما ادَّعَاؤُكَ أَنَّهُ نَعْتُ ، وقد ذكرت أنَّ النعتَ إنما هو تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت . والملة أنتَ ذكرتها ، وإنَّما حتَّى هذا أن تقول : راقودٌ خلٌّ ، أو راقودٌ خلًّا على التبيين . فهذا حتَّى هذا .

فإن اعتلَّ بقوله : مررت برجل فضةٍ خاتمته ، ومررت برجل أسدٍ أبوه ، على قبحه فيما ذكره وبُغْيِهِ - فإنَّ هذا في قولك : فِضةٌ خاتمته غير جائز ، إلَّا أن تريد : شبيه بالفضة ، ويكون الخاتم غير فضة . فهذا ما ذكرت لك أنَّ النعت تحلية .

وعلى هذا : مررت برجل أسدٍ أبوه ، لأنَّه وضعه في موضع شديدٍ أبوه . ألا ترى أنَّ سببويه نلَّم يُجِز : مررت بدابةٍ أسدٍ أبوها إذا أراد السبعَ بعينه ، فلذا أراد الشدةَ جاز على ما وصفت ^(٢) ،

(١) في سببويه ج ١ ص ٢٧٤ (باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة . وذلك قولك : هذا راقودٌ خلٌّ ، وعليه نحى سمناء : وإن شئت شئت قلت : راقودٌ خلٌّ . وإنما فررت إلى النصيب في هذا الباب ، كما فررت إلى الرفع في قولك : بصحيفة طين خاتمها ، لأن الطين اسمٌ وليس ما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه : فهكذا مجرى هذا وما أشبهه ، ومن قال : مررت بصحيفة طين خاتمها قال : هذا راقودٌ خلٌّ : وهذه صفة خز وهذا قبيح أجرى على غير وجهه ، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ، ويكون حالا ، فالحال قولك : هذه جبتك خزاً والمبنى على المبتدأ قولك : جبتك خزٌ ، ولا يكون صفة ، فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل » .

(٢) في سببويه ج ١ ص ٢٣١ « وبعض العرب يجره ، كما يجز الخبز حين يقول : مررت برجل خز صفته » .

ومنهم من يجره وهو قليل ، كما تقول : مررت برجل أسد أبوه إذا كنت تريد أن تحصله شديداً ، ومررت برجل مثل الأسود أبوه إذا كنت تشبهه .
فإن قلت : مررت بدابة أسد أبوها فهو رفع ، لأنك إنما تخبر أن أباهما هذا السبع . . .

يتبين لنا من هذا أن سببويه والمبرد على وفاق في أن الذي سوغ الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب فنحو مررت برجل أسد على معنى شديد .
وكرر المبرد هذا المعنى في هذا الجزء ص ٣٠٠ - ٣٠١ فقال : =

وليس كمجواز : مررت برجل قائم أبوه ، لأنَّ لهذا القُطْعَ . والمعنى ، وذلك معمول على معناه .
فحقُّ الجواهر أن تكون منوعة ؛ ليعرَفَ بعضها من بعض . وحقُّ الأسماء المتخوذة من الأفعال
أن تكون / نوعوتا لما وصفت لك .

فلن قل : مررت ببرِّ قَفِينٍ يلهم - جاز على البذل ، ويُجيزه على التعت من عِثنا قوله ،
وأوضحنا فساده .

فلن قيل : معناه مُسَرٌّ - فحقُّ هذا النصب ؛ لأنَّ التسمير يعمل فيه . فعل هذا فأجر هذا
الباب .

فإنما قولهم : هذا خاتمٌ حديدا على الحال (١) فتأويله : أنك نبَّهت له في هذه الحال .

فإن قلت : الحال بأبها الانتقال ، نحو : مررت برَّيد قائما .

قيل : الحال على ضربين :

فأحدهما : التَّنَقُّلُ ، والآخر : الحال اللازمة . وإنما هي معمول فاللزم يقع لما في اسمها .
لا لا عمل فيها .

فمن اللازم قوله عز وجل : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) (٢) فالخود معناه :
البقاء . وكذلك : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُبِعُوا فَأُفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) (٣) فهذا الاسم لا لا عمل فيه .

وكذلك أربع انبا هو اسم للعدد ، وإن نعت به في قولك : هؤلاء نسوة أربع . . . وإنما
جاز أن يقع نعتا ، وأصله الاسم ، لأن معناه معدودات ، كما تقول : مررت برجل أسد ، لأن
معناه شديد . . .

ونسب إليه الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٢ بأن الذي سوغ الوصف في نحو مررت
برجل أسد تقدير مثل وهذا نصه :

« كقولك : مررت برجل أسد قال المبرد : هو بتقدير مثل أى مثل أسد ، ويقوى تأويله :
قولهم : مررت برجل أسد شدة ، أى : يشابه الأسد شدة ، فانتصاب شدة على التمييز . . .
وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى برجل أسد ،
أى : جرى وبرجل حمار ، أى : بليد : ولا معنى للتمييز في نحو مررت برجل أسد شدة على هذا
التأويل » .

نعم إن المبرد قال في ٣٠١ من الأصل : « ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه : مثل أسد
فقد حذف المثل وأنت تريد ، ولولا تقدير المثل لم يكن كلاما » . فعل هذا يكون للمبرد في
المسألة رأيان .

(١) سياىي قريبا أنه يختار في نحو هذا خاتمك حديدا أن يكون تمييزا لا حالا .

(٢) الحشر : ١٧

(٣) هود . ١٠٨ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ .

هذا باب

مايجوز لك فيه النعت والحال

ولا يكون مجازهما واحدا . ولما تحمل كل واحد منهما عليه

/ وذلك قولك : مررت بامرأة معها رجلٌ قائمة يافئ ، إذا حملت ذلك على مررت بامرأة .
 وإن حملته على الهاء في (معها) قلت : رجلٌ قائمة . والمعنى - إذا نصبت - : أنك مررت به معها
 في حال قيامها . فكانت المقارنة في هذه الحال .

ومن ذلك : هذه دابةٌ تشتدُّ مكسورا سَرَجُها . إن حملته على الضمير في تشتدُّ . وإن حملته
 على دابةٍ رفعت . فيكون نعتاً كأنك قلت : هذه دابةٌ مكسورٌ سَرَجُها . وفي الباب الآخر أنها
 تشتدُّ في هذه الحال .

وتقول : نحن قومٌ ننطلقُ عامِلِينَ بَلَدَ كذا . وكذا فتنصب (عامدين) لما في قولك (ننطلق)
 فإن أردت أن تجربيه على قوم رفعت^(١) . وقد قرأوا هذه الآية (وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا)^(٢) ، أى يُخرج له طائره كتابا .

ومن هذا الباب : مررت برجلٍ معه صَقْرٌ صائِدٌ به . وصائداً به^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « باب اجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن .
 ومثله نحن قوم ننطلق عامدون الى بلد كذا ان جعلته وصفا ، وان لم تجعله وصفا نصبت .
 كأنه قال : نحن ننطلق عامدين » .

(٢) الاسراء : ١٣ . وفي النشر ج ٢ ص ٣٠٦ « واختلفوا في (ونخرج له) : فقرأ أبو جعفر
 بالياء وضمتها وفتح الراء .

وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء ، وقرأ الباقون بالنون وضمتها وكسر الراء .
 اتفقوا على نصب كتابا . ووجه نصبه على قراءة أبي جعفر : يخرج مبنيا للمفعول ، فيل :
 ان الجار والمجرور - وهو (له) قام مقام الفاعل ، وقيل المصدر - فهو مفعول به والاحسن ان
 يكون حالا أى ويخرج الطائر كتابا ، وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب أيضا ، فتتفق القراءتان
 في التوجيه على الصحيح الفصحح الذي لا يختلف فيه ، انظر البحر المحيط ج ٦ ص ١٥ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « فاما ما استويا فيه فقوله : مررت برجلٍ معه صقر صائد
 به . ان جعلته وصفا ، وان لم تحمله على الرجل ، وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبت ،
 فقلت : مررت برجلٍ معه صقر صائداً به . كأنه قال : معه باز صائداً به حين لم يرد أن يحمله على
 الأول » .

فإن قلت : مرتت برجل معه امرأة ضاربها ضاربتة كان جيذا ، وأجود منه أن تقول :
مرتت برجل معه امرأة ضاربتة ضاربها ، فيجرى نعت المرأة وهو إلى جنبها ، وإن شئت قلت :
ضاربها للهاء في معه .

وتقول : مرتت برجل معه فرس راكبا برقونا ، وراكب على ما وصفت لك (١) .
وتقول : مرتت برجل معه امرأة ضاربها هو (٢) لا يكون إلا كذلك ، لأنك أجريت النعت
عليها ، والفعل له .

وكذلك لو قلت : مرتت برجل معه امرأة ضاربته هي . لم يكن من إظهار الفاعل بد (٣) ؟
لأنه الفعل جرى على غير من هو له وإنما يكون هذا الإظهار في اسم الفاعل ، لأنه تبيين فيه
الإضمار ، وأنه محمول على الفعل .

فإن كان فعلا لم تحتج فيه إلى إظهار (٤) . تقول : مرتت برجل معه امرأة يضربها ومعه
امرأة تضربه .
وكذلك تقول : زيد هند ضاربتة ، لأن الفعل لها .

فإن قلت : زيد هند ضاربها - قلت (هو) ، ويجرى على وجهين :
إن شئت جعلت زيدا ابتداء ، و (هندا) ابتداء ثانيا ، و (ضاربها) خبر عن هند ، والهاء
والراجعة إليها ، و (هو) إظهار فاعل ، ورجوعه إلى زيد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٢ : وكذلك مرتت برجل معه الفرس راكبا برقونا . أن لم
ترد الصفة نصبت . كأنك قلت : معه الفرس راكبا برقونا ، فهذا لا يكون فيه وصف ٢ ولا
يكون الا خبرا ، ولو كان هذا على القلب ، كما يقول النحويون لفسد كلام كثير ٠٠ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٣ : فإن قلت : مرتت برجل معه امرأة ضاربها جرت ،
ونصبت على ما فسرته لك : وإن شئت قلت : ضاربها هو فنصبت ، وإن شئت جرت ،
ويكون (هو) وصف المضمر ضاربها حتى يكون كأنك لم تذكرها ، وإن شئت جعلت (هو)
منفصلا ، فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الأضمار ، فتقول : مرتت برجل معه امرأة
ضاربها هو ، فكأنك قلت : معه امرأة ضاربها زيد ٠

(٣) الكوفيون لا يوجبون إبراز الضمير في نحو هذه المسألة لأمن اللبس وانظر الانصاف
ص ٤٥ - ٤٨ .

وصريح كلام المبرد أن الضمير الذي أبرز فاعل ، وسيبويه يراها توكيدا للفاعل حيث
قال : « ويكون هو وصف المضمر في ضاربها » .
وكثيرا ما يعبر سيبويه عن التوكيد بالوصف ٠

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦ : « وأما الفصل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب
توكيد ضميره اليس أو لم يلبس » . وانظر تعليق ص ٩٣ - ٩٤ من هذا الجزء ٠

وإن شئت جعلت قولك (ضاربها) ابتداء ثالثا ، وجعلت/ هو خبره ، وجعلتهما خبرا عن ^٣ هند ، وجعلت هند وما بعدها خبرا عن زيد .
٢٣

وتقول : مررت بزيد وهند الضاربتة ، أي وهند التي تضربه ، فموضعا موضع الحال بمنزلة قولك : كلمت زيدا ، وعمرو عنده .

فتقدير الواو : تقدير (إذ) ، كما قال الله عز وجل : (يَتَشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (١) أي : إذ طائفة في هذه الحال .

وتقول : أنت زيد ضاربه أنت ، لأنك ابتدأت (أنت) ، وجعلت زيدا مبتدأ بفعله ، وضاربه لك ، فكان مبتدأ ثالثا ، وأنت خبره ، وإن شئت كان خبرا عن زيد ، وأنت فاعله . ولو أدخلت على هذا (كان) لم تغيره عن لفظه ، إلا أنك تجعل (زيدا) مرفوعا بكان . ولو أدخلت عليه (ظننت) أو (إن) لنصبت زيدا ، وتركت سائر الكلام على حاله ، لأنه قد عمل بعضه في بعض . فصار كقولك : كان زيد أبوه منطلق ، وإن زيدا أبوه منطلق .

واعلم أنك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق / أن أباه ومنطلقا في موضع نصب ، والجمل ^٣ لا يعمل فيها ما قبلها ، وكذلك : كان زيد يقوم يا فتى ، لأنه فعل وفاعل ، فهو كالابتداء والخبر ، فهذا مما يؤكد عندك أن عوامل الأسماء لا تعمل في الفعل .
٣١

ولا يجوز أن تدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئا مما لا يعمل فيه ، نحو : أنت زيد ضاربه . إذا جعلت (ضاربه) جاريا على زيد ، والمسائل كثيرة ، والأصل ما وقفناك عليه [فقس] نصب إن شاء الله .

(١) آل عمران : ١٥٤ - وفي مسيبويه ج ١ ص ٤٧ « وأما قوله - وعز وجل - : يَفْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » فانما وجهه على أنه يفشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال . كانه قال : إذ طائفة في هذه الحال . . . »

هذا باب

المصادر التي تَشْرِكُهَا أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ ، ولا تكون واقعة

هذا الموقع إِلَّا ومعه دليل من مُشَاهِدَةٍ . فهي منصوبة

على ذلك ، خيرا كانت أو استفهاماً

وذلك قولك : أَقَاتِمَا يَا فُلَانٌ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ^(١) ، وذلك أَنَّهُ رَأَاهُ فِي حَالِ قِيَامٍ . فَوَيْخُهُ
بِذَلِكَ . فَالْتَقْدِيرُ : أَتَثَبَّتْ قَاتِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ^(٢) . وَلَيْسَ يُخَيَّرُ عَنْ قِيَامٍ مُنْقَضٍ ، وَلَا عَنْ
قِيَامٍ تَسْتَأْنِفُهُ .

وكذلك لو قال : أَقِيَامَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَأَجْلُوسَا وَالنَّاسُ يَمْسِرُونَ . وَمِثْلُهُ : أَتَخَلَّفْنَا عَنْ
زَيْدٍ مَعَ بَرَّةَ بِكَ وَفَضْلِهِ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

• أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِي ^(٣) •

إِنَّمَا رَأَى نَفْسَهُ فِي حَالِ طَرَبٍ / مَعَ يَسْتُهُ ، فَوَيْخُهَا بِذَلِكَ .

٣
٢٣٢

ولو لم تستفهم لقلت مُنْكَرًا : قَاعِدَا عِلْمَ اللَّهِ - وَقَدْ سَارَ النَّاسُ ، قَاتِمَا كَمَا يَرَى وَالنَّاسُ
قُعُودٌ . فَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَا تُشَاهَدُ مِنَ الْحَالِ ؛ فَلِذَلِكَ اسْتَغْنَيْتُ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ .

• • •

وَعِلْمُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَمْ تُؤْخَذْ مِنَ الْأَفْعَالِ تَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى . وَذَلِكَ أَنَّ تَرَى الرَّجُلَ فِي حَالٍ
تَلَوْنٍ وَتَنَقُّلٍ ، فَتَقُولُ : أَتَمِيمًا مَرَّةً ، وَقَيْسِيًّا أُخْرَى ، تَرِيدُ : أَتَتَحَوَّلُ وَتَتَلَوَّنُ ، وَأَغْنَاهُ عَنْ
ذِكْرِ الْفِعْلِ مَا شَاهَدَ مِنَ الْحَالِ .

(١) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ١٧١ « بَابُ مَا يَنْتَسِبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي أَخَذَتْ مِنَ الْأَفْعَالِ
اِنتِصَابُ الْفِعْلِ اسْتَغْنَيْتُ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ » .

وذلك قولك : أَقَاتِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَإِفَاعِدَا وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ . وَكَذَلِكَ إِنْ أَرَدْتَ هَذَا
الْمَعْنَى ، وَلَمْ تَسْتَغْنِمْ . تَقُولُ : قَاعِدَا عِلْمَ اللَّهِ وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ ، وَقَاتِمَا قَدْ عِلْمَ اللَّهِ وَقَدْ قَعَدَ
النَّاسُ . وَذَلِكَ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي حَالِ قِيَامٍ أَوْ حَالِ قُعُودٍ ، فَأَرَادَ أَنْ يَنْبِيَهُ ، فَكَانَ لَفْظُ بَقَوْلِهِ :
أَتَقُومُ قَاتِمَا ، وَأَتَقَعِدُ قَاعِدَا ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ اسْتَغْنَاءَ مَا يَرَى مِنَ الْحَالِ ، وَصَارَ الْأِسْمُ بَدَلًا مِنْ
الْلفظِ بِالْفِعْلِ ، فَجَرَى مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ » .

(٢) تَقْدِيمُ فِي ص ٢٢٩

(٣) تَقْدِيمُ فِي ص ٢٢٨

وكذلك إن لم تستفهم قلت : تميميا مرة - علم الله - وقيسيا أخرى (١).
ومن ذلك قول الشاعر :

أَفِي السَّلْمِ أَغْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النَّسَاءِ التَّوَارِكِ (٢)
وقال الآخر :

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَائِدَةٍ وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَالَتِ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٢ ، باب ما جرى من الاسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الاسماء التي أخذت من الفعل .

وذلك قولك : أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى ، وانما هذا انك رايت رجلا في حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى - كانك قلت : اتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى ، فانت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، وليس يساله عن امر هو جاهل به ، ليفهمه اياه ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك . . .
وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٢ على نصب اعيشار على الحال بفعل محذوف . كما ذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

نسبه ابن هشام في السيرة الى هند بنت عتبة (والدة معاوية) قائلة للمنهزمين من قريش يوم بدر .

وقال السهيلي في الروض الانف ج ٢ ص ٨٣ يقال : عركت المرأة ودرست وطمت : اذا حاضت . . .

ونصب اعيار على الحال والعامل فيه فعل مختزل ، لانه اقام الاعيار مقام اسم مشذو فكانه قال : أفي السلم بلداء جفاة مثل الاعيار .

ونصب جفاء وغلظة نصب المصدر الموضوع موضع الحال . . .
وتعلق حرف الجر من قولها أفي السلم بما أدته الاعيار من معنى الفعل : فكانها قالت :

أفي السلم تتيلدون ، وهذا الفعل المختزل الناصب للاعيار لا يجوز اظهاره .
الهزة للاستفهام التويخي . السلم : بكر السين وفتحها : الصلح يذكر ويؤنث .

الاعيار : جمع غير بالفتح : الحمار اهليا كان أم وحشيا .
وبختهم قائلة لهم : اتجفون الناس ، وتفلظون عليهم في السلم فاذا اقبلت الحرب ضعفتهم

كالنساء الحيض .

انظر الخزائن ج ١ ص ٥٥٦ والعيني ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) استشهد به سيبويه أيضا ج ١ ص ١٧٢ وذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

العلات : الأمهات الستى ، والواحد علة .

يقول لهم : تتعاونون على شهود الطعام ، وتتخاذلون عند عيادة المريض .

ولم ينسب البيت في سيبويه ولا في الكامل ولا في اللسان (علل) .

هذا باب

ما وقع من المصادر توكيدا (١)

٣
٢٣٣

وذلك قولك : هذا زيدٌ حقًا ، لأنك لما قلت : هذا زيد فخبّرت - إنما / خبّرت بما هو عندك حقٌ ، فاستغنيت عن قولك : أحقُّ ذاك ، وكذلك هذا زيدُ الحق لا الباطل ؛ لأنَّ ما قبْلَه صار بدلًا من الفعل .

ولو قلت : هذا زيدُ الحق - لكان رفعه على وجهين ، وليس على ذلك المعنى ، ولكن على أن تجعل (زيدا) هو الحقُّ ، وعلى أنك قلت : هذا زيد ، ثم قلت : الحقُّ ، تريد : قولي هو الحقُّ ، لأنَّ (هذا زيد) إنما هو (قولك) .

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين ، وهو قوله عز وجل : (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ) ، و(قَوْلُ الْحَقِّ) (٢) .

وتقول : هذا القول لاقولك ، أى : ولا أقول قولك .

فتأويلُ هذا : أنَّ قولك بمنزلة هذا القول حقًا ، وهذا القول غير قبْلٍ باطل ؛ لأنَّه توكيدٌ للأول .

(١) سبق فى ص ٢٢٣ أن عقيد بابا لهذا عنوانه بقوله .

هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ذكر فيه أمثلة أخرى .

(٢) مريم : ٣٤ - والقراءتان بنصب قول ورفع من السبعة .

انظر شرح الشاطبية ص ٢٤٥ ، وغيت النفع ص ١٦١ والنشر ج ٢ ص ٣١٨ والاتحاف ص ٢٩٩ .

وقال أبو حيان فى البحر ج ٦ ص ١٨٩ « وانتصابه على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة ، أى : هذه الأخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق ، وليس منسوبا لغيرها » ، كما تقول : هذا عبد الله الحق لا الباطل ، أى : أقول الحق ، وأقول قول الحق ، فيكون الحق هنا المصدق وهو من إضافة الموصوف الى صفته ، أى القول الحق كما قال : (وعد الصدق) ، أى : الوعد الصدق .

وان عني به الله تعالى كان القول مرادا به الكلمة ، كما قالوا : كلمة الله ، وكان انتصابه على المدح .

وقرأ الجمهور برفع « قول » على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو أى نسبته الى أمه فقط قول الحق ، فتتفق اذ ذاك قراءة النصب وقراءة الرفع فى المعنى ، وقال الزمخشري ارتفاعه على أنه خبر بمد خبر أو بدل . وهذا الذى ذكر لا يكون الا على المجاز فى قول وهو أن يراد به كلمة الله لأن اللفظ لا يكون الذات .

ولو قلت : هذا القول لا قولاً لم يكن لهذا الكلام معنى ، لأنك إنما تؤكد الأول بشيء
تؤكد ، فإذا قلت : غَيْرُ قِيلٍ باطل ، فقد أوجب أنه حق [فإذا قلت : لا قولك - فقد دلت
على أنه قول باطل ، فعلى (١) هذا تؤكد .

ومن ذلك : لأضربن زيدا قسماً حقاً . ومن ذلك قوله :

٣
٢٣٤

/ إِنِّي لَأَنْشُحَكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَتَمِيلُ (٢)
لَمَّا قَالَ : إِنْ لَأَنْشُحَكَ الصُّدُودَ ، وَإِنِّي إِلَيْكَ لِأَتَمِيلُ - عُلِمَ أَنَّهُ مُقِيمٌ ، فَكَانَ هَذَا بَدَلًا مِنْ
قَوْلِهِ : أَقِيمْ قَسَمًا .

• • •

واعلم أَنَّ المصادر كسائر الأسماء ، إِلَّا أَنهَا تَدُلُّ عَلَى أَعْمَالِهَا فَمَا فِي الْإِضَارِ وَالْإِظْهَارِ وَالْإِنْجَارِ
عنها والاستفهام ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهَا .

نقول إذا رأيت رجلاً في ذكر ضَرْبٍ : زيداً . تريد : زيداً اضرب ، واستغنيت عن قولك :
(اضرب) بما كان فيه من اللّزوم ، فعلى هذا إذا ذكر فعلاً . فقال : لأضربَنَّ •
قلت : نعم ، ضَرْبًا شديدًا .

فإن لم يكن ذكر ، ولا حال دالة - لم يكن من الإظهار بد ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ أَمْرٍ . فَنُضْمِرُ ،
وَتَصِيرُ الْمَصْدَرُ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ خَاصَّةً ، لِأَنَّهُمَا لَا
يَكُونَانِ إِلَّا بِفِعْلٍ ، فَتَلْمِزُ بِالْمَصْدَرِ نَكْرَةً ، وَمَعْرِفَةٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، وَلِذَلِكَ مَوْضِعُ
آخِرٍ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ قَدْ اسْتَعْمَلَ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ حَتَّى عُلِمَ مَا يُرَادُ بِهِ .

٣
٢٣٥

/ وَمِنْ ذَلِكَ سَقِيًا لَزِيدٍ ، لِأَنَّ الدَّعَاءَ كَالْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ وَإِنَّمَا أَرَدْتُ : سَقَى اللَّهُ زَيْدًا سَقِيًا .
فإن قلت ذلك لم تحتاج إلى قولك : لزيد .

وإن قلت : سَقِيًا قلت بعده : لفلان ، لتبين ما تعنى ، وَإِنْ عُلِمَ مَنْ تَعْنَى . فَإِنْ شِئْتَ
أَنْ تَحْلِفَ حَلْفَتَهُ (٣) .

(١) تصحيح السيراني

(٢) تقدم في ص ٢٣٣ •

(٣) في سبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ • باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير

المستعمل اظهاره وذلك قولك : سقيا ورعيا ••

وانما ينتصب هذا وما اشبهه اذا ذكر مذكور ، فدعوت له او عليه على اضممار الفعل •

كانك قلت : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا ••

ومن ذلك قوله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ) إِنَّمَا هُوَ : فَاضْرِبُوا الرِّقَابَ ضَرْبًا ، ثُمَّ أَهَافَ .

وكذلك قوله - تبارك وتعالى : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً) إِنَّمَا تقديره : فإِمَّا مَنًّا ، وإِمَّا فاديتِم فِدَاءً (١) .

وكذلك (وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا) (٢) و(صُنِّعَ اللَّهُ) (٣) .

* * *

واعلم أنَّ من المصادر مصادِر تقع في موضع الحال ، وتُغْنِي عَنْهَا ، فلا يجوز أن تكون معرفة ؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة .

= فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب . وانما اختسز الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر وكذلك هذا كانه بدل من سقاك الله ، ورعاك الله ...

وأما ذكرهم (لك) بعد سقيا فانما هو ليبينوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استغناء اذا عرف الداعي أنه قد علم من يعنى ، وربما جاء به على العلم توكيدا .
وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٢٢

ويعرب النحويون لام التبيين مع مجرورها خبرا مبتدأ محذوف وجوبا . قال ابن هشام في المفنى ج ١ ص ١٨٤ :

مثال المبنية للمفعول سقيا لزيد وجعلنا له فهذه ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هي مقوية للمعامل لضعة بالفرعية . . لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط . لا يقال : سقيا زيدا . . ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار ، لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه .

وانما هي لام مبنية للمدعو له أو عليه ان لم يكن معلوما من سياق أو غيره ، أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما ، وليس تقدير المحذوف أعنى كما زعم ابن عصفور ، لأنه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادتى لزيد . . .

وانظر الصبان ج ١ ص ٤٧٦ وشرح الكافي للرضي ج ١ ص ٦٠٥ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ : ونظير ما انتصب قول الله - عز وجل - : (فإما منا بعد وإما فداء) قائما انتصب على : فإما تمنون منا ، وإما تفادون فداء ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك .

والآية من سورة محمد رقم ٤

(٢) النساء : ١٢٢ ، ويونس : ٤

في البحر المحيط ج ٣ ص ٣٥٥ وعد الله مؤكدا لقوله : سيدخلهم (مصدر مؤكد لغيره) وحقا مؤكدا لوعد الله .

(٣) النحل : ٨٨

وذلك قولك : جئتكَ مَشِيًا ، وقد أدّى عن معنى قولك : جئتكَ ماشيا . وكذلك قوله عز وجل : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا) (١) .

ومنه : قتلته ضَبْرًا . وإنما الفصل بين المصدر وبين اسم الفاعل أنك إذا قلت : عجبت من ضَرْب زيدٍ عمرا - أن ضربا في معنى : (أن ضَرْبَ) فيحتاج ما بعده إلى الفاعل والمفعول .
فلذا قلت : عجبت من ضارب عمرا - فقد جئت بالفاعل ، وإنما بقي المفعول . والفاعل يُحْمَلُ على المصدر ، كما حُمِلَ المصدر عليه . تقول : قم قائما (٢) فالعنى : قم قياما . فمن ذلك قوله :

على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

إنما أراد : لا أشتم ، ولا يخرج من في زورٍ كلام ؛ فأراد : ولا خروجا فوضع (خارجيا) في موضعه ، وهذا قول عامة النحويين .

وكان عيسى بن عمر يأتى ما فسرنا ويقول : إنما قال :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيِّنٌ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ
على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ (٣)

(١) تقدمت الآية وحديث هذا المصدر حالا في ص ٢٣٤ .

(٢) في الكامل ج ٢ ص ٨٢ ، فعل هذا المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر يقال : قم قائما ، فيوضع في موضع قولك : قم قياما ، وجاء من المصدر على لفظ فاعل حروف منها فالجا وعوفى غافية وأحرف سوى ذلك يسيرة .
وقال في ج ٤ ص ٣٨ : « قلنا يجرى المصدر على فاعل ... » .

(٣) استشهد بهما سيبويه ج ١ ص ١٧٣ على أن قوله (خارجا) مصدر حذف عامله : أي لا يخرج خروجا ، وعند عيسى بن عمر حال معطوف على الجملة الحالية وهي (لا أشتم) .
وقد تحدث عنهما المبرد في الكامل ج ٢ ص ٨٠ - ٨٢ ، ج ٤ ص ٣٨ .
وعند سيبويه والمبرد جملة (لا أسسم) جواب القسم لقوله : عاهدت وقوله (ولاخارجا) بتقدير : ولا يخرج خروجا معطوف على جواب القسم .
وفسر المبرد في الكامل قول عيسى بن عمر كما ذكره هنا ، وزاد قوله : ولم يذكر الذي عاهد عليه

قال السيرافي : وكلام سيبويه الذي حكاه عن عيسى يخالفه وهو قوله : لأنه لم يكن يحمله على عاهدت ، وإذا لم يكن العامل في الحال عاهدت كان عاملها (ألم ترني) كانه قال : ألم ترني لا شاتما مسلما ولا خارجا من في زور كلام ، وهذا الوجه ذكره أبو بكر بن مبرمان ، وهذا يعجبني ، لأن عاهدت في موضع المفعول الثاني ، فقد تم المنفعلان بعاهدت .

يريد : عاهدت ربى على أمور وأنا فى هاتين الحالتين : لاشائما ، ولاخارجا من فى
مكروه

— وذهب الفراء فى تفسيره الى أنها حالان وإما مل (عاهدت) •
ورجح ابن هشام فى المغنى ج ٢ ص ٥٩ قول سيبويه بقوله : والذى عليه المحققون أن
خارجا مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل ، وأنا ب الوصف عن المصدر
لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلما فى المستقبل ، ولا
يتكلم بزور لا أنه حلف فى حال اتصافه بهذين الوصفين على شىء آخر •
(وإننى لبين رتاج) كسرت حمزة ان ، لأنها فى صدر الجملة الحالية واقتران خبرها
باللام وخبر ان الظرف •
(قائما) حال من الضمير المستقر فى الظرف وروى بالرفع فهو خبر ثان لان •
الرتاج : غلق الباب يقال : باب مرتج • أى : مغلق •
والبيتان من قصيدة للفرزدق قال عنها المبرد انه قالها فى آخر عمره حين تعلق بإستاد
الكعبة ، وعاهد الله ألا يكذب ولا يشتم مسلما وكذلك فى أمالى المرتضى ج ١ ص ٤٦ وانظر
شواهد الثغافية ص ٧٢ - ٧٩ • والقصيدة فى الديسوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ • وذكر فى
إنشادها كلام آخر •
ولمسلم بن حمزة فى التنبيهات مناقشة للمبرد فى قصة هذه القصيدة

هذا باب

ما يكون حالا وفيه الألف / واللام

على خلاف ما تجرى به الحال لِمَعْلَةٍ دخلت

وذلك قولك : ادخلوا الأول فالأول ، وادخلوا رجلا رجلا . يتأويله : ادخلوا واحدا بعد واحد .

فأما الأول فإِذَا انتصب على الحال وفيه الألف واللام ، لَأَنَّهُ على غير معهود ، فَجَرِيَا مَجْرَى سائر الزوائد .

ألا ترى أَنَّك لو قلت : الأولُ فالأولُ أَتَوْنَا - لم يجوز ، لَأَنَّك لست تقصِد إلى شيء بعينه . ولو قلت : الرجال أَتَوْنَا - كان جيدا .

وإن شئت قلت : دَخَلُوا الأولُ فالأولُ ^(١) على البدل . كأنك قلت : دخل الأولُ فالأولُ . وكذلك لو قلت : دخلوا رجلٌ فرجلٌ ، فَبَدَلْتَ النكرة من المعرفة ، كما قال الله : عز وجل : (بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) ^(٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ - ١٩٩ : « باب ما ينتصب فيه الصفة لانه حال وقع فيه الألف واللام » .

وهو قولك : دخلوا الأول فالأول . جرى على قولك : واحد فواحدا ، ودخلوا رجلا رجلا . وإن شئت رفعت ، فقلت : دخلوا الأول فالأول جعلته بدلا ، وحلته على الفصل . كأنه قال : دخل الأول فالأول ، وإن شئت قلت : دخلوا رجل فرجل تجعله بدلا ، كما قال - عز وجل - (بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) .

فإن قلت : ادخلوا فامرت فالنصب الوجه ، ولا يكون بدلا ، لأنك لو قلت : ادخل الأول فالأول ورجل رجل لم يجز ، ولا يكون صفة ، لأنه ليس معنى الأول فالأول أنك تريد أن تعرفه بشيء تحليله به . لو قلت : قومك الأول فالأول أَتَوْنَا لم يستقم ، وليس معناه معنى كلهم وكان عيسى يقول : ادخلوا الأول فالأول ، لأن معناه لبسدخل ، فحمله على المعنى وليس بأبعد من :

ليك يزيد ضارح لخصومة

فإن قلت : ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير فالرفع ، لأن معناه معنى كلهم . كأنه قال : ليدخلوا كلهم .

وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم ، كما تجرى النعت لم يجوز أن تدخل الفاء ، لأنك لو قلت : مررت يزيد أخيك وصاحبك كان حسنا .

ولو قلت : مررت يزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجوز

(٢) العلق : ١٥ ، ١٦ ، وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٩

٣
٢٣٨

فإذا قلت : ادخلوا الأول فالأول ، فلا ميبّل عند أكثر النحويين إلى الرفع ؛ لأنّ البدل لا يكون من المخاطب ؛ لأنّك لو قدرته بحلف الضمير لم يجز . فأمّا عيسى بن عمر فكان يُجيزه ، ويقول : معناه : ليدخل الأول فالأول . ولا أراه إلّا جائزاً على المعنى ؛ لأنّ قولك : / (ادخل) إنّما هو : (لِتَدْخُلْ) في المعنى .

وقرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (قَبِيلِكَ فَلْتَقَرَّحُوا) (١) فإذا قلت : ادخلوا الأول والآخر ، والصغير ، والكبير - فالرفع ؛ لأنّ معناه : ادخلوا كلّكم . فهذا لا يكون إلّا مرفوعاً ، ولا يكون إلّا بالواو ؛ لأنّ الفاء تجعل شيئاً بعد شيء ، والواو تتصل على معنى قولك : كلّكم . ألا ترى أنّك تقول : مررت بزيد أخيك ، وصاحيك ، فتدخل الواو على حدّ قولك : زيد العاقل الكريم . وكذلك زيد العاقل . والكريم . ولو قلت : العاقل فالكريم ، أو العاقل ثمّ الكريم - لغيرت أنّه استوجب شيئاً بعد شيء .

وكان سيبويه يقول : جيّد أن تقول : هذا خاتمك حديداً . وهذا مرجّك خزاً (٢) ، ولا تقول على النعت : هذا خاتم حديد إلّا مُستكرهاً - إلّا أن تريد البدل ؛ وذلك لأنّ حديداً وفضةً وما أشبه ذلك جواهر . فلا يُنعت بها ؛ لأنّ النعت تحلية . وإنّما يكون هذا نعتاً مُستكرهاً إذا أردت التمثيل .

٣
٢٣٩

وتقول : هذا خاتم مثّل الحديد ، أي في لونه وصلابته ، وهذا رجل أسد / أي : شديد . فإن أردت السبح بعينه لم تقل : مررت برجل أسد أبوه . هذا خطأ . وإنّما أجاز سيبويه : هذا خاتمك حديداً . وهو يريد الجواهر بعينه ؛ لأنّ الحال مفعول فيها ، والأسماء تكون مفعولة ، ولا تكون نعتاً حتّى تكون تحلية .

وهذا في تقدير العربية كما قال ، ولكن لا أرى المعنى يصحّ إلّا بما اشتقّ من الفعل ، نحو : هذا زيد قائما ؛ لأنّ المعنى أنبّهك له في حال قيام .

وإذا قال : هذا خاتمك حديداً ، فالحديد لازم . فليس للحال هاهنا موضع بيّن ، ولا أرى نَصْبَ هذا إلّا على التبيين ؛ لأنّ التبيين إنّما هو بالأسماء . فهذا الذي أراه ، وقد قال سيبويه ما حكّيت لك .

(١) انظر الجزء الثاني ٤٥ ، ١٣١ .

(٢) انظر من ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ولو قلت : مررت بزيد رجلا صالحا^(١) لصَلَحَت الحال لقولك (صالحا) إلا أن يكون عُلِمَ أنَّكَ مررت بزيد وهو بالغ فتقول : مررت بزيد رجلا . أى فى حال بلوغه . فقد دلتك بهذا على معنى الحال .

• • •

ومن الحالات قولك : ماشأتك قائما^(٢) / والتقدير : ما أَمَرُكَ فى هذه الحال . فهذا التقدير : $\frac{3}{4}$. والمعنى : لِمَ قمت ؟ كما أنَّكَ تقول : غفر الله لزيد . واللفظ . لفظ الإخبار . والمعنى معنى الدعاء . وقولك : يعلم الله لأقومن . اللفظ . لفظ . (يذهب زيد) والمعنى القسَم .

ومثل هذا : مالك قائما ؟ والتقدير : أى شئ لك فى حال قيامك ؟ والمعنى : لِمَ قمت ؟ قال الله جلَّ ذكره : (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ)^(٣) . والمعنى : - والله أعلم - ما لهم يُعرضون ؟ أى : لِمَ أعرضوا ؟

ولو قلت : مَنْ زيدٌ قائما ؟ لم يجز ، لأنَّ قولك : مَنْ زيد ؟ سؤال يقتضى أن تُعرِّف : أَيْنُ عمرو هو أم ابنُ خالد ؟ التَّمييز هو أم القِيَمَى ؟ فالسؤال قد وقع عن تعريف الذات . فليس للحال هاهنا موضع .

(١) فى الخصائص ج ١ ص ١٦٥ « ومن ضل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التى يتم الكلام بها وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى فتكون حينئذ مخيرا فى جعل تلك النكرة - أن شئت حالا وإن شئت بدلا فتقول على هذا : مررت بزيد رجلا صالحا - على أبعد ، وإن شئت قلت : مررت بزيد رجلا صالحا ، على الحال » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ « باب ما ينصب لأنه حال صار فيها المستثول والمستول عنه » .

وذلك قولك : ما شأنك قائما ، وما شأن زيد قائما ، وما لأخيك قائما .. فهذا حال قد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك - كما ينتصب قائما فى قولك : هذا عبد الله قائما بما قبله ..

وفيه معنى لم قمت ؟ فى ما شأنك . ومالك : قال الله تعالى : فما لهم عن التذكرة معرضين ؟ ، ومثل ذلك من ذا قائما .. ، والعامل فى الحال المصدر . والاستفهام لا يعمل فى الحال . انظر أمالى السجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٨٤ .

(٣) المدنى : ٤٩ •

ولو قلت : زيدٌ أخوك قائما (١) وأنت تريد النسب فهو مُحال لأنَّ النسب لازم فليس له في القيام معنى ، ويحتجّل في تقدير العربية مع اسحالته في المعنى ؛ لأنَّ الفِعْلَ ينصب الحال .
ولو قلت : زيدٌ أخوك قائما ، تريد الصداقة - لكان جيّدا . المعنى : يُصادقُك في هذه الحال .
وكلُّ شيء كان فيه فِعْلٌ مجرد أو معنى فِعْلٌ ، فالحال فيه صحيحة ؛ نحو : المال لك / قائما ، أى : تملكه في هذه الحال ، وكذلك : المال لك يومَ الجمعة ، ولا يصلح : زيدٌ أخوك يومَ الجمعة إذا كان من النسب ؛ لأنَّه لا فِعْلَ فيه .
وظروف الزمان لا تضمّنُ الجُثَّةَ . وكلُّ ما كان فِعْلا أو في معنى الفِعْلِ فعنَّه في ظروف الزمان كعمّله في الحال .
فأمّا قولهم : الليلةُ الهلالُ ، فمعناه : الحدوث . ولولا ذلك لم يجوز ؛ كما لا تقول : الليلةُ زيدٌ .

• • •

وتقول : خرجت من الدار فلذا زيد (٢) . فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة . فلو قلت على هذا : خرجت فلذا زيد قائما - كان جيّدا ؛ لأنَّ معنى فلذا زيد ، أى : فلذا زيد قد وافقنى .

(١) سيكرر هذا الكلام مرتين في الجزء الرابع .
(٢) انظر الجزء الثانى ص ٧٥-٥٨ ، وهذا الجزء ص ١٧٨ .

هذا باب

المخاطبة

فَأَوَّلُ كَلَامِكَ لما تسأل عنه ، وآخرُهُ لمن تسأله . وذلك قولك - إذا سألت رجلاً عن رجل - : كيف ذاك الرجل ؟ ففتحَ الكاف ، لأنها للذي تُكَلِّم . وقولك (ذاك) إنما زدت الكاف على (ذا) . وكانت لما تُؤَوِّى إليه بالقُرْب .

فإن قلت (هذا) فهـ (ها) للتنبيه ، و (ذا) هي الاسم . فإذا خاطبت زدت الكاف للذي تُكَلِّمهُ $\frac{3}{242}$ ودلَّ الكلامُ بوقوعها على أنَّ الذي تُؤَوِّى إليه بعيدٌ ، وكذلك جميعُ الأسماء المبهمة إذا أردت التراخي زدت كافاً للمخاطبة ؛ لأنَّك تحتاج إلى أن تنبِّه بها المخاطب على يُعَدِّ ما تُؤَوِّى إليه .
فإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل ؟ تكسر الكاف ؛ لأنها لمؤنث . قال الله عز وجل : (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) (١) .
وتقول - إذا سألت رجلاً عن امرأة - : كيف تلك المرأة ؟ بفتح الكاف ؛ لأنها للمذكر .
فإن سألت امرأة عن امرأة قلت : كيف تلك المرأة ؛ بكسر الكاف من أجل المخاطبة .
فإن سألت امرأتين عن رجلين قلت : كيف ذانكما الرجلان ؟ .
وإن سألت رجلين عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان ؟ .
[وإن سألت رجلين عن امرأة قلت : كيف تلكما المرأة ؟ .
وإن سألت] (٢) امرأتين عن رجل قلت : كيف ذاكما الرجل ؟ .
وإن شئت قلت : ذلكما - تُدخل اللام زائدة . فمن قال في الرجل (ذاك) قال في الاثنين (ذانك) .

ومن قال في الرجل (ذلك) قال في الاثنين (ذانك) بتشديد النون .. يُبدل من اللام نوناً . $\frac{3}{243}$ وتُدغم إحدى النونين في الأخرى . كما قال عز وجل : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ) (٣) .

(١) آل عمران : ٤٧ .

(٢) تصحيح السيوطي .

(٣) القصص : ٢٢ ، وقراءة تشديد النون ممن ، فذانك « سبعة »
النشر ج ٢ ص ٣٤١ ، الاتحاف ص ٣٤٢ ، غيث النفع ص ١٩٥ .

وإن سألت رجالاً عن نساء قلت : كيف أولئكم النساء ؟
 وإن سألت نساء عن رجال قلت : كيف أولئكم الرجال ؟
 وإن سألت نساء عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاكن الرجل ؟
 وباللام : كيف ذلكن الرجل ؟ كما قال الله عز وجل : (فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُتُمْنُنِي فِيهِ) (١)

• • •

وقد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس ، إذ كان يجوز أن تُخاطب واحداً عن الجماعة ، فيكون الكلام له . والمعنى يرجع إليهم (٢) ، كما قال الله تبارك وتعالى : (ذَلِكَ أَذْنِي أَنْ لَا تَعُولُوا) (٣) . ولم يقل (ذلكم) ، لأنَّ المخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فما ورد من هذا الباب فقصه على ما ذكرت لك تُصِبُّ إن شاء الله .

(١) يوسف : ٣٢ •

(٢) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٥ « وفيها لغة أخرى نقلها الثقات وهي أفراد علامة الخطاب وفتحها على كل حال تقليداً لجانب الواحد المذكور - وفي التنزيل : (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) وقياس اللغة الأخرى : وكذلك ، لأن الخطاب لجماعة ... » •

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٢ والخزانة ج ١ ص ٤٣ •

(٣) النساء : ٣ •

هذا باب

تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل

انحو : رويدك وأرايتك زيدا ماحاله ؟ . وقولك : أبصرك زيدا^(١)

٣
٢٤٤

اعلم أن هذه الكاف زائدة زيدت لمعنى المخاطبة . والدليل على ذلك أنك إذا قلت : أرايتك زيدا فلانما هي أرايت زيدا ، لأن الكاف لو كانت اسما استحال أن تعدى (أريت) إلى مفعولين : الأول والثاني هو الأول .

وإن أردت رؤية العين لم يتعد إلا إلى مفعول واحد ، ومع ذلك أن فعل الرجل لا يتعدى إلى نفسه . فيتصل ضميره إلا في باب ظننت وعلمت . لما قد ذكرنا في موضعه .

فلانما (ضربتني) . و (ضربتك) يا رجل فلا يكون .

وكذلك (أبصرك) زيدا يا فلان . إنما هو : أبصر زيدا . ودخلت الكاف للإغراء توكيدا للمخاطبة .

وكذلك (رويتك) . يدلك أنك إذا قلت : رويدك زيدا . إنما تريد : أروذ زيدا . والكاف للمخاطبة .

ألا ترى أنها لو كانت اسم الفاعل كان خطأ ، لأن الواحد المرفوع لا تظهر علامته في الفعل . وإن كان الفعل لاثنتين أو ثلاثة قلت : رويدكما . ورويدكم . فلو كان اسم الفاعل لكان ألفا في التثنية . وواو في الجمع ، كما تقول : اذهبوا . واذهبوا . وقد تقول : رويتك زيدا إذا لم ترد أن تبين المخاطبة ، كما تقول : أرايت زيدا . وأبصر زيدا .

٣
٢٤٥

وزعم سيبويه أن قولك : رويتك زيدا إذا أدخلت الكاف كقولك : يا فلان لمن هو مقبل عليك توكيدا للتنبيه ولمن هو غير مقبل عليك لتعطفه بالنداء . فكذلك تنبه بالمخاطبة ، وتركها كتركك (يا فلان^(٢)) استغناء لإقبالك عليه . وإنما القول بغير الكاف : رويت زيدا ؛ لأن رويت في موضع المصدر وهو غير متمكن . لأن المصدر من أرودت إنما هو الإرواد .

(١) الحديق عن رويدك . وأرايتك . وأبصرك تقدم ص ٢٠٨-٢٠٩ . وهذا الباب يعتبر تكريرا لما هناك بأسلوب آخر .
(٢) في الأصل : يا يا فلان .

ومن أراد أن يجعل (رُوَيْدًا) مصدرا محلوفاً الزوائد جاز له ذلك فقال : رويداً زيداً .
فنظير الاول قوله :

رُوَيْدٌ عَلِيًّا جَدُّ مَا تَدْنَى أُمَّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَفَّعَهُمْ مُتَمَكِّنٌ (١)

ومن جعله مصدرا صحيحا قال : رويداً زيداً - ورويدَ زيدٌ ؛ كما تقول : (ضَرْبُ الرِّقَابِ) .
وإن كان نعتا فهو مصروفٌ مُنَوَّنٌ على كلِّ حال - وذلك قولك : ضَعَهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ؛ كما
قال الله - عزَّ وجلَّ : (فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمَلُهُمْ رُوَيْدًا) (٢) - وإنما صرفنا هذا المصدر عند ما
جرى من ذكره مع كاف المخاطبة .

(١) تقدم في ص ٢٠٨ .

(٢) الطارى : ١٧

هذا باب

مسائل من هذه المصادر التي جرت

/ اعلم أنك إذا قلت : رُوِيَتْكَ وعبدُ الله فهو جائز وفيه قُبْحٌ حتى تقول : رُوِيَتْكَ أنت وعبدُ الله ^٣/_{٢٤٦} وقد تقدّم تفسير هذا في باب عطف الظاهر على المضمر ^(١) .

فإن جعلت (رُوِيَتْكَ) متصرفاً قلت : رويَ عبدُ الله ، وزيدٌ ، ولا تقول : رويك ، ورويَ زيدٌ إذا جعلت (رُوِيَتْكَ) غير متصرفٍ والكاف للمخاطبة ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم . و(رويَ) اسم . ولا يقع العطف على استواءٍ إلّا أن تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأوّل . فذلك جائز متى أردته .

وكلُّ جملةٍ بَعْدَهَا جملةٌ فعطفها عليها جائز وإن لم يكن منها ؛ نحو : جاعني زيد . وانطلق عبدُ الله . وأخوك قائم . وإن تلتني آتاك . فهذا على ذا .
ولو قلت : ضَعْمٌ وضَعْمٌ رُوِيَتْكَ . لم تَقَعْ (رويَ) المحذوفة التنوين هذا الموضع ؛ لأنَّ تلك لا تقع إلّا في الأمر على معنى : أرُوِدْ زيداً .

واعلم أنَّ الكاف في قولك : (النَّجَاعُكَ) إنما هي لمخاطبة بمنزلة كاف رُوِيَتْكَ والدليل على ذلك ^(٢) لحافها مع الألف واللام . ولو كانت اسماً كان هذا محالاً ؛ لأنَّك لاتضيف ١٠ فيه الألف واللام . فهذا بين جدّاً .

وفي هذه المصادر في الأمر والنهي من الضمير ما في الفعل . تقول : النَّجَاعُكَ نفسك . والنَّجَاءُكُمْ كلُّكُمْ / والخفض خطأ ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم .

^٣/_{٢٤٧}

فأما عليك . ودونك . وما أشبه ذلك - فإنَّ الكاف في موضع خفض وله ضمير المرفوع الذي يكون به فاعلاً . وإن شئت أتبعته التوكيد مرفوعاً . وإن شئت كان مخفوضاً .
تقول : عليك نفسك زيداً . وإن شئت نفسك . لأنَّك تريد : أنظر نفسك .

(١) تقدم في باب رويَ من ٢٠٩ وسيمعبده في الجزء الرابع .

(٢) عدم في من ٢٠٩ .

والدليل على أَنَّ الكاف لها موضع^(١) أَنَّ حروف الإضافة لا تَعْلَقُ^(٢) ولا تنفرد فهي واقعة على الأسماء .

وكلُّ شيء كان في موضع الفِعْل ولم يكن فِعْلاً فلا يجوز أن تَأْمَرَ به غائباً ، ولا يجوز أن تقول : على زيدٍ عمرا ، ولا يجوز أن تقدم فيه ولا تؤخِّر ، فتقول : زيدا عليك ، وزيدا دونك .

ومن زعم أَنَّ قول الله عزَّ وجلَّ : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) إِنَّمَا نصبه بعلَيْكُمْ فهذا خطأ ، وقد مضى تفسير هذا .

وإِنَّمَا قالوا : عليه رجلا لَيْسَنِي^(٣) . لأنَّ هذا مَثَل . والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيرا^(٤) .

(١) تقدم في ص ٢٠٢ والحديث عن الآية أيضا في ص ٢٠٣ ، ص ٢٢٢ .

(٢) في الأصل : لا تَعْلَقُ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ : وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسني

وهذا قليل شبيهه بالفعل .

(٤) يريد أنه يكون فيها مراجع الأصول كما في الضرائر الشعرية .

هَذَا بَابُ /

مَا يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى ، وَحَمْلُهُ عَلَى اللَّفْظِ أَجُودُ

إِعلم أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى إِلَّا بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ اللَّفْظِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا جَاءَنِي
غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو . حُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى الْمَوْضِعِ ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : (غَيْرُ زَيْدٍ) إِنَّمَا هُوَ : إِلَّا زَيْدٌ .
فَحُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ ^(١) .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ عَاقِلٌ . رَفَعْتَ الْعَاقِلَ ، وَلَوْ خَفَضْتَهُ كَانَ أَحْسَنَ .
وإِنَّمَا جَازَ الرِّفْعُ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِ النَّاسِ : (زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ) ^(٢) .
لَمَّا قَالَ : قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ - تَمَّ الْكَلَامُ . فَقَالَ : شُرَكَاءَهُمْ عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ لِهَذَا التَّزْيِينِ
مُزِينًا فَاَلْمَعْنَى : زَيْنُهُ شُرَكَاءَهُمْ .

(١) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ٣٧٥ ، بَابُ مَا أَجْرَى عَلَى مَوْضِعٍ غَيْرِ لَا عَلَى مَا بَعْدَ غَيْرِ .
زَعَمَ الْخَلِيلُ وَيُونَنَسُ جَمِيعًا أَنَّهُ يَجُوزُ مَا آتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، الْوَجْهُ الْجَرُّ ، وَذَلِكَ أَنَّ
غَيْرَ زَيْدٍ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ وَفِي مَعْنَاهُ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ كَمَا قَالَ :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

فَلَمَّا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ ، وَكَانَ مَعْنَاهُ حَمْلُهُ عَلَى الْمَوْضِعِ .
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : غَيْرُ زَيْدٍ فَكَانَكَ قَدْ قُلْتَ : الْإِزِيدُ .
إِلَّا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا آتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَالْأَعْمَرُ ، فَلَا يَفْصِحُ الْكَلَامُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا آتَانِي
الْإِزِيدُ وَالْأَعْمَرُ .

(٢) الْأَنْعَامُ : ١٣٧ ، وَقِرَاءَةُ زَيْنٍ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعُ قَتَلَ وَرَفْعُ شُرَكَاءَهُمْ مِنَ الشُّوَاذِ
(ابْنُ خَالَوَيْهِ ص ٤٠ - ٤١ - الْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٤ ص ٢٢٩) .
قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَقُرَّاتُ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ السَّلْسَى وَالْحَسَنُ وَأَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي الْجَنْدِ صَاحِبُ ابْنِ
عَامِرٍ زَيْنٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ . قَتَلَ مَرْفُوعًا مَضْفًا إِلَى أَوْلَادِهِمْ . شُرَكَاءَهُمْ . مَرْفُوعًا عَلَى أَضْمَارِ
فَعْلٍ ، أَيْ زَيْنُهُ شُرَكَاءَهُمْ . هَكَذَا أَخْرَجَهُ سَبِيحِيَّةُ .
أَوْ فَاعِلًا بِالْمَصْدَرِ أَيْ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ، كَمَا تَقُولُ : حَبَبٌ إِلَى رُكُوبِ الْفَرَسِ زَيْدٍ
هَكَذَا . . أَخْرَجَهُ قَطْرِبُ .

فَعَلِ تَوْجِيهِهُ سَبِيحِيَّةُ الشُّرَكَاءَ مُزِينُونَ لَا قَاتِلُونَ كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ الْأُولَى وَعَلَى تَوْجِيهِهِ قَطْرِبُ
الشُّرَكَاءَ قَاتِلُونَ . وَمَجَازُهُ أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا مُزِينِينَ لِقَتْلِ جَعَلُوا هُمُ الْفَاعِلِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مُبَاشِرِي
الْقَتْلِ .

وَفِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ١٤٦ ، وَمِثْلُ لَيْبِكُ يَزِيدُ قِرَاءَةُ بَعْضُهُمْ (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ) رَفَعَ الشُّرَكَاءَ عَلَى مِثْلِ مَا رَفَعَ عَلَيْهِ ضَارِعٌ .

وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ جَمِيلٍ :

سَيِّئَتْنِي بِمَعْنَى جَوْثَرٍ وَسَطَ رَبِّرَبٍ وَصَلَرٍ كَهَاقُورٍ اللَّجْبَنُ وَجِيدٌ
الْتَقْدِيرُ : وَسِبَاقِي جِيدَهَا .

ومثل ذلك قول الشاعر :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِعُ (١)

لَمَّا قَالَ : (لَيْبِكَ يَزِيدُ) عُلِمَ أَنَّ لَهُ بَاكِيًا . فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَيْبِكَ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ١٤٥ و ١٨٣ و ١٩٩ ، على رفع ضارع بفعل محذوف ، وهذا على رواية ليبيك بالبناء للمفعول ، وقد روى بالبناء للفاعل فيكون يزيد مفعولا به ، وضارع الفاعل ولا حذف في الكلام واعتبر المسكري هذه الرواية هي الصحيحة ، والرواية الاولى من تغيير النحويين فقال في كتابه التصحيح : ومما قابوه ، وخالفهم الرواة قول الشاعر ليبيك يزيد ضارع . البيت .

وقد رواه الأصمعي وغيره بالبناء للفاعل ومثله في كتاب فعلت وافعلت للسجستاني . وزعم بعضهم أنه لا حذف في البيت على الرواية الاولى لجواز ان يكون (يزيد) منادى ، وضارع نائب الفاعل .

بكيته : أى بكيت عليه بحذف حرف الجر ، لكثرة الاستعمال .

الضارع : الدليل جاء فعله من باب فتح وعلم وكرم .

المختبط : الذى ياتييك للمعروف من غير وسيلة . واصله من خبطت الشجرة : اذا ضربتها بالعصا ، ليستقط ورقها .

والفعل متعد للواحد يقال : اختبطنى فلان . وقيل هو بمعنى السؤال ، فيتصدى لاثنتين يقال : اختبطنى معروفى .

فعل الاول المحذوف مفعول واحد ، وعلى الثانى المحذوف مفعولان والتقدير : ومختبط الناس اموالهم .

تطيح : تذهب وتهلك يقال فى ثلاثية : طاح يطوح ، وطاح يطيح .

وعلى العين واو يكون طاح يطيح من باب حسب يحسب عند الخليل أو من تداخل اللغات عند غيره .

الطوائج : بمعنى المطيحات . يقال : طوخته الطوائج ، أطاحته ، أى : ذهبت به ، ولا يقال : المطوحات ولا المطيحات ، فهى جمع على حذف الزوائد أو صيغة نسب .

وحكى الأصمعي أن العرب تقول : طاح الشيء فى نفسه وطاحه غيره بمعنى طوحه وأبعده فعل هذا - إن ثبت - تكون الطوائج جمع طآحته من المتعدى قياسا لا شذوذا .

لخصومة : متعلق بضارع . واللام للتعليل أو بمعنى عند .

ومِمَّا تطيح : متعلق بمختبط أى : يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله .

و (ما) مصدرية أو موصولة على معنى لأجل خلال الكرم التى طوحتها الطوائج .

وقيل صفة لمختبط اوله ولضارع بدليل رواية ممن تطيح ، من اللسبية .

والبيت من قصيدة لنهشل بن حرى . ونسبت للبيد (وليست فى ديوانه) ، ونسبت

لزرد بن ضرار (وليست فى ديوانه) ، ونسبت فى معاهد التنصيص الى ضرار بن نهشل

ونسبها سيبويه وغيره للحارث بن نهيك .

انظر الخزانة ج ١ ص ١٤٧ - ١٥٢ وشرح الكافية للرشى ج ١ ص ٦٧ - ٦٨ .

ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ والعينى ج ٢ ص ٤٥٤ والخصائص ج ٢

ص ٣٥٣ وشواهد الكشف ص ٦٥ والتنبيهات على أغاليط الرواة فيها أخذه على الكامل .

ومن هذا قولهم :

/ قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَقْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا (١)

٣
٤٩

فنصب الأفعوان ؛ لأنك تعلم أنَّ القدم مسألة ؛ كما أنَّها مسألة ، فكأنه قال : قد سألتم القدم الأفعوان والشجاع .

ومن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (اَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) (٢) .

زعم الخليل أنه لما قال : « اَنْتَهُوا عَلمُ أَنَّهُ يَدْفَعُهُمْ عَنْ أَمْرٍ ، وَيُغْرِبُهُمْ بِأَمْرِيزَجْرَهُمْ عَنْ خِلَافِهِ ، فَكَانَ التَّقْدِيرُ : اَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ . وقد قال قوم : إِنَّمَا هُوَ عَلَى قَوْلِهِ : يَكُنْ خَيْرًا لَكُمْ . وهذا خطأ في تقدير العربية ؛ لَأَنَّهُ يَضْمُرُ الْجَوَابَ وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ . وَإِذَا أَضْمَرَ (اَيْتُوا) فَقَدْ جَعَلَ (اَنْتَهُوا) بَدَلًا مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ اَنْتَهُ يَا فُلَانٌ أَمْرًا قَاصِدًا . وقد مرَّ من ذكر المضمرات ما يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٥ على حذف الفعل الناصب للأفعوان . . فقال : « فَاِنَّمَا نَصَبَ الْأَفْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ ، لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْقَدَمَ هَا هُنَا مَسْأَلَةٌ ، كَمَا أَنَّهَا مَسْأَلَةٌ ، فَحُلَّ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّهَا مَسْأَلَةٌ » .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٤٣٠ « رَوَاهَا الْكُوفِيُّونَ بِنَصْبِ الْحَيَاتِ وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْقَدَمَانِ ، فَحُذِفَ النُّونُ » . رواية ابن الأثير في المذكر والمؤنت ص ٦ كرواية سيبويه والمبرد . الشجاع : ضرب من الحيات . الشجعم : الطويل . الأفعوان : الذكر من الحيات .

قال ابن السيد : كَانَ الْقِيَاسُ رَفَعَ الْأَفْعَوَانَ وَمَا يَصْدُرُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْحَيَاتِ لَكِنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى فَعْلٍ مَضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ سَأَلَمَ ، لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ إِنَّمَا تَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا . فَلَمَّا اضْطُرَّ إِلَى النَّصْبِ حُلَّ الْكَلَامِ عَلَى الْمَعْنَى .

وصف راعيا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما حتى لا تستطيع الحيات ان تؤثّر فيهما . . ونسب هذا الرجز في سيبويه الى عبيد بنى عيس ونسبه الأعلام للمعاج وهو في ديوانه ص ٨٩ فيما نسب اليه ونسبه ابن السيد الى مساور العيسى .

وانظر الخزائنة ج ٤ ص ٥٦٩ - ٥٧٤ والمعنى ج ٤ ص ٨٠ - ٨٣ وتاويل مشكل القرآن ص ١٤٩ والسيوطي ص ٣٢٩ والروض الأنف ج ٢ ص ١٨٣ ، وشرح التبريزي للحماسة ج ٢ ص ٣٢٩ واللسان (شجع ، شجعم) والتمام ص ٢٣ .

(٢) النساء : ١٧١ .

وفي سيبويه ج ١ ص ١٤٣ « وَمِمَّا يَنْتَصِبُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى اضْطِرَارِّ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ اَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ » .

وقال في ص ١٤٦ : « وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : يَنْتَهُى خَيْرًا لَهُ وَلَا اَنْتَهُى خَيْرًا لِي ، لِأَنَّكَ إِذَا نَهَيْتَ ، فَانْتَ تَرْجِيهِ إِلَى أَمْرٍ ، وَإِذَا أَخْبَرْتَ ، أَوْ اسْتَفْهَمْتَ فَانْتَ لَسْتَ تَرْيدُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا تَعْلَمُ خَيْرًا أَوْ تَسْتَرْشِدُ مَخِيرًا » .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَّتْ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا^(١)

فنصبهما ؛ لأنَّ الوجدان في المعنى واقع عليهما . ومثْل ذلك :

لَنْ تَرَاهَا وَإِنْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبًا^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٦ على حذف الفعل الناصب لجنت وما بعسده ، والتقدير : وجدنا لهم جنات . . قال : « لان الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء ، فحمل الآخر على المعنى ، ولو نصب الجزاء . . لجاز » .

وكان الظاهر والمتبادر رفع جنات وما بعده عطفا على جزاء .

السلسبيل : قال الراغب : السهل المنب وقيل هو اسم عين في الجنة ، وذكر بعضهم ان ذلك مركب من قولهم : سل سبيلا . . وقيل بل هو اسم لكل عين سريع الجرية . ونسب البيت في سيبويه الى عبد العزيز الكلابي .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٤ على حذف الفعل الناصب لطيبا . وقال ابن هشام في المعنى ج ٢ ص ١٥٧ « قال بعض العلماء : ان ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية ثلثا يقتضى كون الموصوفة مكتشفة الرأس وانما تمدح النساء بالخمر والتصون لا بالتبذل ورأى المذكورة بصرية » .

وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٩ « ولعمري ان الرؤية اذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها ففي ذلك شيطان :

احدهما : ان الرؤية وان كانت مشتملة عليها فليس لها طريق الى الطيب في مفارقتها ، اللهم الا ان تكون حاسرة غير مقنعة وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الغفرات ولا المشقات وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم منه رؤية طيب مفارقتها وجب أن يكون الفعل المقدر لنصب الطيب مما يصحب الرؤية لا الرؤية نفسها ، فكأنه قال : لن تراها الا وتعلم لها او تتحقق لها في مفارق الرأس طيبا غير أن سيبويه حمّله على الرؤية ويتبين أن يكون أراد ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قدرناه .

والآخر : ان هذه الواو في قوله : ولها هي واو الحال وصارفة للكلام الى معنى الابتداء فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها الا وانت تعلم او تتحقق او تشم ، فتأتي بالابتداء وتجعل ذلك الفعل المقدر خبرا عنه » .

وفي الابيات المشكلة ص ٣٤ « حمّله على المعنى قبل تمام الكلام ، وما يحمل على المعنى فبانه ان يأتي بعد التمام ، لانه حمل على التأويل وذلك نحو قولك : رأيت زيدا له مال وحسبا الا ترى ان قوله : لن تراها ولو تأملت ليس بكلام تام أراد بمفارق مفرق قال سيبويه ج ٢ ص ١٣٨ :

ومثل ذلك قولك : المفارق في مفرق جعلوا المفرق مواضع ثم قالوا المفارق كأنهم سمو كل موضع مفرقا قال جرير :

قال العواذلُ ما لجهلك بعد ما شاب المفارقُ واكتسبن قتيরা

وابليت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ص ١٧٦ مفردا وهو من فوائت الديوان - وفي الديوان قصيدة من بحر الشاهد وعلى رواية ص ١٠٧ - ١١٠ قد يكون الشاهد منها

وانظر - وعاءك الله - كيف يصدق النحويون في تقدير العامل ، لكى يناسب المعنى عصر الشاعر

لأن الرؤية قد اشتملت على الطيب . وهذا البيت أبعد ما مرّ ، / لأنه ذكره من قبل ٢٥٠
 الا. يخناه . وإنما جاز نصبه على رأيت ؛ لأنّ المعنى : لئن تراها إلّا وأنت ترى لها في مفارق
 الرأس طيبا . فهذا على الإضمار .
 فأما قوله :

• تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَيْهِ وَرَأْسَهُ (١)

فمن أنشده برقع اليدين فقد أخطأ (٢) ؛ لأنّ الكلام لم يَسْتَفِنْ ، ولو جاز لجاز : ضارب
 عبد الله زيد (٣) ؛ لأنّ من كل واحد منهما ضربا .

(١) تمامه : • لها قَتَبٌ خَلْفَ الحَقِيصَةِ رَادِفٌ •

ورواه سيبويه برفع يداها على المعنى ج ١ ص ١٤٥ وقد ردد الأعلام كلام المبرد فقال :
 وقد غلط سيبويه في جواز هذا ، لأن الكلام غير تام دون اليدين ، فيحملان على المعنى •

ورواه أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٥ ، ٤٢٨ برواية سيبويه ، ثم قال : • أراد
 تَوَاهَقَ رِجْلَاهَا يَدَيْهَا فحذف المفعول ، وقد علم أن الواقعة لا تكون من أرجلين دون اليدين وأن
 اليدين مواعتان ، كما أنها مواعتان ، فأضمر ليدنين فعلا دل عليه الأول • فكانه قال : تَوَاهَقَ
 يَدَاهَا رِجْلَيْهَا ، ثم حذف المفعول في هذا ، كما حذفه في الأول ، فصار على ما ترى تَوَاهَقَ
 رِجْلَاهَا يَدَاهَا ، فعلى هذه الصنعة التي وصفت لك تقول : ضارب زيد عمرو على أن ترفع عمرا
 بفعل غير الظاهر ، ولا يجوز أن يرتفعا جميعا بهذا الظاهر • • • •
 التواهي : الواقعة في السير والتباري فيه •

يصف حمارا من حمر الوحش بجري وراء إتان فرجلاها : أي مؤخرتا قوائمها •
 يده أي متقدمتي قوائمه ، يريد : أن هذا الحمار يضع رأسه خلفها في سيره ، فإسره
 كانه قتب لها خلف حقيبتها ، أي : عجزها •

وقد روى في سيبويه يداها بضمير الفأفة وكذلك في الخصائص وفي الروض الأنف ج ٢
 ص ١٨٢ والأجود يده بضمير الغائب كما يقول أستاذنا الشيخ النجار في تعليقه على
 الخصائص •

وكذلك روى في المقضب وفي اللسان (وهق) والديوان •
 والبيت من قصيدة طويلة لأوس بن حجر في الديوان ص ٧٤٦-٧٤٧ ورواية الديوان كرواية
 المقضب يديه بالنصب وروى كذلك أيضا في الامالي ج ٢ ص ٦٥ والسلمط ص ٧٠٠ مع
 خلاف يسور في بعض الألفاظ •

وفي المخصص ج ٧ ص ١١٣ « وكذلك الواقعة • قال أبو علي ولذلك جاز الرفع في الاسمين
 من قول أوس بن حجر : تَوَاهَقَ رِجْلَاهَا يَدَاهُ وَرَأْسَهُ • »

(٢) كثيرا ما يرد المبرد رواية بعض الابيات التي فيها مخالفة للقياس •
 (٣) في مجالس تلمب ص ٤٨٥ « إذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعهما • يقال : خاصم
 زيد عمرو • »
 وقد ذكرت كلام ابن جني في أن رفع الثاني بفعل محذوف •

هذا باب

أم ، وآو (١)

فَأَمَّا (أم) فلا تكون إِلَّا استفهاما ، وتقع من الاستفهام في موضعين :
أحدهما : أن تقع عَلَى اللَّفِّ على معنى (أَى) ، وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو؟
وكذلك : أعطيت زيدا أم حرمة (٢) ؟ .

فليس جواب هذا (لا) ، ولا (نَعَمْ) ، كما أَنَّهُ إذا قال : أَيُّهُمَا لقيت ؟ أو : أَى الْأَمْرَيْنِ فعلت ؟ لم يكن جواب هذا (لا) ولا (نَعَمْ) ، لِأَنَّ المتكلم مُدْعٍ أَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ قد وقع ، لا يدري أَيُّهُمَا هو .

فالجواب أن تقول : زيد أم عمرو (٣) .

فإن كان الأمر على غير دَعَوَاهِ [فالجواب] أن تقول : لم أَلْقَ واحدا ، أو كليهما .
فمن ذلك قول الله / عز وجل : (اتَّخَذْنَاهُمْ مِصْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْبَصَارُ) (٤) . وقوله :

٣

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وهذا باب أم ، وآو » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « أما (أم) فلا يكون الكلام بها الا استفهاما ، ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين :

على معنى أيهم ، وأيها ٠٠ » .

وفي أصل المقتضب : أعطيت زيدا أم حملته .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ « هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما ، وأيهم » .

وذلك قولك . أزيد عندك أم عمرو ، وأزيدا لقيت أم بشرأ فأتت الآن مسدع أن عنده أحدهما ، لأنك إذا قلت : أيهما عندك ؟ وأيها لقيت ؟ فأتت مدع أن المسئول قد لقي أحدهما ، أو أن عنده أحدهما إلا أن عليك قد استوى فيهما لا تدري : أيهما هو ؟

والدليل على أن قولك : أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك : أيهما عندك ؟ : أنك لو قلت : أزيد عندك أم بشر ، فقال المسئول : لا كان محالاً كما أنه إذا قال : أيهما عندك فقال : لا فقد أحال .

(٤) سورة ص : ٦٣ قرئ في السبعة (اتخذناهم) بهجة الاستفهام وبدونها ، فتكون همزة وصل مكسورة . انظر النشر ج ٢ ، ص ٣٦٢ ، والاتحاف ص ٣٧٣ . وقال أبوحيان في البحر ج ٧ ص ٤٠٧ ، و « أم » ، أن كان اتخذناهم استفهاما مصرحا بهمزته كقراءة من قرأ كذلك أو مؤولا بالاستفهام ، وحذفت الهمزة للدلالة ، فالظاهر أنها متصلة لتقدم الهمزة ، والمعنى : أَى الفعلين فعلنا بهم : الاستسخبار منهم ، أم ازدواؤهم وتحقيرهم ، وإن أبصارنا كانت تعلقو عنهم ، وتقتحم ٠٠ =

(أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاءًا) (١) ومثله: (أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ) (٢) ، فخرج هذا مَخْرَجَ التوقيف والتوبيخ ، وَمَخْرَجُهُ مِنَ النَّاسِ يَكُونُ اسْتِفْهَامًا ، وَيَكُونُ تَوْبِيخًا .
فهذا أَحَدُ وَجْهَيْهَا .

وَيَدْخُلُ فِي بَابِ التَّسْوِيَةِ مِثْلُ قَوْلِكَ : سَوَاءٌ عَلَى أَذْهَبْتَ أَمْ جِئْتَ . وَمَا أَبَالَى أَقْبَلْتُ أَمْ أَذْهَبْتُ . وَلَيْتَ شِعْرِي أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو (٣) ؟ .
فَقَوْلُكَ : (سَوَاءٌ عَلَى) تُخْبِرُ أَنَّ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَكَ وَاحِدٌ ، فَادْخَلْتَ حُرُوفَ الاسْتِفْهَامِ هَاهُنَا ، لِإِيجَابِهَا التَّسْوِيَةَ .

.. وَيَكُونُ اسْتِفْهَامًا عَلَى مَعْنَى الْإِنْكَارِ عَلَى أَنْفُسِهِمُ لِلْإِسْتِفْخَارِ وَالزَّيْغِ جَمِيعًا ..
وَأِنْ كَانَ (اتَّخَذْنَاهُمْ) لَيْسَ اسْتِفْهَامًا فَامْتَقَطَةً ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُنْقَطِعَةً أَيْضًا مَعَ تَقَدُّمِ الْاسْتِفْهَامِ يَكُونُ كَقَوْلِكَ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرُو . اسْتِفْهَمْتَ مِنْ زَيْدٍ ، ثُمَّ أُخْبِرْتَ عَنْ ذَلِكَ ، وَاسْتِفْهَمْتَ عَنْ عَمْرُو .. فَالتَّقْدِيرُ : بَلْ أَثَرَاكَ عَنْهُمْ الْإِبْصَارُ .. .
وَانْظُرِ الْكَشَافَ ج ٣ ص ٣٣٣ وَمَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاهِ ج ١ ص ٧١ - ٧٢ .

(١) النَّازِعَاتُ : ٢٧

(٢) الدَّخَانُ : ٣٧ - فِي ابْنِ يَمِينٍ ج ٨ ص ٩٨ قَالَ عَنِ الْآيَةِ : « فَهُوَ مِنَ النَّاسِ اسْتِفْهَامٌ وَمِنْ الْقَدِيمِ - سَبْعَانَهُ - نَوْقِيْفٌ ، وَتَوْبِيخٌ لِلْمُشْرِكِينَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْاسْتِفْهَامِ وَلَا خَيْرَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَمَّا هُوَ عَلَى ادِّعَائِهِمْ أَنْ هُنَاكَ خَيْرًا - فَقَرَعُوا بِهَذَا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فَاعْلَمْ » .
(٣) فِي سَبْيُوِيَه ج ١ ص ٤٨٣ : « وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ : مَا أَبَالَى أَزِيدُ لَقِيْتُ أَمْ عَمْرُو - وَسَوَاءٌ عَلَى : ابْشِرَا كَلِمَتُ أَمْ زَيْدًا ، كَمَا تَقُولُ : مَا أَبَالَى : أَيُّهُمَا لَقِيْتُ ، وَانْمَا جَاءَ حَرْفُ الْاسْتِفْهَامِ هَاهُنَا - لِأَنَّكَ سَوَّيْتَ الْأَمْرَيْنِ عَلَيْكَ كَمَا اسْتَوَى عِلْمُكَ حِينَ قُلْتَ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ، فَجَرَى هَذَا عَلَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ - كَمَا جَرَى عَلَى حَرْفِ الدَّعَاءِ قَوْلُهُمْ : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لَنَا ابْتِهَاءَ الْمَصَابِيَةِ .

وَأَمَّا لَزِمَتْ (أَمْ) هَاهُنَا ، لِأَنَّكَ تَرِيدُ مَعْنَى أَيُّهُمَا .
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا أَبَالَى أَيُّ ذَلِكَ كَانَ ، وَسَوَاءٌ عَلَى أَيُّ ذَلِكَ كَانَ فَالْمَعْنَى وَاحِدٌ (وَأَيُّ) هَا هُنَا تَحْسَنُ ، وَتَجُوزُ كَمَا جَازَتْ فِي الْمَسْأَلَةِ .
وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا أَدْرَى : أَزِيدُ ثُمَّ أَمْ عَمْرُو ؟ وَلَيْتَ شِعْرِي : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ فَاتَمَّأَ أَوْقَعْتَ (أَمْ) هَا هُنَا كَمَا أَوْضَعْنَاهُ فِي الَّذِي قَبْلَهُ ، لِأَنَّهُ إِذَا جَرَى عَلَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ حَيْثُ اسْتَوَى عِلْمُكَ فِيهِمَا ، كَمَا جَرَى الْأَوَّلُ - أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : لَيْتَ شِعْرِي : أَيُّهُمَا ثُمَّ ؟ وَمَا أَدْرَى ؟ أَيُّهُمَا ثُمَّ ؟ فَيَجُوزُ أَيُّهُمَا وَيَحْسَنُ .. .

وَانْظُرِ فِي ذَلِكَ أَمَالِي الشَّجَرِي ج ٢ ص ٣٣٣ - ٣٣٤ . الْعُسْكُرِيُّ ج ١ ص ٧ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ . ٣٥٠ وَالْمَعْنَى ج ١ ص ١٥ - ١٦ .

ألا ترى أنك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو ، أنهما في عليك مستويان ، فهذه مضاربة ، ولهذا تقول : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو ؛ لأنهما قد استويا عند السامع ، كما استوى الأولان في عليك .

و (أى) داخلة في كل موضع تدخل فيه (أم) مع الألف . تقول : قد علمت أيهما في الدار؟ تريد : إذا أم ذا . قال الله عز وجل : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) (١١) .

وقال : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجَرْيَيْنِ أَحْسَى) (٢) ؛ لأنّ المعنى : إذا أم ذا ؟ وعلى ذلك / قول الشاعر :

سواء عليه أي حين أتيت أساعة نحس جنته أم بأسعد (٣)

ففس (أيًا) بالألف وأم ، كما تقول : أي الرجلين أفضل أزيد أم عمرو ؟ وسنفرّد بابا للمسائل بعد فراغنا من الأصول ، فهذا أحد موضعيها .

والموضع الثاني : أن تكون منقطعة مما قبلها ، خبراً كان أو استفهاماً . وذلك قولك فيما كان : إن هذا لزيد أم عمرو (٤) يا فقي .

(١) الكهف : ١٩

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البيت لزهير من قصيدة في مدح هرم بن سنان وهي في الديوان ص ٢١٩ - ٢٣٦ وروايته : أساعة نحس تنقي .

وفي شرح الديوان ص ٢٢٢ « أي ليس يتشاهم بشيء أن أتيت بنحس أو يسعد . قال أبو العباس : سواء يرفعها ما بعدها من الاستفهام مرفوعاً كان الاستفهام أو منصوباً ، أو مخفوضاً . والنحويون يجيزون في اعراب (سواء) في مثل هذا وجوها كثيرة :

١ - (سواء) خبر مقدم والجملة بعدها مؤولة بمصدر بدون سابق مبتدا ، والتقدير : مجيئك في ساعة نحس ومجيئك في ساعة سمد مستويان .

ب - سواء مبتدا والجملة بعدها خبرها ولا تحتاج الى رابط لانها نفس المبتدا في المعنى ج - سواء مبتدا وما بعدها فاعل اغني عن الخبر ويحسن ذلك عند الاعتماد .

د - سواء خبر لمبتدا محذوف والتقدير : الامر ان سواء . ثم بينهما بقوله أساعة نحس جنته أم بأسعد .

وانظر في اعراب سواء شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٨ - ٣٤٩ ، وسيبويه ج ١ ص ٤٩٠ ، الكشاف ج ١ ص ٢٥ - ٢٦ ، العكبري ج ١ ص ٨ ، البحر المحیط ج ١ ص ٤٦ - ٤٧ ، المعنى ج ١ ص ١٢٤ .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٧ « المتصلة) يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة ، فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزأين نحو : ازيد عندك أم عندك عمرو أو مقسدا =

وذلك أنك نظرت إلى شخص ، فتوهمته زيدا ، فقلت على ما سبق إليك ، ثم أدركك الظن أنه عمرو . فانصرفت عن الأول ، فقلت : أم عمرو مستفهما . فإنما هو إضراب عن الأول على معنى (بَلْ) ، إلا أن ما يقع بعد (بَلْ) يقين ، وما يقع بعد (أَمْ) مظنون مشكوك فيه ، وذلك أنك تقول : ضربت زيدا ناسيا أو غالطا . ثم تذكر أو تنبه ، فتقول : بل عمرا مُستدركا مُنبها للثاني . تاركا للأول . ف (بَلْ) تخرج من غلط إلى استبaths . ومن نسيان إلى ذكر . و (أَمْ) معها ظن أو استفهام . وإضراب/ عما كان قبله .

٣
٢٥٣

ومن ذلك : هل زيد منطلق أم عمرو يا فتى قائما . أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد ، وجعل السؤال عن عمرو . فهذا مجزئ هذا . وليس على منتهج قولك : أريد في الدار أم عمرو وأنت تريد : أيهما في الدار ؟ لأن (أَمْ) عديلة الألف ، و (هل) إنما تقع مُستأنفة . ألا ترى أنك تقول : أما زيد في الدار على التقرير . وتقول : يا زيد ، أسكوتا والناس يتكلمون . توهمه بذلك وقد وقع منه السكوت ، ولا تقع (هل) في هذا الموضع (١) .

• ألا ترى إلى قوله :

وإنما هو : أتلرب وهو في حال طرب ؟ .

وذلك لأن الألف و (أَمْ) حرفا الاستفهام اللذان يُستفهم بهما عن جميعه . ولا يخرجانه منه . وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، لأن كل حرف منها لضرب لا يتعدى ذلك إلى غيره . ألا ترى أن (أَيْنَ) إنما هي سؤال عن المكان لا يقع إلا عليه .

٣
٢٥٤

و (مَنْ) سؤال عن زمان . و (كَيْفَ) سؤال عن حال . و (كَمْ) / سؤال عن عدد . و (هَلْ) تخرج من حد المسألة فتصير بمنزلة (قَدْ) (٢) نحو : قوله عز وجل - : (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا) . فالألف و (أَمْ) لا يتقلان عن الاستفهام ، كما تنقل هذه الحروف . فتكون جزاء . ويكون

= أحدهما نحو : إنها لابل أم شاء ، أي أم هي شاء . قال جارا لله : لا يجوز حذف أحد جزئى الجملة بعد المتعلقة فى الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة . ويجوز فى الخبر إذا لا يلتبس . أقول : إذا كان الاستفهام القدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة .

ويؤيد كلام الرضى ما يمثل به البرد بعد من قوله : هل زيد منطلق أم عمرو ؟

(١) الهمزة أصل أدوات الاستفهام ولها خصائص انفردت بها وانظر المفتى ج ١ ص ١٦٠ .

(٢) تقدم فى ص ٢٢٨ : ٣٦٤ .

(٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٣ كما تقدم ذكر الآية .

ما كان منها يقع لئناس وغيرهم ، نحو : (مَن) ، و (ما) ، و (أَيْ) كذلك ، ويكون في معنى اللى .

وحرفا الاستفهام اللذان لا يُنْأَرَقَانِ : الألف و (آم) ، وهما يدخلان على هذه الحروف كلها .

ألا ترى أنَّ القائل يقول : هل زيد في الدار أم هل عمرو هناك ؟

وتقول : كيف صنعتَ أم كيف صنع أخوك ؟ . فندخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام

لتمكِّنْهُمَا وانتقالهما . فمن ذلك قوله :

هل ما علمتَ وما استودِعتَ مَكْتُومٌ أم حَبَلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ
أم هل كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَغْفِرْ حَبْرَتَهُ إثرَ الْأَحْيَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ (١)

(١) استشهد سيبويه بالبيتين ج ١ ص ٤٨٧ على دخول (أم) المنقطعة على (هل) .
و (آم) المتصلة لا تدخل على أدوات الاستفهام أما (أم) المنقطعة فتدخل عليها الألف
الاستفهام ، وقد عقد سيبويه فصلا عنه بقوله : هذا باب بيان (أم) لم دخلت على
حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف ج ١ ص ٤٩١ .
وفي الخزانة ج ٤ ص ٥١٦ : يجوز أن تأتي (هل) بعد (أم) وليس فيه جمع بين
استفهامين . فان (أم) مجردة عن الاستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام حصرها كانت
أم اسما . . .

قال المرادي في الجني الداني : ان قلت : (أم) المنقطعة هل هي عاطفة ، أو ليست بعاطفة .
قلت : المقاربة يقولون : انها ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة .
وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد تقول العرب : إنها لابل أم شاء قال : ف (أم) هنا
لجرد الاضراب عاطفة ما بعدها هل ما قبلها ، كما يكون ما بعد (بل) فانها بمعناها .
وقال ابن هشام في المغنى : ح ١ ص ٤٤-٤٥ لا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد ؛ ولهذا قدروا في :
إنها لابل أم شاء ، وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال : لا حاجة لتقدير
مبتدأ . . . وزعم أنها تعطف المفردات كبل . واستدل بقول بعضهم : ان هناك لا بلا أم شاء
بالنصب ، فان صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ، أي : أم أرى شاء .

ومن ذهب الى أن (أم) عاطفة أين يعيش ، ثم اضطرب كلامه في البيت .
وفي الخزانة أيضا ص ٥١٩ : (أم) إذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها (هل) ويجوز
الا يعاد بخلاف (أم) إذا جاءت بعد اسم استفهام فأنه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم ، وقد
اجتمع في البيتين إعادة (هل) وتركها ، فان (أم) الأولى جاءت بعد (هل) ولم تمد (هل)
معه . وقد أعادها مع (أم) الثانية في البيت الثاني « وفي القرآن الكريم : « هل يستوى
الأصم والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور » .
مكتوم خبر (ما) الموصولة والعلان بالخطاب الاول بالبناء للمعلوم ، والثاني بالبناء للمجهول
- والمكتوم : المستور .

وجملة : (جعلها مصروم) استثنائية ، و (إذ) تعليلية متعلقة بمصروم بمعنى مقطوع .
والجبل : استعارة للوصل والمحبة .
ناتك : أصله : نات عنك ، فحذف (عن) ووصل الضمير بالفعل .

فَأَدْخَلَ (أَمْ) عَلَى (هَلْ) ، وَقَالَ :

سَأَلْتُ فَوَارِسَ يَرْثِيهِ بِشَيْئَتِنَا أَهْلَ رَاوَنَّا يَسْفَحُ الْقَتْلَ فِي الْأَمَمِ (١)

، وَقَالَ :

كَيْفَ الْقَرَارُ بِيَطْنِ مَكَّةَ بَعْلَمَا هَمَّ اللَّيْنُ تُحِبُّ بِالْإِنْبَادِ

أَمْ كَيْفَ صَبْرُكَ إِذْ تَوَيْتَ مُعَالِجَا سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَسُقْمَكَ بَادِي (٢) :

• • •

وتدخل حروف الاستفهام على (مَنْ) ، و (مَا) ، و (أَيُّ) إذا حُرِّزَ في معنى الذي بصلاته .
وكذلك (أَمْ) ، كقول الله عز وجل : (أَمْ مَنْ يُجِيبُ الْمُنْظَرُ إِذَا دُعَاهُ) (٣) ، وكقوله : (أَقَمْنِ
يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤) ، فقد أوضحت لك حالهما .

= والمعنى : هل تكتم العبيبة وتحفظ ما علمت من ودعها لك وما استودعته منها من
قولها : أنا على العهد أم انصرم جيلها منك لبعدها عنك .

وتقدر (أَمْ) هنا بـ 'ل' ، والهمزة ، لأن المعنى على ذلك .

أم هل كبير يكي (أَمْ) منقطعة بمعنى (بل) ومجردة من الاستفهام لدخولها على هل .
و (كبير) مبتدأ ، و (يكي) جملة صفة المبتدأ . والخبر مشكوم ؛ ولو كانت جملة
(يكي) خبر المبتدأ لكان ذلك من ضرورة الشعر ، إذ لا يتقدم الاسم على الفعل بعد (هل) في
الاختيار .

المشكوم : المجزئ وقال الشجري : مشكوم : مثاب مجازي .

الر الإحبة : بكسر الهمزة وسكون المثناة وفتحهما لفة .

البين : الفراق ، وائر ، ويوم متعلقان بـ يكي .

نم يقض عيسرته : صفة ثانية لكبير . العبرة : الدفعة ، أي لم يشتف من البكاء ، لأن
في ذلك راحة كما قال امرؤ القيس :

وان شغالي عيرة لو صيبتها

البيتان مطلع قصيدة لملقمة بن عبدة في ختام ديوانه ص ١٢ .

وفي الملاحظات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وشرحها للأبنباري ص ٧٨٦ - ٨٢٢ والخزانة ج ٤ ص

٥١٦ - ٥١٩ - ٥٢١ ، وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٣٤-٣٣٥ وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٢

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٤٤ .

(٢) البيتان من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ورواية الديوان

كَيْفَ الثَّوَاءِ بِيَطْنِ مَكَّةَ بَعْلَمَا هَمَّ اللَّيْنُ تُحِبُّ بِالْإِنْبَادِ

هَمُّوا بِبَعْلَمَا عَنْكَ غَيْرَ تَقَرُّبِ شَتَانٍ بَيْنَ الْقُرْبِ وَالْإِنْبَادِ

لَا كَيْفَ قَلْبِكَ إِنْ تَوَيْتَ مُخَايِرَ سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَحَزْنُكَ بَادِي

وهي في طبعة الميمنية ص ٧٢

(٣) النمل : ٦٢

(٤) فصلت : ٤٠ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٥١

فَلَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (أَلَمْ . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتِرَاءً) (١) وقوله : (أَمْ تَسْأَلُهُمْ آجْرًا) (٢) ، وما كان مثله ؛ نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ : (أَمْ اتَّخَذَ يَمًا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) (٣) فَإِنَّ ذَلِكَ ليس على جهة الاستفهام ؛ لَأَنَّ المستخير غير عالم ، إِنَّمَا يتوقع الجواب فيعلم به . والله - عَزَّ وَجَلَّ - مني عنه ذلك . وَإِنَّمَا تَخْرُجُ هَذِهِ الْحُرُوفُ فِي الْقُرْآنِ مَخْرَجَ التَّوْبِيخِ وَالتَّقْرِيرِ ، وَلَكِنَّهَا لَتُكَرِّرُ تَوْبِيخَ بَعْدَ تَوْبِيخٍ عَلَيْهِمْ .

أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤) / - وقد علم المستمعون كيف ذلك - لَيَرْجُرُّهُمْ عَنْ رُكُوبِ مَا يُؤَدِّي إِلَى النَّارِ ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ : السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الشَّقَاءُ ، لِتُوقِفَهُ أَنَّهُ عَلَى خَطَأٍ وَعَلَى مَا يُصِيرُهُ إِلَى الشَّقَاءِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ) (٥) . كَمَا قَالَ :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْذَى الْعَالَمِينَ بُطُونٌ رَاحَ (٦)

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَفْهِمْ ، وَلَكِنْ قَرَّوْهُمُ بِأَنَّهُمْ كَذَلِكَ وَأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ لَهُمْ ؛ فَمَجَازُ هَذِهِ الْآيَاتِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَيْقُولُونَ افْتِرَاءً ؟ عَلَى التَّوْبِيخِ لَهُمْ . وَأَنَّهُمْ قَالُوا . فَتَبَّ الرُّسُولِ وَالْمُسْلِمِينَ عَلَى إِفْكِهِمْ ، وَتَرَكَ خَبَرَ إِلَى خَيْرٍ لَا عَلَى جِهَةِ الْإِضْرَابِ ، وَلَكِنْ عَلَى جِهَةِ تَكْرِيرِ خَيْرٍ بَعْدَ خَيْرٍ ؛ كَمَا يَقَعُ أَمْرٌ بَعْدَ زَجْرٍ . وَأَمْرٌ بَعْدَ أَمْرٍ لِلتَّرْغِيبِ . وَالتَّرْهيبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) السجدة : ١ ، ٢ وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ .

(٢) القلم : ٤٦

(٣) الزخرف : ١٦

فِي سِبْوَيه ج ١ ص ٤٨٤ * وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَمْ اتَّخَذَ يَمًا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَيْنِ) . فَقَدْ عَلِمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْمُسْلِمُونَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا . وَلَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ ، لِيُبْصِرُوا ضَلَالَتَهُمْ .

أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ لِلرَّجُلِ : السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الشَّقَاءُ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السَّعَادَةَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الشَّقَاءِ ، وَأَنَّ الْمُسْتَوْدَعَ يَقُولُ : السَّعَادَةُ وَلَكِنَّهُ ارْتَادَ أَنْ يَبْصُرَ صَاحِبَهُ وَأَنْ يَعْلَمَهُ .

وَانْظُرِ الْبِرْهَانَ ج ٤ ص ١٨١ - ١٨٥ .

(٤) فصلت : ٤٠

(٥) الزمر : ٦٠

(٦) الهمزة فِي قَوْلِهِ : (أَلَسْتُمْ) لِلاتِّكَارِ الْإِبْطَالِ ، فَتَقْتَضِي أَنْ مَا بَعْدَهَا غَيْرُ وَاقِعٍ ، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا مُنْغِيًا لَزِمَ نُبُوهُ ، لِأَنَّ نَفْيَ النَّفْيِ اثْبَاتٌ .

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : وَلِهَذَا كَانَ قَوْلُ جَوْرِيرَ : أَلَسْتُمْ . . . مَدْحًا بَلْ قِيلَ إِنَّهُ أَمْدَحَ بَيْتَ قَاتِلَتِهِ الْعَرَبِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى الاسْتِفْهَامِ الْحَقِيقِيِّ لَمْ يَكُنْ مَدْحًا الْبَيْتَ .

الرَّاحُ : اسْمٌ جَمْعُ لِرَاحَةٍ وَهِيَ الْكَفُّ .

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لَجَوْرِيرَ فِي مَدْحِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ وَهُوَ فِي الدِّيْوَانِ ص ٩٦ - ٩٩

وَانْظُرِ السِّبْوَطِيَّ ص ١٥ - ١٨ ، وَالْمُفْضِيَّ ج ١ ص ١٦

هذا باب

من مسائل (أم) في البابين المتقدمين

لتوضيح كل باب على حياله ، ونُبيته من صاحبه إن شاء الله

٣
٢٥٧ تقول : أعنك / زيد أم عمرو . فإذا أردت : أيهما عنك - فهذا عربي حسن . والأجود :
أزيد عنك أم عمرو ؛ لأنك عدلت زيدا بعمرو . فأوقعت كل واحد منهما إلى جانب حرف
الاستفهام ، وجعلت الذي لا تسأل عنه بينهما . وهو قولك : عنك .
وكذلك : أزيدا ضربت أم عمرا . أزيد قام أم عمرو (١) .

ولو قلت : أقام زيد أم عمرو ؟ وأزيد أم عمرو قام ؟ وأزيد أم عمرو عنك ؟ . وأزيدا
أم عمرا ضربت ؟ كان ذلك جائزا حسنا . والوجه ما وصفت لك . وكل هذا غير بعيد .
فإن أردت أن تجريه على استفهامين قلت : أزيد عنك . أم عنك عمرو يا فتي . استفهم
أولا عن زيد . ثم أدركه الشك في عمرو . فأضرب عن زيد . ورجع إلى عمرو . فكأنه قال :
أزيد عنك بل أعنك عمرو ؟ . فهذا تثليل ذلك . ومثله قول كثير :

أليس أبي بالنضر أم ليس والدي لكل نجيب من خزاعة أزهرا (٢)

٣
٢٥٨ ترك استفهام الأول . وما لى إلى الثاني . وإنما أخرجه مخرج التقرير في اللفظ . كالاستخبار .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ « وأعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ،
لأنك لا تسأله عن الذي ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين ، لا تدري أيهما هو فبدلت بالاسم ،
لأنك تقصد قصدا أن يبين لك : أي الاسمين عنده . وجعلت الاسم الآخر عدلا للأول ، وصار
الذي لا تسأل عنه بينهما .
ولو قلت : أقيمت زيدا أم عمرا كان جائزا حسنا ، ولو قلت : أعنك زيد أم عمرو كان
كذلك .

وإنما كان تقديم الاسم هنا أحسن . ولم يجز للأخسر إلا أن يكون هوخر ؛ لأنه قصد
قصد أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما ، فبدأ به مع القصص التي لا يسأل عنها .
لأنه إنما سأل عن أحدهما من أجلها ، فأما غيره مما يقصد قصد بقصته ، به يعدله بالثاني .

(٢) استشهد به سيبويه لام المنقطعة ج ١ ص ٤٨٥ .

الأزهر من الرجال : الأبيض العتيق البياض النير الحسن وهو أحسن البياض كان له
بريقا ونورا يزهر ، كما يزهر النجم . والسراج . من اللسان .

و (أم) المنقطعة تقع بعد الاستفهام كموقعها بعد الخبر ، ومن ذلك قولك : أزيد في الدار أم لا (١) ؟ ليس معنى هذا : (أيها) ، ولكنك استفهمت على أنك ظننت أنه في الدار ، ثم أذكرك الشك في أنه ليس فيها ، فأضربت عن السؤال عن كونه فيها ، وسألت عن إضغارها منه . فلما قول ابن أبي ربيعة :

لعمرك ما أذرى - وإن كنت داريًا - بسبع رَمِيْنِ الجَمَرِ أم يَشْمَانِ (٢)
فليس على الإضراب ، ولكنه أراد : أبسبح ؟ فاضطر ، فحذف الألف ، وجعل (أم) دليلًا على إرادته إتياء ، إذ كان المعنى على ذلك . كما قال الشاعر :

لعمرك ما أذرى - وإن كنت داريًا - شَعِيْثُ ابنِ سَهْمٍ أم شَعِيْثُ ابنِ مَنَعَرٍ (٣)
يريد : أشميت ؟ .

النضر : أبو قريش وهو النضر بن كنانة ~

وفي جبهة أنساب العرب ص ١٢ « فولد مالك بن النضر بن كنانة فهر بن مالك ..
والصلت بن مالك وإن ولد الصلت هذا دخل في بني مليح . من خزاعة رجع كثير بن عبد الرحمن الشاعر . ولذلك كان ينتسب في قريش ، وفي كتاب نسب قريش ص ١١ : « فأما الصلت ابن النضر فإن من بني مليح بن خزاعة من يزعم أنه من ولده وقد قال كثير بن عبد الرحمن الشاعر يذكر ذلك (وقال مصعب : بش الرجل كثير)

ليس أبي بالصلت أم ليس اسرتي بكل هجان من بني النضر الزهرا

والظر بقية الشعر ومعارفته هناك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومن ذلك أيضا : انفسك زيد أم لا . كانه حيث قال :
اعتدك زيد كان يظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال : أم لا . »
وقال الرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٤٨ : « وأما عندها منقطعة ، لأنه لو سكنت على قوله : أزيد عندك لعلم المخاطب أنه يريد : أهو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقوله : (أم لا) فائدة مجددة ، وهي تغيير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده ، وهذا معنى الانقطاع والاضراب » .

(٢) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : بسبع ج ١ ص ٢٨٥ و (أم) متصلة .

والبيت من قطعة لعمري بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٥٧ - ٢٥٨ والرواية في الديوان:
فوالله ما أذرى - واني لحاسب - بسبع وهيت الجمر أم يَشْمَانِ
وهي رواية الزبير بن بكار .

ورواية القتيبي كرواية سيبويه . وانظر الخزاعة ج ١ ص ٤٤٧ - ٤٥٠ .
والكامل ج ٧ ص ٩٤ ، اصلاح المنطق ص ٥ ، تهذيبه ج ١ ص ٨ .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : شعيت ابن سهم ج ١ ص ٤٨٥ ، واستشهد به البرد على ذلك أيضا في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٢٤٧ ، ج ٧ ص ٩٥ .

لَمَّا قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

كَلْبَتِكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَأْسِطِ . غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّيَابِ خَيْالًا (١)

٣
١٥٩

/ فيكون على ضربين :

يجوز أن يكون : كَلْبَتِكَ عَيْنُكَ ، فحذف الألف .

ويجوز أن يكون ابتداء (كَلْبَتِكَ عَيْنُكَ) مُخْبِراً . ثم أدركه الشك في أنه قد رأى ، فاستفهم

وَأَمَّا مَا حَكَى اللَّهُ عَنْ فِرْعَوْنَ مِنْ قَوْلِهِ : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ) (٢) - فَإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَنَّهُ قَالَ : أَفَلَا تَبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ ؟ عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا لَهُ : أَنْتَ خَيْرٌ لَكَانُوا عَنْدهُ بِصُرَاءَ . فَكَأَنَّهُ قَالَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَفَلَا تَبْصِرُونَ . أَمْ تَبْصِرُونَ .

-- وشيئت : اسم رجل ، وحذف نونيته للضرورة في الومضين و (ابن) خبره .

والمعنى : ما أدري أي النسبين هو الصحيح ؟

وحذف همزة الاستفهام قبل (أَمْ) بابه الشعر عند سيبويه والمبرد ، وجوزة غيرهما

في الاختيار .

وانظر نسب بنى منقر في جمهرة الأنساب ص ٢١٦ - ٢١٧ . الغرابة ج ٤ ص ٤٥١ .

ونسب البيت في سيبويه للأسود بن يفراتيمى ، ونسب في الكامل إلى اللعين المنقرى

التميمى ، وانظر المغنى ج ١ ص ٤٠ . والسيوطى ص ٥١

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ على أن الخليل يرى أن (أَمْ) منقطعة بعد الخبر ،

ثم أجاز سيبويه أن تكون أَمْ متصلة وهمزة الاستفهام محذوفة .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٢٤٨ .

كَلْبَتِكَ عَيْنُكَ : قال ابن الأثير في التنبيه ج ٤ ص ١٣ وقد استعملت العرب الكذب

في موضع الخطأ . قال الأخطل : كَلْبَتِكَ عَيْنُكَ .

الفلس (بفتحيتين) : ظلمة آخر الليل .

والرياب : اسم امرأة . الخصال : نقيب .

واسط . موضع بالجزيرة وانظر معجم السند ج ٥ ص ٣٤٨ . والخزانة ج ٤

ص ٤٥٣ .

والبيت مطلع قصيدة للأخطل في هجاء جرير ، في ديوانه ص ٤١

انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٥٢ - ٤٥٥ ، وابنني ج ١ ص ٤٣ ولسيوطى ص ٥٢ - ٥٣

(٢) الزخرف : ٥١ - ٥٢

سيبويه جعل (أَمْ) في الآية منقطعة . فقد ذكرها في باب (أَمْ) انقطعة ج ١ ص ٤٨٤

وبعد أن مثل بجملة أمثلة للمقطعة قال : ومنزل ذلك : أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ؟

وهذه (أم) المنقطعة، لأنه أدركه الشك في بصرهم، كالمسألة في قولك: أزيد في الدار أم لا، وقد مضى تفسير هذا.

فهذا في قول جميع النحويين لا تعلم بينهم اختلافا فيه.

فأما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم، فيقول: (أم) زائدة، ومعناه:

أفلا تبصرون أنا خير، وكان يفسر هذا البيت:

« كان فرعون قال: أفلا تبصرون أم انتسم بصراء فقوله: (أم أنا خير من هذا) بمنزلة: أم انتم بصراء، لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، وكذلك أم أنا خير بمنزلة لو قال: أنتم بصراء ».

وكذلك جعل (أم) منقطعة، الفراء في معاني القرآن ج ١ ص ٧٢.

وينسب أبو حيان إلى سيبويه أنه جعل (أم) في الآية متصلة. قال في البحر المحيط

ج ٨ ص ٢٢:

« وقال سيبويه: (أم) هذه المعادلة، أي أم يبصرون الأمر الذي هو حقيقي أن يبصر عنده، وهو أنه خير من موسى، وهذا القول بدأ به الزمخشري فقال: أم متصلة، لأن المعنى أفلا تبصرون أم تبصرون إلا أنه وضع قوله: (أنا خير) موضع تبصرون، لأنهم إذا قالوا: أنت خير، فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب ».

ثم أخذ أبو حيان يضعف القول بأن (أم) متصلة.

وقد أخذ ابن هشام في المتن ج ١ ص ٤٢ كلام الزمخشري وجعل (أم) متصلة ثم قال:

وهذا معنى كلام سيبويه.

وقد رد على ابن هشام اللوامي ج ١ ص ٩٥ ساق نص كلام سيبويه ثم قال: فانت تراه كيف حكم بأن أم في الآية منقطعة وقدر انقطاعها بما رأيت؟ كيف يحكم بأن ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بأن (أم) متصلة.

قال السيرافي في تقرير كلام سيبويه مامته:

« أنه إذا كان بعد (أم) نقيض ما قبلها فهي منقطعة وذلك لأن السائل لو اقتصر في ذلك المثال على قوله: أعندك زيد لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا، فقوله: أم لا يستغنى عنه في تجميع الاستفهام الأول، وإنما يذكره الذاكر، ليبين أنه عرض له الظن في نفى أنه عنده كما كان قد عرض له في ثبوت كونه عنده، وكذا في الآية لو اقتصر على قوله: (أفلا تبصرون) لاستدعي أن يقال له: تبصر أولا تبصر، فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله: (أم أنا خير) عرض الظن له في أنهم يبصرون بعد ما ظن أولا أنهم لا يبصرون، ويبعد أن تكون (أم) متصلة على هذا التقدير: أفلا تبصرون أم تبصرون ما قالوه من تقديم المثبت على المنفى مع (أم) المعادلة.

في البرهان ج ٤ ص ١٨٥ قال الصغار: إذا كانت الجملتان موجبتين قدمت أياًهما شئت؟ وإن كانت إحداها منفية أخرتها، فقلت: أقام زيد أم لم يقم؟ ولا يجوز: أم لم يقم أم لا، ولا سواء على ألم تقيم أم قمت. ونظر الهمع ج ٢ ص ١٣٢ والكشاف ج ٣ ص ٤٢٣ والعكسري ج ٢ ص ١١٩ والبحر المحيط ج ٨ ص ٢٢ - ٢٣ - اللوامي ج ١ ص ٩٤ - ١٠٣ والبرهان ج ٤ ص ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٥. الخزانة ج ٤ ص ٢٢٢.

يا دهرُ أَمْ مَا كَانَ مَشِييَ رَقْصَا بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشِييَ تَوَكُّعَا^(١)

/ يريد : يا دهر ، ما كان مَشِي رَقْصا . وهذا لا يَعْرِفُه المفسرون . ولا النحويون ، لا يعرفون (أَمْ) زائدة ولكن إذا عرض الشيء في الباب ذكرناه ، وبيننا عنه .

وتقول : ليت شِعْرِي أزيد في الدار أَمْ عمرو؟ وما بالي : أقمت أَمْ قعدت . وسواء على : أذهبت أَمْ جئت . وقد ذكرنا هذا قَبْلُ ، ولكن ردناه لاستقصاء تفسيره ، لأنَّ هذا ليس باستفهام ، ولا قولك : قد علمت أزيد في الدار أَمْ عمرو . إنما هو أَنَّك قد علمت أَنَّ أحدهما في الدار . لا تدرى أيهما هو ؟ فقد استويا عندك فهذه الأشياء التي وعفنا مُستوية . وإن لم تكن استفهاما .

فالتسوية أجرت عليه هذه الحروف ، إذ كانت لا تكون إلَّا للتسوية .

والدليل على ذلك أَنَّ (أَيْ) لا تكون إلَّا لهذا المعنى داخلة على جميعها .

ألا ترى أَنَّك إذا قلت : أزيد في الدار أَمْ عمرو فمعناه : أيهما في الدار . وإذا قلت : سواء على أذهبت أَمْ جئت - فمعناه : سواء على أي ذلك كان ، كما تقول : ما أبالي : أقمت أَمْ قعدت ، أي ما أبالي أي ذلك كان . وليت شِعْرِي ! أي ذلك كان .

٣
٢٦١

ألا ترى أَنَّهُ لا يَدْخُل على الاستفهام من الأفعال إلَّا ما يجوز أن يُلْتَمَسَ ، لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قَبْلَهُ . وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصة . وهي ما كان من العلم و شك فعلى هذا : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجَزَيْنِ)^(٢) (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ)^(٣) ، لأنَّ هذه الالاء تفعل^(٤) ما بعدها ثم قبلها . تقول : علمت لزيد خير منك . وعلى ذلك قوله :

(١) استشهد به ابن الشجري في 'ماليه' ج ٢ ص ٣٣٦ على زيادة (أَمْ) . وانتهد : يا دهن (بالتون مكان الراء) وقال : دهن ترخيم دهنه .
والرقص : الخبب عن ابن فارس وقال ابن دريد : الرقص : شبيه بالنفزان من النشاط والقولان متقاربان .

التوقص : تقارب الخطو وقيل : شدة الوث وكلاهما من فعل الهرم ، وانظر الخانة ج ٤ ص ٤٢١ - ٤٢٣ ، واللسان (أَمْ) .

ولم يعرف قائله

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البقرة : ١٠٢

(٤) في الأصل : لا تفصل .

لا أبالى أنب بالحرز تيس أم لحالي بغير غيب ليم^(١)

وقول الشاعر :

ليت شعري وأين منى ليت أعلى المهدي يلين قبرام^(٢)

وقال الشاعر :

سواء عليك اليوم أنصاعت النوى بخرقاء أم أتحى لك السيف ذابح^(٣)

ونظير إدخالهم التسوية على الاستفهام لاشتغال التسوية عليها قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة^(٤) ، فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدخوة ؛ لأن فيها الاختصاص الذى فى النداء ، وإنما حق النداء أن تحذف به المخاطب عليك ، ثم / تخبره ، أو تأمره ، أو تسأله ، أو غير ذلك مما توقعه إليه فهو مختص من غيره فى قولك : يا زيد ، يا رجال .

إذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة . فأتت لم تدخ العصابة ، ولكنك اختصتها

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٨٨ على أن (ام) معادلة لآلف الاستفهام . ولا يجوز أن يؤتى باو مكان (ام) .

وقال ابن السجري فى أماليه ج ٢ ص ٣٣٤ : النبى : صوت التيس عند النزول . والبيت لحسان من قصيدة قالها يوم أحد ، فخر فيها على ابن الزبعرى .

وهى فى ديوانه ص ٣٠٦ - ٣١٠ وذكرها ابن هشام فى السيرة . انظر الروض الأثرف ج ٢ ص ١٦١ ، والخزانة ج ٤ ص ٤٦١ - ٤٦٤ .

(٢) فى معجم البلدان ج ٥ ص ٤٤٠ ، يلين (يفتح) أوله وسكون ثانيه وياء موحدة مفتوحة (نون) : جبل قرب المدينة . قيل هوغدير للمدينة وفيه يقول أبو قطيفة : ليت شعري ...

وقال فى ج ١ ص ٣٦٦ : برام : يروى يكسر أوله وفتح ، والفتح أكثر قال نصر : جبل فى بلاد بنى سليم عند الحرة من ناحية البقيع وقيل : هو على عشرين فرسخا من المدينة . ثم ذكر قصيدة أبى قطيفة وانظر مهذب الأغاني ج ٧ ص ٢٧ - ٢٨ ، والفائق ج ٢ ص ٢٢٣

(٣) أنصاعت النوى : انشقت ، وذهبت بها النية الى مكان بعيد ، وأنصاعت بهمزة مفتوحة لأنها للاستفهام . والنوى : مؤنة لا غير .

خرقاء امرأة شبيب بها ذو الرمة كثيرا فى شعره لقب مية وروى بصيداء . أنحى : قصد نحوك . ذابح : اسم فاعل من الذبح .

والبيت من قصيدة طويلة لئى الرمة فى ديوانه ص ٩٣ - ١١١ . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٤ .

(٤) فى سيويه ج ١ ص ٢٨٣ : ومن هذا الباب قولسه : ما أبالي أزيدا لقيت أم عمرا ، وسواء على أبشرا كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما أبالي أيهما لقيت ، وإنما جاز حرف الاستفهام هاهنا لأنك سويت الأمرين عليك ، كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة .

من غيرها ، كما تخصص المدعو ، فجرى عليها اسم النداء ، أعني (أيتهما) ، لساواتهما إياه في الاختصاص ، كما أنك إذا قلت : ما أدرى أزيد في الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك في المعرفة وإن لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكن محطه من الاستفهام كمثل ما ذكرت لك من

٥١

وعلى هذا تقول : عَلَى الْمَضَارِبِ الْوُضِيعَةُ أَيُّهَا الرَّجُلُ^(١) ، ولا يجوز أن تقول : يا أيها الرجل ، ولا يا أيتهما العصابة ، لأنك لا تنبّه إنسانا إنما تختص (يا) إنما هي زجر وتنبيه .
وتقول : أزيد في الدار أم في البيت عمرو . لا تريد معنى (أيهما) ولكنك أغريت عن الأول . واستفهمت عن الثاني على ما شرحت .

وكل ما كان من الإغبار ، ومن حروف الاستفهام غير الألف فليست تقع (أم) بفتحها إلا مُسْتَأْنَفَةً . وتكون مع الألف مُسْتَأْنَفَةً إذا أجريتها على ما وصفت لك^(٢) [فإذا أردت معنى (أيهما) عداتها بالألف . وتدخل عليها ما كان للتسوية على ما وصفنا]^(٣) .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٦ باب ما جرى على حرف النداء وصفا له ، وليس ينادى بنبهه غيره ، ولكنه اختص . كما أن المسادى مختص من بين أمته لأمرك أو نهيك أو خبرك . فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء ، كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ، والاستفهام على حرف الاستفهام لأنك تسوى فيه ، كما تسوى في الاستفهام ، فالتسوية أجرته على حرف النداء والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء وذلك قولك : ما أدرى أفصل أم لم يفعل ، فجرى هذا كقولك : أزيد منك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد إذا استفهمت ، لأن علمك قد استوى فيهما ، كما استوى عليك الأمران في الأول ، فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء وذلك قولك : أما أنا فأفصل كذا وكذا أيها الرجل . .
وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع ، واللهم اغفر لنا إيتنا العصابة وإنما أردت أن تختص ولا تبهم حين قلت : إيتنا العصابة ، وإيها الرجل . . ولا تدخل (يا) هنا . لأنك لست تنبه غيره .

وفي الهمع ج ١ ص ١٧١ « وقل وقووع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو : بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، وبعد لفظ غائب في تأويل التكلم أو المخاطب نحو : على المضارب الوضيعة أيها الرجل . فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر ولكنه في معنى على أو عليك ، ومنع الصفار ذلك البتة ؛ لأن الاختصاص مشبه بالنداء فكما لا ينادى الغائب كذلك لا يكون فيه الاختصاص » .

وتقدم في ص ٢٨٠ أن التحذير بآيا لا يكون للقائبي .

(٢) يقصد أن (أم) المتصلة ، والمنقطعة يقمان بعد همزة الاستفهام . و (أم) المنقطعة وحدها تقع بعد الخبر وبعد أدوات الاستفهام غير الهمزة .
(٣) تصحيح السيرافي .

وكان الخليل يُجيز : لأُضربته أذهب أم مكث . يريد : لأُضربته أى ذلك كان^(١) ،
ولئنا عبارة الألف وأم بـ (أى) فحيث صلحت (أى) ، صلحنا . وكان يُجيز على هذا : كل حق
لها سميناه أم لم نسّمه على معنى قوله : أى ذلك كان . والوجه في هذا (أو)^(٢) : وتفسيره في بابها
إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ - ٤٩٠ ، وتقول : لأُضربته ذهب أو مكث . كأنه قال :
لأُضربته ذاهبا أو ماثبا ، ولأُضربته ان ذهب أو مكث . . .

وزعم الخليل أنه يجوز : لأُضربته أذهب أم مكث وقال : الدليل على ذلك أنك تقول :
لأُضربتك أى ذلك كان . . . ولو قلت : لأُضربته أذهب أو مكث لم يجز لأنك لو أردت معنى
أيها قلت : أم مكث ولا يجوز : لأُضربته أمكث ؟ ، فهذا لا يجوز : لأُضربته أذهب أو مكث ،
كما يجوز : ما أدري أقام زيد أو قعد ؟ ألا ترى أنك تقول : ما أدري أقام ؟ .

وفى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ وجوز الخليل في غير سواء ، ولا أبالي أن
يجرى مجراهما فيذكر بعده (أم) والهمزة نحو : لأُضربته أقام أم قعد مستدلا بصحة قولك :
لأُضربته أى ذلك كان ؟ وهو بمعنى : أقام أم قعد ؟ .

وليس ما قال يبعد . . لأن معنى التسوية مع غيرهما أيضا ظاهر ، أى قياسه وقعوده
مستويان عندي لا ينعني أحدهما من ضربه .

ولا تجيء بالهمزة قبل (أو) فلا تقول : لا أبالي أقمت أو قعدت ؟ ولأُضربته أقام أو قعد
لأنك إنما جئت بالهمزة مع (أم) وإن لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من معنى التسوية
المطلوبة هاهنا . . وليس في الهمزة مع (أو) معنى التسوية .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ وتقول : كل حق لها سميناه في كتابنا ، أو لم نسّمه
كأنه قال : وكل حق لها علمناه أو جهلناه ، وكذلك : كل حق لها داخل فيها أو خارج منها كأنه
قال : إن كان داخلا أو خارجا ، وإن شاء أدخل الواو ، كما قال : بما عز وهان وقد تدخل
(أم) في علمناه ، أو جهلناه وسميناه أو لم نسّمه . . .

هذا باب

أَوْ (١)

وحظها أن تكون في الشك واليقين لأحد الشئيين ، ثم يتسع بها الباب ، فيدخلها المعنى الذى فى الواو من الإشتراك على أنها تخصص مالا تخصصه الواو .

فلما الذى يكون فيه لأحد الأمرين يقينا أو شكاً فقولك : ضربت زيدا أو عمرا ، علمت أن الضرب قد وقع بأحدهما . وذهب عنك أيهما هو ؟ وكذلك : جاعنى زيد أو أخوك .

فلما اليقين فقولك : إيت زيدا أو عمرا ، أى : قد جعلتك فى ذلك مُخَيَّرًا ، وكذلك : لأعطين زيدا أو عمرا درهما . لم تنس شيئا . ولكنك جعلت نفسك فيه مُخَيَّرًا .

٣
٧٦٤

والباب الذى يتسع فيه قولك : ائت زيدا أو عمرا أو خالدا . لم ترد : ائت واحدا من هؤلاء ، ولكنك أردت : إذا أتيت فائت هذا الضرب من الناس ؛ كقولك : إذا ذكرت فاذكر زيدا أو عمرا أو خالدا .

فلذا نيت^(٢) عن هذا قلت : لائأت زيدا أو عمرا أو خالدا ، أى لائأت هذا الضرب من الناس ؛ كما قال الله عز وجل : (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) (٣) .

والفضل بين (أو) وبين الواو أنك إذا قلت : اضرب زيدا وعمرا ، فإن ضرب أحدهما فقد عصاك ، وإذا قال : (أو) فهو مطيع لك فى ضرب أحدهما أو كليهما .

وكذلك إذا قال : لائأت زيدا وعمرا . فلما أحدهما فليس بعاص . وإذا قال : لا تأت

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « باب (أو) فى غير الاستفهام
تقول : جالس عمرا أو خالدا أو بشرا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ، ولم ترد انسانا
بمعناه ؛ ففى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب .
وتقول كل لحما أو خبزا أو تمرا كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء ، فهذا بمنزلة
الذى قبله » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « وإن نفيت هذا قلت : لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا .
كأنه قال : لا تأكل شيئا من هذه الأشياء .
ونظير ذلك قوله - عز وجل - : (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) ، أى لا تطع أحدا من
هؤلاء » وانظر ص ٤٩١ منه .

(٣) الآية فى سورة الانسان ٢٤ .

زيداً أو عمراً فليس له أن يأتى واحداً منهما ، فتقديرها في النهى : لا تأت زيدا ولا عمراً ،
وتقديرها في الإيجاب : آتت زيدا ، وإن شئت فأتت عمراً معه .

وتقول : لأضربته / ذهب أو مكث ؛ أى : لأضربته في هذه الحال كان أو في هذه الحال^(١) .
وعلى هذا تقول : وكلُّ حقٍّ لها داخلٍ فيها أو خارجٍ منها ، وإن شئت داخلٍ فيها وخارجٍ
منها .

أما الواو فعلى قولك : كلُّ حقٍّ لها من الداخل ، والخارج . وأما (أو) فعلى قولك : إن كان
ذلك الحقُّ داخلًا أو كان خارجًا .

وهذا البيت يُنشَد على وجهين :

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنه أطال فأملى أو تناهى فاقصر^(٢)
ويُنشد : أم تناهى .

أما (أو) فعلى قولك : إن طال ، وإن قصر .

وأما (أم) فعلى قولك : أى ذلك كان ؟

والألف في (أطال) ألف استفهام ، والأحسن في هذا (أو) لأنَّ التقدير : إن كان كذا .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ « قال المصنف : كل موضع قدر الجملتان
أى المعطوفة أحدهما على الأخرى بالحال فإو نحو : لأضربه قام أو قعد ، إذ المعنى قائماً كان
أو قاعداً ، وإن قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فأم ، نحو : ما أبالي أقمت أم قعدت .
هذا كلامه ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو » وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٩
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ على دخول (أو) لأحد الأمرين على حد قولك :
لأضربه ذهب أو مكث .

وعلى رواية (أو) تكون الهزة في (أطال) للصيرورة من الإطالة ،
وعلى رواية (أم) تكون الهزة في (أطال) للاستفهام ، ويكون البيت شاهداً للخليل
في تجويزه في غير سواء ، ولا أبالي أن يجري مجراها فيذكر بعده (أم) والهزة .
والبيت لزياد بن زيد من بني عذرة ، شاعر إسلامي كان في زمن معاوية وهو مطلع
أبيات أربعة في الحكم . قال أبو جعفر محمد بن موسى النجهم :

كنت أحب أن أرى شاعرين ، فأؤدب أحدهما وهو مدنى بن الرقاع لقوله :
وعلمت حتى ما أسأل عالماً . من علم واحدة لكى أزدادها
ثم أسأله عن جميع العلوم ، فلما لم يجب أدبته على قوله ، وأقبل رأس الآخر وهو زياد بن
زيد لقوله :

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنه أطال فأملى أم تنساهى فاقصر

أمل : من الملى وهو الزمن الطويل .

انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٩ - ٤٧١ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ .

وإن كان كذا ، وكذلك كل موضع لا يقع فيه استفهام على معنى أيهما ، وأيهما ، ونسق به على هذا التقدير .

وكل موضع يقع فيه (أي) كائنا ما كان (١) - فألف الاستفهام و(أم) تدخلته ، وإن كان الأحسن فيهما ما قصصنا .

وتقول : ما أدري أزيدا / أو عبرا ضربت أم خالدا . لم ترد أن تغفل بين زيد ، وعصرو ، ولكنك جعلتهما جميعا عذلا لخالد في التقدير ، والمعنى : ما أدري أحد هذين ضربت أم خالدا . وتقول : قد علمت أزيبي أم مضرى أنت أم تميمي كانه قال : قد علمت أم من أحد هذين الشبيين أنت أم تميمي (٢) .

وعلى هذا يُنشَد قولُ صفية بنت عبد المطلب :

• كيف رأيت زيرا •

• ألقا أم تمرًا •

• أم قرشيا صقرا (٣) •

(١) جاءت هذه العبارة في كتاب سيبويه ج ١ ص ٩٠ قال :

كما قلت : لأضربه ذهب أو مكث : أي لأضربه كائنا ما كان وانظر ج ٢ ص ١٢ من سيبويه أيضا •

وفي شعر ابن الرومي :

يفعل الله ما يشاء كما شاء • متى شاء كائنا ما كانا
وأعراب السيرانى لها هو :

كائنا حال ؛ و (ما) فاعل لكائنا وهى اسم موصول وكان صلتها •

أما الرضى فجعل (ما) تكرة موصوفة خبرا لكائنا والضمير الراجع اليها محذوف في التقدير : كانه •

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٠ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ١٩٠

(٢) في الأصل : تميمي ثم شطب عليها وكتب يميني •

(٣) في الكامل ج ٧ ص ٩٦ « ويروى - وحدثني المازني : أن صفية بنت عبد المطلب أتتها رجل ، فقالت لها : أين الزبير ؟ قالت : وماتريد اليه ؟ قال : أريد أن أباطشه •

فقالت : ها هو ذاك ، فصار إلى الزبير فباطشه فلبسه الزبير ، فمر بها مغلولا ، فقالت صفية :

كيف رأيت زيرا

ألقا أو تمرًا

أم قرشيا صقرا

لم تشكك بين الاقط والتمر فتقول : أيهما هو ، ولكنها أرادت أرايته طعاما أم قرشيا صقرا ، أي : أحد هذين رأته أم صقرا ، ولو قالت : ألقا أم تمرًا كان محالا على هذا الوجه •
ورواية المقتضب والكامل مثل الرواية المثبتة في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ فيكون كلام صفية سجعاً لا رجزاً ، ورواية الأعلام •

لم ترد أن تجعل الأقط. عِدْلًا لَتَمِر فتقول : أهذا ، أم هذا ولكن أرادت : أطلما رأيت أم قرشياً . لا يصلح في المعنى إلا هذا .

فأما قول الله عز وجل : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)^(١) فإن قوما من النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة « بَلْ » . وهذا فاسد عندنا من وجهين : أحدهما : أن (أو) وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع : وكنت تقول : ضربت زيدا أو عمرا ، وما ضربت زيدا أو عمرا على غير الشك . ولكن على معنى (بل) فهذا مردود عند جميعهم .

يف رأيت زيرا
أقطا أو تمسرا
أم قرشيا صارما هزبرا

فيكون رجزا وكذلك رواية ابن السجري قرأه ج ٢ ص ٣٣٧ .

الزبر : قال ابن السجري : مكبر الزبر ، ويحتمل أن يكون مصدر زبرت الكتاب : إذا كتبه وأن يكون مصدر زبرت الرجل : إذا انتهزه وأن يكون مصدر زبرت البئر : إذا طويتها . وأن يكون الزبر الذي هو العقل .

الأقط : اللبن الرائب يطبخ حتى ينمقد ، ثم يجعل اقراصا ، ثم يجفف في الشمس . والصام : السيف . الهزير : الأسد .

والمعنى : رأيت في الصف واللين قطعا يسوغ لك أم قرشيا ماضيا في الرجال كالصام شجاعا كالأسد .

(١) الصفات : ١٤٧

في الخصائص ج ٢ ص ٤٦ « فأما قول الله - سبحانه - : (وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون) فلا يكون فيه (أو) على مذهب القراء بمعنى بل ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو . لكنها عندنا على بابها في كونها شكا ، وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله - عز وجل - لقول المخلوقين وتأويله عند أهل النظر : وأرسلناه الى جمع لو رأيتهم لقلتم أنهم فيهم : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون » .

وفي مجالس ثعلب ص ١٣٥ « (الى مائة ألف أو يزيدون) قال : الفراء يقول : بل يزيدون ، وغيره يقول : ويزيدن تنفكم » .

وعقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٨١ - ٢٨٤ ورجح مذهب البصريين وقال عن الآية :

أما احتجاجهم بقوله تعالى (وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون) فلا حجة لهم فيه وذلك

من وجهين : أحدهما : أن يكون للتخيير والمعنى : أنهم إذا رأهم الرائي تخير في أن يقدمهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك .

والوجه الثاني : أن يكون بمعنى الشك والمعنى : أن الرائي إذا رأهم شك في عدتهم

لكثرتهم . فالشك يرجع الى الرائي لا الى الحق - تعالى - .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٣ والخزانة ج ٤ ص ٤٢٣ والبحر المحيט

ج ٧ ص ٣٧٦ والمعنى ج ١ ص ٦٣ : ومعاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٣٩٣ .

والوجه الآخر : أَنَّ (بَلْ) لَانْتِ فِي الْوَاجِبِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ إِلَّا لِلْإِضْرَابِ بَعْدَ غَلَطِ أَوْ نِسْيَانٍ ،
وهذا منقًى عن الله عز وجل ، لِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ : مَرِيتَ بِزَيْدٍ غَالِطًا فَاسْتَلْرَكَ ، أَوْ نَاسِيًا
فَذَكَرَ ، قَالَ : بَلْ عَمْرٍو ؛ لِيُضْرَبَ عَنْ ذَلِكَ ، وَيُثْبِتَ ذَا .

وتقول : عندى عشرة بَلْ خَمْسَةَ عَشَرَ عَلَى مِثْلِ هَذَا ، فَإِنْ أَتَى بَعْدَ كَلَامٍ قَدْ سَبَقَ مِنْ غَيْرِهِ
فَالْخَطَأُ إِنَّمَا لِحَقِّ كَلَامِ الْأَوَّلِ ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عز وجل : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا)^(١) فَعَلِمَ السَّامِعُ
أَنَّهُمْ عَنَوَا الْمَلَاحِظَةَ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً)^(٢)
وَقَالَ : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ)^(٣) وَقَالَ : (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ) وَقَالَ : (بَلْ
عِبَادٌ مُكْرَمُونَ)^(٤) ، أَيْ : بَلْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ ذَكَرْتُمْ أَنَّهُمْ وَلَدٌ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ .

ونظيرُ ذلك أن تقول للرجل : قد جاعك زيدٌ ، فيقول : بل عمرو .

ولكن مجازُ هذه الآية عندما مجازُ ما ذكرنا قِيلَ فِي قَوْلِكَ : ائْتِ / زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا ،
تريد : ائْتِ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ النَّاسِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - : إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ زِيَادَةٍ . وَهَذَا
قَوْلٌ كُلُّ مَنْ نَشَأَ يَعْلَمُهُ .

وتقول : وَكُلُّ حَقٍّ لَهَا عَلِمْنَاهُ أَوْ جَهَلْنَاهُ^(٥) . تريد تأكيد قولك : كُلُّ حَقٍّ لَهَا ، فَكَأَنَّكَ
قُلْتَ : إِنْ كَانَ مَعْلُومًا . أَوْ مَجْهُولًا فَقَدْ دَخَلَ فِي هَذَا الْبَيْعِ جَمِيعُ حَقُوقِهَا .

• • •

ولها فِي الْفِعْلِ خَاصَّةٌ أُخْرَى نَذَكَّرُهَا فِي إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وجملتها أَنْتَ تَقُولُ : زَيْدٌ يَقْعُدُ أَوْ يَقُومُ يَا فُتًى ، وَإِنَّمَا أَكَلَمْتُكَ زَيْدًا ، أَوْ أَكَلَمْتُ عَمْرًا .
تريد : أَفْعَلُ أَحَدَ هَلَيْنِ ، كَمَا قُلْتَ فِي الْأَمْرِ : لَقِيتُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا ، وَأَنَا أَتَى زَيْدًا أَوْ عَمْرًا .
أَيْ : أَحَدَ هَلَيْنِ .

وعلى القول الثاني : أَنَا أَمْضَى إِلَى زَيْدٍ ، أَوْ أَقْعُدُ إِلَى عَمْرٍو . أَوْ أَتَحَدَّثُ ، أَيْ : أَفْعَلُ هَذَا
الضَّرْبَ مِنَ الْأَفْعَالِ .

(١) مريم : ٨٨

(٢) الزخرف : ١٩

(٣) الزخرف : ١٦ وانظر ص ٢٩٢

(٤) الأنبياء : ٢٦

(٥) انظر تمليق ٢ من ص ٣٠٠

وعلى هذا القول الذي بدأت به قولُ الله عزَّ وجلَّ : (تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) ، أى :
يقم / أحد هذين .

فلما الخاصّة في القِطْل فإن تقع على معنى : إلّا أنْ ، وحتى ، وذلك قولك : - الزَّمَنُ أَوْ يَغِيْبُكَ
حَقُّكَ ، واخبرته أَوْ يستقيم . وفي قراءة أُبَيٍّ : (تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا) ، أى : إلّا أنْ يُسْلِمُوا ،
وحتى يُسْلِمُوا . وهذا تفسير مُستقصى في بابهِ (١) إن شاء الله .

(١) باب (او) تقدم حديثه في الجزء الثاني من ٢٨ وذكر الآية هناك أيضا .

هذا باب

الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام (١)

وذلك قولك - إذا قال القائل : رأيت زيدا عند عمرو - : أَوَهُوَ مَنْ يُجَالِسُهُ ؟ استفهمت على حَدٍّ ما كنت تعطف . كَانَ قَائِلًا قَالَ : وَهُوَ مَنْ يُجَالِسُهُ ، فقال : أَوْ هَذَا كَلِمًا ؟

وهذه الألف لتتمكّنها تدخل على الواو ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، إنّما الواو تدخل عليهنّ في قولك : وَهَلْ هُوَ عِنْدَكَ ؟ فَتَكُونُ الْوَائِي قَبْلَ (هَلْ) .

وتقول : وكيف صنعت ؟ ومتى تخرج ؟ وَأَيُّنَ عَبْدَ اللَّهِ ؟ وكذلك جميعها إِلَّا الألف (٢) .

ولا تدخل الواو على (أَمْ) ، ولا (أَمْ) عليها ، لِأَنَّ (أَمْ) للعطف والواو للعطف .

ونظير هذه الواو ، والفاء ، / وسائر حروف العطف قول الله : **وَجَلَّ** : (أَقْلَيْنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) (٣) (أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضَعْفًا وَهُمْ يُلْعَبُونَ) (٤) .

فالواو هاهنا بمنزلة الفاء في قولك (أَقْلَيْنَا مَكْرَ اللَّهِ) (٥) .

وإنّما مجازُ هذه الآيات - والله أعلم - لإيجاب الشيء . والتقدير كما شرحت لك أولاً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٩١ هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٩١ « وذلك قولك : هل وجدت فلانا عند فلان ؟ فيقول : أو هو ممن يكون عند فلان ، فادخلت ألف الاستفهام . وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، وتدخل الألف عليها فانما هذا استفهام مستقبل بالألف ، ولا تدخل الواو على الألف ، كما أن (هل) لا تدخل على الواو » .

(٣) الأعراف : ٩٧

(٤) الأعراف : ٩٨

وفي سيبويه ج ١ ص ٤٩١ « وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في كتاب الله - عز وجل - قال : (أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً وهم نائمون . أو آمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون) فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى (فأمّنوا مكر الله) وقال - عز وجل - : (أنسلنا ليعبوثون أو آياؤنا الأولون) وقال : (أو كلمسا) عاهدوا عهداً » .

(٥) الأعراف : ٩٩ .

وهذه الواو ، وواو العطف مجازهما واحد في الإعراب .
وتكون في الاستفهام والتقرير كما ذكرنا في الألف ، وللتعجب ، وللإنكار .
فأما الاستفهام المخض فمحو قولك - إذا قال الرجل : رأيت زيدا - فتنقول : أويوصل
إليه ، فانت مُسترشِد أو مُنكِر ما قال ؟ فيقول : أو أدركته ؟ تستبعد ذلك .
فأما التعجب والإنكار فقول المشركين (أَيْنَا لَمِيعُوثُونَ أَوْ آتَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ) (١) .
والتقرير ما ذكرت لك في الآيات في الفاء والواو في قوله عز وجل : (أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى)

(١) آيتان : الصافات ١٦ ، ١٧ ، الواقعة: ٤٧ ، ٤٨ .

هذا باب

مايجرى وما لايجرى / بتفصيل أبوابه

وشرح معانيه واختلاف الأسماء . وما الأصل فيها ؟

٣
٢٧١

اعلم أنَّ التنوين في الأصل للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها ، وأنه ليس المسائل
أن يسأل : لِمَ انصرف الاسم ؟

فلَمَّا المسألة عما لم ينصرف : ما المانع له من الصرف ؟ وما الذي أزاله عن منهاج ما هو
اسمٌ مثله ، إذ كانا في الاسمِ سوا ؟^(١)
ونفسر ذلك بجمیع معانيه إن شاء الله .

اعلم أنَّ كلَّ ما لا ينصرف مُضارعٌ به الفِعْلُ ، وإنَّما تأویل قولنا : لا ينصرف . أى : لا يدخله
خفض ولا تنوين ^(١) ، لأنَّ الأفعال لا تُخفَض ولا تُنَوَّن . فلَمَّا أَشْبَهَها جَرى مجراها في ذلك
وشبهه بها يكون في اللفظ . ويكون في المعنى ، بئى ذین أَشْبَهَها وجب أن يترك صرْفُه ^(٢) ،
كما أنَّه ما أَشْبَهَ الحروف التي جاءت لمعنى من الأسماء فمتروك إعرابه ، إذ كانت الحروف
لا إعراب فيها وهو الذى يسميه النحويون / المبني .

٣
٢٧٢

فمما لا ينصرف : كل اسم في أوله زيادة من زوائد الأفعال يكون بها على مثال الفعل . فمن
ذلك أَكَلَبُ . وَأَحْمَدُ . وإِسْمِدُ . وإِصْبَعُ ، لأنَّ ما كان من هذا على أَقْوَل فهو بمنزلة : أَذْهَبُ
وأَعْلَمُ ، وما كان منها على أَقْوَل فهو بمنزلة : أَضْرِبُ . وأَجْلِسُ . وما كان منها على مثال إِنْجَدُ

(١) غير المنصرف هو ما لا يدخله الخفض والتنوين هذا تعريفه عند النحويين وعرفه ابن
الحاجب بأنه ما فيه عِلْتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما .

انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠-٣١ ، والأنساب ج ١ ص ٣٠١ ، ج ٢ ص ١٥٠

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٦ « واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ،
ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ؛ ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون في
موضع الجر مفتوحاً . »

فهو بمنزلة إضرب في الأمر ، وكلّ ما لم نذكر في هذا الباب فعل هذا منهجه .
 فمن ذلك تَنْضَب ، وتَنْقُل (١) ؛ لأنهما على مثال تقعد ، وتقتل .
 وسنفسر ما يلحق هذه الحروف زوائد وما يكون منه من نفس الحرف إن شاء الله .

- استنقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ، ووافقه في البناء » .
 وقال في ص ٧ « فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به ،
 لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .
 (١) تنفس : شجر - تنقل : ولد الثعلب ويمنع ذلك من الصرف في التسمية به وكذلك
 أكلب النعد وأصبح .

هذا باب

(أَفْعَلَ)

إِعلم أَنَّ ما كان من (أَفْعَلَ) نعتاً فغير مُنصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك : أحمر .
وأخضر ، وأسود (١) .

ولمّا امتنع هذا الضَرْبُ من الصَرْفِ في النكرة ، لَأَنَّهُ أشبه الفِعْلَ من وَجْهَيْنِ :
أحدهما : أَنَّهُ على وَزْنِهِ / .

والثاني : أَنَّهُ نعتٌ ، كما أَنَّ الفِعْلَ نعتٌ .

ألا ترى أَنَّكَ تقول : مررت برجل يقوم . ومع هذا أَنَّ النعت تابع للمنعوت كاتِّباع الفعل الاسم .

فإن كان اسماً انصرف في النكرة ، لَأَنَّ شَبَهَهُ بالفِعْلِ من جهة واحدة ، وذلك نحو : أَفْكَلٌ ،
وأحمدٌ ، تقول : مررت بأحمدَ ، وأحمدَ آخر (٢) .

فإن قال قائل : ما بال أحمد مخالفاً لأحمر ؟

قيل : من قِيلَ أَنَّ أحمدَ ، وما كان مثله لا يكون نعتاً إِلَّا أَن يكون معه (من كذا) فإن
ألحقت به (من كذا) لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، لَأَنَّهُ قد صار نعتاً كأحمر . وذلك
قولك : مررت برجل أحمدَ مِنْ جِهدِ الله ، وأكرمَ مِنْ زيد (٣) . وكلُّ ما سَمِيتَ به من الأفعال

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢ « هذا باب أفعل » .

اعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لأنه أشبهت
الأفعال نحو : اذهب ، وأعلم .

قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟

فقال : « لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه ، كما استثقلوه في الأفعال
وإرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل ، إذ كان مثله في البناء ؛ والزيادة ، وضارعه وذلك نحو :
أخضر وأحمر وأسود وأبيض وأدب » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣ - ٢ « هذا باب (أفعل) إذا كان اسماً » .

فما كان من الأسماء أفعل فتحو : أفكل ، وأزمل وأيدع وأربع ، لا تنصرف في المعرفة ،
لأن المعارف أثقل وانصرفت في النكرة . لبعدها من الأفعال . . .
الانكسر : الرعدة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « هذا باب أفعل منك » .

اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك ، لأنه صفة .

لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة ، نحو : يزيد ، ويشكر ، ويضرب ، ونحوه لو كان اسما . تقول : مررت بـ **يزيد** ، و **يزيد** آخر .

فلان قال قائل : ما باله انصرف في النكرة ، وهو فعل في الأصل ، وقد ذكرت أنَّ ما لا ينصرف إنما امتنع بشبهه بالفعل ، وأحمر / وما كان مثله لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وهى أسماء ؟ . قيل له : إنَّ (أحمر) أشبه الفعل وهو نكرة ، فلما سميت به كان على تلك الحال ، فلما رددته إلى النكرة رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف ، فلذلك خالفه .

هذا قول التحويين^(١) ، ولست أراه كما قالوا .

أرى إذا سمى بأحمر ، وما أشبهه ، ثم نكر أن ينصرف ، لأنه امتنع من الصرف في النكرة ؛ لأنه نعت ، فإذا سمى به فقد أزيل عنه باب النعت ، فصار بمنزلة (أفعل) الذى لا يكون نعتا ، وهذا قول أبى الحسن الأخفش ، ولا أراه يجوز فى القياس غيره^(٢) .

= فان سميت رجلا بفعل هذا بغير منك صرفته في النكرة ؛ وذلك نحو : : أحمد وأصغر وأكبر ، لأنك لا تقول : هذا رجل أصغر ولا هذا رجل أفعل ، وإنما يكون هذا صفة بمنك . فان سميت أفضل منك لم تصرفه على حال .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤ : وإذا سميت رجلا بفعل في أوله زائدة لم تصرفه نحو : يزيد ويشكر وتغلب ويعمر وهذا النحو أخرى ألا تصرفه . .
وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة قال : من قبل أن أحمر كان وهو صفة قبل أن يكون اسما بمنزلة الفصل فإذا كان اسما لم جعلته نكرة فانما تصيره الى حاله اذا كان صفة . وأما يزيد فانك لما جعلته اسما في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسما ، فلما صيرته نكرة لم يرجع الى حاله قبل أن يكون اسما وأحمر لم يزل اسما .

(٢) اختار المبرد أيضا مذهب الأخفش في نقله لكتاب سيبويه ، فقال عن سيبويه : « زعم أنه اذا سمى رجلا أمس : وسحر وهو يريد المدول عن الألف واللام الذى لا ينصرف وهو طرف .
واذا سمى بهما أو يرباع أو ثلاث أو مسأشبه جميع هذا أنه يصرفه في المعرفة والنكرة وكذلك يلزمه في آخر .

قال محمد : وهذا صواب ، لأنه نقله عن الموضع الذى عدل فيه ، وزالت عنه العلل التى لها منع الصرف والتمكن ، فصار أمس كعمرو ، وسحر كجبل ، ورباع كغراب ، وآخر كعرد كما أنه حيث سمى الرجل ضرب الذى هو فعل أعربه ، فصار كعجر . .
وهذا تقضى قوله في أحمر وما أشبهه أنه اذا سمى به لم ينصرف في النكرة ، ويلزمه ان يصرفه في النكرة ، كما قال أبو الحسن الأخفش . وذلك أن المانع له من الصرف في النكرة أنه وصف ، فإذا سمى به ، فقد أزال عنه ذلك المعنى وأدخله في باب أفعل وذهبت دلالة على معنى الحمرة .

فان قال قائل : انك قد تقول : مررت بنسوة أربع ، فينبغى ألا تصرف أربعاً ، لأنك قد

وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفا ولاما ، أو أضفته انخفض في موضع الخفض ؛
لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض ، لشبهها بالأفعال ، فلما أضيفت وأدخل عليها
الألف واللام باينت الأفعال ، وذهب شبهها / بها ، إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل ، فرجعت
إلى الاسمية الخالصة ، وذلك قولك : مررت بالأحمر يا فتى ، ومررت بالسودك^(١) .

= أخرجته من باب الأسماء ووصفت به ، كما أخرجت أحمر من باب الوصف وسميت به .
فهذا لا يلزم من قبل أن (أربع) كان في الأصل اسما للعد ، ثم توسعت ، فوصفت به ،
ولم تخرجه من أن يكون اسما للعد ولا مفارقا لشي من معناه ؛ و (أحمر) حيث سميت به
أخرجته من باب العمرة ومن الشيء الذي كان يدل عليه ، وصار بمنزلة زيد وما أشبهه .

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :
« قال أحمد : حجة سيبويه في ترك صرف أحمر إذا سمي به - ما وجد عليه اجتماع
العرب في ذلك .
الا ترى إلى قوله في باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات واسما في أكثر
الكلام قال :

فأما أدم - إذا عنيت به القيد ، وأسود ، إذا عنيت به الحية - وأرقم - إذا عنيت به
الحية أيضا لم تصرف في معرفة ولا تكرة لم تختلف العرب في ذلك .
فهذا نص قوله وسيله سبيل التحوين اتباع كلام العرب إذا كانوا يقصدون إلى التكلم
بلفظهم .

فأما أن يعملوا قياسا - وإن حسن - يؤدي إلى غير لفتها فليس لهم ذلك ، وهو غير
ما بنوا عليه صناعتهم ، وقياس هذه الأشياء سهل كما قال سيبويه لو وافق كلامهم .
وأما اعتداله بصرف المعدول إذا سمي به لأن العدل قد زال عنه بالتسمية - فهذا الذي
قاس عليه باب أحمر أوقعه في مخالفة العرب فيما لم تختلف فيه .

ولعمري لو لم يسمع من العرب ترك الصرف في أدم ، وأرقم وأسود وما أشبه ذلك
إذا سموا بها - لكان ما ذكر قياسا سهلا ، ولكن لا بد من متابعتهم إذ كانوا يريدون التكلم بلفظهم
دون ما يطرأ لنا ، ويحسن من مقايسته .

وإذا وجدنا العرب تجعل الفعل المستقبل ماضيا من لفظه قولهم : من ضرب يضرب ومن
يضرب ضرب ، وهذا مطرد في أكثر الكلام ، ثم اتبعناهم في يدع ، فلم نبين عليه ودع ونعمل
منه ماضيا على حسب ما جاء مستقبلا ، وكان قياس هذا سهلا ، ولكننا اتبعناهم ، فتركنا من
ذلك ما تركوا ، وتكلمنا بما تكلموا .

وقالوا : عسى فجاءوا بالماضي ، ولم يقولوا : يعسى ، فساتوا بالمستقبل فتنبهنا
تنكبوا .
انظر الاختصار ص ٢٣٥ - ٢٣٨

قال المبرد في ص ٣١٩ : إن أفعل إذا كان صفة لا ينصرف في معرفة ولا تكرة ، نحو أخضر
وأحمر وهذا منه رجوع عن قوله في نقد سيبويه : وقال مثل ذلك في ص ٣١١ .
وقد يكون في هذا معبرا عن وجهة نظر التحوين .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف
انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف وأدخل فيها المجزوء كما يدخل في
المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال وأمنوا التنوين » .

وقال في ج ٢ ص ١٢ : « وأعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته ،
أو أدخلت عليه الألف واللام . وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء » .

هذا باب

ما يُسمَّى به من الأفعال وما كان على وزنها

إِعلم [أَنَّكَ] إِذا سُمِّيت رجلاً بشئٍ من القِيَل ليست في أوله زيادة ، وله مثال في الأسماء : فهو منصرف في المعرفة ، والنكرة .

فمن ذلك : ضَرَبَ ، وما كان مثله ، وكذلك : عَلِمَ ، وَكُرِّمَ ، وبأيهما ؛ لِأَنَّ (ضَرَبَ) على مثال : جَمَلَ ، وَحَجَرَ ، و(عَلِمَ) على مثال : فَعَلَ ، وَكُرِّمَ على مثال : رَجُلٌ ، وَعَصُدٌ . وكذلك ما كَثُرَ عِلَّتُهُ ، وكان فيه هذا الشرط الذي ذكرنا .

فمن ذلك : [دَحْرَجَ ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ] : (١) جَعْفَرَ ، وَحَوَّلَ ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ كَوَثَرَ ، وَالْمَلْحَقُ بِالْأَصْلِ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ (٢) .

فإِنْ سُمِّيت بِفِعْلٍ لم تُسمَّ فاعله - لم تصرفه ؛ لِأَنَّهُ على مثال ليست عليه الأفعال ، وذلك نحو : ضَرَبَ ، وَخَرَجَ ، وَبَوَاطِرَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقاً أَوْ مُدْفَعاً ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ / كذلك خرج إلى باب الأسماء ، وذلك نحو : قِيلَ ، وَبِيعَ ، وَرُدَّ ، وما كان مثيلها ؛ لِأَنَّ (رُدَّ) بِمَنْزِلَةِ كُرٍّ ، وَبُرْدٍ ، ونحوهما ، وَقِيلَ بِمَنْزِلَةِ قِيلَ ، وَبِيعَ (٣) .

وكذلك إِنْ سُمِّيت بِمِثْلِ قَطَعَ ، وَكَسَّرَ - لم ينصرف في المعرفة ؛ لِأَنَّ الأسماء لا تكون على (فَعْلٍ) .

(٢) تصحيح السيراني

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ - ٧ : باب ما ينصرف من الأفعال إِذا سُمِّيت به رجلاً .
زعم يونس أَنَّكَ إِذا سُمِّيت رجلاً بـ (ضارب) من قولك : ضارب ، وَأنت تأمر فهو مصروف ، وكذلك إِنْ سُمِّيت ضارباً وكذلك ضرب وهو قول الخليل وأبي عمرو ، وذلك لأنها حيث صارت اسماً ، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أَنْ تكون في أوائل الأسماء إِذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إِذا أشبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي الأصل للأسماء فصارت بِمَنْزِلَةِ ضارب الذي هو اسم وبمَنْزِلَةِ حَجَرَ ، وتأبل .

وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب . . .

(٣) سيعقد له باباً في ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ومن المطبوع ص ٣٢٤ .

فإن قلت : قد جاء مثْلُ (بَقَمَ) ، فإنه أصحُّ . وليست الأسماء الأعجمية بأصول .
إنما داخلة على العربية .

فأما قولهم : (خَضَمَ) للعنبر بن عمرو بن تميم - فإنما هو لقب لكثرة أكلهم . وتَضَمُّمٌ بَعْدُ
إنما هو فِعْلٌ (١) .

ولو سُمِّيَتْ رجلاً ضَارِبَ ، أو ضَارِبٌ من قولهم : ضَارِبٌ زيداً إذا أمرته انصرف ؛ لأنَّ
ضَارِبٌ بمنزلة ضَارِبٍ الذي هو اسم ، وضَارِبٌ بمنزلة خاتَمٍ ، فعلٌ هذا يجرى ما ينصرف
وما لا ينصرف (٢) .

• • •

فأما ما كان فيه زيادةٌ من زوائد الأفعال الأربع : الهمزة ، والياء ، والتاء ، والنون ، فكان
بها على مثال الفعل - فقد قلنا فيه ، وسنقول في شرحه ، وما يُحْكَمُ عليه منها بالزيادة ،
وإن لم يكن له فِعْلٌ ، وما يُحْكَمُ بآئِهِ أَصْلٌ حَتَّى يَتَبَيَّنَ .

أما ما كانت الهمزة/ في أوله ، والياء - فحُكِّمَهُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ زَائِلَتَيْنِ إِذَا كَانَتْ حُرُوفَ
الثلاثة أَصْلِيَّةً ، لِأَنَّكَ لَمْ تَشْتَقْ مِنْ هَذَا شَيْئاً إِلَّا أَوْضَحَ لَكَ أَنَّهِنَّ فِيهِ زَائِلَتَانِ ، فَحُكِّمْتَ بِمَا
شَاهَدْتَ مِنْهُ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ . وذلك نحو : أَفْكَلْ (٣) ، وَأَيْدَعْ (٤) ، وَيَرَمَعْ (٥) ، لِأَنَّكَ لَمْ
تَرَهَا فِي مِثْلِ أَحْمَرٍ ، وَأَصْفَرٍ ، وَأَخْضَرٍ ، وَلَا فِيهَا كَانَ لَهُ فِعْلٌ إِلَّا زَائِلَةٌ ، وَكَذَلِكَ الْيَاءُ ، لِأَنَّكَ

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٥ وسيكره في ص ٢٨٥ وانظر جمهرة الأنساب
ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من الصفحة السابقة .

(٣) أفكل على وزن أفعّل اسماً عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف
الماضي ج ١ ص ٩٩ . والأفكل : الرعدة

(٤) أبدع على وزن أفعّل اسماً عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف
الماضي ج ١ ص ٩٩ وابن يعيش ج ٩ ص ١٤٤ والنصف ج ٣ ص ١٦ .
الأبدع : الزعفران .

(٥) (يرمع) على وزن يفعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٢٢٥ .
وانظر تصريف الماضي ج ١ ص ١٠١ وقال أبو الفتح : في النصف ج ١ ص ١٠٢ « فأما
(يرمع) فيجوز أن يكون عندي من قولهم : ترمع انف فلان : إذا اضطرب ، وتحرك - واليرمع
حجارة خسارة ليس لها ثبات ولا صلابة وهي هشة ، وذلهشاشة ، والخور قريب من الاختلاج
والاضطراب » .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ ، ج ٩ ص ١٤٨ .

لم ترها في مثل اليمثلة^(١) وما كان نحوها إلا زائدة ؛ لأنَّ أخمر من الحُمرة ، وكذلك أخضر وأسود ، ويمثلة من العمل .

فأما (أولق) (٢) فإنَّ فيه حرفين من حروف الزيادة : الهمزة والواو ، فعند ذلك تحتاج إلى اشتقاق ؛ ليُعلم أيهما الزائدة ؟
تقول فيه : ألقى الرجل فهو مألوق ، فقد وضع لك أنَّ الهمزة أصل والواو زائدة ؛ لأنَّ الهمزة في موضع الفاء من الفعل ، فقد وضع لك أنها فَوْعَل .
وكذلك (أَيَصَّرَ) (٣) ، لأنَّ فيه ياء ، وهمزة . فكلاهما من الحروف الزوائد ، فجاءه على إصا ر ، فقد بان لك أنَّ / (أَيَصَّرَ) فَيَعِل . قال الأعشى :

٣
٢٧٨

(١) في النصف ج ١ ص ١٠٢ « وأما اليمثلة فهي الناقة التي يصل عليها في السير ، فقد بين أيضا بالاشتقاق زيادة الياء ... »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٤ « وأما (أولق) فالألف من نفس الحرف بذلك على ذلك قولهم ، ألقى الرجل وأما أولق فوعل ولولا هذا الثبوت لحمل على الأكثر ، وانظر ص ٣ منه .
وفي تصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « فأما أولق ، وأيصر ، وائمة فإن الهمزة فيهن غير زائدة ، لأنهم قد قالوا : ألقى فهو مألوق » .
وقال أبو الفتح : « استدل على أن الهمزة في أولق من نفس الكلمة بقولهم : ألقى الرجل فهو مألوق يقول : فالهمزة في ألقى فاء الفعل ، فينبغي أن تكون في أولق كذلك وهذا استدلال صحيح .

ولمعرضي بعد أن يعترض فيقول : ما تنكر أن يكون أولق أفعلًا ؟ دون فوعل ...
فإن قلت : فقد قالوا : ألقى ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في ألقى منقلبة عن الواو المضمومة . كانه كان أولا ؛ ولقى ، ثم قلبت همزة كما تقول : أمد ، وأذن في وعد ، ووذن ، فلا يكون لأبي عثمان حجة في قولهم : ألقى .
فالجواب من هذه الزيادة : أنهم قد قالوا : مألوق . فلو كانت الهمزة في ألقى انما هي منقلبة عن الواو في ولقى ، كما يدعى الخصم لزالت في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب ، وكانوا يقولون : مولوق ... »
وانظر الخصائص ج ١ ص ٩ ، ج ٣ ص ٢٩١ ، وابن عيش ج ٩ ص ١٥٤ وشرح الرضي للشافية ج ٢ ص ٣٤٣ .
الأولق : الجنون .

(٣) في تصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « و (إيصر) أيضا من نفس الحرف ؛ لقولهم في جمعه إصار وقال الشاعر :

ويجمع ذا بينهن الإصارا
وفي النصف ج ٣ ص ١٨ إيصر : هو الحشيش ويقال في جمعه : إياصر ... ويجمع أيضا على إصار قال الأعشى :

فهذا يُعَدُّ لَهُنَّ الْخَلَى وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا
فَأَمَّا النُّونُ وَالنَّاءُ ، فَيُحَكِّمُ بَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ حَتَّى يَجِيءَ أَمْرٌ يُبَيِّنُ زِيَادَتَهَا .
فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : نَهْشَلُ ، وَنَهْشَرُ^(١) اللَّسْبُ . يَدُلُّكَ عَلَى أَصْلِيهِمَا أَنَّكَ تَقُولُ : نَهْشَلْتُ
الْمَرْأَةَ وَنَهْشَلْتُ الرَّجُلَ : إِذَا أَسْنَأَ ، وَقَدْ وَضَعَ لَكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ دَحْرَجٍ ؛ لِأَنَّ النُّونَ أَصْلِيَّةٌ .
وَكَذَلِكَ تَوَامُ^(٢) إِنَّمَا هُوَ قَوْلٌ مِنْ أَتَأَمَّتِ الْمَرْأَةُ كَمَا تَقُولُ : أَكْرَمْتُ .

دفعن إلى اثنين عند الخصوص
خيصة : أى حبسا ويروى :

فهذا يعدلن الخسلا ويجمع ذا بينهن الإصارا
فى المقصور والممدود لاين ولاد ص ٣٣ « الخلا : على وجهين : فأما ما اختلته من البقل
والرطب (فهو) مقصور يكتب بإلياء ويقال : ان مخلاة الدابة مشتقة منه ؛ لأن الخلا يجعل
فيها ، وهو جمع خلاة . ويدل على أن أصله الإلياء قولهم : خليت الرطب أخليه خليا . . . »
وفى تحفة المودود فى المقصور والممدود لاين مالك ص ٢٥٠ « الخلى : الرطب . الواحدة :
خلاة ولأمة ياء لقولهم : خليت البقل ، إذا قطعته ، وخليت الفرس : إذا أتيت به بخل يأكله . . . »
البيت من قصيدة طويلة للأعشى وهى فى ديوانه ص ٤٥ - ٥٣ « والرواية فى الديوان :
دفعن إلى اثنين عند الخصوص ص قد حبسا بينهن الإصارا
فمباد اليهن ورازا لهن واشتركا عملا والتامرا
فهذا يعدلن الخلى ويجمع ذا بينهن الخصارا
الخصوص : جمع خصى وهو بيت يتخذ من عيدان القصب واقصان الشجر .
واز الرجل الشىء : قام عليه وأصلحه .

يقول : دفعت ناقته مع غيرها إلى رجلين عند الخصوص قد حبسا عليهما العشي ،
ووقفنا على خدمتها مشتركين هذا يعد لها رطب النبات والبقول ، ويجمع ذالك لها الخضار .
وانظر شرح المضليات للابنبارى ص ٦١٠ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣ « وأما ما جاء مثل تولب ، ونهشل ، فهو عندنا من نفس
الحروف مصروف حتى يجيء أمر يبينه ، وكذلك فعلت به العرب ، لأن حال الناء ، والنون فى
الزيادة ليس كحال الألف . وإليها لأنهما أم كثرا فى الكلام زائدتين كثرتهما . فان لم تقل
ذلك دخل عليك ألا تصرف نهشلا ونهشرا فهذا قول الخليل ويونس ، والعرب » .
وقال فى ص ٢٤٩ - ٣٥٠ : « ومما يقوى أن النون كالتاء وفيما ذكرت لك أنك لو سميت
رجلا نهشلا ، أو نهشلا ، أو نهشرا صرفته ، ولم تجعله زائدا كالألف فى أفكل ، ولا كإلياء فى
يرمع ، لأنها لم تكن فى الإبنية والأفعال كالهزرة أولا ، ولا كإلياء ، واختيها فى كلام لأنهن
أمنهات الزوائد . . . »

وفى تصريف المازنى ج ١ ص ١٠٢ : « قال أبو عثمان : فأما النون ، والتاء إذا كانتا
أولا ، وكانتا على مثال الأسماء مع ما هما فيه . فلا تجعلهما زائدتين إلا ببيت ، نحو : نهشل .
ونهصر . ونهسر » وقال أبو الفتح : الاشتقاق يدل على أن النون فى نهشل والتاء فى توام
أصلان . وذلك قولهم : نهشلت المرأة : إذا سمت . ونهشلت : فعلت فالنون فى نهشل
فاد بمنزلتها فى نهشلت ، وليس فى كلامهم ففعلت . . . »

(٢) توام : التاء بدل من الواو - أصله : ووام مأخوذ من الوغام وهو الوفاق . انظر الروض
الأنف ج ٢ ص ١١٨ واللسان (تام ، وأم) -

فَلَمَّا (تَتَقَلَّلَ) (١) ، و (تَرْجَسَ) (٢) فقد وضع لك أَنَّ فيهما زائلتين ، لأنَّهما على مثال لا تكون الأسماء عليه . ألا ترى أنَّه ليس في الأسماء مثل جَتَفَرُ ، ولا جَتَفِرُ ، فقد وضع لك أَنَّ تَتَقَلَّلًا مثل تَقْتُلُ فلو سُمِّيت به رجلا لم تصرفه .

وكذلك نرجس بمنزلة نصرب . فهذا حكمه .

فَلَمَّا من قال : تَتَقَلَّلُ (٣) فَإِنَّه يصرف إن سُمِّي به ، وذلك لأنَّه على مثال لا يكون الفعل عليه ، ليس في الأفعال تَفْعُل .

ألا ترى أَنَّ الزيادة لا تمنع الصرف / من الأسماء إلَّا ما كان منها على وزن الأفعال .

فما كان في أوله زيادة ليس هو بها على وزن الأفعال فهو مصروف . وذلك نحو : يَرْبُوع ، وتعضوض ، وطريق أسلوب (٤) ؛ لأنَّ الأفعال لا تكون عليه ، وكذلك إْشْكَاف (٥) ، وفيها قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله .

(١) تنقل على وزن فعمل عند سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ وقال في ص ٣٤٨ وكذلك التنقلة . لأنها سميت بذلك ، لسرعتها ، كما قيل ذلك للتعلم . وقال في ص ٣ .
« وكذلك التنقل وبذلك على ذلك قول بعض العرب : التنقل وأنه ليس في الكلام كجعفر » .

(٢) في التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٣٦٧ : « فان قيل : هـ هذه الكلمة (نرجس) اصبحت فكيف حكمت بالزيادة ؟ »

قلنا : تكلمت بها العرب ؛ وتصرفوا فيها بالثنية ، والجمع ، والتصغير وغير ذلك ، فاجروها مجرى العربي ولهذا حكمنا على لجام بان الفه زائدة وكذا واو نور ، وياه ابراهيم .

(٣) فيه أربع لفحات : كبرئ : وجناب وجعفر وتقتل ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤ : « وأعلم أن كل اسم كانت في أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فإنه مصروف . وذلك نحو : أصليت وأسلوب ، ونيوت ، وتعضوض ، وكذا هـ هذا المثال إذا اشتقته من الفعل نحو : يضروب ، وأغريب ، وتضرب ، لأن ذا ليس بفعل ، وليس باسم على مثال الفعل . ألا ترى أنك تصرف يربوها فلو كان يضروب بمنزلة يضرب لم تصرفه » وانظر ص ٣٢٧ منه .

تعضوض : ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة .
في اللسان : كل طريق ممتد فهو أسلوب .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ فيما جاء على أفعال قال : « وأما الصفة فنحو الاسكاف وهو في الصفة قليل ولا نعلمه جاء غير هذا » .

وفي ابن يعيش ج ٦ ص ١٢٣ : « الاسكاف : التجار وكل صانع عند العرب اسكاف » .

هذا باب

ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به

مذكر من الأسماء العربية

إِعلم أَنَّ كُلَّ مالا ينصرف من مذكر أو مؤنث ، عربى أو أعجمى ، قلَّت حروفه أو كثرت
فى المعرفة - فإنه ينصرف فى النكرة ، إلَّا خمسة أشياء فإنها لا تنصرف فى معرفة ، ولا نكرة فمنها :

ما كان من (أَفْعَل) صيغة ؛ نحو : أخضر ، وأحمر .

وما كان من (فَعْلَان) الذى له (فَعَلَى) ؛ نحو : سكران ، وسكرى ، وعطشان وعطشى .
وغضبان وغضبي ، وستذكر علته فى موضعه إن شاء الله .

وما كان فيه ألف التانيث مقصورا كان أو مملودا .

/ فالْمَقْصُور ؛ نحو : سكرى وغضبي .

والمملود ؛ نحو : حمراء ، وصفراء ، وصحراء .

وما كان من الجمع على مثال لا يكون عليه الواحد ؛ نحو : مساجد ، وقناديل ، ورسائل .

وما كان مملولا فى حال النكرة ؛ نحو : مثنى ، وثلاث ، ورباع .

فلِإِذا سميت مذكرا باسم عربى فهو مصروف إلَّا أن يمنعه أحد هذه الموانع التى وصفت ،
أو ما أذكره لك مما يُوجب ترك الصِّرف فى المعرفة ، إلَّا المملول فإن له حُكما آخر إذا سُمي به
نذكره إن شاء الله .

فمن ذلك أن تُسميه بمؤنث فيها هاء التانيث فإنه لا ينصرف فى المعرفة ، وينصرف فى النكرة .

وإنما منعه من الصِّرف فى المعرفة علَمُ التانيث الذى فيه . وذلك نحو رجل سميت حَمَلَة ،
أو طَلْحَة ، أو نحو ذلك .

وقد تقدّم قولنا : إنَّ كُلَّ ما كان فيه الهاء ، مؤنثا كان أو مذكرا ، عربيا كان أو أعجميا
لم ينصرف فى المعرفة ، وانصرف فى النكرة .

فإن قال قائل : ما باله ينصرف في النكرة وما كانت فيه ألف التانيث لا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة؟ (١) .

قيل : إنَّ القَصْلَ بينهما أنَّ ما كان فيه الهاء فلنَّما لحِقَتْه/ وبناؤه بناء المذكر ، نحو قولك : جالسٌ ، كما تقول : جالسة ، وقائمٌ ثم تقول : قائمة . فلنَّما تخرج إلى التانيث من التذكير ، والأصلُ التذكير .

وما كانت فيه الألف فلنَّما هو موضوع للتانيث على غير تذكير يخرج منه فامتنع من الصرف في الموضعين ؛ لُبْعِهِ من الأصل .

ألا تَرَأُ حمرًا على غير بناء أحمر ، وكذلك عَطَشَى على غير بناء عطشان .

• • •

وما كان مؤنثًا لا علامة فيه سميت به مذكرًا ، وعدَدُ حروفه ثلاثة أحرف فلنَّه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التانيث ، تحرَّكت حروفه أو سكَّن ثانيها . وذلك نحو : دَعَدَ . وشَسَسَ ، وقَدَّمَ ، وقفًا (٢) فيمن أنَّثها . إن سميت بشئ من هذا رجلا انصرف . وكذلك كلُّ مذكر سوى الرجل .

فإن كان على أربعة أحرف فصاعدا ومعناه التانيث لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة . وذلك نحو رجل سمَّيته عَقْرِبَا أو عَنَّاقا /أو عَقَابَا فلنَّه ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة (٣) .

ولنَّما انصرف في الثلاثة لخَفَّتْه ؛ لأنَّ الثلاثة أَقَلُّ أصول الأسماء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢ : « اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتانيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .
قلت : فما باله انصرف في النكرة وانما هذه للتانيث فلا ترك صرفه في النكرة ، كما ترك صرف ما فيه ألف التانيث ؟ »

قال : من قبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم ، وانما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، فجعلنا اسما واحدا ، نحو : حضرموت . ألا ترى أن العرب تقول في حبارى : حبير وفي جحجبي : جحجيب ولا تقول في دجاجة الادجيبة .. »

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هو القفا ، وهي القفا . من ذلك قوله : وما المسولى وإن عظمت قماء يأحمل للملاوم من حملا »
ورواية اللسان : وإن عرضت قفا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسميه المذكر بالمؤنث .
اعلم أن كل مذكر سمَّيته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف . وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر ؛ وهو شكله والذي يلائمه ؛ فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل =

كذلك إن كان الاسم أعجمياً^(١) .

ألا ترى أنَّ نوحا ، ولوطا مصروفان في كتاب الله - تبارك وتعالى - وهما اسمان أعجميان ،^{١١} وأنَّ قارون ، وفرعون غير مصروفين للعجمة ، وكذلك إسحق ، ويحيى ، ونحوهما ، ونذكر هذا في باب الأعجمية إن شاء الله .

فأما صالح وشعيب ، فاسمان عربيان^(٣) ، وكذلك محمد صلى الله عليهم أجمعين . فكلُّ ما اشتققته ، قرأيت له فعلا ، أو كانت عليه دلالة بأنَّه عربي ، ولم يمنعه من الصرف تأنيثٌ ، ولا عجمة ، ولا زيادةٌ من زوائد الفعل تكون بها على مثاله ، ولا أن يكون على مثال الأفعال ، ولا عدلٌ - فهو مصروف في المعرفة ، والنكرة .

= ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعاوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمدكر . وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الإجمي . فمن ذلك ضاق ، وعقرب ، وعقاب . ومنكبت واشباه ذلك . . انظر الكامل ج ٦ ص ١٩٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣ : « باب ما ينصرف في المدكر البتة . . كل اسم مدكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ما كان أعجميا أو عربيا أو مؤنثا إلا فعل مشتقا من الفعل ، أو يكون في أوله زيادة فيكون كيجد ، ويضع ، أو يكون كضرب لا يشبه الأسماء . وذلك أن المدكر أشد تمكنا ، فلذلك كان أحمل للتثنية ، فاحتمل ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف ، لانه ليس شيء من الإبنية أقل حروفا منه ، فاحتمل التثنية لخفته ولتمكنه في الكلام . . » . وانظر الكامل ج ٨ ص ٤٩ .

(٢) سيتكلم عن الأعجمي في ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ولم يعقد له بابا مختصا به .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما صالح فعربي وكذلك شعيب » .

هذا باب

ما كان من أسماء المذكر أو سُمِّيَ به

ما هو على ثلاثة أحرف

/ إعلم أن جميع ذلك منصرف إلا ما استثنيناه مما فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وشبة
أو تكون فيه زائدة يكون بها على مثال الفعل ؛ نحو : يَضَعُ ، ويزن .
أو يكون معدولا ؛ نحو : عُمَرُ ، وزُفَرُ .
أو يكون على مثال لا يكون إلا للأفعال نحو : ضُرب ، وقُتِلَ .
فأما غير ذلك فمصرف (١) .

٣
٢٨٣

(١) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم أن جميع ذلك مؤنثا كان أو أعجميا
سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجس سميته بهند أو دمد أو قدر أو لوط أو نوح أو
سقر كل ذلك ينصرف الا ان تكون فيه علامة التانيث ، نحو شاة وثبة أو يكون من باب فعل
المعدول ، نحو عمر وقتم أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو ضرب وقتل أو يكون في أوله
زيادة ؛ نحو : يضع ويزن فان ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .
الورقة : ١٤٥ .

وانظر تعليق رقم ١ من الصفحة السابقة .

هذا باب

ماكان من هذه الأسماء على مثال فعل^(١)

وإنما ذكرناه لتبيين المعلوم منه من غيره .

فأما ما كان منه نكرة ، ويعرف بالألف واللام - فهو مصروف ، واحدا كان أو جمعا .
فالواحد ؛ نحو : صرد ، ونقر ، وجعل ، ينصرف في المعرفة والنكرة والجمع ، نحو : ثقب ،
رحفر ، وعمر : إذا أردت جمع حفرة ، وكذلك إن كان نعتا نحو : سكت ، وختع^(٢) ، وحطم
كما قال :

• قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حَطْمٍ^(٣) .

وليد (وهو الكثير) من قول / الله عز وجل : (أَهْلَكْتَ مَالًا لَبِيدًا) .

فأما ما كان منه لم يقع إلا معرفة ؛ نحو : عمر ، وقثم ، ولحم - فإنه غير مصروف في المعرفة ؛
لأنه الموضع الذي حُبل فيه .

ألا ترى أنك لاتقول : هذا القثم ، ولا هذا العمر ، كما تقول : هذا الجمل ، وهذا الثغر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣-١٤ « باب فعل »

اطلع ان كل فعل كان اسما مرفوعا في الكلام او صفة فهو مصروف ، فالاسماء ، نحو :
صرد • وجعل • وثقب • وسفر اذا اردت جماع الحفرة ، والثقبية •

واما الصفات فنحو قولك : هذا رجل حطم ••

فانما صرفت ماذكرت لك ؛ لانه ليس باسم يشبه الفعل الذي في اوله زيادة ، وليست في
آخره زيادة تانيث وليس بفعل لا نظير له في الاسماء ، فصار ماكان منه اسما ، ولم يكن
جمعا بمنزلة حجر ونحوه ؛ •

وصار ما كان منه جمعا بمنزلة كسر ، وإير •

واما ما كان صفة ، فصار بمنزلة قولك : هذا رجل عمل اذا اردت معنى كثير العمل •
واما عمر ، وزفر فانما متعهم من صرفهما . واشباههما انهما ليسا كشيء مما ذكرنا وانما
هما محدودان من البناء الذي هو اولى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في
الاصل تركوا صرفهما وذلك نحو : عامر ، وزافر •• •

الصرد : طائر • النفر : البلبل • جمل دويبة • وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٧٧ ،

ج ٢ ص ٥٠ ، ٣٠٠ •

وقد عقد المبرد في الكامل بابا لفعل ج ٧ ص ٢٥١-٢٥٣ كرد فيه ما في المقتضب ، ولم
بشر اليه •

(٢) في اللسان : رجل ختخ ، وختخ ، وخوتع : حاذق بالدلالة ماهر بها •

وقال : رجل سكت : متعير مثل به سيبويه وفسره السيرافي •

وقال : هو ضد الختخ وهو الماهر بالدلالة •

(٣) تقدم في الجزء الاول ص ٥٥ وكذلك الآية •

هذا باب

ما كان من فُعِل

إِعلم أَنَّهُ ما كان على فُعِلَ غيرَ مُعتَلٍّ لم يكن إِلَّا فُعِلًا : وكذلك كُلُّ بناءٍ من الفِعْلِ معناه فُعِلَ إِذا كان غيرَ مُعتَلٍّ ، نحو : دُخِرَج ، واستُخِرَج ، وضُورِبَ .
فإن سُمِّيَتْ من هذا رجلا لم تصرفه في المعرفة ؛ لَأَنَّهُ مِثَالٌ لا يكون للأسماء ، وإنما هو فيها مُنْخَل .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو مَّا يلزمه الإدغام ، فكان ذلك مُخْرِجًا له إلى مِثَالِ الأسماء - انصرف في المعرفة (١) ، لَأَنَّ المانع له قد فارقه . / وذلك قولك : قد قِيلَ ، وبِيعَ ، ورُدَّ ، وشُدَّ إِذا أردت مِثْلَ فُعِلَ ؛ لَأَنَّهُ قد خرج إلى مِثَالِ فُعِلَ ، وديك ، كما خرج المدغم إلى مِثَالِ البُرِّ ، والكَرِّ .

وإن كان على مِثَالِ : أُطِيعَ ، واستُطِيعَ ، وقوول لم ينصرف في المعرفة ، وكذلك : اخْمُورُ في هذا المكان ؛ لَأَنَّهُ لم يخرج إلى مِثَالِ من أَشْثَلَةِ الأسماء . فهذا جُمْلَةُ هذا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧ : « فإن سميت رجلا ضرب ، أو ضرب لم تصرف .. ودخرج لا تصرفه ، لانه لا يشبه الاسماء » .
وقال في ص ١٥ : « وان سميت رجلا ضرب ؛ ثم خففته ، فاستكنت الراء صرفته ، لانك قد أخرجته الى مثال ما يتصرف ، كما صرفت قيل .. » .

هذا باب

ما اشتق للمذكر من الفعل

فمن ذلك ما كان امّا للفاعل ، نحو : مُجَاهِد ، وَمُقَاتِل ، وضَارِب ، ومُكْرِم ، ومُسْتَطِيع .
ومُخْرِج . فكلُّ هذا منصرف ، لأنّه لا مانع له من الصرف ، وكذلك إن كان مفعولاً ، نحو :
مُخْرِج ، ومضروب ، ومُسْتَطَاع ، لأنّها أسماء مُشْتَقَّة .

...

وما كان من الأعجمية مُعرّباً فهذا سبيله .

والمُعْرَب منها ما كان نكرة في بابه ، لأنّك تعرّفه بالآلف واللام ، فإذا كان كذلك كان حُكْمُه
حُكْمُ العربيّة . لا يمتنع من الصرف إلّا ما يمتنعها . فمن ذلك : راقِد . وجاثُوس ، وفِرْنَد ، لأنّك
تعرّفه بالآلف / واللام^(١) .

٣
٢٨٦

فإذا كان معرفة في كلام العجم فغير منصرف لامتناعه بالتعريف الذي فيه من إدخال الحروف
العربيّة عليه . وذلك نحو : إسْحَق ، ويعقوب . وفِرْعَوْن ، وقَارُون ، لأنّك لاتقول : الفرعون^(٢)
ولو سمّيته بـيعقوب - تعني ذكر القَبِيح^(٣) - لاتصرف ؛ لأنّه عربيّ على مثال يربوع .^(٤)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب الاسماء الاجمعية .

اعلم ان كل اسم اعجمي اعرّب ، وتمكن في الكلام ، فدخلته الالف واللام ، وصار نكرة ،
فاذا سميت به رجلاً صرفته الا ان يمتنع من الصرف ما يمتنع العربي . وذلك نحو : اللجام ،
والديباج ، واليرندج ، والنيروز ، والغرندي . والزنجبيل . والارندج . والياسمين فيمن قال :
ياسمين كما ترى ، والسهريز والاجر ... »

وانظر الكامل ج ٧ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما ابراهيم . واسماعيل . واسحاق . ويعقوب .
وهرمز . وفيروز . وقارون . وفرعون واشباه هذه الاسماء فانها لم تقع في كلامهم الا معرفة
على حد ما كانت في كلام المجسم ، ولم تكن في كلامهم ، كما تمكن الاول ؛ ولكنها
وقعت معرفة ، ولم تكن من اسمائهم العربيّة فاستنكروها ، ولم يجعلوها بمنزلة
اسمائهم العربيّة ، كتشيل ، وششم ، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسماً يكون لكل شيء من
أمة ، فلما لم يكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم » .

(٣) انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٤) حيوان طويل الرجلين قصير اليدين (حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٣٩) .

والزوائد التي في أوله لاحتجته من الصرف ؛ لأنها لا تبلغ به مثال الفعل ؛ لأنَّ الفِعل لا يكون على يَمْعُول .

وكذلك (إسحاق) إذا أردت به المصدر من قولك : أسحقه الله إسحاقا ، وتعرف هذا من ذلك بأنَّ إسحاق ويعقوب الأعجميين على غير هذه الحروف ، وإنَّما لامعت هذه الحروف العرب . ونظير إسحق في التقصد إلى العربي والعجمي ما قلت لك في عَمَر من أنك إذا أردت به جمع عُمرة صرفته .

وإن أردت به المعلوم عن عامر امتنع من الصرف . وإن كان الأعجمي قد أُعْرِبَ ولم يكن على مثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها ، صُرِفَ وصار كعربي لا ثاني له ؛ لأنَّه إذا أُعْرِبَ فهو كالعربية الأصلية . فمن ذلك أُعْرِبَ (١) / مصروف لدخوله في التعريف ؛ إذ كان نكرة . فهو بمنزلة عربي منفرد بينائه نحو : إبل ، وإيل ، وصمغوق . فأما (يقم) (٢) فلا ينصرف في المعرفة وإن كان قد أُعْرِبَ ؛ لأنَّه قد وقع من أمثلة العرب على ما لا يكون إلَّا فِعْلا . نحو : ضُرِبَ ، وقَطَعَ فمنعه الصرف ما منع ضُرِبَ لو سُمِّيت به رجلا . وكذلك سراويل لا ينصرف (٣) عند النحويين في معرفة ولا نكرة ؛ لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف ، نحو : قناديل ، ودهاليز . فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية . فهذا جملة القول في الأعجمي الواقع على الجنس ، والمخصوص به الواحد للعلامة .

(١) في سبويه ج ٢ ص ١٩ : « فإن قلت : ادع صرف الأجر ، لأنه لا يشبه شيئا من كلام العرب ، فإنه قد أعرب ، وتمكن في الكلام ، وليس بمنزلة شيء ترك صرفه من كلام العرب ، لأنه لا يشبه الفعل ، وليس في آخره زيادة ، وليس من نحو : عمر ، وليس بثوئث ، وإنما هو بمنزلة عربي ليس له ثان في كلام المصري ، نحو : إبل ، وكنت تكاد وأشباه ذلك » . وذكر المبرد أنه ليس في الكلام (فَعُول) وصمغوق قيل إنه أعجمي أعرب ج ١ ص ١٢٥ ، ج ٢ ص ١٢٧ ، ج ٣ ص ١٣٥ . (٢) تقدم في ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) في سبويه ج ٢ ص ١٦ : « وأما سراويل فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الأجر ، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ، ولا معرفة ، كما أشبه بقم الفعل ، ولم يكن له نظير في الأسماء . فإن حققتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناف اسم رجل » .

وسيكرد المبرد حديثها في ص ٣٠٦-٣٠٥ . وانظر شرح الكافية ج ١ ص ٥٠ ، والخزانة ج ١ ص ١١١ .

هذا باب

الجمع

المزيد فيه ، وغير المزيد

أما ما كان من الجَمْع على مثال مَفَاعِل ، وَمَفَاعِيل ؛ نحو : مَصَاحِب ، وَمَحَارِب ، وما كان على هذا الوزن ؛ نحو : فَعَالِل ، وفَوَاعِل ، / وَأَفَاعِل ، وَأَفَاعِيل وكلُّ ما كان ثَمًا لم نذكره على سكون هذا وحركته وعَدَدَه ، فغير منصرف في معرفة ولا نكرة .

وإنما امتنع من الصَّرْف فيهما ؛ لأنَّه على مثال لا يكون عليه الواحد ، والواحد هو الأَصْل ، فلمَّا بَيَّنَّه هذه المبانيَّة ، وتباعد هذا التباعُد في النكرة - امتنع من الصرْف فيها . وإذا امتنع من الصرْف فيها فهو من الصرْف في المعرفة أَبْعَد (١) . وَيُكَلِّك على ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (مِنْ مَّحَارِبَ وَمَتَائِلَ) (٢) وقوله : (لَهْكَمَتْ صَوَامِعُ وَبَيَّعَ وَصُلُوتٌ وَمَسَاجِدُ) (٣) . كلُّ هذا هذه علته . فإنَّ لحقته الهاءُ للتأنيث انصرف في النكرة على ما وصفت لك في الهاء أولاً ؛ لأنَّ كُلَّ ما كانت فيه فمصرف في النكرة ، وتمتنع من الصرْف في المعرفة ؛ لأنَّ الهاء علم تأنيث ، فقد خرجت بما كان من هذا الجَمْع إلى باب طلحة ، وحُمْدَة ؛ وذلك ؛ نحو : صِيَاقِلَة (٤) ، وبَطَارِقَة .

فإن قال قائل : فما باله انصرف في النكرة ، وقد كان قبل الهاء لا ينصرف فيها ؟

فالجواب في ذلك : أنَّه قد خرج إلى مثال / يكون للواحد .

ألا ترى أنَّك تقول : رجل حَبَاقِيَّة ، وحمار حَزَابِيَّة ، فالهاء أخرجه إلى هذا المثال ؛ كما أنَّ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ - ١٦ : « باب ما كان على مثال مفاعل ، ومفاعيل »

اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال الا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لانه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء ، والواحد أشد تمكناً ، وهو الأول ، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكناً ، وهو الأول تركوا صرفه ، اذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً ، وإنما صرفت مقاطلا ، وعذافرا ، لان هذا المثال يكون للواحد ٠٠٠ »

وانظر ابن سبويه ج ١ ص ٦٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٣٤ ، ٤٨ .

(٢) سبأ : ١٣ .

(٣) الحج : ٤٠ .

(٤) قال في المذكر والمؤنث : « وما لحق منه الجمع فانما يلحقه توكيدا لتأنيث الجمع

وذلك قولك الصياقلة والمهالبة » .

والصياقلة : جمع صيقل وهو شسحاذ السيوف .

والبطارقة : جمع بطريق وهو القائد من قواد الروم تحت يده عشرة آلاف رجل .

يأتى النسب يُخرجانه إلى باب تميمي ، وقيسى . وذلك قولك : مدائن ونحوه ، ينصرف في المعرفة والتكرة ؛ ألا ترى أنَّ مدائننا إنما هو للواحد ، فبالياء خرج إليه ؛ كما أخرجته الهاء إلا أنَّ ما كانت فيه الهاء لا ينصرف في المعرفة من أجل التأنيث ، وما كانت فيه ياء النسب فمصرف في المعرفة ، والتكرة ^(١) .

فأما سراري ، وبختاني ^(٢) ، وكراسي فغير مصروف في معرفة ولا تكرة ؛ لأنَّ الياء ليست للنسب ، وإنما هي الياء التي كانت في الواحد في بختية وكرسي .

فأما قولك : حوائي ^(٣) ، وحواري ^(٤) فهو حوال ، وحوار ، فنسب إليه ، فإِذَا على هذا تعتبر ما وصفت لك .

فأما قولهم : ربايع ، ويمان فنذكره في باب : ما اعتل من هذا الجمع ^(٥) إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « قلت : أرايت صياقلة وأشباهها لم صرفت ؟ قال : من قبل أن هذه الهاء إنما ضمت إلى صياقل ، كما ضمت (موت) إلى (حضر) ، و (كرب) إلى (معدى) في قول من قال : معد يكرّب ، وليست الهاء من الحروف التي تكون زيادة في هذا البناء ، كالياء والألف في صياقلة ، وكالياء والألف اللتين يبنى بهما الجميع إذا كسرت الواحد ، ولكنها إنما تجيء مضمومة إلى هذا البناء ، كما تضم ياء الأضافة إلى مدائن ، ومساجد بعد ما يفرغ من البناء ، فتلحق ما فيه الهاء من نحو صياقلة بسبب طلحة ، وتمرة ، كما تلحق هذا بباب تميمي ، وقيسى يعني قولك : مدائن ؛ ومساجدي ، فقد أخرجت هذه الياء مفاعيل ومفاعيل إلى باب تميمي ، كما أخرجته الهاء إلى باب طلحة .
ألا ترى أن الواحد تقول له : مدائن ؛ فقد صار يقع للواحد ، ويكون من أسمائه . وقد يكون هذا المثال للواحد ، نحو : رجل عياقية ، فلما لحقت هذه الهاء ، لم يكن عند العرب مثل البناء الذي ليس في الأصل للواحد ، ولكنه صار عندهم بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، فجعل معه اسماً واحداً ، فقد تغير بهذا عن حاله ، كما تغير بياء الأضافة » .
في اللسان : الباقية : اللص الخراب الذي لا يحجم عن شيء .
وشجر له شوك يؤذى من خلق به .

رجل حزاب ، وحزابية ، وزوا ، وزواية : إذا كان غليظاً إلى القصر .
(٢) البخاي : جمع يفتي ككرسي وفي اللسان : البخت ، والبختية دخيل في العربية أعجمي معرب وهي الأبل الخراسانية تنتج من عربية ...
وفي سيبويه ج ٢ ص ١٧ : « وأما بغاني فليس بمنزلة مدائن ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للأضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد .
(٣) في اللسان : ورجل حول ، وحولة مثل هزة ، وحولة ، وحوالي وحوال : محتال شديد الاحتيال .

وفيه أيضاً : أبو زيد : سمعت إعرابياً يقول : جمل حولي : إذا أتى عليه حول ، وجمال حوائي بغير تنوين ؛ ويقصد المبرد المعنى الأول .

(٤) في اللسان : كل مبالغ في نصره آخر حواري ، وخص بعضهم به انصار الانبياء ... والحواري : الناصح وأصله الشيء الخالص ؛ وكل شيء خلص لونه فهو حواري .

(٥) لم يعتقد هذا الباب الذي وعد به وقد تكلم عن التسمية بنحو قاض في الجزء الأول ص ١٤٣ .
وتكلم عن يمان ، وتهم ، وشام في ص ١٤٥ من هذا الجزء .

فأما ما كان من المجتمع على مثال (أفعال) ، و (فُعُول) / ، نحو : أجمال ، وفلوس فمنصرف ^٣ ٢٩٠ في المعرفة والنكرة ، لأنه على مثال يكون للواحد . وهو جَمْعُ مُضَارِعٍ للواحد ؛ لأنه لَأَذْنَى العدد . أعنى أفعالا .

وفُعُول وإن كان لَأَكْثَرُ العدد فمضارعته للواحد ؛ لأنه يُجْمَعُ كما يُجْمَعُ الواحد .
فأما (أفعال) فما يكون منه على مثال الواحد قولهم : بُرْمَةٌ أعشار وحَبْلٌ أرمام ، وأقْطاع .
وثوب أكباش : متمزقٌ ، وَيُجْمَعُ كما يُجْمَعُ الواحدُ . وذلك قولك : أنعام وأنعام ، وأعراب وأعارب .

وما كان على (فُعُول) للواحد فقولك : سُدُوسٌ للطليسان الأخضر .
وما يكون من هذا مصدرا أَكْثَرُ من أَنْ يُحْصَى ^(١) ؛ نحو : قعدت قُعُودا ، وجلست جُلُوسا ، وسكت سُكُوتا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ - ١٧ : « وأما أجمال ، وفلوس فانها تنصرف وما اشبهها ، لانها ضارعت الواحد .

الا ترى انك تقول : افوال ، واقاويل ، وأعراب ، واعاريب . وايد ، وايداد . فهذه الاحرف تخرج الى مثال مفاعل ، ومفاعيل اذا كسر للجمع ، كما يخرج اليه الواحد اذا كسر للجمع .
وأما مفاعل ، ومفاعيل فلا يكسر ، فيخرج الجمع الى بناء غير هذا ، لان هذا البناء هو الغاية ، فلما ضارعت الواحد صرفت . .

فكذلك الفُعُول : لو كسرت مثل الفلوس لان تجمع جمعا لاخرج الى فمائل ، كما تقسول : جدد ، وجدائد . وركوب وركائب . ولو فعلت ذلك بمفاعل ، ومفاعيل لم يتجاوز هذا .
ولو فعلت ذلك بمفاعل ، ومفاعيل لم يتجاوز هذا .

ويقوى ذلك ان بعض العرب يقول : أتى للواحد فيضم الالف .

وأما (أفعال) فقد يقع للواحد من العرب من يقول : هو الأنعام .

وقال الله - عز وجل - (نسقيكم مما في بطونه) .

وقال أبو الخطاب : سمعت العرب يقولون : هذا ثوب أكباش .

ويقال : سدوس لضرب من الثياب . . . وأنظر سيبويه إيهما ج ٢ ص ٢٠٠ .

برمة اعشار : البرمة : قدر من حجارة وفي القاموس : وقدر اعشار ، وقدر اعشير : مكسرة على عشر قطع أو عظيمة لا يحصّلها الا عشرة .

حبل أرمام : بال . وحبل أقطاع : مقطوع .

ثوب أكباش في سيبويه أكباش بالباء الموحدة كما ذكرنا .

وفي اللسان : وثوب أكباش وهي من يرود اليمن . وقد صح الآن أكباش .

وقال في (كيش) : ثوب أكباش ، وجبة أسناد ، وثوب أقواف قال : الأكباش : من يرود

اليمن .

وفي القاموس : اثوب الأكباش الذي أعيد غزله مثل الخز والصوف ، أو هو الردي .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٨٢ : ثوب أكباش بالباء الموحدة .

ويُجمع كما يُجمع الواحد، تقول: بُيوتٌ وبُيوتات^(١). فهما ينصرفان في المعرفة والنكرة على كلِّ حال: أفعى أفعالاً، وفُعولاً إلّا أن تسميَ بهما مؤنثاً فيمنعهما التثنية الصِّرف؛ لأنَّ كلَّ مؤنث، على ثلاثة أحرف متحرّكات غير منصرف، وكلّما زاد في عدد الحروف كان ذلك أوكدَ ترك صرفه، ولهذا موضع نذكره فيه إن شاء الله.

وأما ما كان من الجَمْع على مثال (أَفْعَل) نحو: أَكَلَبٌ وَأَكْتَبٌ، فغير منصرف في المعرفة؛ وإنما منه الصرفُ أنّه على مثال الفِعْلِ؛ نحو: أَعْبَدُ، وَأَقْتُلُ، وينصرفان في النكرة كما ذكرت لك فيما يكون على مثال القِيَل.

وما كان من الجمع على مثال (فُعْلَان) و(فُعْلَان)؛ نحو: قُضبان وظِلْمان، فغير منصرف في المعرفة لزيادة الألف والنون، وخروجه إلى باب عثمان ووبرحان، وينصرفان في النكرة؛ لأنَّ الممتنع من الصرف في المعرفة والنكرة من هذا الباب (فُعْلَان) الذي له (فُعْل) على ما ذكرت لك؛ نحو: غُضبان، وسُكران.

كما أنَّ الممتنع من باب ما كان على مثال (أَفْعَل) من أن يصرف في المعرفة والنكرة - (فَأَفْعَل) الذي هو نعت؛ نحو: أَحْمَرٌ، وَأَضْفَرٌ.

وما كان من الجمع على مثال (فُعَال) فمصرف، وذلك نحو: كِعباب، وكِلاباب؛ لأنّه بمنزلة الواحد/ نحو: حِمَارٌ، وكتاب^(٢). وفي هذه الجملة دلالة على كلّ ما يرد عليك من الجَمْع إن شاء الله.

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٠: «هذا باب جمع الجمع». أما أبيية أدنى العدد فتكسر منها أفعلة وأفعل على أفاعل، لأن (أفعلا) بزنة (أفعل)، و (أفعلة) بزنة أفعله، كما أن (أفعالا) بزنة أفعال، وذلك نحو: أيد وأياد وأوطب وأواطب، وأما ما كان (أفعالا) فإنه يكسر على (أفاعيل) لأن أفعالا بمنزلة أفعال، ذلك نحو: أنعام وأناعم وأقوال وأقاويل.

وقد جمعوا (أفعلة) بالتاب، كما كسروها على (أفاعل) .. وذلك قولهم: أمطيات وأسقيات ... ومثّل ذلك: الحمرات والطرائق والجزرات ... وكذلك: الطرق والبيوت ..

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث: «والجمع يجمع إذا اختلفت أنواعه .. وكذلك تقول: طريق وطرق وطرققت .. وأوطب وأواطب ... وما لم أذكره لك من الجمع فجميعه جائز إلا ما كان على مثال مفاعيل أو مفاعل فإنه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية».

وقد بينا ذلك في المختضب فيما يجري ولا يجري باستقصاء علته، الورقة ١٤١. وهذا النص يثبت لنا أن المبرد يجعل المختضب قمة كته في النحو فيحيل عليه في كتيبه الأخرى.

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١: «واعلم أنك إذا سميت رجلاً خروقا أو كلاباً أو جمالاً صرفته في النكرة والمعرفة، وكذلك الجماع كله - ألا تراهم صرفوا أنماراً وكلاتاً ...».

هذا باب

ماكان من جَمع المؤنث بالآلف والتاء

فهذا الجَمع في المؤنث نظيرُ ماكان بالواو والنون في المذكر ، لأنك فيه تُسَلِّم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية .

والتاء دليلُ التأنيث ، والضمّة علَمُ الرفع ، واستوى خفضه ونصبه ، كما استوى ذلك في مسلمين (١) .

والتنوين في مُسلماتٍ عَوَضَ من النون في قولك : مُسلمين .

فإن سَمِيتِ بمسلماتٍ رجلا أو امرأة لحقه التنوين ؛ لأنّه عَوَضَ فلذلك كان لازما . وعلى ذلك قوله عز وجل : (فَإِذَا أَفْتَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ) (٢) و(عرفات) معرفة ؛ لأنّه اسمُ موضع بعينه .

هذا في قول من قال : هؤلاء مسلمون ، ومررت بمسلمين يا فتى ، وكلُّ ماكان على وزن المسلمين فالوجهُ فيه أن يَجْزى هذا المجزى وإن لم يكن في الأصل جَمْعاً ؛ كما / أَنَّ كُرْسِيّاً وَيُخْتِياً كالمنسوب وإن لم يكن فيه معنى نَسَب إلى حيٍّ ، ولا إلى أرض ، ولا غير ذلك .

٣
٢١٣

(١) تحدث المبرد في غير موضع من المتعصب عن اعراب جمع المؤنث السالم ، وكان حديثاً صريحاً في أنه معرب في كل أحواله فيقول هنا : واستوى خفضه ونصبه ، كما استوى ذلك في مسلمين كما قال في الجزء الأول ص ٧ : فإذا أردت رفعه قلت مسلمات فاعلم ونصبه وجره مسلمات يستوي الجر والنصب ، كما استويا في مسلمين . .

وانظر ص ٣٧٠-٣٧١ من الجزء الرابع .

فقد أطلق على جمع المؤنث في حالة النصب لقباً من القاب الاعراب ، كما فصل في حالتى الرفع والجر وقد سبق لنا أن المبردي يمنع من إطلاق حركات الاعراب على حركات البناء والعكس .

وينسب ابن جني في سر الصناعة اليه . 'لبرد أن جمع المؤنث مبنى عنده في حالة النصب قال ص ٤٢٨ :

« ألا ترى أن أبا الحسن وأبا العباس ومن مال بقولهما ذهباً إلى أن كسرة تاء التانيث في موضع النصب إنما هي حركة بناء لا حركة اعراب ، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجسر إنما حركة بناء بل قالاً بما قال به سيبويه والجماعة من أنها حركة اعراب . . . وهذا الزعم نظير ما نسب اليه فيما سبق من أن المنوع من الصرف مبنى في حالة الجر .

(٢) البقرة : ١٩٨ .

فمن ذلك عشرون ، وثلاثون . قال الله عز وجل : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْإِنْبَرِ لَفِي رُحْنٍ . وَمَا أَفْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ) (١) .

وتقول على هذا : قَسْرُونَ (٢) ، ومررت بقَسْرَيْن ، وهذه يَمْرُونَ (٣) ، ومررت ببَيْرَيْن .

ومن لم يقل هذا ، وقال : قَسْرَيْنُ كما نرى ، وجعل الإعراب في النون ، وقال : هذه سنونٌ فاعلم فإنه يفعل مثل هذا بالموثث إذا كان واحدا ، ويُجيزه في الجمع ، كما تقول : هؤلاء مسلمين فاعلم ، كما قال الشاعر :

وماذا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرَمِينِ (٤)

(١) سورة الطغفين : ١٨-١٩ .

(٢) قَسْرَيْن : بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديد يده وقد كسره قوم ثم سين مهملة : مدينة .

انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٤٠٣-٤٠٤ .

(٣) بَيْرَيْن : بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياه ثم نون : بأعلى بلاد بني سعد ، وقرية من

قرى حلب . انظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٢٧ .

وانظر الكامل ج ٥ ص ٣٣-٣٤ .

(٤) استشهد به المبرد في الكامل على أعراب جمع المذكر والمأحق به بالحركات . فقال ج ٥ ص ٣٢-٣٣ مملقا على فسول الفرزدق : إلا الخلاف من بعد النبيين :

« لخفض هذه النون وهي نون الجمع ، وإنما فعل ذلك ، لأنه جعل الإعراب فيها لا فيما قبلها ، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع ، نحو : أفلس ، ومساجد ، وكلاب ، فإن أعراب هذا كأعراب الواحد ؛ وإنما جاز ذلك ، لأن الجمع يكون على أبنية شتى ، وإنما يلحق منه بمنهاج التثنية ما كان على حد التثنية لا يكسر الواحد من بنائه وإلا فإن الجمع كالواحد لاختلاف معانيه كما تختلف معاني الواحد ، والتثنية ليست كذلك ، لأنها ضرب واحد ، ولا يكون اثنان أكثر من اثنين عددا ، كما يكون الجمع أكثر من الجمع ، ثم ذكر البيتين ... » .

وسكرر المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع .

فالمبرد في كتابه يرى أن هذا من أعراب الجمع بالحركات ونسب إليه ابن جني في كتابه سر الصناعة غير هذا فقال :

كان أبو العباس يذهب في قول سحيم : وقد جاوزت حد الأرميين إلى أنه أخرجه على أصل التقاء الساكنين وهو الكسر ضرورة .. وقال البغدادي في الخزائن : أراد بأبي العباس المبرد وليس في كلامه ما نقله عنه .

يقال : أدراه يدريه : إذا ختله وخدعه . يقول : كيف يطعم الشعراء في خديتي وأقد جاوزت أرمين سنة .

البيت من قصيدة مشهورة لسحيم بن وثيل الرياحي .

وهي في الاصمعيات ص ٢-٧ وحماسة البحري ص ٧ ، والخزانة ج ١ ص ١٢٦ ،

ج ٢ ص ٤١٤-٤١٦ ، ومعاهد التنقيص ج ١ ص ٣٢٩-٣٤٠ .

وقال الآخر :

أَيُّ أَتَى دُوَ مَحَافَظَةً وَابْنُ أَبِي أَبِي ..
وقال الله عز وجل فيا كان واحدا : (وَلَا طَعَامَ إِلَّا مِنْ غِشْلَيْنِ) (٢) فمن رأى هذا فال :
هذه عرفاتُ مباركا فيها ، وعلى هذا يُنشدُ / هذا البيت :
تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَتَرَبَّأُ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَلَيَّ (٣)

وقال الآخر :

• تَخَيَّرَهَا أَخُو عَنَاتٍ دَعَا (٥)

(١) استشهد به في الكامل أيضا ج ٥ ص ٣٣ والبيت من قصيدة مشهورة للذي الأصعب العدواني .

وهي في الأمل ج ١ ص ٢٥٥ - ٢٥٧ . والمفضليات ص ١٦٠-١٦٤ وشرحها للأنباري ص ٣٢١ - ٣٢٧ والشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٨٩ - ٦٩٠ .
والأغانى ج ٢ ص ١٠٤-١٠٦ . وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٨١-١٨٣ . والخزانة ج ٢ ص ٢٢٦-٢٢٨ . والسيوطى ص ١٤٧-١٤٨ . والعينى ج ٣ ص ٢٨٧ .

(٢) الحاقة : ٣٦ .
(٣) استشهد به الجرد هنا على حذف تنوين أذرع كما ذكر ذلك في ص ٣٧١-٣٧٢ من الجزء الرابع ، ثم قال : لأن أذرع اسم موضع بعينه والأجود ما بدأنا به من اثبات التنوين في أذرع ونحوها .

واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨ على تنوين أذرع قال :
« ومثل ذلك أذرع : سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس :
تنورتها من أذرع ... ومن العرب من لا ينون أذرع » .
وذكر ابن جني في سر الصناعة أن من العرب من يمنع صرف أذرع ، فيجرها بالفتحة دون تنوين .

المنصور : الناظر الى النار من بعد أراد قصدها أو لم يرد ، وقد نظر امرؤ القيس بقلبه تشوقا إليها .

أدنى دارها : مبدأ و (نظر عال) خبره بتقدير مضاف ، أى : ذو .

يريد أن أقرب مكان من دارها بعيد فكيف بها ؟

الجميلتان الإسميتان حالان من ضمير المؤنث في تنورتها .

أذرع : بلد في أطراف الشام وأنظر معجم البلدان ج ١ ص ١٢٠-١٣١ .

يثرب : مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وأنظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٣٠-٤٣١

والبيت من قصيدة مشهورة لامرئ القيس وفيها شواهد نحوية كثيرة .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٦ - ٣٣ ، ١٥٩ - ١٦٠ والديوان ص ١٠٥ - ١١٣ .

(٤) يفنيه كما في ديوان الأعشى ص ١٩٩ :

• وَرَجَى أَوْلَهَا عَامًا فَعَامًا •

ورويته في الخزانة ج ١ ص ٢٧ .

تخيرها أخو عاتٍ شهرا ورجى خيرها عاما فعاما

ورواية اللسان (بر) : ورجى برها عاما فعاما من برت سلعته ، إذا نفقت .
والساهد حذف التنوين من عاتٍ ، ويجوز أن تكسر التاء وأن تفتح فيسكون ممنوعا من الصرف .

والوجه المختار في الجمع ما يلدت به ، وأما الواحد ، نحو : غسيل ، وعليين - فالوجهان
مقولان مُتَدَلَّان .

= وفي معجم البلدان ج ٤ ص ٧٢ « قرى عانات سميت بثلاثة أخوة من قوم ساد خرجوا
هرايا فتنزلوا تلك الجزائر . »
فلما نظرت العرب اليها قالت كأنها عانات أي قطع من الظباء وهي بالشام ،
والبيت من قصيدة للأعشى في الديوان ص ١٩٥-١٩٩ .
وأولها : ما يعود عليه من ربحها . يريد : أن تاجر هذه الخمر ظل في عانات شـهـرا
يختارها ، وينتقيها ، ثم حبسها عنده مرجعا ما يعود عليه منها عاما بعد عام .

هذا باب

مالِحَتُهُ أَلِفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى (فَعْلَانِ) الَّذِي لَهُ (فَعَلَى) فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا تَكْرَةٍ (١).

وَأِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النُّونَ اللاحِقَةَ بَعْدَ الأَلْفِ بِمَنْزِلَةِ الأَلْفِ اللاحِقَةِ بَعْدَ الأَلْفِ لِلتَّائِيثِ فِي قَوْلِكَ : حِمْرَاءُ وَصَفْرَاءُ. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدٌ فِي السَّكُونِ ، وَالْحَرَكَةِ ، وَعَدَدِ الْحُرُوفِ ، وَالزِّيَادَةِ .

وَأَنَّ النُّونَ ، وَالْأَلْفَ يُبَدِّلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبَتِهَا .

فَلَمَّا بَدَّلَ النُّونَ مِنَ الأَلْفِ فَقَوْلُكَ فِي صِنْعَاءَ ، وَبِهْرَاءَ : صِنْعَانِيَّ ، وَبِهْرَانِيَّ .

٣
٩٥

وَأَمَّا بِدَّلَ الأَلْفِ مِنْهَا فَقَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ/ضَرَبْتَ زَيْدًا فَوَقَفْتَ - قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ،

وَفِي قَوْلِكَ : اضْرِبْ زَيْدًا وَ (لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ : اضْرِبْ زَيْدًا ، وَلِنَسْفَعًا .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّ كُلَّ مُؤَنَّثٍ تَلَحُّقُهُ عَلَامَةُ التَّائِيثِ بَعْدَ التَّذْكِيرِ فَلِإِنَّمَا تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ إِلَّا مَا كَانَ مُضَارِعًا لِتَّائِيثٍ أَوْ بَدَلًا فِي أَنَّ عَلَامَةَ التَّائِيثِ لِاتِّلَاحَةِ عَلَى لَفْظِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَّائِيثٌ عَلَى تَّائِيثٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لِاتَّقُولَ : حِمْرَاعَةٌ ، وَلَا صَفْرَاعَةٌ .

فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : غَضْبَانَةٌ ، وَلَا سَكْرَانَةٌ ، وَإِنَّمَا نَقُولُ : غَضَبِي ، وَسَكْرِي .

فَإِنْ كَانَ (فَعْلَانِ) لَيْسَ لَهُ (فَعَلَى) ، أَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوِزْنِ تَمَّ الأَلْفُ وَالنُّونُ فِيهِ زَائِدَتَانِ - انصَرَفَ فِي التَّكْرَةِ ، وَلَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ نَحْوُ : عَيْثَانُ ، وَعُرْيَانُ ، وَسِرْحَانُ .

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِهِ (٢) ؛ لِأَنَّهَا كَالزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِ سَكْرَانٍ وَانصَرَفَ فِي التَّكْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ مُؤَنَّثَةٌ (فَعَلَى) ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : فِي مُؤَنَّثَةٍ : عُرْيَانَةٌ ،

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٦٤ من الجزء الأول .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١ " وإِنَّمَا دَعَاهُمْ إِلَى الْإِصْرَفِ هَذَا فِي الْمَعْرِفَةِ إِنْ آخِرُهُ كَأَخْرِ مَا لَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا تَكْرَةٍ ، فَجَبَلُوهُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي الْمَعْرِفَةِ ، كَمَا جَبَلُوا أَفْكَالًا بِمَنْزِلَةِ " .

وَحَمَاصَةٌ ، فقد وجبت فيه حقيقة التذكير/فمنزلة هذا من باب غضبان كمنزلة أَفْكَلٍ من باب أحمر ، وكمنزلة حَنْطَلٍ من باب حُبْلٍ وَسَكْرَى .

وسنذكرها بعكس هذا الباب إن شاء الله .

فأما حَسَانٌ (١) ، وَتَبَّانٌ (٢) ، فَانَّت في هذه الأسماء مُخَيَّرٌ :

إن أخذت ذلك من السَّمْنِ ، والتَّبْنِ ، والحُسْنِ ، فَلِئْمَا وَزَنُّهَا (فَعَال) .

وإن أخذت حَسَانٌ من التَّحْسُّ (٤) ، وَسَمَانٌ من السَّمِّ ، وَتَبَّانٌ من التَّبِّ - لم تصرفه في المعرفة لزيادة الألف والنون ، وصرفته في النكرة .

فأما فَيِّنَانٌ (٥) فالنون فيه أَصْلٌ بمنزلة الدال من حماد ، وذلك منصرف في المعرفة والنكرة ؛ لأنَّ معناه : كثير الفنون ، كأفنان الشجر ، فهو منصرف على كلِّ حال ، وتقديره من الفِعْلِ (فِيْعَال) على وزن بيطار .

= ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة ، وذلك (افعل) صفة ، لأنه بمنزلة الفعل ، وكان هذه النون بعد الألف في الأصل لباب (فعلان) الذي له (فعلى) ، كما كان بناء افعل في الأصل للأفعال .. » .

(١) في ابن يمين ج ٩ ص ١٥٥ : « القياس يقتضى زيادة النون وألا ينصرف حسلا على الأكثر ، ويجوز أن يكون مشتقاً من الحسن » .
وفي شرح الشافية للرضي ج ٢ ص ٢٤٤ : « يرجع الى الحسن أو الى الحس ومما اشتقاقان واضحان ، لجواز صرفه ومنع صرفه » .

وفي التكمال ج ١ ص ١٠٩ : « من أخذ حساناً من الحسن صرفه ، لأن وزنه فعّال فالنون فيه من موضع الدال من حماد ومن أخذه من الحس لم يصرفه ؛ لأنه حينئذ فعّال فلا ينصرف في المعرفة » .

(٢) في اللسان : السمان : بائع السم . الجوهرى : السمان ان جعلته بائع السم انصرف ، وإن جعلته من السم لم ينصرف في المعرفة .

(٣) التبان (بالهم والتشديد) : سروال صغير مقدار شبر يستر العورة المخلطة فقط يكون للملاحين .

جاء جمعه في شعر الفرزدق : (الديوان ص ٨٥٦) .

وإِنَّكَ إِذْ تَهْجُو تَمِيًّا وَتَرْثَى تَبَائِينَ قَيْسٍ أَوْ سُحُوقِ الْعَمَائِمِ

وفي اللسان أيضاً : ورجل تبان : يبيع التبان وإن جعلته فعّال من التب لم تصرفه .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وإذا سميت رجلاً طحان أو سمان من السمن أو تبان من التبان صرفته في المعرفة ، والنكرة ، لأنها نون من نفس الحرف ، وهي بمنزلة دال حماد ، (٤) في حواشي الجازي ج ٢ ص ٢٠٧ - ٢٠٨ (الحس) الظاهر انه بالكسر ومعناه حينئذ الحركة وإن يمر بك قريباً فتسمعه ولا تراه والصوت ، أما بالفتح فمعناه : القتل .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وسألته عن رجل يسمى فينانا فقال : مصروف ، لأنه (فيعمال) وإنما يريد أن يقول لشعره فسنون كأفنان الشجر » .

وكذلك مُرَّان (١) لِأَنَّهُ فُعَلٌ ، ومعناه : المرانة ، أى : اللين .

فعل هذا تصريف ما ينصرف وما لا ينصرف من هذا الباب .

فأما ما كانت تُؤنَّه زائدةً وليست فيها ألف فتنصرف فى المعرفة والنكرة ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشَبَّه (فُعَلَانُ فُعُلٌ) المنقوبة/تونه من ألفه .

فمن ذلك : رَعَشَنُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْارْتِمَاشِ (٢) قَالَ :

• مِنْ كُلِّ رَعَشَاءٍ وَنَاجٍ رَعَشَنُ •

وكذلك سِرْحَانُ لو صُفِّرَتْه فقلت سُرِّيحِينَ لصرفت سُرِّيحِينَ فى المعرفة والنكرة ، وما كان

مثله نحو تصغيرك سُلْطَانًا ، وَضُبَّانًا إِذَا قُلْتَ : سُلَيْطِينَ ، وَضُبِّيِينَ (٣) .

وكذلك (صَيِّفَنُ) النون زائدة ؛ لِأَنَّهُ الَّذِى يَجِىءُ مَعَ الضَّيْفِ ، فَتَقْدَرُ : فُعْلَنُ (٤) .

= وفى شرح الشافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٩ : « يقال : رجل فينسان ، أى : حسن الشعر طوبله وهو منصرف ... والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ، لأن الفنن : الفصن والشعر كالفصن ، فقد رجعت بالاشتقاق زيادة الياء : وقال الجوهري : هو فعلان من الفسين وهو مدفوع بما ذكرناه » .

وفى اللسان : وإن أخذته من الفينة - وهو الوقت من الزمان - الحقته بباب فعلان وفعلاؤه ، فصرفت فى النكرة ، ولم تصرف فى المعرفة ..

وانظر ابن يعشى ج ٩ ص ١٥٥ ، وعبد الوليد ص ١٥٣ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وسالت الخليل عن رجل يسمى مرانا فقال : أصرفه ، لأن المران إنما سمي للينه فهو فعال ، كما يسمى الحماض لحموضته ، وإنما المرانة اللين » .
فى اللسان : المران بالضم : الرماح الصلبة اللدنة واحدها : مرانة .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ : « فيكون على فعْلَن فى الصفة » . قالوا : رعشن وضيفن ؛ وعلجن ولا نعلمه جاء اسما » .

وقال فى ص ٣٥٠ : « وكذلك الرعشن لأنه من الارتماش . والضيفن لأنه من الضيف . والمعلجن لأنه من الغلط » .

وفى اللسان : جبل رعشن سريع لاهتزازة فى السير وثاقفة وعشنة ورعشاء كذلك .

وانشد البيت :

والبيت لرؤبه ودوابته فى الديوان ص ١٦٢ :

إليك بالمنتحيات اللّفن ... بكل رعشاء وناجٍ رَعَشَنِ .

وانظر المنصف ج ٣ ص ٢٦ .

ناج : سريع .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « فإذا حقرت سرحان اسم رجل ، فقلت سريحين صرفته ،

لأن آخره الآن لا يشبه آخر غضبان ، لأنك تقول فى تصغير غضبان : غضبيان ، وبصير بمنزلة فسلين ... » .

(٤) انظر تعليق رقم ٢ من هذه الصفحة .

هذا باب

ما كانت آخره ألف مقصورة

للتأنيث ، وللإلحاق

أما ما كانت ألفه للتأنيث ؛ نحو : حُبْلِي ، وَسَكْرِي فقد تقدّم قولنا فيه أنّه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ^(١) .

وأما ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمصرف في النكرة ؛ لأنّه مُلْحَق بالأصول ، وممنوع من الصرف في المعرفة ؛ لأنّ ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث ، فموضعه من حُبْلِي وأخواتها كموضع أَفْكَلِي من أحمر كموضع عَيَّان من عطشان .

فمن ذلك / حَبْنَطْلِي إِنَّمَا هو من حَبَطَ . بَطْنُهُ ، فالتون والألف زائدتان ؛ لتبْلُغَ بهما بناء سَفَرَجَل ، وعلى هذا تقول للمرأة : حَبْنَطَاءٌ . ولو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها الهاء ؛ لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وكذلك أَرْطَمِي ملحق بجعجر ؛ ووزنه (فَعْلَمِي) ملحق بفعلل ، وعلى ذلك تقول في الواحدة : أَرْطَاطَةٌ .

ومثله يَغْزِي ملحق بهجرج ، ودرهم .

فأما ما كان مثل ذَفْرِي ، وتغْزِي ^(٢) الذي يكون فيه الأثران : الإلحاق والتأنيث ، وما كان من بابيه فسنذكره في موضعه إن شاء الله .

(١) تقدم في ص ٣١٩ .

(٢) ذكر في الجزء الثاني ص ٢٣٣ أن ألف ذَفْرِي للتأنيث وكسرهما على ذَفَارِي ومبيدكر في ص ٣٣٩ أن ألف تغْزِي للإلحاق أو للتأنيث .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٨ - ٩ : « فأما ذَفْرِي فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذَفْرِي أسيلة، فنونوا وهي أقلهما ، وقالوا : ذَفْرِي أسيلة وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث . فأما من نون جعلها (هكذا) ملحقة بهجرج، كما أن واو جدول بتلك المنزلة . وكذلك ترى فيها لفتان . . »

قريء في السبعة بتوين ترى ومنع صرفها في قوله تعالى (ثم أرسلنا رسلنا تترى) النشر ج ٢ ص ٢٢٨ والاتحاف ص ٣١٩ .

هذا باب

ما كان من أَفْعَلْ نَعْتًا

يصلح فيه التأويلان جميعا

فمن ذلك أَجْنَلْ ، وَأَخِيل^(١) الأَجْوَدُ فيهما أن يكونا اسمين؛ لأنَّ الأَجْنَلْ إِنَّمَا يَدُلُّ على الصقر بعينه ، والأَخِيل أيضا : اسم طائر .

٣

٢٩٩

فلان قال قائل : إِنَّ (أَجْنَلْ) إِنَّمَا هو مأخوذ من الجَنْدِ وهى شدة الخلق/وأَخِيل إِنَّمَا هو هو أَفْعَلْ مأخوذ من الخيلان ، وكذلك أَقْنَى إِنَّمَا هو (أَفْعَلْ) مأخوذ من النكادة^(٢) .

قيل له : فإنه كذلك ، وإلى هذا كان يلزم من يراه نعتا ، ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة ، وليس بأَجْوَدِ القولين .

أجودهما : أن تكون أسماء منصرفة في النكرة؛ لأنها - وإن كان أصلها ما ذكرنا - فإنما تدلُّ على ذات شيء بعينه .

ألا ترى أن أَجْنَلْ لا يدلُّ إلَّا على الصقر ، تقول : أَجْنَلٌ بمنزلة قولنا : صقر .

وكذلك أَقْنَى لا يدلُّ إلَّا على هذا الضرب من الحيات .

ومثل ذلك أَخِيل ، لأنه يدلُّ على طائر بعينه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « باب ما كان من (أفعل) صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام .

وذلك أجند ، وأخيل وأقنى - فاجود ذلك : أن يكون هذا النحو اسما ، وقد جعله بعضهم صفة ، وذلك لأن الجندل شدة الخلق ، فصار أجند عندهم بمنزلة شديد .
وأما أخيل فجعلوه من أخيل من الخيلان للونه ، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمة سوداء مخالفة للونه .

وعلى هذا المثال جاء أقنى كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ، ولا مصدر » .

وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٧٩-١٦٨ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٤٢ : « توهم أنها موضوعة للصفة لما رأوا أنها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم : فموة السم ، أى : شدقه » .

وفى الهمج ج ١ ص ٣١ فليحفظ (فى أقنى) معنى خبيث منكر وقيل : أنه مشتق من نوعه السم وهى حرارته وأصله : أفوع ثم قلب فصار أقنى .

وانظر مقاييس اللغة ج ٤ ص ٥١٢ .

وهو الذى يلزم عندى فى أَيْبَتْ لَطَائِرُ (١) .

فَأَمَّا الْأَسْوَدُ - إذا عنيت الحبة ، والأدْمُ - إذا أردت القيد ، والأَرْقَمُ - إذا عنيت الحية -
فنعوتُ غير منصرفة فى معرفة ولا نكرة ؛ لأنَّها تحلية لكلِّ ما نُعِتَ بها غير دالَّة على لون بعينه (٢) .

* * *

فَأَمَّا (أَوَّلُ) فهو يكون على ضربين : يكون اسماً ، ويكون نعناً موصولاً به من كذا .
وَأَمَّا كَوْنُهُ نَعْنَاءً فَقوله : هذا رجلٌ أَوَّلُ منك ، وجاعلٌ هذا أَوَّلُ من مجيئك ، وجشكك أَوَّلُ
من أَمَس .

وَأَمَّا كَوْنُهُ اسماً فَقوله : ما تركت له أَوَّلًا ولا آخِراً كما تقول : ما تركت له قديماً ولا حديثاً .
وعلى أى الوجهين سميت به رجلاً انصرف فى النكرة ؛ لأنَّه على باب الأسماء بمنزلة أَفْكَلُ ،
وعلى باب النعوت بمنزلة أَحْمَرُ (٣) .

٣٠١

وفى اللسان : وفوعة السم حدثه وحراره قال ابن سيده : وقد قيل ؛ الأفعـــــوان منه
على هذا : أفعلمان .

فى اللسان : كل شيء جر على صاحبه شرافه نكد ، وصاحبه انكد .
ولم أجد فى كتب اللغة التكادة .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ولكن الصفة ربما كثرت فى كلامهم ، واستعملت ، وأوقعت
مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء ، كما تقول : الأبيض وانما هو من البقعة وهو
لون » .

فى اللسان : « قال أبو منصور : جعل اللبث البغات والأبث شيئا واحداً ، وجعلهما معا
من طير الماء قال : والبغات عندى غير الأبيض ، فأما الأبيض فهو من طير الماء ، وسعى أبث لبثته
وهى يياض الى الخضرة ، وأما البغات فكل طائر ليس من جوارح الطير » .
وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما أدْم - إذا عنيت القييد - والأســـــود - إذا عنيت
الحية - الأرقم - إذا عنيت الحية - فانك لا تصرفه فى مصرفة ولا نكرة ، ولم يختلف فى
ذلك العرب » .

فان قال قائل : اصرف هذا ، لانى أقول : أداهم ، وأراقم فانت تقول : الأبطح والأباطح ،
وأجارح ؛ وأبارق .. »

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٤٦٤ : « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ، ومهد عام أول
فقال : (أول) ها هنا صفة ، وهو أفضل من عامك ، ولكنهم الرمزه هنا الحذف استخفافاً ،
فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك .

وقد جعلوه اسماً بمنزلة أَفْكَلُ وذلك قول العرب : ما تركت له أولاً ، ولا آخراً ، وأنا أول
منه ؛ ولم يقل : رجل أول منه ، فلما جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفة ، وأن يكون
اسماً .

فَأَمَّا أَرْمَلُ فَإِنَّهُ اسْمٌ نُبِيتَ بِهِ . والدليل على ذلك أَنَّ مَوْتَهُ عَلَى لَفْظِهِ . تقول للمرأة : أَرْمَلَةٌ ، ولو كَانَ نَعْتًا فِي الْأَصْلِ لَكَانَ مَوْتُهُ فَعْلًا ؛ كما تقول : أَحْمَرُ . وَحُمْرَاءُ . فقولهم : أَرْمَلَةٌ دليل على أَنَّهُ اسْمٌ .

وكذلك أَرْبَعٌ إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِلْعَدَدِ وَإِنْ نُبِيتَ بِهِ فِي قَوْلِكَ : هَؤُلَاءِ نِسْوَةٌ أَرْبَعٌ . لَا اخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ (١) .

وإِنَّمَا جِازٌ أَنْ يَقَعَ نَعْتًا وَأَصْلُهُ الْاسْمُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : مَعْلُودَاتٌ ؛ كما تقول : مَرَّتْ بِرَجُلٍ أَسَدٌ ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ : شَدِيدٌ .

= وعلى أَيِّ الْوَجْهَيْنِ جَعَلْتُهُ اسْمًا لِرَجُلٍ صَرَفْتُهُ فِي النِّكَرَةِ .
وإذا قلت : عامٌ أولٌ فإِنَّمَا جِازٌ هَذَا الْكَلَامُ . لِأَنَّكَ تَعْلَمُ بِهِ أَنَّكَ تَعْنِي الْعَامَ الَّذِي يَلِيهِ عَامُكَ ، كما أَنَّكَ إِذَا قلت : أولٌ مِنْ أَمْسٍ أَوْ يَمَدٍ فَدَعَا نَعْنِي الَّذِي يَلِيهِ أَمْسٌ ، وَالَّذِي يَلِيهِ يَمَدٌ .
وإِنَّمَا قَوْلُهُمْ : أَيْدٍ بِهِ أَوَّلٌ ، وَأَيْدٍ بِهَا أَوَّلٌ فَإِنَّمَا تَرِيدُ أَيْضًا أَوَّلَ مِنْ كَذَا ، وَلَكِنْ الْحَدَفُ جَائِزٌ جَيِّدٌ ، كما تقول : أَنْتَ أَفْضَلُ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ مِنْ غَيْرِكَ ، إِلَّا أَنَّ الْحَدَفَ لَزِمَ صِفَةَ عَامٍ ، لَكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ حَتَّى اسْتَقْبَلُوا عَنْهُ .

ومِثْلُ هَذَا فِي الْكَلَامِ كَثِيرٌ . وَالْحَدَفُ يَسْتَعْمَلُ فِي قَوْلِهِمْ : أَيْدٍ بِهِ أَوَّلٌ أَكْثَرَ وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرُ إِلَّا أَنَّهُمْ إِذَا أَظْهَرُوهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْفَتْحُ .
وَسَأَلْتُهُ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ — وَهُوَ قَلِيلٌ — : مَدَّ عَامٌ أَوَّلٌ فَقَالَ : جَعَلُوهُ ظَرْفًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَكَانَ قَالَ : مَدَّ عَامٌ قَبْلَ عَامِكَ « .
جاء عامٌ أولٌ فِي قَوْلِ الْحَاصِي :

يَا أَيُّهَا الْعَامُ الَّذِي قَدْ رَابَنِي أَنْتَ الْفِدَاءُ لِذِكْرِ عَامٍ أَوَّلًا

وَالْخَلَاصَةُ أَنَّ (أَوَّلَ) لَهَا اسْتِعْمَالَاتٌ ثَلَاثَةٌ :
تَكُونُ أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ ذَكَرْتُ مَعَهَا مِنْ أَوْ حَذَفْتُ عَلَى أَنْ تَفْسِدَ رِجْلُهَا فِي الْكَلَامِ فَتَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ .

وَتَكُونُ اسْمًا مَنْصَرَفًا وَذَلِكَ عِنْدَ حَذْفٍ مِنْ وَعْدٍ تَقْدِيرُهَا .
وَتَكُونُ ظَرْفًا مَنْصُوبًا أَوْ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ كَالْفَائِتَاتِ .
وَانْظُرْ ابْنَ يَمِينٍ ج ٦ ص ٣٤٠-٣٤١-٣٤٢ . وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ :
وَشَرْحَ الشَّافِيَّةِ ج ٢ ص ٣٤٠ ، وَالْخَزَنَةَ ج ٢ ص ٣٤٢ ، ج ٣ ص ٥٠٥ رَكِيبَاتِ أَبِي الْبَقَاءِ ص ٨٣-٨٤ .

(١) فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ ج ٢ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

« وَاحْتَرَزْتُ بِقَوْلِي : تَاءُ أَتْنِي بِهِ لَمْ تَوْصَلَا ٠٠٠ مِنْ نَحْوِ أَرْمَلٍ وَهُوَ الْفَقِيرُ ؛ وَأَبَاتُورُ : وَهُوَ الْفَاعِلُ رَحِمَهُ وَأَدَابِيرُ : وَهُوَ الَّذِي لَا يَقْبَلُ النَّصِيحَ وَمَنْ يَعْمَلُ : وَهُوَ الْجَمَلُ السَّرِيعُ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَصِفَ أَصِيلُ الْوَصْفِيَّةِ ، وَعَلَى وَزْنِ فَعْلٍ مُضَارِعٍ لَكُنْهِيَ لِلْحَقِيقَةِ تَاءُ التَّانِيثِ فَيُقَالُ امْرَأَةٌ أَرْمَلَةٌ ، وَأَبَاتُورَةٌ ، وَأَدَابِيرَةٌ ؛ وَنَاقَةٌ يَمْنَعُ فَانْصَرَفَتْ لِلذَّكَاءِ .
وَأَمَّا يَطْلُ حَكْمُ الْوِزْنِ بِحَقِّ التَّاءِ ، لِأَنَّ لِحَاقَهَا مَزِيلٌ لِشَبْهِهِ الْمَضَارِعِ إِذَا لَا تَلْحَقُهُ تَاءُ التَّانِيثِ .

و (أَرْبَعٌ) أَحَقُّ بِالصَّرْفِ مِنْ أَرْمَلٍ ، لِأَنَّ فِيهِ مَا فِي أَرْمَلٍ مِنْ لِحَاقِ التَّاءِ وَيَزِيدُ عَلَيْهِ أَنْ وَصَفِيَّتُهُ عَارِضَةٌ « .

فلان قال قائل : فالرجل ليس بأَسَدَ ولكن معناه : مثل أسد ، والأربع حقيقة عدد .
قيل : إِنَّمَا يَخْرُجُ هَذَا وَشِبْهَهُ عَلَى تَأْوِيلِ الْفِعْلِ وَصَحَّتْ إِذَا جَازَ فِي التَّمْثِيلِ ، وَبِثَلِّ الشَّيْءِ
غَيْرُهُ ، إِذَا / كَانَ الْمَثَلُ مَضَافًا إِلَيْهِ وَلَكِنَّهُ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ نَعْتُهُ .
فَالشَّيْءُ الَّذِي يَخْرُجُ عَلَى أَنَّهُ الْأَوَّلُ عَلَى غَيْرِ حَذْفِ أَجُود .

أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ أَسَدٌ مَعْنَاهُ مِثْلُ أَسَدٍ ، فَقَدْ حُلِفَتْ الْمَثَلُ وَأَنْتَ تُرِيدُهُ . وَلَوْلَا تَقْدِيرُكَ
الْمَثَلُ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا . وَقَوْلُكَ : جَوَارِيكَ أَرْبَعٌ حَقِيقَةٌ عَلَى غَيْرِ حَذْفٍ ، وَلَكِنْ لَمَّا أَرَدْتَ النَّعْتَ
قَدَّرْتَ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ ، لِأَنَّ النَّعْتَ تَحْلِفُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ ، فَلَمَّا
أَرَدْتَ مُشَبِّهَ لَكَ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ نَعْتًا .

وَكَانَ الْأَخْفَشُ لَا يَصْرِفُ أَرْمَلًا ، وَيَزْعَمُ أَنَّهُ نَعْتُ فِي الْأَصْلِ ، وَلَهُ احْتِجَاجٌ نَذَرَهُ فِي مَوْضِعِهِ (١)
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وليس على هذا القول أحد من النحويين علمناه .

• • •

فَلَمَّا أَجْمَعُ وَأَكْتَعُ ، فَمَعْرِفَةٌ وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَعْتًا . فَلَمَّا سَمِيتُ بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَجَلًّا صَرْفَتُهُ
فِي النُّكْرَةِ .

وَالْفِعْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخَرٍ وَجَمِيعِ بَابِهِ ، أَنَّ (أَحْمَرَ) كَانَ نَعْتًا وَهُوَ نَكْرَةٌ ، فَلَمَّا سَمِيتُ بِهِ
ازْدَادَ ثِقَلًا ، وَ (أَجْمَعُ) لَمْ يَكُنْ نَكْرَةً ، إِنَّمَا هُوَ مَعْرِفَةٌ وَنَعْتُ ، فَلِذَا سَمِيتُ بِهِ صَرْفَتُهُ فِي النُّكْرَةِ
لَأَنَّكَ لَسْتَ تَرُدُّهُ إِلَى حَالِ كَانَ فِيهَا لَا يَنْصَرِفُ (٢) .

فَلَمَّا أَوَّلَقْتُ (٣) ، وَأَيَّصَرْتُ (٤) فَلَمَّا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَرْفَيْنِ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ . فَنِي (أَوَّلَقْتُ)

= وَفِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٢ • يَابِ أَفْعَلَ إِذَا كَانَ اسْمًا • • •

فَمَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَفْعَلَ فَتَحُو أَفْعَلَ ، وَأَزْمَلُ ، وَأَيْدَعُ • وَارْبَعٌ لَا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ ،
لِأَنَّ الْمَعَارِفَ أَفْعَلَ ، وَانْصَرَفَتْ فِي النُّكْرَةِ ، لِبُعْدِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ • • •
(١) لَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا فِيمَا سَيَأْتِي مِنْ أَرْمَلٍ وَهِيَ خِلَافُ الْإِخْفَاشِ .

(٢) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٥ : « وَأَمَّا أَجْمَعُ ؛ وَأَكْتَعُ فَإِذَا سَمِيتُ وَجَلًّا بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ تَصْرِفْهُ
فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَصَرْفَتُهُ فِي النُّكْرَةِ ، وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِهِ أَجْمَعُ أَكْتَعُ بِمَنْزِلَةِ
أَحْمَرَ ، لِأَنَّ أَحْمَرَ صِفَةٌ لِلنُّكْرَةِ ؛ وَأَجْمَعُ وَأَكْتَعُ أَيْضًا وَصِفَتُهُ بِهِ مَعْرِفَةٌ ، فَلَمْ يَنْصَرَفْ ، لِأَنَّهُمَا
مَعْرِفَةٌ ، فَاجْمَعُ هَا هُنَا بِمَنْزِلَةِ كُلِّهِمْ » .

يُرِيدُ سَبِيحِيهِ بِقَوْلِهِ : وَصِفَتُهُ بِهِ مَعْرِفَةٌ التَّوَكِيدُ وَكَثِيرًا مَا يُطْلَقُ الصِّفَةُ عَلَى التَّوَكِيدِ
وَكَذَلِكَ صَنَعَ الْمُبَرِّدُ .

(٤) تَقْدِيمُ الْحَدِيثِ عَنْهَا ص ٣١٦ •

(٣) تَقْدِيمُ حَدِيثِهَا ص ٣١٦ •

الهمزة والواو ، فلا بُدَّ من الاشتقاق حتَّى يُعَلِّمَ أَيُّهُمَا الْأَصْلُ ؟ فنظرت إلى أَوَّلَتِي فلماذا الفِعلُ منه أَلِيقَ الرجلُ فهو مَأْلُوقٌ : إذا أصابه لَمَمٌ من الجنون ، فعلمنا أَنَّ الهمزة أَصل ، وأنَّ الواو زائدة ؛ فتقديره : فَوَعَلَ مثل كَوَثَرَ ، فهو مصروف في المعرفة والنكرة .

وكذلك (أَيَّصَرَ) يجمع على فُعال فيقال في بَحْمَعِه : لإِصَار ، فتثيبت الهمزة ، وتسقط الياء كما قال الأعشى :

فهذا يُعِدُّ لَهُنَّ الخَلَى وَيَنْقُلُ ذَا بَيْنَهُنَّ الإِصَارَا (١)

هذا باب

تسمية الواحد / مؤنثا كان أو مذكرا

بأسماء الجَمْع

٣
٣٠٣

قد تقدّم قولنا في جمع التكسير أنّه بمنزلة الواحد . يمنعه من الصرف ما يمنع الواحد ، فإذا نقلت منه شيئا . فسميت به مذكرا فهو على تلك الحال ، وذلك أنّك إن سميت مذكرا أنمارا ، أو كلابا انصرف ، كما ذكرت لك في (أفعال) ، لأنّ هذا المثال ينصرف في المعرفة والنكرة (١) . فإن سميت أكلب ، وأكعب - لم ينصرف في المعرفة لزيادة الهزمة في أوله ، لأنّها على مثال أعبد ، وأقتل .

وينصرف هذا المثال في النكرة ، لأنّه ليس بنعت ، وإنما الممتنع من الصرف من هذا المثال في النكرة (أفعل) الذي يكون نعتا ، لأنّه لا يقع شيء مما على وزن الأفعال نعتا إلّا ما كان على أفعل . فإن سميت بغلمان لم ينصرف وكان كبير حان الذي هو واحد .

فإن سميت بقضبان فحاله كحال عثمان في الامتناع من الصرف في المعرفة ، وأنّه ينصرف في النكرة لأنّه ليس شيء من هذا المثال يحون له (فعل) إلّا ما كان على (فعلان) الذي هو في / السكون والحركة ، والزيادتين على مثال حمراء . فهذا يجمع هذا الضرب من الجمع .

فأمّا ما كانت فيه هاء التانيث ، يجمعها كان أو واحدا ، نحو : طلحة ، ونسابة ، وأجربة ، وصياقلة - فقد أجمعنا (٢) القول فيه أنّه لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ، واحدا كان أو جمعا ، قليل العدد كان أو كثيرا ، عربيا كان أو أعجميا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « واعلم انك اذا سميت رجلا خروقا أو كلابا ، أو جمالا صرفته في النكرة والمعرفة وكذلك الجماع كله .

الا تراهم صرفوا أنمارا ، وكلاتا وذلك ان منه تقع على المذكرة وليس يختص به واحد المؤنث فيكون مثله . الا ترى انك تقول : هم رجال ، فتذكر كما ذكرت في الواحد ، فلما لم تكن فيه علامة التانيث ، وكان يخرج اليه المذكر ضارع المذكر الذي بوصف به المؤنث ، وكان هذا مستوجبا للصرف ... » .

وانظر ص ٣٢٩ . ٣٣٠ من هذا الجزء .

(٢) انظر ص ٣٢٧ .

فلان سميت رجلا بمسجد ، وقناديل فلان النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة ، ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحاله في الجمع (١) .

وعلى هذا لم يصرفوا سراويل (٢) وإن كانت قد أعربت ؛ لأنها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا يتصرف في معرفة ولا نكرة .

فلما العجمة فقد زالت عنها بأنها قد أعربت ، إلا أبا الحسن الأتخض فلأنه كان إذا سمى بشيء من هذا رجلا أو امرأة صرفه في النكرة ، فهذا عندى هو القياس ، وكان يقول إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد ، فلما نقلته فسميت به / الواحد خرج من ذلك المانع . وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون في مدائني وبابه أنه مصروف في المعرفة والنكرة .

وصياقة أنه مصروف في النكرة تمتنع بالهاء من الصرف في المعرفة ؛ لأنها قد خرجا إلى مثال الواحد .

قيل له : فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسم الرجل في المعرفة ؟

فقال : إن بناءه قد بلغ به مثال [ما] لا يتصرف في معرفة ولا نكرة ، فهو عنده في هذا المثال بمنزلة الملحق بالآلف كما فيه ألف التانيث ، وبمنزلة أفككي وبابه ، من أحمر وبابه ، وبمنزلة عثمان وشرحان ، من باب غضبان وسكران .

فلما سراويل فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحدا ، فبى عنده مصروفة في النكرة على هذا المنهج .

ومن العرب من يراها جمعا واحدا سراولة (٣) ويثثلون :

(١) انظر سيبويه ج ٢ ص ١٥ ، ص ٢٠٠ . وقال السجستاني : السراويل مؤنثة لا نعلم (٢) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٥١ : « قال السجستاني : السراويل مؤنثة لا نعلم أحدا ذكرها » قال : وبعض العرب يظن السراويل جماعة ، لأن وزنها وزن الجماعة . قال : وسمعت من الأعراب من يقول سراويل بالثنيين معجمة كأنه سمعه بالفارسية وهو لا يعرفه » .

(٣) سراويل أعجمية معربة ، ومنعت الصرف ، لأنها وقعت على مثال العربية لا بدخله الصرف . هكذا قال البرد في ص ٣٢٦ لم أعاد ذلك هنا مرة أخرى وهو ما يراه سيبويه ثم ذكر رأيا آخر الذي يقول أنها عربية جمع سراولة وبين وجهته ؛ ولم يصرح باختيار هذا الرأي أو بترجيحه .

والسيرافي وابن يعيش والرضي ينسبون إلى البرد أنه خالف سيبويه في منسح صرف سراويل .

قال السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « ومن الناس من يجعله جمعا لسراولة ، فيكون جمعا لقطع الخرق ، واعتمد هذا المنهج أبو العباس » . وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٤ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٥٠ .

لَمَنْ رَأَاهَا يَجْمَعُ يَقَالُ لَهُ : إِنَّمَا هِيَ اسْمُ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَيَقُولُ : جَعَلُوهُ أَجْزَاءً ؛ كَمَا تَقُولُ : دَخَارِيصُ الْقَمِيصِ وَالوَاحِدُ دُخْرَصَةٌ . (٢) فَعَلِيَ هَذَا كَانَ يَرَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ قَنَادِيلٍ ، لِأَنَّهَا يَجْمَعُ لَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ ، وَلَكِنْ إِنْ سَمِيَ بِهَا صَرْفَهَا فِي النَكْرَةِ كَمَا وَصَفْتُ لَكَ فِي غَيْرِهَا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ يَجْمَعُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ إِلَّا الْهَاءُ فَإِنَّهُ جَارٍ عَلَى سُنَّةِ الْوَاحِدِ وَإِنْ عَنِيَتْ بِهِ يَجْمَعُ الشَّيْءُ ؛ لِأَنَّهُ جَنْسٌ .

مَنْ أَتَيْتُهُ فَلَيْسَ إِلَى الْاسْمِ يَقْصِدُ ، وَلَكِنَّهُ يُؤَنِّثُهَا عَلَى مَعْنَاهُ ؛ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَمِرٍ) (٣) ؛ لِأَنَّ النَّخْلَ جَنْسٌ . وَقَالَ : (فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) (٤) ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ نَخْلَةٍ فَهُوَ عَلَى الْمَعْنَى جَمَاعَةٌ .

(١) ثَمَامَةٌ : فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَحْلِفٍ .

فِي الْخَزَائِنَةِ ج ١ ص ١١٣ : قِيلَ : الْبَيْتُ مَصْنُوعٌ ، وَقِيلَ : قَاتِلُهُ مَجْهُولٌ ، وَالَّذِي أَلْبَسَهُ قَالَ : إِنْ سِرْوَالَةٌ وَاحِدَةٌ السَّرَاوِيلُ وَكَيْفَ تَكُونُ سِرْوَالَةٌ بِمَعْنَى قِطْعَةٍ خُرْقَةٍ مَعَ الْحُكْمِ بِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ السَّرَاوِيلُ ؟ . هَذَا لَا يَكُونُ .
وَقَالَ السِّيَرَانِيُّ : سِرْوَالَةٌ لَفَةٌ فِي السَّرَاوِيلِ إِذَا لَيْسَ مُرَادُ الشَّامِرِ : عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ قِطْعَةٌ مِنْ جِزَةِ السَّرَاوِيلِ .

مِنْ اللَّؤْمِ : حَالٌ مِنْ سِرْوَالَةٍ .

وَسِرْوَالَةٌ : مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ عَلَيْهِ . وَالفَاءُ لِلتَّمْلِيلِ فِي (فَلَيْسَ) .

انْظُرْ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ص ١٠٠ وَالْعَيْنِي ج ٤ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ وَاللَّسَانُ (سِرْل) ص ٢١ .
(٢) فِي اللَّسَانِ : وَاحِدُ الدَّخَارِيصِ دُخْرَصٌ ، وَدُخْرَصَةٌ وَالدَّخَارِيصُ (مِنَ الثَّوْبِ) وَهُوَ مَا يُوَصَّلُ بِهِ الْبَدَنُ لِيَوْمِئِهِ .

(٣) الْقَمَرُ : ٢٠ .

(٤) الْحَاقَّةُ : ٧ .

اسْمُ الْجَنْسِ الْجَمْعِيُّ الَّذِي يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا وَاحِدَهُ بِالتَّاءِ فِيهِ لَفْتَانٌ :

التَّائِيثُ وَهُوَ لَفَةُ الْحِجَازِ ، وَالتَّذْكِيرُ وَهُوَ لَفَةُ تَعْيِمٍ ، وَقَدْ جَاءَتْ اللَّفَتَانِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَمَا مِثْلُ الْبَرْدِ هُنَا وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالسَّحَابُ الْمُسَخَّرُ : الْبَقَرَةُ : ١٦٤) . (سَحَابٌ مُرْكُومٌ - الطُّورُ : ٤٤) . (مِنَ الشَّجَرِ الْإِخْضَرِ - يَس : ٨٠) . (وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تَسْمِيْمٌ - النُّحْلُ : ١٠) . هَذَا فِي التَّذْكِيرِ وَفِي التَّائِيثِ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَيَنْشِئُ السَّحَابُ الثَّقَالَ - الرَّحْمَدُ : ١٢) . (لَاكُلُونْ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ فَمَا لَوْثُونَ مِنْهُمْ) الْبَطُونُ - الْوَاقِعَةُ : ٥٢) .

انْظُرْ أَمَالِي الشَّجَرِيِّ ج ١ ص ٨٣ ، ج ٢ ص ٢٨٨ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ١٥٢ وَالْبَحْرَ الْمَحِيطَ ج ١ ص ٨٢ ، ج ٣ ص ٢٨٠ .

عَرَضَ الْبَرْدُ لِهَذَا فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُ فَقَالَ :

فَأَمَّا مَا يَكُونُ لِأَجْناسٍ فَأَمَّا يَقَعُ وَاحِدُهُ ، مِنْ جَنْسٍ : نَحْوُ قَوْلِكَ : تَمْرَةٌ وَبَرَّةٌ وَشَعْبِرَةٌ =

ألا ترى أنَّ (القوم) اسم مذكّر ! وقال عز وجل : (كَلِمَاتٍ قَبْلَهُمْ قَوْمَ نُوحٍ) ^(١)
لأنَّ التقدير - والله أعلم - : إنّما هو جماعة قوم نوح .

وذلك الجَنع ، نحو : حصاة وَحْشَى ، وقناة وَقَنَّا ، وشعيرة وشعير ، وكل ما/ كان مِثْلَ
هذا فهذا مَجَازُهُ .

٣
٣٠٧

ومن الجَنع ما يكون اسماً للجَنع ، ولا واحد له من لفظه ، فمجاز ذلك أن يكون مؤنثاً كالواحد
الذى يُعنى به الشيء المؤنث ، إلّا ما كان لجماعة الأعميين ، وذلك نحو : غنم ، وإبل ^(٢) فإنّك
تقول في تصغيره : غَنِيمة ، وأَبَيْلة ، كما تقول في تصغير دار : دُويرة ، وتصغير هند : هُنَيْدة .
وأما ما كان من الأعميين من ذلك فنحو : رهط . ونفر وقوم ، لا تقول في تصغير شيء
من ذلك إلّا كما تقول في تصغير الواحد المذكّر : قُويم ، ورُهَيْط . ، ونُفَيْر .
فإن سميت بشيء من جميع هذا المؤنث الذى ليس فيه علامة تأنيث ، ولا مانع مما ذكرت

= وبقرة . فحق هذا إذا خرجت منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والتذكير : فتقول : هو التمر ،
وهو البر ، وهو العنب ، وكذلك كل ما كان في منهاجه . قال الله تعالى : (تنزع الناس كأنهم
أعجاز نخل منقعر) فهذا لمن جعل هذه الأشياء اجناساً ، ومن جعلها محمولة على معنى الجماعة
إتّ ، فقال : هى التمر ، وهى الشعير ، وكذلك ما كان مثلاً . قال الله عز وجل : (كأنهم أمجاد
نخل خاوية) وقرئ هذا الحرف على وجهين : (أن البقر تشابه علينا) فهذا قول من قال :
هو البقر ، ومن قال : هى البقر على معنى جملة قال : (تشابه علينا) أى تشابهه ، ولهذا باب
من العربية .

وعلى معنى الجماعة جاء قول الله عز وجل : (كَلِمَاتٍ قَوْمِ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ) فقال : كَلِمَاتٍ : لأنهم
جماعه ، فتقديره : كَلِمَاتٍ جماعه قوم نوح : وجماعة نوح . كل ذلك جيد ، وكذلك : (كَلِمَاتٍ
قَبْلَهُمْ قَوْمِ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ) . الورقة ١٣٢ ، ١٣٣ وكرره فى الورقة ١٤٠ .

(١) الحج : ٤٢ ، وسورة ص : ١٢ ، غافر : ٥ ، ق : ١٢ ، والقمر : ٩ . وانظر شرح الكافية
للرضى ج ٢ ص ١٥٩-١٦٠ .

(٢) قال فى كتابه المذكر والمؤنث : « ألا ترى أنّك تقول فى تصغير غنم : غنمية ولا واحد له ،
وفى إبل : إبيلة ، وكذلك خيل بمنزلة هند وهدوقدر وشمس » الورقة ١٣٧ .
وقال فى الورقة ١٣٩ : « وتقول فى باب منه آخر : هذه إبل ، وهذه غنم ، وهذه خيل ،
لأنه اسم واقع فى الأصل للجماعة من غير الأعميين . فإذا صفرت شيئاً من هذا قلت :
خييلة وغنمية وإبيلة ، فتأنيثه كتأنيث الواحد » .

وانظر المقتضب الجزء الثانى ص ١٨٦ وكتاب سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ وشرح الكافية للرضى
ج ٢ ص ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ والخزانة ج ٣ ص ٢٨١ .

رجلا - فهو مصروف في المعرفة والنكرة ، وذلك نحو : عُنُق : يَجْمَعُ عُنُقًا (١) .
وكذلك كُلُّ ما كان يَجْمَعُ لِمَوْثَتٍ أو مَذْكُر ، ولم يَمْنَعه من الصرف ما يَمْنَعُ الواحد فهو
مصروف إذا سَمِيَتْ به مَذْكُورًا .

فإن قال قائل : فكيف انصرف في المعرفة وأصله التانيث ؟
فلنأخذ ذلك / لَأَنَّ تَأْنِيثَهُ ليس بحقيق ، إنما قلت : هي الجمال ، وهي الرجال على معنى
هي جماعة الرجال ، وجماعة الجمال .

ألا ترى أَنَّ المَوْثَتَ والمَذْكُرَ يخرجان إلى اسم واحد ، فتقول : هي أَيْنُقُ ؛ كما تقول :
هي الجمال ؛ فلنأخذ تريد بها جميعا : جماعة (٢) . فلأما الواحد فتأنيثه وتذكيره واقعان له .

والتأنيث ، والتذكير في الواحد على ضربين :
أحدهما : حقيقة ، والآخر : لفظ . فهما في تَرْكُ الصَّرْفِ سواء ، لَأَنَّ الصَّرْفَ إنما هو
لللفظ ، وليما في الإخبار عنهما سواء .

فلأما الحقيقُ فما كان في الرجل والمرأة ، وجميع الحيوان ؛ لَأَنَّكَ لو سَمِيَتْ رجلا طَلَحَتْ
لخَبَرَتْ عنه كما يخبر إذا كان اسمه مذكُورًا .

ولو سَمِيَتْ امرأة ، أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكُور لَخَبَرَتْ عنها كما كنت تُخَبِّرُ
عنها واسمها مَوْثَتٌ . وذلك نحو امرأة سَمِيَتْها جعفرًا فتقول : جاعني جعفرُ ؛ كما تقول :
جاعني حَمْدَةُ ، ولا يجوز أن تقول : جاعني ؛ لَأَنَّ التَّأْنِيثَ حقيقة ،/ كما لا يجوز أن تقول :
جاعني طَلَحَةٌ وَأَنْتِ تحي رجلا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١-٢٢ : « فان قلت : ما تقول في رجل يسمى بعنوق ؟ فان
عنوق بمنزلة خروق ؛ لان هذا التانيث هوالتانيث الذي يجمع به المذكر وليس كتانيث
عناق ، ولكن تانيثه تانيث الذي يجمع المذكورين وهذا التانيث الذي في عنوق تانيث حادث .. »
الصنائق : دويبة طويلة الظهر . انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ١٢٩
والأنثى من أولاد المميز .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : (فان كان سمي يجمع قد كسر عليه واحده نحو
قولك : جمال وجبال وبيوت وقبود ، وما كان كذلك مما لم نسمة لم تمنعه من الصرف اذا
صار اسما للمذكر الا أن يحدث فيه ما يمنع الواحد ، كقولك : غلمان وقضبان وأحجرة وفتية ؛ فان
الهاء والنون بعد الألف يمتنعان الصرف في المعرفة ، فهو كقولك : بقرة وتمر وسرحان
وعثمان لان تانيث التكسير لا يعتمد به ، اذ كان يخرج اليه المَوْثَتَ والمَذْكُرَ كقولك : بيوت
وشيوخ كقولك عنوق ، فهذا جمع مؤنث ، وذلك جمع مذكر فليس له تحقيق تانيث ، الا ترى أنك
تقول : جاءت الرجال و (كذبت قبلهم قوم نوح) لانه ليس تانيث حقيقة » . الورقة (١٣٧) .

والتأنيث الثاني ، والتذكير نحو قولك : يوم ، وليلة ، وبلدة ، ودار ومنزل ، فليس في هذا أكثر من اللفظ .

فلو قلت : قَصُرَ ليلتك ، وعَمَرَ دارُك ليجاز ؛ لأنَّ الدار والمنزل شيء واحد . ليس في الدار حقيقة تُصَرِّفها عن ذلك ، وكذلك البلد والبلدة (١) . قال الله عز وجل : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وقال : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) .

وقال في تأنيث الجمع : (وَقَالَتِ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) (٢) ؛ لأنَّ الإخبار ليس عن واحد .
فلن قال : قام جواريك صلح ، ولو قال : قام جاريك لم يجز ، وكذلك لا يجوز : قام مسلماتك ، وجاراتك ولكن قامت ؛ لأنَّ هذا جمع حقيق . لا يغير الواحد عن بنائه (٣) إلَّا أن يضطرَّ شاعر كما قال :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَحْيِلُ أُمَّ سَوْهَ (٤) .

ولو قال في الشعر : قام جاريك لصلح ، وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلاما ، فتقول : قام يوم كذا وكذا جاريك ، ولا يجوز/ مثل هذا عندنا في الكلام . وهذا الجمع إنما هو على حدِّ التثنية . فالألف والتاء في المؤنث كالواو والنون في المذكر .

٣
٣٩٠

(١) قال المبرد في المذكر والمؤنث : (اعلم أنه (ما) كان مؤنثا في نفسه بحق التأنيث الذي لا يكون الا في الحيوان فكل اسم يقع عليه فعقه ألا تخبر عنه الا كما يخبر عما يؤكد التأنيث لفظا ومعنى . والمذكر مما ذكرنا لا يخبر عنه الا كما يخبر عما تذكره لفظا ومعنى ، لان الخبر عن المسمى وليس من الاسم . تقول : قال الخليفة كذا ، وقال الراوية ، وجاء النسابة ؛ لانك تخبر عن الذات ، ولست تريد ان الاسم هو الذي جاء وقال ؛ وتقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم اذا كان ذلك اسما لمؤنثة الذات ، وانما صلح ان تقول : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة و (واخذ الذين ظلموا الصيحة) ؛ لانه ليس تحت ذا معنى له حقيقة التأنيث ، وكل شيء كان مؤنثا من غير الحيوان فانما تأنيثه للفظه ؛ ولك ان تذكره على معناه « الورقة (١٣٨ ، ١٣٩) » .

(٢) النسوة اسم جمع عند سيبويه قال ج ٢ ص ٨٩ : « وليست نسوة جمع كسر له لواحد ، وانظر ص ١٤٢ منه وكذلك عند المبرد المقتضب الجزء الثاني ص ٢٩٢ ويرى أبو حيان أنها جمع تكسير للفتة لا واحد له من لفظه البصري المحيط ج ٥ ص ٢٩٩ .

ولم أجد هذه القراءة : « وقالت نسوة » فيما رجعت اليه من كتب القراءات والتفسير .

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٦ .

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

هذا باب تسمية المؤنث

اعلم أن كُلَّ أنثى سَمِيَتْها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف ، كانت فيه علامة التانيث أو لم تكن ، مذكراً كان الاسم أو مؤنثاً ، وذلك نحو امرأة سَمِيَتْها قلماً أو قمرًا أو فخذًا أو رجلاً .

فإن سَمِيَتْها بثلاثة أحرف أو سَطُها ساكن ، فكان ذلك الاسم مؤنثاً أو مستعملًا للتانيث خاصة ، فإن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه إذا لم يكن في ذلك الاسم عَلَمُ التانيث نحو : شاة ، فإن ذلك قد تقدم قولنا (١) فيه . وذلك نحو امرأة سَمِيَتْها بشمس أو قدم ، فهذه الأسماء المؤنثة .

وأما المستعملة للتانيث فنحو : جُمْل ، ودَعْد ، وهِنْد . فأتت في جميع هذا بالخيار ، وتركه الصرف أقيس .

فأما من صرف فقال : رأيت دَعْدًا ، وجاءتني هِنْدُ ، فيقول : خَفَّت هذه الأسماء ؛ لأنها على أَقَلِّ الأصول ، فكان / مافيه من الخفة معادلًا لثِقَلِ التانيث .

ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عِدَّتُه ؛ نحو : عقرب وعُشاق ، موجود فيما قلَّ عدده ؛ كما كان مافيه علامة تانيث في الكثير العدد والقليل سواء (٢) .

(١) ص ٢٢٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢ : « باب تسمية المؤنث » .

اعلم أن كل مؤنث سميت بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرّك لا ينصرف . فإن سميت بثلاثة أحرف ، فكان الأوسط منها ساكنًا ، وكانت شيئًا مؤنثًا أو اسمًا الغالب عليه المؤنث كسماء فأتت بالخيار : أن شئت صرفته ، وأن شئت لم تصرفه ، وتركه الصرف أجود . وتلك الأسماء نحو : قدر ، وهنز ، ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :

لَمْ تَنْلَقْ بِقَبْلِ مِثْرِهَا دَعْدُ ، وَلَمْ تُغَلِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

فصرف ، ولم يصرف . وإنما كان المؤنث بهذه النزلة ، ولم يكن كالذكر ، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكناً ، كما أن النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة ، لأن الأشياء انمسا تكون نكرة ، ثم تعرف ، فالتذكير قبل وهو أشد تمكناً عندهم » .

فإن سميت مؤنثا باسم على هذا المثال أعجمي، فإنه لا اختلاف فيه أنه لا ينصرف [في المعرفة] (١) وذلك نحو امرأة سميتها بخش، أو بدل، أو بجاز، لأنه جَمَعَ مع التانيث عجمة، فاجتمع فيه مانعان (٢).

فإن سميت مؤنثا بذكر على هذا الوزن عربي فإن فيه اختلافا :

فأما سيبويه والخليل والأخفش والمأزني . فيرون أن صرفه لا يجوز ، لأنه أخرج من بابِه إلى باب يَحْمِلُ صرفه ، فكان بمنزلة المعدول . وذلك نحو امرأة سميتها زيدا أو عمرا .

ويحتجون بأن مِضَرَ غير مصروفة في القرآن ، لأن اسمها مذكر عنت به البلدة . وذلك قوله عز وجل : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِضَرَ) (٣) / فأما قوله عز وجل : (اهْبِطُوا مِضْرًا) (٤)

= وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « مما هو على ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن لا علامة فيه ، نحو : قدر وشمس وجمل ودمد يجوز صرفه في المعرفة والنسكرة وتركه الصرف أجود » .

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد رأيا أن منع الصرف في الثلاثي الساكن الوسط أجود من صرفه .
والرأي في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٤ ينسب إليهما أنها جزما بامتناع الصرف .
وعبارة سيبويه : « فانت بالخيار » وقول المبرد : « فانت في جميع هذا الخيار » ما يرد على الرأي قوله .

قال الرضي : « فالرجح وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف ، لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي ، والعلمي ، فظهر فيه أمر التانيث ، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه وانظر تعليق السيرافي على سيبويه .
(١) تصحيح السيرافي .

(٢) وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٢ : « فمن الإجمية حمص ، وجور ، وماء فلو سميت امرأه يشوع من هذه الاسماء لم تصرفها » .
وفي الكامل ج ٨ ص ٤٩ : « إذا سمي باسم أعجمي على ثلاثة أحرف لم ينصرف إذا كان مؤنثا وإن كان أو سطره ساكنا نحو جور ، وحمص وما كان مثل ذلك » وقال في المذكر والمؤنث : (وإذا كان اسما لمؤنث فان كان أعجميا من هذا القبيل لم ينصرف في المعرفة ، نحو : جور وحمص وماء وما كان نحو ذلك .

وبخش بمعنى طيب وجاز أو كاز بمعنى أرجوحة في اللسان دل بالفارسية وقد تكلمت به العرب وسمت المرأة فقالوا له ففتحوه لأنهم لا أم يجدوا في كلامهم دلا بالكسر أخرجه إلى ما في كلامهم وهو الدل الذي هو الدلال .
(٣) الزخرف : ٥١ .

(٤) البقرة : ٦١ . وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٢ : « ويلفتنا عن بعض المفسرين أن قوله : عز وجل - (اهْبِطُوا مِضْرًا) إنما أراد مصرعيتها » .

فليس بحجة عليه ؛ لأنه يَصْرُ من الأمصار ، وليس يَصْرُ بعينها . هكذا جاء في التفسير - والله أعلم .

وأما عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب^(١) ، وأبو عمر الجرمي وأحسبه قول أبي عمرو ابن العلاء^(٢) فلإنهم كانوا إذا سموا مؤنثا بذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزا ، ويقولون : نحن نجيز صرف المؤنث إذا سميت مؤنث على ما ذكرنا . وإنما أخرجهما من ثقل إلى ثقل ، فالذي إحدى حالتيه حال خفة أحق بالصرف ؛ كما أننا لو سمينا رجلا ، أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف . وذلك أنك لو سميت رجلا قنما أو قنلا أو عضدا ، لم يكن فيه إلا الصرف ؛ لخفة التذكير^(٣) .

وكذلك لو سميت باسم أعجمي على ثلاثة أحرف متحركات جتمع ، أو ساكنة الحرف الأوسط . لكان مصروفا . لا يجوز إلا ذلك ؛ لأن الثلاثة أقل الأصول ، والتذكير أخف الأبواب .

٣
٣١٣

فكل مذكر بثلاثة أحرف فمصرف إلا أن تكون فيه هاء التأنيث ؛ نحو : شاة ، وثبة فقد قلنا في الهاء ، أو تكون فيه زيادة فعل نحو : يعيد ، ويضع ، أو يكون من المعدول : كعمر ، وقثم ، أو يكون على ما لا تكون عليه الأسماء ؛ نحو : ضرب ، وقُتِل ، وقد تقدم قولنا في هذا^(٤) .

= وقراءة مصر بغير تنوين هنا من الشواذ (ابن خالويه ص ٦) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢ : « فان سميت المؤنث بمعرو ، أو زيد لم يجعل الصرف هذا قول أبي اسحق وإبي عمرو فيما حددنا يونس وهو القياس ، لان المؤنث أشد ملازمة للمؤنث ، والاصل عندهم ان يسمى المؤنث بالمؤنث ، كما ان اصل تسمية المذكر بالمذكر . وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو لانه على اخف الابنية » .

وقال المبرد في المذكر والمؤنث : « فان كان شيء من ذلك مذكر الاصل ، فاوقعت على مؤنث ، نحو امرأة سميتها يزيد أو عمرو فان أكثر التحويلين وهم سيبويه والخليل ومن كان من قبيلهما وهو القول الغاشي الا يصرفوا شيئا من ذلك في المعرفة » .

(٢) جعل سيبويه ابا عمرو ممن يوجب منع الصرف .

(٣) المبرد ذكر القولين وبين وجهة نظر كل فريق ولم يرجح رأيا على آخر هنا .

وابن مالك وابن هشام وغيرهما ينسبون الى المبرد القول بالرأي الثاني وهو المجوز للصرف وتركه ، والمبرد قال من مذهب سيبويه والخليل هو القول الغاشي في كتابه المذكر والمؤنث .

في شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٢٠ : وأما نحو زيد اسم امرأة فقلو وجهين عند أبي زيد والجرمي والمبرد ويتمن المنع عند الخليل وسيبويه وإبي عمرو ويونس وابن أبي اسحق ..

وانظر الاشموني ج ٢ ص ٤٧٤ والهمع ج ١ ص ٣٤ والتوضيح وشرحه التصريح

ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٤) انظر ص ٣٢٢ .

فأما ما كان من المذكر المسمى باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعدا ، أوبأعجمي على هذه البنية فغير منصرف في المعرفة ، وذلك لأنه إنما انصرف فيها كان من المؤنث على ثلاثة أحرف كما ذكرت لك ؛ لأنها الغاية في قلة العدد ، فلما خرج عن ذلك الحد منه نُقِلَ المؤنث من الانصراف (١) .

والأعجمي المذكر يجري مجرى المؤنث في جميع ما صُرف فيه .

ألا ترى أنَّ نوحا ولوطا اسمان أعجميان وهما مصروفان (٢) في كتاب الله عز وجل !
فلما قوله عز وجل : (وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرِّسِّ) (٣) وقوله : (أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ) (٤)
(وَلَمَّا ثَمُودُ أَهْلَاهُمْ صَلَاحًا) (٥) فإنَّ (ثمود) اسم عربي ، وإنما هو فعول من الثَمَد ، فمن جماعه

٣

٣١٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث .

أعلم أن كل مذكر سميت بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف ، وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر وهو شكله والذي يلائمه ، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر ، وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الأعجمي ، فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب ، وعنكبوت .. »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما هود ، ونوح فتنصرف على كل حال لفخمتها .
وقال الجرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وأعلم أن جميع ذلك مؤنثا كان أو أعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميت بهند أو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف إلا أن تكون فيه علامة التانيث ، نحو شاة وثيبة ، أو يكون من باب فعل المعدول ، نحو عمر وقتم ، أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو : ضرب وقتل أو يكسون في أوله زيادة ، نحو : يزن ويضجع ، فإن ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة » .

(٤) هود : ٦٨ .

(٣) الفرقان : ٣٨ .

(٥) هود : ٦١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٨ : « فاما ثمود وسبأ فهما مرة للقبيلتين ومرة للحيين ، وكثرتهما سواء وقال تعالى : (وعادا وثمود) . وقال تعالى : (ألا ان عادا كفروا ربهم) . وقال : (وآتيناه ثمود الناقة مبصرة) . وقال : (وأما ثمود فهديناهم) ... » .

في بعض الآيات جاء تنوين ثمود وترك تنوينه في السجدة .

في النشر ج ٢ ص ٢٨٩ واختلفوا في (ألا ان ثمود) في هود وفي الفرقان ، وعادا وثمود في الفرقان وفي المنكبوت وثمود وقديتين لكم وفي النجم وثمود فما أبقى .
فقرأ يعقوب وحسرة وحض ثمود في الأربعة بغير تنوين (وبغيرهم بالتنوين) .

واختلفوا في (ألا بصدا لثمود) فقرأ الكسائي بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقون

بغير تنوين مع فتحها وانظر ص ٣٢٤ ، ص ٣٤٣ .

الإنحاف ص ٢٥٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٤٠٤ .

وفيث النفع ص ١٢٩-١٨٤ ، ١٩٨ ، ٢٥٠ وشرح الشاطبية ص ٢٢٣ .

انظر نسب ثمود في جمهرة الأنساب ٩ ، ٤٨٦ .

اسما لأبٍ أوحى صرّفه ، ومن جعله اسما لقبيلة أو جماعة لم يصرفه . ومكانهم من العرب معروف ، فلذلك كان لهم هذا الاسم .

وعلى ذلك اسم صالح .

فأما الأسماء المشتقة غير المفردة فهي تُبين لك عن أنفسها .

واعلم أنّ الشاعر إذا اضطرّ صرف مالا ينصرف . جاز له ذلك ؛ لأنه إنمّا يردّ الأسماء إلى أصولها .

وإن اضطرّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يَجْز له ذلك^(١) ؛ وذلك لأنّ الضرورة لا تُجوز اللحن ، وإنمّا يجوز فيها أن تردّ الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة ، نحو قولك في «رأى»

إذا اضطررت إليه : هذا رأيد ؛ لأنه فاعل في وزن ضارب ، فلحقه الإدغام ، كما قال :

مَهْلًا عَاذِلٌ قَدْ جَرَيْتَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَيَّنُوا^(٢)

لأنّ (ضن) إنما هو ضنين ، فلحقه الإدغام وذلك قوله :

يَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلِي وَأَظْلَلِي^(٣) .

/وعلى هذا قال الشاعر :

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلَيَرْكَبَنَّ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ^(٤)

وسحو ذلك .

ألا ترى أنّه ما كان من ذوات الباء فإنّ الرفع والمخفض لا يدخلانه ؛ نحو : هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ ، فلمّا احتاج إليه الشاعر رده إلى أصله فقال :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَائِي هَلْ يُضَيِّحُنْ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبُ^(٥)

وقال الشاعر مثله :

فَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلٌ تَقُولُ^(٦)

فعل هذا إجراء ما لا يجري لما وصفت لك .

(١) من مسائل الخلاف بين البصريين

وانظر الانصاف ص ٢٩٠ - ٢٩٩ ، وعبث الوليد ص ١٥٣ ، ١٨٧ ، والكامل ج ٣ ص ٩٢ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٤ ، والخزانة ج ١ ص ٧١ ، والروض الانف ج ١ ص ١٧٢ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ ، ٢٥٣ (٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٢ .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٣ . (٥) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ .

(٦) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٤ .

هذا باب تسمية السور والبُلدان

أما قولك : هذه هود ، وهذه نوح ، فانت مُخَيَّر :

إن أردت هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود . فحذفت سورة على مثال ما حذِف من قوله عز وجل : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) (١) قمصروف . تقول : هذه هود . وهذه نوح .

وإن جعلت واحدا منهما / اسما للسورة لم تصرفه في قول من رأى ألا يصرف زيدا إذا كان اسما لامرأة . هذا في هود خاصة (٢) .

وأما نوح فإنه اسم أعجمي لا ينصرف إذا كان اسما لمؤنث ، كما ذكرت لك قبل هذا (٣) . فأما يونس . وإبراهيم فغير مصروفين ، للسورة جعلتهما أو للرجلين ، للصيغة . ويدلُّك على ذلك أنك إذا قلت : هذه يونس أنك تريد : هذه سورة يونس ، فحلفت ، كما أنك تقول : هذه الرحمن .

وأما (حاميم) فإنه اسم أعجمي لا ينصرف ، للسورة جعلته أو للحرف ، ولا يقع مثله في أثيلة

(١) يوسف : ٨٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « باب أسماء السور :

تقول : هذه هود كما ترى ، إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة هود ، فيصير هذا كقولك : هذه تميم كما ترى .

وإن جعلت هودا اسم السورة لم تصرفها ، لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمر ، والسورة بمنزلة النساء والأرضين » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « فأما نوح فيمنزلة هود . تقول : هذه نوح : إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة نوح .

ومما يدلُّك على أنك حذفت سورة قولهم : هذه الرحمن ، ولا يكون هذا أبدا إلا وأنت تريد : سورة الرحمن .

وقد يجوز أن تجعل نوح اسما ، يصير بمنزلة امرأة سميتها بعمر .
وإن جعلت نوح اسما لها لم تصرفه » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « هذا باب أسماء السور ...

أما السور فإذا قصدت لها في أنفسها فهي مؤنثة ، لأنك تريد السورة بعينها وذلك قولك : هذه هود يافتي إذا جعلت (هودا) اسما للسورة ، فأما هي بمنزلة امرأة سميتها زيدا أو عمرا وقد خبرتك أن المؤنث إذا سمي بمذكر ساكن الأوسط على منال الأسماء =

العَرَب . لا يكون اسم على قاعيل . فلنأخذ تقديره تقدير : هابيل^(١) .

وكذلك طس ، ويس فيمن جعلهما اسما ؛ كما قال لهما جعله اسما للسورة :

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ والرُّمَحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدِيمِ^(٢)

وقال الكُمَيْت :

وَجَلْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً تَأْوَلَهَا مِنَّا تَقَىٰ وَمُعَرِبُ^(٣)

وأما فواتح السور فقلَى الوقف ؛ لأنها حروف مُقَطَّعة ؛ فعلى / هذا تقول :

(الْمَ ذَلِكَ) و(حَمَّ وَالْكِتَابِ) ؛ لَأَنَّ حَقَّ الحروف في التهجى التقطيع^(٤) ؛ كما قال :

٣
٣١٧

== لم ينصرف عند الخليل وسيبويه وجملته النحويين ؛ الا عيسى بن عمر ومن قال بقوله فانه يصرف امرأة سميتها زيدا أو عمرا .

وكذلك تقول : هذه نوح يا فتى ، فاذا جعلت نوحا اسما للسورة لم تصرفها بإجماع ، لأن نوحا اسم أعجمي ، فهو ينصرف اذا كان اسما للذكر وما كان مثله ، ولا يصرف اسما لمؤنث بإجماع ، لأنه تجتمع فيه المجمة والتانيث .

وتقول - ان اردت اسم السورة - : هذه اقتربه تقطع الف الوصل ، وتقف على الهاء ، لانك أخرجهما الى الأسماء .

فإن قلت : هذه هود ، وهذه نوح تريدانه سورة نوح ، وهذه سورة هود صرفت ، لأنك إنما اردت الاضافة الى مذكر ، فحذفته : كقوله (واسأل القرية) إنما هو أهل القرية ..

وبذلك على ما ذكرنا أنك تقول : هذه الرحمن ، أي سورة الرحمن . فعلى ما ذكرنا فاجر السور .

وأعلم أنك اذا سميت السورة بجملة أو حكيتها ، وحذفت المضاف أن الجملة تؤدي على ما كانت .

تقول : قرأت سورة اقتربت السلامة ، وقرأت سورة الحمد لله رب العالمين ، وكذلك ان لم تذكر سورة ... » . الورقة (١٤٥ - ١٤٦) . وانظر باب أسماء السور في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(١) نى سيبويه ج ٢ ص ٢٠ : « وأما حم فلا ينصرف ؛ جعلته اسما للسورة أو أضفت اليه ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو : هابيل ، وقلييل ..

وكذلك طاسين ، وياسين .

وأعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء حاميم ، وياسين .

وان اردت في هذا الحكاية تركته وقفا على حاله ...

ويجوز أيضا أن يكون ياسين ، وصساداسين غير متمكين ، فيلزمان الفتح ، كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات ، نحو : كيف وأين ، وحيث ... » .

(٢) تقدم في الجزء الاول ص ٢٢٨ .

(٣) تقدم في الجزء الاول ص ٢٢٨ .

(٤) نى سيبويه ج ٢ ص ٣٠-٣١ : « وأما طسم فان جعلته اسما لم يكن بد أن تحرك

النون ، وتصير ميمًا كأنه وصلت الى طاسين ، فجعلتها اسما بمنزلة دارب جرد ، وبعل بك . وان شئت حكيت ، وتركزت السواكن على حالها .

وأما كهيعص ، والمر فلا يكن الا حكاية ، وان جعلتها بمنزلة طاسين لم يجز ... » .

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ كَالْخَرَفِ تَحْطُّ رَجُلًا بِحُطٍّ مُخْتَلِفٍ

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامٌ الْيَفْ (١)

فهذا مجاز الحروف .

فَأَمَّا (نون) في قولك : قرأت نونا يا فقي ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ : إن أردت سورة نون ، وجعلته اسما للسورة - جاز فيه الصرف فيمن صرف هنذا . وتَدَعُ ذلك في قول من لم يصرفها (٢) . وكذلك صَاد (٣) ، وقاف .

وهذه الأسماء التي على ثلاثة أحرف أو سَطُهَا ساكن إنمّا هي بمنزلة امرأة سَمِيَتْهَا دارا .

• • •

فَأَمَّا الْبِلَادُ فَإِنَّمَا تَأْتِيْهَا عَلَى أَسْمَائِهَا ، وتذكيرها على ذلك ، تقول : هذا بلد ، وهي بلدة ، وليس بتأنيث الحقيقة ، وتذكيره كالرجل والمرأة .

فَكُلُّ مَا عَنِيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بِلَدًا ، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه .

وَكُلُّ مَا عَنِيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بِلَدَةٍ مِّنْهُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ ، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث ٣ على أَنَّ مِنْهَا مَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْمَلْحَمِينَ / وَالْوَجْهُ الْآخَرُ فِيهِ جَائِزٌ . وَالْأَوَّلُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ . ٣١٨ وذلك نحو : قَلْج (٤) . وَحَجْر (٥) ، وَقَبَاءُ . وَجِرَاء (٦) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٧ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ : « أما نون فيجوز صرفها في قول من صرف هنذا ، لأن نون تكون اتنى فترفع وتنصب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « وأما صَاد فلا نحتاج إلى أن نجعله اسما أعجميا ؛ لأن هذا البناء والوزن من كلامهم . ولكنه يجوز أن يكون اسما للسورة ، فلا تصرفه » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون إلا على التذكير ، نحو : قَلْج » . في معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ : « قَلْج يفتح أوله وسكون ثانيه وآخره جيم اسم بلد . وقيل واد » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣-٢٤ : « وأما حجر اليمامة فيذكر ، ويصرف . ومنهم من يؤنث ، فيجره مجرى امرأة سميت بعسرو ؛ لأن حجرا شيء مذكر سمي به المذكر » .

في معجم البلدان ج ٢ ص ٢٢١ : حجر بالفتح مدينة باليمامة وأم قراها . . وفي الروض الأنف ج ١ ص ١٤ : فلما أكل النمر قال : إن هذا طعام وحجر بمصاء على موضع قسبة اليمامة ، فسميت حجرا .

في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٤ ، قَلْج وحجر اليمامة الغالب عليهما التذكير ، (٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « أما قولهم : قَبَاءُ ، وحجاء فقد اختلفت العرب فيهما » .

فأما المدينة ، والبصرة ، والكوفة ، ومكة - فحرف التثنية يمنعها .

وأما بغداد^(١) ونحوها ، فالعجمة تمنعها .

وعُمان^(٢) ، ودمشق^(٣) فالأكثر فيهما التثنية ، يُراد البلدتان والتذكير جائز ، يُراد :

البلدان .

كما أن واسطا^(٤) الأغلب عليه التذكير ؛ لأنه اسم مكان وَسَطَ البصرة والكوفة ، فلئنا هو نعت سمي به . ومن أراد البلدة لم يصرفها ؛ وجعلها كامراً سُميت ضارباً .

منهم من يذكر ؛ ويصرف وذلك أنهم جعلوها اسمين لمكانين .

ومنهم من أث ، ولم يصرف ، وجعلها اسمين لبقعتين من الأرض . . .

وسالت الظليل فقلت : أرايت من قال : هذه قبلة يا هذا كيف ينبغي له أن يقول إذا سمي به رجلاً ؟

قال : يصرفه ، وغير الصرف خطأ ، لانه ليس بمؤنث معروف في الكلام ، ولكنه كجلاس ، وليس شيئاً قد غلب عندهم عليه التثنية كسماد وزينب ، ولكنه مشتق يحتمله المذكر ، ولا يصرف في المؤنث . . .

في معجم البلدان ج ٤ ص ٣٠١ : « قبا (بالضم) واصله اسم بشر هنالك والفه واو ويمد ويقصر ، ويصرف ولا يصرف . قال عياض : وانكر البكري فيه القصر ، ولم يحك فيه القالي سوى المدة . قال الخليل : هو مقصور . . »

وقال في ج ٢ ص ٢٣٣ : « حراء (بالكسر والتخفيف) : جبل من جبال مكة . . ومنهم من يؤنثه ، فلا يصرفه قال جرير :

أَلَسْنَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طَرًّا وَأَعْظَمَهُمْ بَيْطُنَ حِرَاءِ نَارِ

فلا يصرفه ، لانه ذهب به الى البلدة التي حراء بها .

وقال بعضهم : للناس فيه ثلاث لصفات : يفتحون حامه وهي مكسورة ويقصرون الفه وهي مدودة ، ويجعلونها وهي لا تسوغ فيها الإمالة . . .

(١) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٧ « بغداد : تذكر وتؤنث وفيها ثلاث لغات »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون الا على التانيث نحو : عمان » وقال في ص ٢٨ : كما أن عمان لم يقع الا اسما لمؤنث .

في الروض الأنف ج ١ ص ٢٤١ : « واما عمان بضم العين وتخفيف الميم فهو باليمن سميت بعمان بن سنان ، وهو من ولد ابراهيم »

وانظر معجم البلدان ج ٤ ص ١٥٠ .

(٣) في معجم البلدان ج ٢ ص ٤٦٣ : « دمشق الشام (بكسر اوله وفتح ثانيه) هكذا

رواه الجمهور والكسر لغة فيه ، وشين معجمة وآخره قاف . . . »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « منها ما لا يكون الا على التذكير ، نحو : قاج وما وقع صفة كواسط ، ثم صار بمنزلة زيد وعمرو » .

في معجم البلدان ج ٥ ص ٣٤٧ : « فالول ما نذكر لم سميت واسطاً ؟ ولم صرف

فاما تسميتها فلانها متوسطة بين البصرة والكوفة . . .

قال أبو حاتم : واسط التي بنجد والجزيرة يصرف ، ولا يصرف .

ألا ترى أنه لما جعل حراء اسماً للبُقعة لم يصرفه وقال :
 سَتَلَمَّ أَيْنَا خَيْرٌ قَلِيماً وَأَعْظَمْنَا بِيْطَنٍ حِرَاءَ نَارَا (١)
 فأصل هذا ما تقصده به إليه .
 ألا ترى أنه يقول :

مَنْ كَانَ ذَا شَكٍّ فَعَلَا فَلَجَّ مَاءَ رَوَاةٍ ، وَطَرِيقٌ نَهَجٌ (٢)
 فقال : فهذا ، ولم يقل : فله ؛ لأنه أراد بلدنا .

= وأما واسط البلد المعروف فمذكر ، لأنهم أرادوا بلداً واسطاً ومكاناً واسطاً فهو منصرف على كل حال . . .

وقد يذهب به مذهب البقعة والمدينة . فيترك صرفه ، وإنشد سيبويه في ترك الصرف :

مَنْهُنَّ أَيَّامٌ صِدْقٌ قَدْ عَرَفَتْ بِهَا أَيَّامٌ وَاسِطَةٌ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجْرًا
 ولتأمل أن يقول : لم يرد واسط هذه ، فيرجع إلى ما قاله أبو حاتم

رواية سيبويه : « أيام فارس » ج ٢ ص ٢٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على ترك صرف حراء حملاً على معنى البقعة .
 وروى صدره الجوهري : ألسنا أكرم النقلين طراً . وكذلك في المذكر والمؤنث للأنباري

ص ٢٤٩ .

وهي أيضاً في النقاظ ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

والبيت لجريز وليس في ديوانه ويظهر أنه ساقط من القصيدة ص ٢٨٠-٢٨٣ .

وهي أيضاً في النقاظ ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

وقال الأنباري « حراء الغالب عليه التذكير والاجراء » .

(٢) في اللسان (روى) : ماء رواء ممدود مفتوح الراء ، أي : عذب .

وإنشد ابن بري لشاعر : من يك ذا شك فهذا فليج . . .

هذا باب

أسماء الأحياء والقبائل

٣ / فمجازُ هذا مجازُ ما ذكرنا قَبْلُ في البلدان . تقول : هذه تميمٌ ، وهذه أسدٌ ، إذا أردت
٣١٩ هذه قبيلة تميم ، أو جماعة تميم ، فتصرف ، لأنك تقصد قَصْدَ تميم نفسه .

وكذلك لو قلت : أنا أُحِبُّ تَمِيمًا ، أو أنت تهجو أسدًا . إذا أردت ما ذكرنا ، أو جعلت كلَّ واحد منهما اسمًا للحي .

فإن جعلت شيئًا من ذلك اسمًا للقبيلة لم تصرفه على ما ذكرنا قَبْلُ . تقول : هذه تميمٌ فاعلم ، وهذه عامرٌ قد أُقبلت .

وعلى هذا تقول : هذه تميمُ بنتُ مرٍّ (١) ، وإنما تريد القبيلة ، كما قال :
لولا فوارسُ تغلبَ بنتِ وائلٍ نَزَلُ العَدُوُّ عليكِ كُلُّ مَكَانٍ (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ : « باب أسماء القبائل ، والأحياء ..
أما ما يضاف إلى الأبياء والأمهات فنحو قولك : هذه تميم ، وهذه بنو سلول ونحو ذلك ،
فإذا قلت : هذه تميم ، وهذه أسد ، وهذه سلول ، فإنما تريد ذلك المعنى غير أنك حدثت
المضاف تخفيفًا ... ، فلما حدثت المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف ، لأنه صار
في مكانه ، فجري مجراه ، فصرفت تميمًا ، وأسدًا ، لأنك لم تجعل منهما واحدًا اسمًا
للقبيلة ..
وإن شئت قلت : هؤلاء تميم ، وأسد ، (مصروفتين) لأنك تقول : هؤلاء بنو أسد ،
وبنو تميم ... »

وإن شئت جعلت تميمًا وأسدًا اسم قبيلة في الموضعين جميعًا فلم تصرفه ..
ومما يقوى ذلك أن يونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعاها
يقولون : تميم بنت هيلان ...
ومثل ذلك تغلب بنت وائل ، وانظر باب ما يذكر من أسماء القبائل والأمم ، وما يجري
منهن وما لا يجري في المذكر والمؤنث للأنباري ص ٢٧٨ - ٢٨٤ .
وانظر نسب تميم بن مر في جمهرة لانساب ص ٤٦٦ - ٤٦٧ ، ونسب قريش ص ٢٧٥ - ٢٩٦
والاشتقاق .

(٢) البيت للفردق من قصيدة يمدح فيها الأختل ويهجو جريرا الديوان ص ٨٨٢ - ٨٨٥
وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هذه تميم بنت مر إذا أردت الجماعة ، وهذه
تغلب بنت وائل كما قال الفردق : لولا فوارس تغلب بنت وائل .. »
وجاء مثل ذلك في شعر تميم بن مقبل (ديوانه ص ١٠٧) .

فنحن تركنا تغلب بنت وائل كمضروبة رجلا منقطع الظهر
إذا ما لقينا تغلب بنت وائل بكينا بأطراف الرماح على عمرو

وكما قال الله عز وجل : (كَلَبَتْ قَوْمَ نُوحٍ الْمَرْسِلِينَ) ^(١) ، لَأَنَّهُ الْمُنَى : الجماعة وعلى هذا (كَلَبَتْ عَادَ) ^(٢) و (كَلَبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ) ^(٣) ، لَأَنَّهُ عَنِ الْقَبِيلَةِ والجماعة .

فأما ما كان من هذا اسماً لا يقع عليه بنو كلب ، فإن التذكير فيه على وجهين :
 على أن تقصد قصدة الحى ، أو تعيد للأب الذى سُمى به / القبيل ، وذلك نحو : قُرَيْش ،
 وثقيف . تقول : جاء قريش يا فقى ، إنما تريد : حى قريش ، وجماعة قريش . فهى بمنزلة
 ما قبلها إلا فيما ذكرنا من أنك لا تقول : بنو قريش ، كما تقول : بنو نعيم ، لَأَنَّهُ اسم للجماعة ^(٤)
 وإن كانوا إنما سُموا بذلك لرجل منهم .

وقد اختلف الناس فى هذه التسمية لأى معنى وقعت ؟ إلا أن الثبوت عندنا أنها إنما وقعت
 لقصى بن كلاب ^(٥) ولذلك قال اللّهي :

(١) الشعراء : ١٠٥

(٢) الشعراء : ١٢٣

(٣) القمر : ٢٣

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « وأما أسماء الأحياء فنحو : معد ، وقريش ، وثقيف ، وكل
 شئ لا يجوز لك أن تقول فيه : من بنى فلان ، ولا هؤلاء بنو فلان فائماً جعله اسم حى .

فان قلت : لم تقول : هذه ثقيف ؟ فانهم إنما أرادوا هذه جماعة ثقيف ، أو هذه جماعة من
 ثقيف ، ثم حذفوها ها هنا ، كما حذفوا فى نعيم ، ومن قال : هؤلاء جماعة ثقيف قال : هؤلاء ثقيف .

وان أردت الحى ، ولم ترد الحذف قلت : هؤلاء ثقيف ، كما تقول : هؤلاء قومك . والحى
 حيثل بمنزلة القوم ، وكيونة هذه الإشياء للأحياء أكثر . .

وان جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن . . »

وانظر ما قاله المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث فيما سياتى .

(٥) فى السروض الأنف ج ١ ص ٧١ : « ورأيت لغيره (الزبير) ان قريشاً تصغير القرش
 وهو حوت فى البحر يأكل حيتان البحر سميت به القبيلة أو سُمى به أبو القبيلة .

ورد الزبير على ابن اسحاق فى أنها سميت قريشاً لتجمعها وأنه لا يعرف قريش
 إلا فى بنى فهر رد لا يلزم ، لأن ابن اسحق لم يقل أنهم بنو قصى خاصة وإنما أراد أنهم سُموا
 بهذا الاسم مد جمعهم قصى وكذا قال المبرد فى المقتضب : ان هذه التسمية إنما وقعت لقصى
 والله أعلم . . . »

وفى شرح كذب الكاذب للجوابى ص ١٧٢ وقريش قيل سميت قريشاً ، لتقرشها ، أى =

وَبِنَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا^(١) .

وثقيف كذلك إنما هو تلقب القبيلة أو الحي ، المقصود في ذلك أبوها قَيْسُ بن مُنْبَهٍ ابن بكر بن هوازن^(٢) .

ومن جعل هذه الأسماء واقمة على قبائل أو جماعات ، لم يصرفه ، كما قال :
غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سِمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُغْضِلَاتِ وَسَادَهَا^(٣)
جعله اسما للقبيلة ، كما قال الأعشى :

= لتجمعها الى مكة من حوالها حين غلب عليها قصى بن كلاب ، قيل : سميت قرىشا ، لأنهم كانوا أهل تجارة ولم يكونوا أصحاح ضرع وذرع ..
وفي الخزنة ج ١ ص ٩٨ : « وقال قوم : سميت قرىشا لأن قصى قرشها ، أى : جمعها لذلك سمي قصى مجعلا قال الفضل بن العباس

أَبُونَا قُصَى كَانَ يُدْعَى مُجْعَمًا بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقِبَائِلَ مِنْ فُهْرٍ
ثم ذكر سبعة أقوال في اشتقاق قرىش .
وانظر المعارف ص ٣١-٣٢ والاشتقاق .
(١) رواية البيت هي :

وَقُرَيْشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْرَ رَ ، بِهَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا
كما في شرح أدب الكاتب لجواليقي ص ١٧٢ .

والكشف ج ٤ ص ٢٢٥ والبحر المحيط ج ٨ ص ٥١٣ ونسبه لتبع .
والخزنة ج ١ ص ٩٨ ونسبه الى المشمر بن عمرو الحميري واللسان (قرش)
وشواهد الكشف ص ١٥٨ - ١٥٩ ، والفاقي ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٢) انظر نسب ثقيف في جمهرة الانساب ص ٢٢٦ والاشتقاق ص ٣٠١ .
(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦ على منصرف قرىش حملا على معنى القبيلة ، والصرف فيها أكثر ، لأنهم قصلوا بها قصداً الى .
المساميح : جمع سمح على غير القياس .

المغضلات : التذالذ . سمحة : تميز . وكفى متعدية لاتين .
البيت لعدي بن الرقاع العاملي من قصيدة في مدح الوليد بن عبد الملك وبعض أبيات هذه القصيدة في الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٦٠١-٦٠٢ .
وفي مذهب الاغانى ج ٣ ص ١٠٢-١٠٣ وانظر الخزنة ج ١ ص ٩٨ ، والتمام ص ٥١ ، والمذكر والمؤنت للأنباري ص ٢٨١ .

عرض المبرد لتأنيث أسماء القبائل في كتابه المذكر والمؤنت فقال :
وأما القبائل فأصارتها على هذا المنهاج ، إلا أن لك أن تضع الاسم على القبيلة فيكون مؤنثا ، وأن تضعه على الحي فيكون مذكرا ، ويكون فيه الإضافة كالإضافة في السورة ، وذلك قولك : هذه تميم (بالتثنية) إذا أردت قبيلة تميم ، وهذه قيس . تصرف حينئذ تميما وقيسا .
فإن جعلت تميما أو قيسا اسما للقبيلة نفسها ، كما قلت لك في السورة قلت : هذه تميم (غير مصروف) فاعلم ، وهذه تميم بنت مر وقيس بنت عيلان ، ويصرف عيسى قيسا إذا جمعه اسما للقبيلة على ما شرحت لك .

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ وَإِنْ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُودَ ذَلِيلُهَا (١)

جعل (مَعَدَّ) اسماً للقبيلة يدلُّك على ذلك قوله : / مُودَ ذَلِيلُهَا .

على أنَّه قد يجوز أن يقول (مُودَ ذَلِيلُهَا) - لو أراد أبا القبيلة لأنَّه يريد : جماعة مَعَدَّ ، ولكن ترك الصرف قد أعلمك أنَّه يريد القبيلة ، وأنَّ ذَلِيلُهَا على ذلك جاء .

فإذا قلت : ولَدَ كلابٌ كذا ، وولد تميمٌ كذا - فالتذكير والصرف لا غير ؛ لأنَّك الآن إنما تقصدُ الآباء (٢) . وأمَّا قوله (٣) :

« وتقول : هذه تغلب بنت وائل . تجعل غلب اسماً للقبيلة تسميها باسم أبيها . وتقول : هذه باهلة على ذلك ، لأنك لست تسمى إلى المرأة التي ولدتهم ، كما أنك إذا قلت : هذه تميم فلست تسمى إلى أبيهم ، وإنما تريد الحي . العرب تجنبت مثل هذا لئلا يلتبس الحي بالرجل ، ولا القبيلة بالمرأة ولكن يقولون ذلك مفرداً مستحسناً في كل ما يبين فيه القسول ، فيقولون : هذه تميم ، لأن هذا لا يلبس ، كما قال الشاعر :

وَجَاءَتْ سُلَيْمٌ قَضِيهَا يَقْضِيهَا تَمَسُّحٌ حَوْلِي بِالْقَيْعِ سِبَالِهَا
وكما قال امرؤ القيس :

تَمِيمٌ بَنُ مُرٍّ وَأَشْيَاعُهَا وَكَتْدَةٌ حَوْلِي جَمِيعَا صُبُرٍ

وكذلك يقولون ليماء وقعت سمته على الجماعة ولم تقل قيسه : بنو فلان ولكنه اسم للقبيلة أو للحي ، نحو قولك : قريش وثقيف ومعد وقحطان واليمن إذا لم يرد البلدة ولا الآب ، وسيبويه يخفف هذا التذكير ، ويستبعد التانيث . قال ابن الرقاع :

غلب المساميع الوليد سماحة وكفى قريش المحضلات وسادها
فجعل (قريش) اسماً للقبيلة ، وانشد :

عَلِيمُ الْقِبَالِ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَطَّارٍ

الورقة (١٤٦ - ١٤٧) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٧ على منصرف معد .

الحصى : مثل في كثرة العدد . المودى : الهالك .

والمنى كما يقول : لا علم : إذا كثر عدد من حصل من الإشراف وهل الثروة لم يقل عددنا ، فنهلك . ونذهب قلة وذلاً .

ومعد على وزن (فعل) عند سيبويه والمبرد وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ ، ص ٣٤٤ .

ولم ينسب البيت لقائل في سيبويه ، وليس في ديوان الأعشى ، وهه قصيدة من بحر الشاهد ورويه في الديوان ص ١٧٥ - ١٧٧ ويظهر أنه ساقط منها .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « فإذا قلت : ولد سدوس كذا وكذا ، أو ولد جذام كذا وكذا ،

صرفوه » .

(٣) في الأصل : قواك .

بَكَى الْخَزْ مِنْ عَوْفٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ وَصَجَتْ صَجِيحًا مِنْ جُدَامٍ الْمَطَارِفُ (١)
فَلِإِنَّهُ جَعَلَهُ اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : هَذِهِ رَقَاشٌ يَا فُتَى عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَيْمٍ ، وَهَذِهِ رَقَاشٌ فِي قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ ،
فَلِهَذَا مَوْضِعُ سَبِيئَتِهِ فِي عَقَبِ هَذَا الْبَابِ (٢) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَرَقَاشُ امْرَأَةٌ ، وَأَبُو الْقَبِيلِ عَمْرُو بْنُ شَيْبَانَ بْنِ ذَهْلٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ (٣)
وَكَذَلِكَ سَلُولُ (٤) . وَسُدُوسُ (٥) فَلَيْسَ مِنْ هَذَا مَصْرُوفًا إِلَّا فِي النِّكْرَةِ . وَإِنَّمَا ذَلِكَ
بِمَنْزِلَةِ بَاهِلَةٍ (٦) ، وَخَيْثِفٍ (٧) وَإِنْ كَانَ فِي بَاهِلَةٍ عِلَامَةُ التَّائِيثِ .

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيئَةُ ج ٢ ص ٢٥ عَلَى مَنْعِ صَرْفِ جُدَامٍ عَلَى مَعْنَى الْقَبِيلَةِ .

الطَّرْفُ : جَمْعُ مَطَرَفٍ وَهُوَ تَوْبٌ مَعْلَمُ الطَّرَفِ .

وَرَوَايَةُ سَبِيئَةَ : نَبَا الْخَزْ عَنْ رُوحٍ - وَرَوَايَةُ التَّبْرِيزِيِّ فِي شَرْحِ الْحَمَاسَةِ ج ٤ ص ٩٦
كَرَوَايَةُ الْمُقْتَضَبِ . وَرَوَايَةُ الْمُخَصَّصِ وَالسَّمَطِ وَالْإِقْتَضَابِ وَجُمُورَةُ الْإِنْسَابِ : يَكْنَى الْخَزْ مِنْ رُوحٍ .
وَالْبَيْتُ لِحَمِيدَةَ بِنْتِ التَّنْعَمَانِ بْنِ بَشِيرٍ الْإِنْسَارِيِّ أَوْ لاختها هِنْدٌ وَكَانَتْ تَزَوَّجَتْ رُوحَ بْنِ
زُبَاعٍ ، ثُمَّ فَرَّقَتْهُ .

وَانْظُرْ قِصَّةَ ذَلِكَ فِي السَّمَطِ ص ١٧٩ - ١٨٠ وَالْإِقْتَضَابِ ص ١١٧ ، ص ٣٠٦ وَالْمُخَصَّصِ
ج ١٧ ص ٤٠ .

وَنَسَبَ الشُّعْرَ إِلَى حَمِيدَةَ فِي جُمُورَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ، وَذَكَرَ قِصَّتَهَا ص ٣٦٤ .

(٢) عَقَدَ يَا بَا لِفُعَالٍ كَمَا سَيَأْتِي .

(٣) فِي نَسَبِ عَبْدِ اللَّهِ لِلْمِيرَدِ ص ١٦٠ وَمِنْ بَطُونِ ذَهْلٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ سُدُوسٌ . . وَبَنُو رَقَاشٍ . .
وَبَنُو عَمْرُو بْنِ شَيْبَانَ بْنِ ذَهْلٍ .

وَانْظُرْ جُمُورَةَ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ص ٣١٤ - ٣١٧ ، ٣٢٣ وَالْإِسْتِقْبَالَ ص ٢٨٢ ، ٣٥٠ .

(٤) سَلُولٌ : بَفَتْحِ السَّيْنِ وَانْظُرْ جُمُورَةَ الْإِنْسَابِ ص ٢٧١ - ٢٣٥ .

(٥) سُدُوسٌ : فِي جُمُورَةِ الْإِنْسَابِ ص ٣١٧ بَفَتْحِ 'السَّيْنِ وَكَذَلِكَ هِيَ فِي جَمِيعِ الْعَرَبِ حَاشَا
طَبِيعًا وَحَدَّثَهَا فَانْهَمَ سُدُوسٌ بِالضَّمِّ .

(٦) اَنْظُرْ نَسَبَ بَاهِلَةٍ فِي الْجُمُورَةِ ص ٢٤٥ - ٢٤٧ .

(٧) وَنَسَبَ خَيْثِفٍ فِي الْجُمُورَةِ ج ٤٧٩ - ٤٨٠ وَالْإِسْتِقْبَالَ ص ٤٢ .

هذا باب

تسمية الرجال / والنساء بأسماء السور

والاحياء والبلدان

اعلم أنك إذا سميت رجلا باسم شيء من ذلك على ثلاثة أحرف ليس فيه مانع مما قدمنا ذكره فهو مصروف وإن وقع في الأصل مؤنثا ، كما ذكرت لك في رجل يسمى هندا أو قدما أو قحلا .

فإن سُميَ بشيء على أربعة أحرف أو أكثر ، وكان عربيا مذكرا ، فهو مصروف . وإن كان أعجميا أو مؤنثا لم ينصرف . وذلك قولك في رجل يسمى حاميم : هذا حاميمٌ مُقِيلًا ، لأنه أعجميٌ على ما وصفت لك .
فإن سمّيته صالحا أو شعيبا ، وذلك الاسم اسمٌ لسورة - انصرف ، لأنه في الأصل مذكر ، وإن علّقته على مؤنث فإنما ذلك بمنزلة غزال وسحاب ، سمّيت بواحد منهما امرأة ، ثم سمّيت بذلك الاسم رجلا فإنما تردّه إلى أصله .

وإنما ذكرنا أنّ هندا ودعدا وجُحلا أسماء مؤنثة ، لأنها وقعت مشتقة للتأنيث ، فكانت بمنزلة ما أصله التأنيث / إذ كان المؤنث المختص بها .

ومن ثم لا يُصرف عند أكثر النحويين (أشياء) بن خارجة ، لأنّ (أشياء) قد اختص به النساء حتى كأن لم يكن جمعا قط .^(١) ، والأجود فيه الصرف وإن ترك إن حالته التي كان فيها

(١) في شرح التنافية للرضي ج ٣ ص ٧٩ د و (أسماء) اسم امرأة فعلاء من الوصامة عند الاكثرين ، وليس بجمع ، لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع » .

وأسماء عند سيبويه (فعلاء) ، لأنه ذكرها في الترخيس مع ما في آخره زيادتان كضمان ، ومروان قال في ج ٢ ص ٣٣٧ » وفي مروان يامرو وفي أسماء يا اسم أقبلي » .
وقال الأعلام : أسماء عند سيبويه فعلاء ، لأنه جعل في آخرها زيادتين زيدتا معاء ، فحلّفتا في الترخيس ، ولا تعرف في الكلام أسما بهذا التأليف ، فتكون أسماء فعلاء منه . والظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم ، فسمي به .

وقد رجح أبو بكر بن السراج مذهب سيبويه أنظر اللسان (وسم)
وعلى مذهب البرد يصرّف أسماء اسم رجل ، وعلى مذهب سيبويه يمنع الصرف معرفة ونكرة .

وقال البرد في كتابه المذكر والمؤنث : » وكان لا يصرّف رجلا اسمه أسما لكثره تسمية النساء به . فهذا قياس ذلك ، والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها ، فتصرف أسماء اسم رجل ، لأنه جمع اسم » .

بجَمْعاً للاسم ، وعلى ذلك صرف هؤلاء النحويون ذراعاً اسم رجل ؛ لكثرة تسمية الرجال به ،
وأنّه وصف للمذكر في قولك : هذا حائط . ذراعٌ ، والأجود ألا يصرف اسم رجل ؛ لأنّ اللزاع
في الأصل مؤنثة (١) .

فإن سميت السورة أو الرجل أو غير ذلك بفعل ، أجرته مجرى الأسماء ، وذلك أنك
تقول إذا أضفت إلى (اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ) : قرأت سورة إقتربه ، لأنك إذا
سميت بفعل فيه تاء تأنيث صارت في الوقف هاء ؛ لأنك نقلته إلى اسم ، فصار آخره كآخر
حملة ؛ لأنّه في الأصل مذكّر بالهاء ، والتاء علامة التأنيث ، ولأنما تبدل منها في الوقف هاء ،
وتقطع ألف الوصل ؛ / كما أنك لو سميت رجلاً بقولك : (اضرب) في الأمر قطعت الألف حتى
تصير كالألفات الأسماء فتقول : هذا إضرب قد جاء ، فتصيره بمنزلة لإيجاد . فعلى هذا قات :
هذه سورة إقتربه (٢) فإن وصلت قلت : هذه سورة اقتربت الساعة ؛ لأنها الآن فعل رفعت بها

٢
٣١

(١) في سبويه ج ٢ ص ١٩ : « وسألته عن ذراع ، فقال : ذراع أكثر سميتهم به الذكر ،
ويمكن في الذكر ، وصار من أسمائه خاصة عندهم .
ومع هذا أنهم يصغون به الذكر ، فيقولون : هذا لوب ذراع ، فقد تمكن هذا الاسم في الذكر »
وانظر ص ٢١ منه .
قال البرد في كتابه المذكر والمؤنث : « فاما اللزاع والكراع فامرهما بين في أشعارهم
وسائر كلامهم . يقولون : هذا الثوب سبع في ثمانية . يريدون سبع أذرع في ثمانية أشبار .
والكراع من الحرة ما سال منها فتقدم . قال الأصبغ :

أَضَحَّتْ كُرَاعُ الْغَمِيمِ مُوحِشَةً
بعد الذي قد مضى من الحَبَبِ
وقال آخر :

فَقَلَّتْ تَكْوُسٌ عَلَى أَكْدُرُعٍ ثَلَاثَ وَكَانَ لَهَا أَرْبَعُ

وذكر سبويه واتبه قوم كثير أنه لو سمي رجلاً ذراعاً لصرفه في المعرفة ، وحيثه
أنه قال : كثرت تسمية الرجال به ، فكانه اسم صبيح للمذكر ، قال : وبعضهم يصرف كراعاً ،
وترك الصرف فيه أجود ، لأنه لم يكثر التسمية به ، وقد سموا به . فمن صرفه فالحجة فيه
من باب الحجة في ذراع .. والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها فتصرف أسماء
اسم رجل ، لأنه جمع اسم ، والا تصرف ذراعاً ولا كراعاً في المعرفة » .
الوردية (١٣٨) وفي المذكر والمؤنث للأنباري ص ٣٦ : « وقال الفراء : قال الكسائي :
أنه وجدته مجرى في كل اللغات إذا سمي به رجلاً ، وقال : شبه بالمصدر لكثرة ما تقول الصرب :
زرعت الثوب ذراعين وذراعاً .. »

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٣٠ : وإذا أردت أن تجعل (اقتربت) اسماً قطعت الألف ، كما
قطعت ألف (اضرب) حين سميت به الرجل حتى يصير بمنزلة نظائره من الأسماء ، نحو :
أصبغ . وانظر ص ٤ منه .
وقال في ص ١٣ ولو سميت رجلاً (ضربت) قلت : هذا ضربه لا تحرك ما قبل هذه =

الساعة ، وسميت بهما جميعا ؛ كما أنك لو سميت رجلا : قام زيدُ لقلت : هذا قامَ زيدُ ،
لأنك سميت بفعل وفاعل .
ولهذا موضع (١) نذكره فيه على حيلته إن شاء الله .

= التاء ، فتوالى أربع حركات ، وليس هذا في الأسماء ، فتجعلها هاء وتحملها على ما في
هاء التانيث وانظر ص ٨ وانظر تطبيق ٣ من ص ٣٥٥ .
(١) عقد بابا لما يحكى ص ٣٥٠-٣٥٢ الجزء الرابع .

هذا باب

ما كان من الأسماء المعدولة

على (فعال)

١٩٨٧

اعلم أن الأسماء [التي] تكون على هذا الوزن على خمسة أَصْرُب : فأربعة منها معدولة ، وضرب على وجهه .

فذلك الضرب هو ما كان مذكراً ، أو مؤنثاً غير مشتق ، ويجمع ذلك أن تكون مما أَضْلُهُ النكرة .

فأما المذكر فنحو قولك : رَبَاب ، وسحاب ، وجمال .

وأما المؤنث / فنحو قولك : خَاف ، وأنان ، وصنّاع .

٣
٣٢٥

فما كان من هذا مذكراً فمصرف إذا سميت به رجلاً ، أو غيره من المذكر .

وما كان منه مؤنثاً فغير مصرف في المعرفة ، ومصرف في النكرة ، للمذكر كان أو للمؤنث .

وأما ما كان معدولاً فمَجْرَاهُ واحدٌ في العَدْل وإن اختلفت أنواعه .

فمن ذلك ما يقع في معنى القَيْل نحو قولك : حذارِ يا فتي ، ونظائرِ يا فتي ، ومعناه : احذر ، وانظر . فهذا نوع .

ومنه ما يقع في موضع المصدر نحو قولك : الخيل تَعْلُو بِدَادِ يا فتي ومعناه : يَدْعَا . وهذا :

لامسايرِ يا فتي ، أي : لا تُمَاسِّ . فهذا نوع ثان .

وتكون صفة غالبية حالة محلّ الاسم ، كسميتهم النية حَلَاقِ يا فتي فهذا نوع ثالث .

والنوع الرابع ما كان معدولاً للنساء ؛ نحو : حَذَامِ وقَطَامِ ، إِلَّا أَنْ جملة هذا أنه لا يكون شيئاً

من هذه الأنواع الأربعة إِلَّا مؤنثة معرفة . فأما ما لم يكن كذلك فغير داخل في هذا الباب .

ونحن بادئون في تفسيره / نوعاً نوعاً .

٣
٣٢٦

أما ما كان في معنى الأمر فلأنما كان حقّه أن يكون موقوفاً ، لأنه معدول عن مصدر فِعْل

موقوف موضوع في موضعه ، فلأنما مجازُهُ مجازُ المصادر ، إِلَّا أَنَّهَا المصادر التي يُؤْمَرُ بِهَا (١) ؛ نحو :

(١) عن أي شيء عدل فعال في الأمر ؟

ظاهر كلام المبرد هنا أنه مسدول عن مصدر يدل على الأمر ، وكلامه في الكامل ج ٤ ص ٢٠٦ يشهد لذلك أيضاً قال :

ضَرْبًا زِيدًا ؛ كما قال الله عز وجل : (فَلَاذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) (١) إِلَّا أَنْ
المصدر مقدَّر مؤنثًا علمًا لهذا المعنى : وذلك نحو قوله :

• تَرَكَهَا مِنْ إِبْلِ تَرَكَهَا (٢) •

إنما المعنى : اتركها ، لأنَّ اسم مؤنث موقوف الآخر محرَّك بالكسر ، لالتقاء الساكنين ؛
وحركته الكسر لا أذكره لك إن شاء الله ، ومن ذلك قوله :

= « نحو نزال يا فتى ومعناه : انزل ، وكذلك تراك زيدا ، أى : اتركه فهما معدولان عن
المتاركة ، والمنازلة » •
وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن لفظ فعل الأمر قال ج ٢ ص ٣٧ : « فالحذف فى جميع
هذا أفضل ، ولكنه معدول عن حده ٠٠ »

وفى شرح الكافية للرعى ج ٢ ص ٧١ - ٧٢ : « واعلم أن مذهب النحاة أن فـسـلـل هذه
معدولة عن الأمر الفعل للمبالغة ، وهذه الصيغة للمبالغة فى الأمر كفعال وفعل مبالغه فاعل ٠٠
والذى أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والأصل
فى كل معدول عن شيء إلا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذًا من استقراء كلامهم • فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسم ٠٠٠ ؟ »

وفى أمالى المشجرى ج ٢ ص ١١٠ « كنزال ، ونظار ، ومناع ، وحذر ، وتراك ، ودراك
هذه معدولة عن انزل ، وانظر ، وامنع واحذر ، واترك ، وأدرك » •
(١) سورة محمد عليه السلام : ٤ •

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ١٣٧ على أن (تراك) اسم فصل أمر
منعد ، كما استشهد به المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على ذلك أيضا •
وتامه : ألا ترى الموت لدى أوراكها

كانوا فى الجاهلية اذا غنموا الغنمية ، فلحقها أربابها قالوا للسابقين :

تراكها من ابل تراكها ، أى : خلوا عنها ، فيقول السابقون :

أما ترى الموت على أوراكها ، أى ماخيرها : أى انا نحميها وبعضهم يقول :

مناعها من ابل مناعها •

فيجاب بقولهم : أما ترى الموت لدى أربابها • يعنون أفناها •

وقال يعقوب بن السكيت : أغير على ابل قوم من العرب ، فلحق أصحاب الابل ، فجملوا لا
يدنو منهم أحد الا قتلوه ، فقال الذين أغاروا على الابل :

تراكها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أربابها
فقال أصحاب الابل :

مناعها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أربابها

ولاين المشجرى تفسير آخر انظره فى أماليه ج ٢ ص ١١١ •

ونسب البيت الى طليل بن يزيد الحارثى انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ والضمير فى تراكها
مفسر بالتمييز المجرور بمن بعده •

مَنَاعِيهَا مِنْ لَيْلِ مَنَاعِيهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا (١)

وقال آخر :

• حَلَارِ مِنْ أَرْمَاجِنَا حَلَارِ (٢) •

وقال آخر :

• نَظَارَكَيَّ أَرْكَبُهُ نَظَارِ (٣) •

ويدلُّك على تأنيبه قولُ زهير :

وَلَكِنَّمْ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الذَّنْرِ (٤)

(١) استشهد به سيبويه أيضاً لما مر ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ٣٦

الأرباع : جمع ربع وهو ولد الناقة الذي تلده في الربيع • وأولاد الأبل تنبئها ، ويجوز أن يرید بالأرباع جمع ربع وهو المنزل يعني : اقتتلوا في المواضع التي فيها الأبل انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١١١ •

(٢) استشهد به سيبويه ج ٣٧ على أن حذار اسم فعل أمر •

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ •

والمعنى : احذروا من رماحنا عند اللقاء •

ونسب البيت الى أبي النجم سيبويه والأعلم وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ ، ومجالس

ثعلب ص ٥٦١ وبعده :

حقى يصبر الليل كالنهار أو تجعلوا دونكم ويار

ونسب في اللسان (حذر) الى أبي النجم وذكر بعده :

وهو في معجم المقاييس ج ٢ ص ٣٧ غير منسوب •

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ٢ ص ٣٧ وكذلك المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ •

ورواية المقتضب والكامل : أركبه بهاء الغائب ورواية سيبويه : أركبها وكذلك في المخصص ٦٣/١٧ •

والبيت لرؤبة وليس في ديوانه •

ومن نسب الشعر في الكامل جعل هذا لابي النجم وذاك لرؤبة •

وفي أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ : أراد بقوله : نظار أنظر بفتح الهمزة وكسر الظاء ،

وليس من نظر العين ، وإنما المراد به الانتظار •

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٧ ثم قال : وحرك آخره ، لأنه لا يكون بعد ألف ساكن ، وحرك بالكسر ، لأن الكسر مما يؤنث به تقول : انك ذاهبة ، وانت ذاهبة ، وتقول : هاتى هذا للجارية ، وتقول : هذى أمة الله ، واضربى اذا أردت المؤنث وإنما الكسرة من الياء •

كذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٤٠٦ على تأنيث فعال المعدول •

جعل لايس الدرع حشوا لها ، لاشتغالها عليه ، كما يشتمل الإناء على ما فيه وهو العاجل

في اذا ، لأنه بمعنى لايس ، وقيل : متعلق بنعم لما فيه من معنى الشاء •

ومعنى دعاء الأبطال بعضهم بعضا ينزال : أن الحرب اذا اشتدت بهم ، وتزاحموا ، فلم يكتنهم التلطين بالرماح تداعسوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيف •

ومعنى لج في الذنر : تتابع الناس في الفزع وهو من اللجاج ، وهو التماذى فيه •

/ فقال: دُعَيْتُ . وقال زيد الخيل:

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَةً أَنَّ سَيِّئِي كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعَيْتُ نَزَلِ (١)

وأما ما كان اسماً لمصدر غير مأثور به فنحو قوله:

وَذَكَّرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمَلْحَقِ شَرِيَةً وَالْخَيْلُ تَمَلُّوْ بِالصَّعِيدِ بِلْدَادِ (٢)

وقرأ القراء: (فَلَنْ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مَسَاسَ (٣)

= والبيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان وهي في ديوانه ص ٨٦ - ٩٥ ، ومختارات ابن السجري ج ٢ ص ٩ - ١٠

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤ - ٦٥ وشواهد الشافعية ص ٢٣٠ وأمالى السجري ج ٢ ص ١١١ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٥٠ ، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦ .

(١) استشهد به في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على تانيث (نزال) ، كما ذكره مع بيت آخر في ج ٣ ص ٩ .

ويريد أبناء سلامة بن سعد بن مالك من بني أسد وكان زيد يكثر الاغصارة عليهم وانظر أمالي السجري ج ٢ ص ١١١ والشعر لزيد الخيل

وجاء تانيث (نزال) أيضاً في قول الشاعر :

أَهَانَ لَهَا الطَّعَامَ فَلَمْ تُصْبِعْهُ غَدَاةَ الرُّوْعِ إِذْ دُعَيْتُ نَزَالَ

يريد فرساً آثرها على عياله ونفسه ، فوجدته فيها يوم الروع ، أي أعطته قوة ونشاطاً بما أعطاها وآثرها .

وانظر شرح الأنباري لليفضليات ص ٣٤٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٩ على أن (بداد) مصدر معدول مؤنث ، وقال الأعم : (بداد) اسم للتبديد معدول عن مؤنث كأنه سمي التبديد بدة ، ثم عدلها إلى بداد .

وفي ابن يعيش ج ٤ ص ٥٤ ، أي : بددا بمعنى متبذدة فهو مصدر في معنى اسم الفاعل كقولهم : عدل بمعنى عادل .

استشهد به الرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ على أن بداد وصف مؤنث معدول عن متبذدة ، أي : متفرقة فهو حال .

قال البغدادي في الخزانة : وصنيع الصارح أحسن فإن الحال نادر وقوعها معرفة .

المخلق (بتشديد اللام المفتوحة) سمة أبل بني ذرارة .

وقال ابن السيد : المخلق : أبل موسومة بالمخلق على وجهها .

وقال ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ١١٣ : أي من لبن النعم الذي عليه وسوم كائثال الحلق

أصميد : وجه الأرض ، وروي بالصفاح بالكسر : موضع .

ونسب البيت في سيبويه للتساقطة الجعدي .

ونسبه الأعم للجعدي ثم قال : وروي لابن الخرع .

وقال البغدادي « عوف بن الخرع (بفتح الخاء وكسر الراء) شاعر جاهلي وهو عوف بن

عطية بن الخرع ... وله ديوان صغير وهو عندي » .

وانظر قصة هذا الشعر في الخزانة ج ٣ ص ٨٠ - ٨٣ .

واللسان (بدد ، وحلق) والمتخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٣) في البحر المحیط ج ٦ ص ٢٧٥ : قرأ الجمهور : لا مَسَاسَ يفتح السين والميم المكسورة .

ومساس مصدر ماس قتل من قاتل ، وهو متفى بلا التي لنفى الجنس ، وهو نفى أريد به النهي ، أي : لا تمسني ، ولا أمسك .

فإن قال قائل : ما بالناس لا نجد أكثر المصادر إلا مُدَكَّرًا . وهذا إنما هو معدول عما لا نجد
التأنيث في لفظه .

قيل له : قد وجدتم في المصادر مؤنثا كثيرا ، كقولك : أردت إرادة ، واستخرت استخارة ،
وقاتلت مقاتلة .

وكل مصدر تريد به المرأة الواحدة فلا بد من دخول الهاء فيه ، نحو : جلست جلسة واحدة
وركبت ركبة ، وإنما هذا معدول عن مصدر مؤنث كنحو ما ذكرت لك .
والدليل على ذلك أن المذكور من المصادر ، وغيرها الذي هو على هذا الوزن مصروف مُتصَرِّف ؛
نحو : ذهب ذهابا ، ولقيته لقاء / وأنه لما أراد المكسور قال : دُعِيتْ نزال .

٣
٣٢٨

وأما ما كان نعتا غالبا فمعه قوله :
لَحِقَتْ حَلَاقِيهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرَبَ الرِّقَابِ ، وَلَا يُهِمُّ الْمَغْمُ (٢)
يريد : المنية ؛ كما قال مُهَلِّيلُ :

= وقرأ الحسن ، وأبو حنيفة وابن أبي عمير وقمب يفتح الميم وكسر السين ، فقال صاحب
الرواح هو على صورة نزال ، ونظار من أسماء الأفعال بمعنى أنزل ، وانظر ، فهذه الأسماء التي
بهذه الصيغة معارف ، ولا تدخل عليها (لا) النافية التي تنصب التكرار ، نحو : لا مال لك
لكنه فيه نفى الفعل فتقديره : لا يكن منك مساس ، ولا أقول مساس ومعناه : النهي .

وظاهر هذا أن مساس اسم فعل .

وقال الزمخشري : لا مساس يؤزن فجار .. وهي اعلام للمسة ..

وقال ابن عطية : هو معدول عن المصدر كفجار ونحوه ،

وهذه القراءة من الشواذ انظر ابن خالويه ص ٨٩ .

(١) وقال سيبويه ج ٢ ص ٣٩ : تقول العرب : أنت لا مساس ومعناه : لا تمسني ، ولا
امسك ، فهذا معدول عن مؤنث وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عدل عنه
بإدخال وأخواتها ونحو ذا في كلامهم .

ألا تراهم قالوا : ملايح ومشابه ويال ، فجاء جمعه على حد ما لم يستعمل في الكلام . لا يقولون
مليحة ولا ليلادة ونحو ذا كثير .

وفي الأصل للمقتضب : في التأنيث .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن (حلاق) معدولة عن الوصف وهو الحالقة .
قال : وإنما يريد بذلك المنية ، لأنها تحلق

وقال المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ : ومنها أن يكون صفة غالبية تحل محل الاسم ، نحو

قولهم للضبع : جعار يا فتى وللمنية : حلاق يا فتى ، لأنها حالقة ، والدليل على التأنيث
بعد ما ذكرنا قوله : لحقت حلاق ..

وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ١١٤ : الأكساء جمع كساء : وهو آخر الشيء وعقبه =

ما أَرْجَى النَّيْسَ بَعْدَ نَدَامَى كُلُّهُمْ قَدْ سَقُوا يَكْأُسَ حَلَاقٍ (١)

وإنما هذا نعت غالب نظير قوله :

ونابغة الجعدي بالرملي بيته عليه صفيح من تراب منصف (٢)

وإنما النابغة نعت في الأصل ، ولكنه غلب حتى صار اسما .

• • •

وأما ما كان اسما علما نحو : حذام ، وقطام ، ورقاش - فإن العرب تختلف فيه :
فأما أهل الحجاز (٣) فيجرونه مجرى ما ذكرنا قبل ، لأنه مؤنث معدول . وإنما أصله

حاذمة ، وراقشة ، وقاطمة .

ففعال في المؤنث نظير (فعل) في المذكر .

- ولا يهم المغنم : أراد أنهم إنما قصدوا الأنفس دون الأموال
- وضرب الرقاب : من إضافة المصدر إلى المفعول
- ونسب البيت ابن يرى للأخزم بين قارب الطائي
- وقيل : هو للمقعد بن عمرو ، انظر اللسان (حلق)
- وابن يعيش ج ٤ ص ٥٩ والمخصص ج ١٧ ص ٦٤

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٨ على أن حلاق معدول عن حاذمة .
وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ١١٤ « الحاذفة نعت غالب ، أي : قلب هل الاسمية ،
فاختص بالنية » .

والبيت للمهلل بن ربيعة من قصيدة ذكرها العيني ج ٤ ص ٢١٢ وذكر قصتها وهو في
اللسان (حلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على أن النابغة اسم علم لم يقصد به قصد الصفة
الغاية ، فنلزمه الألف واللام ، وإنما قصد به قصد الاعلام المختصة ، نحو : زيد وعمرو .

ودرواية العجز في سيبويه : عليه تراب من صفيح موضع .

وقال الأهم : ويرى : عليه صفيح من تراب وجنل .

يصف موت النابغة الجعدي ودفته بالرمل ووضع التراب والحجارة عليه .
والصفيح : الحجارة العريضة .

والبيت غير منسوب وانظر اللسان (نبغ) وروايته كرواية سيبويه ودرواية أمالي الشجري

ج ٢ ص ١١٤ : كرواية المتضبط .

والصحيح أن البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمي ذكرها البغدادي في الخزانة ج ٢
ص ١١٦ - ١١٧ وسيأتي منها بيت آخر ذكره المبرد في المتضبط والكمال وجمل قافيته
دالية أيضا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ : « وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث ، ورأوا ذلك البناء
على حاله لم يغيروه ، لأن البناء واحد ، وهو هنا اسم لمؤنث ، كما كان ثم اسما لمؤنث
وهو هنا معرفة ، كما كان ثم . ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في
جميع الأشياء » .

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٠٩ - ٢١١ .

ألا ترى أنك تقول للرجل : يا قُسْقُ . يا لُكْعُ ، والمرأة : يا قَسَافُو . يا لُكَاع . فلما كان المذكّر معدولا صمّا ينصرف عُدِلَ إلى ما لا ينصرف .

ولما كان المؤنث معدولا / عَمّا لا ينصرف عُدِلَ إلى ما لا يُعرب ، لأنّه ليس بعد ما لا ينصرف
 ٣
 ٣٧٩ إذ كان ناقصا منه التنوين إلّا ما يَنْزِعُ منه الإعراب (١) ، لأنّ الحركة والتنوين حقّ الأسماء ، فإذا أذهب العُدْلُ التنوين لعلّه أذهب الحركة لعلّتين .

واختير له الكسر ، لأنّه كان معدولا عَمّا فيه علامة التانيث ، فعُدِلَ إلى ما فيه تلك العلامة ؛ لأنّ الكسر من علامات التانيث . ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إنَّكِ فاعلة ، وأنْتِ فعاتي ، وأنْتِ ففعلين ، لأنّ الكسرة من نوع الياء ، فلذلك ألزمته الكسرة (٢) .

فلان نكّرت شيئا من هذا أعربتة وصرفته ، فقالت : رأيت قطام . وقطاماً أخرى (٣) .

ولو سمّيت به مذكراً أعربتة ولم تصرفه ؛ لأنّك لا تصرف المذكّر إذا سمّيته بمؤنث على أربعة فصاعداً (٤) فلإنما هو بمنزلة رجل سمّيته عَقْرَبَا ، وعَنَاقَا . تقول : هذا حَدَامٌ قد جاء ، وقَطَامٌ يا فتى ، وهذا حَدَامٌ آخر .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنّه لم يلزم الكسر للتانيث ، ولو كان للتانيث لكان هذا في عَقْرَبٍ وعَنَاقٍ ، ولكنّه للمعنى ، فلإذا نقلته إلى المذكّر زال المانع منه ، / وجرى مجرى مؤنث سمّيت به مذكراً ما لم يُشكَل .

(١) مما انفرد به المبرد في أسباب البناء قوله : ليس وراء منع الصرف إلا البناء ، فتسأل
 الحلل يوجب البناء عنده . وقد رد عليه ابن الشجرى في أماليه ج ٢ ص ١١٥ والرضى في
 شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤ وابن جنى في الخصائص ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) انظر تعليق رقم ٤ من ص ٣٧٠ والكمال ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « وإذا كان جميع هذا نكرة انصرف ، كما ينصرف عمر في النكرة ، لأن هذا لا يجر معدولا عن نكرة » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فعال ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسماً لمذكر لم يتجر أبداً ، وكان المذكر في هذا بمنزلة إذا سمى بمناق ، لأن هذا البناء لا يجر معدولا عن مذكر ، فيشبه به . تقول : هذا حَدَامٌ ورايت حَدَامَ قبل ، ومرت بحَدَامٍ قبل . سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه » .

ومن العرب من يصرف رقاش ، وغلاب إذا سمى به مذكراً لا يضمه على التانيث بل يجعله اسماً مذكراً كأنه سمى رجلاً بصباح » .

وانظر الكامل ج ٣ ص ٢١١ .

وأما بنو تميم (١) فلا يكسرون اسم امرأة ، ولكنهم يُجرونه مُجْرَى غيره من المؤنث ؛ لأنَّهم لا يذهبون به إلى العَدَل ، والدليل على ذلك أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا العَدَلَ قالوا : يَأْسَاقِي أَقْبَلِي .
ويا خَبَاتِ أَقْبَلِي ، لأنَّ هذا لا يكون إِلَّا معدولا .

وما كان في آخره راء من هذا الباب فَلَمْ يَنْبِ تَمِيمٌ يَتَّبِعُونَ فِيهِ لُغَةَ أَهْلِ الحِجَاز . وذلك أَنَّهُمْ يريدون إِيْجْنَاح الألف ، ولا يكون ذلك إِلَّا والراء مكسورة (٢) وهذا مبين في باب الإمامة .

فتقول للضُّيْع : هذه جَعَارٍ فاعلم . وإنَّما جَعَارٍ نَعَتْ غَالِب ، فصار اسمها للضُّيْع . فمن ذلك قوله :

فَقُلْتُ لَهَا عَيْشُ جَعَارٍ وَجَرِي يَلْعَمُ امْرِي لَمْ يَشْهَدْ اليَوْمَ نَاصِرُهُ (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ ، فإن بنى تميم ترفعه وتنصبه ، وتجريه مجرى اسم لا ينصرف ، وهو القياس ، لأن هذا لم يكن اسما علما ، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعال محدودا عنه وذلك الفعل (افعل) لأن فعال لا يتغير من الكسر ، كما أن افعل لا يتغير عن حالة واحدة ، فإذا جعلت (افعل) اسما لرجل أو امرأة تغير ، وصار في الأسماء فينبغي لفعل التي هي معدولة عن الفعل أن تكون بمنزلة بل هي أقوى ، وذلك أن (فعال) اسم للفعل ، فإذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيء هو مثله والفعل إذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيء هو منه أبعد

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ ، فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحِجَاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحِجَاز ، كما اتفقوا في يرى .
والحِجَازِيَّة هي اللغة الأولى القسدي ، فزعم الخليل أن إجنح الألف أخف عليهم يعني الامالة ليكون العمل من وجه واحد ، فكروهوا ترك الخفة ، وعلِموا أنهم أن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك وأنهم أن رفعوا لم يصلوا .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٨ على أن جعار اسم للضيغ المعدول عن الجاعة .
وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ١١٣ (جعار) اسم لها خاصة مأخوذ من الجمر وهو ذو بطنها وبطن الذئب والكلب ، وخصوها بهذا الاسم دونهما كثرة جمرها .
وفي مقاييس اللغة ج ١ ص ٤٦٣ (جمر) الجيم والحين والراء أصلان . فالأول ذو البطن .
ومعنى « عيشي » : أفسدى ، واتعيت : أشد الفساد ، وفي اللسان : يقال للضيغ : تيسى أو عيشي .

وهو يضرب مثلا لمن ظفر به عدوه ، ولم يكن يطمع فيه قبل
ونسب البيت في سيبويه إلى النابغة الجعدي وكذلك نسبة الأعلم والمخصص ج ١٧

ص ٦٤ .
ويقول الشيخ الشنقيطي : الصواب أن قاله أبو صالح عبد الله بن خازم الصحابي .
وهو في اللسان (جمر) غير منسوب .

ومنهم من يُجْرى الرءاء مُجْرى غيرها ، ويمضَى على قياسه الأول (١) . فمن ذلك قوله :

وَمَرَّ كَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكَتْ حَنَوَةٌ وَبَارٌ (٢)

والقوافي مرفوعة .

ومن المبدول : أُخْر ، وَسَحَر ، وَعَذَلْهُمَا / مخيلف .

٣
٣٣١

فَأَمَّا (أُخْر) فلولا العَدْل انصرفت ؛ لَأَنَّهُا جَمَعَ أُخْرَى . فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الظَّلمِ ، والنَّقَبِ ، والحَصْرِ ، ومثلها تَمَّ هو على وزنِها : الكُيْرَى والكُبُرُ ، والصُّغْرَى والصُّخْرُ . فَبَابُ قُتْلٍ فِي : الْجَمْعِ كِبَابُ فَعْلَةٍ نَحْوُ : الظَّلْمَةِ والظَّلمِ ، والغُرْفَةِ والغُرْفِ .

وإِنَّمَا اسْتَوِيَا فِي الْجَمْعِ ؛ لِاسْتَوَاءِ الْوِزْنِ . وَأَنَّ آخِرَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَامَةُ التَّائِيثِ ، فَإِنَّمَا عُدِلَتْ أُخْرُ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنْ حَيْثُ أَذْكَرَهُ لَكَ :

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٤١ « وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعُ وَتَنْصِبُ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ الرَّاءُ » .

(٢) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٤١ عَلَى مَنْعِ صَرْفِ وَبَارٍ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ فِي الْمَخْتُومِ

بِالرَّاءِ .

الْبَيْتُ لِلْأَعْمَى وَهُوَ مِنْ بَنِي قَيْسٍ وَمَنْزِلُهُ بِالْإِمَامَةِ بِهَا بَنُو تَمِيمٍ .
قَالَ الْأَعْمَى : وَبَارٍ : اسْمُ أُمَةٍ قَدِيمَةٍ مِنَ الْعَرَبِ أَمَارِيَّةٌ هَلَكَتْ وَانْقَطَعَتْ لِهَلَاكِ عَادَ وَتَمُودَ
وَقَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ ج ٢ ص ١١٥ : وَبَارٍ : اسْمُ أَقْلِيمٍ تَسْكُنُهُ الْجِنُّ مَسْخُ أَهْلِهِ
وَقَالَ ابْنُ يَعْشَى ج ٤ ص ٦٥ وَبَارٍ : مَوْضِعٌ

وَقَالَ السَّهِيلُ فِي الرُّوْضِ الْأَثَرِ ج ١ ص ١٤ وَبَارٍ : أُمَةٌ هَلَكَتْ فِي الرَّمْلِ .
وَنَظَرَ مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ج ٥ ص ٣٥٦ - ٣٥٨ وَاللَّسَانُ (وَبَر) وَجُمْهُرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ

ص ٤٦٢ .

وَفِي الْمَعْنَى ج ٤ ص ٣٥٩ « جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ :

أَحَدَهُمَا هِيَ الْبِنَاءُ عَلَى الْكُسْرِ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : عَلَى وَبَارٍ

وَالْآخَرَى هِيَ الْأَعْرَابُ كَأَعْرَابٍ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : جَهْرَةٌ وَبَارٍ

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَيَحْتَمَلُ وَجْهًا آخَرَ مِنَ الْأَعْرَابِ فَلَا يَكُونُ جَمْعًا بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ بَلْ يَكُونُ بِنَاءً
وَيَكُونُ (وَبَارًا) فَعْلًا مَاضِيًا ، لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الدَّمَارَ هَلَكَ أَهْلُ وَبَارٍ ، وَلَا يُرِيدُ بِذَلِكَ الْمَكَانَ إِنَّمَا الْمُرَادُ
أَهْلُهُ فَأَمَّا الضَّمِيرُ فِي هَلَكْتَ مُؤَنَّثًا عَلَى وَبَارٍ مِرَاعَاةً لِلْفَتْحِ وَبَارٍ ، ثُمَّ أَمَّا الضَّمِيرُ جَمْعًا عَلَى
الْأَهْلِ الْمَحْدُوفِ ، أَيْ : وَبَارٍ أَهْلُهَا أَيْ هَلَكُوا عَلَى جِهَةِ التَّكْوِينِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى » .

وَعِنْتُ : نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ الْأَعْمَى فِي دِيْوَانِهِ ص ٢٨١ - ٢٨٣

وَهُوَ فِي الْمَخْصَصِ ج ١٧ ص ٦٧ .

وذلك أَنَّ (أَفْعَلَ) الذى معه من كذا وكذا ، لا يكون إلّا موصولا بمن ، أو تلحقه الألف واللام ، نحو قولك : هذا أَفْضَلُ منك ، وهذا الأَفْضَلُ ، وهذه الفُضْلَى ، وهذه الأولى ، وهذه الكبرى . فتأنيث الأَفْعَلِ الفُعْلُ من هذا الباب ، فكان حَدُّ (آخِرُ) أن يكون معه (من) نحو قولك جاعنى زيد ورجل آخر . ولأنما كان أَصْلُهُ آخر منه ، كما تقول : أكبر منه ، وأصغر منه . فلما كان لفظ آخر يُغْنِ عن (من) لما فيه من البيان أنه رجل معه . وكذلك : ضربت رجلا آخر ، قد بيّنت أنه ليس بالأوّل استغناء عن (من) بمعناه .

٣
٣٣٢

(فكان معدولا عن الألف واللام خارجا عن بابهِ ، فكان مؤنثه كذلك فقلت : جاعنى امرأة أخرى ، ولا يجوز جاعنى امرأة صُغرى ولا كُبْرى ، إلّا أن يقول : الصغرى أو الكبرى ، أو تقول : أصغر منك أو أكبر ، فلما جعمنها فقلنا : (آخر) كانت معدولة عن الألف واللام (١) ، فذلك الذى منها الضرف . قال الله عز وجل : (وَأَخْرَجْنَا مَثَابَاتٍ (٢) وقال : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٣) .

فلما سميت به (٤) رجلا فهى منصرفة فى قول الأنفخس ومن قال به . لأنه يصرف أحمر إذا كان نكرة اسم رجل ، لأنه قد زال عنه الوصف ، وكذلك هذا قد زال عنه العدل ، وصار بمنزلة أصغر لو يسمى به رجلا . وسيبويه يرى أنه على عدله (٥) ولكل مذهب قوى يطول الكلام بشرحه ، وفيها ذكرنا كفاية إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ : قلت : فما بال آخر لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن آخر خالفت أخواتها وأهلها ، وإنما هى بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام فيوصف بهن المعرفة . لا ترى أنك لا تقول : نسوة صغر ، ولا هؤلاء نسوة وسط ، ولا تقول : هؤلاء قوم أصاغر ، فلما خالفت الأصل ، وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف لكع حين أرادوا : يالكع ، وفسق حين أرادوا : يا فسق .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦-٣٧ وابن يعيش ج ٦ ص ٩٩ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٨ والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ والأشباه ج ٤ ص ١٥٥ .
(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) البقرة : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) هكذا بالأصل . راعى اللفظ بم المعنى .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ - ١٥ : « فان حقرت آخر اسم رجل صرفته ، لأن فعلا لا يكون بناء لمحدود من وجهه ، فلما حقرت غيرت البناء الذى جاء محدودا عن وجهه . »

فَلَمَّا (سَحَر) فَإِنَّهُ مَعْدُول - إذا أردت به يومك - عن الألف واللام^(١) ؛ فلَمَّا أردت سحرا من الأسحار صرفته لَأَنَّهُ [غير] معدول .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : جاعلي زيد ليلة سَحَرًا ، وقمت مرة سَحَرًا ، وكل سَحَرٌ طَيِّبٌ ، فهذا منصرف / فتقول إذا أردت تعريفه : هذا السَحَرُ خير لك من أول الليل ، وجنتك في أهل السَحَرِ وعلى هذا قوله عز وجل : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)^(٢) .

فَلَمَّا في يومك فَإِنَّهُ غلب عليه التعريف بغير إضافة ؛ كما غلب ابن الزبير على واحد من بنيهِ ، وكما غلب الوصف في قولك : النابتة فصار كالاسم اللازم ، فلَمَّا كان ذلك امتنع من الصرف ؛ كما امتنع أخر فقلت : سير عليه سَحَرٌ يا فتى ، ولم يكن متمكنا فترفعه ، وتجره مُجَرَّى الأسماء ؛ كما تقول : سير عليه يوم الجمعة ، وسير عليه يومان ، فامتنع من التصرف ؛ كما امتنع من الصرف .

فَلَمَّا عُنِيَتِ اللّٰهِي هُوَ نَكْرَةٌ صَرْفَتُهُ وَصَرْفَتُهُ .

وإن صَغُرَتِ هذا الذي هو معرفة صرفته ؛ لَأَنَّهُ فَعِيلًا لَا يَكُونُ مَعْدُولًا ، وصار كتصغير شَمْرًا ؛ لَأَنَّهُ قد خرج من باب العَدَالِ^(٣) ، وَلَكِنَّكَ لا تصرفه في الرفع ، فتقول : سير عليه سَحِيرٌ^(٤) يا فتى ؛ إِذَا عُنِيَتِ المَعْرِفَةُ .

ولم ينصرف إِذَا كَانَ مُكَبَّرًا مَعْدُولًا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٣ د وكما تركوا صرف (سحر) طرفا ، لانه اذا كان مجرورا ، او مرفوعا او منصوبا غير ظرف لم يكن معرفة الا وفيه الالف واللام او يكون نكرة اذا اخرجنا منه ، فلما صار معرفة في الظروف بغير الف واللام خالف التعريف في هذه المواضع ، وصار معدولا عندهم ، كما عدلت آخر عندهم ، فتركوا صرفه في هذا الموضع ، كما ترك صرف اسس في الرفع .

وانظر آمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٥٠ وابن يعيش ج ٢ ص ٤١ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣

(٢) القمر : ٣٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤ د وان حقرته (عمر) صرفته ، لان فعيل لا يقع في كلامهم محدودا من فويل واشباهه ، كما لم يقع فعل نكرة محدودا من عامر .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٧١ د ومن المعربات غير المتصرفة .. سحر ، وسحير .

فإن سميت به رجلا فلا / اختلاف في صرفه (١) .

فيقال لسيبويه : ما بالك صرفت هذا اسم رجل ، ولم تفعل مثل ذلك في باب آخر ؟
فمن حجة من يحتج عنه أن يقول : إن آخر على وزن المدول ، وعدل في باب النكرة ،
فلما امتنع في النكرة كان في المعرفة أولى .
وأما أنا فلا أرى الأمر فيهما إلا واحدا ، ينصرفان جمعا إذا كانا للمذكر ، وترجع آخر إذا
فارقه العدل إلى باب صرد ونكر .

فأما غُدوة فليست من هذا الباب ، لأنها بُنيت اسما للوقت حكما على خلاف بنائها وهي
نكرة .

تقول : هذه غُداة طيبة ، وجئتكَ غداة يوم الاحد .
فلما أردت الوقت بعينه قلت : جئتكَ اليوم غُدوة يا فتى ، فهي ترفع وتنصب ، ولا تُصرف
لأنها معرفة (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ « وكذلك سحر اسم رجل تصرفه وهو في الرجل أقوى
لأنه لا يقع ظرفا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ باب « باب الاحيان في الانصراف وغير الانصراف » .
اعلم أن غُدوة ، وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسما للحين ، كما جعلوا أم حبين اسما
لدابة معرفة ، فمثل ذلك قول العرب : هذا يوم اثنين مباركا فيه ، وأتيتك يوم اثنين مباركا
فيه . جعل اثنين اسما له معرفة ، كما يجعله اسما لرجل .
وزعم يونس من أبي عمرو - وهو قوله أيضا وهو القياس - أنك إذا قلت : لفيته العام
الاول أو يوما من الايام ، لم قلت : غُدوة أو بكرة وانت تريد المعرفة لم تنون ، وكذلك إذا لم تذكر
العام الاول ، ولم تذكر الا المعرفة ، ولم تقل : يوما من الايام . كأنك قلت : هذا الحين في
جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلتها اسما لهذا المعنى لم تنون ، وكذلك تقول العرب . .
وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيتك اليوم غُدوة وبكرة تجعلها بمنزلة ضحوة ، وزعم
أبو الخطاب أنه سمع من يوفق به من الصرب يقول : آتيتك بكرة وهو يريد الايتان في يومه أو
في غده . ومثل ذلك قول الله - عز وجل - (ولهم رزقهم فيها بكرة ومشيا) وهذا هو الخليل ،
وانظر ج ١ ص ١١٢ .

وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٣٤ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، ج ٢
ص ٢٥١ . والبحر المحيط ج ٤ ص ١٣٦ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٧١ ، ١٧٣ .

فَأَمَّا (بُكْرَة) ففيها قولان :

قال قوم : نصرفها ؛ لَأَنَّ إِذَا أَرَدْنَا بِهَا يَوْمًا بَعَيْنَهُ فَعَيَّ نَكْرَة ؛ لِأَنَّ لَفْظَهَا فِي هَذَا الْيَوْمِ وَفِي غَيْرِهِ وَاحِد .

وقال قوم : لا نصرفها ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى غَلْوَة ؛ كَمَا أَنَّكَ تَجْرِي كُلُّهُمْ مَجْرَى أَجْمَعِينَ فَتَجْرِبُهُ عَلَى الْمُضْمَرِّ وَإِنْ كَانَ (كُلُّهُمْ) قَدْ يَكُونُ أَمَّا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَيِّدًا (١) نَحْوُ قَوْلِكَ : رَأَيْتَ كُلُّهُمْ ، / وَمَرَرْتُ بِكُلِّهِمْ . وَلَكِنْ لَمَّا أَشْبَهْتَهَا فِي الْعُمُومِ ، وَأُجْرِيَتْ مُجْرَاهَا عَلَى الْمُضْمَرِّ ، فَقَالَتْ : إِنَّ قَوْمَكَ فِي الدَّارِ كُلُّهُمْ ، كَمَا تَقُولُ : أَجْمَعُونَ ؛ وَكَمَا فَتَحْتَ « يَنْزَرُ » وَلَيْسَ فِيهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى يَنْزَعُ . وَكَلَّا الْقَوْلَيْنِ مُذْهَبٌ ، وَالْقَائِلُ فِيهَا مُخَيَّرٌ ، أَعْنَى فِي جَعْلِ بَكْرَة إِذَا أَرَدْتَ يَوْمَكَ - نَكْرَة إِنْ شِئْتَ ، وَمَعْرِفَة إِنْ شِئْتَ .

٣٣٥

* *

وَمِنَ الْمَعْدُولِ قَوْلُهُمْ : مَتْنِي ، وَثَلَاثَ ، وَرُبَاعَ (٢) . وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ (٣) .

وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ مَكَانَ مَتْنِي ثَنَاءً يَا فَتَى حَتَّى يَكُونَ عَلَى وَزْنِ رُبَاعٍ وَثَلَاثَ . وَكَذَلِكَ

(١) فِي شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ لِلْأَفْسِيَّةِ ج ٢ ص ٢٩٤ : « لَا يَلِي الْعَامِلُ شَيْءًا مِنَ الْفَالِطِ التَّوَكِيدِ وَهُوَ عَلَى حَالِهِ فِي التَّوَكِيدِ إِلَّا جَمِيعًا وَعَامَةً مطلقًا ، فَتَقُولُ :

الْقَوْمَ قَامَ جَمِيعُهُمْ وَعَامَتُهُمْ ، وَرَأَيْتُ جَمِيعَهُمْ وَعَامَتَهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِجَمِيعِهِمْ وَعَامَتِهِمْ وَالْأَكْلَا وَكَلَّا وَكَلْنَا مَعَ الْإِبْتِدَاءِ بِكثرة ، وَمَعَ غَيْرِهِ بِقَلَّةٍ » .

(٢) فِي سَبِيحِيَّةٍ ج ٢ ص ١٥ : وَسَأَلْتَهُ عَنْ أَحَادٍ وَثَنَاءٍ وَمَتْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ، فَقَالَ : هُوَ بِمَنْزِلَةِ آخَرٍ أَمَّا حُدَّةٌ : وَاحِدًا وَاحِدًا ، وَاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، فَجَاءَ مُحْدَدًا عَنْ وَجْهِهِ ، فَتَرَكَهُ صَرْفَهُ .

قُلْتُ : افْتَصَرَفَهُ فِي النَكْرَةِ ؟ قَالَ : لَا ، لِأَنَّهُ نَكْرَة يُوصَفُ بِهِ نَكْرَة . . .

(٣) ظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ بِغَيْدِ أَنْ الْمَبْرَدَ يَقِيسُ فَعَالَ وَمَفْعَلَ إِلَى الْعَشْرَةِ .

وَكَذَلِكَ نَسَبَ إِلَيْهِ الرُّضَى فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ج ١ ص ٣٦ قَالَ :

« وَقَدْ جَاءَ فَعَالٌ وَمَفْعَلٌ فِي بَابِ الْعَدَدِ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى أَرْبَعَةٍ اتِّفَاقًا وَجَاءَ فَعَالٌ مِنَ الْعَشْرَةِ فِي قَوْلِ الْكَمِيَّتِ :

وَلَمْ يَنْزَرْ يَنْزَرُ يَنْزَرُ حَتَّى رَمَيْتُ فَوْقَ الرِّجَالِ خِيَالًا عُسَارًا

وَالْمَبْرَدُ وَالْكُلُوبِيُّونَ يَقِيسُونَ عَلَيْهَا إِلَى التَّسْعَةِ ، نَحْوُ : خَمَاسٌ وَمَخْمَسٌ ، وَسِدَاسٌ وَمَسْدَسٌ وَالسَّمَاعُ مَفْقُودٌ . . . بَلَى ، يَسْتَعْمَلُ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرَةٍ مَعَ يَأْتِي النِّسْبُ نَحْوُ : الْخَمَاسِيُّ وَالسِّدَاسِيُّ . . . »

وَفِي الْخَصَائِصِ ج ٣ ص ١٨١ : « إِلَّا تَرَى أَنَّ فَعَالًا أَيْضًا مِثَالُ قَدْ يُؤَلَّفُ الْعَدْلُ نَحْوُ : أَحَادٍ وَثَنَاءٍ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ وَكَذَلِكَ إِلَى عُسَارَ ، وَالْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ لِلْإِنْبَارِيِّ ص ٣٦٠ - ٣٢٦ بَابُ ذِكْرِ الْمَعْدُولِ عَنْ جِهَتِهِ مِنْ عَدَدِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ .

وَانظُرْ ابْنَ يَمِيشَ ج ١ ص ٦٢ وَالْخَزَائِنَةَ ج ١ ص ٨٢ .

أحاد ، وإن شئت قلت : مَوْحَدٌ ، كما قلت مثنى . قال الله عز وجل : (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع)^(١) وقال عز وجل : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(٢) وقال الشاعر :

مَثْنَى لَكَ أَنْ تُلَاقِيَنِ الْمُنَايَا أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرِ حَلَالٍ^(٣)

وقال الآخر :

ولكنما أهلى بوادٍ أنيسُهُ ذِقَابُ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدَ^(٤)

/ وتَأْوِيلُ الْعَدْلُ في هذا : أَنَّهُ أَرَادَ وَاحِدًا وَاحِدًا ، وَاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ .

٣٣٣

أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ : (أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) وَالْعَدْلُ يُوجِبُ التَّكْثِيرَ ، كَمَا أَنَّ يَا فَسْقُ مَبَالِغَةٌ فِي قَوْلِكَ : يَا فَاسِقُ وَكَذَلِكَ يَا لُكْعَ ، وَيَالْكَاعَ^(٥) .

(١) فاطر : ١ .

وفى سيبويه ج ٢ ص ١٥ ، وقال لى : قال أبو عمرو (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) صفة كانتك قلت أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة .
وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٨ .

(٢) النساء ٣ والفاظ العدد احوال فى الآية . وانظر البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) مثنى بمعنى : قدرت واستشهد بالبيت ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ وروايته كرواية

وذكر فى اللسان (مثنى) برواية ... فى الشهر الحلال وكذلك فى المقصور والمدود
ص ١٠٢ .

وذكر فى المخصص ج ١٧ ص ١٢٤ برواية :

أَحَمَّ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاهِ أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرِ حَلَالٍ

ونقده الشنقيطى بقوله : لقد أخطأ على بن سيدة خطأ كبيرا فى هذا البيت ، فبدل وغير
أوله ، وتكرر المعرفين آخره ، ثم رواه برواية اللسان .
والبيت غير منسوب .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥ على أن مثنى وموحد صفة للثاب كالاية المتقدمة .
والبيت لمساعدة بن جؤية الهذلى من قصيدة رءاء فى الديوان ص ٢٣٦ - ٢٤٢ وقبله :

ولو أنه اذ كان ما حم واقعا بجانب من يعفى ومن يتودد

يقول : لو أصابنى هذا الرزم بجانب من يهتم لحالى لهان على وقعه ، ولكن الذى يعظم
مصائبى أن أهلى بوادٍ لا أنيس به الا السباع التى تطلب الناس لتاكلهم اثنين اثنين . وواحدا
واحدا . حذف جواب لو للعلم به .

وانظر الاقتضاب ص ٤٦٧ وشرح أدب الكاتب للجوالقى ص ٣٩٥ والمخصص ج ١٧
ص ١٢١ . وابن يعيش ج ١ ص ٦٢ والعينى ج ٤ ص ٣٥٠ - ٣٥١ والسيوطى ص ٣١٨ .

(٥) أقام الدليل على العدل فى ألفاظ العدد المحقق الرضى بقوله ج ١ ص ٣٦ :

: وأما قولهم : الثلاثة والأربعاء يريدون : الثالث والرابع ، فليس بمعدل ؛ لأنَّ المعنى واحد ، وليس فيه تكثير ، وَلَكِنَّهُ مشتقٌّ بمعنى اليوم كالعدل والعدل . والعديل : ما كان من الناس ، والعدل : ما كان من غير ذلك ، والمعنى في المعادلة سواء .
ألا ترى أنَّ الخميس مصروف فهذان دليلان ، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام ؛ كما يلزم النجم ، واللبيران^(١) ؛ لأنَّهما معرفة . وقد أبان ذلك الأحذ والاثنان ؛ لأنَّه على وجهه .

وقد فسرت لك باب العدل لتتناول القياس من قُرب ، وتميِّز بعضه من بعض إن شاء الله .
ونظير العدل والعديل^(٢) قولهم : امرأة ثقال ورزان . وتقول لما ثقل / وزنه : ثَقِيل ، ورزِين .
إنَّما تريد في المرأة أنَّها متوقِّرة لازمة لموضعها ؛ فعلى هذا بناؤه إن شاء الله .

٣
٣٣٧

« وأما ثلاث ، ومثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة .
وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين .

ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الأفراد في كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءني القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا . فكان القياس في باب العدد أيضا التكرير عملا بالاستقراء ، والحاقا للفرد المتنازع فيه بالأمم الأغلب ، فلما وجد ثلاث غير مكررة لفظا حكم بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث إلا ثلاثة ثلاثة فقليل انه أصله » .

وانظر المذهب في ذلك في البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ ، ج ٧ ص ٢٩٨ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « وقولهم النجم صار علما للثريا » فان أخرجت الألف واللام من النجم والصق لم يصير معرفة » .

وأما الدبران ، والسماك ، والعيوق .. فانما يلزم الألف واللام ،
وأسماء أيام الأسبوع أعلام وتقدم حديثها ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « ولكن هذا بمنزلة العدل ، والعديل » .
فالعدل : ما هادئ من الناس ، والعدل لا يكون إلا للمتاع ، ولكنهم فرقوا بين البنائين ليفصلوا بين المتاع وغيره .

ومثل ذلك بناء حصين ، وامرأة حصان فرقوا بين البناء والمرأة ، فانما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ إليه ، والمرأة محرزة لفرجها .
ومثل ذلك الرزّين من الحجارة والحديد . والمرأة رزان .

فرقوا بين ما يحمل وبين ما تقبل في مجلّسه ، فلم يخف . وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب . فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد ، وبناءهما مختلف فيكون أحد البنائين مختصا به شيء دون شيء ليغروا بينهما » .

هذا باب

الأمثلة التي يُمثَّل بها أوزانُ

الأسماء والأفعال

تقول : كلُّ (أَفْعَلٍ) في الكلام يكون نعتا فغير مصروف ، وإن كان اسما انصرف .

فإن قال قائل : لم قلت ، كلُّ (أَفْعَلٍ) يكون وصفا لا ينصرف ، وأنت قد صرفت (أفعلا)

هذه التي ذكرت أنها تكون وصفا ؟

قيل له : [أَفْعَل] ^(١) ليس وصفا في الكلام مُستعملا وإنما هو مثال يُمثَّل به .

فإنما قلت : إذا كان هذا المثال وصفا لم ينصرف ، ولو كان هذا شيئا قد حُلِم وصفا لم
تصرفه ، ولم تقل : إذا كان وصفا ولكن تقول : لأنه وصف ؛ كما تقول : كلُّ آدَمٍ في
الكلام لا ينصرف ؛ لأنَّ (آدم) نعت مفهوم ^(٢) وعلى هذا تقول : كلُّ أَفْعَلٍ في الكلام تريد به

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف تقول : كلُّ « أفعَل »
يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، وكل (أفعَل) يكون اسما تصرفه في النكرة .
قلت : فكيف تصرفه وقد قلت : لا أصرفه ؟

قال : لأن هذا بناء يمثل به ، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر ، فإن
كان اسما وليس بوصف جرى » .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٥ « وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم من غير أن
يقع ذلك في كلام العرب الأمثلة التي يوزن بها إذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الأعلام إذا
لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككلُّ ، ورب . فقالوا : (فعَلان) الذي مؤنثه نصالته
منصرف ، فوصفوه بالمعرفة ، ونصبوا عنها الحال ، كقولهم : لا ينصرف أَفْعَلٌ صفة ، ومنعوا
الصرف منها ما جامع العلمية فيه سبب آخر كثناء التانيث نحو فاعلة ، ووزن الفعل المعتبر
كأفعل ، أو الألف والنون الزيديين كفعلان ..

وإن تكررت هذه كلها بدخول كل ، أو رب ، أو من الاستغراقية ، أو غيرها من علامات
التنكير انصرفت ، نحو قولك : كل فعَلان حاله كذا .

وإن كان على وزن أقصى الجوع ، أو مع ألف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة ..
وانظر الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، وابن يعيش ج ١ ص ٣٩٠ .

الفِعْلُ فهو مفتوح ؛ لَأَنَّ (أَفْعَلَ) مثال ، وليس بفِعْلٍ معروف ، وموقعه بعد كلِّ وهو مفرد يدلُّك على أَنَّهُ اسم^(١) .

ولكن لو قلت : كلُّ أَفْعَلٍ زَيْدٌ مفتوح ، لم يكن إِلَّا هكذا ؛ لَأَنَّكَ قد رفعت به زيدا ، فأخلصته فِعْلا ، ووقعت (كلُّ) عليه ؛ لَأَنَّهُ عامل ومعمول فيه ، فهو حكاية .

ونظير ذلك قولُك : هذا رجل أَفْعَلٌ فاعلم ؛ فلا تصرف (أَفْعَلٌ) ؛ لَأَنَّكَ وضعتَه موضعَ النَّعْتِ ؛ كما وَضَعْتَ الأوَّلَ موضعَ الفعلِ . هذا قول الخليل وسيبويه^(٢) .

وكان المازني يقول : هذا رجل أَفْعَلٌ ، فيصرف أَفْعَلًا هذا ، ويقول : لَأَنَّهُ ليس بنعت معلوم . وأما أَفْعَلٌ زَيْدٌ فيجعله فِعْلا ؛ لَأَنَّهُ قد رفع زيدا به ، وهو مذهب .

وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا .

فإذا قلت (أَفْعَلٌ) إذا كان نعتا لم ينصرف (أَفْعَلٌ) لَأَنَّهُ معرفة وإِثْمًا بدأت به لذلك . فكأنَّكَ قلت : هذا البناء إذا كان نعتا^(٣) .

وتقول : كلُّ فَعْلَانٍ له فَعْلٌ لا ينصرف وإن لم تكن له فَعْلٌ فـ مصروف .

٣
٣٣٩

وإنما صرفت (فَعْلَانًا) هاهنا ؛ لَأَنَّهُ ليس بشيء معروف له (فَعْلٌ) والقول فيه القول في الأوَّل^(٤) وعلى ذلك تقول : فَعْلَانٌ إذا كانت له فَعْلٌ لم ينصرف ، فلا تصرف (فَعْلَانٌ) لَأَنَّهُ معرفة^(٥) ؛ كما قلنا فيما قبله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ونظير ذلك قولك : كل افعل أردت به انفعل نصب أبدا فإنما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجوه وكان افعل اسما » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول اذا قلت : هذا رجل افعل لم ينصرف على حال ، وذلك لانك مثلت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كل افعل زيد نصب أبدا ، لانك مثلت به الفعل خاصة » .

(٣) في ابن يمين ج ١ ص ٣٩ : « وتقول : افعل اذا كان اسما نكرة فانه ينصرف ، فلا ينصرف (افعل) هذا لانه في موضع معرفة ، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وان كان المثل منصوبا نحو افعل وايدع » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦ : « ومنه كل فعلان كان صفة ، وكانت له فعل لم ينصرف ، وقولك : كانت له فعل ، وكان صفة يدلُّك على أنه مثال » .

(٥) في الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ : « وتقول : (فعلان) اذا كانت له (فعلى) فانه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فلا تصرف (فعلان) هذا ، لانه علم لهذا الوزن بمنزلة حمدان ، وقحطان » .

وتقول : كلُّ فَعَلٌ في الكلام فاصرفه ؛ لأنَّ هذا مثال ما ينصرف في النكرة . و (كلُّ) لا يقع بعدها إلَّا نكرة ، وإنَّما هو مثال حَبْنَطَى ، وَسَرَنْدَى ، وَسَيْنَدَى ، ونحوه (١) .

وتقول : كلُّ فِعْلٍ في الكلام ، وفَعَلٌ فلا ينصرف ؛ لأنَّ الألف للتأنيث ، وإن شئت قلت : كلُّ فِعْلٍ في الكلام وفَعَلٌ يَأْتِي ، فنصرفه ، لأنَّ هذا المثال للإلحاق يكون وللتأنيث . وإنَّما تمنعه أَلْفُهُ لا معناه ، فإن قَدَرْتُمَا تقدير المالحق انصرفتا ، وكانت كَمِغْزَى وَأَرْطَمٍ .

فإن قَدَرْتُمَا تقديرَ التأنيث كانتا كلِفَلٌ ، وتَقَرَّى تكون للأمريين جميعا ، والأَجَوْدُ التأنيث (٢)

وتقول : كلُّ (فَعَلٌ) في الكلام لا ينصرف لأنَّ هذا المثال لا يكون إلَّا للتأنيث / وهو باب $\frac{3}{34}$.
حَبْلِي ، وبُهْمَى .

وكذلك كلُّ فَعَلَةٍ في الكلام لا ينصرف . هذا المثال لا يكون إلَّا للتأنيث نحو : حمراء ، وصحراء (٣) .

(١) صرفت لأن ألف هذه الصيغة لا تكون الا للإلحاق والقاعدة : اذا تعينت الألف للتأنيث منعه الصرف ، واذا تعينت للإلحاق وجب الصرف .

واذا صلحت الألف للأمريين جاز الصرف وتركه وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٥ .
السرندي والسيندي : الجريء . والحبنطى : الفليظ البطن مع قصر .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ وتقول : كل (فعل) في الكلام أو فعل كانت ألفها لغير التأنيث انصرف ، وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف .
وإن شئت صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث .

قري . في السبعة يتنوين (تترى) ومنع صرفها كما تقدم ص ٣٣٨ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦ وتقول : كل (فاعل) في الكلام لا ينصرف في الكلام البتة .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث عن الألف الممدودة : « ما كان مكسور الأول أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا » .

وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا .
والمضموم الأول : نحو قولك : قرياء فاعلم وخشاء فاعلم ، فهذا ملحوق يقسم على قرياء وقرطاط من الثلاثة .

وما كان مكسور الأول ، نحو : علياء وأخوانه فملحق بإسرحان وسرداح .
والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وصفت لك كتحو حمراء وصغراء . ثم قال :
وما كان على فعل (يضم الفاء) فلم تكن ألفه أبدا الا للتأنيث .

الورقة (١٣٥) .
البهمى : ثبت

وتقول : كلُّ فُعْلاه ، وفُعْلاه فمصرف لأنَّه مِثال لا يكون إلَّا مُلْحَقًا مصروفًا في المعرفة النكرة . وذلك نحو عَلِيَّاه (١) ، وَحَرْبَاه (٢) .
وأما فُعْلاه فنحو قولك : قُوبَاءُ (٣) فاعلم : لأنَّه ملحق بفسطاط ؛ كما أنَّ عَلِيَّاه ملحق بِسِرْدَاح . فهذا يُبَيِّنُ لَكَ جميع هذه الأمثلة إن شاء الله .

(١) العلباء . عرف في المنق .

(٢) الحرباء : ذكر أم حبيب .

(٣) القوباء : بشر يظهر في الجسد

تمَّ الجزء الثالث والحمد لله ربَّ العالمين ويتلوه في الجزء الرابع
من كتاب المختضب :

هذا باب لإيضاح الملحقة وتبيين الفصل بينها وبين غيرها :

• • •

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصحَّحته في سنة سبع وأربعين وثلثائة وكتب الحسن
بن عبد الله السيرافي .

• • •

كتب المهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلثائة .

فهرس أبواب الجزء الثالث المقتضب

ص

- ٥ هذا باب أنَّ المفتوحة وتصرفها
- هذا باب الأفعال لا تكون (أَنْ) معها إلا ثقيلة ، والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة ،
- ٧ والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة
- هذا باب ما لحقته (إِنْ) و (أَنْ) الخفيفتان في الدعاء وما جرى مجراه
- ١١ هذا باب النونين : الثقيلة والخفيفة ، ومعركة مواقعها من الأفعال
- ١٧ هذا باب الوقوف على النونين : الخفيفة والثقيلة
- ١٩ هذا باب تغيير الأفعال للنونين : الخفيفة والثقيلة
- ٢٣ هذا باب فعل الاتنين والجماعة من النساء في النون الثقيلة ، وامتناعهما من النون الخفيفة
- هذا باب ما لا يجوز أَنْ تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة وذلك ما كان يوضع موضع الفعل ،
- ٢٥ وليس بفعل
- ٢٦ هذا باب حروف التضعيف في الأفعال ، والمعتلة من ذوات الياء والواو في النونين
- ٢٧ هذا باب (أَمَّا) و (إِذَا)
- ٣٠ هذا باب مذ ، ومنذ
- ٣٢ هذا باب التبيين والتمييز
- ٣٩ هذا باب التثنية على استقصائها صحيحها ومعتلها
- ٤٢ هذا باب الإمامة
- ٤٥ هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية ، أو زائدة
- ٤٦ هذا باب الحروف التي تمنع الإمامة
- ٤٨ هذا باب الرأى في الإمامة
- ٥٢ هذا باب ما يقال ونصب من الأسماء غير المتمكنة والحروف
- ٥٥ هذا باب (كم)

- هذا باب مسائل (كم) في الجبر والاستفهام ... ٦٤
 هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة ، وهي مختلفة المذاهب والتقدير ، مجمعة
 في المقاربة ... ٦٨
 هذا باب المبتدأ المحذوف الخبر استثناء عنه وهو باب (لولا) ... ٧٦
 هذا باب المقصور ، والمملود ... ٧٩
 هذا باب الابتداء ، وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام) ... ٨٩
 هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول ... ٩١
 هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين . ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت ... ٩٣
 هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر ... ٩٥
 هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وإسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ... ٩٧
 هذا باب الإخبار عن الظروف والمصادر ... ١٠٢
 هذا باب الإخبار عن البدل ... ١١١
 هذا باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر ... ١١٢
 هذا باب الإخبار في قول أبي عثان المازني عن هذا الباب الذي مضى ... ١٢٧
 هذا باب من (الذي ، والتي) ألغى النحويون فأدخلوا (الذي) في صلة (الذي) وأكثروا
 في ذلك ... ١٣٠
 هذا باب الإضافة ، وهو باب النسب ... ١٣٣
 هذا باب النسب إلى كل اسم قبل آخره ياء مشددة ... ١٣٥
 هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما آخره حرف لين ... ١٣٦
 هذا باب الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره ياء مشددة ، والأخيرة لام الفعل ... ١٤٠
 هذا باب النسب إلى المضاف من الأسماء ... ١٤١
 هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا ... ١٤٣
 هذا باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب ... ١٤٤
 هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف . والرابعة ألف مقصورة ... ١٤٧

- هذا باب النسب إلى الجماعة ١٥٠
- هذا باب النسب إلى كل اسم على حرفين ١٥٢
- هذا باب ما كان على حرفين مما ذهب منه موضع الفاء ١٥٦
- هذا باب النسبة إلى التثنية والجمع ١٦٠
- هذا باب ما ينسب عليه الاسم لمعنى الصناعة ؛ لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء ١٦١
- هذا باب المحذوف والمزید فيه ، وتفسير ما أوجب ذلك فيهما ١٦٦
- هذا باب ما يعرب من الأسماء وما ينسب ١٧١
- هذا باب الاسم الذى تلحقه صوتا أعجميا ؛ نحو : عمرويه ، وحمرويه . وما أشبهه ،
والاختلاف فى هيات ، وذية وذيت ، وكية وكيت ١٨١
- هذا باب الأسماء واختلاف مخارجها ١٨٥
- هذا باب مخارج الأفعال ، واختلاف أحوالها وهى عشرة أسماء ١٨٧
- هذا باب الصلة والموصول فى مسائله فأنما أصوله فقد ذكرناها ١٩١
- هذا باب ما جرى مجرى الفعل ، وليس بفعل ولا مصدر ٢٠٢
- هذا باب تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء
المدحوخة من غير المصادر ؛ نحو : تربا وجندلا وما أشبه ذلك ٢٠٨
- هذا باب (إيّاك) فى الأمر ٢١٢
- هذا باب ما جرى مجرى المصادر ، وليس بمتصرف من فعل ٢١٧
- هذا باب المصادر فى الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة ٢٢٨
- هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ٢٣٣
- هذا باب الأسماء التى توضع موضع المصادر التى تكون حالا ٢٣٦
- هذا باب الأسماء الموضوعة فى مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك أو أريد بها التوكيد جرت على
ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين ٢٣٩
- هذا باب مسائل (أفعل) مستقصاة بعد ما ذكرنا من أصوله ٢٤٨
- هذا باب من التسعير ٢٥٥

- هذا باب ما يقع في التفسير من أسماء الجواهر التي لا تكون نعوتا ... ٢٥٨
- هذا باب ما يجوز لك فيه الثن والحمد والحال ... ٢٦١
- هذا باب المصادر التي تشتركها أسماء الفاعلين ، ولا تكون واقعة هذا الموقع إلا ومعها دليل من مشاهدة ، فهي منصوبة على ذلك خبرا كانت أو استفهاما ... ٢٦٤
- هذا باب ما وقع من المصادر توكيدا ... ٢٦٦
- هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعل دخلت ... ٢٧١
- هذا باب المخاطبة ... ٢٧٥
- هذا باب تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل ، نحو أرايتك زيدا ما حاله ؟ وقولك : أبصرك ... ٢٧٧
- هذا باب مسائل من هذه المصادر التي جرت ... ٢٧٩
- هذا باب ما يحمل على المعنى ، وحمله على اللفظ. أجد ... ٢٨١
- هذا باب أم ، وأو ... ٢٨٦
- هذا باب من مسائل (أم) في البابين المتقدمين ... ٢٩٣
- هذا باب (أو) ... ٣٠١
- هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام ... ٣٠٧
- هذا باب ما يجرى ، وما لا يجرى بتفصيل أبوابه وشرح معانيه ، واختلاف الأسماء ، وما الأصل فيها ؟ ... ٣٠٩
- هذا باب أفعل ... ٣١١
- هذا باب ما يسمى به من الأفعال ، وما كان على وزنها ... ٣١٤
- هذا باب ما ينصرف ، وما لا ينصرف مما سميت به مذكرا من الأسماء العربية ... ٣١٩
- هذا باب ما كان من أسماء المذكر أو سمي به ما هو على ثلاثة أحرف ... ٣٢٢
- هذا باب ما كان من هذه الأسماء على مثال فَعَلَ ... ٣٢٣
- هذا باب ما كان من فُعِلَ ... ٣٢٤
- هذا باب ما اشتق للمذكر من الفعل ... ٣٢٥

- هذا باب الجمع المزيد فيه وغير المزيد ... ٣٢٧
- هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالالف والثاء ... ٣٣١
- هذا باب ما لحقته ألف وتون زائدتان ... ٣٣٥
- هذا باب ما كان آخره ألف مقصورة للتأنيث وللإلحاق ... ٣٣٨
- هذا باب ما كان من أفعال نعتا يصلح فيه التأويلان جميعا ... ٣٣٩
- هذا باب تسمية الواحد مؤنثا كان أو مذكرا بأسماء الجمع ... ٣٤٤
- هذا باب تسمية المؤنث ... ٣٥٠
- هذا باب تسمية السور والبلدان ... ٣٥٥
- هذا باب أسماء الأحياء والقبائل ... ٣٦٠
- هذا باب تسميه الرجال والنساء بأسماء السور ، والأحياء ، والبلدان ... ٣٦٥
- هذا باب ما كان من الأسماء المعلولة على فعالٍ ... ٣٦٨
- هذا باب الأمثلة التي يمثل بها أوزان الأسماء الأفعال ... ٣٨٣

تصانیف

مؤسسه

در تحریر و تصحیح و النشر

خانه دارک الاملاان القمه

